

إحصاءات الدين الخارجي

مرشد لمعديها ومستخدميها

بنك التسويات الدولية

أمانة الكومنولث

المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي

صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أمانة نادي باريس

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

البنك الدولي



صندوق النقد الدولي

إحصاءات الدين الخارجي

مرشد لمعديها ومستخدميها

بنك التسويات الدولية



أمانة الكومنولث



المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي



صندوق النقد الدولي



منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي



أمانة نادي باريس



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



البنك الدولي



صندوق النقد الدولي

٢٠٠٣

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٣

بيانات فهرسة المطبوعات

إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها. - واشنطن العاصمة:
صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٣.
xvi، ٣٠٩ صفحات

يشمل ثبت المراجع.

رقم الطبعة العربية: 1-58906-300-7

978-1-58906-300-6

1. Debts, External – Statistics. 2. Debts, External – Statistical methods.
I. International Monetary Fund.

١- الديون، الخارجية — الإحصاءات. ٢- الديون، الخارجية — الطرق الإحصائية.
١- صندوق النقد الدولي.

HJ8011.E75 2003

السعر: ٦٠ دولاراً أمريكياً

الرجاء إرسال الطلبات إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: <http://www.imf.org>



ورق معاد تصنيعه

المحتويات

ط	تقديم
ك	تمهيد
ك	مراحل تطور هذا المرشد
ل	التنويهات
س	ثبت الاختصارات والمختصرات
١	١ نظرة عامة
١	الكتاب الرمادي
١	المنهج المفاهيمي في المرشد
٣	هيكل المرشد
الجزء الأول: الإطار المفاهيمي	
٧	٢ قياس الدين الخارجي: التعريف والمبادئ المحاسبية الأساسية
٧	مقدمة
٧	تعريف الدين الخارجي
٩	المبادئ المحاسبية الأساسية
١٧	الملحق: استحقاق تكاليف الفائدة: كيفية تطبيقه؟
٢٥	٣ تحديد القطاعات المؤسسية والأدوات المالية
٢٥	مقدمة
٢٥	القطاعات المؤسسية
٢٧	تصنيف الأدوات
٣٣	٤ عرض مركز إجمالي الدين الخارجي
٣٣	مقدمة
٣٤	جدول العرض
٣٥	بنود التذكرة
٣٩	٥ الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة
٣٩	مقدمة
٣٩	التعاريف
٤٠	عرض مركز الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة
٤٢	٦ المبادئ المحاسبية الإضافية الخاصة بالدين الخارجي
٤٢	مقدمة
٤٢	القطاعات وأجل الاستحقاق والأدوات

٤٣	سمات معينة للدين الخارجي
٤٦	الجدول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين والمدفوعات الأخرى
٤٩	٧ جداول عرض الدين الخارجي الإضافية
٤٩	مقدمة
٤٩	الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير
٥٠	الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين
٥٥	الدين الخارجي بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية
٦٣	أسعار الفائدة والدين الخارجي
٦٣	الدين الخارجي حسب قطاع الدائن
٦٥	مركز صافي الدين الخارجي
٦٦	مطابقة مراكز الدين الخارجي وتدفعاته
٦٧	أدوات الدين المتداولة
٧١	الائتمان المرتبط بالتجارة عبر الحدود
٧٢	٨ إعادة تنظيم الدين
٧٢	مقدمة
٧٢	التعريف
٧٣	أنواع إعادة تنظيم الدين
٨٠	عرض بيانات تخفيض الدين
٨١	المعاملات الأخرى المتعلقة بإعادة تنظيم الدين
٨٢	٩ الخصوم الاحتمالية
٨٢	مقدمة
٨٢	التعريف
٨٣	لماذا تقاس الخصوم الاحتمالية؟
٨٤	قياس الخصوم الاحتمالية

الجزء الثاني: إعداد البيانات: مبادئه وممارساته

٩١	١٠ عرض عام لعملية إعداد البيانات
٩١	مقدمة
٩١	التنسيق بين الهيئات الرسمية
٩٢	الموارد
٩٢	الدعم القانوني لجمع البيانات
٩٣	أساليب جمع البيانات في مختلف مراحل التحرير الاقتصادي
٩٥	نشر إحصاءات الدين الخارجي
٩٦	١١ إحصاءات الدين الحكومي ودين القطاع العام
٩٦	مقدمة
٩٦	ما هي الطريقة التي ينبغي لمكتب الدين اتباعها في جمع البيانات وإعدادها؟
٩٨	التفاصيل والشروط الأساسية للاقتراض
٩٩	كيف ينبغي تخزين المعلومات؟
٩٩	كيف يمكن لمكتب الدين إقرار البيانات؟
١٠١	الملحق: وظائف مكتب الدين الحكومي
١٠٥	١٢ إحصاءات الدين الخارجي لدى القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى
١٠٥	مقدمة
١٠٥	البنوك

١٠٦	القطاعات الأخرى
١١٠	الملحق: تقدير بيانات المراكز باستخدام معلومات المعاملات
١١٤	١٣ الأوراق المالية المتداولة
١١٤	مقدمة
١١٤	ملاحظات عامة
١١٥	الاعتبارات الأساسية
١١٧	استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الصادرة محلياً: المقيمون المحتملون
١١٩	إصدارات المقيمين للأوراق المالية في الأسواق الأجنبية
١٢٠	المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المستخدمة في المعاملات المتقابلة
١٢٠	إمكانية عدم دقة القياس
١٢١	المسوح الدورية للمراكز
١٢١	معلومات الأطراف المقابلة
١٢٣	١٤ التجارب القطرية
١٢٣	مقدمة
١٢٤	أستراليا
١٢٧	النمسا
١٣١	كندا
١٣٤	شيلي
١٣٧	الهند
١٤٣	إسرائيل
١٤٥	المكسيك
١٤٧	نيوزيلندا
١٥٦	الفلبين
١٦٠	تركيا
١٦١	أوغندا

الجزء الثالث: استخدام إحصاءات الدين الخارجي

١٦٧	١٥ إمكانية استثمار الدين: السيناريوهات متوسطة الأجل ونسب الدين
١٦٧	مقدمة
١٦٨	سيناريوهات الدين متوسطة الأجل
١٦٨	نسب الدين
١٧٣	١٦ تحليل الدين الخارجي: اعتبارات إضافية
١٧٣	مقدمة
١٧٣	تكوين الدين الخارجي
١٧٦	دور الدخل
١٧٦	دور الأصول
١٧٧	أهمية المشتقات المالية واتفاقات إعادة الشراء
١٧٩	المعلومات المتعلقة بالدائنين

الجزء الرابع: أعمال الهيئات الدولية

١٨٣	١٧ إحصاءات الدين الخارجي الصادرة عن الهيئات الدولية
١٨٣	مقدمة
١٨٣	بنك التسويات الدولية
١٨٥	صندوق النقد الدولي

١٨٦	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٩٠	البنك الدولي
١٩٣	إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي
١٩٧	نظم مراقبة الدين الخارجي
١٩٧	مقدمة
١٩٧	نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث
١٩٩	نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٠٦	تقديم المساعدة الفنية في مجال إحصاءات الدين الخارجي
٢٠٦	مقدمة
٢٠٦	أمانة الكومنولث
٢٠٧	البنك المركزي الأوروبي
٢٠٧	صندوق النقد الدولي
٢٠٨	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
٢٠٩	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
٢٠٩	البنك الدولي

الملاحق

٢١٥	الملحق الأول: أدوات ومعاملات مالية معينة: تصنيفاتها
٢١٥	الجزء الأول: الأدوات المالية: وصفها وتصنيفها في مراكز إجمالي الدين الخارجي
٢٣٣	الجزء الثاني: تصنيف معاملات معينة
٢٣٨	الملحق الثاني - المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية
٢٤٣	الملحق الثالث - ثبت بمصطلحات الدين الخارجي
٢٦٩	الملحق الرابع - العلاقة بين الحسابات القومية ووضع الاستثمار الدولي
٢٨٦	الملحق الخامس - مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبيك») وتحليل إمكانية استمرار الدين

الإطارات

١٢	٢-١: اختيار أساس القيد: مبررات المحاسبة على أساس الاستحقاق
١٦	٢-٢: الطرق العامة لتقدير القيمة السوقية
٣٣	٤-١: المواصفات الإحصائية الواردة في «المعيار الخاص لنشر البيانات» و«النظام العام لنشر البيانات» بخصوص نشر إحصاءات الدين الخارجي
٥١	٧-١: نظم مراقبة الدين عالية التوتر
٧٥	٨-١: إعادة هيكلة السندات السيادية
٧٦	٨-٢: تخفيف عبء الدين من نادي باريس والبنوك التجارية
١١٧	١٣-١: قواعد بيانات الأوراق المالية
١٢٣	١٤-١: إحصاءات الاتحاد الأوروبي عن إجراءات العجز المفرط
١٩٤	١٧-١: إحصاءات الدين الخارجي المشتركة الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي

الجداول

١٩	٢-١: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال «١» (الحالة البسيطة)
٢٠	٢-٢: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال «٢» (المبلغ الأصلي المخصوم)
٢١	٢-٣: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال «٣» (الأداة ذات القسيمة الصفيرية)
٢٧	٣-١: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الاستثمار المباشر
٢٨	٣-٢: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: استثمارات الحافظة
٢٩	٣-٣: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: المشتقات المالية

٣٠	٤-٣: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الاستثمارات الأخرى
٣٢	٥-٣: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الأصول الاحتياطية
٣٤	١-٤: مركز إجمالي الدين الخارجي: حسب القطاع
٣٦	٢-٤: تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد: الخصوم القائمة
٣٦	٣-٤: مركز المشتقات المالية
٣٧	٤-٤: مركز خصوم المشاركة في رأس المال
٣٧	٥-٤: سندات الدين المقتناة بموجب المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية: المراكز
٤٠	١-٥: مركز إجمالي الدين الخارجي: الدين العام والدين المضمون من الحكومة ودين القطاع الخاص غير المضمون
٤١	٢-٥: مركز إجمالي الدين الخارجي: دين القطاع العام ودين القطاع الخاص المضمون من الحكومة
٥٠	١-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: أجل الاستحقاق المتبقي القصير: مجموع الاقتصاد
٥٠	٢-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: أجل الاستحقاق المتبقي القصير - حسب القطاع
٥٢	٣-٧: الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين: حسب القطاع
٥٢	٤-٧: الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين: الدين العام والدين المضمون من الحكومة ودين القطاع الخاص غير المضمون
٥٦	٥-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: الدين بالعملة الأجنبية والدين بالعملة المحلية
٥٧	٦-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والمربوط بعملة أجنبية
٥٨	٧-٧: الجدول الزمني للمدفوعات المتوقعة بالعملة الأجنبية تجاه غير المقيمين: قطاعات مؤسسية مختارة
٦١	٨-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: تكوين أسعار الفائدة
٦٢	٩-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: متوسط أسعار الفائدة
٦٣	١٠-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: معلومات قطاعات الدائنين
٦٤	١١-٧: مركز صافي الدين الخارجي: حسب القطاع
٦٥	١٢-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: مطابقة المراكز والتدفقات
٦٨	١٣-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: أدوات الدين المتداولة - مطابقة القيمة الاسمية والقيمة السوقية
٧٠	١٤-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: سندات الدين الصادرة عن المقيمين المملوكة لغير المقيمين - موقع الإصدار
٧١	١٥-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي: الائتمان المرتبط بالتجارة عبر الحدود
٧١	١-٨: تخفيض الدين بالقيمة الاسمية الناشئ عن عمليات إعادة تنظيم الدين
٧٣	٢-٨: تطور شروط إعادة الجدولة في سياق نادي باريس
٧٨	١-٩: مصفوفة مخاطر المالية العامة مع أمثلة توضيحية
٨٤	٢-٩: مركز إجمالي الدين الخارجي: على أساس المخاطر النهائية
٨٧	١-١١: المعلومات الواجب إعدادها عن كل أداة مالية
٩٧	٢-١١: ماذا يتوقع لنظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر أن يؤديه؟
١٠٠	٣-١١: بعض وظائف مكتب الدين الموصى بها
١٠١	١-١٣: استثمارات الأوراق المالية الداخلة: المجهزون المحتملون - المزايا والعيوب المتعلقة
١١٦	بيانات المراكز وبيانات المعاملات
١٣٥	١-١٤: مطالبات القروض الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩
١٣٥	٢-١٤: البيانات المعدلة لمطالبات القروض الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩
١٣٥	٣-١٤: المطالبات الخارجية المستحقة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩
١٣٦	٤-١٤: الهند: الدين الخارجي ومؤشرات الدين الرئيسية
١٣٨	٥-١٤: ضمانات الحكومة المركزية الهندية للدين الخارجي
١٣٩	٦-١٤: مؤشرات ودائع غير المقيمين في الهند
١٤٢	٧-١٤: مجموع الدين الخارجي على الفلبين
١٥٩	٨-١٤: التزامات الدين الخارجي على أوغندا حسب الدائن في ٣٠ يونيو ٢٠٠٠

١٧٠	١-١٥: عرض عام لمؤشرات الدين
١٨٤	١-١٧: تغطية الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية
١٨٥	٢-١٧: تغطية إحصاءات الأوراق المالية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية
١٩٥	٣-١٧: مثال لإحصاءات الدين الخارجي المشتركة الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي
١٩٨	١-١٨: الوظائف الرئيسية لنظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث
٢٤٢	ألف ١-٢: الدين الخارجي: قيد المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية
٢٧٠	ألف ١-٤: التصنيف حسب القطاع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
٢٧٠	ألف ٢-٤: الرابطة بين الحسابات
٢٧٦	ألف ٣-٤: الميزانية العمومية للعالم الخارجي حسب قطاع الطرف المقابل
٢٧٨	ألف ٤-٤: مقارنة التقسيمات حسب الأداة المالية
	ألف ٤-٥: التناظر بين جداول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعناصر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
٢٨١	الحساب V — حساب العالم الخارجي، V.III — حسابات التراكم الخارجية ألف ٤-٦: التناظر بين جداول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وعناصر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي:
٢٨٤	الحساب V — حساب العالم الخارجي، V.IV — حساب الأصول والخصوم الخارجية
٢٨٨	ألف ١-٥: البيانات اللازمة لمعد البيانات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

الأشكال البيانية

٩٤	١-١٠: جهات توفير البيانات وأدوات جمع البيانات في مختلف بيئات السياسات
٩٧	١-١١: الهيكل التنظيمي لمكتب الدين الحكومي
١٤٤	١-١٤: إسرائيل: استمارة إبلاغ بيانات القرض الوارد إلى المقيمين المحليين من المقيمين الأجانب ١٤-٢: نيوزيلندا: الخصوم بالعملات الأجنبية - الاستبيانات المقدمة إلى البنوك وإلى الكيانات غير المصرفية
١٥٠	١-١٩: المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي لبناء القدرات المؤسسية في المجال الإحصائي
٢١١	ألف ١-٤: الصيغة المبسطة لحسابات الميزانية العمومية
٢٧١	ألف ٢-٤: الميزانيات العمومية لمجموع الاقتصاد والعالم الخارجي
٢٧٢	ألف ٣-٤: الصيغة المفصلة لحسابات الميزانية العمومية
٢٧٤	ألف ٤-٤: التقسيم القطاعي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي وضع الاستثمار الدولي
٢٨٠	ألف ١-٥: خارطة تدفقات مبادرة «هيبك» المعززة
٢٨٨	ألف ٢-٥: خطوات الوصول إلى تحليل إمكانية استمرار الدين

المراجع

٢٩٢

الفهرس

٢٩٦

تقديم

تم إعداد هذا المجلد، الذي يحمل عنوان إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد)، في إطار المسؤولية المشتركة بين منظماتنا الثماني، وذلك من خلال آلية «فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية». وقد استند إعداد هذا المرشد، الذي بدأ منذ منتصف عام ١٩٩٩، إلى مجموعة الخبرات الواسعة المتوافرة لدى مؤسساتنا بالتشاور الوثيق مع معدي إحصاءات الدين الخارجي وإحصاءات ميزان المدفوعات على المستوى القطري.

وقد أبرزت الأزمات المالية الدولية التي وقعت في أواخر التسعينات أهمية توافر إحصاءات موثوقة عن الدين الخارجي في الوقت المناسب باعتبارها عنصرا بالغ الأهمية لكشف مواطن تعرض البلدان للتقلبات الخارجية في وقت مبكر. وإزاء هذه الخلفية، انصب التركيز عند إعداد هذا المرشد على تحسين جودة بيانات الدين الخارجي الرئيسية وحدثتها وتشجيع التوافق بين ممارسات القيد. ويعتبر المرشد مصدرا مرجعيا مفيدا لمعدي إحصاءات الدين الخارجي ومستخدميها على المستوى القطري.

ويأتي هذا المرشد تحديثا للمبادئ التوجيهية الدولية السابقة بشأن إحصاءات الدين الخارجي، والتي سبق إصدارها بعنوان الدين الخارجي: التعاريف ونطاق الشمول الإحصائي والمنهجية عن أربع من منظماتنا في عام ١٩٨٨. وخلال التسعينات، وضعت مبادئ توجيهية إحصائية جديدة للحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات، وتحقق نمو كبير في التدفقات المالية بين مؤسسات القطاع الخاص، بما في ذلك استخدام أدوات الدين والمشتقات المالية في إدارة المخاطر وإعادة توزيعها. وقد تم تحقيق التجانس بين المفاهيم المبينة في المرشد والمفاهيم الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي، والذي نشر أيضا في عام ١٩٩٣.

ونوصي البلدان باعتماد المرشد كأساس لإعداد إحصاءات الدين الخارجي ونشرها.

دونالد جونستون مدير عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مالكولم نايت مدير عام بنك التسويات الدولية
ديلفين دامارزي أمين عام أمانة نادي باريس	دونالد ماك كينون الأمين العام للكمونولث أمانة الكومنولث
روبنز ريكوبيرو أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	إيف فرانشيه مدير عام المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات)
جيمس ولفنسون رئيس مجموعة البنك الدولي	هورست كولر مدير عام صندوق النقد الدولي

تمهيد

هناك تسليم منذ فترة طويلة بضرورة توافر معلومات شاملة قابلة للمقارنة وموثوق بها عن الدين الخارجي لتوعية صانعي السياسات، والأسواق المالية، وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات. ولقد تعزز ذلك مرة أخرى بفعل الأزمات المالية الدولية التي وقعت في التسعينات. ونظرا لما تنطوي عليه التزامات الدين الخارجي من تعهدات بأداء مدفوعات مستقبلية، فإنها تنطوي على إمكانية خلق ظروف تجعل أي اقتصاد معرضا للتقلبات الناجمة عن مشكلات الملاءة والسيولة. فضلا على ذلك، وكما يتبين من التجارب السابقة، فإن التعرض للتقلبات الخارجية يمكن أن يؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية واسعة الانتشار، لا تقتصر فقط على الاقتصاد المتأثر بها في أول الأمر. ومن هنا تظهر الحاجة لإخضاع الدين الخارجي للقياس والمراقبة. ولتحقيق ذلك الهدف، يوفر هذا الإصدار الذي يحمل عنوان إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد) إرشادا بشأن ما يلي: (١) مفاهيم بيانات الدين الخارجي وتعريفها وتصنيفاتها؛ (٢) مصادر تلك البيانات وأساليب إعدادها، (٣) المنافع التحليلية لتلك البيانات. ويهدف هذا المرشد إلى تحقيق النفع لمعدي إحصاءات الدين الخارجي ومستخدميها.

مراحل تطور هذا المرشد

كانت الإرشادات الدولية السابقة بشأن إحصاءات الدين الخارجي، والصادرة بعنوان الدين الخارجي: التعاريف ونطاق الشمول الإحصائي والمنهجية (الكتاب الرمادي)، قد صدرت في عام ١٩٨٨ عن بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي. وقد قدمت تلك المطبوعة تعريفا موحدا للدين الخارجي. غير أنه ظهرت منذ نشرها مبادئ توجيهية إحصائية دولية جديدة للحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات — تتمثل في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتتحقق نمو هائل في التدفقات المالية للقطاع الخاص، خاصة التدفقات الموجهة إلى المدينين في القطاع الخاص؛ ورافق هذه التدفقات المالية تزايد في استخدام أدوات كسندات الدين والمشتقات المالية في إدارة المخاطر وإعادة توزيعها.

ومن هذا المنطلق، يوفر المرشد إطارا مفاهيميا شاملا، مستمدا من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، لقياس إجمالي الدين الخارجي على القطاعين العام والخاص. ويعتمد المرشد على العديد من المفاهيم الواردة في الكتاب الرمادي، فيما يهدف إلى توفير إرشاد واضح يمكن تطبيقه بشكل متسق على مختلف قطاعات الاقتصاد وعلى مختلف أدوات الدين المستخدمة في الاقتراض. وبعد ذلك يقدم المرشد نظاما لتصنيف الدين الخارجي حسب الأدوات والقطاعات موضوعا في شكل جدول عرض لمركز إجمالي الدين الخارجي. وتعتبر البيانات المنشورة باستخدام جدول العرض هذا، وبالاستعانة بالمفاهيم التي سبق بيانها في المرشد، ضرورية لتوفير صورة شاملة عن علم لمركز إجمالي الدين الخارجي للاقتصاد ككل. وفي حالة البلدان التي تولي اهتماما خاصا بديون القطاع العام، يمكن إعادة ترتيب معلومات القطاعات من أجل التركيز على الدين العام والدين المضمون من الحكومة، وذلك بما يتسق مع المنهج المتبع في نظام الإبلاغ بالدين التابع للبنك الدولي. ويمكن أن تكون لذلك العرض أهمية محورية في البلدان التي تهيمن فيها ديون القطاع العام الخارجية، وذلك رغم أهمية اليقظة في مراقبة التزامات ديون القطاع الخاص بسبب ما أوضحتها التجارب من إمكان نمو هذه الديون بسرعة.

وفضلا على ذلك، جاءت الأزمات المالية الدولية التي وقعت خلال التسعينات، إلى جانب تجارب العديد من البلدان، بمثابة دليل على أهمية توفير سلاسل بيانات إضافية للمساعدة على تعيين مدى احتمال تعرض الاقتصاد للتقلبات الناجمة عن مشكلات الملاءة والسيولة الناشئة بدورها عن مركز إجمالي الدين الخارجي. ولقد ركزت المنتديات الدولية على أهمية الحاجة إلى بيانات عن خصائص آجال استحقاق الدين وتقسيمه حسب العملات، وهو الأمر الذي اجتمع مع تحسن نطاق تغطية التزامات ديون القطاع الخاص فساعد على الحفز على إعداد المرشد. وبالتالي، يوفر المرشد إرشادا مفاهيميا إضافيا، وجداول عرض لسلاسل بيانات كالجداول الزمنية لخدمة الدين (المهم بوجه خاص لتحليل السيولة)

وتكوين عملات الدين وغيرها من سلاسل البيانات المعروفة بفائدتها التحليلية من خلال التجارب. كما يشرح المرشد مفهوم صافي الدين الخارجي — ألا وهو حصيلة المقارنة بين رصيد الدين الخارجي وبين حيازات الأصول المالية الخارجية من ذات الأدوات — ويدمج مراكز المشتقات المالية في تحليل الدين الخارجي.

واستنادا إلى مجموعة واسعة من التجارب لدى الهيئات الدولية المشاركة في إنتاج هذا المرشد، يوفر المرشد مشورة بشأن إعداد إحصاءات الدين الخارجي والاستخدامات التحليلية لتلك البيانات. وليس القصد من هذه المشورة أن تكون شاملة، ولكن القصد أن توفر نظرة عامة على القضايا المعنية. ويبين المرشد أعمال الهيئات الدولية في ميدان الدين الخارجي. ونظرا لأن الهدف الأساسي من المرشد أن يكون مصدرا مرجعيا لمعدي إحصاءات الدين الخارجي ومستخدميها، ستكون بعض أقسامه أوثق صلة بعمل بعض مستخدمي المستهدفين مما هي لدى غيرهم. فعلى سبيل المثال، يناقش الجزء الأول القضايا المفاهيمية المتعلقة بالقياس، وهي قضايا متشابكة، ويقدم مشورة تفصيلية بوصفه مصدرا مرجعيا، إذ أن هذه الإرشادات موجهة على وجه الخصوص إلى معدي البيانات. وعلى العكس من ذلك، يعتبر الجزء الذي يتناول استخدام بيانات الدين الخارجي موجهة إلى مستخدمي تلك البيانات ومعديها على السواء. والأمل معقود على أن يسهم المرشد، من خلال هذا المنهج، في تحسين إحصاءات الدين الخارجي والارتقاء بفهم القضايا المتشابكة التي ينطوي عليها إعداد تلك الإحصاءات وتحليلها.

التنويهات

تم إنتاج المرشد من خلال التعاون بين الهيئات الدولية المشاركة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، وذلك بالتشاور الوثيق مع معدي إحصاءات الدين الخارجي وميزان المدفوعات على المستوى القطري. وتعتبر فرقة العمل المذكورة، المشكلة في عام ١٩٩٢، واحدة من فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمشكلة تحت مظلة لجنة الأمم المتحدة الإحصائية ولجنة الشؤون الإدارية المعنية بالتنسيق — اللجنة الفرعية لشؤون الأنشطة الإحصائية. وقد تكررت دعوة فرقة العمل المذكورة للانعقاد مرة أخرى في عام ١٩٩٨ لتنسيق العمل بين الهيئات المشاركة من أجل تحسين سلامة منهجية بيانات الدين الخارجي والأصول الاحتياطية الدولية وشفافية تلك البيانات وحدائتها وتوافرها. وقد ترأس صندوق النقد الدولي فرقة العمل، وانطوى العمل في إعداد المرشد على مشاركة ممثلين عن بنك التسويات الدولية وأمانة الكومنولث والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة نادي باريس ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي. وترد فيما يلي قائمة بالمشاركين الأساسيين في أعمال فرقة العمل الخاصة بإعداد المرشد (ويرد انتساب هؤلاء المشاركين حسب الوضع القائم وقت إعداد هذا المرشد). وقد كان لإسهامهم بخبراتهم ولتعليقاتهم الفضل في إنتاج هذا المرشد.

السيدة كارول كارسون (صندوق النقد الدولي)
السيد كارستن فون كلايست
الدكتور راج كومار
السيد ريميغيو إيتشيفيريا
السيد جان غالان
السيد ريموند مينك
السيد إدواردو-باريدو-كابيلوت
السيد نيل باترسون
السيد روجر باونول
السيد روبرت هيث
السيد جون موتالا
السيد كريستيان مولدر
السيد إدواردو فالديفيا-فيلاودي
السيد بريان هاموند
السيدة ديبورا غوز
السيدة جين سان-سيرنان
السيد جيروم والتر
السيد أونريك كوسيو-باسكال
السيدة بونام تشوهان

الرئيس
بنك التسويات الدولية
أمانة الكومنولث
البنك المركزي الأوروبي
المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي
صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أمانة نادي باريس
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
البنك الدولي

وقد تم الاضطلاع بالعمل الأساسي لإعداد هذا المرشد في صندوق النقد الدولي. وتولى السيد روبرت هيث (اقتصادي أول في قسم ميزان المدفوعات والدين الخارجي «٢» التابع لإدارة الإحصاءات) وضع المسودة الأساسية، كما تولى تنسيق مساهمات المشاركين في فرقة العمل، والهيئات القطرية، والخبراء الآخرين، ومراجعتها. وأشرف على العمل السيد نيل باترسون (المدير المساعد، قسم ميزان المدفوعات والدين الخارجي «١» التابع لإدارة الإحصاءات) والسيد روجر باونول (رئيس قسم ميزان المدفوعات والدين الخارجي «٢» التابع لإدارة الإحصاءات).

وقد أفاد العمل في هذا المرشد من المساهمات المكتوبة الواردة من خبراء آخرين في الهيئات المشاركة، وعلى وجه الخصوص من السيد جان كيرتودو (من بنك التسويات الدولية)؛ والسيد ديف أوسيري والسيد أندرو كيتيلي والسيد خوسيه موريل (وجميعهم من أمانة الكومنولث)؛ والسيدة سيلفيا فون لوديبور (من البنك المركزي الأوروبي)؛ والسيد ماركو كوميتيري والسيد ريتشارد هارمسن والسيد داموني كيتابيري والسيد رينيه بيشيه والسيد سوخيندر سينغ والسيدة باتريس تيمرمان (وجميعهم من صندوق النقد الدولي)؛ والسيد ستيف كاتس (من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)؛ والسيد بال بوريسن (من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛ والسيد بول بيكرمان والسيد ميشا بيلكينداس والسيد أنتوني ريتشارد هاو بوتريل والسيدة هانا بولاكوف بريكسي والسيدة نيفين فهمي والسيد سوندارشان غوبتو والسيد فريدريك ينسن والسيدة ماري إيلين لامونشيك والسيد ديباك ميشرا والسيدة غلوريا مورينو (وجميعهم من البنك الدولي). وقد تولى السيد إدواردو فالديفيا-فيلاودي (اقتصادي أول في قسم ميزان المدفوعات والدين الخارجي «٢» التابع لإدارة الإحصاءات بالصندوق) مسؤولية الإشراف على إعداد المرشد في المراحل النهائية حتى النشر، ومسؤولية التنسيق بين التعليقات النهائية، وتنقيح النص. وقد تولت السيدة إلفا هاريس والسيدة مارلين بولارد (وهما من إدارة الإحصاءات التابعة للصندوق) توفير الدعم الإداري أثناء إعداد مخطوطة المرشد، وتولى السيد جيمس ماك يوين (من إدارة العلاقات الخارجية التابعة للصندوق) المراجعة الإملائية للمخطوطة النهائية للمرشد وتنسيق نشره.

وتود فرقة العمل أيضا أن تنوه، مع الامتنان، بالمساهمات التي وردت من العديد من معدي إحصاءات الدين الخارجي ومستخدميها في البلدان الأعضاء. فقد وردت الاستجابات لطلبات التعليق على مسودة المرشد والتي وضعت على شبكة الإنترنت في مارس ٢٠٠١ من العديد من الهيئات الرسمية وغيرها من الهيئات في البلدان في شتى أنحاء العالم، وأفاد واضعو نص المرشد إفادة هائلة من هذه الآراء. وإضافة إلى ذلك، قدمت الهيئات التالي ذكرها مرتبة ترتيبا أبجديا حسب أسماء البلدان باللغة الإنجليزية دراسات حالة للتجارب القطرية في مختلف جوانب إعداد إحصاءات الدين الخارجي واستخدامها. ويبين الفصل الرابع عشر دراسات الحالة المشار إليها.

أستراليا	مكتب الإحصاءات الأسترالي
النمسا	بنك النمسا المركزي
كندا	هيئة الإحصاءات الكندية
شيلي	بنك شيلي المركزي
الهند	وزارة المالية الهندية وبنك الهند المركزي
إسرائيل	بنك إسرائيل المركزي
المكسيك	دائرة الائتمان العام
نيوزيلندا	هيئة الإحصاءات النيوزيلندية
الفلبين	بنك الفلبين المركزي
تركيا	بنك تركيا المركزي
أوغندا	بنك أوغندا المركزي

كارول كارسون
مديرة إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي

ثبت الاختصارات والمختصرات

ADB	بنك التنمية الآسيوي
AfDB	بنك التنمية الإفريقي
BIS	بنك التسويات الدولية
BOP	ميزان المدفوعات
BOPSY	الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي)
BPM5	الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي)
CBDMS	نظام إدارة الدين بالحاسب الآلي
CIRR	سعر الفائدة التجاري المرجعي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
CMFB	اللجنة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات (الاتحاد الأوروبي)
CPIS	المسح المنسق لاستثمار الحافظة (صندوق النقد الدولي)
CRS	نظام الإبلاغ من الدائنين (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
CS-DRMS	نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
DMFAS	نظام رصد الديون والتحليل المالي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)
DOD	الدين المنصرف القائم/الدين المنصرف غير المسدد
DRS	نظام الإبلاغ بالدين (البنك الدولي)
DSM plus	النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين (البنك الدولي)
ECB	البنك المركزي الأوروبي
ESA95	النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥
EU	الاتحاد الأوروبي
GDDS	النظام العام لنشر البيانات
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GNF	تسهيل السندات الإذنية العالمي
Grey Book	الكتاب الرمادي: الدين الخارجي: التعاريف ونطاق الشمول الإحصائي والمنهجية (المصادر عام ١٩٨٨ عن بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي)
HIPC Initiative	مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك)
IADB	بنك التنمية للبلدان الأمريكية
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
IBS	الإحصاءات المصرفية الدولية (بنك التسويات الدولية)
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IFMS	نظام الإدارة المالية المتكاملة
IFS	نشرة الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)
IIP	وضع الاستثمار الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
ISIN	الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية
LIBOR	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن
MEFMI	معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية لمنطقة شرق وجنوب إفريقيا
MOF	تسهيل الخيارات المتعددة
NIF	تسهيل إصدار السندات الإذنية

NNA	هيئة ترقيم الوطنية
NPISH	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OTC	(أسواق) غير رسمية
Repo	اتفاق إعادة شراء (ريبو)
RUF	تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد
SDDS	المعيار الخاص لنشر البيانات
SDR	حقوق السحب الخاصة (صندوق النقد الدولي)
SNA 1993	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
SPE	كيان ذو غرض خاص
TFFS	فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١: نظرة عامة

١-١ الغرض من إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها (المرشد) هو توفير إرشادات شاملة بشأن قياس إحصاءات الدين الخارجي وعرضها. كما يقدم المرشد المشورة بشأن إعداد تلك البيانات واستخداماتها التحليلية. والقصد هنا هو المساهمة في تحسين إحصاءات الدين الخارجي وتعزيز فهمها. وفي معرض ذلك، يتجاوب المرشد مع اهتمام الأسواق وصانعي السياسات العامة بضرورة تحسين إحصاءات الدين الخارجي للمساعدة في تقييم درجة التعرض للتقلبات الخارجية، في وقت تؤدي فيه التدفقات الرأسمالية الدولية المتزايدة باستمرار إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين الأسواق.

الكتاب الرمادي

٢-١ لقد وردت إرشادات سابقة بشأن قياس إجمالي الدين الخارجي في مطبوعة بعنوان الدين الخارجي: التعريف ونطاق الشمول الإحصائي والمنهجية، ١٩٩٨ (الكتاب الرمادي) شارك في إصدارها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وقد قدم الكتاب الرمادي تعريفا متفقا عليه لما يشكل الدين الخارجي، وذلك بهدف التشجيع على مزيد من اتساق المنهج في قياس الدين الخارجي، وهو كما يلي:

إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الالتزامات التعاقدية المسحوبة وغير المسددة للمقيمين في بلد ما، في أي وقت معين، إزاء غير المقيمين بتسديد أصل الدين، بفائدة أو بدونها أو بدفع فائدة، مع أصل الدين أو بدونه.

٣-١ ومن الشائع الإشارة إلى مقياس الدين الخارجي الذي يستخدم هذا التعريف باسم «الدين المنصرف القائم» (DOD) (disbursed and outstanding debt). ويتم تقييمه على أساس القيمة الاسمية. ووفقا لهذا التعريف، يجب أن يكون هناك التزام تعاقدي بأداء مدفوعات المبلغ الأصلي أو الفائدة، أو كلاهما. ويجب أن يكون الالتزام التعاقدي — المستخدم بالمفهوم الواسع الذي يستتبع وجود التزام قانوني — مطالبة مستحقة لغير مقيم على مقيم حتى يستوفي شروط الدين الخارجي، ولا يستوفي شروط الدين إلا هذا الجزء من الالتزام المنصرف القائم.

٤-١ ويعد منهج الدين المنصرف القائم هو الركيزة الأساسية لإحصاءات الدين الخارجي، وهو يمثل الأساس المفاهيمي لغالبية أنظمة إعداد بيانات الدين الخارجي القائمة، بما في ذلك الأنظمة القائمة في البلدان التي تستخدم أنظمة إدارة الدين المطبقة لدى أمانة الكومنولث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والأنظمة المطبقة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وقد ساعد هذا المنهج على تيسير إجراء تحليلات درجة التعرض للتقلبات وإمكانية استمرار الدين والجدارة الائتمانية، ويمكن أن يوفر معيارا شفافا للإحصاءات المقارنة بين البلدان. وعلى سبيل المثال، يقدم تقرير تمويل التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي ونشرة إحصاءات الدين الخارجي الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عرضا وتحليلا للبيانات على أساس منهج الدين المنصرف القائم.

٥-١ ويعكس الكتاب الرمادي، إلى حد كبير، تركيز إحصاءات الدين الخارجي التقليدي على الاقتراض من البنوك والمصادر الحكومية، وهو ما يوجه إلى القطاع العام في أغلب الأحيان. ولأغراض إدارة الدين العام، يفسح مقياس الدين الخارجي وفق منهج الدين المنصرف القائم مجالا أمام مدير الدين المعني لتقرير مبلغ الدين وإعداد توقعات الميزانية وإبلاغ صانعي السياسات العامة بوضع الاقتراض مقارنة بأي حدود مصرح بها. كذلك يمكن أن يكون منهج الدين المنصرف القائم بمثابة القاعدة لمديري الدين عند تحليل مدى تأثير رصيد الدين القائم بحركات أسعار الصرف وربط المبلغ الأصلي للدين برقم قياسي. وعادة ما يتخذ منهج الدين المنصرف القائم في عدد من البلدان شكل مقياس مشتق من نظام لإدارة الدين يسجل الالتزامات التعاقدية المتعلقة بالدين القائم والتي تعتبر ضرورية لإدارة التدفقات النقدية وأداء المدفوعات المعنية.

المنهج المفاهيمي في المرشد

٦-١ على حسب مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغها البلد المعني، يمكن لاقتراض القطاع العام من البنوك والمصادر

والتي تشترط دفع المقدار القائم من الفائدة و/أو المبلغ الأصلي. وبذلك يمكن اعتبار أنظمة إعداد البيانات والموضوعة لإنتاج البيانات استناداً إلى الكتاب الرمادي، عن القطاع الخاص على وجه الخصوص، بمثابة لبنة إحصائية لقياس مركز إجمالي الدين الخارجي المحدد إطاره آنفاً. ولكن الإطار الجديد يتناول ويوضح بنوداً عديدة لم يسبق أن تناولها الكتاب الرمادي أو بت فيها، وخاصة فيما يتعلق بمجموعة الأدوات المالية المصنفة ضمن الدين الخارجي.

١-٩ ويورد المرشد جداول لعرض مركز إجمالي الدين الخارجي، والبيانات ذات الصلة، للاقتصاد ككل وحسب قطاع المدين. وباستخدام المفاهيم الواردة في الفصلين الثاني والثالث، توفر البيانات المعدة والمعرضة في صيغة الجدول الوارد في الفصل الرابع صورة شاملة عن علم لمركز إجمالي الدين الخارجي للاقتصاد ككل. وبعد ذلك يعرض الفصل الخامس مركز إجمالي الدين الخارجي في جدول يركز على دور القطاع العام، وهو جدول مهم جداً للبلدان التي يشارك القطاع الخاص فيها بشكل محوري في أنشطة اقتراض الدين الخارجي، سواء كمقترض و/أو ضامن.

١-١٠ وفضلاً على ذلك، يوفر المرشد مبادئ محاسبية إضافية للمساعدة على إعداد سلاسل بيانات ذات فائدة تحليلية في فهم مركز إجمالي الدين الخارجي. وتختلف الأولوية التي توليها فرادى البلدان لإعداد كل سلسلة من سلاسل البيانات باختلاف الظروف. ولكن يمكن كشف معلومات ضرورية حول مدى احتمال تعرض الاقتصاد المعني للتقلبات الخارجية باستخدام سلاسل بيانات كالجداول الزمنية لخدمة الدين — وهو جدول يوفر معلومات عن المبالغ المتوقعة وتوقيتات المدفوعات المستقبلية — وكتكوين الدين الخارجي المحرر بالعملة الأجنبية، وهو أحد مؤشرات تعرض الاقتصاد لأثر حركات سعر الصرف. وبالمثل، يقدم المرشد المشورة بشأن قياس وعرض مركز صافي الدين الخارجي — أي إجمالي الدين الخارجي ناقصاً الأصول الخارجية التي تأخذ شكل أدوات دين. وبالنسبة للاقتصادات التي يتميز قطاعها الخاص بالنشاط في الأسواق المالية الدولية، فإن هذا المفهوم، وكذلك في الواقع مفهوم صافي مركز الأصول في وضع الاستثمار الدولي،^٣ لهما أهمية كبيرة في تقييم إمكانية استمرار المركز الخارجي.

^٣ يعد وضع الاستثمار الدولي للاقتصاد المعني بمثابة الميزانية العمومية لرصيد الأصول المالية والخصوم الخارجية، حيث يكون الفرق بينهما هو صافي مركز الأصول (أو الخصوم). ويورد الفصل السابع عشر وصفاً لوضع الاستثمار الدولي، أما عناصره الأساسية فيرد بيانها في الفصل الثالث.

الحكومية أن يظل محور التركيز في تحليل الدين الخارجي في عدد من البلدان. ولكن كان من الضروري في حالة عديد من البلدان توسيع نطاق تحليل الدين الخارجي نتيجة النمو الذي تحقق خلال التسعينات في تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص بين البلدان، وانفتاح القطاع الخاص على الاقتراض من مصادر أجنبية، وانتشار إصدار سندات الدين، واستخدام المشتقات المالية والأدوات المشابهة. وبمعنى آخر، إلى جانب التركيز التقليدي، تزايد الشعور بضرورة مراقبة أنشطة القطاع الخاص غير المصرفي في مجال الاقتراض المالي بين البلدان، بما في ذلك لجوء جميع قطاعات الاقتصاد إلى الاقتراض الخارجي في شكل سندات دين.

١-٧ وتجاوباً مع هذه التطورات، يستحدث المرشد إطاراً مفاهيمياً شاملاً مشتقاً من الإطار الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣^١ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات^٢ الصادر عن صندوق النقد الدولي من أجل قياس مركز إجمالي الدين الخارجي. ويساعد هذا المنهج على تحقيق الاتساق وقابلية المقارنة بين إحصاءات الدين الخارجي وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، كإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والحسابات القومية. ووفق هذا الإطار المفاهيمي، يشتمل الدين الخارجي على جميع الخصوم كما ورد تعريفها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (باستثناء خصوم المشاركة في رأس المال (equity liabilities) والمشتقات المالية) المستحقة لغير المقيمين، ويتم عرض مجموع مبالغ تلك الخصوم باعتباره مركز إجمالي الدين الخارجي.

١-٨ ويعتمد الإطار المفاهيمي الجديد على عديد من المفاهيم الواردة في الكتاب الرمادي. فالدين الخارجي، على سبيل المثال، يظل يشمل الأدوات المالية المستحقة لغير المقيمين

^١ تم نشر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بالتعاون بين لجنة الجماعات الأوروبية (المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي)، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمم المتحدة، والبنك الدولي. ويتمثل هذا النظام في مجموعة شاملة ومتسقة ومرنة من الحسابات الاقتصادية الكلية الهدف منها هو تلبية احتياجات المحللين وصانعي السياسات العامة ومتخذي القرارات في الحكومة والقطاع الخاص. كما يمثل النقطة المرجعية في إرساء المعايير للإحصاءات ذات الصلة، كإحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية.

^٢ قام صندوق النقد الدولي بنشر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات في عام ١٩٩٣، ويوفر هذا الدليل مبادئ توجيهية دولية لإعداد بيانات مجموعة محددة من الحسابات الدولية تضم قياس المعاملات الخارجية (ميزان المدفوعات) من ناحية، ورصيد الأصول المالية والخصوم (وضع الاستثمار الدولي) من ناحية أخرى. وهو متجانس لأقصى مدى ممكن مع الحسابات القومية حسبما وردت تفاصيلها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

عشر، على التوالي، طرق إعداد بيانات القطاعين الحكومي والعام؛ وبيانات البنوك و«القطاعات الأخرى»؛ وبيانات الأوراق المالية المتداولة. ويحتوي الفصل الرابع عشر على دراسات حالات للتجارب القطرية في مجال إعداد إحصاءات الدين الخارجي.

استخدام إحصاءات الدين الخارجي

١٤-١ يغطي الفصلان الخامس عشر والسادس عشر الاستخدامات التحليلية لبيانات الدين الخارجي. والهدف من إدراج هذين الفصلين هو مساعدة معدي البيانات وضع عملهم في السياق السليم ومساعدة مستخدمي البيانات على تفسير مجموعة المعلومات التي يمكن أن تكون متوافرة. ويورد الفصل الخامس عشر وصفا موجزا لتحليل إمكانية استمرار الدين ويشرح بعض نسب الدين الشائعة الاستخدام أكثر من سواها. أما الفصل السادس عشر فيركز على ضرورة تحليل بيانات الدين الخارجي في السياق العام.

أعمال الهيئات الدولية

١٥-١ يستعرض الفصل السابع عشر بيانات الدين الخارجي المتوافرة من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والتي تم وضع إطارها جميعا لتلبية احتياجات تحليلية محددة. ويغطي الفصل الثامن عشر أنظمة مراقبة الدين المطبقة لدى أمانة الكومنولث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. أما الفصل التاسع عشر فيتناول أنشطة المساعدة الفنية في مجال إحصاءات الدين الخارجي، وما يرتبط بها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية، التي تصدر عن الهيئات الدولية المشاركة في إنتاج المرشد.

الملاحق

١٦-١ يقدم الملحق الأول تعاريف وتصنيفات مفصلة لأدوات الدين ومعاملات معينة. ويتناول الملحق الثاني المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية وكيفية قيدها ضمن بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي. ويوفر الملحق الثالث ثبوتا بمصطلحات الدين الخارجي. ويورد الملحق الرابع وصفا للعلاقة بين الحسابات القومية ووضع الاستثمار الدولي. وأخيرا، يشرح الملحق الخامس «مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون» (مبادرة هيببيك).

هيكل المرشد

- ١١-١ يرد عرض هذا المرشد في أربعة أجزاء هي:
 - (١) الإطار المفاهيمي، وهو يغطي الفصول من الثاني إلى التاسع؛
 - (٢) إعداد البيانات: المبادئ والممارسات، وهو يغطي الفصول من العاشر إلى الرابع عشر؛
 - (٣) استخدام إحصاءات الدين الخارجي، وهو يغطي الفصلين الخامس عشر والسادس عشر؛
 - (٤) أعمال الهيئات الدولية، وهو يغطي الفصول من السابع عشر إلى التاسع عشر.
- وهناك أيضا عدة ملاحق.

الإطار المفاهيمي

- ١٢-١ يتألف هيكل الجزء الأول مما يلي:
- يقدم الفصل الثاني تعريفا لإجمالي الدين الخارجي، ويقدم شرحا مفصلا للمبادئ المحاسبية اللازمة لقياس مركز إجمالي الدين الخارجي. ويتناول الفصل الثالث تحديد القطاعات المؤسسية والأدوات المالية.
- ويورد الفصل الرابع جدولا لعرض مركز إجمالي الدين الخارجي. ويولي المرشد أعلى الأولويات للقطاعات المؤسسية، ويليهما أجل الاستحقاق، ثم نوع الأداة المالية. ويقدم الفصل الخامس جدولا لعرض بيانات الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة.
- ويقدم الفصل السادس مزيدا من المبادئ المحاسبية المتعلقة بإعداد سلاسل بيانات إضافية ذات فائدة تحليلية في فهم مركز إجمالي الدين الخارجي. ويقدم الفصل السابع مزيدا من جداول العرض (كالجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين وجدول الدين المحرر بالعملة الأجنبية، على سبيل المثال).
- ويتناول الفصل الثامن نشر المعلومات الملائمة عن تأثير إعادة تنظيم الدين على الدين الخارجي. أما الفصل التاسع فيتناول الخصوم الاحتمالية ويقدم جدولا لعرض بيانات الدين الخارجي على أساس المخاطر النهائية.

إعداد البيانات: المبادئ والممارسات

- ١٣-١ يقدم الفصل العاشر نظرة عامة حول طرق إعداد البيانات، وتغطي الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث

الجزء الأول

الإطار المفاهيمي

٢: قياس الدين الخارجي: التعريف والمبادئ المحاسبية الأساسية

مقدمة

لتسديد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.

الخصوم الجارية القائمة الفعلية

٢-٤ حتى تدرج الخصوم ضمن الدين الخارجي، يجب أن تكون قائمة وغير مسددة. والاعتبار الحاسم في هذا الشأن هو ما إذا كانت للدائن مطالبة على المدين أم لا. فخصوم الدين تنشأ عادة عن طريق تقديم قيمة اقتصادية — أي أصول (مالية أو غير مالية، بما في ذلك السلع) أو خدمات أو دخل كلها أو بعضها — من وحدة مؤسسية، هي الدائن، إلى وحدة مؤسسية أخرى، هي المدين، ومن المعتاد أن يكون ذلك موجب ترتيب تعاقدي^١. ويمكن أيضا إنشاء خصوم الدين بقوة القانون^٢، وبأحداث تقتضي مدفوعات تحويلات مستقبلية^٣. وتنطوي خصوم الدين على متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة. كما أن التعهدات بتقديم قيمة اقتصادية في المستقبل لا يمكن أن تنشئ التزامات دين حتى تتغير ملكية البنود المعنية أو يتم تقديم الخدمات المعنية أو يصبح الدخل المعني مستحقا؛ فعلى سبيل المثال، يجب ألا تدرج ضمن مركز إجمالي الدين الخارجي المبالغ محل التزامات القروض أو ائتمانات التصدير التي لم تصرف بعد.

المبلغ الأصلي والفائدة

٢-٥ يؤدي تقديم قيمة اقتصادية من الدائن أو خلق التزامات دين بوسائل أخرى، إلى إنشاء الخصوم المتمثلة في المبلغ الأصلي في ذمة المدين، وهي خصوم يمكن أن تتغير قيمتها بمرور الوقت إلى أن يتم إطفائها. وفي حالة أدوات الدين فقط،

^١ في كثير من الحالات، مثل عمليات الشراء النقدي التي تقوم بها الأسر في المحال التجارية، يتم تقديم القيمة الاقتصادية في مقابل الدفع الفوري، وفي تلك الحالة لا تنشأ التزامات دين.

^٢ يمكن أن تتضمن هذه الخصوم ما ينشأ عن الضرائب والجزاءات (بما في ذلك الجزاءات الناجمة عن العقود التجارية)، والأحكام القضائية وقت فرضها. غير أن هناك بعض الحالات تنشأ فيها نقطة خلاف حول ما إذا كانت الحكومة المعنية تملك اختصاص فرض تلك الرسوم على غير المقيمين أم لا.

^٣ تشمل هذه المدفوعات المطالبات القائمة على شركات التأمين على غير الحياة، ومطالبات التعويض عن الأضرار التي لا تكون شركات التأمين على غير الحياة طرفا فيها، والمطالبات الناشئة عن أنشطة تذاكر اليانصيب وأنشطة القمار.

١-٢ يبدأ هذا الفصل بتحديث تعريف الدين الخارجي كي يتسق مع المفاهيم الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويظل تعريف الدين الخارجي قائما على الفكرة القائلة بأنه إذا كان المقيم يتحمل خصوما جارية لصالح غير مقيم تتطلب مدفوعات مستقبلية وفاء بالمبلغ الأصلي و/أو الفائدة، فإن هذه الخصوم تمثل مطالبة مستقبلية على موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي تكون دينا خارجيا على هذا الاقتصاد. ويوفر هذا المنهج مقياسا شاملا للدين الخارجي يتسق مع مجموعة أدوات الدين بغض النظر عن كيفية تكوين هيكلها. ويظل تركيز التعريف منصبا على إجمالي الخصوم، أي باستبعاد أي أصول.

٢-٢ ويتمثل الموضوع المشترك على امتداد صفحات المرشد في أن تحليل إجمالي مركز الدين العام لاقتصاد ما، يتطلب معلومات متوافقة قدر الإمكان مع سلاسل البيانات ذات الصلة داخل كل بلد وفيما بين البلدان. ويؤدي هذا التوافق إلى تعزيز الفائدة التحليلية للبيانات وموثوقيتها، إذ أنه يسمح بفحص العلاقات المتبادلة القائمة بينها وبين ما يرتبط بها من سلاسل البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى، بالإضافة إلى إمكان عقد المقارنات بين البلدان على أساس واضح ومتسق. كما يؤدي التوافق إلى تشجيع ترشيد إجراءات جمع البيانات من خلال التكامل بين بيانات الدين المحلي والخارجي (وبالتالي تنخفض تكاليف إنتاج البيانات). ومن أجل تلك الأسباب، يقدم هذا الفصل المفاهيم المحاسبية الخاصة بقياس الدين الخارجي والمستمدة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

تعريف الدين الخارجي

٢-٣ يعرف المرشد إجمالي الدين الخارجي كالتالي: إجمالي الدين الخارجي هو المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي تقتضي أداء مدفوعات من المدين

القائمة على صناديق معاشات التقاعد وشركات التأمين على الحياة تجاه المشتركين وحملة وثائق التأمين فيها من غير المقيمين تعتبر ديونا على هذه المؤسسات، لأنه في وقت ما ستكون هناك مدفوعات مستحقة السداد حتى وإن كان توقيت أدائها غير معلوم.

الإقامة

٢-٩ كي تستوفي خصوم الدين شروط تعريف الدين الخارجي، يجب أن تكون قائمة على مقيم لغير مقيم. ويتقرر وضع الإقامة حسب مركز المصلحة الاقتصادية لكل من المدين والدائن — وعادة ما يكون موقع كل منهما المعتاد — وليس حسب جنسيتيهما. ويورد هذا الفصل في موضع لاحق شرحا لتعريف الإقامة بمزيد من التفصيل، وهو نفس التعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. كما يقدم توضيحا لتحديد وضع الإقامة في حالة الكيانات التي يكون محل تسجيلها القانوني أو موطنها القانوني في «مراكز خارجية» (أوفشور).

الخصوم الجارية لا الاحتمالية

٢-١٠ لا تدرج الخصوم الاحتمالية في تعريف الدين الخارجي. وتعرف هذه الخصوم بأنها ترتيبات يجب وفقا لها الوفاء بشرط واحد أو أكثر كي تتم المعاملة المالية المعنية؛ غير أنه من منظور فهم درجة التعرض للضرر، هناك اهتمام من الوجة التحليلية بالتأثير المحتمل للخصوم الاحتمالية على اقتصاد ما وعلى قطاعات مؤسسية معينة كالحكومة. ومثال على ذلك أن مبلغ خصوم الدين الخارجي المحتمل أن يواجهها اقتصاد ما قد تكون أكبر مما يظهر من خلال بيانات الدين الخارجي المنشورة إذا كانت هناك ضمانات خارجية. والواقع أن المرشد يحث البلدان على إقامة أنظمة لمراقبة الخصوم الاحتمالية ونشر بياناتها، وهو ما يتناوله الفصل التاسع بمزيد من التفصيل.

العلاقة مع الأدوات المالية المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

٢-١١ من منظور الحسابات القومية، فإن تعريف الدين الخارجي موضوع على نحو يشمل جميع الخصوم المالية التي يسجلها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ كأدوات مالية مستحقة لغير مقيمين، وذلك باستثناء الأسهم وحصص رأس

يمكن أن تستحق فائدة على المبلغ الأصلي مقابل استخدام ذلك المبلغ الأصلي (وهو ما يحدث في العادة)، مما ينتج عنه تكلفة فائدة على المدين. وعند دفع هذه التكلفة دوريا، حسبما يحدث عادة، فإنها تعرف في المرشد باسم مدفوعات الفائدة. وتعرف جميع المدفوعات الأخرى ذات القيمة الاقتصادية التي يؤديها المدين إلى الدائن والتي تخفض مقدار المبلغ الأصلي القائم باسم مدفوعات سداد المبلغ الأصلي.

٢-٦ وفي حالة أدوات الدين طويلة الأجل، يمكن تعريف تكاليف الفائدة المدفوعة بصفة دورية بأنها التكاليف التي يجب أن يدفعها المدين إلى الدائن سنويا أو على فترات أكثر تواترا؛ أما في حالة الأدوات المالية قصيرة الأجل (أي الأدوات المالية ذات آجال الاستحقاق الأصلية البالغة سنة واحدة أو أقل)، فيمكن تعريف تكاليف الفائدة المدفوعة دوريا بأنها التكاليف التي يجب أن يدفعها المدين إلى الدائن قبل تاريخ استرداد قيمة الأداة المالية.

٢-٧ ولا يميز تعريف الدين الخارجي في شأن طبيعة المدفوعات المطلوبة بين ما إذا كانت مدفوعات لسداد المبلغ الأصلي أو مدفوعات فائدة أو كلاهما. فعلى سبيل المثال، تعد القروض المقدمة بدون فائدة أدوات دين رغم عدم دفع أي فائدة عنها، بينما تعتبر السندات الدائمة أدوات دين رغم عدم وجوب أداء أي مدفوعات سدادا للمبلغ الأصلي. وإضافة إلى ذلك، لا يحدد التعريف الشكل التي ينبغي أن يكون عليه سداد المدفوعات، رغم أن سداد المدفوعات قد يكون متوقعا في العادة في شكل أصول مالية، كالعملات والودائع. فعلى سبيل المثال، يمكن سداد المدفوعات في شكل سلع وخدمات. وإنما الاشتراط المستقبلي بسداد المدفوعات، وليس شكل تلك المدفوعات، هو الذي يحدد ما إذا كانت الخصوم المعنية تعد أداة دين أم لا.

٢-٨ ولا يحدد التعريف أيضا ما إذا كانت هناك حاجة لمعرفة التوقيت المستقبلي لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي و/أو الفائدة أم لا كي يتم تصنيف الخصوم المعنية كدين. وفي حالات كثيرة، يكون الجدول الزمني للمدفوعات معروفا، مثلما هي الحال في سندات الدين والقروض. غير أن هناك حالات أخرى قد لا يكون ذلك الجدول الزمني معروفا فيها على وجه الدقة. ومثال ذلك أنه قد يكون توقيت المدفوعات رهنا بطلب الدائن، كالودائع تحت الطلب غير المغلة للفائدة؛ أو أن يكون المدين متأخرا في السداد ولا يكون موعد دفع المتأخرات الفعلي معلوما؛ أو قد يعتمد توقيت الدفع على أحداث معينة، كممارسة خيار البيع المتضمن (حق البيع) أو ممارسة خيار الشراء (حق الشراء). ومرة أخرى، يعتبر اشتراط سداد المدفوعات، وليس توقيت سدادها، هو الذي يحدد ما إذا كانت الخصوم المعنية دينا أم لا. ولذلك، فإن الالتزامات

٤ لا يعني استبعاد الخصوم الاحتمالية أن الدين المضمون مستبعد، وإنما يعني أن الدين المضمون يتم عزوه إلى المدين لا إلى الضامن (ما لم يتم طلب الضمان).

تابعة لنفس سلطات المالية العامة والسلطات النقدية التي يخضع لها البلد الأم. ويكون للمنظمات الدولية (متعددة الأطراف) جيوبها الإقليمية الخاصة بها التي تمارس عليها اختصاصها، ولا تعتبر المنظمات الدولية مقيمة في أي اقتصاد وطني توجد على أراضيها أو تدير منه شؤونها، وذلك رغم أن العاملين في تلك الهيئات هم مقيمون في الاقتصاد الوطني المعني، وعلى وجه التحديد الاقتصادات التي يتوقع استمرار إقامتهم فيها لمدة عام واحد أو أكثر.

٢-١٥ ويكون للوحدة المؤسسية مركز مصلحة اقتصادية داخل بلد ما وتكون هي وحدة مقيمة في هذا البلد عندما يوجد موقع ما داخل الإقليم الاقتصادي لهذا البلد (مسكن أو موقع إنتاج أو مبان أخرى) تمارس الوحدة فيه قدرا مهما من الأنشطة الاقتصادية والمعاملات الاقتصادية وتعتمد الاستمرار في ذلك (لأجل غير مسمى أو على مدى فترة زمنية محدودة ولكنها طويلة). ولا يشترط أن يكون الموقع ثابتا طالما بقي داخل الإقليم الاقتصادي. وللبأغراض الإحصائية، يمكن أن يفترض أن ممارسة الأنشطة الاقتصادية أو اعتزام ممارستها في الإقليم الاقتصادي لمدة سنة أو أكثر تعني في المعتاد الإقامة في ذلك الاقتصاد. ولكن فترة السنة الواحدة مقترحة هنا كمبدأ توجيهي فحسب، وليس المقصود منها أن تكون قاعدة غير مرنة.

٢-١٦ وتكون الوحدة المؤسسية، في الأصل، مقيمة في الاقتصاد الذي يوجد فيه موقعها المعتاد. فعلى سبيل المثال، يكون الفرع أو الشركة التابعة وحدة مقيمة في الاقتصاد الذي يوجد فيه موقعها المعتاد لأنها تمارس الأنشطة الاقتصادية والمعاملات الاقتصادية من ذلك الموقع، وليس بالضرورة في الاقتصاد الذي تقع فيه الشركة الأم. أما المكاتب الميدانية لمشاريع الإنشاءات الرئيسية والمشاريع المشابهة التي لا تدخل في عداد الكيانات ذات الشخصية الاعتبارية، كمشاريع التنقيب عن النفط والغاز، التي يستغرق إنجازها أكثر من سنة واحدة وتنفذها وتديرها مشروعات غير مقيمة، فتستوفي في معظم الحالات معايير تعريف الكيانات المقيمة في الاقتصاد الذي يوجد فيه موقعها، وبالتالي يمكن لها أن تحصل على دين خارجي (رغم أن مطالبات الشركة الأم على المكتب الميداني المعني ربما تمثل استثمارات حقوق ملكية).^٦

٢-١٧ وتعزى إقامة المشروعات الخارجية (الأوفشور) إلى الاقتصادات التي توجد فيها مواقعها، وتندرج ضمنها المشروعات التي تمارس جميع المكونات المصنوعة في أماكن أخرى، والمشروعات التي تمارس عمليات التجارة والعمليات المالية، والمشروعات التي توجد مواقعها في المناطق الخاصة. ففي بعض البلدان على سبيل المثال، هناك

المال الأخرى والمشتقات المالية. أما الأسهم وحصص رأس المال الأخرى فهي تستبعد لأنها لا تستلزم دفع المبلغ الأصلي أو الفائدة. ولنفس السبب، تستبعد المشتقات المالية، وتشمل العقود الآجلة وعقود الخيار، إذ لا يتم بموجبها تقديم مبلغ أصلي يلزم سداها، ولا تستحق أي فائدة على أي أداة تدرج ضمن المشتقات المالية. ويرد في الفصل الثالث شرح العقود الآجلة وعقود الخيار بمزيد من التفصيل. ومع ذلك، فإن أي التزام غير مؤدى بتسوية عقد مشتقات مالية يكون، شأنه شأن أي متأخرات، التزام دين لأنه يقتضي أداء مدفوعات. ويعد الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي أصولا مالية مدرجة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ولكنها ليست أدوات دين لأنها، حسب العرف السائد، تعد أصولا لا تقتزن بها خصوم مناظرة.

المبادئ المحاسبية الأساسية

٢-١٢ يبحث هذا القسم مفاهيم الإقامة ووقت القيد والتقييم ووحدة الحساب وتحويل أسعار الصرف وأجل الاستحقاق. وتعتبر هذه المفاهيم قابلة للتطبيق في المرشد بكامله، ما لم ينص على خلاف ذلك.

الإقامة^٥

٢-١٣ يجب إدراج خصوم الدين المستحقة لغير المقيمين على المقيمين في عرض مركز إجمالي الدين الخارجي للاقتصاد المعني. أما خصوم الدين المستحقة للمقيمين فيتم استبعادها. ومن ثم يعتبر تعريف الإقامة أساسيا لتعريف الدين الخارجي. وفي المرشد كما هو في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في بلد ما عندما يكون لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد، والوحدة المؤسسية هي كيان اقتصادي — كالأسرة والشركة والهيئة الحكومية، وغيرها — قادر في حد ذاته على امتلاك الأصول وإنشاء الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى.

٢-١٤ وينبغي أيضا لتحديد وضع الإقامة وضع تعريف لمصطلحي «الإقليم الاقتصادي» و«مركز المصلحة الاقتصادية». ويتكون الإقليم الاقتصادي لأي بلد من إقليم جغرافي تديره حكومة، ويتمتع الأفراد والسلع ورأس المال بحرية التنقل داخل هذا الإقليم الجغرافي. ولا يشترط أن يكون الإقليم الاقتصادي متطابقا مع الحدود المعترف بها للأغراض السياسية، ولكنه يتناظر عادة بصورة وثيقة مع هذه الحدود. وفي حالة البلدان البحرية، يشمل الإقليم الجغرافي أي جزر

^٦ يتناول الفصل الثالث بمزيد من التفصيل، في القسم الخاص بالاستثمار المباشر، تصنيف مطالبات الشركة الأم على الفروع غير ذات الشخصية الاعتبارية.

^٥ راجع أيضا الفصل الرابع من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

خارجيا في حساباته وليس الوكيل. وذلك لأن العلاقة بين الدائن والمدين هي العلاقة القائمة بين البنك المقرض والكيان الاقتصادي المقترض، وينحصر دور الوكيل في مجرد تسهيل المعاملة من خلال الجمع بين المقترض والمقرض. فإذا قام الوكيل بقيد المعاملات في ميزانيته العمومية، فيجب عليه حينئذ، وليس على المقترض النهائي، قيد دين خارجي من بنكه الخارجي الأم.

٢-٢١ يعد البنك المركزي الإقليمي مؤسسة مالية دولية تعمل بصفتها بنكا مركزيا مشتركا لمجموعة من البلدان الأعضاء، ويوجد لها مقر رئيسي في إحدى هذه البلدان ومكاتب وطنية في كل بلد عضو. ويعمل كل من المكاتب الوطنية باعتباره البنك المركزي لذلك البلد، ويعامل كوحدة مؤسسية مقيمة فيه. ومع ذلك يعد المقر الرئيسي مؤسسة دولية وبالتالي فهو غير مقيم من منظور البنوك المركزية الوطنية. ولكن لاعتبارات الإحصاءات ذات الصلة بالإقليم الاقتصادي لمجموعة البلدان الأعضاء بأكملها، يعتبر البنك المركزي الإقليمي وحدة مؤسسية مقيمة في هذا الإقليم الاقتصادي.

وقت القيد^٧

٢-٢٢ يتم تحديد المبدأ الموجه لوجود المطالبات والخصوم واعتبارها قائمة في أي لحظة زمنية أم لا وفق مبدأ الملكية. فالدائن يمتلك مطالبة على المدين، والمدين عليه التزام أمام الدائن.^٨ ويتم قيد المعاملات متى نشأت قيمة اقتصادية أو تم تحويلها أو تبادلها أو نقلها أو إطفائها.

٢-٢٣ عند إتمام معاملة اقتصادية في الأصول المالية وغير المالية، فإن تاريخ تغير الملكية (تاريخ استحقاق القيمة)، وبالتالي وقت قيد بيانات المراكز، يصبح هو التاريخ الذي يقيد فيه الدائن والمدين المطالبة والخصوم في دفاترهما، على التوالي. ويجوز تحديد هذا التاريخ فعليا لضمان توافق القيود في دفاتر كلا الطرفين. وإذا تعذر تحديد تاريخ دقيق، فيكون التاريخ الحاسم هو التاريخ الذي يتسلم فيه الدائن المدفوعات أو غيرها من المطالبات المالية. فعلى سبيل المثال، يتم قيد مسحوبات القروض في الحسابات عند أداء الدفعات المنصرفة منها بالفعل، وعند إنشاء المطالبات المالية، وليس بالضرورة عند توقيع الاتفاق المعني.

٢-٢٤ وفي حالات المعاملات الأخرى، ينشأ التزام الدين عند تقديم خدمة أو استحقاق فائدة أو وقوع حدث ينشئ مطالبة تحويل (كما هي الحال في عقود التأمين على غير الحياة)، ويظل هذا الالتزام قائما حتى يتم سداه أو الإعفاء منه. ومثلما هي الحال بالنسبة للفائدة، يمكن تراكم رسوم الخدمات باستمرار رغم أن ذلك يعتبر أمرا غير عادي. ورغم

بنوك معينة، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية، يتم الترخيص لها لتلقي الودائع من المقيمين في بلدان أخرى وتقديم القروض لهم بصفة أساسية أو ربما حصرية، وتعامل هذه البنوك كبنوك خارجية وفق تنظيمات مراقبة النقد وغيرها من التنظيمات. وعادة ما تواجه تلك البنوك اشتراطات رقابية مختلفة، وقد لا يشترط عليها أن تقدم إلى جهات الرقابة ذات القدر من المعلومات المطلوب من البنوك الخاضعة للقواعد الوطنية. ومع ذلك ينبغي إدراج الخصوم القائمة على البنوك الخارجية في إحصاءات الدين الخارجي للاقتصاد الذي توجد فيها مواقعها شريطة أن تستوفي تلك الخصوم اشتراطات تعريف الدين الخارجي.

٢-١٨ قد تثور قضايا مشابهة مع «الشركات الوهمية» أو «الشركات الجوفاء» أو «الكيانات ذات الأغراض الخاصة». وربما لا يكون لتلك الكيانات وجود مادي يذكر في الاقتصاد الذي تم فيه إنشاؤها ككيانات ذات شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية أو التي تتخذ منها تلك الكيانات موطنها قانونيا (بالتسجيل أو الترخيص على سبيل المثال)، وقد تدير أي عمل جوهري في اقتصاد آخر. وفي ظروف كهذه، من الممكن أن يثور النقاش حول مكان مركز المصلحة الاقتصادية لتلك الكيانات. ويعزو المرشد إقامة الكيان الذي تظهر الخصوم في ميزانيته العمومية، وبالتالي هو الكيان الذي يرجع عليه الدائن بالمطالبة، إلى الاقتصاد الذي تم فيه إنشاء ذلك الكيان ككيان ذي شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية أو إلى الاقتصاد الذي يتخذ منه ذلك الكيان موطنها قانونيا في حال عدم إنشاء الكيان المعني ككيان ذي شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية. وبذلك، يجب تصنيف إصدارات الدين المدرجة في الميزانية العمومية للكيانات التي تم إنشاؤها ككيانات ذات شخصية اعتبارية من الوجهة القانونية في مركز خارجي أو التي تتخذ من ذلك المركز الخارجي موطنها قانونيا باعتبارها دينا خارجيا على الاقتصاد الذي يقع فيه المركز الخارجي المعني. ويصنف كأصول خارجية للكيان الخارجي وكدين خارجي للكيان المقترض أي إقراض مشتق يقدم لاحقا إلى غير مقيم، كشركة أم أو شركة تابعة، من الأموال المجمعة من إصدارات الدين المذكورة.

٢-١٩ وفي بعض الاقتصادات، يكون من الضروري تحديد إجمالي الدين الخارجي (والأصول الخارجية) بشكل منفصل في حالة «البنوك الخارجية» وغيرها من «الكيانات الخارجية» المقيمة، وذلك بسبب حجم الخصوم المحتمل أن يكون قائما عليها قياسا إلى بقية الاقتصاد.

٢-٢٠ وعلى العكس من ذلك، يمكن لكيان غير مقيم إقامة وكالة في الاقتصاد المقيم وعادة ما تكون لتوليد أعمال في ذلك الاقتصاد. وعلى سبيل المثال، يجوز للوكيل المقيم الترتيب لبنكه الخارجي الأم كي يقرض الأموال لمقيم آخر (هو المقترض). وما لم يقيد الوكيل المعاملات بين المقترض والبنك الدائن في ميزانيته العمومية، يسجل المقترض دينا

^٧ راجع أيضا الفصل السادس من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

^٨ وبالتالي لا يعترف الدليل بأي رفض للدين من جانب المدين وحده.

ذلك، حتى في حالات البلدان التي تستطيع تطبيق ذلك المبدأ، يوصي المرشد بإدراج تكاليف الفائدة المتجمعة ولم تصبح بعد مستحقة الدفع كجزء من قيمة الأدوات الأساسية. وبمعنى آخر، فإن استمرار تراكم تكاليف الفائدة التي لم تصبح بعد مستحقة الدفع يزيد مقدار المبلغ الأصلي القائم لأداة الدين إلى أن يتم دفع تكاليف الفائدة هذه بالكامل. ويتسق هذا مع المنهج الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. غير أنه من أجل الحفاظ على قابلية إحصاءات الدين الخارجي للمقارنة بين مختلف الفترات الزمنية ومختلف البلدان، ولتحديد الاختلاف الناشئ عن وقت قيد تكاليف الفائدة المتجمعة ولم تصبح بعد مستحقة الدفع، يشترط المرشد أن تقوم البلدان التي تدرج قيد تكاليف الفائدة تلك باستكمال بند التذكرة الذي يحدد التقسيم القطاعي لذلك البند وكذلك تقسيمه حسب آجال الاستحقاق (كما ورد وصفه في الفقرتين ٤-٨ و ٤-٩ من الفصل الرابع).

٢-٢٨ وعند إصدار أوراق مالية في شكل سندات (بما في ذلك السندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفرية) والأذون والأوراق المالية قصيرة الأجل المشابهة الصادرة بخصم (أو بعلاوة)، فإن الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية الأصلية أو قيمة الاسترداد عند حلول الاستحقاق يعامل، على أساس الاستحقاق، باعتباره فائدة (أو فائدة سالبة) طوال حياة السند. ومتى تم إصدار السند بخصم، يتم قيد تكاليف الفائدة التي تستحق في كل فترة باعتبارها معادا استثمارها في ذلك السند، مما يزيد مقدار المبلغ الأصلي القائم. ويمكن وصف هذا المنهج بأنه رسمة للفائدة، إذ أنه لا يمثل مكاسب حيازة لمالك الورقة المالية. أما إذا تم إصدار السند بعلاوة، فإن المبلغ المتراكم عن كل فترة يخفض قيمة السند.

المتأخرات

٢-٢٩ عند عدم أداء مدفوعات المبلغ الأصلي أو الفائدة في تواريخ استحقاقها، كالمدفوعات المترتبة على قرض ما، تنشأ المتأخرات (وهي خصوم قصيرة الأجل يتم إدراجها تحت بند خصوم الدين الأخرى). ولكن لضمان عدم حساب الدين مرتين، يكون هناك تخفيض مقابل في أداة الدين المعنية (كالقرض على سبيل المثال). وبذلك، فإن عدم دفع المبلغ الأصلي و/أو الفائدة، عند استحقاقهما، يؤدي إلى تخفيض في المقدار القائم للأداة المعنية، كالقرض مثلا، وزيادة في المتأخرات، مما يدع مركز الدين الخارجي بلا تغيير. وينبغي الاستمرار في إبلاغ بيانات المتأخرات بدءا من نشأتها، أي عند عدم سداد المدفوعات^٩ حتى إطفائها، كأن يتم سدادها أو إعادة جدولتها أو يعفو الدائن عنها.

أن أوراق حقوق الملكية ليست أدوات دين، يتم قيد الأرباح الموزعة بمجرد إعلانها مستحقة الدفع تحت بند خصوم الدين الأخرى إلى أن يتم دفعها.

٢-٢٥ ويوصي المرشد باستمرار تراكم الفائدة على أدوات الدين بحيث تتوافق تكلفة رأس المال مع توفير رأس المال. وتتسق هذه التوصية مع المنهج المعمول به في الأدلة الإحصائية الدولية ذات الصلة وفي معايير المحاسبة التجارية (راجع الإطار ٢-١). وفي حالة تكاليف الفائدة التي تستحق خلال فترة القيد، هناك ثلاث إمكانيات للقياس، وهي كما يلي: (١) أن يتم دفعها خلال فترة القيد، وفي هذه الحالة لا يوجد أي تأثير على مركز إجمالي الدين الخارجي؛ (٢) ألا يتم دفعها لأنها ليست مستحقة الدفع بعد (ويشار إليها لاحقا باعتبارها «تكاليف الفائدة المتجمعة ولم تصبح بعد مستحقة الدفع») — فعلى سبيل المثال، تدفع الفائدة كل ستة أشهر على القرض أو الورقة المالية، ويقاس مركز إجمالي الدين الخارجي بعد الثلاثة أشهر الأولى من تلك الفترة — وفي تلك الحالة يزيد مركز إجمالي الدين الخارجي بمقدار الفائدة التي تجمعت خلال فترة الثلاثة أشهر؛ (٣) ألا يتم دفعها عند حلول موعد استحقاقها، وفي تلك الحالة يزيد مركز إجمالي الدين الخارجي بمقدار تكاليف الفائدة التي تجمعت خلال الفترة والتي تصبح متأخرات في نهاية الفترة.

تكاليف الفائدة المتجمعة ولم

تصبح بعد مستحقة الدفع

٢-٢٦ كان المتعارف عليه فيما سبق أن أنظمة قيد الدين الخارجي لا تسجل ضمن الدين الخارجي تكاليف الفائدة المتجمعة إن لم تصبح بعد مستحقة الدفع. وعند نشر هذا المرشد، كان الأسلوب المفضل لدى العديد من معدي بيانات الدين مستمرا في استبعاد تكاليف الفائدة تلك من مركز إجمالي الدين الخارجي، وذلك لسببين: أولا، بالنسبة للبلدان المدينة بعدد محدود من القروض الخارجية الكبيرة، المقترضة على فترات غير منتظمة، والتي يترتب عليها مدفوعات فائدة سنوية أو نصف سنوية، يمكن أن تنشأ اختلافات كبيرة في رصيد الدين بمرور الوقت، نتيجة لإدراج تكاليف الفائدة المتجمعة ولم تصبح بعد مستحقة الدفع. وثانيا، من المنظور العملي، فإن إدراج تكاليف الفائدة في مركز إجمالي الدين الخارجي بالنسبة لبعض البلدان قد يستغرق تطبيقه بعض الوقت لأنه قد ينطوي على تغيير ملحوظ في أنظمتها الحالية في مجال إعداد البيانات.

٢-٢٧ وبالتالي فإن المرشد يسلم بأن قيد تكاليف الفائدة أثناء تراكمها على الودائع والقروض قد يستلزم اتباع الممارسات القطرية وأن يتم تصنيفه تحت بند خصوم الدين الأخرى. ومع

^٩ في بعض الحالات تنشأ المتأخرات لأسباب تشغيلية وليس من تردد المدين أو عدم قدرته على الدفع. ومع ذلك، فإن تلك المتأخرات، من حيث المبدأ، يجب قيدها كمتأخرات عندما تكون قائمة في التاريخ المرجعي.

الإطار ٢-١: اختيار أساس القيد: مبررات المحاسبة على أساس الاستحقاق^١

معنى اصطلاح «أساس القيد»

في سياق نظام الإحصاءات الاقتصادية الكلية، تعرّف أسس القيد في المقام الأول حسب وقت قيد المعاملات في ذلك النظام. وهناك أسس قيد بديلة يمكن استخدامها، بسبب أنه في معاملات كثيرة يمكن أن تمر فترة زمنية بين تغير ملكية البند المعني، وتاريخ استحقاق الدفع، وتاريخ الدفع الفعلي. ونظرا أيضا لطبيعة أسس القيد المختلفة، فإن المعاملات والمراكز التي تسجل وفق أسس القيد المختلفة تختلف هي الأخرى. ومن ثم تعتبر المعلومات التي تنتجها النية إلى نقلها في النظام الإحصائي واحدا من الاعتبارات المهمة في اختيار أساس القيد. والقصد من وراء إحصاءات الدين الخارجي هو تزويد مستخدمي هذه البيانات بمقياس شامل لخصوم الدين الخارجي في نهاية فترة الإبلاغ، والسماح لهم بتحديد أنواع التدفقات خلال فترة الإبلاغ والتي تؤثر على حجم هذه الالتزامات وتكوينها. وبالتالي يعرض المرشد استخدام القيد على أساس الاستحقاق للأسباب المشروحة أدناه.

أهم أنواع أسس القيد

شاع استخدام ثلاثة أنواع من أسس القيد في نظم الإحصاءات الاقتصادية الكلية، وهي: القيد على الأساس النقدي، والقيد على أساس استحقاق الدفع، والقيد على أساس الاستحقاق. وتوجد في الواقع العملي أشكال متنوعة من هذه الأسس الرئيسية.

وفي حالة القيد على الأساس النقدي، يتم قيد المعاملات عند أداء المدفوعات أو تلقيها، بغض النظر عن توقيت تغير ملكية الأصول المعنية. وفي أكثر أشكال الأساس النقدي صرامة، لا تسجل سوى التدفقات التي يستخدم فيها النقد كوسيط للتبادل (أي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة). وتقتصر الأرصدة التي يتم قيدها في نهاية فترة الإبلاغ في ذلك النظام على الأرصدة النقدية. ولكن أساس الإبلاغ النقدي غالبا ما يعدل، عملا، لكي يشمل أرصدة أخرى كأرصدة الديون. وبعبارة أخرى، يتم قيد رصيد الدين القائم عند صرف النقد مقابل إحدى أدوات الدين، وتؤدي عمليات السداد اللاحقة للمبلغ الأصلي نقدا إلى خفض حجم الدين القائم.

وفي حال القيد على أساس استحقاق الدفع، يتم قيد المعاملات عندما يحين موعد المتحصلات أو المدفوعات الناشئة عن المعاملة، وليس عند استلام النقد أو دفعه فعلا. ويمكن اعتبار أساس استحقاق الدفع تعديلا للأساس النقدي. فبالإضافة إلى

^١ أعد هذا الإطار بالاستفادة من دراسة (1996) Efford التي أجريت في سياق وضع دليل إحصاءات مالية للحكومة لعام ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي.

الأرصدة النقدية، يأخذ هذا الأساس في الحسبان المبالغ المستحقة الدفع أو التي تأخر دفعها. ويتم وفق هذا الأساس في العادة قيد أرصدة الدين على أساس مقدار استرداد الخصوم القائمة — أي المبلغ الواجب الدفع عند حلول موعد الاستحقاق^٢. وربما اختلف هذا المقدار عن المقدار الذي صرف أصلا وذلك لأسباب متنوعة، منها الخصومات والعلاوات بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد، ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي، وإعادة تقييم الدين بسبب ربطه برقم قياسي. ويتم أيضا وفق هذا الأساس قيد الدين الناشئ عن بعض المعاملات غير النقدية، مثل المتأخرات وتحمل الدين من كيان إلى كيان آخر (كالحكومة على سبيل المثال).

أما في حالة أساس الاستحقاق، فإن المعاملات يتم قيدها عند إنشاء قيمة اقتصادية أو تحويلها أو تبادلها أو نقلها أو إطفائها. وتنشأ المطالبات والخصوم عند حدوث تغير في الملكية. ومن ثم، فإن طريقة الإبلاغ على أساس الاستحقاق تسجل المعاملات في فترة الإبلاغ التي تحدث فيها تلك المعاملات، بغض النظر عن استلام نقد أو دفع نقد، وبغض النظر عن حلول موعد استحقاق الدفع. ويعتمد مركز إجمالي الدين الخارجي عند نهاية فترة الإبلاغ على رصيد إجمالي الدين الخارجي عند بداية الفترة، وما تم من المعاملات وأي تدفقات أخرى خلال الفترة^٣. ويسجل هذا الأساس القيم القائمة في ذمة كيان ما استنادا إلى اعتبارات اقتصادية، وليس اعتبارات الدفع.

ويمكن تصوير المناهج المختلفة لأساس القيد الثلاثة بإعطاء مثال فرض تدفع تكاليف الفائدة عليه بصفة دورية إلى حين سداد القرض عند حلول أجل استحقاقه. فإلحاح الأولي من القرض يتم قيده وفق أسس القيد الثلاثة في نفس الوقت، أي عندما يحدث السحب. وتسجل النظم الثلاثة جميعها التزام دين^٤. ولكن في نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يتم قيد تكاليف الفائدة باعتبار أنها تتراكم بصفة مستمرة، بما يعكس تكلفة استخدام رأس المال، وتزايد المقدار القائم لالتزام الدين خلال حياة القرض إلى حين استحقاق سداد تكاليف الفائدة. ولكن تلك الزيادة لا تحدث في حال الأساس النقدي أو أساس استحقاق الدفع.

^٢ هذا هو المنهج المتبع في دليل إحصاءات مالية للحكومة لعام ١٩٨٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي، راجع الصفحة ٢١٧.

^٣ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢، تقتصر التدفقات الاقتصادية في الأصول المالية والخصوم على الأصول المالية والخصوم التي يمكن إثبات قيمتها الاقتصادية أو مشاهدتها إحصائيا.

^٤ وذلك استنادا إلى الوصف الوارد أعلاه لأسس الإبلاغ النقدي، والإبلاغ على أساس استحقاق الدفع، والإبلاغ على أساس الاستحقاق. ويمكن أن تكون هناك تعديلات في المنهج في حالة كل واحد من أسس الإبلاغ الثلاثة.

المدين الأصلي، وكأنه تم سدادها. وفي حالة طلب تنفيذ الضمان، لا يتم تصنيف الدين كمتأخرات على الضامن وإنما يصنف كالتزامات دين أخرى قصيرة الأجل حتى انتهاء أي فترة سماح الدفع، مما يعتمد على الترتيبات التعاقدية المعنية.

٢-٣ وإذا كان هناك طرف ثالث يضمن مدفوعات الدين، وتخلف المدين عن سدادها، فإن المدين الأصلي يقيد متأخرات في حساباته حتى يطلب الدائن تنفيذ شروط العقد التي تسمح بطلب تنفيذ الضامن. وبمجرد طلب تنفيذ الضامن، يعزى دفع الدين إلى الضامن ويتم إطفاء متأخرات

كانت الفائدة تأخذ شكل خصم على القيمة الاسمية عند الإصدار أو تأخذ شكل مدفوعات فائدة (أي تدفع بصفة دورية).

مزايا أساس الاستحقاق

القيد على أساس الاستحقاق، الذي يستخدم منذ وقت طويل كأساس للمحاسبة التجارية، يقدم أشمل المعلومات بين كل النظم التي ورد وصفها آنفاً، لأنه يقيس الدين الخارجي على أساس ما إذا كانت للدائن مطالبات مالية على المدين أم لا. ويوفر أساس الاستحقاق أكثر مقاييس الدين الخارجي اتساقاً، سواء من ناحية التغطية أو الحجم، إذ أنه لا يأخذ في الاعتبار أي مما يلي: (١) شكل الدفع، فالدين يمكن إنشاؤه أو إطفائه من خلال مدفوعات نقدية و/أو مدفوعات غير نقدية، (أي من خلال تقديم قيمة)؛ (٢) وقت الدفع، فإنشاء الدين أو إطفائه يعتمدان على وقت إنشاء ملكية المطالبة أو التخلي عنها؛ (٣) ما إذا كانت المدفوعات المستقبلية اللازمة على الخصوم القائمة تأخذ شكل مبلغ أصلي أو فائدة. ومع تزايد الابتكارات في الأسواق المالية، فإن اتساق هذا المنهج يساعد على تقرير حجم الدين الخارجي وتغطيته استناداً إلى الاعتبارات الاقتصادية أساساً، وليس اعتبارات الدفع.^٦

وأخيراً، يمتاز قيد الدين الخارجي على أساس الاستحقاق باتساقه مع النظم الإحصائية الاقتصادية الكلية الأخرى، مثل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، وكلاهما يستخدم القيد على أساس الاستحقاق. ويوفر هذان النظامان معلومات عن أنواع التدفقات الاقتصادية خلال فترة الإبلاغ والتي تؤثر على حجم الدين الخارجي وتكوينه. وأساس الاستحقاق هو أيضاً الأساس المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ودليل الإحصاءات النقدية والمالية (2000d). وكلاهما صادر عن الصندوق. وإلى جانب تعزيز إمكانية مقارنة المعلومات بين مختلف مجموعات الإحصاءات الاقتصادية الكلية لدى مستخدمي البيانات، يساهم اعتماد أساس مشترك للقيد في خفض تكاليف إعداد البيانات، وذلك من خلال القدرة على استعمال سلاسل بيانات مشتركة في النظم الإحصائية ذات الصلة.

^٥ من ناحية المبدأ، بموجب نظام الإبلاغ على أساس الاستحقاق، يعكس رصيد الدين الخارجي في أي وقت من الأوقات المعاملات والتدفقات الاقتصادية الأخرى التي حدثت في السابق، وهو يساوي القيمة المخصصة لمدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية، شريطة استخدام نفس طريقة التقييم. وعلى سبيل المثال، إذا حولت الأسواق المالية الفائدة لتصبح جزءاً من المبلغ الأصلي من خلال إصدار سندات منزوعة القسيمة، فإن عملية التحويل لن تؤثر في رصيد الدين الخارجي المقيس، لأنه لم ينشأ دين جديد (رغم أن استخدام أساس القيمة السوقية قد تترتب عليه آثار على التقييم ناشئة عن ذلك التحويل).

^٦ رغم أن المعلومات المتعلقة بترتيبات الدفع قد تكون معلومات إضافية قيمة في حد ذاتها.

ويتم قيد مدفوعات الفائدة على القرض وسداد المبلغ الأصلي عند حلول أجل الاستحقاق في نفس الوقت في النظم الثلاثة بشرط أداء المدفوعات في فترة الإبلاغ التي يستحق دفعها فيها. ولكن إذا لم تتم المدفوعات عندما تصبح مستحقة، فسوف يتم قيدها كمتأخرات في نظام القيد على أساس استحقاق الدفع ونظام القيد على أساس الاستحقاق، ولكن ليس في نظام القيد على الأساس النقدي (رغم أن النظام القائم على الأساس النقدي يمكن تعديله، عملاً، كي يتضمن المتأخرات). وفي نظامي القيد على أساس استحقاق الدفع وأساس الاستحقاق، يتم قيد مدفوعات سداد الدين كما لو كان المدين قد دفعها، مع قيد زيادة مقابلة (هي المتأخرات) تحت فئة الخصوم (قصيرة الأجل). وتخفيض المتأخرات عندما يتم الدفع بالفعل، أما في حالة الأساس النقدي، فلا يتم قيد أي معاملة إلى حين إتمام المدفوعات (المتأخرة عن موعدها) بالفعل، ولا يتم قيد أي متأخرات.

وهكذا، يمكن أن نرى من المثال الوارد أعلاه أنه عند اتباع أساس الاستحقاق، يتم قيد المعاملات في نفس وقت القيد المستخدم في الأساس النقدي أو أساس استحقاق الدفع أو في وقت قبله، وأنه عند اتباع أساس استحقاق الدفع يتم قيد المعاملات في نفس وقت القيد المستخدم في الأساس النقدي أو في وقت قبله. وفيما يتعلق بالمراكز، وفق الأساس النقدي، لا يؤخذ في الحسبان سوى المبالغ المنصرفة والمسددة نقداً؛ وفي نظام استحقاق الدفع، يتم قيد المبالغ المنصرفة والمسددة نقداً إلى جانب أي خصوم قائمة ناشئة عن المعاملات غير النقدية، كالمتأخرات؛ أما في نظام الاستحقاق، فيتم على العكس من ذلك تسجيل جميع الخصوم القائمة بغض النظر عن أي عمليات صرف نقدية أو سدادها، وبغض النظر عما إذا كان الدفع قد أصبح مستحقاً أو لا.

قياس مراكز الدين الخارجي

عيوب الأساس النقدي وأساس استحقاق الدفع ينطوي الأساس النقدي وأساس استحقاق الدفع على جوانب قصور من حيث توفير مقياس شامل لمركز إجمالي الدين الخارجي.

فأساس القيد النقدي يحتوي «فقط» على معلومات عن الدين الناشئ عن التدفقات النقدية؛ فهو لا يغطي المعاملات غير النقدية (مثل تقديم سلع وخدمات تأخر دفع قيمتها، وعدم تسجيل الخصوم التي لم يتم الوفاء بها، كالمتأخرات). ومن ثم، فهو يوفر تغطية غير كافية للدين الخارجي. ورغم أن أساس استحقاق الدفع، بصفته امتداداً للأساس النقدي، يدرج معاملات غير نقدية، كالمتأخرات والتأشير، فهو لا يزال يمثل مقياساً غير كامل للدين الخارجي. فعلى سبيل المثال، في نظام القيد على أساس استحقاق الدفع، لا يتم قيد المدفوعات التي لم يستحق دفعها بعد عن السلع والخدمات التي سلمت بالفعل ضمن الدين (إلا إذا كان هناك اتفاق تعاقدي ينص على منح ائتمان تجارة). ولا تسجل الفائدة هي الأخرى إلا إذا أصبحت مستحقة الدفع، وذلك بغض النظر عما إذا

التقييم^{١٠}

٣١-٢ يوصي المرشد بتقييم أدوات الدين على أساس التاريخ المرجعي بالقيمة الاسمية، ويوصي في حالة أدوات

^{١٠} راجع أيضاً الفصل الخامس من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

استخدام القيمة الاسمية الأصلية لقياس مركز إجمالي الدين الخارجي يمكن أن يؤدي إلى عدم اتساق المنهج بين جميع الأدوات وهو أمر لا يوصى به. وعلى سبيل المثال، تتضمن القيمة الاسمية الأصلية للسندات ذات الخصم الكبير والسندات ذات القسائم الصفرية تكاليف الفائدة التي لم تستحق بعد، وهو ما يناقض مبدأ الاستحقاق.

٢-٣٤ وينبغي تحديد القيمة السوقية لأداة الدين المتداولة حسب سعرها السائد في الأسواق في التاريخ المرجعي ذي الصلة بمركز الدين. ويعتبر المصدر المثالي لسعر السوق لأداة الدين المتداولة هو السوق المنظمة أو أي سوق مالية أخرى يجري تداول الأداة فيها بحجم كبير وتعلن فيها أسعار السوق على فترات منتظمة. وفي غياب ذلك المصدر، يمكن تقدير القيمة السوقية عن طريق خصم المدفوعات المستقبلية بسعر فائدة سوقي ملائم. فإذا كانت الأسواق المالية مغلقة في التاريخ المرجعي، فإن سعر السوق الواجب استخدامه هو السعر السائد في أقرب تاريخ سابق كانت السوق مفتوحة فيه. وفي بعض الأسواق، يلاحظ أن سعر السوق المعلن لسندات الدين المتداولة لا يضع في الاعتبار تكاليف الفائدة التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد، ولكن عند تحديد القيمة السوقية يلزم إدراج تكاليف الفائدة.

أدوات الدين غير المتداولة

٢-٣٥ يوصي المرشد، شأنه في ذلك شأن الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، بتقييم أدوات الدين غير المتداولة (أو غير القابلة للتداول) في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية، كالقروض، والعملات والودائع، وائتمان التجارة بالقيمة الاسمية فقط.^{١٤} وقد تكون القيمة الاسمية لأداة الدين أقل من القيمة المقدمة أصلاً إذا تمت مدفوعات سداد للمبلغ الأصلي أو حدث إعفاء من الدين أو غير ذلك من التدفقات الاقتصادية، كالتدفقات الناشئة عن التأشير، مما يؤثر على قيمة المقدار غير المسدد. وقد تكون القيمة الاسمية أكبر من القيمة المقدمة أصلاً بسبب تراكم تكاليف الفائدة أو غير ذلك من التدفقات الاقتصادية مثلاً.

٢-٣٦ وفي حال أدوات الدين التي لا تستحق عنها فائدة، مثل الخصوم الناشئة عن إعلان الأرباح الموزعة ولكن لم

كما ورد وصفها في الفصل الخامس عشر. أما القيمة السوقية لأداة الدين المتداولة فإنها تحدد بسعرها السائد في الأسواق، والذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة الجارية التي ينسبها الوكلاء الاقتصاديون إلى مطالبات مالية معينة، وتمثل هذه القيمة مقياساً لتكلفة الفرصة البديلة لدى كل من المدين والدائن.^{١١} وهو ذات مبدأ التقييم المعتمد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٢-٣٢ تعكس القيمة الاسمية لأداة الدين قيمة الدين عند نشأته وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، كالمعاملات (مثل سداد المبلغ الأصلي)، وتغيرات التقييم (بما في ذلك تغيرات سعر الصرف وتغيرات التقييم الأخرى عدا تغيرات سعر السوق)، وغير ذلك من التغيرات. ومن منظور المفاهيم، يمكن حساب القيمة الاسمية لأداة الدين بخصم مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية بسعر الفائدة التعاقدية القائم^{١٢} على الأداة المعنية (أو أسعار الفائدة التعاقدية القائمة على الأداة المعنية)؛ مع جواز أن يكون سعر الفائدة ذلك سعراً ثابتاً أو سعراً متغيراً. وفي حالة الأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة وذات أسعار الفائدة المحددة مسبقاً في العقد فإن هذا المبدأ ينطبق مباشرة، وذلك لأن الجدول الزمني للمدفوعات المستقبلية وأسعار الفائدة التي سيجري تطبيقه يكون معروفاً،^{١٣} في حين يكون أقل مباشرة في تطبيقه على خصوم الدين ذات أسعار الفائدة المتغيرة حسب أوضاع السوق. ويقدم الملحق الوارد في نهاية هذا الفصل أمثلة لحساب القيمة الاسمية لأداة الدين من خلال خصم مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي المستقبلية.

٢-٣٣ وكانت القيمة الاسمية الأصلية تستخدم في بعض الأحيان لتحديد القيمة الاسمية، حيث إن القيمة الاسمية الأصلية هي المبلغ الأصلي غير المخصوم الواجب سداه. ورغم أهمية استخدام القيمة الاسمية الأصلية في إظهار المبالغ مستحقة الدفع بموجب العقد في تاريخ مستقبلي، فإن

^{١١} في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (راجع الملحق الخامس) يستخدم سعر السوق الممثل في خصم المدفوعات المستقبلية. وهذا يمثل مقياساً آخر لتكلفة الفرصة البديلة، ويقتصر على البلدان المندرجة في هذا البرنامج.

^{١٢} يستخدم سعر فائدة واحد في العادة لخصم المدفوعات المستحقة في جميع الفترات المستقبلية. وفي بعض الأحوال، قد يكون هناك ما يبرر استخدام أسعار فائدة مختلفة لمختلف المدفوعات المستقبلية. وحتى إن كانت هناك نسبة خصم واحدة يجري استخدامها، حسب الزمن المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، يطبق عامل خصم مختلف على كل دفعة سداد. فعلى سبيل المثال، لدى استخدام سعر خصم يبلغ ١٠٪، فإن عامل الخصم للمدفوعات بعد عام من الآن يكون ٠.٩٠٩ (أو $1/(1+0.1)$)، وفي حال المدفوعات المستحقة بعد عامين يصبح عامل الخصم ٠.٨٢٦ (أو $1/(1+0.1)^2$) بنفس المنوال. راجع كذلك المثال في الجدول ٢-١. ^{١٣} في حالة خصوم الدين التي يترتب عليها صعود أو انخفاض سعر الفائدة بمقادير محددة مسبقاً في العقد على مدى حياة الأداة المعنية، تكون الخصائص الزمنية لعوامل الخصم التي يجري تطبيقها على المدفوعات المستقبلية غير خطية، وبالتالي تعكس هذه التغيرات المتدرجة.

^{١٤} ترى الأدلة الإحصائية الدولية أن القيمة الاسمية هي مؤشر بديل ملائم للقيمة السوقية في حال الأدوات المالية غير المتداولة. ومع ذلك فإن تطور الأسواق، مثلما هو الحال بالنسبة للمشتقات الائتمانية المربوطة بالمخاطر الائتمانية لفرادى الكيانات، يزيد من ترجيح احتمال وضع تقديرات لأسعار السوق حتى للأدوات المالية غير المتداولة. ومع توسع هذه الأسواق، قد ينظر في إعداد معلومات إضافية عن القيمة السوقية للدين غير المتداولة.

ذي المساهمات المحددة هي القيمة السوقية الجارية لأصول الصندوق التي تخص النصيب متناسب لغير المقيمين من مجموع المطالبات.^{١٦} وفي حالة التأمين على الحياة، تكون خصوم الدين هي قيمة الاحتياطات المحتجزة مقابل وثائق التأمين على الحياة القائمة الصادرة لغير المقيمين. وتعتبر خصوم الدين القائم على شركات التأمين على غير الحياة لغير المقيمين هي قيمة أي أقساط مدفوعة مسبقاً من جانب غير المقيمين، والقيمة الحاضرة للمبالغ المتوقع دفعها لغير المقيمين لتسوية المطالبات، بما في ذلك المطالبات محل النزاع ولكنها سارية.

٢-٤٠ وفي حالة المتأخرات، فإن القيمة الاسمية تساوي قيمة المدفوعات — الفائدة والمبلغ الأصلي — غير المدفوعة، وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، كتراكم تكاليف الفائدة الإضافية.

٢-٤١ وفي حالة أدوات الدين غير المتداولة التي تكون قيمتها الاسمية غير مؤكدة، يمكن حساب القيمة الاسمية عن طريق خصم مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي المستقبلية على أساس سعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم.

أدوات الدين المتداولة

٢-٤٢ يوصي المرشد بتقييم أدوات الدين المتداولة (أو القابلة للتداول) في الأسواق المالية المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية على أساس القيمة الاسمية والقيمة السوقية معاً.^{١٧} وفي حالة أدوات الدين المتداولة، يمكن تحديد القيمتين الاسمية والسوقية من قيمة الدين عند نشأته والتدفقات الاقتصادية اللاحقة، باستثناء أن تقييم السوق يأخذ في الحسبان أي تغييرات تطرأ على سعر الأداة في السوق، في حين لا تأخذ القيمة الاسمية ذلك في الحسبان.

٢-٤٣ وفي حالة سندات الدين التي تعتبر قابلة للتداول في العادة بينما سعرها في السوق غير مشاهد إحصائياً بسهولة، فإنه يمكن استخدام القيمة الحاضرة لتدفق المدفوعات المستقبلية المتوقعة المصاحبة للسند من أجل تقدير القيمة في السوق وذلك من خلال سعر الفائدة في السوق. ويوضح الإطار ٢-٢ هذه الطريقة وغيرها من طرق تقدير القيمة في السوق. أما بالنسبة للسندات غير المدرجة في البورصة، فيجوز استخدام

^{١٦} في النظام محدد المنافع، يكون مستوى منافع معاشات التقاعد التي يعد بها صاحب العمل موظفيه المشاركين مضموناً، وعادة ما تحده معادلة تقوم على أساس طول مدة خدمة المشاركين ومقدار رواتبهم. أما في النظام ذي المساهمات المحددة، فيكون مستوى المساهمات المقدمة من رب العمل إلى الصندوق مضموناً، بينما تعتمد المنافع التي سيتم أدائها على أصول الصندوق.
^{١٧} وهي تتضمن سندات الدين المقتناة بموجب عمليات إعادة شراء مقابلة (راجع الجدول ٤-٥ في الفصل الرابع).

تصبح بعد مستحقة الدفع، فإن القيمة الاسمية تكون هي ذات المبلغ المدين به. فإن كانت هناك فترة زمنية طويلة على غير العادة^{١٥} تسبق موعد سداد التزامات دين قائم لا تستحق عليه تكاليف فائدة، فينبغي عندئذ تخفيض قيمة المبلغ الأصلي بمقدار يعكس الفترة الزمنية المتبقية حتى حلول الاستحقاق وسعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم، ويجب أن تتراكم تكاليف الفائدة حتى يتم الدفع الفعلي.

٢-٣٧ وفي حالات بعض الديون، كالقروض، يمكن النص على مدفوعات السداد في العقد في شكل سلع أو بضائع أخرى تؤدي على أقساط خلال فترة زمنية. وتكون قيمة الدين في البداية مساوية للمبلغ الأصلي المقدم. ويعتبر سعر الفائدة التي تستحق على المبلغ الأصلي هو ما يعادل بين القيمة الحاضرة للسلع أو البضائع الأخرى المطلوب توفيرها مستقبلاً، في ضوء سعرها الحالي في السوق، والمبلغ الأصلي القائم. ومن منظور مفاهيمي، يعد هذا النوع من العقود مكافئاً لربط القرض برقم قياسي، وبالتالي فإن السعر الأولي للفائدة التي تستحق سيتغير مع تغير سعر السوق للبند المعني، مع الخضوع لشروط أي ترتيب تعاقدية (كتحديد حد أقصى وحد أدنى للقيمة النقدية التي يجب على المدين دفعها). وعند أداء المدفوعات على هيئة بضاعة أو سلعة، فإن قيمة المبلغ الأصلي المستحق ستخفض بمقدار القيمة السوقية للبضاعة أو السلعة في الوقت الذي يتم فيه الدفع.

٢-٣٨ وعلى العكس من ذلك، فإن قيمة السلع أو البضائع الأخرى أو الخدمات التي سيتم تقديمها لإطفاء خصوم ائتمان تجارة، بما في ذلك ما يتم بموجب اتفاقات المقايضة، تكون ذات القيمة التي تم إثباتها عند نشأة الدين؛ أي عند حدوث مبادلة القيمة. غير أنه، كما وردت الإشارة إليه أعلاه، إذا كانت هناك فترة زمنية طويلة على غير العادة تسبق الدفع، فينبغي تخفيض قيمة المبلغ الأصلي بمقدار يعكس الفترة الزمنية المتبقية حتى حلول الاستحقاق وسعر الفائدة التعاقدية القائم الملائم، كما ينبغي أن تتراكم الفائدة حتى يتم الدفع الفعلي.

٢-٣٩ يسجل المرشد خصوم الدين القائمة على صناديق معاشات التقاعد وشركات التأمين لأعضائها وحملة وثائقها لغير المقيمين. وتعد خصوم الدين القائمة على نظام معاشات التقاعد محدد المنافع هي القيمة الحاضرة للمزايا الموعود بها لغير المقيمين؛ بينما تعد خصوم الدين القائمة على النظام

^{١٥} تعتمد المدد التي تشكل فترات زمنية طويلة على غير العادة في هذا السياق على الظروف السائدة. فعلى سبيل المثال، وأياً ما كانت الفترة، كلما ارتفع مستوى أسعار الفائدة تزايدت تكلفة الفرصة البديلة للمدفوعات المؤجلة.

الإطار ٢-٢: الطرق العامة لتقدير القيمة السوقية

عندما لا تكون بيانات سعر السوق متوافرة عن الأدوات المتداولة، توجد طريقتان عامتان لتقدير القيمة السوقية أو التي يطلق عليها أحيانا تعبير القيمة العادلة، وهما كما يلي:

- خصم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى قيمتها الحاضرة باستخدام سعر فائدة سائد في السوق.
- استخدام أسعار السوق للأصول المالية والخصوم المشابهة.

وتتمثل الطريقة العامة الأولى في تقييم الأصول المالية والخصوم بتحديد القيمة السوقية استنادا إلى القيمة الحاضرة أو المخصومة زمنيا للتدفقات النقدية المستقبلية. ويمثل ذلك منهجا راسخا للتقييم سواء من وجهة النظرية أو الوجهة العملية. فهو يستخدم في حساب القيمة السوقية لأحد الأصول المالية أو الخصوم باعتبارها مجموع القيم الحاضرة لجميع التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم الحصول على القيمة السوقية باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{القيمة الحالية المخصومة} = \sum_{t=1}^n \frac{\text{التدفق النقدي (Cash flow)}_t}{(1+i)^t}$$

حيث $(Cash Flow)_t$ هي التدفق النقدي في الفترة القادمة t ، و n هي عدد الفترات القادمة التي يتوقع حدوث تدفقات نقدية فيها، و i هو سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفق النقدي المستقبلي في الفترة t .

وإستخدام هذه الطريقة سهل نسبيا في تقييم أي من الأصول المالية أو الخصوم إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية معلومة بالتأكد أو كان بالإمكان تقديرها، وإذا كان سعر الفائدة السوقي أو سلسلة من أسعار الفائدة السوقية مشاهدة إحصائيا.

أما تحديد القيمة السوقية استنادا إلى السعر السوقي لأداة مالية مشابهة، فيمثل أسلوبا شائع الاستعمال عندما لا يكون سعر السوق مشاهدا إحصائيا بشكل مباشر. ومثال ذلك أن سعر السوق لسند يبلغ أجل استحقاقه المتبقي خمس سنوات، قد يؤخذ من سعر السوق لسند متداول تداولاً عاماً وينطوي على مخاطر تخلف عن السداد مشابهة. وفي حالات أخرى، ربما كان ملائماً استعمال سعر السوق لأداة مالية مشابهة ولكن مع إجراء بعض التعديل في القيمة السوقية لأخذ فروق السيولة و/أو فروق مستوى المخاطر بين الأدوات في الحسابان.

وفي بعض الحالات، ربما كان لأحد الأصول المالية أو الخصوم بعض خصائص كل واحدة من عدة أدوات مالية، حتى وإن لم تكن الخصائص مشابهة عموماً لأي من هذه الأدوات. وفي هذه الحالات، يمكن استخدام معلومات أسعار السوق والخصائص الأخرى للأدوات المتداولة (مثل نوع الأداة، وقطاع الإصدار، وأجل الاستحقاق، وتقدير مرتبة الجدارة الائتمانية، وغيرها) في تقدير القيمة السوقية للأداة المعنية.

الأدوات غير المرتبطة بالدين

٢-٥ لا يشتمل مركز إجمالي الدين الخارجي على المراكز في المشتقات المالية، وأوراق حقوق الملكية، ورأس المال السهمي، والعائدات المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها ليست أدوات دين، ولكن المرشد يسجلها كبنود تذكرة ملحقاً بمركز إجمالي الدين الخارجي. ويجب تقييم هذه الأدوات على أساس القيمة في السوق.

٢-٦ تشتق القيمة السوقية لعقد المشتقات المالية الآجل من الفرق بين سعر العقد المتفق عليه لبند أساسي والسعر السائد في السوق (أو سعر السوق المتوقع له أن يكون سائداً) لذلك البند، مضروباً في المبلغ الافتراضي بعد تطبيق سعر الخصم الملائم عليه. والمبلغ الافتراضي — الذي يسمى أحيانا المبلغ الاسمي — هو المبلغ الذي يشكل أساس عقد مشتقات مالية ضروري لحساب المدفوعات أو المتحصلات بموجب العقد. ويجوز صرف أو عدم صرف هذا المبلغ. وفي حالة عقد المبادلة بالتحديد، تشتق القيمة السوقية من الفرق بين إجمالي المتحصلات المتوقعة وإجمالي المدفوعات بعد تطبيق سعر الخصم الملائم عليها؛ أي صافي قيمتها الحالية. وبالتالي يمكن حساب القيمة السوقية لعقد آجل باستخدام المعلومات المتاحة، أي سعر السوق وسعر العقد للبند الأساسي، والفترة الزمنية حتى حلول استحقاق العقد، والقيمة الافتراضية، وأسعار الفائدة في السوق. ومن وجهة نظر الأطراف المقابلة، نجد أن قيم العقد الآجل قد تصبح سالبة (خصوماً) أو موجبة (أصولاً) وأنها قد تتبدل مع الوقت من حيث حجمها واتجاهها، على حسب حركات سعر السوق للبند الأساسي. أما العقود الآجلة التي تتم تسويتها على أساس يومي، كالعقود المتداولة في الأسواق المنظمة — والمعروفة باسم العقود المستقبلية — فإن لها قيمة سوقية، ولكن نظراً للتسوية اليومية، يحتمل أن تكون تلك القيمة السوقية قيمة صفرية عند كل نهاية فترة.

٢-٧ يعتمد سعر عقد الخيار على التقلب المحتمل في سعر البند الأساسي، والمدة المتبقية حتى حلول الاستحقاق، وأسعار الفائدة، والفرق بين سعر العقد وسعر السوق للبند الأساسي. وفي حال عقود الخيارات المتداولة، سواء كانت متداولة في البورصة أم لا، فإن التقييم ينبغي أن يستند إلى السعر المشاهد إحصائياً. وفي البداية تكون القيمة السوقية لعقد الخيار غير المتداول هي ذات مبلغ الأقساط المدفوعة أو المحصلة. وفيما بعد يمكن تقييم عقود الخيارات غير المتداولة باستخدام نماذج رياضية، مثل معادلة «بلاك-شولز»، تأخذ في الحسابان العوامل المذكورة أعلاه التي تحدد أسعار عقود

السعر المعلن لأغراض المحاسبة أو الأغراض التنظيمية، رغم أن هذه الطريقة أقل تفضيلاً من الطرق المذكورة آنفاً. وبالمثل، يمكن في حالة «السندات ذات الخصم الكبير» أو «السندات ذات القسائم الصفرية» استخدام سعر الإصدار بالإضافة إلى استهلاك الخصم في حال عدم توافر بيانات سعر السوق.

٢-٤ عند تداول المتأخرات في السوق غير الرسمية، كما يحدث أحيانا، يمكن إثبات قيمة سوقية مستقلة.

حساب مرجعية شرطا أساسيا لتكوين إحصاءات متناسقة لإجمالي الدين الخارجي ذات مدلول تحليلي.

٢-٥١ تعد وحدة العملة المحلية، من منظور جهة إعداد البيانات الوطنية، هي الخيار الواضح لقياس مركز إجمالي الدين الخارجي. ويعتبر المركز المقوم بوحدة العملة المحلية متوافقا مع الحسابات القومية ومعظم إحصاءات الاقتصاد المعني النقدية والاقتصادية الأخرى المعبر عنها بهذه الوحدة. غير أنه إذا كانت تلك العملة عرضة لتقلبات كبيرة مقارنة بالعملة الأخرى. فإن البيان المحرر بالعملة المحلية يمكن أن يكون ذا قيمة تحليلية متدنية نظرا لإمكان هيمنة تغيرات التقييم على المقارنات بين الفترات.

٢-٥٢ ويعد أنسب سعر صرف يجب استخدامه لتحويل الدين الخارجي (والأصول) المقومين بالعملات الأجنبية إلى وحدة الحساب هو سعر صرف السوق (الفوري) السائد في التاريخ المرجعي ذي الصلة بمركز الدين الخارجي. وينبغي استخدام النقطة الوسيطة بين سعري الشراء والبيع. وفي حالة تحويل دين في نظام تعدد أسعار الصرف^{١٨}، ينبغي استخدام السعر السائد في التاريخ المرجعي باعتباره سعر الصرف الفعلي الذي ينطبق على الخصوم (والأصول) المعنية.

أجل الاستحقاق

٢-٥٣ فيما يختص بخصوم الدين، يوصي المرشد بالإبقاء على التمييز التقليدي بين أجل الاستحقاق الطويل والقصير، والقائم على أساس المعيار الرسمي لأجل الاستحقاق الأصلي. ويعرف الدين طويل الأجل بأنه دين ذو أجل استحقاق أصلي لفترة تزيد عن عام واحد أو أنه بلا أجل استحقاق معلن. أما الدين قصير الأجل، الذي يشمل العملة، فهو دين مستحق السداد عند الطلب أو بأجل استحقاق أصلي لمدة عام واحد أو أقل. وإذا كانت الأداة ذات أجل استحقاق أصلي مدته عام واحد أو أقل، فينبغي أن تصنف كدين قصير الأجل، حتى وإن كانت تلك الأداة صادرة بموجب ترتيب طويل الأجل بحكم طبيعته.

الملحق: استحقاق تكاليف الفائدة: كيفية تطبيقه؟

٢-٥٤ يقدم المرشد فكرة إدراج تكاليف الفائدة التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد في مركز إجمالي

^{١٨} نظام أسعار الصرف المتعددة هو النظام الذي توجد له جداول أسعار صرف أعدتها السلطات تستخدم في تطبيق أسعار صرف منفصلة على مختلف فئات المعاملات أو المتعاملين.

الخيارات. وفي غياب نماذج التسعير، يجوز استخدام السعر المبلغ للأغراض المحاسبية أو التنظيمية. وعلى عكس المتبع في حالة العقود الآجلة، لا يمكن أن تتحول عقود الخيارات من قيمة سالبة إلى أخرى موجبة، أو العكس، وإنما تظل أصولا للمالك وخصوما على محرر عقد الخيار.

٢-٤٨ وفي حالة أوراق حقوق الملكية المقيدة في الأسواق المنظمة أو القابلة للتداول سريعا، ينبغي تقييم الأرصدة القائمة على أساس أسعار السوق. وينبغي تقدير قيمة أوراق حقوق الملكية غير المقيدة في البورصات أو غير المتداولة بانتظام عن طريق استخدام أسعار أسهم مشابهة معلنة فيما يتعلق بالصفات المميزة الماضية والحالية والمستقبلية كالإيرادات والأرباح الموزعة. وكبديل عن ذلك، يجوز استخدام صافي قيمة أصول الشركات التي تنسب إليها حصص رأس المال لتقدير القيمة السوقية إذا توافرت بيانات الميزانيات العمومية للشركات على أساس القيمة الجارية، ولكن هذه ليست الطريقة المفضلة، وخاصة مع إمكانية وجود فرق كبير بين التقييم الوارد في الميزانية العمومية والتقييم في سوق الأسهم.

٢-٤٩ وفي حالة رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، من المسلم به أن قيم الميزانيات العمومية لمشروعات الاستثمار المباشر أو المستثمرين المباشرين يستفاد منها عموما في تحديد قيمتها. وإذا كانت قيم الميزانيات العمومية تلك مستندة إلى القيمة السوقية الجارية، فإن ذلك التقييم يكون وفقا لمبدأ القيمة السوقية، ولكن إذا كانت تلك القيم مستندة إلى التكلفة التاريخية وليس إعادة التقييم الجارية فإنها لن تتوافق مع ذلك المبدأ. وإذا كانت بيانات التكلفة التاريخية المأخوذة من الميزانيات العمومية لمشروعات الاستثمار المباشر (أو المستثمرين المباشرين) تستخدم لتحديد قيمة رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها، فإن المرشد يحث معدي البيانات على جمع البيانات من المشروعات على أساس القيمة السوقية الجارية. وفي الحالات التي تقيد فيها أسهم مشروعات الاستثمار المباشر في البورصات، ينبغي استخدام الأسعار المعلنة في حساب القيمة السوقية للأسهم في تلك المشروعات.

وحدة الحساب وتحويل أسعار الصرف

٢-٥٠ قد يؤدي احتمال التعبير عن الخصوم في البداية بعملة متنوعة أو بمعايير أخرى للقيمة، كوحدات السحب الخاصة، إلى صعوبة إعداد البيانات اللازمة لبيان مركز إجمالي الدين الخارجي. ويعد تحويل هذه الخصوم إلى وحدة

الدين الخارجي. ويقدم هذا الملحق الإطار النظري لاستحقاق تكلفة الفائدة، ودراسة أكثر تفصيلاً حول كيفية تطبيق مبدأ الاستحقاق، حسب نوع الأداة المالية.

٥٥-٢ ونظراً إلى أن هذا المرشد يركز على إحصاءات مركز الدين الخارجي، فإنه لا وجه للنقاش حول ما إن كان السعر الذي ينبغي استخدامه في حساب استحقاق الفائدة على الأدوات المتداولة في السوق يقوم على أساس القيمة السوقية الجارية للدين (أو ما يسمى بمنهج الدائن) أو على أساس ما ينص عليه العقد الأصلي (ما يسمى بمنهج المدين). والسبب في ذلك أن وضع القيمة السوقية الواجب إبلاغ بياناته يقوم على أساس سعر الأداة في السوق، وأن القيمة لا بد أن تتضمن تكاليف الفائدة التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد.^{١٩} ومن هذا المنطلق، وما لم يرد نص على خلاف ذلك، يركز هذا المرفق على القيمة الاسمية.

٥٦-٢ في البداية، تجدر الإشارة إلى بعض المبادئ الرئيسية لتطبيق مبدأ استحقاق تكاليف الفائدة في عرضي القيمة الاسمية والقيمة السوقية للدين الخارجي:

- إدراج جميع الأدوات المالية المغلة للفائدة؛
- إمكان حساب استحقاق تكاليف الفائدة بطريقة الفائدة البسيطة أو الفائدة المركبة؛
- معاملة جميع الأدوات الصادرة بخضم معاملة واحدة؛
- انطباق مبادئ استحقاق تكاليف الفائدة كذلك على الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والأدوات المالية المربوطة بمؤشر.

الإطار النظري لاستحقاق تكاليف الفائدة

٥٧-٢ لتوضيح الإطار النظري لاستحقاق تكاليف الفائدة، يقدم هذا المرفق ثلاثة أمثلة مستمدة من أعمال هيئة الإحصاءات الكندية (راجع دراسة Laliberté and Tremblay, 1996). وتوفر هذه الأمثلة، بالإضافة إلى المناقشة التي تتناول استحقاق تكاليف الفائدة على أساس النسبة البسيطة أو المركبة والتي يرد عرضها بعد ذلك مباشرة، تفسيراً للمبادئ الأساسية.

٥٨-٢ ويتناول المثال الأول أداة مالية بسيطة تصدر وتسترد بنفس السعر، وتغل فائدة سنوية ثابتة في نهاية كل عام؛ والمثال الثاني خاص بأداة مالية تصدر بسعر فيه خصم للوصول إلى سعر الاسترداد، وهي أيضاً تغل مدفوعات فائدة

سنوية؛ أما المثال الثالث فهو لأداة تصدر بخضم ولا تؤدي عنها مدفوعات فائدة. وتتميز هذه الأمثلة بقابلية تطبيق عامة في المرشد بأكمله، من حيث إنها توضح كيفية خصم المدفوعات المستقبلية للوصول إلى رصيد الدين الخارجي في أي لحظة زمنية.

المثال الأول: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة — الحالة البسيطة

٥٩-٢ في هذا المثال البسيط، صدرت أداة دين بأجل استحقاق يبلغ خمس سنوات، ومبلغها الأصلي ١٠٠ دولار بمدفوعات سنوية بواقع ١٠ دولار سنوياً كفاائدة. أي أن سعر الفائدة على تلك الأداة ثابت بواقع ١٠٪ سنوياً. وبناء على ذلك، وكما يتضح من الجدول ٢-١، يمكن القول إن دفع مبلغ ١٠ دولار على مدى سنة واحدة يساوي بالقيمة الحاضرة ١٠/(١+٠,١)٠، أو ٩,٠٩. وإن دفع مبلغ ١٠ دولار على مدى سنتين يساوي بالقيمة الحاضرة ١٠/(١+٠,١)٢، أو ٨,٢٦. بنفس المنوال. وبالتالي، فإن المبلغ الأصلي المقدم ليعاد سداه عند حلول الاستحقاق يساوي بالقيمة الحاضرة ١٠٠/(١+٠,١)٥، أو ٦٢,٠٩. وتظهر القيمة الحاضرة لكل دفعة في العمود الواقع على الجانب الأيمن من الجدول، ويمكن ملاحظة أن القيمة الحاضرة لجميع المدفوعات المستقبلية تساوي سعر الإصدار البالغ ١٠٠ دولار.

٦٠-٢ ونظراً لاستحقاق تكاليف الفائدة بواقع ١٠٪ سنوياً على أساس متواصل وإضافتها إلى المبلغ الأصلي، يكون المبلغ الأصلي قد حقق زيادة بعد ستة أشهر من السنة الأولى. وهو مساو لمبلغ ١٠٠ دولار الممثل للأصل مستحق الدفع عند حلول الاستحقاق، زائداً نصف مبلغ الفائدة عن السنة، أي ٥ دولارات، (محسوباً على أساس سعر الفائدة البسيط)، أو زائداً أقل قليلاً من النصف، أي ٤,٨٨ دولار، (محسوباً على أساس سعر الفائدة المركب). وتؤدي أي مدفوعات مقابل الفائدة أو المبلغ الأصلي إلى تخفيض المقدار القائم.

٦١-٢ وكبديل عن ذلك، يمكن حساب المبلغ الأصلي القائم بعد ستة أشهر عن طريق تطبيق سعر الخصم على جميع المدفوعات المستقبلية. وتظهر القيمة الحاضرة لكل دفعة بعد انقضاء ستة أشهر من السنة بين قوسين في العمود الواقع إلى جهة اليمين من الجدول. وبعد ستة أشهر، تكون كل قيمة من القيم المقيدة في العمود الأيمن قد زادت نظراً لأن موعد أداء المدفوعات يصبح أقرب، ويجري خصم الزمن بمعدل ١٠٪ سنوياً. ويمكن أن نرى أن القيمة المخصومة لكل دفعة سداد بعد ستة أشهر بلغ مجموعها ١٠٤,٨٨ دولار، وهو ذات المبلغ القائم عند تطبيق منهج الفائدة المركبة على استحقاق

^{١٩} إذا كان الاقتصاد المعني ينشر بيانات نسبة خدمة الدين مع حساب مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستقبلية باستخدام الغلة الجارية للدين، فإنه إذا ارتفعت القيمة السوقية للدين الخارجي، فإن جزءاً من مدفوعات الفائدة المستقبلية يمكن أن يصبح مدفوعات لسداد المبلغ الأصلي.

الجدول ٢-١: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال « ١ » (الحالة البسيطة)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	القيمة الحاضرة في ٢٠٠١
				$(0.1+1)/10$	$*(9.04)$	٩.٠٩
			${}^2(0.1+1)/10$		(8.66)	٨.٣٦
		${}^3(0.1+1)/10$			(7.89)	٧.٥٢
	${}^4(0.1+1)/10$				(7.16)	٦.٨٣
${}^5(0.1+1)/10$					(6.51)	٦.٢١
${}^6(0.1+1)/10$	${}^4(0.1+1)/10$	${}^3(0.1+1)/10$	${}^2(0.1+1)/10$	$(0.1+1)/10$	(39.76)	٣٧.٩١
${}^6(0.1+1)/10$					(65.12)	٦٢.٠٩+
					(104.88)	١٠٠.٠٠ =

* $(9.04) =$ القيمة الحاضرة لمزيج المدفوعات بعد ستة أشهر من إصدار أداة الدين.

أخرى يقل سعر إصدارها عن سعر استردادها. ٢٠ وفي هذا المثال، تحدد مدفوعات القسائم والفرق بين سعري الإصدار والاسترداد سعر الفائدة المطبق على استحقاق تكاليف الفائدة. ويعرض الجدول ٢-٢ العمليات الحسابية التي تتناول أداة مالية مشابهة للأداة المذكورة في المثال الأول أعلاه، أي الأداة الصادرة بنفس نسبة الغلة البالغة ١٠٪، ولكن مع أداء مدفوعات فائدة سنوية بواقع ٨ دولارات «فقط». ويعكس الخصم بين سعري الإصدار والاسترداد الفرق بين الغلة البالغة نسبتها ١٠٪ والغلة المتضمنة في مدفوعات القسائم. ومرة أخرى، يظهر في العمود الأيمن من الجدول أن خصم جميع المدفوعات المستقبلية بواقع ١٠٪، بما في ذلك مقدار المبلغ الأصلي، يؤدي إلى سعر الإصدار البالغ ٩٢,٤٠ دولارا.

٢-٦٥ كيف يتم حساب استحقاق تكاليف الفائدة؟ ببساطة، تستحق تكاليف الفائدة على أساس غلة سنوية قدرها ١٠٪، منها ٨ دولارات تسدد في شكل مدفوعات فائدة والباقي يعاد استثماره (أو رسملته) في مقدار المبلغ الأصلي. وينمو مقدار المبلغ الأصلي من سنة لأخرى نظرا لاستمرار إعادة استثمار تكاليف الفائدة التي تجمعت، وبالتالي، ينمو كذلك المقدار المطلق لتكاليف الفائدة التي تتجمع كل عام. ومثلما هي الحال في المثال الأول، تظهر القيمة الحاضرة لكل دفعة بعد ستة أشهر بين قوسين في العمود الواقع في الجانب الأيمن.

٢٠ في حالة الأدوات المالية الصادرة بخصم، يعتبر سعر الإصدار مصطلحا عاما يعني قيمة المبلغ الأصلي عند إنشاء الدين؛ وبالمثل يعتبر سعر الاسترداد مصطلحا عاما يعني مقدار المبلغ الأصلي الذي يدفع عند حلول الاستحقاق. والسبب في ذلك هو أن بعض الأدوات المالية «تصدر» بدون سعر من هذا القبيل (مثل ائتمان التجارة). وفي تلك الحالات فإن سعر الإصدار يساوي القيمة الاقتصادية المقدمة (أي قيمة البضائع أو الخدمات المقدمة). وسعر الاسترداد يساوي المقدار القائم عند استحقاق دفع خصوم الدين.

تكاليف الفائدة. وهناك ميزة عملية في اتباع نظام يتم من خلاله خصم كل دفعة للوصول إلى قيمتها الحاضرة وهو أنه إذا تم تجريد الأداة المعنية من قسائم الفائدة (راجع في موضع لاحق)، أي إذا تم تداول جميع المدفوعات بشكل منفصل، فسيكون نظام إعداد البيانات مهيئا لمعالجة ذلك الوضع.

٢-٦٢ وما لم تكن هناك مدفوعات سداد مبكرة تخفض مقدار المبلغ الأصلي القائم — كما هي الحال مثلا في شأن أنواع معينة من الأوراق المالية المضمونة بأصول، إذ قد تتم في أي وقت مدفوعات سداد جزئية مقابل المبلغ الأصلي — فسيتم قيد المبالغ الموضحة أعلاه في مركز إجمالي الدين الخارجي؛ بمعنى أنه بعد ستة أشهر من تطبيق سعر فائدة تعاقدي يبلغ ١٠٪ سنويا، يصبح المبلغ الأصلي القائم ١٠٤,٨٨ دولار (أو ١٠٥ دولارات على أساس سعر الفائدة البسيط).

٢-٦٣ وسيكون سعر الفائدة الملازم لخصم جميع المدفوعات كي تصل إلى القيمة السوقية متضمنا في سعر السوق، أو بعبارة أخرى تكون القيمة السوقية مساوية للمدفوعات المستقبلية المخصومة على أساس سعر الفائدة الجاري في السوق لأداة الدين المعنية. وينبغي أن تتضمن القيمة السوقية للدين الخارجي أي تكاليف فائدة تجمعت ولم تستحق الدفع بعد.

المثال الثاني: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة — المبلغ الأصلي المخصوم

٢-٦٤ يتعلق المثال الثاني بحالة أكثر تعقيدا هي استخدام بيانات الأدوات المالية الصادرة بخصم للوصول إلى قيمة الاسترداد. وتشمل تلك الأدوات الأوراق المالية وأي أدوات

الجدول ٢-٢: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال « ٢ » (المبلغ الأصلي المخصوم)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	القيمة الحاضرة في ٢٠٠١
				$(٠.١+١)/٨$	$(٧.٦٢)^*$	٧.٢٧
			${}^٢(٠.١+١)/٨$		(٦.٩٣)	٦.٦١
		${}^٣(٠.١+١)/٨$			(٦.٣٠)	٦.٠١
	${}^٤(٠.١+١)/٨$				(٥.٧٣)	٥.٤٦
${}^٥(٠.١+١)/٨$					(٥.٢١)	٤.٩٧
${}^٥(٠.١+١)/٨$	${}^٤(٠.١+١)/٨$	${}^٣(٠.١+١)/٨$	${}^٢(٠.١+١)/٨$	$(٠.١+١)/٨$	(٢١.٧٩)	٣٠.٣١
${}^٥(٠.١+١)/١٠٠$					(٦٥.١٢)	٦٢.٠٩+
					(٩٦.٩١)	٩٢.٤٠ =

* (٧.٦٢) = القيمة الحاضرة للمدفوعات بعد ستة أشهر من إصدار أداة الدين.

مدفوعات الفائدة (أي المدفوعات السنوية أو الأكثر تواترا) في الأسواق الثانوية، يدفع مشتري السند للبائع المقدار المتجمع منذ آخر دفعة، وفقا لتناسب حسابي بسيط جدا. وفي حالة العديد من القروض الدولية، تقيد نظم مراقبة الديون استحقاق تكاليف الفائدة على أساس منهج الفائدة البسيطة.

٢-٦٨ غير أنه يمكن حساب استحقاق تكاليف الفائدة على أساس منهج الفائدة المركبة أيضا — أي، بالاستمرار في إضافة تكاليف الفائدة المتجمعة ولم تستحق الدفع بعد إلى مقدار المبلغ الأصلي في كل فترة، وبتطبيق غلة الفائدة على الدين على ذلك المقدار حتى يمكن حساب تكاليف الفائدة عن الفترة التالية. وتعد هذه الطريقة هي المنهج المفضل نظريا حيث إنها تربط التكلفة بتوفير رأس المال، وتسمح بالمطابقة بين المقادير المتجمعة وقيمة المدفوعات المستقبلية المخصومة. ويستخدم ذلك المنهج غالبا عند عدم معرفة معلومات حول فرادى الأدوات المالية التي يملكها غير المقيمين، وبالتالي يطبق متوسط الغلة على المراكز المعنية لحساب استحقاق تكاليف الفائدة. وفي تلك الحالات تتم بالطبع موازنة النفع النظري لاستخدام الغلة بالتقدير التقريبي المتمثل في تطبيق متوسط غلة مجموعة من الأدوات المالية.

٢-٦٩ وقد يكون للفروق بين الطرق كذلك أثر محدود على مركز إجمالي الدين الخارجي. ومع ذلك، وحسبما يتضح من المثال الأول، فإن استخدام منهج الفائدة البسيطة يؤدي في حالة كل أداة من الأدوات المالية إلى المغالاة في تقدير المركز في الأجل القصير. أما في حالة الأدوات ذات سعر الفائدة الثابت، فإن تلك المغالاة «ستندثر» تدريجيا مع اقتراب وقت دفع الفائدة.

وفي بيانات مركز الدين الخارجي، يظهر المبلغ الأصلي القائم بعد ستة أشهر وقد بلغ ٩٦,٩١ دولارا.

المثال الثالث: القيمة الحاضرة واستحقاق الفائدة — الأداة ذات القسيمة الصفرية

٢-٦٦ يغطي المثال الثالث الأدوات ذات القسائم الصفرية. فإذا صدرت الأداة بخصم وبدون قسائم، يزيد عندئذ مقدار المبلغ الأصلي في قيمته بمرور الوقت بنسبة الغلة الضمنية على الورقة المالية وقت إصدارها، والمشتقة من الفرق بين سعري الإصدار والاسترداد. وفي المثال التالي، تصدر الأداة ذات القسيمة الصفرية بمبلغ ٦٢,٠٩ دولارا على أن تسترد بمبلغ ١٠٠ دولار، وينطوي الفرق على غلة نسبتها ١٠٪. وكما يظهر من الجدول ٢-٣، ينمو مقدار المبلغ الأصلي كل سنة نتيجة لاستمرار إعادة استثمار تكاليف الفائدة المتجمعة، ومن ثم يزيد المقدار القائم بعد السنة الأولى بنسبة ١٠٪ ليصبح ٦٨,٣٠ دولارا، ثم يزيد بنسبة ١٠٪ أخرى في السنة الثانية ليصبح ٧٥,١٣ دولارا، بنفس المنوال حتى يتم الاسترداد بنسبة ١٠٠٪ في نهاية السنة الخامسة.^{٢١}

الفائدة البسيطة أو المركبة

٢-٦٧ عند حساب استحقاق تكاليف الفائدة باستخدام منهج الفائدة البسيطة، يعزى مقدار متساو من تكاليف الفائدة المقرر دفعها إلى كل فترة زمنية، وهي مثلا ٥ دولارات للأشهر الستة الأولى في المثال الأول أعلاه. وفي حالة السندات ذات

^{٢١} يورد مرجع ميزان المدفوعات (١٩٩٦) الصادر عن صندوق النقد الدولي في الفقرتين ٤٠٠ و ٤٠١ في صفحة ٨٣ مثالا محلولا لاستحقاق الفائدة على سندي قسيمة صفرية في بيانات ميزان المدفوعات.

الجدول ٢-٣: القيمة الحاضرة واستحقاق تكاليف الفائدة: المثال « ٣ » (الأداة ذات القيمة الصفرية)

القيمة الحاضرة في ٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
$٦٢,٠٩ = (٠,١+١)/١٠٠$	$(٠,١+١) ٦٢,٩$	$٢(٠,١+١) ٦٢,٠٩$	$٣(٠,١+١) ٦٢,٠٩$	$٤(٠,١+١) ٦٢,٠٩$	$٥(٠,١+١) ٦٢,٠٩$
$٦٨,٣٠ =$	$٧٥,١٣ =$	$٨٢,٦٤ =$	$٩٠,٩٠ =$	$١٠٠ =$	

أدوات معينة^{٢٢}

الأدوات ذات أسعار الفائدة الثابتة

القروض

٧٠-٢ فيما يتعلق بالقروض (باستثناء القروض بدون فائدة) يتم قيد تكاليف الفائدة باعتبارها تتجمع باستمرار، وبذلك تزيد من قيمة القرض القائم إلى أن يتم سدادها. وعند إعادة جدولة القروض والتوصل إلى اتفاق بين المدين والدائن على سعر فائدة جديد (سعر فائدة تأجيل السداد)، ينبغي أن تستحق تكاليف فائدة على الدين المعاد جدولته على أساس سعر فائدة تأجيل السداد الجديد. ومن المسلم به أن قد يكون من الضروري في شأن تكاليف الفائدة التي تستحق على القروض اتباع الممارسات القطرية وتصنيفها تحت بند «خصوم الدين الأخرى».

الودائع

٧١-٢ فيما يتعلق بالودائع، يجوز إيداع الفائدة في الحساب (أي إعادة استثمارها) في أوقات معينة، كنهاية فترة زمنية معينة. وفي هذا المرشد، تستحق تكاليف الفائدة بصفة مستمرة وتصبح جزءاً من المبلغ الأصلي على أساس مستمر. ومن المسلم به أن قد يكون من الضروري في شأن تكاليف الفائدة التي تستحق على الودائع اتباع الممارسات القطرية وتصنيفها تحت بند «خصوم الدين الأخرى».

٧٢-٢ وفيما يتعلق ببعض الودائع، كالودائع لأجل وودائع الادخار، لا يجوز دفع سعر فائدة معين إلا بشرط توافر حد أدنى لفترة الحيابة. وتجري موازنة التصفية المبكرة، إذا ما أجازها العقد، عن طريق تخفيض سعر الفائدة المدفوع للحائز. وفيما يتعلق بقيد استحقاق تكاليف الفائدة، يكون سعر الفائدة الواجب استخدامه هو سعر الفائدة الأقصى الذي يمكن للمودع أن يحصل عليه في حدود السياق الطبيعي للعقد (أي باحترام الترتيبات المتعلقة بأجل الاستحقاق أو الإخطار).

وفي حال عدم احترام الترتيبات المعنية احتراماً كاملاً، يتم تصحيح مقدار تكاليف الفائدة التي تجمعت سابقاً بصورة متمشية مع سعر الفائدة الذي حصل عليه المودع بالفعل. ولما كان الأرجح أن يكون المقدار المعدل في جميع الاحتمالات صغيراً جداً بصورة شاملة مقارنة بمجموع تكاليف الفائدة على الودائع، فإن التصحيح، لأسباب عملية، يمكن إدراجه في الفترة الأخيرة من إعداد البيانات (وذلك مقارنة بتعديل البيانات بأثر رجعي).

الأوراق المالية

٧٣-٢ فيما يتعلق بالأوراق المالية التي يستوي سعر إصدارها مع سعر استردادها، فإن تكاليف فائدتها تستحق بنفس الطريقة المتبعة في حالة القروض.

الأدوات الصادرة بخضم

٧٤-٢ تعامل جميع الأدوات التي يقل سعر إصدارها عن سعر استردادها بنفس الطريقة. ويشمل ذلك الأدوات غير المتداولة التي يزيد فيها المبلغ المفترض دفعه عن القيمة الاقتصادية المقدمة عند إنشاء الدين. وقد سبق توضيح طريقة قيد الاستحقاق في حالة الأدوات الصادرة بخضم أو بعلاوة، وذلك في الفقرة ٢-٢٨ أعلاه.

٧٥-٢ وفيما يتعلق بالأدوات قصيرة الأجل القابلة للتداول،^{٢٣} يعد الإصدار بخضم مألوفاً جداً. وبصفة عامة، تعتبر هذه الأدوات مماثلة للسندات ذات القسائم الصفرية (المثال الثالث أعلاه)، وبالتالي فإن معالجة تلك السندات تكون مماثلة. وفي غياب معلومات فرادى الأوراق المالية، يظهر منهج عملي يتمثل في وضع تقديرات استحقاق تكاليف الفائدة استناداً إلى متوسط أجال الاستحقاق ومتوسط أسعار الفائدة عند الإصدار.

٧٦-٢ قد يصدر الدين الخارجي، وخصوصاً دين الحكومة العامة، على هيئة سندات مثلية (ويطلق عليها أيضاً اسم

^{٢٢} هذا النص يعتمد على ما ورد في Eurostat (2000), the ESA95 Manual on Government Deficit and Debt.

^{٢٣} الأداة المالية القابلة للتداول هي الأداة التي يمكن نقل ملكيتها القانونية من وحدة اقتصادية إلى أخرى عن طريق التسليم أو التظهير.

المالية «إصدار» أوراق مالية منزوعة القسيمة استنادا إلى الورقة المالية الأصلية، فإن الأوراق المالية منزوعة القسيمة تحل محل الورقة المالية الأصلية وتظل بمثابة التزام مباشر على جهة إصدار الورقة المالية الأصلية. وفي مركز إجمالي الدين الخارجي القائم على أساس القيمة الاسمية، من غير المنطقي من منظور عملي أن يؤخذ في الحسبان سعر الفائدة السائد عند إصدار كل ورقة مالية منزوعة القسيمة. بل حيث إن نزع القسائم لا يوفر أي تمويل إضافي لجهة الإصدار ولا يوجد أي تأثير على التكلفة الأصلية للاقتراض، فإن المفترض أن نزع القسائم لا يغير من تكلفة الاقتراض، سواء كان نزع القسائم محمداً بالكامل في وقت الإصدار (في حالة سعر الفائدة الثابت) أو كان يتبع قواعد لا يمكن تغييرها (في حالة سعر الفائدة المتغير). ولذلك، وعلى عكس السندات الأخرى ذات القسائم الصفريّة، فإن سعر الفائدة المستخدم لحساب استحقاق تكاليف الفائدة على السندات منزوعة القسيمة ليس هو سعر الفائدة السائد وقت نزع القسائم، ولكنه بالأحرى التكلفة الأصلية للاقتراض، أي سعر الفائدة على الورقة المالية الأساسية.

٢-٨٠ وفي بعض البلدان، قد يقصد بقسائم مدفوعات الفائدة المنزوعة قسائم سندات عديدة، بمقادير اسمية مختلفة، ولكنها مدفوعة في نفس التاريخ. وفي هذه الحالة، ينبغي بذل قصارى الجهد لاستخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة الاسمي لمختلف السندات الأساسية في حساب استحقاق تكاليف الفائدة على الأوراق المالية منزوعة القسيمة.

المتأخرات

٢-٨١ تعرف الفائدة التي تستحق على المتأخرات (متأخرات المبلغ الأصلي ومتأخرات الفائدة على السواء) بفائدة تأخير السداد. وفيما يتعلق بالمتأخرات الناشئة عن عقد دين، ينبغي أن تستحق تكاليف الفائدة بنفس سعر الفائدة المطبق على الدين الأصلي، ما لم يكن سعر الفائدة على المتأخرات منصوصاً عليه في عقد الدين الأصلي، وفي تلك الحالة يجب استخدام سعر الفائدة المنصوص عليه. وقد ينطوي السعر المنصوص عليه على سعر فائدة جزائي بالإضافة إلى سعر الفائدة على الدين الأصلي. أما فيما يتعلق بالمتأخرات الأخرى، وفي ظل غياب أي معلومات أخرى، تستحق تكاليف الفائدة على تلك المتأخرات على أساس سعر الفائدة في السوق على الاقتراض لليلة واحدة. وكذلك، فإن أي رسوم إضافية ذات صلة بمتأخرات سابقة، تم الاتفاق بشأنها بين المدين والدائن عند إعادة جدولة المتأخرات وسوف يدفعها المدين إلى الدائن، ينبغي اعتبارها تكلفة فائدة على المدين عند تنفيذ الاتفاق. وإذا تم شراء بند ما بائتمان وتخلف المدين عن السداد خلال الفترة التي تم تحديدها وقت إتمام عملية الشراء، فيجب اعتبار أي رسوم إضافية تنشأ عن ذلك كتكلفة فائدة وتستحق إلى حين إطفاء الدين.

السندات الخطية). وفي هذه الحالة تصدر الأوراق المالية تحت «سطر» واحد مماثل (من حيث مقادير القسائم وتواريخ السداد، وسعر الاسترداد النهائي وتاريخ الاستحقاق) موزعة على شرائح، وتصدر عموماً خلال فترة قصيرة وأحياناً على مدى فترة أطول. وتصدر كل شريحة بسعر إصدار محدد وفقاً لأوضاع السوق السائدة. ويمكن اعتبار السندات المثلية مثلاً جيداً للأدوات التي تقترب بعنصرين من عناصر الفائدة وهما: القسيمة (التي تمثل مدفوعات الفائدة)، والفرق بين سعري الإصدار والاسترداد. ومن ثم، يجب من حيث المبدأ تحديد كل شريحة على حدة نظراً لأن سعر الفائدة الاسمي قد يختلف بالفعل من شريحة إلى أخرى نظراً لأوضاع السوق المختلفة التي كانت قائمة عند إصدارها. ومع ذلك، فبمجرد إصدار الشرائح فإنها قد تختلط فيما بينها، وبالتالي قد لا يمكن تداولها بصفة مستقلة في الأسواق غير الرسمية، ولا تحديدها بصورة منفصلة ضمن الحوافظ. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يلزم تقدير متوسط مرجح لسعر الفائدة الناتج عن إصدار مختلف الشرائح، ويجري تحديثه عند كل إصدار جديد، وتطبيق ذلك على المبالغ القائمة لغير المقيمين.^{٢٤}

الأوراق المالية منزوعة القسيمة

٢-٧٧ الأوراق المالية منزوعة القسيمة هي الأوراق المالية التي تم تحويلها من مقدار مبلغ أصلي بمدفوعات فائدة إلى سلسلة سندات ذات قسائم صفريّة، بنطاق أجال استحقاق يتوافق مع تواريخ مدفوعات الفائدة وتاريخ استرداد مقدار المبلغ الأصلي. ولقد سبق شرح جوهر نزع القسائم عن السندات في المثال الأول أعلاه، وهو كما يلي: أن مقادير مدفوعات القسائم يجري تداولها بصورة مستقلة. ولا يؤثر نزع القسائم، في حد ذاته، على القيمة الاسمية للدين القائم من منظور جهة إصدار الأوراق المالية التي نزعت عنها قسائم الفائدة.

٢-٧٨ هناك نوعان من نزع قسائم الفائدة. الأول، هو الذي يقوم من خلاله طرف ثالث بإصدار الأوراق المالية منزوعة القسائم، ويكون هذا الطرف قد سبق له اقتناء الأوراق المالية الأصلية ويستخدمها في «ضمان» إصدار الأوراق المالية منزوعة القسيمة، ومن ثم يقوم بتعبئة أموال جديدة بسعر الفائدة المحدد وقت الإصدار.

٢-٧٩ ومن جهة أخرى، إذا طلب مالك الورقة الأصلية إلى وكيل التسوية أو غرفة المقاصة المسجلة لديها الورقة

^{٢٤} قد يركز الدائن على سعر الفائدة السائد في السوق، أو على السعر الذي كان سائداً عند شرائه للسند، وبالتالي قد يقوم بقيد المطالبة بقيمة مختلفة عن القيمة التي يقيد بها المدين.

المستحقة حتى تاريخه تكون قد بلغت ٦ دولارات على أساس الفائدة البسيطة (أو ٥,٨٠ دولارات على أساس الفائدة المركبة)، والمقدار القائم ١٠٦ دولارات (١٠٥,٨٠ دولارات). وينبغي إجراء المراجعات لتأييد البيانات عندما يكون مقدار تكاليف الفائدة التي تجمعت معروفا على وجه اليقين.

٢-٨٦ وكما سبق ذكره، فإن القرض مستحق السداد بسلع أساسية أو سلع أخرى على أقساط على مدى فترة زمنية (راجع الفقرة ٢-٣٧) يكون مكافئا من الناحية المفاهيمية للقرض المربوط بمؤشر. وعند إنشاء الدين يكون مقدار المبلغ الأصلي هو قيمة المبلغ الأصلي المقدم سلفا؛ وكما هي الحال فيما يتعلق بأدوات الدين الأخرى، تستحق تكاليف الفائدة على هذا المقدار، فتزيد من قيمته. وفي أي لحظة زمنية يكون سعر الفائدة المستحق هو سعر الفائدة السوقي الذي يحقق التساوي بين قيمة السلع الأساسية أو غيرها من السلع والمقرر دفعه وبين مقدار المبلغ الأصلي القائم وقتها؛ وكما يتغير السعر السوقي للسلعة الأساسية أو السلعة الأخرى يتغير كذلك سعر الفائدة الضمني.

٢-٨٧ يمكن أن تشمل الأدوات المالية المربوطة بمؤشر شرطا يتعلق بالحد الأدنى لقيمة الاسترداد المضمونة. وأي تقدير لاستحقاق تكاليف الفائدة يجب أن يأخذ في الحسبان تلك الشروط. فعلى سبيل المثال، إذا كان التطبيق الكامل للمؤشر يؤدي إلى تخفيض المقدار القائم إلى أقل من الحد الأدنى، فلن يكون من اللازم قيد أي تخفيض دون الحد الأدنى لقيمة الاسترداد المضمونة. وعادة ما يأخذ السعر السوقي الجاري لأدوات الدين ذلك الشرط في الحسبان.

الأدوات ذات فترة السماح

٢-٨٨ قد تقترن بعض أدوات الدين بفترة سماح لا تؤدي خلالها أي مدفوعات فائدة. ولا تستحق أي تكاليف فائدة خلال فترة السماح، بشرط قدرة المدين على سداد مقدار المبلغ الأصلي ذاته في نهاية فترة السماح كما هو في بدايتها بدون جزاءات. ويصدق هذا حتى إن جرى تعديل على سعر الفائدة المطبق في فترة زمنية ثانية و/أو لاحقة (كأن يكون هناك صعود متدرج مثلا) وبذلك تكون الغلة النهائية مماثلة تقريبا للأوضاع الطبيعية على مدار مجموع حياة الأداة المعنية.

الأدوات ذات المشتقات المتضمنة

٢-٨٩ قد تشمل بعض الأدوات المالية مشتقات متضمنة يمكن عند ممارستها أن تؤثر على سعر الفائدة. وفيما يتعلق بتلك الأدوات، فإن تكاليف الفائدة سوف تستحق وتدرج ضمن مركز إجمالي الدين الخارجي حسب «المعتاد». ولكن

الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير

الأدوات المربوطة بسعر الفائدة

٢-٨٢ فيما يتعلق بالفروض والودائع والأوراق المالية، تسري نفس المبادئ المطبقة على الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت، باستثناء حالة عدم توافر معلومات مؤكدة، حيث ينبغي تقدير استحقاق تكاليف الفائدة وإضافتها لمركز إجمالي الدين الخارجي، باستخدام أحدث مشاهدات المؤشر المرجعي ذات الصلة. وينبغي إجراء المراجعات لتأييد البيانات عندما يكون مقدار تكاليف الفائدة التي تجمعت معروفا على وجه اليقين.

٢-٨٣ وبالإضافة لما سبق، إذا كان سعر الفائدة لا يمكن أن يتغير إلا عند توافر شرط حدوث الحد الأدنى من التغير في المؤشر و/أو من خلال حدود صعودية محددة، فإن أي تقدير لاستحقاق تكاليف الفائدة يجب أن يأخذ في الحسبان أيا من تلك الشروط. وإذا كانت هناك رابطة بين طبيعة مؤشر أسعار الفائدة ووتيرة مدفوعات الفائدة — ومثال ذلك أن تكون الفائدة مربوطة بمؤشر على أساس ربع سنوي وتدفع عادة كل ربع سنة مع تأجيل لمدة ربع سنة — فيمكن عندئذ معرفة المقدار المدفوع لمالكي الأوراق المالية على وجه التحديد مسبقا، وبالتالي يمكن حساب استحقاقه بصورة مؤكدة. وهو ما يعرف «بالتحديد المسبق» للفائدة.

الأدوات المربوطة بمؤشر

٢-٨٤ يجوز تأشير الدين الخارجي بمؤشرات غير مؤشرات سعر الفائدة. ومن أمثلة ذلك الربط بسعر سلعة ما، أو مؤشر سعر صرف أو مؤشر بورصة ما أو سعر ورقة مالية معينة، بنفس المنوال. ويجوز ربط المبلغ الأصلي وكذلك مدفوعات الفائدة بمؤشر. ويمكن للمؤشر أن يسري باستمرار على مدى حياة الأداة المالية أو على مدى جزء من حياتها. ويتم قيد أي تغير في القيمة مرتبط بالتأشير كتكلفة فائدة، وبالتالي فهو يؤثر على مقدار المبلغ الأصلي القائم حتى سداه. ويتم قيد تأثير التأشير على مقدار المبلغ الأصلي على أساس مستمر طوال الفترة التي يسري فيها التأشير.

٢-٨٥ وطريقة الحساب المستخدمة هي ذات الطريقة المستخدمة في حال الفائدة ذات السعر المتغير التي جرى تناولها أعلاه؛ أي أنه يجب تقدير المقدار المتجمع باستخدام أحدث مشاهدات المؤشر المرجعي ذات الصلة وإضافته إلى مركز إجمالي الدين الخارجي. وعلى سبيل المثال، إذا كانت مدفوعات الفائدة، في المثال الأول أعلاه، مربوطة بمؤشر وأشارت التحركات في المؤشر بعد ستة أشهر إلى أن مدفوعات الفائدة سوف تزيد إلى ١٢ دولار سنويا، فإن تكاليف الفائدة

الأدوات المقومة بالعملات الأجنبية

٢-٩٠ تستخدم العملة الأجنبية في قيد استحقاق تكاليف الفائدة (أو عدم استحقاقها) على الأداة المقومة بالعملة الأجنبية، فتزيد من مقدار المبلغ الأصلي القائم حتى سداه أو قيده كمتأخرات. ويجب تحويل مقدار المبلغ الأصلي من العملة الأجنبية إلى وحدة الحساب باستخدام النقطة الوسطى بين سعري الفائدة السوقيين (الفوريين) المطبقين على الشراء والبيع في التاريخ المرجعي الذي يتعلق به مركز الدين الخارجي.

إذا استخدمت المشتقة المالية وأحدثت بذلك أثرا على سعر الفائدة، كان لزاما أن ينعكس ذلك على السعر الذي تستحق الفائدة على أساسه — فعلى سبيل المثال، في سند إذني مركب بحد أقصى لسعر الفائدة نجد أنه متى بلغ سعر الفائدة ذلك الحد الأقصى، وطالما بقي في حدوده، و«تم تنفيذ» المشتقة المالية على هذا الأساس، لزم قيد استحقاق تكاليف الفائدة على أساس الحد الأقصى ولا أكثر. ويتوقع أن يكون السعر السوقي لأدوات الدين ترجيح احتمال تنفيذ المشتقة المالية المعنية.

٣: تحديد القطاعات المؤسسية والأدوات المالية

مقدمة

٣-١ في هذا المرشد، مثلما في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تُجمع الوحدات المؤسسية، والأدوات التي تتعامل فيها، ضمن فئات، حتى يمكن تعزيز الفائدة التحليلية للبيانات. ويتم تجميع الوحدات المؤسسية في قطاعات مؤسسية وتصنيف الأدوات المالية حسب طبيعتها إلى فئات الأدوات. غير أن تصنيفات القطاعات المؤسسية والأدوات المالية تتحدد حسب الاحتياجات التحليلية لإحصاءات الدين الخارجي، وبالتالي قد تختلف عن مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى. وعلى سبيل المثال، نجد أن البنك المركزي، وهو وحدة مؤسسية، ورد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ باعتباره قطاعاً مؤسسياً فرعياً، ولكنه قد لا يقوم بالضرورة بجميع أنشطة السلطة النقدية في الاقتصاد المعني (كإصدار العملات أو إدارة الاحتياطيات الدولية). أما هذا المرشد فيدرج كل الأنشطة من نوع أنشطة السلطات النقدية معاً في قطاع السلطات النقدية سواء كانت تتم في البنك المركزي أم لا. ونظراً لأهمية ضمان الاتساق وقابلية المقارنة بين مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية ذات الصلة، يمكن مطابقة القطاعات المؤسسية الواردة تعاريفها في المرشد مع القطاعات المؤسسية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣-٢ وفي تقسيم القطاعات المؤسسية، يتم تجميع الوحدات المؤسسية ذات الأهداف والوظائف الاقتصادية المشتركة في مجموعات كما يلي: الحكومة العامة، والسلطات النقدية، والبنوك، والقطاعات الأخرى. ويورد هذا الفصل تعاريف هذه القطاعات وكذلك تعاريف القطاعات الفرعية التي تدرج تحت القطاعات الأخرى وهي: الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والأسر، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر. أما الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات فلا تقدم أي تعاريف للقطاعات الفرعية المندرجة تحت القطاعات الأخرى.

٣-٣ وفيما يتعلق بتصنيف الأدوات المالية، يولي المرشد أهمية لأربع فئات من الأدوات المالية على وجه الخصوص، وهي كما يلي: سندات الدين، وائتمان التجارة، والقروض، والعملية والودائع. وهناك أيضاً فئة خصوم الدين الأخرى؛ وهي تشمل بنوداً كالحسابات مستحقة الدفع. ويشرح هذا

الفصل طبيعة هذه الأنواع من الأدوات المالية في سياق الفئات الوظيفية المستمدة منها تلك الأدوات والواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. فضلاً على ذلك، يقدم الملحق الأول تعاريف الأدوات المالية والمعاملات النوعية، ويقدم إرشاداً بشأن التصنيف؛ ولذلك ينبغي الرجوع إليه جنباً إلى جنب مع هذا الفصل.

القطاعات المؤسسية

٣-٤ يتسق عرض القطاعات المؤسسية التالي مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فيما عدا أن المرشد يقدم تعريفاً مختلفاً بعض الشيء لقطاعي الحكومة العامة والبنك المركزي، وذلك تمثيلاً مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.^١

٣-٥ ويعد مفهوم قطاع السلطات النقدية مفهوماً وظيفياً يستخدم في ميزان المدفوعات، وهو يشمل البنك المركزي (أو مجلس العملة أو الهيئة النقدية أو غيرها) وأي عمليات أخرى تعزى عادة إلى البنك المركزي ولكن تضطلع بها المؤسسات الحكومية الأخرى أو البنوك التجارية. وتشمل تلك العمليات إصدار العملة وحياسة الاحتياطيات الدولية وإدارتها، بما في ذلك الاحتياطيات الدولية الناتجة عن معاملات مع صندوق النقد الدولي؛ وتشغيل صناديق تثبيت أسعار الصرف.

٣-٦ ويرد تعريف قطاع الحكومة العامة، مع مراعاة الاستثناء المشار إليه في الفقرة السابقة، متسقاً مع تعريف ذلك القطاع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتتكون حكومة البلد من السلطات العامة وأجهزتها، وهي كيانات قانونية تنشأ بعمليات سياسية وتمارس سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية في منطقة إقليمية. وتتمثل الوظائف الاقتصادية الرئيسية للحكومة فيما يلي: (١) تولي مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع على أساس غير سوقي، سواء للاستهلاك

^١ يورد الفصل الرابع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أيضاً وصفاً مفصلاً للقطاعات المؤسسية.

كما يشمل أيضا بنوك الادخار التابعة لمكاتب البريد أو بنوك الادخار الأخرى التي تسيطر عليها الحكومة إذا كانت تلك البنوك وحدات مؤسسية منفصلة عن الحكومة.

٣-٨ وتضم فئة القطاعات الأخرى الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر.

٣-٩ ويضم قطاع الشركات المالية غير المصرفية الفرعي شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، وجهات الوساطة المالية غير المصرفية الأخرى، والشركات المالية المساعدة. وتعد جميع هذه الأنواع من المؤسسات قطاعات فرعية مقيمة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتتألف شركات التأمين من كيانات ذات شخصية اعتبارية للتأمين المتبادل وغيره من أشكال التأمين، تكون وظيفتها الرئيسية توفير التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحوادث والمرض والحريق، وغير ذلك من أشكال التأمين، إلى فرادى أو مجموعات الوحدات المؤسسية من خلال أسلوب تجميع المخاطر. وتعد صناديق معاشات التقاعد هي الصناديق المكوّنة بطريقة تجعلها وحدات مؤسسية مستقلة عن الوحدات التي تنشئها، وهي تنشأ لأغراض توفير منافع لفئات محددة من الموظفين عند التقاعد (وربما لمن يعولون أيضا). ولهذه الصناديق أصولها وخصومها الخاصة بها، وهي تشتغل في معاملات مالية في السوق لحسابها الذاتي. ويضم الوسطاء الماليون الآخرون جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة المشتغلة بالوساطة المالية بصورة رئيسية، عدا البنوك وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد. والشركات المالية المشمولة تحت هذا العنوان هي الشركات المتاجرة في الأوراق المالية، وشركات الاستثمار، والشركات المشتغلة بتقديم التمويل الشخصي و/أو الائتمان الاستهلاكي. وتتألف الشركات المالية المساعدة من الشركات وأشباه الشركات المقيمة المشتغلة أساسا بأنشطة متصلة اتصالا وثيقا بالوساطة المالية ولكنها لا تؤدي بنفسها دور الوسيط، كسماسرة الأوراق المالية، وسماسرة القروض، وسماسرة التأمين.

٣-١٠ ويتكون قطاع الشركات غير المالية من كيانات غير مقيمة تشتغل أساسا في إنتاج السلع السوقية أو الخدمات غير المالية. ويتطابق تعريف هذا القطاع هنا مع تعريفه الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويشمل هذا القطاع جميع الشركات غير المالية المقيمة؛ وجميع أشباه الشركات غير المالية المقيمة، بما في ذلك جميع فروع أو وكالات المشروعات غير المالية المملوكة للأجانب التي تشتغل في إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج في الإقليم الاقتصادي على أساس طويل الأجل؛ وجميع المؤسسات غير الهادفة للربح

الجماعي أو الفردي، (٢) إعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة مدفوعات التحويلات. وهناك سمة إضافية من سمات الحكومة وهي ضرورة تمويل هذه الأنشطة أساسا عن طريق الضرائب أو غيرها من التحويلات الإجبارية. ويتكون قطاع الحكومة العامة مما يلي: (أ) وحدات حكومية — الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والحكومات المحلية — توجد على كل مستوى من مستويات الحكومة في الاقتصاد القومي؛ (ب) جميع صناديق الضمان الاجتماعي المدارة عند كل مستوى من مستويات الحكومة؛ (ج) جميع المؤسسات غير الهادفة للربح غير السوقية التي تسيطر عليها وتمولها بصورة رئيسية وحدات حكومية. أما الشركات العامة، والمشروعات غير ذات الشخصية الاعتبارية التي تعمل وكأنها شركات (والمعروفة بأشباه الشركات) فستثنى صراحة من قطاع الحكومة العامة، وتصنف ضمن قطاع الشركات المالية أو قطاع الشركات غير المالية، وذلك حسب مقتضى الحال. وقد تكون شبه الشركة مملوكة لكيان مقيم أو غير مقيم، ولكنها حتما تمسك مجموعة حسابات مستقلة عن الشركة الأم و/أو تشارك، إن كانت مملوكة لغير مقيم، بقدر كبير من الإنتاج في الاقتصاد محل الإقامة على مدار فترة زمنية طويلة أو غير محددة.

٣-٧ ويتطابق القطاع المصرفي مع قطاع «شركات الإيداع الأخرى» الفرعي (ماعدا البنك المركزي) التابع لقطاع الشركات المالية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويشمل جميع الوحدات المقيمة التي يكون نشاطها الرئيسي هو الوساطة المالية وعليها خصوم في شكل ودائع تدفع عند الطلب، أو قابلة للنقل بموجب شيك أو يمكن استخدامها بطريقة أخرى كوسيلة للدفع أو عليها خصوم في شكل ودائع قد لا تكون قابلة للنقل مباشرة، كشهادات الإيداع قصيرة الأجل، ولكنها بدائل قريبة للودائع وتدرج في مقاييس النقود حسب تعريفها الواسع. وبذلك، يضم القطاع المصرفي، إلى جانب البنوك التجارية، مؤسسات كبنوك الادخار وجمعيات الادخار والإقراض واتحادات أو جمعيات التسليف وجمعيات البناء.

^٢ مشتملا على قطاعين فرعيين هما شركات الإيداع النقدي (S.1221) وشركات الإيداع الأخرى (S.1222) في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وقد جاء تعريف شركات الإيداع الأخرى في دليل الإحصاءات النقدية والمالية (2000d) الصادر عن صندوق النقد الدولي ليشمل فقط الوسطاء الماليين الذين يصدرن الودائع والبدائل المقاربة المدرجة في التعريف الوطني للنقود بمعناها الواسع، والذي قد يستبعد وحدات مؤسسية مدرجة في التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، (أو يشمل وحدات مؤسسية مستبعدة من ذلك التعريف). وبدلا من تصنيف هذه الوحدات المؤسسية المستبعدة كبنوك، سيتم تصنيفها كشركات مالية غير مصرفية (أو العكس بالعكس). ورغم أن المرشد يوصي بأن يكون تعريف البنوك متسقا مع التعريف الوارد في نظام الحسابات القومية والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، فإنه يسلم بأن البلدان قد تعتمد على بيانات مأخوذة من مسوح نقدية لإعداد إحصاءات الدين الخارجي عن القطاع المصرفي.

الجدول ٣-١: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الاستثمار المباشر

الأصول	الخصوم
الاستثمار المباشر في الخارج رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها مطالبات على المشروعات المنتسبة خصوم قائمة للمشروعات المنتسبة رأس المال الآخر مطالبات على المشروعات المنتسبة خصوم قائمة للمشروعات المنتسبة ^١	الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها مطالبات على المستثمرين المباشرين خصوم قائمة للمستثمرين المباشرين رأس المال الآخر مطالبات على المستثمرين المباشرين خصوم قائمة للمستثمرين المباشرين ^١

^١ الأدوات المالية في هذه الفئات هي خصوم دين تدرج في الدين الخارجي.

حالة المشروع ذي الشخصية الاعتبارية) أو ما يعادل ذلك (في حالة المشروع غير ذي الشخصية الاعتبارية).^٣ وبمجرد تأسيس المشروع، تصبح جميع المطالبات المالية للمستثمر على المشروع، والعكس بالعكس، وجميع المطالبات المالية على المشروعات ذات الصلة (المنتسبة)، أو الخصوم القائمة لها، مشمولة في الاستثمار المباشر (ماعدًا حالتين هما: المشتقات المالية، وبعض أنواع الأصول والخصوم فيما بين الشركات والقائمة بين الوسطاء الماليين المنتسبين — راجع الفقرة ٣-١٨). ومن بين عناصر الاستثمار المباشر، يشمل مركز إجمالي الدين الخارجي بند رأس المال الآخر، إذا كانت قائمة لمستثمرين مباشرين غير مقيمين أو مؤسسة منتسبة، ولكنه لا يشمل العناصر الأخرى.

٣-١٥ ويشمل بند رأس المال الآخر اقتراض وإقراض الأموال — بما في ذلك سندات الدين وائتمانات الموردين (كائتمانات التجارة) — فيما بين المستثمرين المباشرين من ناحية والشركات التابعة ذات الصلة، والفروع، والمؤسسات الزميلة. وفي جداول مركز إجمالي الدين الخارجي، يرد عرض بند الأنواع الأخرى من رأس المال في بند الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات.

٣-١٦ لا يندرج ضمن أدوات الدين رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها (الذين يضمّان حصص رأس المال في الفروع والشركات التابعة والمؤسسات الزميلة — عدا الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح، والتي تصنف كأدوات دين — وغير ذلك من المساهمات في رأس المال، كتوفير الآلات.

^٣ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن منهجية قياس الاستثمار المباشر، يمكن الرجوع إلى الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، الفصل الثامن عشر، والمطبوعات ذات الصلة، وإلى الطبعة الثالثة من التعريف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر (١٩٩٦)، OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Third Edition (OECD, 1996) الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المقيمة التي تشتغل في إنتاج السلع أو الخدمات غير المالية للسوق.

٣-١١ تشكل الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر قوام قطاع الأسر، الذي يتكون من الأسر المقيمة، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر، والمؤلفة من كيانات كالجمعيات المهنية والأحزاب السياسية ونقابات العمال والجمعيات الخيرية، وغيرها.

١٢-١٢ وفي عرض مركز إجمالي الدين الخارجي (راجع أدناه)، يرد تحديد منفصل لخصوم الإقراض فيما بين الشركات بموجب علاقة الاستثمار المباشر. وتستبعد من الدين الخارجي خصوم المشاركة في رأس المال التي تنشأ عن الاستثمار المباشر، شأنها في ذلك شأن جميع خصوم المشاركة في رأس المال. ويرد توضيح هذه الأدوات بتفصيل أكثر في الفقرة ٣-١٦.

تصنيف الأدوات

٣-١٣ يقدم هذا القسم تعريفًا لأنواع الأدوات المالية الواجب إدراجها في عرض مركز إجمالي الدين الخارجي. وهي معرفة وفقًا لسياق الفئات الوظيفية الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات — أي الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية — ومستمدة من تلك الفئات. ويسمح ذلك لمعد البيانات، إذا اقتضت الحاجة، بأن يحصل على بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي من بيان وضع الاستثمار الدولي.

٣-١٤ يعكس الاستثمار المباشر (الجدول ٣-١) مصلحة دائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) في كيان مقيم في اقتصاد آخر (مشروع الاستثمار المباشر)، وهو الوارد تعريفه في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات بأنه ملكية ١٠٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في

الجدول ٣-٢: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: استثمارات الحافطة

الأصول	الخصوم
أوراق حقوق الملكية السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى	أوراق حقوق الملكية البنوك القطاعات الأخرى سندات الدين السندات والأذون ^١ السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى
سندات الدين القطاعات والأذون السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى	أدوات سوق النقد ^١ السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى
أدوات سوق النقد السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى	

^١ الأدوات المالية المدرجة في هذه الفئات هي خصوم دين يتم قيدها ضمن الدين الخارجي.

المالية والمقيدة تحت بند الاستثمار المباشر، مقتصرة على المعاملات المرتبطة بالدين الدائم (رأس المال مقترض يمثل مصلحة دائمة) — المصنفة تحت بند الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات — ورأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها. أما خصوم الدين البيئية الأخرى بين جهات الوساطة المالية المنتسبة فتصنف على حسب نوع الأداة المالية، كالقروض، وسندات الدين، وغيرها، وتعزى إلى القطاع المؤسسي للكيان المدين. ولهذا الغرض، تعرّف جهات الوساطة المالية بأنها المشروعات المشتغلة بصورة رئيسية في تقديم خدمات الوساطة المالية أو الخدمات المساعدة للوساطة المالية وتتألف من الشركات وأشبه الشركات الوارد تجميعها في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ حسب القطاعات الفرعية التالية (١) شركات الإيداع الأخرى (عدا البنك المركزي)؛ (٢) الوسطاء الماليين الآخرون، ما عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد؛ (٣) الشركات المالية المساعدة.

٣-١٩ وتشمل استثمارات الحافطة (الجدول ٣-٢) الأوراق المالية المتداولة (عدا تلك المدرجة ضمن فئتي الاستثمار المباشر والأصول الاحتياطية). وعادة ما تكون هذه الأدوات متداولة (أو قابلة للتداول) في الأسواق المنظمة وغيرها من الأسواق المالية، بما في ذلك الأسواق غير الرسمية. وعندما تكون هذه الأدوات قائمة لغير مقيمين، فإنها باعتبارها من عناصر استثمارات الحافطة — أي السندات والأذون، وأدوات سوق النقد — تكون مدرجة في مركز إجمالي الدين الخارجي. ولكن أوراق حقوق الملكية، بما في ذلك استثمارات الأسهم في صناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار برأس مال مفتوح،^٤ لا تدرج في مركز إجمالي الدين الخارجي.

٣-٢٠ ويتم تصنيف سندات الدين الصادرة بأجل استحقاق أصلي يزيد على عام واحد ضمن السندات والأذون، حتى إن كان أجل استحقاقها المتبقي وقت الاستثمار أقل من عام واحد. وتعطي السندات والأذون العامة لحائزها حقا غير مشروط في الحصول على دخل نقدي ثابت أو دخل نقدي متغير يتحدد عن طريق التعاقد (ولا تتوقف مدفوعات الفائدة على عائدات المدين). وبإستثناء «السندات الدائمة»، تعطي السندات والأذون الأخرى أيضا حقا غير مشروط في مبلغ ثابت كسداد للمبلغ الأصلي في تاريخ أو تواريخ محددة. ويدرج ضمن

^٤ يتم قيد خصوم صندوق الاستثمار المشترك أو صندوق الاستثمار برأس مال مفتوح، التي تقتضي مدفوعات لسداد المبلغ الأصلي و/أو مدفوعات الفائدة من جانب صندوق الاستثمار المشترك أو صندوق الاستثمار برأس مال مفتوح إلى الدائن في نقطة زمنية معينة في المستقبل، باعتبارها أداة دين، ويتم قيدها في مركز إجمالي الدين الخارجي إن كانت قائمة لغير مقيمين. ويعتمد تصنيف الأداة على خصائص الخصوم، كأن تكون وديعة على سبيل المثال (راجع الفقرة ٣-٣٤).

٣-١٧ ويصعب عملا في بعض الأحيان التمييز بين ما إذا كانت مطالبات المستثمر المباشر على مشروع الاستثمار المباشر تدرج تحت بند رأس المال الأخر، المصنف كدين خارجي أو تحت رأس المال السهمي الذي لا يصنف كدين خارجي. ويكون التمييز بينهما صعبا جدا عندما يكون المشروع المعني مملوكا بنسبة ١٠٠٪ لمستثمر مباشر، وهي الحالة التي يكون فيها مشروع الاستثمار المباشر فرعا أو مشروعاً غير ذي شخصية اعتبارية. وفي هاتين الحالتين، قد يتم تصنيف رأس المال بنفس الأسلوب المستخدم في سجلات حسابات مشروع الاستثمار المباشر. وبمعنى آخر، إذا تم قيد مطالبات المستثمر المباشر على مشروع الاستثمار المباشر في سجلات حسابات مشروع الاستثمار المباشر باعتبارها رأس مال ساهميا أو أموال مساهمين، فإن هذه المطالبات ستقيد أيضا باعتبارها رأس مال ساهميا فيما يخص أغراض الدين الخارجي. وانطلاقاً من هذا الشرط: إذا كانت الخصوم لن تسدد إلا في حالة تحقيق مشروع الاستثمار المباشر لأرباح، فإن الخصوم في هذه الحالة تصنف كرأس مال سهمي. وبالمثل، قد يقوم المستثمر المباشر في بعض الحالات بتمويل المصروفات المحلية مباشرة كما يتسلم مباشرة كذلك الدخل الناشئ عن ناتج مشروع الاستثمار المباشر. ويعتبر المرشد هذه المدفوعات والمتحصلات بمثابة قيام المستثمر المباشر بتقديم رأس المال السهمي والسحب منه، على التوالي، في مشروع الاستثمار المباشر.

٣-١٨ وتعد أرصدة الأصول والخصوم البيئية بين اثنتين من جهات الوساطة المالية المنتسبة، بما في ذلك الكيانات ذات الأغراض الخاصة التي تشغل أساسا في أعمال الوساطة

الجدول ٣-٣: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: المشتقات المالية

الأصول	الخصوم
المشتقات المالية	المشتقات المالية
السلطات النقدية	السلطات النقدية
الحكومة العامة	الحكومة العامة
البنوك	البنوك
القطاعات الأخرى	القطاعات الأخرى

تداول مخاطر مالية معينة في حد ذاتها في الأسواق المالية. وحسبما سبق توضيحه في الفصل الثاني، لا تعتبر المشتقات المالية أدوات دين، ولكن يمكن أن تكون معلوماتها مهمة لتحليل الدين الخارجي (راجع الفقرة ٢-١١).

٣-٢٥ يتفق الطرفان المتقابلان في العقد من النوع الآجل على تبادل كمية معينة من بند أساسي — حقيقي أو مالي — في تاريخ محدد بسعر تعاقدى متفق عليه (هو سعر العقد) أو في حالة أن يكون العقد عقد مبادلة، فإن الطرفين يتفقان على تبادل تدفقات نقدية تستند في تحديدها إلى أسعار مرجعية كأسعار العملات أو أسعار الفائدة، وذلك وفق شروط مقرر سلفاً. وقد يكون للشرط المعتاد وروده في عقود الصرف الأجنبي الآجلة، والمتمثل في تسليم واستلام عملات أجنبية في المستقبل، انعكاسات مهمة على تحليل سيولة العملات الأجنبية، وهذا ما يعبر عنه الجدول ٧-٧ في الفصل السابع. وفي عقود الخيار، يدفع مشتري عقد الخيار علاوة إلى محرر عقد الخيار ويقتني في المقابل حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) بند قائم محدد — حقيقي أو مالي — بسعر تعاقدى متفق عليه في تاريخ محدد أو قبل ذلك التاريخ، دون أن يكون عليه التزام بذلك. وطوال حياة عقد الخيار يتحمل محرر عقد الخيار خصوماً في حين يقتني مشتري عقد الخيار أصولاً، ومع ذلك قد ينتهي عقد الخيار دون قيمة؛ لأن ممارسة الخيار لا تتم إلا إذا كانت تسوية العقد في صالح المشتري. وتشمل أدوات المشتقات المالية في العادة العقود المستقبلية (عقود آجلة يتم تداولها في البورصات) وعقود مبادلة أسعار الفائدة ومبادلة أسعار الفائدة بين العملات، واتفاقات سعر الفائدة الآجل، وعقود الصرف الأجنبي الآجلة، والمشتقات الائتمانية، ومختلف أنواع عقود الخيار.

٣-٢٦ تشمل فئة الاستثمارات الأخرى (الجدول ٣-٤) كل الأدوات المالية التي لا تتضمنها فئات الاستثمار المباشر، أو استثمارات الحافظة أو المشتقات المالية أو الأصول الاحتياطية.

السندات الأذون ما يسمى بالأوراق المالية المضمونة بأصول والتزامات الدين المعززة بضمان إضافي؛ وهي أوراق مالية تعتمد فيها المدفوعات للدائنين على تدفق دخل معين، مثل متحصلات اليانصيب المستقبلية، أو تجمع أدوات غير متداولة (كالقروض أو عائدات الصادرات مستحقة القبض)؛ راجع الملحق الأول للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

٣-٢١ وتصنف سندات الدين الصادرة بأجل استحقاق أصلي لمدة سنة واحدة أو أقل تحت فئة أدوات سوق النقد. وعادة ما تعطي هذه الأدوات لحائزها حقاً غير مشروط في الحصول على مبلغ نقدي ثابت محدد في العقد وفي تاريخ محدد. وعادة ما يجري تداول هذه الأدوات قصيرة الأجل في الأسواق المنظمة بخضوع يعتمد على سعر الفائدة والوقت المتبقي من أجل الاستحقاق. وتشمل أمثلة أدوات سوق النقد أذون الخزنة والأوراق التجارية والمالية، والقبول المصرفي. وعلى غرار السندات والأذون، فإن أدوات سوق النقد يمكن أن تكون «مضمونة» بتدفق معين للدخل أو تجمع أدوات غير متداولة.

٣-٢٢ وفضلاً على ذلك، فإذا قدم مستورد ما إلى أحد المصدريين أداة لها من الصفات ما يجعلها قابلة للتداول في الأسواق المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية، كالسند الأذني، فينبغي تصنيف تلك الأداة كسند دين في مركز إجمالي الدين الخارجي، وذلك تحت فئة السندات والأذون أو أدوات سوق النقد على حسب أجل استحقاقها الأصلي. ويحث المرشد على وضع تحديد مستقل للقيمة القائمة لتلك الأدوات نظراً لدورها في تمويل التجارة. (راجع كذلك وصف الائتمانات المرتبطة بالتجارة في الفصل السادس).

٣-٢٣ تشمل أوراق حقوق الملكية جميع الأدوات المالية والسجلات التي تعترف، بعد أداء مطالبات جميع الدائنين، بالمطالبات على القيمة المتبقية للمشروعات ذات الشخصية الاعتبارية. ولا تعتبر هذه الأوراق المالية أدوات دين وبالتالي فهي ليست خصوم دين خارجي. أما الأسهم والأسهم العادية والأسهم الممتازة وشهادات المشاركة أو الوثائق المشابهة — كإيصالات الإيداع الأمريكية — فإنها ترمز في العادة إلى ملكية حصص رأس المال. كما أن أسهم المؤسسات الاستثمارية الجماعية، كصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار برأس مال مفتوح، تندرج أيضاً في تلك الفئة.

٣-٢٤ وتعد المشتقات المالية أدوات مالية مربوطة بأداة مالية معينة أو بمؤشر محدد أو بسلعة معينة يمكن من خلالها

^٥ يرد في إصدار صندوق النقد الدولي بعنوان "المشتقات المالية: ملحق للطبعة الخامسة (١٩٩٣) من دليل ميزان المدفوعات" (IMF, 2000c)، وصف لمعالجة المشتقات المالية في ميزان المدفوعات وفي وضع الاستثمار الدولي.

الجدول ٣-٤: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الاستثمارات الأخرى

الأصول	الخصوم
اتتمانات التجارة الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل	اتتمانات التجارة ^١ الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل
القروض السلطات النقدية طويلة الأجل قصيرة الأجل الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل البنوك طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل	القروض ^١ السلطات النقدية استخدام اتتمانات وقروض صندوق النقد الدولي أدوات أخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل البنوك طويلة الأجل قصيرة الأجل البنوك طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل
العملة والودائع السلطات النقدية الحكومة العامة البنوك القطاعات الأخرى	العملة والودائع ^١ السلطات النقدية البنوك القطاعات الأخرى
أصول أخرى السلطات النقدية طويلة الأجل قصيرة الأجل الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل البنوك طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل	خصوم أخرى ^١ السلطات النقدية طويلة الأجل قصيرة الأجل الحكومة العامة طويلة الأجل قصيرة الأجل البنوك طويلة الأجل قصيرة الأجل القطاعات الأخرى طويلة الأجل قصيرة الأجل

^١ الأدوات المالية المدرجة في هذه الفئات هي أدوات دين تدرج ضمن الدين الخارجي.

التجارة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بصفة مستقلة عن بعضهما البعض. ولا تشمل هذه الفئة القروض المرتبطة بالتجارة التي يقدمها طرف ثالث، كالبנק مثلاً، إلى أحد المصدرين أو المستوردين، وإنما تصنف تحت بند القروض المبين أدناه. (راجع كذلك وصف الائتمان المرتبط بالتجارة في الفصل السادس).

٣-٢٨ وتشمل القروض الأصول المالية التي تنشأ نتيجة لقيام الدائن (المقرض) بإقراض أموال بصورة مباشرة إلى المدين (المقرض) من خلال اتفاق بين الطرفين دون أن يتسلم الأول ورقة مالية تثبت المعاملة، أو قد يتسلم وثيقة أو أداة غير قابلة للتداول. وقد تتضمن معاملة القرض تقديم ضمان إضافي، في شكل أصل مالي (كالأوراق المالية) أو أصل غير مالي (كالأراضي والمباني)، وإن كان ذلك لا يشكل أي سمة ضرورية. وتشمل القروض، في مركز إجمالي الدين الخارجي، استخدام اتتمانات وقروض صندوق النقد الدولي.

٣-٢٩ وإذا أصبح القرض قابلاً للتداول وأصبح يتداول أو كان متداولاً في السوق غير الرسمية، فإنه ينبغي عندئذ إعادة تصنيف هذا القرض باعتباره سند دين. ونظراً لأهمية إعادة التصنيف، فمن الضروري توفير الدليل على تداول أداة الدين في السوق غير الرسمية قبل إعادة تصنيفها من قرض إلى سند دين. وتشتمل أداة تداول القرض في الأسواق الثانوية على وجود صانعي الأسواق والفروق بين أسعار الشراء وأسعار البيع في حال أداة الدين. ويحث المرشد على التحديد المستقل لطبيعة القيمة القائمة لأي من تلك القروض المعاد تصنيفها.

٣-٣٠ وتعد المعاملات المقابلة في الأوراق المالية ومعاملات التأجير التمويلي نوعين من الاتفاقات التي لا يحدث فيها التقيد بمبدأ تغير الملكية.

٣-٣١ وتعرف المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية بأنها جميع الترتيبات التي تضمن لأحد الأطراف الحيابة القانونية لأوراق مالية والالتزام، بموجب اتفاق قانوني منذ البداية، بإعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مشابهة في تاريخ محدد، أو بحد أقصى تاريخ محدد، إلى نفس طرف العقد الذي تم شراء الأوراق المالية منه في البداية. وإذا قدم مشتري الأوراق المالية، بموجب تلك المعاملة، أموالاً نقدية، وكان هناك اتفاق بإعادة اقتناء تلك الأموال أو أوراق مالية مشابهة بسعر محدد مسبقاً عند تاريخ استحقاق العقد، فيتم قيد المعاملة تحت بند معاملات القروض. وهذا هو ما يسمى بمنهج القرض المعزز بضمان في معالجة المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية، حيث تمثل الأوراق المالية الضمان الإضافي. وتتضمن هذه المعاملات اتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية (عمليات إعادة الشراء)، وإقراض الأوراق المالية المنطوي على نقد، وعمليات

وعندما تكون عناصر الاستثمارات الأخرى - أي اتتمانات التجارة، والقروض، والعملة والودائع، والتزامات الدين الأخرى - قائمة لغير مقيمين فإنها تقيد في مركز إجمالي الدين الخارجي.

٣-٢٧ وتتكون اتتمانات التجارة من مطالبات أو خصوم تنشأ نتيجة لتقديم اتتمان مباشر من الموردين بغرض إجراء معاملات في السلع والخدمات، ونتيجة للمدفوعات المقدمة سلفاً من المشتريين للسلع والخدمات، ومقابل الأعمال قيد الإنجاز (أو سيجري الاضطلاع بها)، ويتم قيد اتتمانات

ثابتة على البنك المركزي أو الحكومة في العادة؛ ويستثنى من ذلك العملات المعدنية التذكارية. وتتكون الودائع القابلة للتحويل من الودائع (١) القابلة للمبادلة عند الطلب بسعر التعادل بدون غرامات أو قيود، (٢) القابلة للاستخدام مباشرة في سداد مدفوعات عن طريق الشيكات، أو أوامر التحويل البريدي، أو القيد المدين/الدائن المباشر، أو غيرها من وسائل تسوية المدفوعات المباشرة. أما الودائع الأخرى فتضم كل المطالبات الدالة على وجود ودائع، مثل ودائع المدخرات والودائع محددة الأجل؛ والودائع تحت الطلب التي تسمح بسحوبات نقدية فورية ولكن لا تسمح بإجراء تحويلات مباشرة إلى طرف ثالث؛ وأسهم جمعيات الادخار والإقراض، واتحادات الائتمان، وجمعيات البناء، وما شابه ذلك والتي تكون قابلة للاسترداد من الناحية القانونية (أو العملية) عند الطلب أو بناء على إخطار قصير. أما الذهب المقترض (بغير أموال نقدية مقدمة في المقابل) من غير مقيم، فيمكن للمقترض تصنيفه كوديعة بالعملة الأجنبية مما يعتمد على الممارسات القطرية.

٣-٣٥ وتتضمن فئة أصول أخرى/خصوم أخرى أي بنود أخرى غير ائتمان التجارة. والقروض، والعملة الودائع. وتتضمن الأصول والخصوم التزامات صناديق معاشات التقاعد وشركات التأمين على الحياة نحو المشاركين وحملة وثائق التأمين فيها، والمطالبات على شركات التأمين على غير الحياة؛ والائتمان في رؤوس أموال المنظمات الدولية غير النقدية؛ والمتأخرات (راجع لاحقا)؛ والحسابات مستحقة الدفع ومستحقة القبض، كما هو الحال بالنسبة للضرائب، وأرباح الأسهم المعلن استحقاقها ولكنها لم تدفع بعد، وعمليات شراء وبيع الأوراق المالية، والأجور والرواتب. ويتم قيد الخصوم الأخرى قصيرة الأجل وطويلة الأجل بصورة مستقلة في عرض إجمالي الدين الخارجي تحت فئة خصوم الدين الأخرى.

٣-٣٦ المتأخرات هي المبالغ التي فات أجل سدادها ولم تسدد. ويمكن للمتأخرات أن تنشأ من خلال السداد المتأخر للقيمة الأصلية والفائدة على أدوات الدين، كما يمكن لها أن تنشأ من خلال المدفوعات المتأخرة لأدوات مالية ومعاملات أخرى. وعلى سبيل المثال، لا يعتبر عقد المشتقات المالية أداة دين للأسباب السابق شرحها أعلاه، ولكن تنشأ متأخرات إذا حان موعد استحقاق عقد المشتقات المالية وأصبح السداد واجبا ولم يتحقق. وبصورة مماثلة، تنشأ متأخرات إذا تم توريد سلع ما ولم تسدد قيمتها في تاريخ السداد بالعقد أو إذا تم سداد قيمة سلع ما، ولكن لم يتم تسليم السلع في الموعد المحدد. وتدرج خصوم الدين الجديدة هذه في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت فئة المتأخرات.

٣-٣٧ وقد يحدث تخلف عن سداد المدفوعات لأسباب عدة أبعد من مجرد عدم المقدرة أو عدم الرغبة من جانب المدين في

ضمان البيع/الشراء. وبموجب المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية يقتني بائع الأوراق المالية خصوم قرض اتفاق إعادة الشراء بينما يقتني مشتري الأوراق المالية أصول ذلك القرض. وما لم تكن هناك أموال نقدية مقدمة، لا تقيد المعاملة تحت بند القروض. وبموجب منهج القرض المعزز بضمان، يفترض بقاء الورقة المالية مقيدة في الميزانية العمومية لبائعها وعدم حدوث تغيير في الملكية. ويطبق قيد مماثل للمعاملات التي يقدم فيها ذهب بدلا من الأوراق المالية كضمان إضافي للأموال (وهو ما يسمى بمبادلة الذهب).

٣-٣٢ وفي حالة قيام مشتري الأوراق المالية ببيع الأوراق المالية التي اقتناها في المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية، فإنه يقيد مركزا سالبا في تلك الأوراق المالية. وتعكس هذه المعالجة واقعا اقتصاديا يتعرض من خلاله حائز المركز السالب لمخاطر ومنافع الملكية بطريقة مساوية ولكن معاكسة لما يتعرض له الطرف الذي يملك الأوراق المالية في الوقت الحالي (راجع أيضا الملحق الثاني). أما قيام مشتري الذهب ببيعه لاحقا، والذي يتم إبلاغ بيانته بالمثل كحيازة سالبة، فلا يؤثر على مركز إجمالي الدين الخارجي لأن الذهب أصل بدون أي خصوم مناظرة.

٣-٣٣ التأجير التمويلي هو عقد يتعاقد بموجبه المستأجر على دفع مدفوعات التأجير في مقابل الانتفاع بسلعة ما لفترة عمرها الاقتصادي المتوقع بالكامل أو لمعظم هذه الفترة. وتسمح مدفوعات التأجير للمؤجر طوال مدة العقد باسترداد معظم أو جميع تكاليف السلعة علاوة على مصاريف الحفظ. وبينما لا ينطوي التأجير التمويلي على حدوث تغيير قانوني في ملكية السلعة، فإن مخاطر الملكية ومنافعها تنتقل بحكم الواقع من المالك القانوني، أي المؤجر، إلى مستخدم السلعة، أي المستأجر. ولهذا السبب، وبمقتضى العرف الإحصائي، يحتسب أن مجموع قيمة السلعة قد تغيرت ملكيته. وبالتالي فإن خصوم الدين في بداية عقد الإيجار تعرف بأنها قيمة السلعة ويتم تمويلها بقرض بذات القيمة يمثل خصوما على المستأجر. ويسد القرض من خلال مدفوعات الإيجار (التي تضم عنصرى مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي) وأي مدفوعات متبقية في نهاية العقد (أو عند إعادة السلعة إلى المؤجر، كوضع بديل).

٣-٣٤ يتكون عنصر العملة والودائع من الأوراق النقدية والعملة المعدنية القابلة للتداول والودائع الأخرى^٦. وتمثل الأوراق النقدية والعملات المعدنية مطالبات ذات قيمة اسمية

^٦ نظرا لأن وضع الاستثمار الدولي لا يقدم تصنيفا قصير الأجل وآخر طويل الأجل، يوصي المرشد بقيد جميع عناصر العملة والودائع في الفئة قصيرة الأجل، ما لم تتوافر معلومات تفصيلية تحدد العزو إلى الفئة قصيرة الأجل والفئة طويلة الأجل.

الجدول ٣-٥: العناصر الأساسية في وضع الاستثمار الدولي: الأصول الاحتياطية

الأصول
الذهب
حقوق السحب الخاصة
وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي
النقد الأجنبي
العملة والودائع
لدى السلطات النقدية
لدى البنوك
الأوراق المالية
حصة رأس المال
السندات والأذون
أدوات سوق النقد
المشتقات المالية (صاف)
المطالبات الأخرى

إعادة تنظيم المدفوعات المستحقة السداد، ولكن الاتفاق لم يتم توقيعه وتنفيذه بعد. وفي نفس الوقت، لا يتم سداد المدفوعات المستحقة بموجب العقد القائم، فتنشأ المتأخرات — وهي المعروفة باسم المتأخرات الفنية.^٧ وقد تنشأ تلك المتأخرات في العادة في سياق اتفاقات نادي باريس في الفترة الواقعة بين جلسة نادي باريس التي تتم فيها إعادة الجدولة وموعد توقيع الاتفاقات الثنائية وتنفيذها. فإذا انقضى زمن الاتفاق من حيث المبدأ قبل توقيع الاتفاق النهائي، فإن المتأخرات المتراكمة لا تكون متأخرات فنية بعد ذلك.

٣-٣٨ تتكون الأصول الاحتياطية من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو تنظيم حجم تلك الاختلالات بشكل غير مباشر من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض أو مزيج من ذلك جميعاً.^٨ أما الأصول الاحتياطية، بحكم تعريفها، فلا تقيد في مركز إجمالي الدين الخارجي.

الوفاء بالتزامات سداد دينه. وقد لا تكون مقدرة المدين الأصلي على توفير العملة الوطنية هي السبب وراء نشوء المتأخرات، وإنما عدم مقدرة السلطات النقدية على توفير النقد الأجنبي لكيان محلي، وبالتالي تحول دون قيام ذلك الكيان بخدمة دينه بالعملة الأجنبية. وتظل هذه المتأخرات، المعروفة باسم متأخرات التحويلات، مقيدة ضمن متأخرات قطاع المدين الأصلي. وهناك ظرف آخر منشئ للمتأخرات، وذلك عندما يوافق المدين من حيث المبدأ على إعادة جدولة الدين، أي

^٧ إذا قدم الدائن فواتيره وقام المدين بالدفع على أساس الاتفاق الجديد، حتى ولو لم يتم التوقيع عليه، فلن تنشأ أي متأخرات.

^٨ بالإضافة لما ورد في الفصل الواحد والعشرين من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، راجع «الاحتياطيات الدولية والسيولة العملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لنموذج البيانات الموحد» إعداد (إن كيستر ٢٠٠١)، الذي يقدم أيضاً إرشاداً بشأن قياس الأصول الاحتياطية الرسمية.

٤: عرض مركز إجمالي الدين الخارجي

مقدمة

يحث المرشد على نشرها على أساس متواتر (راجع أيضا الإطار ٤-١).

٤-٢ وعند نشر بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي، يحث هذا المرشد على قيام معدي البيانات بتقديم مذكرات منهجية لتفسير المفاهيم والطرق المستخدمة في إعداد البيانات. وهناك أهمية خاصة، في أي عرض لمركز إجمالي الدين الخارجي، لقيام معدي

٤-١ يقدم هذا الفصل جدولاً لعرض مركز إجمالي الدين الخارجي وجدول التذكرة المرتبطة به. وتعتبر البيانات المعدة باستخدام المفاهيم المبينة في الفصول السابقة والمعروضة في صيغة هذا الجدول ضرورية لتقديم صورة شاملة ومعبرة لمركز إجمالي الدين الخارجي لمجموع الاقتصاد، وبالتالي

الإطار ٤-١: المواصفات الإحصائية الواردة في «المعيار الخاص لنشر البيانات» و«النظام العام لنشر البيانات» بخصوص نشر إحصاءات الدين الخارجي

الأداة، على النحو المبين في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويحث المعيار الخاص بالبلدان على نشر معلومات إضافية عن مدفوعات خدمة الدين مستقبلاً، تحدد فيها بصورة منفصلة بيانات المبلغ الأصلي والفائدة، وذلك مرتين في السنة عن الأربعة أرباع سنة الأولى ونصفي السنة التاليين، وذلك بفترة تأخر في حدود ثلاثة أشهر. وينبغي تصنيف البيانات حسب القطاعات الأربعة، أي الحكومة العامة، والسلطات النقدية، والقطاع المصرفي، والقطاعات الأخرى. ويحث الصندوق البلدان أيضاً على نشر تصنيف الدين الخارجي حسب العملة المحلية والأجنبية، على أساس معدل دورية ربع سنوي وحدثة ثلاثة أشهر.

أما النظام العام لنشر البيانات، فهو عملية متدرجة تركز على جودة البيانات وتساعد البلدان على تطويع نظمها الإحصائية لتلبية المتطلبات المتطورة لقطاعات مستخدمي البيانات في مجالات إدارة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية. وتلتزم البلدان المشتركة نفسها طوعاً باتباع الممارسات الإحصائية السليمة عند تطوير نظمها الإحصائية.

وتتضمن فئة البيانات الأساسية للدين الخارجي في النظام العام لنشر البيانات الدين العام والدين المضمون من الحكومة والجدول الزمني لخدمة الدين. ومن الممارسات السليمة الموصى بها أن يتم نشر بيانات الأرصدة، مصنفة حسب أجل الاستحقاق على أساس معدل دورية ربع سنوي وحدثة ربع سنة أو ربعي سنة من التاريخ المرجعي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي نشر الجداول الزمنية لخدمة الدين مرتين في السنة في غضون ما بين ثلاثة وستة أشهر من نهاية الفترة المرجعية بحيث تغطي البيانات أربعة أرباع سنة ونصفي السنة التاليين. ويحث الصندوق البلدان على تقديم بيانات عن دين القطاع الخاص غير المضمون والجدول الزمني لخدمة الدين على أساس معدل دورية سنوي، ويحث على نشر فئات البيانات في غضون ما بين ستة وتسعة أشهر من نهاية الفترة المرجعية.

في أعقاب الأزمة المالية التي وقعت خلال عامي ١٩٩٤-١٩٩٥، صدقت اللجنة المؤقتة (التي أصبحت تعرف الآن باسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية) التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، على وضع معيار من مستويين لإرشاد البلدان الأعضاء بشأن تقديم البيانات الاقتصادية والمالية للجمهور. وقد وافق المجلس التنفيذي للصندوق على المستوى الأول، الذي أطلق عليه اسم «المعيار الخاص لنشر البيانات»، في ٢٩ مارس ١٩٩٦. أما المستوى الثاني الذي أطلق عليه اسم «النظام العام لنشر البيانات»، فقد اعتمد في ١٩ ديسمبر ١٩٩٧^١.

والغرض من المعيار الخاص لنشر البيانات هو إرشاد البلدان الأعضاء بالصندوق حول تزويد الجمهور بإحصاءات اقتصادية ومالية شاملة، وفي توقيت مناسب، ويسهل الاطلاع عليها، وموثوق بها في عالم يشهد تزايد التكامل الاقتصادي والمالي. وهذا المعيار الخاص موجه للبلدان التي تستطيع الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية أو التي قد تسعى للوصول إليها. والاشتراك في هذا المعيار اختياري. ويتعهد الأعضاء لدى اشتراكهم في المعيار الخاص بتقديم المعلومات المساندة إلى الصندوق ومراعاة مختلف عناصر المعيار الخاص.

وفيما يتعلق بفئة بيانات الدين الخارجي، ينص المعيار الخاص على نشر بيانات ربع سنوية بفترة تأخر في حدود ثلاثة أشهر، تغطي أربعة قطاعات هي (الحكومة العامة، والسلطات النقدية، والقطاع المصرفي، والقطاعات الأخرى). وفضلاً على ذلك، تصنف البيانات حسب أجل الاستحقاق - قصير الأجل وطويل الأجل - وتقدم على أساس أجل الاستحقاق الأصلي وحسب

^١ في ٢٩ مارس ٢٠٠٠، أدخل المجلس التنفيذي عدداً من التعديلات على المعيار الخاص لنشر البيانات، ومن بينها استحداث فئة بيانات جديدة للدين الخارجي. وفي الوقت ذاته، عدل المجلس النظام العام لنشر البيانات بإدراج الدين العام والدين المضمون من الحكومة والجدول الزمني لخدمة الدين كفئة بيانات أساسية.

الجدول ٤-١: مركز إجمالي الدين الخارجي: حسب القطاع

نهاية الفترة

الحكومة العامة
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^١
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^١
السلطات النقدية
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع ^٢
خصوم الدين الأخرى ^١
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع ^٢
خصوم الدين الأخرى ^١
البنوك
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع ^٢
خصوم الدين الأخرى ^١
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع ^٢
خصوم الدين الأخرى ^١
القطاعات الأخرى
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع ^٢
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^١
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع ^٢
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^١

جدول العرض

البيانات بتحديد ما إن كانت الأدوات المتداولة تقيم بالقيمة الاسمية أم القيمة السوقية^١، وما إذا كانت تكاليف الفائدة التي جمعت ولكن لم تصبح مستحقة الدفع بعد مدرجة أم لا.

- ٤-٣ يورد الجدول ٤-١ عرض مركز إجمالي الدين الخارجي.
- يتم تصنيف المستوى الأول لتفصيل البيانات حسب القطاع المؤسسي. ويقوم التفصيل الأولي للبيانات على أساس القطاعات الأربعة لجمع وإعداد بيانات الاقتصاد الموضحة في الفصل السابق — أي الحكومة العامة والسلطات النقدية والبنوك والقطاعات الأخرى. كما يقدم الجدول تفصيلاً لبيانات القطاعات الأخرى مقسمة إلى ما يلي: الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والقطاعات الأخرى (الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر).
 - ويعرض الجدول بصورة منفصلة بند الإقراض فيما بين الشركات بين الكيانات الداخلة في علاقة استثمار مباشر نظراً لأن طبيعة العلاقة بين المدين والدائن تختلف عن العلاقة في حالة الديون الأخرى، مما يؤثر على السلوك الاقتصادي. وبينما يضع الدائن، من حيث المبدأ، تقيمه للمطالبات القائمة على كيان غير ذي صلة على أساس قدرة هذا الأخير على السداد، فإن تقييم المطالبات القائمة على كيان ذي صلة يمكن إجراؤه على أساس إضافي وهو الربحية الكلية والأهداف الاقتصادية للعملية متعددة الجنسيات.
 - ويتم تصنيف المستوى الثاني لتفصيل البيانات على أساس أجل استحقاق الدين الخارجي — موزعاً إلى قصير الأجل وطويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي. ولا يشمل الجدول على أي تصنيف لأجل الاستحقاق في حالة الإقراض فيما بين الشركات، ولكن من خلال تحديد المتأخرات بصفة منفصلة (راجع أدناه)، وهي تعتبر بحكم تعريفها خصوصاً قصيرة الأجل، يوفر المرشد تصنيفاً جزئياً للدين قصير الأجل^٢.
 - ويتم تصنيف المستوى الثالث لتفصيل البيانات على أساس نوع أداة الدين. ويورد الفصل الثالث وصفاً لأدوات الدين.

٤-٤ تنقسم خصوم الدين الأخرى (خصوم أخرى في وضع الاستثمار الدولي)، والإقراض فيما بين الشركات إلى بندين فرعيين صراحةً وهما: المتأخرات وأخرى. وبينما يتم تحديد المتأخرات بصفة مستقلة نظراً للأهمية التحليلية الكبيرة لتلك المعلومات لدى القائمين على أعمال تحليل الدين الخارجي،

^١ يقدم الفصل السابع جدول مطابقة لتقييم أدوات الدين المتداولة بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية (الجدول ٧-١٣).

^٢ إذا توافر لمعد البيانات تصنيف بيانات الإقراض فيما بين الشركات على أساس أجل استحقاق أصلي موزعة إلى إقراض قصير الأجل وإقراض طويل الأجل، فإن المرشد بحث على نشر هذه البيانات.

حيث إن وجود متأخرات يشير إلى مدى عدم مقدرة الاقتصاد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية. أما جميع خصوم الدين الأخرى و الإقراض فيما بين الشركات: ولكنها لا تدرج تحت فئة المتأخرات، فتم تصنيفها تحت البند أخرى.

٤-٥ وقد تكون المتأخرات ذات أهمية كبيرة لدى بعض الاقتصادات. ويحث المرشد، في حالة تلك الاقتصادات، على وضع تصنيف إضافي لتفاصيل المتأخرات إلى ما يلي: متأخرات المبلغ الأصلي، ومتأخرات الفائدة، والفائدة على متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة حسب القطاع المؤسسي. وكذلك الأمر إذا كانت مقادير المتأخرات الفنية و/أو متأخرات التحويلات كبيرة، فإن المرشد يحث الاقتصاد القائم بإعداد البيانات على تحديد بيانات هذه المقادير ونشرها بصفة مستقلة.

٤-٦ ويعرض هذا الفصل كذلك بنود تذكرة يمكن للبيانات الخاصة بها أن تعزز من الفائدة التحليلية للبيانات المعروضة في مركز إجمالي الدين الخارجي، مما يعتمد على ظروف الاقتصاد المعني.

بنود التذكرة

٤-٧ تعزيزًا للفائدة التحليلية، يمكن عرض عدة سلاسل البيانات للتذكرة مع عرض مركز إجمالي الدين الخارجي. ويشمل بند التذكرة الأول، الواردة مناقشته أدناه، الخصوم القائمة التي تنشأ من تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد، أما البنود الثلاثة الأخرى—وهي المشتقات المالية، وخصوم المشاركة في رأس المال، وسندات الدين الصادرة عن كيانات مقيمة مشاركة في المعاملات المقابلة في الأوراق المالية بين المقيمين وغير المقيمين—فتوفر معلومات عن الأدوات غير المدرجة في مركز إجمالي الدين الخارجي ولكن يحتمل أن تجعل الاقتصاد المعني عرضة لتقلبات الملاءة المالية، وخاصة مخاطر السيولة.

تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد: الخصوم القائمة

٤-٨ يمثل الجدول ٤-٢ جدولاً للتذكرة لعرض بيانات عن الخصوم القائمة التي تنشأ من تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد. وتكاليف الفائدة الدورية هي تكاليف الفائدة التي تؤدي إلى مدفوعات فائدة، حسبما ورد تعريفه في الفصل الثاني. وعند عزو هذه الخصوم على أساس القطاع وأجل الاستحقاق في هذا الجدول، ينبغي لمعدي البيانات أن يكونوا متسقين مع منهجهم في إعداد بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي. فعلى سبيل المثال، يجب أن تعزى إلى بند الحكومة العامة والبند الفرعي قصير الأجل في هذا الجدول

الجدول ٤-١: (تتمة)

نهاية الفترة

القطاعات الأخرى (تكملة)

الشركات المالية غير المصرفية

قصير الأجل

أدوات سوق النقد

القروض

العملة والودائع^٢

خصوم الدين الأخرى^١

المتأخرات

أخرى

طويل الأجل

السندات والأذون

القروض

العملة والودائع^٢

خصوم الدين الأخرى^١

الشركات غير المالية

قصير الأجل

أدوات سوق النقد

القروض

ائتمانات التجارة

خصوم الدين الأخرى^١

المتأخرات

أخرى

طويل الأجل

السندات والأذون

القروض

ائتمانات التجارة

خصوم الدين الأخرى^١

الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر

قصير الأجل

أدوات سوق النقد

القروض

ائتمانات التجارة

خصوم الدين الأخرى^١

المتأخرات

أخرى

طويل الأجل

السندات والأذون

القروض

ائتمانات التجارة

خصوم الدين الأخرى^١

الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات

خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة

المتأخرات

أخرى

خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين

المتأخرات

أخرى

إجمالي الدين الخارجي

^١ خصوم الدين الأخرى هي فئة الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي. ^٢ يوصى بقيده جميع بنود العملة والودائع في الفئة قصيرة الأجل ما لم تتوافر معلومات تفصيلية تسمح بالعزو إلى فئة قصيرة الأجل وفئة طويلة الأجل.

الجدول ٤-٣: مركز المشتقات المالية

نهاية الفترة
الخصوم الحكومة العامة السلطات النقدية البنوك القطاعات الأخرى الشركات المالية غير المصرفية الشركات غير المالية الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر
المجموع
الأصول ^١ الحكومة العامة السلطات النقدية البنوك القطاعات الأخرى الشركات المالية غير المصرفية الشركات غير المالية الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر
المجموع
مجموع الاقتصاد
^١ تستبعد منها المشتقات المالية المتعلقة بإدارة الأصول الاحتياطية والمدرجة بياناتها ضمن بيانات الأصول الاحتياطية.

الجدول ٤-٢: تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد: الخصوم القائمة

نهاية الفترة
الحكومة العامة قصيرة الأجل طويلة الأجل
السلطات النقدية قصيرة الأجل طويلة الأجل
البنوك قصيرة الأجل طويلة الأجل
القطاعات الأخرى قصيرة الأجل طويلة الأجل
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
مجموع الاقتصاد

لتغطية المراكز المالية بالإضافة إلى اتخاذ مراكز مفتوحة، فإن هذه العقود يمكن أن تضيف إلى الخصوم القائمة على الاقتصاد المعني ويمكن، إذا استخدمت بأسلوب غير ملائم، أن تتسبب في خسائر كبيرة. ومع ذلك، فعند مقارنة بيانات المشتقات المالية مع بيانات الدين الخارجي ينبغي لمستخدم البيانات أن يدرك أن المشتقات المالية قد تكون في وضع يؤهلها لتغطية مراكز الأصول أو تغطية حافظة الأصول والخصوم بكاملها. وفي هذا الصدد، يتضح أن عرض مركز صافي الدين الخارجي الوارد في الفصل السابع يعتبر هو الآخر عرضاً مهماً.

٤-١١ ويتضمن الجدول إجمالي الأصول إلى جانب إجمالي الخصوم بسبب الممارسة السائدة في السوق المتمثلة في إبرام عقود موازنة، وإمكانية تحول الأدوات من النوع الآجل من مركز الأصول إلى مركز الخصوم، والعكس بالعكس، من فترة زمنية لأخرى. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك مقترض يغطي اقتراضاً بالعملة الأجنبية مستخدماً عقداً آجلاً، فإنه قد يجد أن قيمة التغطية تتحول من مركز الأصول إلى مركز الخصوم من وقت لآخر حسب التقلبات في أسعار الصرف. والاقتران على عرض مركز الخصوم في المشتقات المالية مع إجمالي الدين الخارجي سوف يعني أن الاقتراض بالعملة الأجنبية لم يكن مغطى إلا عندما كان العقد الآجل في مركز

تكاليف الفائدة الراجعة إلى الدين الحكومي قصير الأجل في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويمكن تقديم تصنيف أكثر تفصيلاً لخصوم تكاليف الفائدة حسب نوع الأداة المالية، إذا دعت الحاجة لذلك.

٤-٩ والبيانات المنفصلة بشأن الخصوم القائمة، الناشئة عن تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد، تسمح باستبعاد هذه الخصوم عند حساب مركز إجمالي الدين الخارجي، وهو ما يسهل بالتالي عقد المقارنات بين البلدان من ناحية وبين الفترات الزمنية من ناحية أخرى، إذ تسمح بعقد المقارنات مع ما تنتجه بلدان أخرى أو ما أنتجه نفس البلد في فترات سابقة من بيانات عن مركز إجمالي الدين الخارجي قد تستبعد تلك الخصوم. وتوفر معلومات هذه الخصوم كذلك مؤشراً عاماً عن حجم مدفوعات الفائدة قصيرة الأجل واجبة الأداء (تزيد أهمية المعلومات كلما زادت وتيرة نشر هذه البيانات). ويمكن أن تساعد على توضيح الممارسات القطرية بشأن معالجة استحقاق تكاليف الفائدة.

المشتقات المالية

٤-١٠ يمثل الجدول ٤-٣ جدولاً للتذكيرة لعرض بيانات مركز المشتقات المالية. ونظراً لاستخدام المشتقات المالية

الجدول ٤-٥: سندات الدين المقتناة بموجب المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية: المراكز

نهاية الفترة

سندات الدين الصادرة عن المقيمين والتي اقتناها غير المقيمين من المقيمين (+)
سندات الدين الصادرة عن المقيمين والتي اقتناها المقيمون من غير المقيمين (-)

تشتمل المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية على جميع الترتيبات التي يقتني بموجبها أحد الأطراف أوراقا مالية ويوافق، بموجب اتفاق قانوني في البداية، على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية ماثلة في التاريخ المتفق عليه أو في موعد أقصاه التاريخ المتفق عليه إلى نفس الطرف الذي اقتنى منه الأوراق المالية في أول الأمر. وينبغي للطرف المقتني أن يكون متمتعا بمطلق حقوق التصرف في الأوراق المالية كأن يكون قادرا على بيعها إلى طرف ثالث. وقد تتضمن هذه الترتيبات ما يعرف باسم اتفاقات إعادة الشراء، وقروض الأوراق المالية واتفاقات إعادة الشراء أو البيع.

لغير المقيمين، فمن المحتمل كذلك نشر بيانات للتذكرة عن استثمارات هذه الصناديق.

سندات الدين الصادرة عن المقيمين والمستخدمه في المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية

٤-١٤ يعد النشاط في المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية أمرا مألوفًا في الأسواق المالية. فهو أحد الأساليب المستخدمة في تزويد المستثمرين بأثر «الرفع المالي» في أسواق الدين—أي التعرض لحركات أسعار السوق بأكبر من قيمة الأموال الذاتية المستثمرة. ولفهم ديناميكية نشاط الرفع المالي، وحتى يمكن تقصي أثر التطورات وبالتالي سرعة التأثر للتقلبات، يمثل الجدول ٤-٥ جدولًا للتذكرة يعرض بيانات مراكز سندات الدين الصادرة عن المقيمين المقتناة من غير المقيمين أو المقدمة إلي غير المقيمين بموجب تلك المعاملات. وتساعد تلك البيانات كذلك على تفسير الدين الخارجي، وعلى الأخص بيانات ديون الأوراق المالية عندما يتزايد نشاط تلك المعاملات، وقد تؤثر في المركز المسجل. وحتى يمكن قيد سندات الدين في جدول التذكرة هذا، يجب أن يكون لدى الطرف المقتني كامل الحق في ملكية الأوراق المالية بحيث يمكن بيعها إلى طرف ثالث.

٤-١٥ وفي هذا الجدول، يتم بإشارة موجبة قيد مجموع قيمة سندات الدين الصادرة عن مقيمين التي اقتناها غير المقيمين من المقيمين بموجب معاملات متقابلة قائمة في الأوراق المالية، حتى إن تم بيعها لاحقًا. ويتم بإشارة سالبة قيد مجموع قيمة سندات الدين الصادرة عن المقيمين التي اقتناها المقيمون من غير المقيمين بموجب معاملات متقابلة قائمة في الأوراق المالية،

الجدول ٤-٤: مركز خصوم المشاركة في رأس المال

نهاية الفترة

البنوك
القطاعات الأخرى
الشركات المالية غير المصرفية
الشركات غير المالية

المجموع

الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ:
رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها

مجموع الاقتصاد

الخصوم، وهو ما قد يثير انطبعا مضللا وبالتالي، يجب النظر في مراكز الخصوم في المشتقات المالية جنبًا إلى جنب مع مراكز الأصول في المشتقات المالية. وإذا كان الاقتصاد المعني يدرج المشتقات المالية في بيانات أصوله الاحتياطية، لأنها تتعلق بإدارة الأصول الاحتياطية، فإنه ينبغي استبعاد هذه المشتقات المالية من بند التذكرة هذا.

خصوم المشاركة في رأس المال

٤-١٢ يمثل الجدول ٤-٤ جدولًا للتذكرة لعرض بيانات مراكز خصوم المشاركة في رأس المال - أي سندات المشاركة في رأس المال، ورأس المال السهمي وعائدات مشروعات الاستثمار المباشر المعاد استثمارها. ومثلما هي الحال في مراكز المشتقات المالية، يمكن أن تؤدي سندات المشاركة في رأس المال إلى زيادة الخصوم القائمة على الاقتصاد المعني، وبالتالي يمكن أن تكون مصدرًا للتعرض للتقلبات. كما يمكن سحب رأس المال السهمي في مشروعات الاستثمار المباشر، وخاصة الفروع و/أو المشروعات غير ذات الشخصية الاعتبارية.

٤-١٣ وفي بعض الحالات، يستخدم المستثمرون غير المقيمين صناديق الاستثمار المشتركة المقيمة كأداة لحيازة مراكز في سندات الدين المحلية. وإذا قرر غير المقيمين بيع هذه الاستثمارات، فإن عملية البيع تلك قد تؤثر بشكل مباشر على سوق سندات الدين المحلية. وتصنف الاستثمارات التي يقوم بها غير المقيمين، حسبما سبق شرحه في الفصل الثالث، كخصوم مشاركة في رأس المال في الاقتصاد المقيم. ومع ذلك، يمكن النظر في تحديد الاستثمار في حصص رأسمال صناديق الاستثمار المشترك تحت بند الشركات المالية غير المصرفية في الجدول. وبالإضافة إلى ذلك، إذا كانت المبالغ المستثمرة كبيرة ومركزة في صناديق استثمار مشترك مملوكة كلها أو معظمها

هذه الأوراق المالية من غير المقيمين بموجب معاملات متقابلة في الأوراق المالية، فإن مطالبات الأوراق المالية على الاقتصاد المقيم تكون أقل من مطالبات الأوراق المالية المقيدة في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويقدم الملحق ٢ المزيد من المعلومات عن تلك المعاملات، ويشرح كيفية قيد مختلف أنواعها في مركز الدين الخارجي وفي جدول التذكرة هذا.

حتى إن تم بيعها من جديد لاحقاً. ويفيد عرف إثبات الإشارات هذا في تقصي أثر تغيرات الملكية في سندات الدين. ومع افتراض ثبات العوامل الأخرى، إذا اقتنى غير المقيمين هذه الأوراق المالية بموجب معاملات متقابلة في الأوراق المالية، فإن مطالبات الأوراق المالية على الاقتصاد المقيم تكون أكبر من مطالبات الأوراق المالية المقيدة في مركز إجمالي الدين الخارجي، في حين أنه إذا اقتنى المقيمون

٥: الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة

مقدمة

عرض لمركز إجمالي الدين الخارجي، لقيام معدي البيانات بتحديد ما إن كانت الأدوات المتداولة تقيم بالقيمة الاسمية أم القيمة السوقية، وما إذا كانت تكاليف الفائدة التي تجمعت ولكن لم تصبح مستحقة الدفع بعد مدرجة أم لا.

التعاريف

٥-٥ وفيما يتعلق بعرض مركز إجمالي الدين الخارجي وفق المنهج القائم على أساس القطاع العام، فإن أول ما ينبغي تحديده هو ما إذا كان الكيان المقيم المعني تابعا للقطاع العام أم لا. ومن خلال المقارنة مع منهج القطاعات المؤسسية المبين في الفصل الثالث، فإن القطاع العام يشمل الحكومة العامة والسلطات النقدية وكيانات القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى التي تعتبر شركات عامة. والشركة العامة بحكم تعريفها هي الشركة غير المالية أو المالية التي تخضع لسيطرة الوحدات الحكومية والتي تعرف السيطرة التي تمارسها على الشركة بأنها القدرة على تقرير السياسة العامة للشركة من خلال اختيار أعضاء مجلس الإدارة الملائمين عند الضرورة. ويمكن إرساء السيطرة من خلال ملكية الحكومة لأكثر من نصف الأسهم التي تخول التصويت أو السيطرة بشكل آخر على أكثر من نصف القوة التصويتية للمساهمين (بما في ذلك من خلال ملكية شركة عامة أخرى تملك بدورها غالبية الأسهم التي تخول التصويت).^٢ وبالإضافة لما سبق، يمكن ممارسة السيطرة من خلال تشريع أو مرسوم خاص أو لوائح تنظيمية خاصة تعطي الحكومة سلطة تقرير سياسة الشركة أو تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ويجب أن تصنف ضمن القطاع الخاص أي وحدة مؤسسية محلية لا ينطبق عليها تعريف القطاع العام. وفيما يتعلق بالعزو حسب القطاع المؤسسي، فإن تصنيف

١-٥ فيما يتعلق بالبلدان التي تهتم بصفة خاصة بدين القطاع العام، يقدم هذا الفصل جدولا لعرض مركز إجمالي الدين الخارجي ينصب التركيز فيه على دور القطاع العام. وينبغي إعداد بيانات هذا الجدول باستخدام المفاهيم المبينة في الفصلين الثاني والثالث، ماعدا أنه ينبغي عزو دين الكيانات المقيمة بحسب ما إذا كان المدين وحدة مملوكة للقطاع العام أم لا، فإن لم يكن، فينبغي عزو الدين بحسب ما إذا كانت أداة الدين مضمونة من كيان تابع للقطاع العام أم لا. ويوصف هذا العرض، بغرض التسهيل، باسم «المنهج القائم على أساس القطاع العام»، وهو متسق مع الإطار الوارد في «نظام الإبلاغ من المدينين» (Debtor Reporting System) التابع للبنك الدولي.

٢-٥ وفي الاقتصادات التي يهيمن فيها الدين الخارجي للقطاع العام، قد يكون جدول العرض الوارد في هذا الفصل هو الجدول الرئيسي المستخدم في نشر البيانات. وفي واقع الأمر، يعد هذا الجدول ضروريا في الظروف التي يشارك فيها القطاع العام بدور رئيسي في نشاط اقتراض الدين الخارجي سواء كمقترض أو ضامن. ومع تزايد أهمية دين القطاع الخاص في الاقتصاد، تتزايد الحاجة إلى مزيد من التقسيمات التفصيلية لدين القطاع الخاص، كالتقسيمات التي يوفرها الفصل السابق، ولكن يبقى العرض المبين في هذا الفصل هو المهم في معرض مراقبة خصوم الدين الخارجي القائمة على القطاع العام.

٣-٥ ونظرا لاتساق مفاهيم قياس مركز إجمالي الدين الخارجي في جميع فصول هذا المرشد، فإنه يتوقع لهذا المركز في حالة الاقتصاد بأكمله أن يبقى كما هو سواء كان جدول العرض المستخدم لنشر تلك البيانات هو الجدول الوارد في هذا الفصل أم الوارد في الفصل السابق، وهو ما يعتمد على ما إذا كان تقييم أدوات الدين المتداولة يتم باستخدام القيمة الاسمية أو القيمة السوقية.

٤-٥ وعند نشر البيانات، يحث هذا المرشد على قيام معدي البيانات بتقديم مذكرات منهجية لتفسير المفاهيم والطرق المستخدمة في إعداد البيانات. وهناك أهمية خاصة، في أي

^١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى دليل نظام الإبلاغ من المدينين، الصادر عن البنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٠٠)، والمتوافر على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/data/working/DRS/drs_manual.doc

^٢ هذا التعريف مستمد من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولي. وهو متسق مع النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ١٩٩٦) (ESA95 (Eurostat، ١٩٩٦) ودليل العجز والدين الحكومي (الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٠) (ESA95 Manual on Government (Eurostat، 2000)) (Deficit and Debt) الذي يقدم كذلك إرشادا إضافيا بشأن تسجيل بيانات تلك الشركات.

الجدول ٥-١: مركز إجمالي الدين الخارجي: الدين العام والدين المضمون من الحكومة ودين القطاع الخاص غير المضمون

نهاية الفترة

الدين العام والدين المضمون من الحكومة
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^١
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢
المتأخرات
أخرى

طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^١
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢

الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
المتأخرات
أخرى

خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
المتأخرات
أخرى

الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص
غير المضمون
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^١
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢
المتأخرات
أخرى

طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^١
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢

الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
المتأخرات
أخرى

خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
المتأخرات
أخرى

إجمالي الدين الخارجي

^١ يوصي المرشد بقيد جميع بنود العملة والودائع في الفئة قصيرة الأجل ما لم تكن هناك معلومات تفصيلية متوافرة للجزء إلى الفئة قصيرة الأجل/الفئة طويلة الأجل.
^٢ خصوم الدين الأخرى هي فئة الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

الشركة العامة كسلطة نقدية (البنك المركزي) أو بنك أو شركة مالية غير مصرفية أو شركة غير مالية إنما يعتمد على طبيعة النشاط الذي تمارسه.

٥-٦ ويعرف دين القطاع الخاص الخارجي المضمون من الحكومة بأنه خصوم الدين الخارجي القائمة على القطاع الخاص، والتي يضمن خدمتها بموجب العقد كيان عام مقيم في نفس الاقتصاد الذي يقيم فيه المدين.^٣ وقد يشمل القطاع الخاص كيانات مقيمة تدرج ضمن قطاع البنوك والقطاعات الأخرى. أما الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص والذي لا يضمنه بموجب العقد القطاع العام المقيم في نفس الاقتصاد، فيصنف ضمن دين القطاع الخاص الخارجي غير المضمون. فإذا كان الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص مضموناً جزئياً من القطاع العام المقيم في نفس الاقتصاد، كما هي الحال إذا كان الضمان لا يغطي إلا مدفوعات سداد المبلغ الأصلي وحدها أو مدفوعات الفائدة وحدها، فعندئذ لا تدرج في دين القطاع الخاص الخارجي المضمون من الحكومة سوى القيمة الحاضرة للمدفوعات المضمونة، مع إدراج المقدار غير المضمون في دين القطاع الخاص الخارجي غير المضمون.

عرض مركز الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من الحكومة

٥-٧ فيما يلي بيان لعرض مركز إجمالي الدين الخارجي وفق المنهج القائم على أساس القطاع العام والمبين في الجدول ٥-١.

- يقوم المستوى الأول من التجزئة على أساس القطاعات. فالتقسيم الأساسي يكون بين الدين العام والدين المضمون من الحكومة من ناحية، ودين القطاع الخاص الخارجي غير المضمون من ناحية أخرى. ونظراً لطبيعة العلاقة بين المدين والدائن، يتم تحت كل فئة بصورة مستقلة تحديد الإقراض فيما بين الشركات والجاري بين كيانات داخلية في علاقة استثمار مباشر، ولكنها مجتمعة تساوي بند الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات على مستوى مجموع الاقتصاد كما جاء عرضه في الفصل السابق.
- ويقوم المستوى الثاني من التجزئة على أساس أجل استحقاق الدين الخارجي — قصير الأجل أو طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي. ولا يوفر المرشد عزو بيانات الإقراض فيما بين الشركات، ولكن عند إجراء تحديد منفصل لبيانات المتأخرات (راجع أدناه)، والتي تعتبر بحكم تعريفها خصوماً قصيرة الأجل، يوفر المرشد عزوا جزئياً إلى الفئة قصيرة الأجل.^٤

^٣ لا يشمل هذا التعريف الدين الخارجي الذي يقدم الضمانات عنه إلى الدائن كيان تابع للقطاع العام مقيم في اقتصاد مختلف عن الاقتصاد التابع له المدين.

^٤ إذا توافر لمعد البيانات عزو بيانات الإقراض فيما بين الشركات حسب أجل الاستحقاق القصير/أجل الاستحقاق الطويل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي، فإن المرشد يحث على نشر هذه البيانات.

• ويقوم المستوى الثالث من التجزئة على أساس نوع أداة الدين، كما سبق وصفه في الفصل الثالث. ويتم تحديد المتأخرات بصفة مستقلة نظرا لما لتلك المعلومات من أهمية تحليلية كبيرة.

٥-٨ ويمكن أن يقدم الجدول ٥-١ بيانات للتذكرة، على أساس القطاع العام، عن الخصوم القائمة الناشئة عن تكاليف الفائدة الدورية التي تجمعت ولم تصبح مستحقة الدفع بعد، والمشتقات المالية، وخصوم المشاركة في رأس المال، والمعاملات المقابلة في الأوراق المالية. ويقدم الفصل الرابع وصفا لبنود التذكرة هذه.

٥-٩ ويفصل الجدول ٥-٢ بين دين القطاع العام الخارجي ودين القطاع الخاص الخارجي المضمون من الحكومة. ويسمح ذلك الفصل بتحديد الدين الخارجي القائم على القطاع العام، ومن خلال ضم بيانات هذا الجدول مع المعلومات الواردة في الجدول ٥-١، يمكن تحديد الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص.

٥-١٠ وفضلا عما سبق، وحسبما ورد تعريفه في الفقرتين ٥-٥ و ٥-٦ أعلاه، يمكن عزو بيانات القطاع العام حسب تقسيمه إلى الحكومة العامة والسلطات النقدية والبنوك والقطاعات الأخرى، بينما يمكن عزو معلومات القطاع الخاص حسب تقسيمه إلى قطاع البنوك والقطاعات الأخرى. وفي هذا الصدد، يوصي المرشد بتحديد القطاع المؤسسي للمدين في حالة حفظ سجلات تفصيلية، مما يسمح للاقتصاد الذي يعرض البيانات على أساس القطاع العام بإعداد البيانات على أساس القطاع المؤسسي.

الجدول ٥-٢: مركز إجمالي الدين الخارجي: دين القطاع العام ودين القطاع الخاص المضمون من الحكومة

نهاية الفترة
الدين الخارجي القائم على القطاع العام
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع ^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^٢
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع ^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^٢
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
المتأخرات
أخرى
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
المتأخرات
أخرى
المجموع
الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص
غير المضمون
قصير الأجل
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع ^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^٢
المتأخرات
أخرى
طويل الأجل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع ^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى ^٢
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
المتأخرات
أخرى
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
المتأخرات
أخرى
المجموع

^١ يوصي المرشد بقبول جميع بنود العملة والودائع في الفئة قصيرة الأجل ما لم تكن هناك معلومات تفصيلية متوافرة للعزو إلى الفئة قصيرة الأجل/الفئة طويلة الأجل.

^٢ خصوم الدين الأخرى هي فئة الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

٦: المبادئ المحاسبية الإضافية الخاصة بالدين الخارجي

مقدمة

الدولية. فالمنظمات متعددة الأطراف تمنح لها الامتيازات والحصانات الملائمة، وهي غير خاضعة لقوانين وقواعد الاقتصادات التي توجد فيها مواقعها. وتقدم هذه المنظمات في العادة خدمات غير سوقية ذات طبيعة جماعية لمنفعة الأعضاء و/أو الوساطة المالية، أو تقوم بتحويل الأموال بين المقرضين والمقترضين في الاقتصادات المختلفة. وعندما تكون المنظمات متعددة الأطراف دائنة، يمكن أن يشار إليها أحيانا بعبارة المنظمات الدائنة الرسمية متعددة الأطراف.

٦-٥ والدائنون الرسميون هم دائنون من القطاع العام، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف. وقد يتضمن الدين الخارجي القائم للدائنين الرسميين أيضا الدين الذي كان في الأصل قائما لدائنين من القطاع الخاص، ولكنه أصبح مضمونا من كيان عام في نفس الاقتصاد الذي ينتمي إليه الدائن (كهيئات ائتمان التصدير على سبيل المثال). و الدائنون الثنائيون الرسميون هم دائنون رسميون في فرادى البلدان. وهذه الفئة من الدائنين لها أهمية كبيرة في سياق مباحثات نادي باريس. ويعتبر نادي باريس اتفاق مظلة يلتقي بموجبه الدائنون والمدينون ويتباحثون ويتفقون على مجموعات إجراءات لتخفيف عبء الدين، وهو ليس وحدة مؤسسية في حد ذاته (راجع الإطار ٨-٢ في الفصل الثامن).

أجل الاستحقاق المتبقي

٦-٦ رغم أن المرشد يوصي بعزو مركز إجمالي الدين الخارجي على أساس أجل الاستحقاق الأصلي إلى فئة قصيرة الأجل / فئة طويلة الأجل، إلا أن هناك كذلك أهمية تحليلية للعزو على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. وتمثل مقاييس أجل الاستحقاق المتبقي (التي يشار إليها أحيانا باسم مقاييس بقية أجل الاستحقاق) مؤشرا لموعد استحقاق السداد، وبالتالي تكون مؤشرا لمخاطر السيولة المحتملة التي تواجه الاقتصاد المعني. وهناك أهمية خاصة كذلك للمعلومات المتعلقة بالمدفوعات التي ستصبح مستحقة الأداء في الأجل القريب.

٦-٧ ويوصي المرشد بقياس أجل الاستحقاق المتبقي القصير عن طريق إضافة قيمة الدين الخارجي القائم قصير الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) إلى قيمة الدين الخارجي القائم

٦-١ توفر البيانات المعدة والمعروضة باستخدام المفاهيم الوارد وصفها في الفصول السابقة تغطية شاملة وصورة معبرة لمركز إجمالي الدين الخارجي للاقتصاد بأكمله و/أو القطاع العام. ومع ذلك، لا توفر تلك البيانات صورة كاملة لما ينشأ من تعرض لمخاطر الملاءة المالية والسيولة. فعلى سبيل المثال، نجد أن تكوين خصوم الدين الخارجي من حيث العملات وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى نمط المدفوعات المستقبلية، ربما يمثلان في مجملهما مصادر محتملة للتعرض للقلبات. ويقدم هذا الفصل مبادئ محاسبية إضافية للمساعدة على إعداد سلاسل البيانات الإضافية ذات الفائدة التحليلية لفهم مركز إجمالي الدين الخارجي. ويعتمد المرشد على هذه المبادئ، إلى جانب المبادئ الوارد وصفها في الفصول السابقة، في تقديم جداول عرض توضيحية في الفصل التالي.

٦-٢ يناقش هذا الفصل المبادئ المحاسبية الإضافية تحت ثلاثة عناوين رئيسية كما يلي:

- القطاعات، وأجل الاستحقاق، والأدوات المالية؛
- الخصائص المحددة للدين الخارجي؛
- مبادئ إعداد الجداول الزمنية لمدفوعات خدمة الدين والمدفوعات الأخرى.

القطاعات وأجل الاستحقاق والأدوات

القطاعات الدائنة

٦-٣ تقوم اقتصادات عديدة بنشر معلومات عن القطاع الدائن غير المقيم الذي يملك الدين الخارجي. وتعتبر القطاعات التي سبق تعريفها في الفصل الثالث — وهي الحكومة العامة والسلطات النقدية والبنوك والقطاعات الأخرى—والقطاعات اللذان سبق تعريفهما في الفصل الخامس—وهما القطاعان العام والخاص— بمثابة قطاعات دائنة ومدينة في ذات الوقت. وهناك قطاعات دائنة أخرى شائعة تعريفها هي المنظمات (الدولية) متعددة الأطراف والدائنون الرسميون.

٦-٤ ويتم إنشاء المنظمات متعددة الأطراف بموجب اتفاقات سياسية فيما بين البلدان الأعضاء لها الوضع القانوني للمعاهدات

والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وللمساعدة على إعداد سلاسل بيانات إضافية، يقدم هذا الفصل مفهومًا أوسع للائتمان المرتبط بالتجارة يشمل كذلك الائتمانات الأخرى المقدمة لتمويل أنشطة التجارة، بما في ذلك الائتمانات المقدمة من خلال البنوك. ويعرف الائتمان المرتبط بالتجارة على هذا النحو بأنه يشمل ائتمان التجارة، والكمبيالات المرتبطة بالتجارة (راجع أدناه)، والائتمان المقدم من أطراف ثالثة لتمويل التجارة، كالقروض المقدمة إلى المشتري من مؤسسة مالية أجنبية أو مؤسسة ائتمان تصدير. ويشتمل الفصل التالي على جدول لعرض بيانات الائتمان المرتبط بالتجارة.

٦-١٠ وتنشأ صعوبة كبيرة في التصنيف من الكمبيالات المسحوبة على المستورد والمقدمة إلى المصدر، والتي يقوم المصدر بالتالي بخصمها لدى مؤسسة مالية. وقد يعتبر المستورد هذه الأدوات بمثابة تقديم الائتمان من المصدر بشكل مباشر، ولكن بمجرد خصمها فإنها تصبح مطالبة لطرف ثالث على المستورد. وحيثما يتم تزويد المصدر بأداة مالية لها تلك الخصائص تكون قابلة للتداول في الأسواق المنظمة والأسواق المالية الأخرى، كالسند الإذني مثلاً، يجب تصنيفها كورقة مالية في مركز إجمالي الدين الخارجي وإدراجها ضمن مفهوم الائتمان المرتبط بالتجارة.

٦-١١ وإذا تم تظهير كمبيالة المستورد (أو «قبولها») من جانب أحد البنوك في اقتصاد المستورد لكي تصبح مقبولة لدى المصدر، فإنها تعرف حينئذٍ بالقبول المصرفي، وتصنف كورقة مالية في مركز إجمالي الدين الخارجي، ويتم إدراجها ضمن مفهوم الائتمان المرتبط بالتجارة. وينبغي تصنيف القبول المصرفي باعتباره خصوماً مالية على البنك (أو إن لم يكن صادراً عن بنك، فعلى المؤسسة المالية التي قامت بتظهير الكمبيالة)، لأن ذلك يمثل مطالبة غير مشروطة للحائز ومطالبة غير مشروطة على البنك. ومع ذلك فإن الممارسات القطرية والاختلافات في طبيعة القبول المصرفي ربما تشير إلى المرونة في تطبيق هذا المبدأ التوجيهي.

سمات معينة للدين الخارجي

تكوين العملات

٦-١٢ العملة المحلية هي العملة التي تعتبر عملة إبراء قانوني في الاقتصاد المعني والصادرة عن السلطة النقدية لذلك الاقتصاد أو لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها ذلك الاقتصاد.^٢

^٢ في هذا السياق، فإن منطقة العملة المشتركة هي المنطقة التي ينتمي إليها أكثر من اقتصاد واحد، ولها بنك مركزي إقليمي له من الصلاحية القانونية ما يسمح له بإصدار نفس العملة في حدود المنطقة. وحتى ينتمي الاقتصاد لهذه المنطقة يجب أن يكون عضواً في البنك المركزي الإقليمي.

طويل الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) المستحقة الدفع خلال سنة واحدة أو أقل. ومن منطلق مفاهيمي، فإنه في التاريخ المرجعي تكون قيمة الدين الخارجي القائم طويل الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) والمستحقة الدفع خلال سنة واحدة أو أقل هي القيمة المخصومة للمدفوعات المستحق أدائها في السنة التالية، متضمنة مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي. ويتم تصنيف قيمة الدين القائم طويل الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) المستحقة الدفع على مدى سنة قادمة باعتباره ديناً طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي.

٦-٨ ومن أسباب التوصية بذلك المنهج محتوى المعلومات التي يتم توفيرها عند تطبيقه. فالدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق يمكن تحديده من مركز إجمالي الدين الخارجي. وقد يتسبب قياس قيمة الدين الخارجي القائم طويل الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) والمستحقة الأداء خلال سنة أو أقل في إثارة صعوبات عملية، وفي تلك الحالة هناك مقاييس بديلة يمكن استخدامها من بينها القيمة غير المخصومة لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي عن التزامات الدين الخارجي طويلة الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) المستحقة الأداء خلال سنة واحدة أو أقل. ويعتبر هذا المقياس البديل غير كامل في تغطيته لمدفوعات الفائدة الواجبة السداد في السنة التالية، ولكن يمكن إعداده باستخدام المبادئ التي تطبق على وضع توقعات المدفوعات في الجدول الزمني لخدمة الدين (راجع أدناه).^٢

الائتمان المرتبط بالتجارة

٦-٩ في هذا المرشد، يرد في الفصل الثالث تعريف ائتمان التجارة كما هو معروض في مركز إجمالي الدين الخارجي—وهو تقديم ائتمان مباشر من الموردين بغرض إجراء معاملات في السلع والخدمات، ونتيجة للمدفوعات المقدمة سلفاً من المشتري للسلع والخدمات، ومقابل الأعمال قيد الإنجاز (أو سيجري الاضطلاع بها)—وهو متسق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

^٢ في حال الاقتصادات التي لا ترغب في قيد تكاليف الفائدة التي تجمعت ولكن لم تصبح مستحقة الدفع بعد في مركز إجمالي الدين الخارجي فيما يخص جميع الأدوات المالية، فإن القيمة الاسمية للدين الخارجي طويل الأجل القائم في التاريخ المرجعي والمستحقة الأداء خلال سنة واحدة أو أقل هي مجموع مدفوعات سداد المبلغ الأصلي عن هذا الدين والتي يجب دفعها في السنة التالية، إلا حيثما يكون الدين على هيئة أوراق مالية صادرة خصم، وفي هذه الحال سيكون مقدار المبلغ الأصلي الواجب دفعه أكبر من المقدار الاسمي القائم في التاريخ المرجعي.

^٣ بعض البلدان التي يكون دينها أساساً في شكل أدوات ولا يسدد مبلغها الأصلي إلا عند حلول الاستحقاق، تعزو القيمة الكاملة لكل أداة دين طويلة الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) على أساس أجل الاستحقاق المتبقي الذي تصبح الأداة عنده مستحقة السداد. ومع ذلك، من منظور تحليل مخاطر السيولة، يعتبر هذا الأسلوب غير كامل لأن المدفوعات التي تستحق في الأجل القريب، كمدفوعات الفائدة والمدفوعات الجزئية لسداد المبلغ الأصلي، لا يمكن تسجيلها ضمن الدين ذي أجل الاستحقاق المتبقي القصير إذا كانت أداة الدين ذات أجل استحقاق يتجاوز سنة قادمة.

أسعار الفائدة

الدين الخارجي ذو سعر الفائدة الثابت وسعر الفائدة المتغير

٦-١٥ أدوات الدين الخارجي ذات سعر الفائدة المتغير هي الأدوات التي تكون مدفوعات فائدها مربوطة بمؤشر مرجعي، مثل سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) أو سعر سلعة معينة أو سعر أداة مالية معينة يتغير في العادة بمرور الوقت بصورة مستمرة استجابة لضغوط الأسواق. أما باقي أدوات الدين فيجب تصنيفها كأدوات دين ذات سعر فائدة ثابت. وينبغي تصنيف الفائدة على الدين الخارجي التي تكون مربوطة بمرتبة الجدارة الائتمانية لمقترض آخر باعتبارها ذات سعر ثابت نظرا لأن درجات الجدارة الائتمانية لا تتغير بصورة مستمرة استجابة لضغوط الأسواق، بينما الفائدة على الدين الخارجي التي تكون مربوطة بمؤشر أسعار مرجعي تصنف باعتبارها فائدة ذات سعر متغير، شريطة أن يكون السعر أو الأسعار التي تشكل أساس المؤشر المرجعي محددة أساسا وفق قواعد السوق.

٦-١٦ ويمكن أن يتغير تصنيف الأداة بمرور الوقت إذا تحولت، على سبيل المثال، من سعر الفائدة الثابت إلى سعر الفائدة المتغير. فقد تكون الفائدة، مثلا، ثابتة السعر لعدد من السنين ثم تصبح ذات سعر متغير. وما دام يتم سداد سعر فائدة ثابت عن تلك الأداة، فإنها تصنف كدين ذي سعر فائدة ثابت، وعند تحولها إلى سعر الفائدة المتغير تصنف كدين ذي سعر فائدة متغير. وإذا كانت الفائدة مربوطة بمؤشر مرجعي أو سعر سلعة أو سعر أداة مالية ولكن ظلت ثابتة ما لم يتخط المؤشر أو السعر المرجعي حدا معيناً، فإن الأداة تعتبر ذات سعر فائدة ثابت. وإذا أصبحت الفائدة بعد ذلك ذات سعر متغير، فينبغي عندئذ إعادة تصنيف الأداة المعنية كأداة مالية ذات فائدة متغير. وكبديل عن ذلك، إذا كانت الفائدة ذات سعر متغير حتى تبلغ حدا أقصى أو أدنى مقررًا سلفاً فإن الأداة المعنية تصبح ديناً ذا سعر فائدة ثابت عند بلوغها ذلك الحد الأقصى أو الأدنى.

٦-١٧ وكما ورد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، عند ربط قيمة المبلغ الأصلي بمؤشر، يتم تصنيف التغير في القيمة الناتج عن التأشير كفائدة، سواء كان تغيراً دورياً أو تغيراً عند حلول الاستحقاق. وبالتالي، إذا كان المبلغ الأصلي هو فقط المربوط بمؤشر، فيتم تصنيف ذلك الدين كدين ذي سعر فائدة متغير بغض النظر عما إذا كانت الفائدة ثابتة أم متغيرة، بشرط أن يستوفي المؤشر المرجعي تعريف المعيار المذكور أعلاه وهو: أنه يتغير في العادة بمرور الوقت بصورة مستمرة استجابة لضغوط الأسواق.

وبموجب هذا التعريف، فإن الاقتصاد الذي يستخدم كعملة إبراء قانوني عملة صادرة عن السلطة النقدية لاقتصاد آخر—كالدولار الأمريكي—أو عملة صادرة عن السلطة النقدية لمنطقة عملة مشتركة لا ينتمي إليها ينبغي أن يصنف عملته كعملة أجنبية، حتى وإن كانت تسوية المعاملات المحلية تتم بهذه العملة.

٦-١٣ يتقرر عزو الدين الخارجي بحسب العملة بصفة مبدئية على أساس خصائص المدفوعات المستقبلية. ويعرف الدين المقوم بالعملة الأجنبية بأنه الدين مستحق السداد بعملة غير العملة المحلية، وهناك فئة فرعية للدين المقوم بالعملة الأجنبية وهي الدين مستحق السداد بعملة أجنبية ولكن مع ربط المبالغ الواجب سداها بعملة محلية (الدين المربوط بالعملة المحلية). والدين المربوط بعملة أجنبية هو الدين مستحق السداد بالعملة المحلية ولكن مع ربط المقادير الواجب سداها بعملة أجنبية. أما الدين المقوم بالعملة المحلية فهو الدين مستحق السداد بالعملة المحلية وغير المربوط بعملة أجنبية. وفي الحالة غير العادية التي يكون واجباً فيها سداد مدفوعات الفائدة بعملة أجنبية بينما تسد مدفوعات سداد المبلغ الأصلي بالعملة المحلية، أو العكس بالعكس، فإن القيمة الحاضرة للمدفوعات الواجب سداها بعملة أجنبية هي فقط التي يلزم تصنيفها كدين مقوم بالعملة الأجنبية (ويسري نفس الشيء على الدين المربوط بعملة أجنبية).

٦-١٤ ولدى عزو الدين الخارجي حسب العملة الأجنبية—كالدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، وغيرها—يصبح معيار التحديد هو العملة المربوط بها المدفوعات. وهناك بعض أنواع معاملات الاقتراض بالعملة الأجنبية التي تقوم بأكثر من عملة واحدة. غير أنه إذا كانت المبالغ الواجب دفعها سداها لهذا الاقتراض مربوطة بعملة معينة فإنه يصبح لزاماً عزو هذا الاقتراض إلى نفس العملة. وفي غير ذلك من الحالات، يحث هذا المرشد معدي البيانات على تجزئة بيانات عملية الاقتراض متعددة العملات وفقاً للعملات المكونة لها. فإذا كانت المبالغ التي سيتم عزوها لكل عملة من العملات غير معروفة على وجه الدقة، لأي سبب كان، وقت إعداد البيانات المتعلقة بتاريخ مرجعي معين، فعندئذ يعزى الاقتراض إلى مختلف العملات المعنية باستخدام آخر المعلومات المؤكدة المتاحة لمعد البيانات—كنتائج العزو حسب العملات في التاريخ المرجعي السابق مضافاً إليها أي مدفوعات معلومة مقومة بعملة معينة سبق أداؤها خلال الفترة الزمنية اللاحقة— ويتم تعديلها بمجرد أن تصبح المعلومات المؤكدة المتعلقة بالتاريخ المرجعي الجديد معروفة.^٤

^٤ إبلاغ بيانات قروض مجمع العملات على أساس النسب التالية: ٣٠٪ دولار أمريكي، و٣٠٪ يورو، و٣٠٪ ين ياباني، و١٠٪ عملات أخرى (ما لم يغير البنك الدولي حدود النسب المعمول بها لديه، وإلى أن يغيرها).

^٤ وفيما يتعلق بقروض مجمع العملات التي يقدمها البنك الدولي، فقد حافظ البنك على نسب العملات منذ عام ١٩٩١ ضمن حدود تغيير ضيقة رغم أن تكوين مجمع العملات يتغير على أساس يومي. وفي غياب أي معلومات أخرى، قد يرغب المديون في

المطالبة. ويتم تحديد الترتيحات التي تستخدم في إعداد بيانات متوسط أسعار الفائدة باستخدام قيمة كل اقتراض بوحدة الحساب، في يوم إثبات المطالبة، كنسبة مئوية من مجموع المبلغ المقترض خلال تلك الفترة.

مكان إصدار الأوراق المالية

٦-٢١ تصنف سندات الدين التي يصدرها كيان مقيم في نفس الاقتصاد الذي صدر فيه السند المعني كسندات دين محلية الإصدار بغض النظر عن عملة الإصدار. وتصنف جميع الإصدارات الأخرى كسندات دين أجنبية الإصدار. وفي حال عدم التيقن من مكان الإصدار، ينبغي أخذ المعايير التالية في الحسبان وفقا لترتيب أفضلية تنازلي لتحديد ما إذا كان الكيان المقيم المعني في الاقتصاد قد أصدر سند دين محليا أم أجنبيا.

- قيد سند الدين مقيد في بورصة معترف بها في الاقتصاد المحلي (الإصدار المحلي) أو في اقتصاد أجنبي (الإصدار الأجنبي).
- حمل سند الدين للرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية برمز البلد المتخذ كموطن قانوني لجهة الإصدار، و/أو إعطاؤه رمزا للأوراق المالية المحلية من جانب الهيئة المحلية للترقيم القومي (سند دين محلي)، أو حمل سند الدين للرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية برمز بلد مختلف عن البلد المتخذ كموطن قانوني لجهة الإصدار، و/أو إعطاؤه رمزا للأوراق المالية الأجنبية من جانب هيئة أجنبية للترقيم القومي (سند دين أجنبي).
- إصدار سند الدين بالعملة المحلية (الإصدار المحلي)، حسب التعريف الوارد في الفقرة ٦-١٢ أعلاه، أو بعملة أجنبية (الإصدار الأجنبي).

الدين بشروط ميسرة

٦-٢٢ لا يوجد تعريف وحيد للتيسير، ولا يقدم هذا المرشد تعريفاً معيناً ولا يوصي بتعريف معين. ومع ذلك، فإن التعريف الشائع استخدامه هو التعريف الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^٥، وبمقتضى هذا التعريف، يشمل الإقراض بشروط ميسرة، (أي الإقراض المقدم بشروط أكثر سخاء من شروط السوق)، ما يلي: (١) الائتمانات الرسمية التي تشتمل على عنصر منحة أصلي قدره ٢٥٪ أو أكثر باستخدام سعر خصم يبلغ ١٠٪ (أي عندما تبلغ الزيادة في القيمة الاسمية الأصلية

^٥ تأسست لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٦٠. وتشتمل عضويتها حسب الوضع في منتصف عام ٢٠٠١ على ٢٢ بلداً بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي.

متوسط أسعار الفائدة

٦-١٨ متوسط أسعار الفائدة هو مستوى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على إجمالي الدين الخارجي القائم عند التاريخ المرجعي. ويتم تحديد الترتيحات المستخدمة من خلال حساب قيمة كل عملية اقتراض بوحدة حساب كنسبة مئوية من المجموع. وعلى سبيل المثال، في حالة قطاع الحكومة العامة يكون الترتيحات المطبق على سعر الفائدة على كل أداة دين خارجي مساويا لقيمة ذلك الدين بوحدة الحساب كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي القائم على قطاع الحكومة العامة. وبالمثل، يكون الترتيحات المطبق على متوسط مستوى أسعار الفائدة في حالة قطاع الحكومة العامة عند حساب متوسط سعر الفائدة للاقتصاد بأكمله مساويا لمجموع قيمة الدين الخارجي القائم على مجموع الاقتصاد.

٦-١٩ ويتأثر مستوى سعر الفائدة ذو الصلة لكل أداة دين بما إذا كانت تلك الأداة عليها سعر فائدة ثابت أو سعر فائدة متغير. فإن كان سعر الفائدة ثابتا بموجب العقد، فإنه ينبغي استخدام هذا السعر مع مراعاة أي خصم أو علاوة عند الإصدار. وإذا كان سعر الفائدة متغيرا في الماضي ولكنه ثابت في الوقت الحالي، فينبغي استخدام سعر الفائدة الثابت الجاري. وفي حالة الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير، ينبغي أن يكون سعر الفائدة على كل أداة دين هو سعر الفائدة المستحق في اليوم المرجعي. وبعبارة أخرى، عادة ما تتم على أساس دوري إعادة تحديد أسعار الفائدة المتغيرة، وينبغي استخدام مستوى سعر الفائدة الساري على اليوم المرجعي. وإذا أعيد تحديد سعر الفائدة في التاريخ المرجعي، فينبغي عندئذ إبلاغ بيانات ذلك السعر وليس سعر الفائدة السابق. وإذا لم يكن سعر الفائدة المتغير مشاهدا إحصائيا، لأي سبب من الأسباب، فإنه ينبغي عند حساب مستوى سعر الفائدة استخدام مستوى المؤشر المرجعي أو مستوى السعر الملائم في التاريخ المرجعي، أو استخدام التغير المسجل للفترة الزمنية المعنية حتى التاريخ المرجعي، أو أقرب فترة زمنية متوافرة بياناتها، إلى جانب أي هامش إضافي قائم ينبغي أن يدفعه المقترض، إن كانت الأداة مربوطة بالتغير في المؤشر المرجعي.

٦-٢٠ ولحساب متوسط أسعار الفائدة المرجح المتفق عليه في عملية الاقتراض الجديد خلال تلك الفترة، تصبح أسعار الفائدة المسجلة هي الأسعار المثبتة وقت الاقتراض. فإذا كان سعر الفائدة ثابتا بموجب العقد، فينبغي عندئذ استخدام هذا السعر. وفي حال الاقتراض بسعر فائدة متغير، ينبغي أن يكون سعر الفائدة على كل أداة دين هو ذات السعر المستحق في يوم إثبات

في التاريخ المرجعي (أي في اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراف). وبمعنى آخر، إذا وضع الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين المتعلق بدين خارجي قائم في تاريخ مرجعي عند نهاية سنة تقويمية، فينبغي عندئذ استخدام سعر الصرف السائد في نهاية السنة التقويمية (أي في آخر يوم من تلك السنة).^٦

٦-٢٦ وفي حال الاقتراض بعملات متعددة، ينبغي وضع توقعات المدفوعات المستقبلية استناداً إلى العملات المكونة لسلة الاقتراض وأسعار الصرف السوقية (أي النقطة الوسطى بين سعر صرف الشراء الفوري وسعر صرف البيع الفوري) السائدة في التاريخ المرجعي. وفي حال قروض مجمع العملات المقدمة من البنك الدولي، ينبغي وضع توقعات المدفوعات المستقبلية بالقيمة المعادلة بالدولار الأمريكي على أساس وحدات مجمع العملات التي سيتم «دفعها» عند كل تاريخ استحقاق وقيمة وحدة مجمع العملات في التاريخ المرجعي، ثم تحويلها إلى وحدة الحساب، إن لم تكن بالدولار الأمريكي،^٧ بسعر الصرف السوقية (أي النقطة الوسطى بين سعر صرف الشراء الفوري وسعر صرف البيع الفوري) السائد في التاريخ المرجعي.

قبض أو دفع العملة الأجنبية بموجب عقد المشتقات المالية

٦-٢٧ اتساقاً مع منهج تحويل العملات الأجنبية الذي يعتمده المرشد في جميع فصوله، ينبغي تحويل مقادير العملات الأجنبية المتعاقد على دفعها وقبضها بموجب عقد مشتقات مالية جار

^٦ من الوجهة النظرية، ونظراً إلى أن الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين ينطوي على وضع توقعات، يمكن اعتبار الأسعار الآجلة هي أفضل تقدير لأسعار الصرف لتواريخ معينة في المستقبل. غير أنه رغم إمكان تطبيق ذلك المنهج بسهولة في حالات عديدة تتعلق بالديون الأقصر أجلاً المقومة بالعملات الرئيسية، قد لا تتوافر بسهولة بيانات عن الأسعار الآجلة مشاهدة إحصائياً عن الاقتراض الأطول أجلاً وعن العملات «الأصغر»، مما يؤدي إلى عدم اتساق المناهج المتبعة بين الاقتصادات وبين مختلف فترات أجل الاستحقاق. كذلك، يبقى هناك دائماً عدم اليقين بشأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة وأسعار العملات. ويعتمد هذا المرشد وجهة النظر القائلة بضرورة وضع توقعات المدفوعات المستقبلية لسداد الدين الخارجي المربوطة بحركات أسعار العملات وأسعار الفائدة استناداً إلى الأسعار الفورية لنهاية الفترة، وليس استناداً إلى الأسعار الآجلة مثلاً، لأن هذا المنهج يتسم بشفافية أكبر ومن الأيسر إعداد البيانات وفقاً له، وهو كذلك أيسر فهماً لدى مستخدمي البيانات مقارنة بالتوقعات الموضوعة استناداً إلى الأسواق الآجلة، حتى إن كان من المسلم به أن استخدام سعر الصرف السائد في يوم واحد في تحويل بيانات المدفوعات الواجب أدائها على مدى فترة آجلة يمكن أن يكون مضللاً إذا أثرت عوامل مؤقتة على سعر الصرف في ذلك اليوم.

^٧ قروض مجمع العملات هي قروض ملتزم بها بالقيمة المعادلة بالدولار الأمريكي، ويتم تحويلها إلى وحدات مجمع العملات، أي وحدة الأساس المقوم بها الدين القائم على المقترض، من خلال سعر تحويل—هو قيمة وحدة مجمع العملات—يحسب على أساس العلاقة بين الدولار الأمريكي والعملات المكونة لمجمع العملات. وعندما يحين موعد سداد وحدات مجمع العملات، يتم تحويلها مرة أخرى إلى المقدار المعادل بالدولار الأمريكي باستخدام القيمة السائدة لوحدة مجمع العملات. ويحتوي الملحق الأول على وصف أكثر تفصيلاً لقروض مجمع العملات.

للقرض المقدم من القطاع الرسمي على مجموع مدفوعات خدمة الدين المستقبلية المخصومة التي سيؤديها المدين نسبة ٢٥٪ أو أكثر باستخدام سعر خصم يبلغ ١٠٪؛ (٢) الإقراض من بنوك التنمية الإقليمية الرئيسية (بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية) ومن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع تحديد التيسير على أساس تصنيف كل مؤسسة للإقراض بشروط ميسرة. وينبغي أن تصنف كديون غير ميسرة جميع الديون الخارجية غير المصنفة كديون ميسرة.

الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين والمدفوعات الأخرى

٦-٢٣ يمثل الجدول الزمني للمدفوعات توقعاً للمدفوعات المستقبلية، في تاريخ مرجعي، استناداً إلى مجموعة معينة من الافتراضات يرجح أن تتغير بمرور الوقت. ويمثل الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين توقعات المدفوعات مقابل مركز إجمالي الدين الخارجي القائم في التاريخ المرجعي ويساعد على تقييم مخاطر السيولة النقدية من خلال السماح لمستخدم البيانات، والمدين، بمراقبة مدى سير تركيز المدفوعات بغض النظر عن أجل الاستحقاق الأصلي لأداة الدين. ومن منظور المدين، قد يسمح الإنذار المبكر عن ذلك التركيز باتخاذ إجراء تعويضي.

٦-٢٤ ولما كان توقع الجدول الزمني للمدفوعات يتطلب وضع افتراضات، فإن هذا المرشد يقدم بعض المبادئ التوجيهية أدناه بشأن الافتراضات التي يمكن تطبيقها، وذلك لمساعدة معدي البيانات. وعند إعداد بيانات جداول المدفوعات، يحث هذا المرشد معدي البيانات على بذل قصارى الجهد في وضع توقعات المدفوعات. واتساقاً مع التعريفات الواردة في الفصل الثاني (الفقرة ٢-٥)، في جدول مدفوعات خدمة الدين، تعتبر مدفوعات الفائدة هي المدفوعات الدورية لتكاليف الفائدة، بينما تعتبر مدفوعات سداد المبلغ الأصلي هي كل المدفوعات الأخرى التي تخفض مقدار المبلغ الأصلي القائم.

المدفوعات المتوقعة لسداد الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية

٦-٢٥ قد يكون مطلوباً أن تؤدي مدفوعات سداد الدين الخارجي بعملة مختلفة عن وحدة الحساب المستخدمة لعرض البيانات في الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين. وفي حال مدفوعات سداد الدين الخارجي تلك، ينبغي تحويل المدفوعات المتوقعة إلى وحدة الحساب باستخدام سعر الصرف السوقية (أي النقطة الوسطى بين سعر صرف الشراء الفوري وسعر صرف البيع الفوري) السائد

التجزئة بين مدفوعات سداد المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة على أساس سعر الفائدة الضمني في التاريخ المرجعي (راجع أيضا الفقرة ٢-٣٧ من الفصل الثاني).

المدفوعات المتوقعة لسداد القروض غير المنصرفة بالكامل

٦-٣١ لا توضع توقعات لمدفوعات مقابل القروض التي لم تصرف بعد. وإذا كانت هناك قروض صرف جزء منها، فينبغي وضع توقعات للمدفوعات مقابل الأموال التي تم صرفها فقط. وإذا كان الجدول الزمني للمدفوعات المدرج في عقد القرض يقوم على افتراض صرف جميع أموال القرض، بينما لم يتم سوى صرف جزء من مبلغ القرض حتى التاريخ المرجعي، فعندئذ، وفي غياب أي معلومات أخرى تحدد بوضوح الجدول الزمني للمدفوعات الناشئة عن الأموال التي تم صرفها، يوصي المرشد بتطبيق نسبة متناسبة على الجدول الزمني للمدفوعات المدرج في عقد القرض وفق النسبة المئوية المنصرفة من مقدار القرض—فعلى سبيل المثال، إذا كان قد تم صرف نصف القرض، فينبغي عندئذ أن تدرج في الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين بيانات نصف كل دفعة من دفعات الجدول الزمني للمدفوعات المدرج في عقد القرض.^١

المدفوعات المتوقعة لسداد الديون المرتبطة بالخدمات

٦-٣٢ في هذا المرشد، إذا كانت هناك مدفوعات قائمة في التاريخ المرجعي لكيان غير مقيم مقابل خدمات تم تقديمها، فإنها تصنف باعتبارها التزامات دين خارجي. ونظرا إلى ذلك، تصنف أي مدفوعات مستقبلية مقابل الخدمات—كالأتعاب والرسوم والعمولات التي تم تقديمها بالفعل بحلول التاريخ المرجعي—باعتبارها مدفوعات لسداد المبلغ الأصلي، تحت بند خصوم الدين الأخرى (ما لم تكن مصنفة كالتزامات دين قائمة لمشروعات منتسبة/مستثمرين مباشرين). وينبغي وضع أي توقعات للأتعاب التي تعتمد على مبالغ مرجعية متحركة، كالتزامات غير المسحوبة، استنادا إلى المبلغ المرجعي في التاريخ المرجعي. ويسلم هذا المرشد بأن بعض الممارسات القطرية قد تتمثل في تصنيف رسوم الخدمات المرتبطة بقرض ما ضمن الفائدة في الجدول الزمني لخدمة الدين، ولكنه لا يحيد ذلك.

^١ في بعض الممارسات الفطرية، ولأغراض إدارة الدين التحوطية، حتى إن كان قد تم صرف جزء من القرض، يتم وضع توقعات لكامل المقادير المحددة مسبقا في الجدول الزمني لمدفوعات سداد القرض لكل فترة حتى يتم السداد الكامل للدين الخارجي القائم في التاريخ المرجعي. وبموجب هذا المنهج «الموجز»، إذا تم صرف نصف المقدار في التاريخ المرجعي، فإنه يتم «سداد» القرض في نصف الزمن المتوقع في الجدول الزمني لمدفوعات سداد القرض، ومن ثم «يتركز صرف الموارد في بداية فترة» الجدول الزمني لخدمة الدين.

وقائم في التاريخ المرجعي إلى وحدة الحساب باستخدام سعر الصرف السوقي (أي النقطة الوسطى بين سعر صرف الشراء الفوري وسعر صرف البيع الفوري) السائد في التاريخ المرجعي (أي في اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراف).

مدفوعات الفائدة المتوقعة على الودائع

٦-٢٨ يتم وضع توقعات الفائدة على الودائع التي تدفع سنويا أو على فترات أكثر تواترا كمدفوعات فائدة مستقبلية. وينبغي وضع توقعات مدفوعات الفائدة على الودائع على أساس الودائع المستحقة في التاريخ المرجعي، وباستخدام أسعار الفائدة الجارية السائدة في التاريخ المرجعي، ما لم تكن هناك أسباب واردة في العقد تؤدي إلى افتراض مخالف.

٦-٢٩ وفيما يتعلق بالفائدة على الودائع القابلة للسحب عند الطلب أو الخاضعة لشروط الإخطار بالسحب، والتي لا تخضع لتاريخ استحقاق محدد، ينبغي وضع توقعاتها بحيث تغطي فترة مستقبلية^٢ أما مدفوعات الفائدة على الودائع التي تخضع لتاريخ استحقاق، فينبغي وضع توقعاتها حتى ذلك التاريخ فقط. وينبغي وضع توقعات مدفوعات الفائدة على الودائع التي يرد بشأنها إخطار بالسحب على أساس الافتراض بأن تلك الودائع سوف تسحب في تاريخ استحقاق الدفع، مع عدم افتراض نية إعادة استثمارها ما لم تكن هناك تعليمات صريحة من المودع بعكس ذلك.

المدفوعات المتوقعة لسداد الدين الخارجي مربوط بمؤشر، بما في ذلك الفائدة ذات السعر المتغير

٦-٣٠ قد ترتبط مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي للدين الخارجي بمؤشر مرجعي يتغير بمرور الوقت، مثلا، مؤشر سعر فائدة مرجعي متغير أو سعر سلعة أو مؤشر أسعار معين آخر. وفي حالة تلك المدفوعات، ينبغي تقدير المدفوعات المتوقعة باستخدام مستوى المؤشر المرجعي في اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراف، أو استخدام التغير المسجل عن الفترة ذات الصلة حتى اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراف إذا كانت المدفوعات مرتبطة بالتغير في المؤشر المرجعي، أو استخدام أقرب فترة زمنية ذات صلة متوافرة بياناتها. فإن كان الهامش على المؤشر المرجعي خاضعا للتغير، فعندئذ ينبغي استخدام الهامش السائد في اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراف. وفي حالة الدين مستحق الدفع في شكل سلع أساسية أو سلع أخرى، يتم تقييم المدفوعات المستقبلية باستخدام السعر السوقي للسلعة الأساسية أو للسلعة الأخرى السائد في التاريخ المرجعي، مع

^٢ من حيث المبدأ، قد يكون الزمن المستقبلي غير محدد، ولكن المرشد يحث معدي البيانات على وضع افتراضات معقولة لمتوسط أجل استحقاق الودائع التي ليس لها أجل استحقاق مثبت.

مقترضين آخرين) كما في حالة السند الإذني المربوط بالائتمان. وفي تلك الحالات، ينبغي عند وضع التوقعات استخدام مرتبة الجدارة الائتمانية للمقترض الآخر (أو المقترضين الآخرين) المسجلة في اليوم الأخير السابق على بدء فترة الاستشراق.

المدفوعات المتوقعة الناشئة عن المعاملات المقابلة

٣٥-٦ وفقا لمنهج القيد في حالة المعاملات المتقابلة—منهج القروض المعززة بضمان—يقوم مقدم الورقة المالية بقيد خصوم قروض. وفي الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين، يقوم مقدم الورقة المالية بقيد كامل مبلغ القرض الواجب سداه عند حلول الاستحقاق تحت بند المبلغ الأصلي. فإذا كانت المعاملة المقابلة ذات أجل استحقاق «مفتوح»،^{١١} فينبغي قيد القرض باعتباره قرضا تحت الطلب، تحت فئة الوقت المباشر في عرض الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين، ما لم يكن هناك دليل واضح يشير إلى عكس ذلك.

المدفوعات المتوقعة مقابل عقود التأجير التمويلي

٣٦-٦ ينبغي تقسيم المدفوعات المتوقعة مقابل عقود التأجير التمويلي إلى مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي. ويمكن حساب مقدار مدفوعات الفائدة باستخدام سعر الفائدة الضمني على القرض، على أن يتم قيد جميع المدفوعات الأخرى باعتبارها مدفوعات سداد المبلغ الأصلي. ومن منطلق مفاهيمي، ومنذ البداية، يعد سعر الفائدة الضمني على القرض هو سعر الفائدة الذي يحقق التساوي بين قيمة السلعة المقدمة—أي قيمة القرض—والقيمة المخصومة للمدفوعات المستقبلية، بما في ذلك أي قيمة متبقية للسلعة المقرر إعادتها (أو شراؤها) عند انتهاء مدة عقد التأجير.

^{١١} أجل الاستحقاق «المفتوح» هو الذي يتفق بموجبه الطرفان بصفة يومية على تجديد الاتفاق أو فسخه. ويؤدي ذلك الاتفاق إلى تحاشي تكاليف التسوية إذا رغب الطرفان في تجديد المعاملة المقابلة لإعادة الشراء على أساس مستمر.

المدفوعات المتوقعة لسداد الدين الخارجي المقرون بإمكان طلب السداد المبكر

٣٣-٦ قد تتضمن خصوم الدين الخارجي نسا يسمح للدائن بطلب السداد المبكر. فعلى سبيل المثال، قد يتمتع الدائن بحق اختيار استرداد الدين مبكرا من خلال خيار (البيع) المبكر. ومن حيث المبدأ، يمكن تقدير المدفوعات المتوقعة بدون الرجوع إلى خيار البيع المتضمن هذا أو بالرجوع إليه. فمثلا، يمكن من البداية افتراض أن السند البالغ أجل استحقاقه عشر سنوات، والمتضمن خيار بيع بعد خمس سنوات، يحل تاريخ سداه بعد عشر سنوات، ويتم قيد المدفوعات حتى ذلك التاريخ. وكبديل عن ذلك، يمكن في حال هذا السند افتراض أقرب تاريخ ممكن للسداد المبكر وهو بعد خمس سنوات، على أن تنتهي المدفوعات المتوقعة عند ذلك التاريخ. ويتجه التفضيل في هذا المرشد إلى وضع توقعات مدفوعات خدمة الدين على أساس أجل الاستحقاق الأصلي (أي عشر سنوات في المثال السابق)، ولكن مع تقديم معلومات إضافية عن المدفوعات على أساس أقرب تاريخ ممكن للسداد المبكر (أي بعد خمس سنوات في المثال السابق). ولكن من المسلم به احتمال وجود ممارسات قُطرية تتمثل في تقدير المدفوعات المتوقعة مقابل السندات ذات خيار البيع المتضمن حتى تاريخ الخيار (أي بعد خمس سنوات في المثال السابق)، مع إدراج معلومات إضافية عن المدفوعات المتوقعة مقابل السند حتى تاريخ الاستحقاق الأصلي (أي بعد عشر سنوات في المثال السابق).^{١٢}

المدفوعات المتوقعة لسداد الدين الخارجي المربوط بالائتمان

٣٤-٦ قد تكون مدفوعات الفائدة و/أو مدفوعات سداد المبلغ الأصلي مربوطة بمرتبة الجدارة الائتمانية لمقترض آخر (أو

^{١٢} قد يكون للمدين خيار شراء (إعادة شراء) الدين الخارجي مبكرا، وهو ما قد ينتج عنه استنزاف للسيولة. ولكن على عكس خيار البيع من منظور الدائن، فإن هذا الاستنزاف غير محتمل الحدوث إلا في الوقت الملازم للمدين. وبناء عليه، ولدى تقييم درجة التعرض للتقلبات، تعتبر المعلومات المتعلقة بالدين الخارجي ذي خيار البيع المتضمن أكثر أهمية.

٧: جداول عرض الدين الخارجي الإضافية

مقدمة

الأجنبية والعملة المحلية، وهو الجدول ٧-٥ (المعيار الخاص لنشر البيانات).^١

٧-٣ ونظرا إلى أن مفاهيم قياس مركز إجمالي الدين الخارجي تعتبر متسقة على جميع صفحات هذا المرشد، يتوقع أن يكون مركز إجمالي الدين الخارجي لكل قطاع مؤسسي ولمجموع الاقتصاد هو ذات المركز بغض النظر عن جدول العرض المستخدم، بشرط استخدام نفس المنهج من البداية إلى النهاية في تقييم أدوات الدين المتداولة. ونظرا إلى اتساق تلك المفاهيم أيضا، يمكن لمعدي البيانات الجمع بين خصائص مختلفة للدين الخارجي في عروض مختلفة عن العروض المبينة أدناه إذا احتاج الأمر. وعند نشر البيانات، يحث هذا المرشد معدي البيانات على تقديم مذكرات منهجية تشرح المفاهيم والطرق المستخدمة في إعداد البيانات.

٧-٤ وعلى جميع صفحات هذا الفصل، ما عدا ما يرد فيه عكس ذلك، فإن المستوى الأول للتقسيم إلى صفوف هو التقسيم حسب قطاع المدين، ويليه التقسيم حسب أجل الاستحقاق على أساس أجل الاستحقاق الأصلي (حسب مقتضى الحال). ويرد في هذه الجداول عرض القطاعات المؤسسية ولكن يمكن، من حيث المبدأ، تقديم العروض على أساس القطاع العام، كما هو موضح في الفصل الخامس. ونظرا للأهمية الخاصة لهذين المقياسين، يعرض المرشد الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين على أساس القطاع المؤسسي (الجدول ٧-٣) وعلى أساس القطاع العام (الجدول ٧-٤).

الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير

٧-٥ يقدم المرشد جدولين لعرض بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير للاقتصاد ككل (الجدول ٧-١)، ثم حسب القطاع المؤسسي (الجدول ٧-٢). وهناك أهمية تحليلية لمعلومات مجموع الدين قصير الأجل في ذمة الاقتصاد ككل، على أساس أجل الاستحقاق الأصلي وعلى أساس أجل الاستحقاق المتبقي، وكذلك حسب القطاع (راجع الجدول ٧-١). وعند إعداد البيانات لهذين الجدولين، ينبغي أن

٧-١ يقدم هذا الفصل جداول عرض تيسر إجراء فحص أكثر تفصيلا لمخاطر السيولة والملاءة المالية التي يحتمل أن يواجهها الاقتصاد والتي قد تنشأ عن اقتناء الخصوم الخارجية. وتقدم هذه الجداول معلومات تكميلية للمعلومات المدرجة في مركز إجمالي الدين الخارجي المعروضة آنفا في هذا المرشد. وبصورة أكثر تحديدا يقدم هذا الفصل جداول عرض حول ما يلي:

- الدين الخارجي حسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير (الجدولان ٧-١ و ٧-٢)؛
- الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين (الجدولان ٧-٣ و ٧-٤)؛
- الدين الخارجي بالعملة الأجنبية والعملة المحلية (الجدولان ٧-٥ إلى ٧-٧)؛
- أسعار الفائدة والدين الخارجي (الجدولان ٧-٨ و ٧-٩)؛
- الدين الخارجي حسب قطاع الدائن (الجدول ٧-١٠)؛
- مركز صافي الدين الخارجي (الجدول ٧-١١)؛
- مطابقة مراكز الدين الخارجي وتدفعاته (الجدول ٧-١٢)؛
- أدوات الدين المتداولة (الجدولان ٧-١٣ و ٧-١٤)؛
- الائتمان المرتبط بالتجارة الدولية (الجدول ٧-١٥).

٧-٢ تعتمد أهمية أي جدول في هذا الفصل في حالة أي اقتصاد بمفرده على الظروف التي تواجه ذلك الاقتصاد، ولذلك لا يقدم المرشد قائمة بالأولويات لإعداد الجداول الواردة لاحقا. ففي واقع الأمر، لا تمثل هذه الجداول سوى أطر مرنة كي تستخدمها البلدان في سياق تطوير إحصاءات الدين الخارجي لديها في الأجل الطويل. لكن التجارب تشير إلى أن بيانات هياكل آجال استحقاق الديون وتقسيم الديون حسب العملات تعتبر ضرورية للتحليل الشامل لدرجة التعرض للتقلبات الخارجية لدى البلدان ذات القدرة الكبيرة ولكن غير المؤكدة على الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية. وفيما يتعلق بمعايير نشر البيانات الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي، يعتبر الجدولان الخاصان بالجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين—أي الجدول ٧-٣ (المعيار الخاص لنشر البيانات) والجدول ٧-٤ (النظام العام لنشر البيانات) جدولين مهمين، وكذلك الجدول الخاص بالدين الخارجي بالعملة

^١ يقدم الإطار ٤-١ في الفصل الرابع الشروط الدقيقة المتعلقة بفترة بيانات الدين الخارجي الواردة في معايير نشر البيانات الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي.

الجدول ٧-١: مركز إجمالي الدين الخارجي: أجل الاستحقاق المتبقي القصير: مجموع الاقتصاد

نهاية الفترة

الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢
المتأخرات
أخرى
المجموع

خصوم الدين طويل الأجل مستحقة الدفع
خلال سنة واحدة أو أقل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^١
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^٢
المجموع

مجموع الاقتصاد

^١ يوصي المرشد بقيده جميع بنود العملة والودائع في الفئة قصيرة الأجل ما لم تكن هناك معلومات تفصيلية متوافرة للجزء إلى الفئة قصيرة الأجل/الفئة طويلة الأجل.
^٢ خصوم الدين الأخرى هي فئة الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

الجدول ٧-٢: مركز إجمالي الدين الخارجي: أجل الاستحقاق المتبقي القصير—حسب القطاع

نهاية الفترة

الحكومة العامة
الدين قصير الأجل على أساس أجل
الاستحقاق الأصلي
أدوات سوق النقد
القروض
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^١
المتأخرات
أخرى
المجموع

خصوم الدين طويل الأجل مستحقة الدفع
خلال سنة واحدة أو أقل
السندات والأذون
القروض
اتتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^١
المجموع

السلطات النقدية
الدين قصير الأجل على أساس أجل
الاستحقاق الأصلي
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^٢
خصوم الدين الأخرى^١
المتأخرات
أخرى
المجموع

خصوم الدين طويل الأجل مستحقة الدفع
خلال سنة واحدة أو أقل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^٢
خصوم الدين الأخرى^١
المجموع

البنوك
الدين قصير الأجل على أساس أجل
الاستحقاق الأصلي
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^٢
خصوم الدين الأخرى^١
المتأخرات
أخرى
المجموع

خصوم الدين طويل الأجل مستحقة الدفع
خلال سنة واحدة أو أقل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^٢
خصوم الدين الأخرى^١
المجموع

يعزى بند الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات إلى أجل الاستحقاق الطويل ما لم تتوافر معلومات مفصلة لتقديم البيانات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي القصير.

٦-٧ ويساعد إعداد تلك المعلومات على تقييم مخاطر السيولة من خلال تحديد الجزء من مركز إجمالي الدين الخارجي المتوقع استحقاق أدائه في السنة التالية. كما أن هذا العرض، بما يورده من تمييز الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي بصفة مستقلة عن الدين على أساس طويل الأجل المستحق في السنة التالية، يوفر محتوى معلومات إضافية، مثل مدى تعليل (أو عدم تعليل) ارتفاع بيانات أجل الاستحقاق المتبقي القصير استناداً إلى كبر حجم مدفوعات الدين المتوقعة سداداً للدين طويل الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي).

٧-٧ ويمكن أيضاً تطبيق مفهوم أجل الاستحقاق المتبقي القصير على جداول أخرى في هذا الفصل، كالجداول المتعلقة بالدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية.

الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين

٨-٧ مثلما هي الحال في جدول عرض أجل الاستحقاق المتبقي القصير، كما ورد ذكره في الفصل السابق، فإن الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين يدعم تقييم مخاطر السيولة.

الإطار ٧-١: نظم مراقبة الدين عالية التواتر

لكي يتسنى للسلطات مراقبة التطورات في التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل كمصدر للتعرض للتقلبات الخارجية، قام عدد من البلدان، بمساعدة من خبراء صندوق النقد الدولي، بوضع نظم للمراقبة التي تنتج بيانات عالية التواتر تصدر في الوقت المناسب عن خصوم البنوك المحلية المستحقة لبنوك أجنبية. ويوضح هذا الإطار بصورة موجزة الأساس المنطقي لهذه النظم، ونطاق تغطيتها، والاعتبارات المؤسسية واستخدام هذه البيانات.

الأساس المنطقي وهدف التصميم

تهدف نظم مراقبة الدين عالية التواتر إلى مراقبة التطورات في التدفقات المالية قصيرة الأجل، التي تعد مصدرا رئيسيا للتعرض للتقلبات الخارجية وعملا مهما في منع الأزمات وحلها عند وقوعها. وقد صممت تلك النظم من أجل الحصول على بيانات عالية الجودة خلال فترات زمنية قصيرة جدا (خلال يوم في العادة).

نطاق التغطية

في ضوء هذه الأهداف، تقتصر عادة نظم مراقبة الدين عالية التواتر على معاملات البنوك المحلية الموحدة بين البنوك، بما فيها فروعها وكلياتها التابعة الخارجية «الأفشور»، مع البنوك الأجنبية. وتشمل المجموعة الأساسية للأدوات التي تتم تغطيتها عادة ما يلي: عمليات الائتمان قصيرة الأجل بين البنوك، وخطوط ائتمان التجارة، والمدفوعات التي يحل أجل استحقاقها على القروض متوسطة الأجل إلى طويلة الأجل، والمتحصلات والمدفوعات المتعلقة بالمستحقات المالية. وتقوم عادة المؤسسات القائمة بالإبلاغ بتقديم البيانات عما يلي: المبالغ المستحقة والمدفوعة في فترة الإبلاغ، وتمديد خطوط الائتمان الجديدة، وفروق أسعار الفائدة عن سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR)، وأجال الاستحقاق. وفيما يتعلق بالتصنيف حسب البلدان، فإن البنوك كلا على حدة تتبع البلد الكائن فيه مقرها.

الاعتبارات المؤسسية

تم تصميم نظم المراقبة وفقا للظروف المحددة لكل بلد على حدة. إلا أن هناك حدا أدنى لبعض شروط الإبلاغ، وهي بصفة عامة القدرة على جمع ومعالجة وتوصيل البيانات عالية الجودة بفترات تأخر قصيرة. وتشمل العوامل الرئيسية التي تسهم في نجاح هذه النظم التنسيق الوثيق بين السلطات والبنوك، الذي قد تسهم في تسهيله شروط الإبلاغ التي كانت قائمة من قبل، والتقسيم المتناسب للتدفقات المالية الخارجية عبر قنوات تمر من خلال الجهاز المصرفي المحلي (ومن خلال المؤسسات الأخرى القائمة بالإبلاغ إذا كان ذلك ملائما). ورغم ضرورة تطوير القدرة على الإجابة السريعة على الأسئلة والقدرة على تحديد البنوك والتفاهم معها بشأن ما ينشأ من مشكلات، فإنه ينبغي أن تكون السلطات مدركة لمخاوف احتمال إساءة المشاركين من القطاع الخاص تفسير طلبات الحصول على المعلومات.

استخدام البيانات وتفسيرها

تسمح المعلومات عند توافرها بتتبع معدلات تجديد القروض، والتغيرات في حجم التعرض وشروط الالتزامات الخارجية، مما يساعد على تقييم التغيرات في أوضاع السوق المالية الدولية وتقييمات الدائنين للبلد المقترض. (كما أنها قد تكشف أيضا عن اختلاف تقييمات المؤسسات المختلفة داخل البلد). وينطوي تفسير البيانات على قدر كبير من الأحكام الذاتية، مما يتطلب تحليل العوامل على جانبي العرض والطلب لإلقاء مزيد من الضوء على دوافع الوكلاء من وراء مراقبة المعاملات ومن ثم سلامة المركز الخارجي للبلد المعني. وتشمل اعتبارات العرض والطلب مثل التحولات في استراتيجيات البنوك الدائنة، ومخاطر القطاع المصرفي أو مخاطر البلدان، والتغيرات المؤسسية/التنظيمية في بلد المصدر. وقد يتأثر الطلب على خطوط الائتمان بين البنوك على سبيل المثال بتقلبات الواردات أو حدوث زيادة أو نقص في الاعتماد على مصادر التمويل المحلية، مثل الودائع لأجل بالعملة الأجنبية.

الجدول ٧-٢: (تتمة)

نهاية الفترة

القطاعات الأخرى
الدين قصير الأجل على أساس أجل
الاستحقاق الأصلي
أدوات سوق النقد
القروض
العملة والودائع^٢
ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^١
المتأخرات
أخرى
المجموع

خصوم الدين طويل الأجل مستحقة الدفع

خلال سنة واحدة أو أقل
السندات والأذون
القروض
العملة والودائع^٢

ائتمانات التجارة
خصوم الدين الأخرى^١
المجموع

الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات^٣

الدين قصير الأجل على أساس أجل
الاستحقاق الأصلي

خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
المتأخرات
أخرى

خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين

المتأخرات
أخرى

خصوم الدين طويلة الأجل مستحقة الدفع

خلال سنة واحدة أو أقل
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة

خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين

مجموع الدين الخارجي قصير الأجل
(على أساس أجل الاستحقاق المتبقي)

^١ خصوم الدين الأخرى هي الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.
^٢ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزو إلى الدين قصير الأجل/ الدين طويل الأجل.
^٣ إذا توافرت البيانات عن الإقراض فيما بين الشركات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي القصير.

٧-٩ يورد الجدول ٧-٣ عرضا للجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين. والبيانات التي تعرض في هذا الجدول هي مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية المتوقعة عن إجمالي الدين الخارجي القائم في التاريخ المرجعي^٢. وينبغي ألا

^٢ ولا يقتصر وضع توقعات مدفوعات خدمة الدين على أساس الدين القائم في التاريخ المرجعي بل توضع إضافة إلى ذلك على أساس الدين الذي لم يستحق بعد، ولكن ينتظر استحقاقه، مثل القروض التي سبق الاتفاق عليها ولكنها لم تصرف بعد، والدين قصير الأجل الذي قد يفترض تجديده. وهذا المرشد لا يقدم إرشادا لوضع توقعات المدفوعات عن المبالغ المنتظر صرفها حيث إن تركيز هذا المرشد ينصب على الدين القائم وليس المتوقع.

الجدول ٧-٣: الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين: حسب القطاع

للدين الخارجي القائم عند نهاية الفترة					
أكثر من سنتين	أكثر من سنة واحدة حتى سنتين (شهور)	سنة واحدة أو أقل (شهور)			استحقاق فوري ^١
	٢٤-١٩	١٨-١٣	١٢-١٠	٩-٧	
					الحكومة العامة
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					اتتمانات التجارة
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^٢
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					السلطات النقدية
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					العملة والودائع
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^٢
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					البنوك
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					العملة والودائع
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^٢
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القطاعات الأخرى
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					العملة والودائع
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					اتتمانات التجارة
					المبلغ الأصلي
					الفائدة

الجدول ٧-٣: (تابع)

للدين الخارجي القائم عند نهاية الفترة					
أكثر من سنتين	أكثر من سنة واحدة حتى سنتين (شهور)		سنة واحدة أو أقل (شهور)		
	٢٤-١٩	١٨-١٣	١٢-١٠	٩-٧	٦-٤
					استحقاق فوري ^١
					القطاعات الأخرى (تتمة)
					خصوم الدين الأخرى
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					الشركات المالية غير المصرفية
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					العملة والودائع
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					الشركات غير المالية
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					انتماءات التجارة
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي
					تخدم قطاع الأسر
					سندات الدين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					القروض
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					انتماءات التجارة
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
					خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
					المبلغ الأصلي
					الفائدة
					خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
					المبلغ الأصلي
					الفائدة

الجدول ٧-٣: (تتمة)

الدين الخارجي القائم عند نهاية الفترة					
أكثر من سنتين	أكثر من سنة واحدة حتى سنتين (شهور)		سنة واحدة أو أقل (شهور)		
	٢٤-١٩	١٨-١٣	١٢-١٠	٩-٧	٦-٤
					استحقاق فوري ^١
					إجمالي مدفوعات الدين الخارجي منها: المبلغ الأصلي الفائدة
					بند للمذكورة الأوراق المالية ذات الخيارات المتضمنة ^٢
					الحكومة العامة المبلغ الأصلي الفائدة
					السلطات النقدية المبلغ الأصلي الفائدة
					البنوك المبلغ الأصلي الفائدة
					القطاعات الأخرى المبلغ الأصلي الفائدة

^١ المتاحة مباشرة عند الطلب أو المستحقة على الفور.

^٢ خصوم الدين الأخرى هي الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

^٣ تشمل فقط الأوراق المالية التي تحتوي على خيار متضمن بتاريخ يمكن أن يتم فيه أو بعده إعادة بيع الدين إلى المدين.

الفرعية النصف سنوية (نصف سنة). ويغطي العمود «صفر-٣» المدفوعات حتى ثلاثة أشهر (باستثناء المدفوعات التي تقع تحت فئة «الاستحقاق الفوري»); ويغطي العمود «٦-٤» المدفوعات المستحقة خلال الفترة من أكثر من ثلاثة أشهر وحتى ستة أشهر؛ ويغطي العمود «٩-٧» المدفوعات المستحقة خلال الفترة من أكثر من ثلاثة أشهر وحتى تسعة أشهر؛ ويغطي العمود «١٢-١٠» المدفوعات المستحقة خلال الفترة من أكثر من تسعة أشهر وحتى ١٢ شهراً؛ ويغطي العمود «١٨-١٣» المدفوعات المستحقة خلال الفترة من أكثر من ١٢ شهراً وحتى ١٨ شهراً؛ ويغطي العمود «٢٤-١٩» المدفوعات المستحقة خلال الفترة من أكثر من ١٨ شهراً وحتى ٢٤ شهراً.

٧-١٢ وتتضمن الفترة الزمنية البالغة سنة واحدة أو أقل فترة فرعية مسماة «الاستحقاق الفوري» تغطي جميع الديون المستحقة الدفع عند الطلب، مثل بعض أنواع الودائع المصرفية، وكذلك الدين الذي فات تاريخ استحقاقه (المتأخرات، بما في ذلك الفوائد على المتأخرات). ويختلف الدين المستحق فوراً من الناحية الفنية من حيث طبيعته عن الدين المستحق خلال سنة واحدة أو أقل، لأن التوقيت الفعلي لسداد الدين المستحق فوراً غير مؤكد. وبدون تعيين فترة «الاستحقاق الفوري»، هناك احتمال نشوء انطباع مضلل من

تشمل تلك البيانات المدفوعات المستقبلية المتوقعة عن الدين الخارجي الذي لم يستحق الأداء بعد. ويجري تمييز الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات بصورة مستقلة، رغم التسليم بأن الجدول الزمني لمدفوعات سداد خصوم الدين فيما بين المشروعات ذات الصلة في بعض الحالات لا يكون معروفاً دائماً على وجه الدقة.

٧-١٠ وفي هذا الجدول، تمثل الأعمدة الفترات الزمنية البالغة سنة واحدة أو أقل، ومن أكثر من سنة إلى سنتين، وأكثر من سنتين، ويمكن تمديد الفترة الزمنية في هذا الجدول. وتساعد بيانات المدفوعات السنوية لكل سنة عن فترة من سنتين إلى خمس سنوات لاحقة على تحديد مبالغ المدفوعات الكبيرة المحتملة قبل موعدها بوقت كاف. وتقدم بعض البلدان بيانات سنوية لكل سنة عن فترة عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لاحقة.

٧-١١ ويعرض الجدول فترات فرعية ضمن الفترات الزمنية البالغة سنة واحدة أو أقل، ومن أكثر من سنة إلى سنتين؛ وضمن الفترة البالغة سنة واحدة أو أقل، تعرض الفترات الفرعية ربع السنوية مع فئة «الاستحقاق الفوري» (راجع أدناه). وضمن الفترة من أكثر من سنة إلى سنتين، تعرض الفترات

بالعملة المحلية لعباء خصوم الدين المقوم بالعملة الأجنبية من منظور المدين المقيم (رغم احتمال وجود آثار نافعة كحدوث تحسن في القدرة التنافسية لصادرات الاقتصاد المعني من السلع والخدمات)، بينما يمكن أن تؤدي مدفوعات سداد الديون المقومة بالعملة الأجنبية إلى ضغط هبوطي على سعر صرف العملة المحلية و/أو تدفقات عملات أجنبية خارجة. ويمكن موازنة بعض التأثير من خلال استخدام المشتقات المالية، وأدوات التغطية الطبيعية كالأصول والدخل المقومين بالعملة الأجنبية، ولكن لا تستطيع السلطات النقدية المحلية إصدار عملات أجنبية إضافية، وذلك على عكس الوضع بالنسبة للعملة المحلية.

١٨-٧ يورد المرشد ثلاثة جداول لمساعدة مستخدمي الإحصاءات على فهم مخاطر الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والتي يواجهها الاقتصاد. ويمثل الجدول ٧-٥ تجزئة بسيطة لمركز إجمالي الدين الخارجي إلى عملة أجنبية/عملة محلية؛ ويقدم الجدول ٧-٦ مزيداً من المعلومات عن مركز الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية؛ أما الجدول ٧-٧ فيقدم معلومات حول مدفوعات سداد الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية.

تجزئة مركز إجمالي الدين الخارجي إلى عملة محلية/عملة أجنبية

١٩-٧ يقدم الجدول ٧-٥ معلومات عن تجزئة مركز إجمالي الدين الخارجي لمجموع الاقتصاد إلى عملة أجنبية/عملة محلية. ويشتمل تعريف الدين المقوم بالعملة الأجنبية^٢ في هذا الجدول على الدين بالعملة الأجنبية والدين المربوط بالعملة الأجنبية. ويدرج الدين المربوط بالعملة الأجنبية مع الدين بالعملة الأجنبية لأن انخفاض سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة القيمة بالعملة المحلية لعباء خصوم الدين المقوم بالعملة الأجنبية من منظور المدين المقيم.

٢٠-٧ وتنشأ حالة خاصة هي حيثما يستخدم اقتصاد ما كعملة إبراء قانوني عملة صادرة عن السلطة النقدية لاقتصاد آخر — كالدولار الأمريكي — أو عملة صادرة عن السلطة النقدية لمنطقة عملة مشتركة لا ينتمي إليها. فرغم وجوب تصنيف تلك العملة كعملة أجنبية، إلا أنها تتمتع ببعض مواصفات العملة المحلية نظراً لأن تسوية المعاملات المحلية تتم بها. ومع وضع هذه المسألة في الاعتبار، يمكن تقديم المعلومات بصفة مستقلة عن الدين الخارجي المستحق بالعملة الأجنبية المستخدمة كعملة إبراء قانوني و/أو المربوط بتلك العملة من جانب، والدين الخارجي المقوم بالعملات الأجنبية الأخرى من جانب آخر.

^٢ شتملاً على الدين الخارجي مستحق الدفع بالعملة الأجنبية ولكن مع ربط المقادير مستحقة الدفع بالعملة المحلية.

الوجهة التحليلية نتيجة تقديم بيانات الدين قصير الأجل — حيث إن بعض تلك الديون قد يتأخر سداها لبعض الوقت.

١٣-٧ وعندما تتضمن الأوراق المالية خياراً متضمناً بتاريخ يمكن للدائن عنده أو بعده أن يسمح للمدين بإعادة بيع الدين إلى المدين (خيار البيع)، حسبما هو موضح في الفصل السابق، فإن الأفضلية التي يتجه إليها المرشد هي وضع تقدير المدفوعات المتوقعة الواردة في الجدولين ٧-٣ و ٧-٤ بدون الرجوع إلى خيارات البيع المتضمنة هذه، ولكن يتم توفير بيانات للتذكير عن المدفوعات المتوقعة بافتراض إتمام السداد المبكر في تاريخ الخيار.

١٤-٧ وإذا كانت الممارسات القطرية تتمثل في وضع تقدير المدفوعات المتوقعة عن السندات ذات خيار البيع المتضمن حتى تاريخ الخيار فقط، فيمكن عندئذ توفير معلومات إضافية للتذكير عن المدفوعات المتوقعة عن السند حتى تاريخ الاستحقاق الأصلي.

١٥-٧ وقد لا تشمل الخيارات المتضمنة الأخرى أي تاريخ محدد، ولكن ممارستها قد تعتمد على حدوث ظروف معينة، كخفض مرتبة الجدارة الائتمانية أو بلوغ سعر السهم مستوى معيناً في حالة السند القابل للتحويل. ورغم أن المرشد لا يوفر أي بنود للتذكير عن هذه الأدوات، يمكن إعداد بيانات إضافية عن قيمة ونوع هذا الدين الخارجي متى كان حجمه مؤثراً. وبصفة خاصة، ينبغي تحديد الأدوات التي تتخذ شكل السندات الإذنية المربوطة بالائتمان بصورة مستقلة في بند التذكير متى كان حجمها مؤثراً. وفي بعض الاقتصادات، ربما يكون هناك اهتمام ببيانات خدمة الدين التاريخية، أي المدفوعات السابقة مقابل المبلغ الأصلي والفائدة عن عمليات الاقتراض طويلة الأجل بما في ذلك مدفوعات السداد المبكر للدين.

١٦-٧ ومن منظور مديري الدين العام، تعتبر مراقبة الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين في حالة الدين العام والدين المضمون من الحكومة ضرورية لاستراتيجية إدارة الدين ولضمان أداء المدفوعات في الوقت المناسب. ويوفر الجدول ٧-٤ الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين الذي يعرض مدفوعات خدمة الدين على أساس القطاع العام، ولكنه فيما سوى ذلك مطابق للجدول ٧-٣.

الدين الخارجي بالعملة الأجنبية وبالعملة المحلية

١٧-٧ تشير التجارب إلى ضرورة توافر معلومات تكوين عملات مركز إجمالي الدين الخارجي لمراقبة مدى احتمال تعرض الاقتصاد المعني لمخاطر الملاءة والسيولة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة القيمة

الجدول ٧-٤: الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين: الدين العام والدين المضمون من الحكومة ودين القطاع الخاص غير المضمون

الدين الخارجي القائم عند نهاية الفترة		أكثر من سنة واحدة حتى سنتين (شهور)		سنة واحدة أو أقل (شهور)		استحقاق فوري ^١
أكثر من سنتين	٢٤-١٩	١٨-١٣	١٢-١٠	٩-٧	٦-٤	
الدين العام والدين المضمون من الحكومة						
سندات الدين						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
القروض						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
العملة والودائع						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
انتماءات التجارة						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
خصوم الدين الأخرى ^٢						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات						
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
دين القطاع الخاص غير المضمون						
سندات الدين						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
القروض						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
العملة والودائع						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
انتماءات التجارة						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
خصوم الدين الأخرى ^٢						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات						
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
خصوم الدين القائمة لمستثمرين المباشرين						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
إجمالي مدفوعات سداد الدين الخارجي						
منه: المبلغ الأصلي						
الفائدة						
بند للذاكرة						
الأوراق المالية ذات الخيارات المتضمنة ^٣						
الدين العام والدين المضمون من الحكومة						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						
دين القطاع الخاص غير المضمون						
المبلغ الأصلي						
الفائدة						

^١ المتاحة مباشرة عند الطلب أو المستحقة على الفور.

^٢ خصوم الدين الأخرى هي الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

^٣ تشمل فقط الأوراق المالية التي تحتوي على خيار متضمن بتاريخ يمكن أن يتم فيه أو بعده إعادة بيع الدين إلى المدين.

المؤسسية عندما تكون هناك حركات في سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي. ومع ذلك، إذا أضيفت تلك البيانات إلى بيانات مطالبات غير المقيمين، فينبغي أن نتذكر أنه إذا قام بنك مقيم، على سبيل المثال، بتمويل قرض بالعملة الأجنبية لشركة مقيمة عن طريق الاقتراض من كيان غير مقيم، فسوف تظهر خصوم العملة الأجنبية في بيانات الدين فيما بين المقيمين، وفي بيانات الدين بين المقيمين وغير المقيمين.

٧-٢٤ وفي الحالة الخاصة التي يستخدم فيها اقتصاد ما عملة أجنبية كعملة إبراء قانونية، فإن الاقتراض بهذه العملة من غير مقيمين يمكن تحديده في الجدول بصفة مستقلة.

٧-٢٥ يورد الجدول ٧-٦ بندا للتذكرة عن القيمة الافتراضية لعقود المشتقات المالية المقومة بالعملة الأجنبية وعقود المشتقات المالية المربوطة بعملة أجنبية مع غير مقيمين لقبض ودفع عملة أجنبية — أي المقدار الذي يشكل أساس عقد المشتقات المالية والضروري لحساب المدفوعات أو المتحصلات بموجب العقد—وعلى حسب العملة^٤. ويصنف عقد المشتقة المالية لشراء عملة أجنبية بعملة محلية باعتباره مشتقة مالية لقبض عملة أجنبية. أما إذا كان العقد لشراء عملة محلية بعملة أجنبية في تاريخ مستقبلي، فإن هذا العقد يعتبر عندئذ مشتقة مالية لدفع عملة أجنبية. وبالمثل، يصنف عقد الخيار لشراء عملة أجنبية (أي بيع عملة محلية) باعتباره مشتقة مالية لقبض عملة أجنبية، والعكس بالعكس. والعامل الحاسم في تحديد ما إذا كانت المشتقة المالية تصنف باعتبارها متلقية أو دافعة لعملة أجنبية هو التعرض لحركات أسعار العملات، ومن ثم إذا كان سداد قيمة عقد المشتقة المالية مربوطة بعملة أجنبية حتى إن كان السداد مطلوباً بالعملة المحلية، فإنه يجب تصنيف المشتقة المالية باعتبارها عقداً لدفع عملة أجنبية، والعكس بالعكس.

٧-٢٦ ومن خلال استخدام المشتقات المالية، يمكن للاقتصاد المعني أن يكون أكثر أو أقل تعرضاً لمخاطر أسعار الصرف مما يظهر بيانات إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية؛ وفي هذا السياق، فإن بيانات القيمة الافتراضية تعد ذات فائدة تحليلية، وذلك بكونها توفر مؤشراً واسعاً للتحويلات المحتملة لمخاطر الأسعار التي تشكل أساس عقد المشتقات المالية المعني.

^٤ في حال الاقتصادات التي تستخدم عملة أجنبية—كالدولار الأمريكي—كعملة إبراء قانونية، يمكن عرض بيانات القيمة الافتراضية لمشتقات العملة الأجنبية لقبض ودفع هذه العملة الأجنبية.

الجدول ٧-٥: مركز إجمالي الدين الخارجي: الدين بالعملة الأجنبية والدين بالعملة المحلية

نهاية الفترة

العملة الأجنبية
قصير الأجل
طويل الأجل
المجموع

العملة المحلية
قصير الأجل
طويل الأجل
المجموع

إجمالي الدين الخارجي

٧-٢١ ورغم أن الجدول ٧-٥ يستند إلى مفهوم أجل الاستحقاق الأصلي، يمكن أيضاً إعداد البيانات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. ومن الممكن أيضاً إدراج التقسيم التفصيلي الإضافي للجدول حسب القطاعات المؤسسية والأدوات. ويمكن تقسيم بيانات العملات الأجنبية تفصيلاً إلى دين خارجي مستحق الدفع بالعملة الأجنبية؛ ودين خارجي مستحق الدفع بالعملة المحلية، ولكن مع ربط المقادير مستحقة الدفع بعملة أجنبية (الدين المربوط بعملة أجنبية) إن كان مقدار تلك الديون مؤثراً.

إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية

٧-٢٢ وفيما يختص بالاقتصادات التي يكون إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية القائم عليها كبيراً، يعرض الجدول ٧-٦ معلومات أكثر تفصيلاً عن ذلك المركز. ويقدم هذا الجدول عزوا للدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والدين الخارجي المربوط بعملة أجنبية حسب العملات الأجنبية الرئيسية، أي الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني، كما يمكن إضافة عملات أخرى. ويحث المرشد على نشر هذه المعلومات المفصلة نظراً لما تقدمه من معلومات عن التعرض لحركات أسعار الصرف إضافة إلى المعلومات الواردة في الجدول ٧-٥.

٧-٢٣ ويمكن توسيع الجدول ليشمل كذلك الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والدين الخارجي المربوط بعملة أجنبية والقائم على كل قطاع مقيم لكل قطاع مؤسسي مقيم آخر. ورغم أن ذلك الدين يتخطى حدود تعريف الدين الخارجي، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى تحويلات للدخل فيما بين القطاعات

الجدول ٦-٧: مركز إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والمربوط بعملة أجنبية

الوضع في نهاية الفترة				
المجموع	الدولار الأمريكي	اليورو	الين	عملات أخرى
الحكومة العامة				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
السلطات النقدية				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
البنوك				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
القطاعات الأخرى				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
الشركات المالية غير المصرفية				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
الشركات غير المالية				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي				
تخدم قطاع الأسر				
قصير الأجل				
طويل الأجل				
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات				
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة				
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين				
إجمالي الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية				
والمربوط بعملة أجنبية				
بند للذاكرة				
المشتقات المالية: القيمة الافتراضية للعقود المقومة بالعملة				
الأجنبية والمربوط بعملة أجنبية مع غير المقيمين				
لقبض عملة أجنبية				
الحكومة العامة				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
السلطات النقدية				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
البنوك				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
القطاعات الأخرى				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
الشركات المالية غير المصرفية				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
الشركات غير المالية				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
الأسر والشركات غير الهادفة للربح				
التي تخدم قطاع الأسر				
العقود الأجلة				
عقود الخيارات				
المجموع				

الجدول ٧-٦: (تتمة)

الوضع في نهاية الفترة				
المجموع	الدولار الأمريكي	اليورو	البن	عملات أخرى
لدفع عملة أجنبية				
الحكومة العامة				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
السلطات النقدية				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
البنوك				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
القطاعات الأخرى				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
الشركات المالية غير المصرفية				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
الشركات غير المالية				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح				
التي تخدم قطاع الأسر				
العقود الآجلة				
عقود الخيارات				
المجموع				

^١ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزو إلى الدين قصير الأجل/ الدين طويل الأجل. تستبعد منه المشتقات المالية المتضمنة في بيانات الأصول الاحتياطية: أي المشتقات المالية ذات الصلة بإدارة الأصول الاحتياطية، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تقييم تلك الأصول، والتي تتم تسويتها بالعملة الأجنبية، والخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية.

الأجنبية الذي يشكل أساس العقد، بينما يرجح أن تنطوي تسوية عقد الخيار على تسوية صافية بالقيمة السوقية.^٥

٧-٢٩ وإذا كان هناك عقد مشتقة مالية بعملة واحدة لدفع وقبض عملة أجنبية، فإنه ينبغي قيد المقدار الافتراضي عندئذ تحت فئتي دفع وقبض العملة الأجنبية. ولا يضمن ذلك الأمر اكتمال عملية الإبلاغ فحسب، بل إنه يسمح كذلك بإمكان تصنيف عقود المشتقات المالية حسب العملة. فإذا اقتضى عقد مشتقة مالية دفع أو قبض عملة أجنبية مقابل شيء غير العملة (كسلعة أساسية مثلاً) فإنه ينبغي قيد المقدار الافتراضي تحت فئة قبض أو دفع العملة الأجنبية، حسب مقتضى الحال. وإذا كانت مقادير تلك العقود كبيرة، فيمكن تحديدها بنودها بصفة مستقلة.

^٥ وفقاً للبيانات النصف السنوية التي ينشرها بنك التسويات الدولية، فإن القيم السوقية لعقود خيارات العملة الأجنبية تبلغ في العادة ما بين ٣٪ و٥٪ من المقدار الافتراضي.

٧-٢٧ ويعتبر المقدار الافتراضي مقاربا لقيم أدوات الدين؛ فعلى سبيل المثال، إذا صدرت أداة دين بالعملة الأجنبية وبيعت حصيلتها مقابل العملة المحلية مع الاتفاق على إعادة شراء العملة الأجنبية بعملة محلية في تاريخ مستقبلي—وهو ما يعرف باسم مبادلة العملة أو مبادلة النقد الأجنبي—فيكون المقدار الافتراضي للمشتقة المالية مساويا للمقدار الذي تمت مبادلته. ومن ثم، تمثل هذه المقادير مؤشرا لحجم نشاط القطاعات المؤسسية في المشتقات المالية المقومة بالعملة الأجنبية؛ و/أو مدى تغطية القطاعات المؤسسية لمخاطر العملة الأجنبية فيما تقوم به من عمليات الاقتراض؛ و/أو مدى تعرض القطاعات المؤسسية لمخاطر العملة الأجنبية من خلال عقود المشتقات المالية.

٧-٢٨ ويقدم هذا المرشد تقسيما للمراكز حسب القطاع المؤسسي إلى عقود آجلة (بما في ذلك عقود المبادلات) وعقود خيار نظرا لما لها من خصائص مختلفة. وجدير بالملاحظة أن العقود الآجلة يرجح أن تنطوي على تسليم واستلام المقدار الافتراضي من العملة

المدفوعات المتوقعة بالعملات الأجنبية تجاه غير المقيمين

خدمة الدين والمشتراط أداؤها بالعملة الأجنبية. ولا تشمل شروط تسليم وقبض العملة الأجنبية من غير المقيمين بموجب العقود الآجلة إلا الاتفاقات التعاقدية بشأن تسليم وقبض المقادير (الافتراضية) الاسمية بالعملة الأجنبية والتي تشكل أساس العقود الآجلة، كعقود الصرف الآجلة والمبادلات الدولية، في حالة العقود الجارية والقائمة في التاريخ المرجعي.

٣٣-٧ ليس المقصود من هذا البند أن يتضمن التسويات الصافية المتوقعة لعقود المشتقات المالية المشتمة على عملات أجنبية، لأن تلك المقادير ليست مطلوبة بموجب العقد، كما أنها لا تكون معلومة إلى أن يحين موعد التسوية^٦ وبالتالي لا يشمل هذا الجدول عقودا كعقود الخيارات والعقود الآجلة غير القابلة للتسليم التي تستلزم التسوية الصافية فقط. ومع ذلك، لا تسهم تلك العقود إلا بالقدر الضئيل نسبيا في قيمة العملة الأجنبية التي يتم تسليمها بموجب المشتقات المالية وذلك لأن مقادير التسوية تكون أصغر كثيراً من المقدار الافتراضي ولأن هذه العقود لها حصة صغيرة نسبيا من السوق. ويميز الجدول ٦-٧ بين العقود الآجلة وعقود الخيارات، وبالتالي يمكن أن يستخدم لتحديد حصصهما النسبية في مجموع المشتقات المالية بالعملة الأجنبية.

٣٤-٧ ويشمل بند التذكرة الوارد في الجدول ٧-٧ بيانات مراكز (وليس مدفوعات) أدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية وأدوات الدين المربوطة بعملة أجنبية التي تمثل مطالبات على غير مقيمين — وهي فئة فرعية ضمن أصول الدين المعروضة في جدول صافي الدين الخارجي (راجع الجدول ٧-١١) — زائدا أوراق حقوق الملكية المقومة بالعملة الأجنبية وأوراق حقوق الملكية المربوطة بعملة أجنبية. ولقد تم اختيار الأدوات المدرجة في الجدول بافتراض أنها تمثل أصولا يمكن أن تكون متوافرة للوفاء باستنزاف مفاجئ للنقد الأجنبي؛ أي أنها تمثل، كما ورد ذكره آنفا، تعبيراً تقديريا عن مفهوم الأصول السائلة بالعملة الأجنبية. ويرد قيد جميع الأدوات قصيرة الأجل (محددة على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) ضمن الأدوات طويلة الأجل (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي) المتداولة أو القابلة للتداول (أي السندات والأذون، وحصص رأس المال). وتم إدراج الأصول المربوطة بالعملة الأجنبية ضمن هذا التصنيف لضمان الاتساق مع

٣٠-٧ يبين الجدول ٧-٧ الجدول الزمني للمدفوعات بالعملة الأجنبية، وبندا للتذكرة يورد بيانات أصول خارجية مختارة مقومة بالعملة الأجنبية ومربوطة بعملة أجنبية. وهو يقدم فكرة عن الاستنزاف المستقبلي المحتمل لموارد العملة الأجنبية من الاقتصاد إلى غير المقيمين، إلى جانب الأصول الخارجية بالعملة الأجنبية التي قد تتوافر للوفاء بذلك الاستنزاف في الأجل القصير. وبينما تتضح دائما صعوبة التحقق من مدى إمكانية استخدام الأصول للوفاء بالتزامات الدين القائمة عند موعد استحقاقها، يمثل بند التذكرة تعبيراً تقريبا عن مفهوم سيولة العملة الأجنبية من خلال قيد الأصول المختارة التي يرجح أن تكون متوافرة في الأجل القصير. وينبغي ألا يشمل هذا الجدول سوى تلك الالتزامات القائمة لغير المقيمين والمطالبات القائمة عليهم.

٣١-٧ ويعرض ذلك الجدول بيانات قطاعات البنوك، والشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، ولكنه لا يعرض بيانات قطاعي الحكومة العامة والسلطات النقدية نظرا لأن «النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية»^٧ يوفر إطارا لنشر بيانات مماثلة، ولكن غير متطابقة، عن السلطات النقدية والحكومة المركزية. ومع ذلك، يمكن توسيع ذلك الجدول لإدراج هذه القطاعات.

٣٢-٧ وتعرض الصفوف في ذلك الجدول أنواع المدفوعات (والمتحصلات) بالعملة الأجنبية، أما أعمدة الفترات الزمنية فهي متطابقة في تحديدها مع الأعمدة الواردة في الجدول الزمني لخدمة الدين (الجدول ٣-٧).^٨ ونظرا لأن التركيز هنا ينصب على استنزاف العملات الأجنبية، نجد أنه تم استبعاد جميع المدفوعات بالعملة المحلية، حتى إذا كانت مربوطة بعملة أجنبية. وتعد مدفوعات سداد الدين الخارجي بالعملة الأجنبية هي المدفوعات الواردة في الجدول الزمني لمدفوعات

^٦ هو نموذج قياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية استحدثه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس ١٩٩١ بوصفه أحد المكونات المطلوبة ضمن المعيار الخاص لنشر البيانات. ويوفر هذا النموذج القياسي درجة شفافية أكبر بكثير بشأن ما تقوم به السلطات الوطنية من اقتراض من الاحتياطيات الدولية والعملات الأجنبية مقارنة بما كان متاحا حتى الآن. ويرد مزيد من التفاصيل في هذا الشأن في إصدار صندوق النقد الدولي الذي يحمل عنوان الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية: المبادئ التوجيهية لنموذج البيانات القياسي (إعداد أن كستر، ٢٠٠١).

^٧ يمكن توسيع هذا الجدول ليشمل أيضا مدفوعات ومتحصلات العملات الأجنبية فيما بين القطاعات المؤسسية المقيمة. ومع ذلك، وحسبما جاء في الفقرة ٧-٢٣، فإن ضم بيانات العملة الأجنبية بين المقيمين وغير المقيمين، وبيانات العملة الأجنبية فيما بين المقيمين يمكن أن يؤدي إلى ازدواج في الحساب (مثلا في حالة مدفوعات سداد قرض بالعملة الأجنبية مؤداة من شركة مقيمة عن قرض قام بنك محلي بتدبير تمويله من الخارج).

^٨ كما سبق بيانه في الفقرة ٦-٢٧ من الفصل السادس، ينبغي تحويل المتطلبات المستقبلية بشأن دفع أو قبض عملة أجنبية بموجب عقود المشتقات المالية الآجلة إلى وحدة الحساب بسعر السوق (الفوري) في التاريخ المرجعي: أي بما يتسق مع منهج تحويل العملات الأجنبية المعتمد في جميع فصول هذا المرشد. وبالتالي، فإن أي مكاسب أو خسائر بوحدة الحساب ناتجة عن عقود المشتقات المالية تلك لا تظهر في هذا الجدول، وإنما تنعكس في بيانات القيمة السوقية التي يجب إبلاغها في جدول التذكرة المتعلق بالمشتقات المالية المعروض في الفصل الرابع (الجدول ٤-٣) وفي جدول مركز صافي الدين الخارجي الوارد في موضع لاحق من هذا الفصل (راجع الجدول ٧-١١).

الجدول ٧-٨: مركز إجمالي الدين الخارجي: تكوين أسعار الفائدة

نهاية الفترة		مدفوعات مربوطة بأسعار فائدة ثابتة		مدفوعات مربوطة بأسعار فائدة متغيرة	
المقدار	% من المجموع	المقدار	% من المجموع	المقدار	% من المجموع
الحكومة العامة					
قصيرة الأجل					
طويلة الأجل					
السلطات النقدية					
قصيرة الأجل ^١					
طويلة الأجل					
البنوك					
قصيرة الأجل ^١					
طويلة الأجل					
القطاعات الأخرى					
قصيرة الأجل					
طويلة الأجل					
الشركات المالية غير المصرفية					
قصيرة الأجل					
طويلة الأجل					
الشركات غير المالية					
قصيرة الأجل					
طويلة الأجل					
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر					
قصيرة الأجل					
طويلة الأجل					
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات					
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة					
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين					
إجمالي الدين الخارجي					
(٪ من مجموع الدين الخارجي)					
بند للنتيجة (يُدرج عندما تكون المقادير مؤثرة)					
القيمة الافتراضية للمشتقات المالية: العقود					
المربوطة بسعر فائدة بعملة واحدة ^٢					
لقبض مدفوعات مربوطة بسعر ثابت					
الحكومة العامة					
السلطات النقدية					
البنوك					
القطاعات الأخرى					
الشركات المالية غير المصرفية					
الشركات غير المالية					
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي					
تخدم قطاع الأسر					
من المشروعات المنتسبة والمستثمرين المباشرين					
المجموع					
لقبض مدفوعات مربوطة بسعر فائدة متغير					
الحكومة العامة					
السلطات النقدية					
البنوك					
القطاعات الأخرى					
الشركات المالية غير المصرفية					
الشركات غير المالية					
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي					
تخدم قطاع الأسر					
من المشروعات المنتسبة والمستثمرين المباشرين					
المجموع					

^١ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإنتماء العزو إلى الدين قصير الأجل / الدين طويل الأجل.
^٢ تستبعد منه المشتقات المالية ذات الصلة بإدارة الأصول الاحتياطية والدرجة ضمن بيانات الأصول الاحتياطية.

الجدول ٧-٩: مركز إجمالي الدين الخارجي: متوسط أسعار الفائدة

نهاية الفترة
الحكومة العامة
السلطات النقدية
البنوك
القطاعات الأخرى
الشركات المالية غير المصرفية
الشركات غير المالية
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي
تخدم قطاع الأسر
الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
(من المشروعات المنتسبة والمستثمرين المباشرين)
مجموع الاقتصاد

أو قيمة سالبة متناقصة، عندما ينخفض سعر الفائدة المتغير المنصوص عليه في العقد.

متوسط أسعار الفائدة

٧-٣٨ هناك أهمية تحليلية لمتوسط أسعار الفائدة على الدين الخارجي. ورغم أنه ربما يمكن القول إن عقود المشتقات المالية تجعل هذه البيانات أقل أهمية مما في غير ذلك من الحالات، إلا أن هذه البيانات توفر معلومات عن تكاليف الإقراض التي يتحملها الاقتصاد المعني، ويمكن استخدامها للمساعدة على وضع تقديرات مدفوعات سعر فائدة خدمة الدين، أو استخدامها لإجراء مراجعة تبادلية لهذه البيانات. ويمكن استخدامها أيضا في احتساب تيسيرات الإقراض. وتعتبر معلومات متوسط أسعار الفائدة على الاقتراض المربوط بالاستثمار المباشر ذات قيمة كبيرة نظرا لأن متوسط أسعار الفائدة على هذا النوع من الدين يمكن أن يختلف اختلافا واسعا، وغالبا ما يكون ذلك لأسباب متعلقة بالضرائب. كما يمكن أيضا توفير معلومات عن متوسط أسعار الفائدة على الأدوات ذات آجال الاستحقاق الأصلية القصيرة والطويلة، موزعة حسب القطاع المؤسسي.

٧-٣٩ وبالإضافة إلى المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الدين الخارجي القائم، يمكن استخدام الجدول ٧-٩ في عرض بيانات المتوسط المرجح لمستوى أسعار الفائدة المتفق عليها عند الدخول في معاملات الاقتراض الجديد خلال الفترة المعنية.

الدين الخارجي حسب قطاع الدائن

٧-٤٠ يتيح الجدول ٧-١٠ إمكانية عرض بيانات قطاعات الدائنين عن خمسة قطاعات للدائنين غير المقيمين وهي:

بيانات مركز الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية والدين الخارجي المربوط بعملة أجنبية المعروضة في الجدول ٧-٦. وفي واقع الأمر، فيمكن تغطية خصوم العملة الأجنبية بأصول مربوطة بالعملة الأجنبية، والعكس بالعكس. وإذا أصبحت الأصول المربوطة بالعملة الأجنبية كبيرة، فيمكن عندئذ تحديدها بصفة مستقلة.

أسعار الفائدة والدين الخارجي

تكوين الدين الخارجي من حيث أسعار الفائدة

٧-٣٥ كما هي الحال في تكوين العملات، تشير التجارب إلى أن معلومات تكوين مركز إجمالي الدين الخارجي من حيث أسعار الفائدة يمكن أن تكون ضرورية لمراقبة مدى احتمال تعرض الاقتصاد لمخاطر السيولة والملاءة. فعلى سبيل المثال، تعتبر الاقتصادات التي تتحمل ديونا كبيرة ذات أسعار فائدة متغيرة عرضة لمواجهة زيادة حادة في أسعار الفائدة. ومن ثم، يقدم الجدول ٧-٨ عرضا لمقادير مركز إجمالي الدين الخارجي ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير، وذلك بالقيمتين النسبية والمطلقة. وتعرض في كل خانة إلى جانب القيمة نصيبها كنسبة مئوية من الدين الخارجي. وفي هذا الجدول لا يؤثر شراء عقد المشتقات المالية المستقل، والذي قد يبدل الطبيعة الفعلية للمدفوعات النقدية للفائدة، في تصنيف الأداة الأساسية (راجع أدناه أيضا).

٧-٣٦ ويورد المرشد بندا للتذكرة عن القيمة الافتراضية (أو الاسمية) لعقود المشتقات المالية ذات العملة الواحدة مع غير المقيمين في الحالات التي تكون فيها المقادير التي ينطوي عليها العقد كبيرة. ويتم تقسيم هذه العقود إلى عقود لقبض مدفوعات نقدية مرتبطة بسعر فائدة ثابت وعقود لقبض مدفوعات نقدية مرتبطة بسعر فائدة متغير. وعلى سبيل المثال، إذا أبلغت جميع القطاعات بأن ديونها الخارجية بالكامل مربوطة بأسعار فائدة ثابتة ولكنها دخلت في عقود مشتقات مالية مع جهات غير مقيمة لمبادلة جميع مدفوعات الفائدة القائمة عليها إلى مدفوعات مربوطة بأسعار فائدة متغيرة، فإن بند التذكرة عندئذ سيبين أنه رغم تعرض الاقتصاد المعني في ظاهر الأمر لأسعار فائدة ثابتة، إلا أنه في واقع الأمر متعرض فعليا لأسعار فائدة متغيرة.

٧-٣٧ وفي أسواق المشتقات المالية، يتم في العادة إرجاع عقود أسعار الفائدة إلى مؤشر ذي أسعار فائدة متغيرة. ويعني قبض مدفوعات مربوطة بسعر فائدة متغير أن الدفع يكون مربوطا بسعر فائدة ثابت، والعكس بالعكس. والمشتقة المالية التي تنطوي على تسليم مدفوعات مربوطة بسعر فائدة متغير هي المشتقة التي تقترن بقيمة موجبة متزايدة أو قيمة سالبة متناقصة، عندما يزيد سعر الفائدة المتغير المنصوص عليه في العقد؛ وبالمثل، فإن المشتقة المالية التي تنطوي على قبض مدفوعات مربوطة بسعر فائدة ثابت، هي المشتقة التي تقترن بقيمة موجبة متزايدة

الجدول ٧-١٠: مركز إجمالي الدين الخارجي: معلومات قطاعات الدائنين

نهاية الفترة		قطاعات الدائنين			قطاعات المدينين
المجموع	القطاعات الأخرى	البنوك	السلطات النقدية ^١	الحكومة العامة ^{٢،١}	
					الحكومة العامة
					قصير الأجل
					طويل الأجل
					السلطات النقدية
					قصير الأجل ^٢
					طويل الأجل
					البنوك
					قصير الأجل ^٢
					طويل الأجل
					القطاعات الأخرى
					قصير الأجل
					طويل الأجل
					الشركات المالية غير المصرفية
					قصير الأجل ^٢
					طويل الأجل
					الشركات غير المالية
					قصير الأجل
					طويل الأجل
					الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي
					تخدم قطاع الأسر
					قصير الأجل
					طويل الأجل
					إجمالي الدين الخارجي باستثناء الاستثمار المباشر
					منه: قصير الأجل
					طويل الأجل
					الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
					(عمود المجموع فقط)
					خصوم الدين القائم للمشروعات المنتسبة
					خصوم الدين القائم للمستثمرين المباشرين

إجمالي الدين الخارجي

^١ في حالة قطاعات الدائنين من المنظمات متعددة الأطراف والحكومة العامة والسلطات النقدية قد لا يكون الإقراض قصير الأجل، على أساس أجل الاستحقاق الأصلي، مهما في تلك الظروف وقد لا تكون هناك ضرورة للتقسيم إلى فئتين قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

^٢ باستثناء المنظمات متعددة الأطراف

^٣ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزوف إلى الدين قصير الأجل/ الدين طويل الأجل.

مختلف الدائنين قد تختلف ردود أفعالهم إزاء الظروف المتغيرة باستمرار، وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسات على الوضع الاقتصادي للبلد المعني.

٧-٤١ وقد تواجه معظم الاقتصادات صعوبات عملية في تحديد مالكي أدوات الدين المتداولة. وقد تعزو الاقتصادات قيمة جميع أدوات الدين المتداولة إلى «القطاعات الأخرى»، باعتبارها قطاع الدائنين. وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي تحديد هذا الافتراض بوضوح في أي عرض للبيانات حيث إنه قد يكون موثوقاً به على وجه العموم فحسب: وعلى سبيل المثال، تحوز السلطات النقدية كميات كبيرة من الأوراق المالية

المنظمات متعددة الأطراف، والحكومة العامة (باستثناء المنظمات متعددة الأطراف)^١، والسلطات النقدية^٢، والبنوك، و«القطاعات الأخرى». وقد جرى العرف في السابق على توافر هذه المعلومات مباشرة في حالة الأدوات غير المتداولة، وهي تعتبر ضرورية عند الدخول في مباحثات إعادة تنظيم الدين. وبوجه أعم، يتم إعداد معلومات قطاعات الدائنين نظراً لأن

^١ في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تشكل المنظمات متعددة الأطراف جزءاً من قطاع الحكومة العامة الأجنبية.

^٢ تستبعد هذه الفئة المؤسسات النقدية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، المعقد تحت فئة المنظمات متعددة الأطراف. ولكنها تشمل البنوك المركزية الإقليمية.

الجدول ٧-١١: مركز صافي الدين الخارجي:
حسب القطاع

نهاية الفترة		مركز إجمالي الدين (١)	الأصول الخارجية في شكل أدوات دين (٢)	صافي الدين الخارجي (٣)=(١)-(٢)
الحكومة العامة				
قصير الأجل				
أدوات سوق النقد				
القروض				
العملة والودائع ^١				
انتمانات التجارة				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
المتأخرات				
أخرى				
طويل الأجل				
السندات والأذون				
القروض				
العملة والودائع ^١				
انتمانات التجارة				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
السلطات النقدية				
قصير الأجل				
أدوات سوق النقد				
القروض				
العملة والودائع ^١				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
المتأخرات				
أخرى				
طويل الأجل				
السندات والأذون				
القروض				
العملة والودائع ^١				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
البنوك				
قصير الأجل				
أدوات سوق النقد				
القروض				
العملة والودائع ^١				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
المتأخرات				
أخرى				
طويل الأجل				
السندات والأذون				
القروض				
العملة والودائع ^١				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
القطاعات الأخرى				
قصير الأجل				
أدوات سوق النقد				
القروض				
العملة والودائع ^١				
انتمانات التجارة				
خصوم الدين الأخرى ^٢				
المتأخرات				
أخرى				
طويل الأجل				
السندات والأذون				
القروض				
العملة والودائع ^١				
انتمانات التجارة				
خصوم الدين الأخرى ^٢				

الدولية كجزء من احتياطياتها من النقد الأجنبي. ويمكن أن يكون المنهج البديل هو إضافة عمود مستقل لأدوات الدين المتداولة، واستبعاد حيازات تلك الأوراق المالية من جميع أعمدة «القطاعات».

٧-٤ ويمكن إعادة ترتيب الجدول ٧-١٠ وتوسيعه حسبما يرى ملائماً. ومن بين إمكانيات ذلك أن يتم تقسيم معلومات قطاعات الدائنين بين الدائنين الرسميين والدائنين الآخرين. ويمكن كذلك إدراج تقسيم فرعي للدائنين الرسميين إلى دائنين متعددي الأطراف ودائنين رسميين ثنائيين، كما يمكن أن تميز هذه الفئة الفرعية الأخيرة بين الدائنين الأعضاء في نادي باريس والدائنين غير الأعضاء في نادي باريس. وكذلك يمكن تقسيم الدين الثنائي الرسمي بين الدين بشروط ميسرة والدين بغير شروط ميسرة.

٧-٤ ونظراً لأن خصوم الاستثمار المباشر لا تدرج في هذا العرض بحكم طبيعته، فإن المجاميع تحسب قبل إدراج بند الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات، وبعد إدراجه. كذلك فإن فئة «القطاعات الأخرى» كقطاعات الدائنين لا تقسم تقسيماً فرعياً إلى شركات مالية غير مصرفية، وشركات غير مالية، وأسر ومؤسسات غير هادفة للربح تخدم قطاع الأسر، حيث إن ذلك قد يثير مزيداً من الصعوبات في الحصول على تلك المعلومات عن الدائنين. ومن جانب آخر، مع تزايد تدفقات رؤوس أموال القطاع الخاص وازدياد أهمية قطاعات الدائنين، ربما تكون هناك أهمية تحليلية لتحديد مطالباتها بصفة مستقلة.

مركز صافي الدين الخارجي

٧-٤ مع الزيادة المستمرة في درجة تكامل الاقتصاد مع العالم الخارجي، يصبح من الضروري أن يأخذ تحليل مركز الالتزامات الخارجية، وعلى الأخص مركز إجمالي الدين الخارجي، مراكز الأصول الخارجية في الحسبان. وفي واقع الأمر، فيما يخص أغراض إدارة المخاطر، قد تصبح الكيانات المعنية في وضع أفضل من حيث إدارة الخصوم والأصول الخارجية بأسلوب متكامل. ومن ناحية أخرى، هناك صعوبة في التحقق من مدى إمكانية استخدام الأصول للوفاء بخصوم الدين القائم. ويوفر الجدول ٧-١١ عرضاً لبيانات مركز صافي الدين الخارجي، وبذلك يضع إجمالي الدين الخارجي في سياق المطالبات القائمة على غير المقيمين في شكل أدوات دين.

٧-٤ وقد تم تركيب الصفوف على غرار الصفوف الواردة في جدول مركز إجمالي الدين الخارجي (الجدول ٤-١)، بينما تعرض الأعمدة إجمالي الدين الخارجي، وإجمالي الأصول الخارجية في أدوات الدين، ومركز صافي الدين. وفي أسفل

الجدول ٧-١١: (تابع)

نهاية الفترة	الأصول الخارجية في شكل أدوات دين	مركز إجمالي الدين (١)	صافي الدين الخارجي (٣)-(١)=(٢)
القطاعات الأخرى (تكملة)			
الشركات المالية غير المصرفية			
قصير الأجل			
أدوات سوق النقد			
القروض			
العملة والودائع ^١			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
المتأخرات			
أخرى			
طويل الأجل			
السندات والأذون			
القروض			
العملة والودائع ^١			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
الشركات غير المالية			
قصير الأجل			
أدوات سوق النقد			
القروض			
العملة والودائع ^١			
ائتمانات التجارة			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
المتأخرات			
أخرى			
طويل الأجل			
السندات والأذون			
القروض			
العملة والودائع ^١			
ائتمانات التجارة			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر			
قصير الأجل			
أدوات سوق النقد			
القروض			
العملة والودائع ^١			
ائتمانات التجارة			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
المتأخرات			
أخرى			
طويل الأجل			
السندات والأذون			
القروض			
العملة والودائع ^١			
ائتمانات التجارة			
خصوم الدين الأخرى ^٢			
الاستثمار المباشر:			
الإقراض فيما بين الشركات			
خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة			
المتأخرات			
أخرى			
خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين			
المتأخرات			
أخرى			
صافي الدين الخارجي (٣)			

الجدول يرد مجموع مركز وضع الدين الخارجي زائدا مركز صافي المشتقات المالية (ويتم تقييم هذا المركز بالقيمة السوقية وينبغي أن يشمل المركز المتخذ في المشتقات المالية باعتبارها أصولا احتياطية). ونظرا للاختلاف في الخصائص بين العقود الآجلة وعقود الخيارات، يحث المرشد على إدراج معلومات تميز ضمن المشتقات المالية بين العقود الآجلة (بما في ذلك العقود المستقبلية والمبادلات) وعقود الخيارات.

٧-٦ ٤ وبيانات الأصول الخارجية التي تأخذ شكل أدوات دين والواجب إدراجها في هذا الجدول هي ذات البيانات المعروضة في وضع الاستثمار الدولي، مع تحديد الدين قصير الأجل والدين طويل الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي. ويكون مركز صافي الدين الخارجي لإجمالي الدين الخارجي ناقصا إجمالي الأصول الخارجية التي تأخذ شكل أدوات دين.

٧-٧ ٤ ويساوي صافي الدين الخارجي في هذا الجدول صافي وضع الاستثمار الدولي مع استبعاد جميع أصول وخصوم المشاركة في رأس المال، وجميع أصول وخصوم المشتقات المالية، وحيازات حقوق السحب الخاصة والذهب النقدي، شريطة الاعتماد على القيمة السوقية في تقييم أدوات الدين المتداولة. ويؤدي هذا المنهج إلى تيسير قابلية المقارنة مع الإحصاءات الأخرى. وهناك منهج بديل معمول به في الدوائر المصرفية يتمثل في الاعتماد على القيمة الاسمية في عرض بيانات خصوم أدوات الدين المتداولة والاعتماد على القيمة السوقية في عرض أصول تلك الأدوات.

مطابقة مراكز الدين الخارجي وتدفعاته

٧-٨ ٤ يمكن تقسيم التغير في مركز إجمالي الدين الخارجي إلى التدفقات التي تمثل مكوناته فيما بين أي نهايتي فترتين. وهذه التدفقات هي المعاملات المالية، وتغيرات التقييم، والتعديلات الأخرى. ويساعد هذا التقسيم معدي الإحصاءات على مطابقة البيانات والتحقق منها، كما يقدم معلومات تحليلية نافعة لمستخدمي البيانات (مثلا، مدى إمكان إرجاع التغيرات في مركز إجمالي الدين الخارجي منذ الفترة السابقة إلى المعاملات، و/أو تغيرات التقييم و/أو تعديل بيانات الفترة السابقة).

٧-٩ ٤ ويورد الجدول ٧-١٢ مطابقة بين مركزي إجمالي الدين الخارجي في تاريخين مرجعيين مختلفين. وفي هذا الجدول، يمثل العمود الأول مركز إجمالي الدين الخارجي في بداية الفترة، ويليه المعاملات التي تمت خلال الفترة. ونظرا لأن المنهج المفاهيمي المتبع في هذا المرشد يتسق مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، يمكن استخدام بيانات معاملات ميزان المدفوعات في عمود المعاملات (رغم أن تحليل

الجدول ٧-١١: (تتمة)

المشتقات المالية	المركز في المشتقات المالية في نهاية الفترة
الخصوم	
الحكومة العامة	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
السلطات النقدية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
البنوك	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
القطاعات الأخرى	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الشركات المالية غير المصرفية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الشركات غير المالية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
المجموع (٤)	
الأصول	
الحكومة العامة	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
السلطات النقدية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
البنوك	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
القطاعات الأخرى	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الشركات المالية غير المصرفية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الشركات غير المالية	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر	
العقود الآجلة	
عقود الخيارات	
المجموع (٥)	
مركز صافي الدين الخارجي زائدا	
المشتقات المالية (٦)	
(٦) = (٣) + (٤) - (٥)	

^١ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزو إلى الدين قصير الأجل/ الدين طويل الأجل. ^٢ أدوات الدين الأخرى هي الأصول الأخرى والخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.

القطاعات الفرعية تحت فئة «القطاعات الأخرى» ليس محددًا صراحة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات). ويعرض العمودان التاليان تغيرات الأسعار^١ وتغيرات أسعار الصرف. وتكتسب هذه التغيرات أهمية أكبر مع زيادة تقلب الأسعار في أسواق الأوراق المالية وأسواق الصرف. وتستبعد من عرض تقييم أدوات الدين المتداولة بالقيمة الاسمية أي تغيرات في القيمة تنشأ عن أسعار السوق. وقبل عرض المركز في نهاية الفترة، يدرج بند خامس بعنوان «التعديلات الأخرى». وتشمل هذه التعديلات عمليات إعادة تصنيف الدين الخارجي مثلما هي الحال عند تحول كيانات من قطاع مؤسسي إلى آخر، وعند تغير طبيعة أداة الدين المعنية—والمثال المعروف هنا هو أداة دين تنتقل من نوع معين (وليكن القروض) إلى الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات عندما تصبح العلاقة بين الدائن والمدين علاقة استثمار مباشر.

أدوات الدين المتداولة

مطابقة القيمة الاسمية مع القيمة السوقية

٧-٥٠ يوصي هذا المرشد باستخدام القيمتين الاسمية والسوقية في تقييم أدوات الدين المتداولة المدرجة في مركز إجمالي الدين الخارجي. والفرق الوحيد بين مقياسي التقييم هذين هو أن القيمة السوقية تأخذ في الحسبان تغيرات أسعار السوق، بينما لا ينطبق ذلك على القيمة الاسمية. وتتغير أسعار السوق بمرور الوقت لعدة أسباب منها التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق، والتغيرات في تصورات المستثمرين للجدارة الائتمانية للمدين، والتغيرات في هيكل الأسواق (كالتغيرات التي قد تؤثر على سيولة الأسواق).

٧-٥١ ويعد التباعد بين القيمة السوقية لأدوات الدين المتداولة وقيمتها الاسمية في أي لحظة معينة، وكذلك بمرور الوقت، ذا قيمة تحليلية. ولهذا السبب، يورد الجدول ٧-١٣ إطاراً لمطابقة تقييم أدوات الدين المتداولة المدرجة في مركز إجمالي الدين الخارجي باستخدام القيمتين الاسمية والسوقية. وتشمل الأدوات المالية الواردة بياناتها في الجدول السندات والأذون، وأدوات سوق النقد، وكذلك المتأخرات إذا انطبق عليها ذلك. والقصد من هذا الجدول هو عرض البيانات بالمقادير المطلقة بنفس وحدة الحساب المستخدمة في عرض بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي.

موقع إصدار سندات الدين

٧-٥٢ يمكن أن تتحقق قيمة تحليلية من المعلومات المتعلقة بموقع إصدار سندات الدين الصادرة عن المقيمين ويمتلكها غير

^{١١} بالإضافة إلى تغيرات أسعار السوق، يشمل هذا العمود تغيرات التقييم في غير أسعار الصرف، مثل التغيرات في قيمة التزامات صناديق معاشات التقاعد القائمة للمشاركين وحملة وثائق التأمين غير المقيمين الناشئة عن عمليات إعادة التقييم.

الجدول ٧-١٢: مركز إجمالي الدين الخارجي: مطابقة المراكز والتدفقات

التغيرات في الأوضاع التي تعكس		التغيرات في الأوضاع التي تعكس		التغيرات في الأوضاع التي تعكس	
المركز في	التغيرات	تغيرات	تغيرات	المركز في	تغيرات
المجموع	الأخرى	أسعار الصرف	الاسعار	المعاملات	بداية الفترة
					الحكومة العامة
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					انتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					انتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					السلطات النقدية
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					البنوك
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					القطاعات الأخرى
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					انتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					انتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١

الجدول ٧-١٢: (تتمة)

التغيرات في الأوضاع التي تعكس		المركز في		قطاعات المدينين	
التغيرات	التغيرات	المركز في	المركز في	المركز في	المركز في
أسعار الصرف	أسعار الصرف	المركز في	المركز في	المركز في	المركز في
الأخرى	الأخرى	المركز في	المركز في	المركز في	المركز في
المجموع	المجموع	المركز في	المركز في	المركز في	المركز في
					القطاعات الأخرى (تكملة)
					الشركات غير المالية
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					العملة والودائع ^٢
					خصوم الدين الأخرى ^١
					الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي
					تخدم قطاع الأسر
					قصير الأجل
					أدوات سوق النقد
					القروض
					ائتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					المتأخرات
					أخرى
					طويل الأجل
					السندات والأذون
					القروض
					ائتمانات التجارة
					خصوم الدين الأخرى ^١
					الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
					خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
					المتأخرات
					أخرى
					خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
					المتأخرات
					أخرى
					إجمالي الدين الخارجي

^١ خصوم الدين الأخرى هي الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.
^٢ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزو إلى الدين قصير الأجل/الدين طويل الأجل.

الجدول ٧-١٣: مركز إجمالي الدين الخارجي: أدوات الدين المتداولة—مطابقة القيمة الاسمية والقيمة السوقية

المركز في نهاية الفترة بالقيمة السوقية	التغيرات في سعر السوق	المركز في نهاية الفترة بالقيمة الاسمية
		الحكومة العامة أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		السلطات النقدية أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		البنوك أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		القطاعات الأخرى أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		الشركات المالية غير المصرفية أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		الشركات غير المالية أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)
		المجموع أدوات سوق النقد السندات والأذون المتأخرات (إن كان الوضع ينطبق)

مسجلة بأسلوب مختلف عن أسلوب تسجيل بيانات الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية.

٧-٥٣ ويرد في الجدول ٧-١٤ عرض لهذه البيانات، حيث تميز الصفوف بين إصدارات الحكومة العامة من سندات الدين وإصدارات القطاعات الأخرى من تلك السندات. ويعكس التجديد المستقل لإصدارات الحكومة من تلك السندات ما للحكومة من دور مهم وخاص كمقترض في معظم الاقتصادات. وقد تكون هناك أهمية تحليلية لإدراج تقسيم آخر للإصدارات، كإصدارات البنوك، مما يعتمد على مدى إصدار الأوراق المالية من جانب القطاعات المؤسسية الأخرى. ويتم عزو آجال الاستحقاق على أساس أجل

المقيمين. فعلى سبيل المثال، توفر تلك البيانات مؤشرا للحوافز الموجودة لدى المدينين والدائنين، أي ما إذا كان المقيمون يجتذبون المستثمرين الأجانب بإصدار أوراق مالية في أسواقهم؛ ومؤشرا لمخاطر السيولة الممكنة. فقد تكون إعادة تمويل الأوراق المالية الصادرة في الأسواق الأجنبية أصعب في حال حدوث صدمة خارجية للاقتصاد المعني. كذلك يمكن أن تقدم هذه البيانات فكرة عامة عن تقسيم عزو سندات الدين إلى سندات دين بالعملة الأجنبية وأخرى بالعملة المحلية إذا لم تتوافر معلومات عن الدين المقوم بالعملة الأجنبية، فالمرجح على سبيل المثال أن يكون الدين الصادر عن جهة أجنبية مربوطا بعملة أجنبية، والعكس بالعكس. ومن منظور إعداد البيانات، يمكن أيضا أن تكون بيانات الأوراق المالية الصادرة في الأسواق الأجنبية

هذا الجدول ليشمل تلك المعلومات بإدراج أعمدة إضافية لبيانات الأوراق المالية المملوكة للمقيمين وغير المقيمين.

الائتمان المرتبط بالتجارة عبر الحدود

٧-٥٥ بالإضافة إلى عرض البيانات حسب نوع الأداة، هناك منهج آخر يتمثل في عرض البيانات حسب نوع استخدام الاقتراض. وفي هذا الشأن، هناك أهمية خاصة للمعلومات المتعلقة بالائتمان المرتبط بالتجارة عبر الحدود موزعا حسب قطاع المدين وقطاع الدائن، أي الائتمان الذي يستخدم في تمويل التجارة. ويكون ذلك الائتمان مربوطا بشكل مباشر بأنشطة الاقتصاد الحقيقي. ويورد الجدول ٧-١٥ نموذجا لعرض بيانات الاقتراض المستخدم في تمويل التجارة، مع تقسيمها كما يلي: أولا، حسب أجل الاستحقاق (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي)، وثانيا: حسب القطاع المؤسسي. وعند عرض هذه البيانات، يمكن تحديد الكمبيالات التجارية بصفة مستقلة، نظرا للأهمية التحليلية لتلك البيانات وكذلك للمساعدة على إجراء المطابقة مع الإحصاءات المدرجة على أساس الدائنين.

٧-٥٦ ويرد عرض بيانات قطاعات المدينين في الصفوف، أما عرض بيانات قطاعات الدائنين في الأعمدة. وتقتصر صفوف وعمود بيانات كيانات الاستثمار المباشر على بيانات تقديم الائتمان المرتبط بالتجارة فيما بين الكيانات ذات الصلة، أي بيانات المعاملات المصنفة تحت الاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات، وليس بيانات تقديم الائتمان المرتبط بالتجارة من أطراف غير ذات صلة إلى كيانات الاستثمار المباشر. ويتم عزو آجال الاستحقاق على أساس أجل الاستحقاق الأصلي.

الجدول ٧-١٤: مركز إجمالي الدين الخارجي: سندات الدين الصادرة عن المقيمين المملوكة لغير المقيمين—موقع الإصدار

نهاية الفترة
الصادرة محليا قصيرة الأجل الحكومة العامة جميع القطاعات الأخرى طويلة الأجل الحكومة العامة جميع القطاعات الأخرى
الصادرة خارجيا قصيرة الأجل الحكومة العامة جميع القطاعات الأخرى طويلة الأجل الحكومة العامة جميع القطاعات الأخرى

الاستحقاق الأصلي، وإن كان في الإمكان عرض الجدول أيضا على أساس أجل الاستحقاق المتبقي.

٧-٥٤ واتساقا مع المفاهيم المبينة في هذا المرشد، يقتصر الجدول ٧-١٤ على تغطية المعلومات المتعلقة بملكية غير المقيمين للأوراق المالية الصادرة عن المقيمين. ولكن ربما تكون هناك أيضا منفعة في عرض البيانات المتعلقة بملكية المقيمين وكذلك غير المقيمين للأوراق المالية الصادرة عن المقيمين، وفي الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية على السواء. ويمكن توسيع

الجدول ٧-١٥: مركز إجمالي الدين الخارجي: الائتمان المرتبط بالتجارة عبر الحدود

نهاية الفترة		قطاعات الدائنين		قطاعات المدينين
الاستثمار المباشر	القطاعات الأخرى	البنوك ^١	الحكومة العامة	
				قصيرة الأجل الحكومة العامة السلطات النقدية البنوك القطاعات الأخرى كيانات الاستثمار المباشر
				طويلة الأجل الحكومة العامة السلطات النقدية البنوك القطاعات الأخرى كيانات الاستثمار المباشر
				المجموع

^١ يوصي المرشد بأن يدرج تحت فئة البنوك أي دين على السلطات النقدية مرتبط بالتجارة عبر الحدود، ما لم تكن السلطات النقدية مدينة بمقادير كبيرة، حيث ينبغي في تلك الحالة تحديد بيانات ذلك الدين بصفة مستقلة.

٨: إعادة تنظيم الدين

مقدمة

الدين وإعادة تمويل الدين والإعفاء من الدين وتحويل الدين والسداد المسبق للدين. ويمكن للدائن كذلك تخفيض الدين من خلال عمليات شطب الدين، وهي تصرف من جانب واحد ينشأ، على سبيل المثال، عندما يعتبر الدائن مطالبة معينة غير قابلة للاسترداد، ربما بسبب إفلاس المدين، فلا يستمر بعد ذلك في قيدها في دفاتره. ولا يعتبر هذا التصرف بمثابة إعادة تنظيم للدين كما ورد تعريفه في هذا المرشد حيث إنه لا ينطوي على اتفاق ثنائي. وبالمثل، فإن تخلف الاقتصاد المدين عن الوفاء بالتزامات دينه (التخلف عن السداد أو تأجيل السداد، إلخ) لا يندرج ضمن عمليات إعادة تنظيم الدين.

٨-٤ وتتم إعادة تنظيم الدين، عموماً، لتقديم شكل من أشكال تخفيف عبء الدين إلى المدين، ويمكن أن تعالج مشكلات السيولة و/أو إمكانية استمرار الدين والتي تنشأ عن التزامات المدفوعات المستقبلية والجارية. ويتحقق تخفيف عبء الدين في أي من الحالتين التاليتين أو كليهما: (١) الحالة التي يحدث فيها تخفيض في القيمة الحاضرة لالتزامات خدمة الدين هذه، (٢) الحالة التي يحدث فيها تأجيل للمدفوعات المستحقة السداد، وبذلك يتم تقديم التزامات خدمة دين أقل في المدى القريب (ويمكن قياس ذلك في معظم الحالات بحساب الزيادة في مدة هذه الالتزامات؛ أي تصبح المدفوعات أكثر تركيزاً في الجزء الأخير من حياة أداة الدين المعنية). غير أنه إذا أدت عملية إعادة تنظيم الدين إلى تغيرات في القيمة الحاضرة وفي المدة تكون ذات تأثير تعويضي على عبء الدين، فلا يكون هناك تخفيف في عبء الدين، ما لم يكن صافي التأثير كبيراً، مثلما يحدث إذا كان هناك تخفيض كبير في القيمة الحاضرة (إلى جانب زيادة طفيفة في المدة) أو كانت هناك زيادة حادة في المدة (إلى جانب زيادة طفيفة في القيمة الحاضرة).

٨-٥ ويعرف تخفيض الدين بأنه التخفيض في القيمة الاسمية للدين الخارجي الناشئ عن اتفاق إعادة تنظيم الدين، باستبعاد أي مدفوعات ذات قيمة اقتصادية يقدمها المدين إلى الدائن كجزء من الاتفاق. وهذا هو التعريف الواجب استخدامه عند إعداد البيانات التي تعرض في الجدول ٨-١ — تخفيض الدين الناشئ عن إعادة تنظيم الدين. ويعرف تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة بأنه التخفيض في القيمة الحاضرة لالتزامات خدمة

٨-١ تعتبر معاملات إعادة تنظيم الدين إحدى سمات النشاط المتعلق بالدين الخارجي. فالاقتصادات تواجه في بعض الأحيان صعوبات في الوفاء بالتزامات دينها الخارجي أو قد يرغب المدينون في تغيير أسلوب سداد التزاماتهم الخارجية لأسباب مختلفة، بما في ذلك تخفيض مخاطر صعوبات الدفع مستقبلاً أو تخفيض تكلفة الاقتراض. وفي هذا السياق، فإنهم قد يقدمون على الاضطلاع بعمليات إعادة هيكلة الدين وتحويل الدين. ويقدم هذا الفصل تعريفاً لمصطلح إعادة تنظيم الدين، ويناقش الأنواع المختلفة لعمليات إعادة تنظيم الدين، ويقدم إرشادات عن كيفية تأثيرها على قياس مركز إجمالي الدين الخارجي. فضلاً على ذلك، يقدم هذا الفصل تعريفاً لتخفيف عبء الدين، ويوصي بقياس وعرض إحصاءات تخفيض الدين، وهي محددة أيضاً في هذا الفصل.

٨-٢ ويشير هذا الفصل إلى كيفية قيد معاملات إعادة تنظيم الدين في بيانات التدفقات المقيسة في ميزان المدفوعات، وفي نظام لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ونظام الإبلاغ من المدينين التابع للبنك الدولي. ويرد بيان التفاصيل الكاملة لمناهج القيد هذه في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات (الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٣)، و«دليل إبلاغ بيانات إعادة تنظيم الدين على استبيان لجنة المساعدة الإنمائية» (الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٩) (*Handbook for Reporting Debt Reorganization on the DAC Questionnaire (OECD, 1999)*، و«دليل نظام الإبلاغ من المدينين» (الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠٠٠).^١

التعاريف

٨-٣ تعرف عمليات إعادة تنظيم الدين بأنها اتفاقات ثنائية يدخل فيها الدائن والمدين وتغير من الشروط المثبتة المتعلقة بخدمة الدين المعني. وتشمل أنواع هذه العملية إعادة جدول

^١ راجع كذلك الفصل السابع عشر.

بتزويد الدائن بقيمة اقتصادية لاستخدامها في مشاريع التنمية في اقتصاد الطرف المدين.

أنواع إعادة تنظيم الدين

- ٧-٨ فيما يلي الأنواع الرئيسية الثلاثة لإعادة تنظيم الدين:
- التغيير في شروط المقدار القائم، الذي قد يؤدي أو لا يؤدي إلى تخفيض في عبء الدين بالقيمة الحاضرة: وتوصف هذه المعاملات عادة بأنها إعادة جدولة الدين. كما يشار إليها أحيانا بأنها إعادة تمويل الدين أو تبادل الدين. ويندرج ضمن نفس النوع المعاملات التي تغير نوع أداة الدين القائمة، مثل مبادلات القروض بالسندات، ولكن ليس معاملات الإعفاء من الدين.
 - تخفيض مقدار التزام الدين أو إطفائه من جانب الدائن عن طريق ترتيب تعاقدى مع المدين: وهذا هو الإعفاء من الدين حسبما جاء وصفه في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات وفي نظام الإبلاغ من المدينين، وهو يصنف كذلك باعتباره عملية إعفاء من الدين في نظام لجنة المساعدة الإنمائية إن كان هناك حافز إنمائي أو متعلق بالرعاية الاجتماعية.
 - قيام الدائن بتبادل مطالبة الدين بشيء ذي قيمة اقتصادية عدا مطالبة دين أخرى على نفس المدين: ويشمل هذا تحويل الدين، مثل مبادلات الدين بحصص رأس المال، ومبادلات الدين بالعقارات، ومبادلات الدين بالطبيعة،^٢ والسداد المسبق للدين أو عمليات إعادة شراء الدين في مقابل النقد.

٨-٨ وقد تتضمن مجموعات إجراءات إعادة تنظيم الدين أكثر من نوع واحد؛ فمثلا، تؤدي معظم مجموعات إجراءات إعادة تنظيم الدين المنطوية على إعفاء من الدين إلى إعادة جدولة أيضا للجزء من الدين الذي لم يتم الإعفاء منه أو إلغاؤه.

٨-٩ ولأغراض التوضيح، وعند مناقشة المعالجة الإحصائية لإعادة تنظيم الدين، ينظر في كل من الأنواع الثلاثة لإعادة تنظيم الدين كل على حدة. ولهذا المنهج عدد من المزايا: فكل نوع من أنواع إعادة تنظيم الدين يثير مسائل إحصائية مختلفة، ومن ثم بحث المرشد على اتباع منهج تناول كل نوع على حدة؛ وتبدو المبادئ التوجيهية الإحصائية الدولية الحالية، التي تقوم على أساسها المبادئ التوجيهية الواردة في هذا الفصل، أكثر تقدما في حال بعض أنواع إعادة تنظيم الدين عن غيرها؛ كما أن هناك اهتماما بمختلف إعادة تنظيم الدين، وبالتالي تتحقق

^٢ بعض الاتفاقات التي توصف بأنها مبادلات دين تعتبر معادلة للإعفاء من الدين من جانب الدائن مع التزام البلد المدين بإجراء مصروفات إنمائية وبيئية، وغيرها. وينبغي النظر في هذه المعاملات ضمن النوع الثاني من أنواع إعادة تنظيم الدين، حيث لا يتم تزويد الدائن بأموال مقابلة.

الجدول ٨-١: تخفيض الدين بالقيمة الاسمية الناشئ عن عمليات إعادة تنظيم الدين

الدين القطاع العام
منه: متعدد الأطراف الثنائي الرسمي البنوك التجارية ^١ السندات والأذون
الدين الخاص المضمون من الحكومة
منه: متعدد الأطراف الثنائي الرسمي البنوك التجارية ^١ السندات والأذون
الديون الخاصة الأخرى
منها: متعدد الأطراف الثنائي الرسمي البنوك التجارية ^١ السندات والأذون
منها:
المعاد جدولته والمعاد تمويله الدين العام والدين المضمون من الحكومة الديون الخاصة الأخرى المعفى منه الدين العام والدين المضمون من الحكومة الديون الخاصة الأخرى عمليات تحويل الدين والسداد المسبق للدين الدين العام والدين المضمون من الحكومة الديون الخاصة الأخرى
^١ باستثناء السندات والأذون.

الدين الناشئة عن إعادة تنظيم الدين، والذي يتم حسابه من خلال خصم مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية المتوقعة قبل وبعد إعادة التنظيم بسعر فائدة مشترك ومقارنة الفرق. ولتوضيح الفرق بين تخفيض الدين وتخفيض الدين بالقيمة الحاضرة، إذا تم تخفيض سعر الفائدة التعاقدى من دون أثر على القيمة الاسمية للدين الخارجي، فلا يتم قيد أي تخفيض للدين ولكن يكون هناك تخفيض للدين بالقيمة الحاضرة.

٦-٨ مبادلات الدين هي عمليات تبديل الديون، كالقروض أو الأوراق المالية، بعقد دين جديد (أي عمليات مبادلة الدين بدين) أو تبديل الدين بحصص رأس المال أو تبديل الدين بالصادرات أو تبديل الدين بالعملة المحلية حتى يستخدم في مشاريع في البلد المدين (وتعرف أيضا بعمليات تحويل الدين).^٢ والقصد من هذا التعريف إدراج «مبادلات الدين بالتنمية» حيث يقوم المدين

^٢ ينبغي التمييز بين مبادلة الدين ومبادلة المشتقات المالية. فعقد مبادلة المشتقات المالية ينطوي على اتفاق طرفين على مبادلة تدفقات نقدية مستقبلية، بينما ينطوي عقد مبادلة الدين على مبادلة أداة الدين ذاتها بقيمة اقتصادية.

فائدة تحليلية، حيثما أمكن، من القياس والإبلاغ المستقل عن أي تخفيض في الدين ينشأ عن تطبيقها.

إعادة جدولة الدين

٨-١٠ تشير عملية إعادة جدولة الدين إلى التأجيل الرسمي لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة وممددة على المقدار المؤجل. ويمكن إجراء ذلك عن طريق أي مما يلي: (١) تبديل أداة دين قائمة بأخرى جديدة، كما هو الأمر في إعادة تمويل الدين أو تبادل الدين؛ (٢) تغيير شروط العقود القائمة (وهو ما يشار إليه غالباً ببساطة على أنه إعادة جدولة كمفهوم مختلف عن إعادة التمويل). وإعادة جدولة الدين قد تؤدي أو لا تؤدي إلى تخفيض في القيمة الحاضرة للدين، محسوبة عن طريق تطبيق خصم على الجدول الزمني للمدفوعات القديمة والجديدة باستخدام سعر فائدة مشترك.

٨-١١ وتنطوي إعادة تمويل خصوم الدين على الاستعاضة عن أداة أو أدوات دين قائمة، بما في ذلك المتأخرات، بأداة أو أدوات دين جديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن للقطاع العام تحويل عدة ديون مرتبطة بائتمان الصادرات قائمة عليه إلى قرض واحد. وقد تنطوي إعادة تمويل الدين على تبديل نوع من أدوات الدين، كالقرض مثلاً، بنوع آخر، كالسند. وتشتمل بعض ترتيبات إعادة تمويل الدين على تسهيلات قروض جديدة (راجع الفقرة ٨-٥١ أدناه). كذلك يمكن القول إن إعادة التمويل تتم عندما تقوم البلدان التي ينتمي إليها دائنون حائزون لسندات صادرة عن القطاع الخاص بتبديل السندات القائمة بسندات جديدة من خلال عروض التبادل (بدلاً من اللجوء إلى تغيير الشروط).

٨-١٢ ويمكن تمييز خصائص إعادة الجدولة باعتبارها عمليات إعادة جدولة التدفقات أو الأرصدة. وتشير عملية إعادة جدولة التدفقات في العادة إلى إعادة جدولة خدمة دين محددة تصبح مستحقة الدفع خلال فترة زمنية محددة، وفي بعض الحالات إعادة جدولة متأخرات معينة قائمة في بداية تلك الفترة. وتنطوي عملية إعادة جدولة الأرصدة على إعادة جدولة مدفوعات سداد المبلغ الأصلي التي لم تستحق الدفع بعد، والمتأخرات، إن وجدت، ويمكن أن تتضمن عنصر إعفاء من الدين وإعادة جدولة للمبالغ التي لم يتم تخفيضها، مثلما هي الحال عند إعادة جدولة التدفقات.

المعالجة الموصى بها

مركز الدين الخارجي

٨-١٣ يجب قيد أي تغير متفق عليه في شروط أداة دين باعتباره إنشاء لأداة دين جديدة، مع إطفاء الدين الأصلي في الوقت الذي يقيد فيه الطرفان التغير في الشروط في دفاترهما.

وتعتمد زيادة مركز إجمالي الدين الخارجي أو انخفاضه أو بقاؤه بلا تغيير على ما إذا كانت قيمة الأداة (السندات) الجديدة أكبر من الدين الأصلي التي حلت هي محله أو أقل منه أو مساوية له، وهذا هو الوضع الواجب بغض النظر عن أسلوب التقييم المستخدم في قياس أدوات الدين الخارجي.^٤ وبعبارة أخرى، يتم ببساطة تحديد قيمة مركز إجمالي الدين الخارجي، سواء قبل أو بعد إعادة جدولة الدين، عن طريق حساب قيمة خصوم الدين الخارجي القائمة في التاريخ المرجعي لغير المقيمين على المقيمين.

٨-١٤ وكما سبق توضيحه في الفصل الثاني، وبناء على ما تصوره الأمثلة الواردة في ذلك الفصل، يمكن حساب رصيد الدين الخارجي في أي لحظة من خلال خصم المدفوعات المستقبلية بسعر فائدة محدد. ويمكن أن يكون سعر الفائدة هو سعر الفائدة التعاقدية (في حالة القيمة الاسمية) أو سعر الفائدة السوقي المطبق على المقترض المعني (في حالة القيمة السوقية). أو أي سعر فائدة آخر. ويؤدي استخدام أسعار الفائدة المختلفة هذه لخصم المدفوعات إلى اختلاف بيانات المراكز المتعلقة بنفس الجدول الزمني للمدفوعات. ويمكن حساب تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة الناشئ عن إعادة الجدولة باستخدام أي من أسعار الفائدة هذه—أما في حال مبادرة «هيبيك» فيستخدم سعر الفائدة المحدد وفق قواعد السوق.

٨-١٥ وإذا تمت القروض المقومة بالعملة الأجنبية بسندات دين مقومة بالعملة المحلية، كجزء من مجموعات إجراءات تخفيض الدين الرسمي والخاص المقوم بالعملة الأجنبية، فإن الفرق بين قيمة القرض وقيمة سند الدين بالعملة المحلية سينعكس في بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي. وينتج عن إطفاء خصوم الدين القديمة، أي القرض، انخفاض في قيمة القروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، حسب مقتضى الحال، بينما يؤدي ذلك إلى قيد زيادة في فئة السندات والأذون.

بيانات التدفقات

٨-١٦ يتم في إطار بيانات التدفقات في ميزان المدفوعات قيد إطفاء التزام الدين القديم وإنشاء دين جديد (أو ديون جديدة). كما يتم قيد هذه التدفقات في نظام لجنة المساعدة الإنمائية، باستثناء الحالة التي لا تتغير فيها فئة الدين وحينئذ يتم قيد رسملة الفائدة فقط باعتبارها تدفقا. ولا يقيد نظام الإبلاغ من المدينين التابع للبنك الدولي هذه المعاملات في بيانات التدفقات (وإنما تنعكس في بيانات المركز). وفي ميزان

^٤ إذا أصبح الدين الخارجي أقل أو أكثر نظراً لأنه في وقت إعادة الجدولة تم الاتفاق بين المدين والدائن على أن يكون مقدار فائدة التأخير المستحقة على المتأخرات أكثر أو أقل من المقدار المستحق، فإنه ينبغي عدم تعديل بيانات مركز إجمالي الدين الخارجي السابقة لتعكس هذا الاتفاق، بشرط أن يكون استحقاق تكاليف الفائدة على المتأخرات في الفترات الأخيرة متمشيا مع ما كان قائماً في ذلك الوقت من عقد (أو عقود).

تخفيض الدين

١٧-٨ يوصي هذا المرشد بقياس وعرض تخفيض الدين الناشئ من إعادة جدولة الدين وإعادة تمويل الدين—أي التخفيض في المقدار الاسمي القائم، مع استبعاد أي مدفوعات لخدمة الدين الخارجي يؤديها المدين كجزء من الترتيب المعني—كما هو موضح في جدول تخفيض الدين الوارد في هذا الفصل. فإذا كان التزام الدين الخارجي الجديد مقوما بعملة مختلفة عن عملة التزام الدين الخارجي الذي يحل محله، فينبغي تحديد أي تخفيض للدين باستخدام سعر الصرف السائد في السوق بين العملتين في تاريخ المعاملة (أي النقطة الوسطى بين سعري صرف الشراء والبيع الفوريين).

١٨-٨ وفي كثير من حالات إعادة جدولة الدين، يكون الأسلوب الذي يتم به تقديم تخفيف عبء الدين أكثر تعقيدا من مجرد تخفيض المقدار الاسمي القائم. فعلى سبيل المثال، يمكن إعادة جدولة الدين بذات القيمة الاسمية ولكن بسعر فائدة أقل أو بأجل استحقاق ممددة. ومن خلال عقد مقارنة بسيطة بين المقادير الاسمية القائمة قبل وبعد إعادة الجدولة، لن يكون تخفيض الدين ملحوظا، ولكن ربما يكون هناك تخفيض بالقيمة الحاضرة، محسوبا بخصم مدفوعات خدمة الدين المستقبلية، عن الديون القديمة والجديدة على السواء، بسعر فائدة مشترك. وفي تلك الظروف تكون القضية الرئيسية هي تعيين سعر الفائدة الذي ينبغي استخدامه: ففي عمليات إعادة تنظيم الدين، كالعديد التي تتم بموجب مبادرة «هيبك» والاتفاقات المماثلة، يتم حساب تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة باستخدام سعر فائدة مساو لسعر فائدة محدد وفق قواعد السوق يعرف باسم سعر الفائدة المحايد من ناحية المخاطر، كأسعار الفائدة التجارية المرجعية (CIRRS).^٦ المعتمدة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي حالات أخرى، قد يستند تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة إلى سعر فائدة يتضمن علاوة مخاطر، مما يعكس تقييم الدائن لقيمة المطالبة المعنية (وهذه هي الحالة عامة في شأن إعادة هيكلة المطالبات الموجودة في حيازة دائنين من القطاع الخاص).

١٩-٨ وكذلك، في بعض عمليات إعادة جدولة الدين، كاتفاقات الشروط الميسرة المعقودة في إطار نادي باريس (الإطار ٨-٢)،

^٦ يتم تحديد هذه الأسعار شهريا لثلاث عشرة عملة، على أساس الغلة في الأسواق الثانوية على السندات الحكومية ذات أجل الاستحقاق المتبقي البالغ خمس سنوات، مع إضافة ثلاث وسبع سنوات في حالات الدولار الكندي والدولار الأمريكي واليورو. ويتم نشر هذه البيانات شهريا على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.oecd.org/statistics/news-releases>. وفي حالة مبادرة «هيبك»، فإن الدين المقوم بعملات لا تتوافر عنها أسعار فائدة تجارية مرجعية، وكانت عملة التقييم مربوطة بعملة أخرى، كالدولار الأمريكي مثلا، فيستخدم عندئذ سعر الفائدة التجارية المرجعي لتلك العملة؛ وفي حالة عدم وجود ترتيب لسعر الصرف، وكذلك في حالة وحدات الحساب المستخدمة من جانب المؤسسات متعددة الأطراف المختلفة، ينبغي تطبيق سعر الفائدة التجارية المرجعي على حقوق السحب الخاصة

الإطار ٨-١: إعادة هيكلة السندات السيادية

بدأت إعادة هيكلة الدين الخارجي الذي يأخذ شكل السندات السيادية الصادرة عن البلد المعني (السندات الأوروبية الدولية وسندات «بريدي» (Brady)) مع باكستان في نهاية عام ١٩٩٩، في أعقاب مد العمل بمبدأ «تمائل المعاملة» ليشمل حملة السندات في اتفاق باكستان مع نادي باريس في يناير ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الدين، تحمل السندات عددا من الخصائص التي تميزها عن أنواع أدوات الدين الأخرى.

- أولا، توجد عادة مجموعة من المستثمرين أوسع نطاقا من المجموعة المشتغلة في أدوات الدين الخارجي غير المتداولة، ومن ثم تكون هناك مجموعات مستثمرين مختلفة قد تحركها دوافع مختلفة للاستثمار. وعلى سبيل المثال، فإن دوافع الاستثمار لدى مستثمري التجزئة—وهم مؤسسات غير مالية—قد تكون مختلفة عن دوافع المؤسسات المالية.
- ثانيا، يتم إعلان أسعار السوق بصورة مستمرة. وبناء عليه، فإن المستثمرين يقومون بشكل متواتر بتعديل الأسعار وفقا لأسعار السوق، بعد أن تحملوا خسارة القيمة السوقية ضمن سعر السوق الثانوية للسندات التي سيتم إطفائها، أو التي اشتروها بقيمة سوقية منخفضة، قد يقارنون بين القيمة الحاضرة لعملية التبادل المعروضة (بخصم المدفوعات بسعر فائدة معين) مع السعر السوقي الجاري للسندات التي سيتم تبادلها. وفي أبسط الحالات، إذا كانت القيمة الحاضرة للسند محل التبادل أعلى من السعر السوقي للسند الأصلي، فإن حائز السند الذي سيتم تبادله سيكون لديه حافز لعرض سندات للتبادل.
- وأخيرا، فإن معظم السندات الأوروبية الدولية وسندات بريدي تنص على شروط وفاء مقابل أو شروط تعجيل مقابل في الاتفاقيات الخاصة بها، مما قد يجعل من المستحيل على المدين السيادي أن يختار حملة السندات الذين يتم السداد لهم ومن لا يتم السداد له. ومن ثم يدور الجدل في الأسواق حول ما إذا كان من الضروري أن تكون إعادة هيكلة الدين المضمون بسندات خارجية عملية شاملة تضم الأدوات الأخرى للدين المقوم بالعملة الأجنبية أيضا أم لا.

والأثر المترتب على ما سبق هو أن النجاح في إعادة هيكلة السندات — وهي في معظمها عمليات تبادل للسندات — ينطوي على قيام المدينين بتبادل الأوراق المالية بعلاوة للوصول بسعرها إلى سعر السوق، رغم كونها أدنى كثيرا من القيمة الاسمية الأصلية، أو توفير غير ذلك من «وسائل التحلية» (sweeteners) لتشجيع حملة السندات على المشاركة. وتميل السندات التي تشكل نسبة مئوية أكبر لدى مستثمري التجزئة إلى دفع علاوة أعلى. ولكن كما هي الحال لدى الدائنين في حالة الأنواع الأخرى من أدوات الدين، فإن الاعتبار الرئيسي لدى الدائنين في أية عملية لإعادة الهيكلة هو ما إذا كان المقترض السيادي يواجه مشكلة في السيولة أو الملاءة أم لا.

المدفوعات، يتم قيد أي فرق بين قيمة الديون القديمة والجديدة كتغير في التقييم، كما هي الحال في عمليات تبديل سندات «بريدي» (راجع الإطار ٨-١) بالسندات «العالمية» الجديدة، باستثناء الحالة التي تنطوي على دين غير قابل للتداول قائم لدائنين رسميين وحينئذ يتم قيد أي تخفيض في القيمة الاسمية للدين باعتباره إعفاء من الدين (راجع أدناه).^٥

^٥ راجع الفقرة ٥٣٤ من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

الإطار ٨-٢: تخفيف عبء الدين من نادي باريس والبنوك التجارية

وقد تم تدريجياً زيادة مستوى تخفيض الدين على المطالبات التجارية (البنوك) من شروط تورونتو (١٩٨٨- تخفيض الدين بنسبة ٣٣.٣٣٪) إلى شروط لندن (١٩٩١- تخفيض الدين بنسبة ٥٠٪) إلى شروط نابولي (١٩٩٥- تخفيض الدين بنسبة تتراوح من ٥٠ إلى ٦٧٪)، ثم شروط ليون (١٩٩٦- تخفيض الدين بنسبة ٨٠٪) وشروط كولون (١٩٩٩- تخفيض الدين بنسبة ٩٠٪ أو أكثر إذا احتاج الأمر بموجب مبادرة «هيببوك»). ويرد عرض تطور شروط نادي باريس حتى شروط ليون في الجدول ٨-٢.

وفي عام ١٩٩٦، تم وضع مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببوك)، مما أدى إلى قيام دائنتين متعددي الأطراف لأول مرة بتقديم تخفيف عبء الدين إلى أحد البلدان. وكان نادي باريس يبذل جهوده لتخفيف عبء الدين في سياق مبادرة «هيببوك» من خلال استخدام شروط ليون في البداية، ثم أصبح يقدمها الآن وفقاً لشروط كولون.

ويلتزم البلد المستفيد من تخفيف عبء الدين في سياق نادي باريس بالسعي على الأقل للحصول على شروط مماثلة لإعادة الهيكلة من دائنيه الخارجيين الآخرين (بخلاف الدائنين متعددي الأطراف، الذين يقومون بتقديم تخفيف عبء الدين للبلدان المؤهلة فقط للحصول على مساعدة بموجب مبادرة «هيببوك»)، وهو ما ينطبق على الدائنين الثنائيين من غير نادي باريس، ممن يقومون بصفة عامة بالتفاوض مع البلد المدين على أساس ثنائي، بالإضافة إلى الدائنين من القطاع الخاص (الموردين، والبنوك، وحملة السندات، إلخ).

وقد تشمل اتفاقيات نادي باريس ما ينص على شرط مبادلة الدين، في حدود ٢٠٪ من مطالبات البنوك التجارية في العادة. ويقوم دائنو نادي باريس بعمليات مبادلة الدين على أساس ثنائي.

تخفيف عبء دين البنوك التجارية

ينطوي تنظيم تخفيف عبء الدين متعدد الأطراف على صعوبة أكبر بكثير في حالة البنوك التجارية مقارنة بحالة الدائنين الرسميين. ورغم أنه يمكن للجهة المؤمنة على ائتمان الصادرات الوطنية أن تتفاوض نيابة عن أي دائن بمفرده، إلا أنه لا توجد سبيل لتوحيد مطالبات البنوك التجارية الوطنية. حيث يجب أن يوافق كل بنك دائن على الاتفاق الناتج عن المفاوضات، ولكي يمكن الحصول على قرض مصرفي مجمع، غالباً ما يكون العدد بالمئات.

وقد تم وضع نمط للمفاوضات في اتفاقية عام ١٩٧٠ التي تم إبرامها بين الفلبين ودانيتها من البنوك التجارية: حيث تشكل البنوك الدائنة لجنة (تعرف في بعض الأحيان باسم «نادي لندن») مكونة من حوالي ١٢ فرداً يمثلون البنوك الدائنة الرئيسية. ويأخذ تكوين اللجنة—التي قد تختلف تماماً من حالة إلى أخرى—في الاعتبار جنسية البنوك التي يضمها الاتحاد المالي لكي يتسنى النص في المفاوضات على أحكام الضريبة المختلفة وكذلك اللوائح والقوانين التي تؤثر على بنوك البلدان المختلفة. وتقوم اللجنة بالتفاوض للوصول إلى «اتفاق من حيث المبدأ» مع ممثلي البلد المدين. وبعد موافقة كل البنوك الدائنة على هذا الاتفاق، يتم التوقيع عليه. ويصبح نافذ المفعول عند الوفاء بشروط معينة، كدفع الرسوم والمتأخرات. وكما هي الحال عند إعادة جدولة ديون الدائنين الرسميين، تقوم البنوك عادة بتوفير تخفيف عبء الدين في سياق وجود برنامج للتصحيح يقوم البلد المدين بتنفيذه مدعماً باتفاق مع صندوق النقد الدولي. وعلى عكس ما يحدث مع دائني نادي باريس، لا يوجد تاريخ «نهائي».

وتقوم اتفاقيات البنوك التجارية بإعادة هيكلة المبلغ الأصلي؛ ومن النادر أن يتم توحيد تكاليف الفائدة الأصلية. وكما هي الحال في اتفاقيات نادي باريس، يعتبر توحيد الدين قصير الأجل أيضاً أمراً غير معتاد (لكن عندما ينشأ جانب رئيسي من المتأخرات من الدين قصير الأجل، غالباً ما لا يكون هناك خيار سوى إعادة الهيكلة). وكانت خطة بريدي (١٩٨٩) من بين المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الدين التجاري. وقد أتاحت هذه المبادرة التي تتمثل في إعادة هيكلة الديون على أساس قواعد السوق قائمة بالخيارات للبنوك الدائنة. وتشمل هذه الخيارات عمليات إعادة الشراء، أي عمليات إعادة شراء الدين من قبل الحكومات المدينة بسعر خصم يتم الاتفاق عليه مع البنوك الدائنة؛ وتبديل الدين بسندات بسعر خصم ولكن مع عرض سعر فائدة سوقي (سندات بخصم)؛ والتبادل بالقيمة الاسمية وتحويل الدين إلى سندات كانت تدر سعر فائدة أدنى من سعر الفائدة السوقي (سندات تخفيض سعر الفائدة). وتكون السندات بخصم، أما سندات تخفيض سعر الفائدة فهي معززة بالكامل بضمان أوراق مالية حكومية أمريكية ذات قسائم صفرية في حالة المبلغ الأصلي ومعززة جزئياً بضمان في حالة مدفوعات الفائدة.

قام نادي باريس بوضع إجراءات إعادة الجدولة الجماعية للدين الثنائي الرسمي منذ الخمسينات عندما توصلت الأرجنتين إلى اتفاقات مع الدائنين الثنائيين. والنادي منظمة خاصة بالبلدان الدائنة (وهي بصفة رئيسية، بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) تستجيب لطبقات الحصول على تخفيف للدين فيما يتعلق بعمليات ائتمان الصادرات المضمونة والقروض بين الحكومات.

وتتم الآن إعادة هيكلة الديون المستحقة لدائني نادي باريس الرسميين من خلال نادي باريس، خاصة منذ أن أصبحت روسيا عضواً في النادي في ١٩٩٧. وتتم عادة إعادة هيكلة الديون المستحقة للبنوك التجارية من خلال اتحادات البنوك التجارية. وبالطبع تجري إعادة هيكلة الائتمانات والديون المقدمة من الموردين غير المؤمن عليهم إلى الحكومات غير المشاركة في نادي باريس عن طريق المفاوضات الثنائية.

نادي باريس

هو مجموعة غير رسمية من البلدان الدائنة؛ وتكفل وزارة الخزانة الفرنسية وجود أمانة دائمة له، ومسؤول كبير يتولى منصب الرئيس لإدارة نادي باريس بالنسبة عن البلدان الدائنة الأخرى. ويضم النادي ١٩ عضواً دائماً؛ ويمكن دعوة البلدان الدائنة من غير الأعضاء للمشاركة في الاجتماعات لمعالجة الدين الخاص ببلد معين معين إذا كانت لديها مطالبات كبيرة على ذلك البلد. ويعقد النادي اجتماعاته مرة شهرياً تقريباً في باريس، لمناقشة قضايا الدين فيما بين الأعضاء الدائنين وإعادة جدولة دين بلد معين.

وتقوم البلدان التي تواجه مصاعب في خدمة الدين المستحق لدائنين ثنائيين رسميين بالاتصال برئيس نادي باريس والتقدم بطلب للنظر في حصولها على تخفيف لعبء الدين. ويتخذ الدائنون في اجتماعهم الشهري قراراً بالموافقة على نظر الطلب الذي تقدم به البلد المدين، بشرط أن يكون قائماً بتنفيذ برنامج للتصحيح مدعماً بموارد صندوق النقد الدولي وأن تكون هناك احتياجات تمويلية تستلزم إعادة الجدولة. وعادة يتم التوصل إلى اتفاق من خلال مفاوضات تجري مباشرة، أو عن طريق البريد إذا كان عدد الدائنين قليلاً. ويمكن أن «يعالج» نادي باريس الدين المستحق (المتعاقد عليه أو المضمون) من قبل الحكومة و/أو القطاع العام في البلد المدين والقائم للبلدان الدائنة أو لمؤسساتها المعنية: أي القروض الثنائية وائتمانات الصادرات المضمونة من الحكومة. ويقوم ممثلو البلدان الدائنة في نادي باريس باتخاذ قرار حول الفترة التي سيتم خلالها تخفيف عبء الدين (التي تعرف باسم فترة توحيد الدين)، والديون التي ستشملها هذه العملية (أجال الاستحقاق الحالية، المدفوعات المتأخرة المحتملة، والدين الذي يحتمل أن تكون قد أُعيدت جدولته من قبل) وشروط وأجال سداد الدين الموحد (فترات السماح والسداد).

وهناك نوعان من «المعالجة» قد يقوم نادي باريس بتنفيذهما:

- معالجة التدفقات وتتم عادة لمدفوعات استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة التي يحل أجل استحقاقها خلال فترة محددة؛
- معالجة رصيد المبلغ الأصلي القائم بكامله في تاريخ محدد، للبلدان ذات سجل الأداء الجيد مع نادي باريس إذا كان ذلك سيضمن اختتام عملية إعادة الجدولة.

وتنتج عن مفاوضات نادي باريس اتفاقية إطار متعددة الأطراف (هي محضر الاجتماع المتفق عليه)، يتعين متابعتها مع الاتفاقيات المنفذة الثنائية مع كل هيئة دائنة. ولا يتم الاتفاق على سعر الفائدة على الدين المعاد جدولته (الذي يعرف بأنه سعر فائدة تأجيل السداد) في إطار نادي باريس ولكن يتم التفاوض عليه ثانياً بما يعكس أسعار الفائدة السوقية.

وفي بداية عملية تخفيف عبء الدين، تضع البلدان الدائنة لنادي باريس «التاريخ النهائي» وهو ما يعني أن كل عقود القروض الموقعة بعد هذا التاريخ لن تكون مؤهلة لتخفيف عبء الدين من نادي باريس. والهدف هو مساعدة البلد المدين على إعادة إرساء جدارته الائتمانية عن طريق دفع الالتزامات الجديدة وفق الجداول الزمنية الأصلية. وحتى لو كان تخفيف الدين قد يمتد على مدى سنوات عديدة من خلال ما يعقب اتفاقات نادي باريس، سوف يظل التاريخ النهائي كما هو دون تغيير.

ولقد تزايد الاعتراف في الثمانينات بما كانت تواجهه بعض البلدان منخفضة الدخل ذات الدين الخارجي المرتفع من إعسار (نتيجة لعدم القدرة على سداد ديونها) وليس مجرد مشكلات في السيولة فقط. وعبر السنين، قام نادي باريس بتقديم شروط ميسرة لإعادة جدولة الديون على نحو متزايد للبلدان منخفضة الدخل.

من جزء منه، بما في ذلك متأخرات الفائدة (الفائدة التي فات موعد أدائها) وأي تكاليف فائدة أخرى استحققت السداد. ولا ينشأ الإعفاء من الدين من إلغاء مدفوعات الفائدة المستقبلية التي لم يحن موعد أدائها ولم تستحق بعد.

٨-٢٤ وإذا أدت إعادة تنظيم الدين إلى تغيير سعر الفائدة التعاقدية فعلياً—كأن يكون ذلك من خلال تخفيض مدفوعات الفائدة المستقبلية مع المحافظة على مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية، أو العكس بالعكس—فإنه يصنف باعتباره إعادة جدولة للدين. ومع ذلك، في حالة الأوراق المالية ذات القسائم الصفرية على وجه التحديد، فإن تخفيض مقدار المبلغ الأصلي الواجب دفعه عند الاسترداد إلى مقدار لا يزال يزيد على مقدار المبلغ الأصلي القائم في وقت بدء سريان الاتفاق إنما يمكن تصنيفه باعتباره تغييراً فعلياً في سعر الفائدة التعاقدية، أو باعتباره تخفيضاً في المبلغ الأصلي مع إبقاء سعر الفائدة التعاقدية بلا تغيير. وينبغي قيد ذلك التخفيض في مدفوعات المبلغ الأصلي الواجب أدائها عند حلول الاستحقاق باعتباره إعفاء من الدين، ما لم يسلم الاتفاق الثنائي صراحة بوجود تغيير في سعر الفائدة التعاقدية.

المعالجة الموصى بها

مركز الدين الخارجي وتخفيض الدين

٨-٢٥ يؤدي إعفاء الدين إلى تخفيض مركز إجمالي الدين الخارجي بما يساوي قيمة المبلغ الأصلي القائم الذي تم الإعفاء منه. ويتم قيد أي تخفيض في المبلغ الأصلي تحت أداة الدين الملائمة عند استلامها، أي عندما يقيد الدائن والمدين الإعفاء في دفاترهما. وحيثما أمكن، ينبغي تحديد إعفاء الدين بالقيمة الاسمية بصفة مستقلة وقيدتها في الجدول ٨-١ تحت فئة تخفيض الدين.

٨-٢٦ وإذا كان الإعفاء من الدين متعلقاً بمدفوعات سداد التزامات الدين التي فات موعد سدادها ولم تسدد بعد، أي متأخرات الفائدة والمبلغ الأصلي، يتم قيد تخفيض في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت فئة المتأخرات. ولن يكون للإعفاء من تكاليف الفائدة التي استحققت أثناء تلك الفترة أو المبالغ المنصرفة في فترة القيد الجارية أي تأثير على مركز إجمالي الدين الخارجي في نهاية الفترة، نظراً لأن أي زيادة في قيمة أداة الدين القائمة يكافئها الإعفاء من الدين. ومع ذلك، ينبغي إبلاغ بيانات أي إعفاء من هذا القبيل تحت فئة تخفيض الدين في الجدول ٨-١.

٨-٢٧ وهناك حالة خاصة من إعفاء الدين وهي عندما يقدم الدائن منحة للمدين تستخدم في دفع مدفوعات خدمة الدين عند استحقاق دفعها. وفي تلك الحالات، لا يتأثر مركز إجمالي الدين الخارجي إلا عند أداء مدفوعات خدمة الدين، أي بنفس الأسلوب

يمنح الدائنون فرصة الاختيار من بين خيارات مختلفة، أحدها تخفيض الدين الجزئي، وآخر يتمثل في إعادة الجدولة بسعر فائدة مخفض (تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة). وقد يعفو بعض الدائنين عن جزء من المطالبات ويعيدون جدولة الجزء القائم بسعر الفائدة السوقي الملائم (خيار «تخفيض الدين»)، في حين يقوم دائنون آخرون بإعادة جدولة كامل المطالبة بسعر فائدة أقل (خيار «تخفيض خدمة الدين»)، وهو ما ينتج عنه تخفيض للدين بالقيمة الحاضرة معادل لتخفيض الدين الذي يمنحه الدائنون الذين اختاروا خيار «تخفيض الدين». ويوضح الجدول ٨-٢ تنوع شروط إعادة جدولة الدين وتطورها في إطار نادي باريس.

٨-٢٠ ونظراً للتعقيدات التي ينطوي عليها ذلك، وأسعار الفائدة المختلفة التي قد يتم استخدامها، لم تتطور حتى الآن المعايير الإحصائية الدولية إلى اتفاق عام حول كيفية قياس الأساليب المختلفة لتقديم تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة وجعلها متماثلة.

٨-٢١ ونظراً لما تقدم، لا يقدم هذا المرشد إرشادات موصى به بشأن قياس تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة وعرض بياناته. ومع ذلك، يحث المرشد الاقتصادات التي تمر بعمليات إعادة جدولة الدين وإعادة تمويل الدين على نشر ما يلي: (١) مجموع المبالغ الاسمية المعنية، (٢) مقدار تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة الذي تم تحقيقه، أي الفرق بين القيم الحاضرة (باستخدام سعر فائدة مشترك) لمدفوعات خدمة الدين المعاد جدولتها/المعاد تمويلها قبل وبعد إعادة الجدولة/ إعادة التمويل (طريقة القيمة الحاضرة)؛^٧ (٣) المعلومات التفصيلية عن كيفية حساب مقدار تخفيض القيمة الحاضرة، بما في ذلك سعر الفائدة المستخدم (أسعار الفائدة المستخدمة).

٨-٢٢ وبالمثل، لا يقدم هذا المرشد إرشادات بشأن قياس تخفيف عبء الدين من حيث زيادة المدة، نظراً لصعوبة قياس ذلك التخفيف وعرضه بأسلوب يجعله قابلاً للمقارنة مع الأشكال الأخرى لإعادة تنظيم الدين.

الإعفاء من الدين

٨-٢٣ يعرف الإعفاء من الدين بأنه الإلغاء الطوعي للدين كله أو بعضه بموجب ترتيب تعاقدية بين دائن في اقتصاد ما ومدين في اقتصاد آخر.^٨ وبصورة أكثر تحديداً، يلغي الاتفاق التعاقدية كل مقدار المبلغ الأصلي القائم أو جزءاً منه أو يعفي منه أو

^٧ يمكن كذلك تقديم الجدول الزمني لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي والدين المعادة جدولته باعتباره معلومات للتذكرة.

^٨ يشمل ذلك الإعفاء من بعض مقدار المبلغ الأصلي للسند الإذني المربوط بالانتمان أو الإعفاء منه كله نتيجة وقوع حدث يؤثر على الكيان الذي تم تحرير مشقة الانتمان المتضمنة عليه، والإعفاء من المبلغ الأصلي الذي ينشأ عن وقوع واحد من الأحداث المنصوص عليها تعاقدياً في عقد الدين، مثل الإعفاء في حالة حدوث كارثة من نوع ما.

الجدول ٨-٢: تطور شروط إعادة الجدولة في سياق نادي باريس

البلدان منخفضة الدخل ^٢																
خيارات شروط نابولي ^٤						خيارات شروط لندن ^٣										
خيارات شروط ليون ^٥			خيارات شروط نابولي ^٤			خيارات شروط لندن ^٣			خيارات شروط تورونتو			بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (شروط هيوستون) ^١				
LM	CMI	DSR	DR	LM	CMI	DSR	DR	LM	CMI	DSR	DR	LM	DSR	DR	الدخل المتوسط (شروط هيوستون)	البلدان الدنيا من الدخل المتوسط (شروط هيوستون)
منذ ديسمبر ١٩٩٦																
٢٠	٨	٨	٦	٢٠	٨	٣	٦	١٦	٥	١٤	٨	٨	٨	٨	١٦-٥	حتى ١٨
٤٠	٤٠	٤٠	٢٣	٤٠	٣٣	٢٣	٢٣	٢٥	٢٣	٢٣	٢٣	٢٥	١٤	١٤	١٥	٩
متدرج																
M	R ¹¹	R ¹¹	M	M	R ¹⁰	R ¹⁰	M	M	R ⁹	R ⁶	M	M	R ⁸	M	M	متدرج
—	٨٠	٨٠	٨٠	—	٦٧	٦٧	٦٧	—	٥٠	٥٠	٥٠	—	١٣٠-٢٠	٣٣	—	—
٢٠	١٦	١٦	١٦	٢٠	١٦	١٦	١٦	١٦	١٢	١٢	١٢	١٤	١٤	١٤	١٠	حتى ١٠
٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٥٢	٣٠	٣٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	٢٠	١٠

المصدر: نادي باريس

^١ منذ الاتفاق الموقع مع الأرجنتين والبرازيل في عام ١٩٩٢، يلجأ الدائون بصورة متزايدة باستمرار إلى استخدام الجداول الزمنية للمدفوعات المتدرجة (بأجل استحقاق حتى ١٥ سنة وفترات سماح من سنتين إلى ٣ سنوات في حالة البلدان متوسطة الدخل، وبأجل استحقاق حتى ١٨ سنة في حالة بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط).

^٢ يشير الاختصار DR إلى خيار تخفيض الدين، والاختصار DSR إلى خيار تخفيض خدمة الدين، والاختصار CMI إلى رسالة فائدة تأجيل السداد، والاختصار LM إلى الخيار غير الميسر المقرون بتوفير آجال استحقاق أطول. وبموجب شروط لندن ونابولي وليون، هناك نص يسمح بإجراء عمليات رصيد الدين، ولكن لم تتم أي عملية من هذا النوع بموجب شروط لندن.

^٣ تعرف هذه أيضا باسم شروط «تورونتو المعززة»، وشروط «التيسيرات المعززة».

^٤ يتوقع من معظم البلدان أن تحصل على مستوى تيسير يبلغ ٦٧٪، والبلدان التي يبلغ متوسط دخل الفرد فيها أكثر من ٥٠٠ دولار أمريكي وتبلغ نسبة مديونيتها الكلية عن القروض بالقيمة الحاضرة أقل من ٢٥٠٪ من الصادرات يجوز لها أن تتلقى مستوى تيسير يبلغ ٥٠٪ محمداً على أساس النظر في كل حالة على حدة، وفي حالة مستوى التيسير البالغ ٥٠٪، تعد الشروط المعنوية لمساوية لشروط لندن، فيما عدا ما يتعلق بخيار تخفيض خدمة الدين بموجب عمليات رصيد الدين إذ يشمل فترة سماح تبلغ ٣ سنوات.

^٥ يجب منح هذه الشروط في سياق إجراء منسق بموجب مبادرة «هيبليك»، وهي تشمل أيضاً، على أساس طوعي، خيار تخفيض الدين في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

^٦ ١٤ سنة قبل يونيو ١٩٩٢.

^٧ يشير الاختصار (M) إلى أن أسعار الفائدة تستند إلى أسعار الفائدة السوقية وهي تتقرر في الاتفاقات الثنائية التي تضع موضع التنفيذ المحض المتفق عليه الصادر عن نادي باريس. أما الاختصار R فيعني أسعار فائدة مخفضة.

^٨ كان سعر الفائدة أدنى من سعر الفائدة السوقي بما يبلغ ٣٠ نقاط مئوية أو نصف سعر الفائدة السوقي إذا كان سعر الفائدة السوقي أقل من ٧٪.

^٩ تم تخفيضه لتحقيق تخفيض القيمة الحاضرة بنسبة ٥٠٪.

^{١٠} تم تخفيضه لتحقيق تخفيض القيمة الحاضرة بنسبة ٦٧٪، وبموجب خيار تخفيض خدمة الدين في حال عمليات رصيد الدين، يكون سعر الفائدة أعلى بقدر طفيف، مما يعكس فترة السماح البالغة ٣ سنوات.

^{١١} تم تخفيضه لتحقيق تخفيض القيمة الحاضرة بنسبة ٨٠٪.

^{١٢} يعتمد تخفيض القيمة الحاضرة على تخفيض أسعار الفائدة ولذلك فهو يختلف. راجع الحاشية ٨.

عمليات السداد المسبق وإعادة شراء الدين

٣١-٨ تتألف عمليات السداد المسبق من إعادة شراء الدين أو السداد المبكر له، بشروط يتفق عليها بين المدين والدائن؛ أي إطفاء الدين في مقابل دفع مقدار نقدي متفق عليه بين المدين والدائن. وعندما تنطوي هذه العملية على خصم كنسبة من القيمة الاسمية للدين، يشار إلى عمليات السداد المسبق باعتبارها عمليات إعادة شراء دين. وكذلك، يمكن للمدينين دخول السوق الثانوية وإعادة شراء دينهم نظراً لأن ظروف السوق تجعل ذلك في صالحهم من الناحية المالية.

المعالجة الموصى بها**مركز الدين الخارجي**

٣٢-٨ فيما يتعلق بعمليات تحويل الدين وعمليات السداد المسبق للدين، يتم قيد تخفيض في مركز إجمالي الدين الخارجي بقيمة أدوات الدين التي يتم إطفائها، بغض النظر عن قيمة المطالبة المقابلة (أو الأصول المقابلة) التي يتم تقديمها. ويجب قيد هذا التخفيض في مركز إجمالي الدين الخارجي في الوقت الذي يتم فيه إطفاء أداة الدين؛ و بعبارة أدق، لا يدرج في مركز إجمالي الدين الخارجي دين لم يعد موجوداً.

بيانات التدفقات

٣٣-٨ في بيانات المعاملات في ميزان المدفوعات، يتم قيد التخفيض في أداة الدين القائمة على أساس قيمة المطالبة المقابلة (أو الأصول المقابلة)، مع قيد أي اختلاف في القيمة كتغير في التقييم في بيانات المركز. وينشأ استثناء على ذلك عندما ينطوي الأمر على دين غير قابل للتداول قائم لدائنين رسميين، وتكون قيمة المطالبة المقابلة (أو الأصول المقابلة) أقل في قيمتها من قيمة الدين، وفي تلك الحالة يتم تقييم أداة الدين والمطالبة المقابلة (أو الأصول المقابلة) بصفة مستقلة، ويتم قيد أي فرق في القيمة باعتباره إعفاء من الدين في ميزان المدفوعات. ويتبع نظام لجنة المساعدة الإنمائية منهجاً مماثلاً، فيما عدا أن جميع الفروق في القيمة يتم تصنيفها كمعاملات وليس كتغيرات في التقييم، بشرط أن تكون ناتجة عن مفاوضات ثنائية وأن يكون هناك حافز إنمائي وراء هذه العملية. ويقيد نظام الإبلاغ من المدينين التخفيض في القيمة الاسمية لأداة الدين والقيمة التي أعيد شراء الدين بها، مما يسمح بقياس الخصم.

تخفيض الدين

٣٤-٨ عند تبديل الدين الرسمي بحصص رأسمال أو مبالغ مقابلة لاستخدامها في أغراض إنمائية، يتم تصنيف الفرق بين قيمة الدين الذي يجري إطفائه والمطالبة المقابلة أو الأموال المقدمة لاستخدامها في أغراض إنمائية، تحت بند تخفيض

الذي تؤدي به التزامات خدمة جميع أدوات الدين. ومع ذلك، يتم قيد تلك المساعدة في ذلك الجدول تحت بند تخفيض الدين عند أداء مدفوعات خدمة المدين.

بيانات التدفقات

٢٨-٨ من حيث التدفقات، يتم قيد إعفاء الدين في ميزان المدفوعات باعتبارها تحويلاً رأسمالياً، ويتم قيده في نظام لجنة المساعدة الإنمائية ونظام الإبلاغ من المدينين باعتبارها منحة إعفاء من الدين. وتعد المعاملات المقابلة في ميزان المدفوعات ولجنة المساعدة الإنمائية بمثابة سداد للمبلغ الأصلي القائم. وعندما يكون الإعفاء من الدين في شكل منحة من الدائن إلى المدين (كما جاء في الفقرة السابقة)، فإن سداد المبلغ الأصلي القائم يتم قيده عامة بصورة مماثلة في نظام الإبلاغ من المدينين.

تحويل الدين وعمليات السداد المسبق للدين

٢٩-٨ يعد تحويل الدين الخارجي تبديلاً للدين—بخصم في العادة—بمطالبة دين غير خارجي، كحصول رأس المال أو رصيد مقابل، كالذي يمكن استخدامه لتمويل مشروع معين أو سياسة معينة. وتعتبر مبادلة الدين بحصول رأس المال، ومبادلة الدين بالطبيعة، ومبادلة الدين بالتنمية، جميعاً أمثلة لتحويل الدين. وتعتبر إعادة شراء الدين هي إعادة الشراء، عادة بخصم من جانب الاقتصاد المدين (أو بالنيابة عنه) لدينه الخارجي كله أو جزء منه. وقد تتم هذه المعاملات في السوق الثانوية أو من خلال المفاوضات مع الدائنين.

تحويل الدين

٣٠-٨ وبدلاً من تبديل دين بدين، قد تدخل البلدان في عملية تحويل الدين، أي التحويل القانوني والمالي للخصوم القائمة على الاقتصاد المعني. وتنطوي عمليات تحويل الدين في العادة على تبديل دين خارجي مقوم بالعملة الأجنبية بالتزام غير منشئ للدين مقوم بالعملة المحلية، وذلك بخصم. ويتمثل جوهر هذه العملية في السداد المسبق للدين الخارجي، وتغير طبيعة المطالبة القائمة على الاقتصاد. ومثال على ذلك مبادلة دين بالعملة الأجنبية بحصول رأسمال، والتي ينتج عنها تخفيض مطالبات الدين على اقتصاد المدين وزيادة استثمارات غير المقيمين في استثمارات حصص رأس المال. وغالباً ما تنطوي مبادلات الدين بحصول رأس المال على وجود طرف ثالث، عادة ما يكون منظمة غير حكومية أو شركة، يشترى المطالبات من الدائن وتستلم أسهماً بشركة ما أو عملة محلية (لاستخدامها في استثمارات حصص رأس المال) من المدين. وهناك أنواع أخرى من مبادلات الدين كمبادلات التزامات الدين الخارجي بالصادرات (مبادلة الدين بالصادرات)، أو مبادلة التزامات الدين الخارجي بالأصول المقابلة التي يقدمها المدين للدائن لغرض محدد مثل حماية الحياة البرية والصحة والتعليم والحفاظ على البيئة (مبادلة الدين بالتنمية المتواصلة)، هي كذلك عمليات تحويل دين.

جدولة الدين؛ (٢) الإعفاء من الدين؛ (٣) عمليات تحويل الدين وعمليات السداد المسبق للدين. وعندما تكون هناك مجموعة إجراءات لتخفيف عبء الدين تشمل عناصر من أكثر من نوع واحد، يحث المرشد على تحديد كل نوع بصفة مستقلة. فعلى سبيل المثال، إذا كان من الواجب سداد جزء من الدين المعني مقابل نقد، فمن الضروري قيد عملية سداد مسبق؛ وإذا تم إلغاء جزء من الدين، فينبغي قيد عملية إعفاء من الدين؛ وإذا تم تغيير شروط سداد جزء من الدين، فينبغي قيد عملية إعادة جدولة دين. ولكن إذا تبين عدم إمكان التحديد المستقل، فينبغي إدراج جميع أشكال تخفيض الدين مع النوع المهيمن من أنواع إعادة تنظيم الدين في مجموعة الإجراءات.

٨-٤٠ وفي الجدول ٨-١، ينبغي قيد تخفيض الدين في الوقت الذي يتم فيه تخفيض الدين الخارجي. وإذا كانت جميع أشكال تخفيض الدين قد حدثت في لحظة واحدة، فينبغي قيد تخفيض الدين في ذلك الوقت بدلا من الوقت الذي تكون فيه مدفوعات خدمة الدين قد أصبحت واجبة الأداء. ومع ذلك، من المسلم به أنه قد تكون هناك اختلافات في الممارسات القطرية في هذا الشأن، فإذا اتبع ذلك المنهج الأخير، فينبغي قيده في ملحوظة مضافة إلى عرض بيانات تخفيض الدين.

٨-٤١ ويجوز كذلك تقسيم عملية إعادة تنظيم الدين على مراحل خلال فترة زمنية، مثلما هي الحال في العقود متعددة المراحل، والعقود المرتبطة بالأداء، وعندما يكون تخفيض الدين معتمدا على أحداث احتمالية. وفي تلك الظروف، يتم قيد تخفيض الدين عند بدء سريان التغيير في الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين من منظور المدين، فعلى سبيل المثال، إذا حدث تخفيض الدين عندما تصبح مدفوعات خدمة الدين واجبة الأداء، فإنه ينبغي قيد تخفيض الدين في ذلك الوقت.

٨-٤٢ وكما سبق ذكره، ينبغي أن يكون سعر الصرف المستخدم في حساب تخفيض الدين هو سعر صرف السوق في تاريخ المعاملة (أي النقطة الوسطى بين سعري صرف الشراء والبيع الفوريين).

٨-٤٣ ويوصي هذا المرشد بأن ترافق عرض إحصاءات تخفيض الدين ملاحظات منهجية. وينبغي أن تغطي هذه الملاحظات كل نوع من أنواع إعادة تنظيم الدين، وذلك ضمن جملة أمور.

٨-٤٤ وفي الجدول ٨-١، يقاس تخفيض الدين بالقيمة الاسمية فقط. والسبب وراء ذلك أن الفائدة التحليلية لعرض بيانات تخفيض الدين بالقيمة السوقية غير مؤكدة. وعلى سبيل المثال، عندما يواجه اقتصاد ما صعوبات في المدفوعات (وهي الحالة السائدة الثابتة التي يحصل فيها البلد على تخفيض للدين)، يتم تقييم دينه عامة بخضم كبير، حيث إن السوق لا تزال غير متيقنة من احتمالات الدفع. وفي تلك الظروف، يمكن أن تؤدي إعادة تنظيم الدين إلى

الدين.^١ ويشمل ذلك الحالات التي تتم فيها إعادة شراء الدين من جانب طرف ثالث، مثل منظمة غير حكومية أو شركة، يقوم بعد ذلك ببيع الدين إلى المدين بخضم بموجب صفقة يتم ترتيبها وفقا لاتفاق ثنائي بين المدين ودائن حكومي.

٨-٣٥ وفي حالات أخرى، قد يكون تبديل أداة دين بنوع آخر من المطالبات مجرد إقرار بالواقع. وبمعنى آخر، وعلى وجه الخصوص في حالة الأدوات القابلة للتداول، قد يكون السعر الذي يرغب المدين في إعادة شراء الدين به أكبر من السعر الذي سبق تداول الدين به. ومن ثم، إذا قام الدائن بشراء الورقة المالية بسعر السوق الأدنى، فإن الدائن حينئذ قد يحقق مكسب حيازة.

٨-٣٦ يوصي هذا المرشد بأنه عند قياس وعرض بيانات تخفيض الدين من تلك المعاملات، أن يتم التمييز بين ما يلي: (١) الترتيبات القائمة على التعاون الناشئة عن المباحثات بين الدائن (الدائنين) والمدين؛ (٢) عمليات إعادة شراء الدين التي يبدؤها المدين من خلال عمليات شراء في السوق الثانوية. وعندما تنشأ عمليات إعادة شراء الدين عن ترتيبات قائمة على التعاون، يجب قيد أي فرق بين قيمة المطالبة المقابلة (أو الأصول المقابلة) التي قدمها المدين ومقدار القيمة الاسمية التي أعيد شراؤها، تحت بند تخفيض الدين في الجدول ٨-١. أما تخفيض الدين الناشئ عن عمليات إعادة الشراء في الأسواق الثانوية التي يبدؤها المدين فينبغي ألا يقيد تحت بند تخفيض الدين في الجدول.

٨-٣٧ وفيما يتعلق بمعاملات القطاعين العام والخاص، إذا كان الدين الخارجي والمطالبات المقابلة (أو الأصول المقابلة) مقومة بعملة مختلفة، فينبغي تحديد أي تخفيض في الدين باستخدام سعر الصرف السائد في الأسواق بين العملتين السائد في تاريخ المعاملة (أي النقطة الوسطى بين سعري صرف الشراء والبيع الفوريين).

عرض بيانات تخفيض الدين

٨-٣٨ في الجدول ٨-١، ينبغي للاقتصادات، قدر الإمكان، عرض المعلومات عن تخفيض الدين حسب قطاع المدين (المنهج القائم على القطاع العام) وحسب نوع الدائن. فضلا على ذلك، يسجل الجدول معلومات عن تخفيض الدين الناشئ عن إعادة تنظيم ديون السندات والأذون.

٨-٣٩ كما يمكن عرض البيانات حسب نوع إعادة تنظيم الدين التي بموجبها تقديم تخفيض الدين، وذلك كما يلي: (١) إعادة

^١ يتم تصنيفه في نظام لجنة المساعدة الإنمائية كإعفاء من الدين، ويتم تصنيفه في نظام الإبلاغ بالدين كتخفيض دين.

قيد أي تخفيض للدين ما لم تكن هناك اتفاقية مع الدائن على تخفيض الدين الخارجي.

٨-٨٤ وقد يكون من أمثلة تحمل الدين أن تتولى الحكومة مسؤولية ديون إحدى الشركات. وإذا اشترطت الحكومة في ذلك المثال مطالبة مالية على الشركة نتيجة لعملية تحمل الدين، فإن الشركة سيجب عليها قيد خصوم دين جديدة لا يتم تصنيفها كدين خارجي إلا إذا كانت الحكومة والشركة مقيمين في اقتصادين مختلفين. وينعكس كل تحويل للخصوم بين شبه شركة ومالكها في قيمة حصتها من رأس المال.

٨-٩٤ وبدلاً من تحمل الدين، قد تقرر حكومة ما سداد اقتراض معين، أو أداء مدفوعات معينة بالنيابة عن وحدة مؤسسية أخرى، دون أن يكون هناك طلب لتنفيذ ضمان ولا تولي مسؤولية الدين. وفي هذه الحالة، يبقى الدين مقيداً وحده في الميزانية العمومية للوحدة المؤسسية الأخرى، وهي المدين القانوني الوحيد. فإذا نشأ التزام جديد في شكل مطالبة للحكومة على المدين، فإنها لا تصنف كدين خارجي إلا إذا كانت الحكومة والوحدة المؤسسية الأخرى مقيمين في اقتصادين مختلفين (ولم يكن المدين شبه شركة تابعة للحكومة).

الاقتراض لدعم وضع ميزان المدفوعات

٨-٥٠ يشير الاقتراض لدعم ميزان المدفوعات إلى الاقتراض (بما في ذلك إصدار السندات) من جانب الحكومة أو البنك المركزي (أو أي قطاعات أخرى بالنيابة عن السلطات) لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات.^{١١} وعلى عكس العرض التحليلي لميزان المدفوعات، لا يلزم في بيان الدين الخارجي إدراج قيد خاص «أسفل الخط» لتلك الاقتراضات أو لسدادها المسبق.

تسهيلات القروض الجديدة

٨-٥١ تشتمل بعض مجموعات إجراءات إعادة تنظيم الدين على تسهيلات قروض جديدة (تسهيلات إقراض جديدة يمكن استخدامها لدفع التزامات خدمة الدين الحالية). وفي مركز إجمالي الدين الخارجي، يتم قيد مسحوبات المدين بموجب تسهيلات القروض الجديدة تحت بند القروض طويلة الأجل. فإن ظلت خصوم الدين الحالية قائمة، فينبغي الاستمرار في إبلاغها في مركز إجمالي الدين الخارجي إلى أن يتم سداها. وينبغي عدم قيد تسهيلات القروض الجديدة كتخفيض للدين.

^{١١} تتضمن الفقرات من ٤٥١ إلى ٤٥٣ من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات تعريفاً أشمل لاحتياجات ميزان المدفوعات.

ارتفاع قيمة الدين الجديد لأعلى مما كانت عليه قيمة الدين القديم. وبصورة ماثلة، في معظم الحالات (وفي جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف، كالاتفاقيات المعقودة في إطار نادي باريس، أو نادي لندن—راجع الإطار ٨-١—أو مبادرة «هيبيك»)، يهدف تخفيف عبء الدين إلى استعادة الجدارة الائتمانية للبلد المدين، وبالتالي زيادة إمكان سداد الديون القائمة، ومن ثم رفع قيمتها في السوق. وبينما قد تكون هناك أهمية تحليلية في قياس أثر إعادة تنظيم الدين على قيمة الدين القائم، أي المقدار الذي ترتفع قيمة السوق به، تعتبر التغيرات في القيمة الاسمية القائمة وليس القيمة السوقية هي المنهج المفضل في قياس تخفيض الدين الناشئ عن إعادة تنظيم الدين.

المعاملات الأخرى المتعلقة بإعادة تنظيم الدين

تحمل الدين

٨-٥٤ تحمل الدين هو اتفاق ثلاثي الأطراف بين دائن ومدين سابق ومدين جديد، يتحمل بموجبه مدين جديد مسؤولية الخصوم القائمة على المدين السابق للدائن ويكون مسؤولاً قانوناً عن سداد الدين.

٨-٦٤ ويتم قيد تحمل الدين—في بيانات المعاملات وبيانات المراكز—عندما يطلب الدائن تنفيذ شروط العقد التي تجيز المطالبة بطلب تنفيذ الضمان. وإذا نشأ تحمل بالدين تحت أي ظروف أخرى، فإنه يقيد عندما يتم رفع الخصوم فعلياً من الميزانية العمومية للمدين وإدراج قيود مناظرة في الميزانية العمومية للمدين الجديد، وليس بالضرورة في الوقت الذي تم التوصل فيه إلى اتفاق تحمل الدين. وينبغي أن يتم القيد من جانب الكيان تحمل الدين في فترة زمنية واحدة، حيث إن تواريخ السداد المتوالية التي سبق توقعها في سياق الدين السابق لم تعد ذات صلة بالوضع الجاري.

٨-٧٤ وبعد تحمل الدين، يصبح الدين خصوماً على المدين الجديد، بعد أن كان في الأصل خصوماً على المدين السابق. وقد يتضمن الدين نفس الشروط المنصوص عليها في الدين الأصلي، أو قد تسري شروط جديدة ناتجة عن طلب تنفيذ الضمان. وإذا كان المدينان الأصلي والجديد من قطاعين مؤسسيين مختلفين، يتم تخفيض الدين الخارجي القائم على القطاع المؤسسي الذي يتبعه المدين الأصلي ويزيد الدين الخارجي القائم على القطاع المؤسسي الذي يتبعه المدين الجديد. ويكون المقدار الواجب قيده من جانب المدين الجديد هو كامل مقدار الدين القائم الذي تم تحمله. ولا يتم

٩: الخصوم الاحتمالية

مقدمة

٩-١ سلطت الأزمات المالية التي حدثت في التسعينات الأضواء على جوانب قصور النظم المحاسبية التقليدية في تسجيل المدى الكامل للتعرض للمخاطر المالية الناشئة عن الالتزامات «خارج الميزانية العمومية»، كالخصوم الاحتمالية، وكذلك المخاطر المالية الناشئة عن عقود المشتقات المالية. وقد أدى اكتشاف أهمية هذه الالتزامات ودورها في تلك الأزمات إلى إبراز الحاجة إلى مراقبتها. ويركز هذا الفصل على الخصوم الاحتمالية^١، أما المبادئ التوجيهية لمراقبة المراكز في المشتقات المالية فقد وردت في موضع سابق من هذا المرشد.

٩-٢ وتعتبر الخصوم الاحتمالية ترتيبات متشابكة، ولا يوجد منهج واحد للقياس يناسب جميع الأوضاع؛ بل لا يزال هناك تطور مستمر صوب الوصول إلى معايير شاملة لقياس هذه الخصوم. والواقع أن التجارب أوضحت أن النظم المحاسبية لا تغطي الخصوم الاحتمالية دائما بصورة كاملة. ومع ذلك، ولتشجيع مراقبة الخصوم الاحتمالية وقياسها تعزيزا للشفافية، يعرض هذا الفصل بعض مناهج القياس، بعد البدء بتعريف الخصوم الاحتمالية ثم عرض بعض أسباب قياسها. ويقدم هذا الفصل أيضا، بصورة أكثر تحديدا، جدولا لنشر بيانات الدين الخارجي على أساس «المخاطرة النهائية» (ultimate risk)، أي تعديل بيانات الدين الخارجي المستندة إلى وضع الإقامة في ضوء بعض عمليات تحويل المخاطر الخارجية.

التعريف

٩-٣ الخصوم الاحتمالية هي التزامات تنشأ عن حدث (أو أحداث) منفصلة معينة قد تحدث أو لا تحدث، ويمكن أن تكون صريحة أو ضمنية. ويتمثل جانب من الجوانب الرئيسية لتلك الخصوم، وهو الذي يميزها عن الخصوم المالية الجارية (والدين الخارجي)، في وجوب استيفاء شرط واحد أو أكثر، أو وقوع حدث واحد أو أكثر، قبل أن تتم المعاملة المالية المعنية.

^١ تم إعداد هذا الفصل بالاستفادة من أعمال قام بها البنك الدولي.

الخصوم الاحتمالية الصريحة

٩-٤ الخصوم الاحتمالية الصريحة هي الخصوم التي يعرفها نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بأنها ترتيبات مالية تعاقدية تؤدي إلى نشوء متطلبات مشروطة—أي يسري مفعول تلك المتطلبات إذا نشأ واحد أو أكثر من تلك الشروط المنصوص عليها—لأداء مدفوعات ذات قيمة اقتصادية^٢. بمعنى آخر، تنشأ الخصوم الاحتمالية الصريحة من ترتيب قانوني أو تعاقدية. وقد تنشأ الخصوم الاحتمالية من دين قائم، كتقديم ضمان بالدفع من مؤسسة إلى طرف ثالث؛ أو تنشأ عن التزام بتوفير أموال، كخط ائتمان، وهو ما يؤدي عند توفيره إلى إنشاء مطالبة؛ أو تنشأ عن التزام بتعويض طرف آخر عن خسائره، كضمانات أسعار الصرف. وفيما يلي توضيح لبعض الخصوم الاحتمالية الصريحة الأكثر شيوعا.

ضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى

٩-٥ ضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى هي تعهدات من طرف ما بتحمل مخاطر تخلف طرف آخر عن السداد. ولا يكون الضامنون مطالبين بالدفع إلا إذا تخلف المدين عن السداد. وهناك أنواع شائعة من المخاطر التي يتحملها الضامنون من بينها المخاطر التجارية أو مخاطر الأداء المالي الخاصة بالمقترض، ومخاطر السوق، وخاصة المخاطر الناشئة عن إمكانية حدوث تحركات معاكسة في متغيرات السوق مثل أسعار الصرف وأسعار الفائدة؛ والمخاطر السياسية بما في ذلك مخاطر عدم إمكان تحويل العملات وعدم إمكان تحويل المدفوعات (وتسمى أيضا مخاطر التحويل)، والمصادرة والعنف السياسي، والمخاطر التنظيمية أو مخاطر السياسات، وذلك حيث يكون تنفيذ بعض القوانين والقواعد التنظيمية أمرا بالغ الأهمية للمدين^٢. ويؤدي وجود ضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى في العادة إلى زيادة إمكانية وصول المدين في البداية إلى أسواق الائتمان الدولية و/أو تحسين هيكل آجال استحقاق الاقتراض.

^٢ يرد تعريف مماثل للخصوم الاحتمالية في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦).

^٣ تنتم الضمانات ضد المخاطر التنظيمية أو مخاطر السياسات بأهمية خاصة في تمويل البنية التحتية. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل وأمثلة قُطرية محددة، راجع دراسة Irwin and others (1999).

عندما يسود الاعتقاد بأن الأثر السلبي الناجم عن عدم تحملها يتجاوز الحدود المقبولة^٥، ويقدم الجدول ٩-١ طريقة عملية لتصنيف أنواع الخصوم المحتملة على الحكومة المركزية.

٩-١٠ ورغم أهمية الخصوم الاحتمالية الضمنية في التقييم الاقتصادي الكلي وتحليل عبء المالية العامة وتحليل السياسات الاقتصادية، فإن قياس الخصوم الاحتمالية الضمنية أصعب كثيرا من قياس الخصوم الاحتمالية الصريحة. وكذلك، وإلى أن يتم تطوير أساليب القياس، هناك احتمال نشوء مخاطر ناجمة عن الخطر المعنوي عند نشر معلومات الخصوم الاحتمالية الضمنية من النوع المبين في الجدول ٩-١. وبالتالي، يركز باقي هذا الفصل فقط على قياس الخصوم الاحتمالية الصريحة.

لماذا تقاس الخصوم الاحتمالية؟

٩-١١ يمكن أن يكون للخصوم الاحتمالية تأثير مالي واقتصادي على الكيانات الاقتصادية المعنية من خلال منح بعض الحقوق أو الالتزامات التي قد تمارس في المستقبل. وعندما ترتبط هذه الخصوم بالنشاط عبر الحدود ولا تظهر في نظم المحاسبة التقليدية، قد يكون من الصعب تقييم الوضع المالي لاقتصاد ما—ومختلف القطاعات المؤسسية داخل ذلك الاقتصاد—تجاه غير المقيمين بصورة دقيقة.

٩-١٢ يحتاج تحليل جوانب الضعف الاقتصادية الكلية لاقتصاد ما تجاه الصدمات الخارجية إلى معلومات عن التزامات الدين الخارجي والخصوم الاحتمالية. ولقد أوضحت التجارب أن النظم المحاسبية لا تغطي الخصوم الاحتمالية دائما بصورة كاملة. فضلا على ذلك، هناك إدراك متزايد بأن الخصوم الاحتمالية على الحكومة والبنك المركزي يمكن أن تكون كبيرة عند تقييم الأوضاع الاقتصادية الكلية. فمثلا، يمكن أن يكون للمطالبات الاحتمالية على المالية العامة تأثير واضح على عجز الميزانية واحتياجات التمويل، مع ما يترتب ذلك من انعكاسات على السياسة الاقتصادية. وتسليما بانعكاسات الخصوم الاحتمالية على السياسات الاقتصادية والتحليل، ينص نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الفقرة ١١-٢٦) على ما يلي:

والترتيبات المشروطة ككل قد تكون مهمة للبرمجة المالية ووضع السياسات والتحليلات المالية. لذلك، عندما تكون المواقف المشروطة مهمة للسياسات والتحليلات المالية، فإنه يوصى بجمع معلومات تكملية وعرضها....

^٥ راجع المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ٢٠٠١) *Guidelines for Public Debt Management (IMF and World Bank, 2001)*.

ضمانات الائتمان و الخصوم الاحتمالية المماثلة

٩-٦ توفر خطوط الائتمان وتعهدات تقديم القروض ضمانا بإتاحة المبالغ غير المسحوبة في المستقبل مع عدم إنشاء أي خصوم مالية/أصول مالية إلى أن يتم توفير تلك الأموال فعليا. وتعتبر خطوط الائتمانات غير المسحوبة وتعهدات تقديم القروض غير المنصرفة خصوما احتمالية على المؤسسات المصدرة لها، وهي البنوك. أما خطابات الاعتماد فتعتبر وعودا بأداء المدفوعات عند تقديم مستندات محددة سلفا.

ضمانات «توافر الائتمان» الطارئ أو تسهيلات الائتمان الطارئ

٩-٧ توفر «تسهيلات إصدار السندات الإذنية» (NIFs) المشمولة بضمان الاكتتاب ضمانا بأن يكون المقرض قادرا على إصدار سندات إذنية قصيرة الأجل وأن مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب سوف تستوعب أي جزء لم يتم بيعه من إصدار تلك السندات الإذنية. ولا تنشأ الأصول/الخصوم الفعلية إلا عند تقديم الأموال من مؤسسة (مؤسسات) ضمان الاكتتاب. ويعتبر الجزء غير المستعمل خصوما احتمالية.

٩-٨ ومن بين تسهيلات ضمان السندات الإذنية الأخرى التي توفر ائتمانا مشروطا أو تسهيلات شراء احتياطية «تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد» (RUFs)، و«تسهيلات الخيارات المتعددة» (MOFs)، و«تسهيلات السندات الإذنية العالمية» (GNFs). وتوفر المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية تسهيلات الشراء الاحتياطية. وتعتبر المبالغ غير المستعملة من هذه التسهيلات هي الأخرى خصوما احتمالية.

الخصوم الاحتمالية الضمنية

٩-٩ لا تنشأ الخصوم الاحتمالية الضمنية من مصدر قانوني أو تعاقدية ولكن يتم تسجيلها بعد تحقق شرط أو حدث. فعلى سبيل المثال، قد ينظر إلى ضمان الملاءة المالية النظامية للقطاع المصرفي على أنه يمثل خصوما احتمالية ضمنية على البنك المركزي^٦. وبالمثل، قد تعتبر تغطية التزامات الحكومات دون القومية (حكومة ولاية أو حكومة محلية) أو البنك المركزي في حالة التخلف عن السداد بمثابة خصوم احتمالية ضمنية على الحكومة المركزية. وقد يتم تسجيل الخصوم الاحتمالية الضمنية

^٦ من الحالات المعبرة في هذا الشأن حالة إندونيسيا، حيث ارتفع الدين المحلي للحكومة من لا شيء تقريبا في الفترة السابقة للأزمة (منتصف ١٩٩٧) إلى ٥٠٠ تريليون روبية إندونيسية بحلول نهاية عام ١٩٩٩ وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو إصدار سندات لإعادة رسالة الجهاز المصرفي. وقد رافقت الزيادة في رصيد الدين المحلي على الحكومة زيادة في أصولها تلقفتها مقابل إصدار سندات إعادة الهيكلة المصرفية. راجع أيضا دراسة Blejer and Shumacher (2000).

الجدول ٩-١: مصفوفة مخاطر المالية العامة مع أمثلة توضيحية

الاحتمالية (الالتزام في حالة وقوع حدث معين)	المباشرة (الالتزام عند وقوع أي حدث)	الخصوم ^١
<ul style="list-style-type: none"> ضمانات الحكومة المركزية للاقتراض غير السيادي والالتزامات غير السيادية الصادرة إلى الحكومات دون القومية وكيانات القطاع الخاص والعام (بنوك التنمية) الضمانات الشاملة المقدمة من الحكومة المركزية لمختلف أنواع القروض (قروض الرهن العقاري، وقروض الطلبة، والقروض الزراعية، وقروض المشروعات الصغيرة) ضمانات التجارة وأسعار الصرف الصادرة من قبل الحكومة المركزية الضمانات المقدمة لاقتراض تحصل عليه حكومة سيادية أجنبية ضمانات الحكومة المركزية للاستثمارات الخاصة برامج التأمين التابعة للحكومة المركزية (التأمين على الودائع، الدخل من صناديق معاشات التقاعد الخاصة، التأمين على المحاصيل الزراعية، التأمين ضد الفيضانات، التأمين ضد مخاطر الحروب) 	<ul style="list-style-type: none"> الاقتراض السيادي الخارجي والمحلي (القروض المتعاقد عليها والأوراق المالية الصادرة من قبل الحكومة المركزية) النفقات المدرجة في الموازنة النفقات المدرجة في الموازنة الملزمة قانوناً في الأجل الطويل (رواتب موظفي الخدمة المدنية ومعاشات تقاعدهم) 	<p>الصريحة</p> <p>الخصوم القائمة على الحكومة كما هي مسجلة بموجب قانون أو عقد</p> <p>الضمنية</p> <p>الالتزامات التي قد يتم تسجيلها عندما يكون الأثر السلبي الناجم عن عدم تحملها متجاوزاً للحدود المقبولة</p>
<ul style="list-style-type: none"> تخلف الحكومات دون القومية والكيانات العامة عن سداد الدين غير المضمون وغيره من الالتزامات غير المضمونة تسوية الخصوم في الكيانات التي تجري خصصتها الفشل المصرفي (المساندة خارج حدود التأمين الحكومي) فشل استثمارات صناديق معاشات التقاعد أو صناديق توظيف العمالة أو صناديق الضمان الاجتماعي غير المضمونة (الحماية الاجتماعية لصغار المستثمرين) تخلف البنك المركزي عن الوفاء بالتزاماته (العقود المقومة بالنقد الأجنبي، والدفاع عن العملة، واستقرار ميزان المدفوعات) عمليات الإنقاذ اللاحقة على حدوث ارتداد في مسار التدفقات الرأسمالية الخاصة الإنعاش البيئي والإغاثة في حالات الكوارث وغيرها 	<ul style="list-style-type: none"> معاشات التقاعد العامة المستقبلية (مقارنة بمعاشات تقاعد موظفي الخدمة المدنية) برامج الضمان الاجتماعي تمويل الرعاية الصحية المستقبلية التكاليف المتكررة للمستقبلية للاستثمارات العامة 	

المصدر: مقتبسة بتصريف من دراسة (1999) Polackova Bixi.
^١ الخصوم المدرجة أعلاه تخص سلطات المالية العامة وليس البنك المركزي.

قياس الخصوم الاحتمالية

خسارة محتملة للحكومة عن الخصوم الاحتمالية القابلة للقياس الكمي وغير القابلة للقياس الكمي^٦، بما في ذلك الضمانات والتعويضات، ورؤوس الأموال المملوكة للمؤسسات الدولية والتي لم يطلب سدادها بعد، والتسويات المحتملة المرتبطة بالدعاوى والنزاعات القانونية.

٩-١٥ وبالمثل، تحدد الحكومة الأسترالية الخصوم الاحتمالية القابلة للقياس الكمي وغير القابلة للقياس الكمي^٧. وإضافة إلى ذلك، تحدد الخسائر الاحتمالية «البعيدة» (تكون غالباً ضمانات) بما في ذلك الخصوم الاحتمالية «البعيدة» غير القابلة للقياس الكمي. وتقوم الحكومة الهندية بصفة دورية بإبلاغ بيانات الضمانات المباشرة المقدمة من الحكومة المركزية للاقتراض

٩-١٣ تؤدي الخصوم الاحتمالية إلى قيام التزامات قد تتحقق في المستقبل، ولكن قد لا يكون من الملائم وضع طريقة واحدة لقياسها بسبب تشابكها وتنوعها. وهناك عدة طرق بديلة لقياس البنود الاحتمالية يرد بيانها أدناه، ويعتمد مدى أهمية كل منها على نوع البند الاحتمالي الذي يتم قياسه وعلى توافر البيانات.

٩-١٤ والخطوة الأولى في محاسبة الخصوم الاحتمالية هي أن تقوم الكيانات الاقتصادية بقيد كل تلك الخصوم الاحتمالية عند إنشائها، وهو ما يحدث عند استخدام نظام القيد على أساس الاستحقاق. ولكن كيف يتم تقييم تلك الخصوم؟ من بين المناهج المتبعة قيد هذه الخصوم بكامل قيمتها الاسمية الأصلية أو بقيمة الخسارة المحتملة القصوى. وبذلك يتم قيد الضمان الذي يغطي كامل مبلغ القرض القائم بالقيمة الاسمية الكاملة للقرض الأصلي. وتتبع بعض الحكومات هذا المنهج، فعلى سبيل المثال، تنشر حكومة نيوزيلندا بشكل دوري بيانات أقصى

^٦ راجع New Zealand Treasury, *Budget Economic and Fiscal Update* (Wellington, annual). وحسبما يتضح من اسم الخصوم الاحتمالية غير القابلة للقياس الكمي، لا يمكن قياس تلك الخصوم وهي تنشأ إما من الضمانات المؤسسية المقدمة بموجب تشريع أو من الاتفاقات والترتيبات المبرمة مع المنظمات المعنية.

^٧ راجع *Aggregate Financial Statement* (Australia, annual).

المثال، إذا كان سعر السوق للقرض غير مشاهد إحصائياً ولكن تتوفر البيانات التاريخية عن عدد كبير من ضمانات القروض وحالات التخلف عن السداد المرتبطة بهذه الضمانات، فعندئذ يمكن استخدام توزيع احتمال التخلف عن السداد كوسيلة لتقدير التكلفة المتوقعة لضمان القرض. وهذا الإجراء يماثل الإجراء المستخدم من قبل شركات التأمين في حساب أقساط التأمين. وغالباً ما تستخدم معلومات تصنيف مراتب الجدارة الائتمانية للكيانات المماثلة لاحتساب قيمة ضمانات القروض في حالة التخلف عن السداد أيضاً. ويستخدم البنك الأمريكي للصادرات والواردات هذه الطريقة لتقييم ما يقدمه من ضمانات القروض.

٩-١٩ وتعمد المبادئ التوجيهية التنظيمية المصرفية الموضوعية من قبل لجنة بازل على البيانات التاريخية أيضاً لقياس المخاطر في الأنشطة المصرفية خارج الميزانية العمومية. وفيما يتعلق ببنود تقليدية خارج الميزانية العمومية كالخصوم الائتمانية الاحتمالية، تقدم المبادئ التوجيهية «عوامل تحويل الائتمان» وهي التي عند ضربها في مقدار المبلغ الأصلي الافتراضي تؤدي إلى تقدير مقدار «السداد الكامل» («pay-out») للخصوم الاحتمالية المعنية. ويتم اشتقاق عوامل التحويل من الحجم المقدر ومدى ترجيح حدوث الانكشاف الائتماني وكذلك الدرجة النسبية لمخاطر الائتمان. ومن ثم، تكون نسبة معامل التحويل ١٠٠٪ في حال خطابات الاعتماد الاحتياطية؛ أما معامل التحويل في حال الجزء غير المستغل من التعهدات التي يزيد أجل استحقاقها الأصلي عن سنة واحدة فيكون ٥٠٪؛ ويطبق عامل تحويل نسبته ٥٠٪ على «تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد» و«تسهيل إصدار السندات الإذنية» والترتيبات المماثلة.

٩-٢٠ وعند تطبيق مقاييس القيمة السوقية تستخدم معلومات السوق لتقييم البند الاحتمالي المعني. ويمكن تطبيق هذه المنهجية على مجموعة واسعة من الخصوم الاحتمالية، لكنها مفيدة بشكل خاص في تقييم ضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى التي تركز عليها المناقشة الواردة أدناه. وتفترض هذه المنهجية أن السندات المقاربة المشمولة بضمانات وغير المشمولة بضمانات مشاهدة إحصائياً في السوق وأن السوق أجرت تقييماً كاملاً للمخاطر التي يغطيها الضمان. وبموجب هذه الطريقة، يتم اشتقاق قيمة الضمان على أي أداة مالية بحساب الفرق بين سعر الأداة بدون ضمان وسعرها شاملاً الضمان. وفي سياق ضمان القروض، تكون القيمة الاسمية للضمان هي الفرق بين سعر الفائدة التعاقدية (ip) على القرض غير المضمون وسعر الفائدة التعاقدية (ig) على القرض المضمون مضموناً في القيمة الاسمية للقرض (L): أي $(ip - ig)L$. أما القيمة السوقية للضمان فتستخدم في حسابها أسعار الفائدة السوقية وليس أسعار الفائدة التعاقدية.^٩

الخارجي لمشروعات القطاع العام وللمؤسسات المالية الإنمائية وشركات القطاع الخاص غير المالية.^٨ ويتم عرض بيانات الضمانات حسب القطاع وبالقيمة الاسمية.

٩-١٦ ويرد على طريقة الخسارة المحتملة القصوى قيد واضح: وهو أنه لا توجد أي معلومات حول مدى ترجيح الحدث الاحتمالي المعني. وفيما يتعلق بضمانات مدفوعات سداد القروض والمدفوعات الأخرى على وجه الخصوص، من المرجح أن تكون الخسارة المحتملة القصوى أكبر من القيمة الاقتصادية للخصوم الاحتمالية بسبب عدم اليقين بشأن التخلف عن السداد (أي أن الاحتمال المتوقع لحدوث التخلف عن السداد سيكون أقل من واحد صحيح). ومن الناحية النظرية، فإن المنهج الأفضل من ذلك هو قياس الخسارة الممكنة القصوى والخسارة المتوقعة، ولكن حساب الخسارة المتوقعة يتطلب تقدير مدى ترجيح حدوث الخسائر، وهو ما قد يكون أمراً صعباً.

٩-١٧ وهناك طرق عديدة بديلة لتقييم الخسارة المتوقعة. وهي تتراوح بين الأساليب البسيطة نسبياً التي تتطلب استخدام البيانات التاريخية وأساليب تسعير الخيار المعقدة. ويعتمد المنهج الفعلي المطبق على مدى توافر المعلومات وعلى نوع البند الاحتمالي المعني. وإذا كان من الممكن حساب الخسارة المتوقعة، فإن هناك منهجاً آخر هو تقييم هذه الخسارة (الخسائر) بالقيمة الحاضرة، أي بالقيمة الحاضرة المتوقعة. وبمعنى آخر، حيث إن أي مدفوعات ستكون في المستقبل وليست فورية، يمكن أن يتم خصم تيار المدفوعات المستقبلية المتوقعة باستخدام سعر فائدة السوق الذي يواجهه الضامن، أي باستخدام القيمة الحاضرة. وكما هي الحال في جميع عمليات حساب القيمة الحاضرة، يعتبر سعر الفائدة الملائم استخدامه أمراً بالغ الأهمية؛ والممارسة الشائعة في حال الخصوم الاحتمالية الحكومية هي استخدام سعر فائدة خال من المخاطر مثل سعر فائدة الخزنة. ووفقاً لمنهج القيمة الحاضرة هذا، عندما يصدر ضمان، يمكن قيد القيمة الحاضرة للتكلفة المتوقعة للضمان كنفقات أو مصاريف (في حساب التشغيل) في السنة الجارية ويمكن إدراجها في بيانات المراكز، كأن يكون ذلك في الميزانية العمومية مثلاً.

٩-١٨ ويتطلب التقييم الدقيق معلومات تفصيلية عن السوق، ولكن تلك المعلومات غالباً ما تكون غير متوافرة. ويصدق ذلك بشكل خاص في حالات فشل السوق أو الأسواق غير الكاملة، ويقال إن السوق المالية تعتبر كاملة عندما تكون تلك السوق قائمة في ظل سعر التوازن لكل أصل من الأصول في كل حالة محتملة في العالم. ويتطلب الأمر عندئذ وسائل أخرى لتقييم البند الاحتمالي المعني. وتتمثل إحدى إمكانيات ذلك في استخدام البيانات التاريخية لأنواع مماثلة من العمليات الاحتمالية. فعلى سبيل

^٩ لمزيد من المناقشات حول طرق التقييم باستخدام القيمة السوقية، راجع دراسة (Towe (1990) ودراسة (Mody and Patro (1996).

^٨ راجع *India's External Debt: A Status Report* وهي المطبوعة السنوية التي تصدرها وزارة المالية الهندية عن الدين الخارجي.

القطاع الخاص القائم لغير المقيمين والمضمون من القطاع العام—من خلال ترتيب تعاقدي.

المخاطرة النهائية

٢٥-٩ ترد في الجدول ٩-٢ صيغة تعرض بيانات الدين الخارجي وفق مفهوم المخاطرة «النهائية»، وذلك بتوسيع البيانات القائمة على أساس وضع الإقامة كي يؤخذ في الحسبان مدى ضمان المقيمين لديون غير المقيمين الخارجية. وقد يكون على البلدان خصوم دين تجاه غير المقيمين تتجاوز الخصوم المقيمة كدين خارجي على أساس الإقامة إذا قدم مقيم تلك البلاد إلى غير المقيمين ضمانات قد يطلب تنفيذها. كذلك يمكن أن تسبب فروع المؤسسات المحلية الكائنة في الخارج في سحب من موارد الاقتصاد المحلي إذا تعرضت لمصاعب واستلزم الأمر تقديم أموال من مقارها الرئيسية.

٢٦-٩ وفي الجدول ٩-٢ أيضا، تزيد بيانات الدين الخارجي على أساس وضع الإقامة (العمود ١) بمقدار دين غير المقيمين غير المملوك للمقيمين، أي المضمون من كيان مقيم (تحويل المخاطر إلى الداخل، العمود ٢). ويمثل العمود ٣ حجم الدين الخارجي المعدل القائم على الاقتصاد المعني. ولقد تم وضع الجدول بهذه الطريقة كي يتسنى إعادة ربط الدين الخارجي على أساس المخاطرة النهائية بمركز إجمالي الدين الخارجي المقيس على أساس الإقامة.

٢٧-٩ والهدف من العمود ٢ هو قياس أي تعرض إضافي من المقيمين لمخاطر الدين الخارجي ناشئ عن الخصوم الاحتمالية. وقد جاء تعريف الخصوم الاحتمالية المستخدم في المرشد ضيقا عن عمد. ويجب أن يكون الدين قائما حتى يدرج ضمن تعريف للخصوم الاحتمالية هذا، ولذلك فإن خطوط الائتمان وما شابهها من الالتزامات المحتملة لا تدرج ضمن هذا التعريف. ولا تغطي بيانات تحويل المخاطر إلى الداخل إلا الدين فيما بين غير المقيمين والذي تكون مدفوعات سدايه مضمونة للدائن (أو الدائنين) من كيان مقيم بموجب عقد ملزم قانونا، كجزء من الاتفاق بين المدين والدائن، حيث يكون الضامن غالبا كيانا ذا صلة بالمدين (كالشركة الأم للكيان المدين على سبيل المثال)؛ ودين فرع غير مقيم تابع قانونا لكيان مقيم ومستحق لكيان غير مقيم. أما إذا كان الدين مضمون جزئيا، كأن يغطي الضامن أيا من مدفوعات سداد المبلغ الأصلي أو مدفوعات الفائدة دون الأخرى، فعندئذ يجب ألا تظهر في العمود (٢) أو (٤) إلا القيمة الحاضرة للمبلغ المشمول بالضمان. ولتحاشي الحساب المزدوج لنفس حجم الدين الخارجي، ينبغي استبعاد ما يلي من العمود ٢: جميع خصوم الدين القائمة على الفروع غير المقيمة لفروع أخرى غير مقيمة تابعة لنفس الكيان الأم؛ وأي مبالغ ناشئة عن عمليات اقتراض الدين الخارجي التي يبرمها غير المقيمين وتكون مضمونة من كيان مقيم؛ وكذلك عمليات الإقراض المشتق

٢١-٩ ويبقى هناك منهج آخر لتقييم الخصوم الاحتمالية يطبق أساليب تسعير عقود الخيارات المأخوذة من نظرية التمويل. وباستخدام هذه الطريقة، يمكن اعتبار الضمان عقد اختيار: أي أن ضمان القرض هو في جوهره خيار البيع المحرر على الأصول الأصلية الضامنة للقرض.^{١٠} وفي حال ضمان القروض، يبيع الضامن خيار البيع إلى مقرض ما. ويحق للمقرض، وهو مشتري خيار البيع، أن «يمارس خيار بيع» القرض (أي بيع القرض) إلى الضامن. فمثلا، لنفترض ضمان قرض بقيمة اسمية قدرها F بقيمة أساسية قدرها V . إذا كانت $(V - F < 0)$ فعندئذ تتم ممارسة خيار البيع ويستلم المقرض سعر ممارسة الخيار بالقيمة F . وتساوي قيمة خيار البيع عند الممارسة $F - V$. وعندما تكون $V > F$ ، لا تتم ممارسة خيار البيع، وتكون قيمة الضمان معادلة لقيمة خيار البيع. أما إذا كانت قيمة أداة الائتمان الصادر بشأنها الضمان أقل من القيمة التي يمكن بيعها بها إلى الضامن، فعندئذ يتم طلب تنفيذ الضامن.

٢٢-٩ ورغم أن منهج تسعير الخيار يعتبر جديدا ومعقدا نسبيا، فإنه يتم تطبيقه في تسعير الضمانات في حالات ضمان تمويل البنية التحتية وضمانات مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي.^{١١} ولكن التسعير المعياري للخيارات ترد عليه قيود أيضا. والسبب في ذلك أن نموذج التسعير المعياري للخيارات يفترض وجود عملية تصادفية ذات منشأ خارجي في حال أسعار الأصول الأساسية المعنية. ومع ذلك، يمكن القول إن وجود الضمان في حد ذاته (خاصة الضمان الحكومي) يمكن أن يؤثر على أسعار الأصول.^{١٢}

المقاييس الموصى بها

٢٣-٩ بحث هذا المرشد على قياس ومراقبة الخصوم الاحتمالية، وخاصة الضمانات، ويبين بعض أساليب قياسها. غير أنه يسلم بأن المعايير الشاملة لقياس الخصوم الاحتمالية لا تزال في حالة تطور مستمر. وبالتالي، يقتصر المرشد فيما يلي على تعيين كيفية قيد مجموعة صغيرة، وإن كانت مهمة، من الخصوم الاحتمالية وهي: ضمانات الدين الخارجي للقطاع الخاص المحلي المقدمة من القطاع العام؛ وتوفير الضمانات الخارجية. وفي الحالين، يوصي المرشد بتقييم الخصوم الاحتمالية بالخسارة القسوى في حجم القروض.

ضمانات القطاع العام

٢٤-٩ وردت في الفصل الخامس مناقشة لموضوع نشر بيانات ديون القطاع الخاص المضمونة من الحكومة—أي قيمة دين

^{١٠} كانت أول دراسة أوضحت ذلك هي دراسة (Robert C. Merton (1977).
^{١١} راجع دراسة (Irwin and others (1997) ودراسة (Borensztein and Pennacchi (1990).

^{١٢} للاطلاع على عرض مفصل حول هذه المسألة، راجع دراسة (Sundaresan (2002).

الجدول ٩-٢: مركز إجمالي الدين الخارجي: على أساس المخاطر النهائية

نهاية الفترة			
قطاعات الدائنين			
بند للتذكرة تحويل المخاطر إلى الخارج (٤)	الدين الخارجي (على أساس المخاطر النهائية) (٣)	تحويل المخاطر إلى الداخل (+) (٢)	إجمالي الدين الخارجي (١)
			الحكومة العامة
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			السلطات النقدية
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			البنوك
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			القطاعات الأخرى
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١

الجدول ٩-٢: (تتمة)

نهاية الفترة			
قطاعات الدائنين			
بند للتذكرة تحويل المخاطر إلى الخارج (٤)	إجمالي الدين الخارجي (على أساس المخاطر النهائية) (٣)	تحويل المخاطر إلى الداخل (+) (٢)	إجمالي الدين الخارجي (١)
			القطاعات الأخرى (تابع)
			الشركات المالية غير المصرفية
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			العملة والودائع ^٢
			خصوم الدين الأخرى ^١
			الشركات غير المالية
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي
			تخدم قطاع الأسر
			قصير الأجل
			أدوات سوق النقد
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			المتأخرات
			أخرى
			طويل الأجل
			السندات والأذون
			القروض
			ائتمانات التجارة
			خصوم الدين الأخرى ^١
			الاستثمار المباشر: الإقراض فيما بين الشركات
			خصوم الدين القائمة للمشروعات المنتسبة
			المتأخرات
			أخرى
			خصوم الدين القائمة للمستثمرين المباشرين
			المتأخرات
			أخرى
			إجمالي الدين الخارجي

^١ خصوم الدين الأخرى هي الخصوم الأخرى في بيان وضع الاستثمار الدولي.^٢ يوصي المرشد بإدراج جميع بنود العملة والودائع ضمن فئة الدين قصير الأجل ما لم تتوفر معلومات تفصيلية لإتمام العزو إلى الدين قصير الأجل / الدين طويل الأجل.

للكيان المدين على سبيل المثال؛ والدين الخارجي لكيان مقيم يعد فرعاً تابع قانوناً لكيان غير مقيم.

٩-٢٩ ولا تتم أي إعادة توزيع للمخاطر بسبب تقديم ضمان إضافي من المدين، أو لكون أداة الدين المعنية «مضمونة» (“backed”) بتجمُّع أدوات أو بتيارات إيرادات ناشئة من خارج الاقتصاد المعني. وحيث إن الهدف من الجدول ٩-٢ هو مراقبة تحويل المخاطر المحتمل من جانب المدين، فلا تتم أي إعادة توزيع للمخاطر إذا بدأ تحويل المخاطر من جانب الدائن بدون أي مشاركة من المدين، كأن يدفع الدائن، على سبيل المثال، علاوة إلى ضامن ما، مثل هيئة ائتمان تصدير غير ذات صلة بالمدين، للتأمين ضد التخلف عن السداد، أو يشتري مشتقة ائتمانية تؤدي إلى تحويل مخاطر الائتمان.

الذي يقدمه المقترض غير المقيم إلى نفس ذلك الكائن المقيم أو أي من فروعهم. ولا يهدف هذا الإرشاد إلى استبعاد أحجام الدين القائمة على المقيمين من مفهوم المخاطرة النهائية كما سبق تعريفه، ولكن الهدف منه هو ضمان حساب أحجام الدين هذه مرة واحدة فقط.

٩-٢٨ ويعد الدين الخارجي خصوماً على الاقتصاد المدين. غير أنه يتم أيضاً عرض مبلغ الدين الخارجي على الاقتصاد المضمون من كيانات غير مقيمة كبند للتذكرة (تحويل المخاطر إلى الخارج ، العمود ٤). ولا تغطي بيانات تحويل المخاطر إلى الخارج سوى الدين الخارجي الذي تكون مدفوعات سداهه بكاملها (أو جزء منها) إلى الدائن (الدائنين) مضمونة من كيان غير مقيم بموجب عقد ملزم قانوناً، كجزء من الاتفاق المبرم بين المدين والدائن، حيث يكون الضامن غالباً كيانا ذا صلة بالمدين (كالشركة الأم

الجزء الثاني

إعداد البيانات: مبادئه وممارساته

١٠: عرض عام لعملية إعداد البيانات

مقدمة

التنسيق بين الهيئات الرسمية

١٠-٤ إذا كانت مسؤولية إعداد بيانات الدين مقسمة بين عدة هيئات، فينبغي أن تحدد بوضوح الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إعداد إحصاءات الدين الخارجي، وذلك بوصفها الهيئة الرئيسية لإعداد البيانات. ويمكن إسناد المسؤولية من خلال قانون إحصائي أو أي نص تنظيمي آخر أو بروتوكولات مبرمة بين الهيئات أو مراسيم تنفيذية أو غيرها.

١٠-٥ لا يوصي هذا الفصل بأن تكون مؤسسة بعينها هي المسؤولة عن إعداد ونشر إحصاءات الدين الخارجي في الاقتصاد المعني، إذ يعتمد ذلك على الترتيبات المؤسسية داخل كل اقتصاد. ومع ذلك، من المرجح أن تكون الهيئة الرئيسية لإعداد البيانات هي إما البنك المركزي أو وزارة المالية أو مكتب مستقل لإدارة الدين أو الهيئة الإحصائية الوطنية^١. ومن بين المناهج في هذا الشأن تعيين الهيئة المسؤولة عن إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي باعتبارها الهيئة الرئيسية لإعداد بيانات الدين الخارجي، مما يشجع على تحقيق الاتساق بين مجموعات البيانات الثلاث المترابطة هذه. وفي الواقع، وحسبما أُشير إليه في الفصل السابع، تمثل مطابقة إحصاءات الدين الخارجي مع الحساب المالي في ميزان المدفوعات مراجعة جيدة للاتساق وتوفر كذلك معلومات مفيدة من وجهة التحليلية.

١٠-٦ وأياً كانت الطريقة التي يتم بها جمع وإعداد الإحصاءات—ودائماً تتنوع الطرق والمناهج المعتمدة—فستكون هذه العملية عملية كثيفة الموارد. وبذلك، عندما يكون هناك أكثر من هيئة مشاركة في إعداد إحصاءات الدين الخارجي، يجب أن يكون جهدها قائماً على التعاون تجنباً لازدواج الجهود وضماناً لاتساق المنهج بين سلاسل البيانات ذات الصلة قدر الإمكان. وباستخدام الأساليب الحديثة القائمة على استخدام أجهزة الكمبيوتر، يمكن الربط بين وحدات مختلفة من خلال شبكات الكمبيوتر مما يسهل تخصص المؤسسات المعنية المختلفة، بدون إعاقة إبلاغ البيانات وإعدادها. وفي هذا الخصوص، من الأمور

١٠-١ يمكن إعداد إحصاءات الدين الخارجي من مجموعة متنوعة من المصادر باستخدام مجموعة من الطرق. ويمكن جمع الإحصاءات من المدين أو من الدائن أو بشكل غير مباشر من خلال المعلومات الواردة من الوسطاء الماليين في شكل مسوح و/أو المعلومات المأخوذة من التقارير التنظيمية و/أو غيرها من السجلات الإدارية الحكومية. ولكن من الشروط الأساسية لحدثة الإحصاءات وموثوقيتها أن يكون لدى البلد المعني بيئة مؤسسية قوية وجيدة التنظيم لإعداد إحصاءات الدين العام—كي تخضع جميع مكونات الدين العام والدين المضمون من الحكومة للمراقبة الجيدة والإدارة الجيدة (راجع الوثيقة UNCTAD، ١٩٩٣) - وكذلك إحصاءات الدين الخاص، وإعداد إحصاءات الدين الخارجي المجمعّة.

١٠-٢ ويتناول هذا الفصل بعض القضايا المؤسسية المهمة التي يلزم معالجتها عند الاضطلاع بإعداد إحصاءات الدين الخارجي، والاستراتيجيات التي يلزم النظر فيها مع تغير البيئة التنظيمية للمعاملات المالية. ويؤكد هذا الفصل، بشكل خاص، على الحاجة إلى تنسيق الجهود بين الهيئات الرسمية بحيث تتحمل هيئة واحدة المسؤولية الشاملة عن إعداد ونشر إحصاءات الدين الخارجي للاقتصاد ككل، وعن الدعم القانوني الملائم لعمليات جمع الإحصاءات.

١٠-٣ وتوفر الفصول اللاحقة إرشاداً عملياً بشأن كيفية جمع إحصاءات الدين الخارجي وإعدادها، وليس المقصود منها أن تكون شاملة. فالواقع أن بعض عناصر إحصاءات الدين الخارجي أسهل في جمعها وإعدادها مقارنةً بغيرها. فعلى سبيل المثال، يعتبر إعداد إحصاءات الدين الخارجي عن قروض حكومة ما مثلاً بالعملة الأجنبية من مجموعة من البنوك غير المقيمة أكثر بساطة من جمع معلومات عن ملكية غير المقيمين من إصدارات السندات المحلية لحكومة ما مثلاً. ولكن كلتا مجموعتي الإحصاءات مطلوبة. ومن الصعب جداً الحصول على إحصاءات عن ملكية غير المقيمين من الأوراق المالية المتداولة، وخاصة الأدوات المالية غير المسجلة—أي ما يسمى «السندات لحاملها»—ولذلك تم تخصيص فصل مستقل لهذه المسألة. ويورد الفصل الرابع عشر أمثلة للممارسات القطرية في إعداد إحصاءات الدين الخارجي واستخدامها.

^١ قد تكون الهيئة الإحصائية الوطنية أحد مستخدمي بيانات الدين، بمعنى أن تلك البيانات تبلغها وزارة المالية و/أو البنك المركزي إلى الهيئة الإحصائية الوطنية لنشرها.

المشتركة الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (راجع الفصل السابع عشر).

١٠-١٠. ويجب وضع آليات لضمان استمرار وفاء بيانات الدين الخارجي المعدة باحتياجات صانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات. ويمكن عقد اجتماعات دورية مع صانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات لمراجعة مدى شمول إحصاءات القطاع الخارجي والتعرف على ما يستجد من شروط البيانات. ويمكن مناقشة المبادرات الجديدة مع الدوائر المعنية بالسياسات والمجموعة (أو المجموعات) الاستشارية الإحصائية: حيث تتيح تلك الإحصاءات مجالاً للسعي للحصول على موارد إضافية. وفي ضوء هذه المناقشات، وبالتشاور مع مستخدمي البيانات وهيئات إعداد البيانات الأخرى، يمكن للهيئة المركزية لإعداد البيانات وضع خطة استراتيجية لتحسين جودة إحصاءات الدين الخارجي ونطاق تغطيتها.

الموارد

١٠-١١. تعتبر قرارات تخصيص الموارد حكراً على السلطات في كل اقتصاد ويجب مراجعتها دورياً. ومع ذلك، يحث المرشد السلطات على توفير موارد كافية على الأقل لأداء المهام الحالية، أي العدد الكافي من الموظفين والقدرة الملائم من الموارد المالية وموارد أجهزة الكمبيوتر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يكون الموظفون الأساسيون متمكنين وحسنوا الاطلاع في مجال مفاهيم الدين الخارجي وطرق إعداد البيانات، وينبغي الإبقاء بصورة مستمرة على فرقة أساسية من الإحصائيين المدربين في مجال الدين الخارجي. ويجب تحديث التعليمات الخاصة بأداء المهام الحالية أولاً بأول. ويمكن تزويد معدي البيانات الجدد بالتدريب المنهجي والتدريب أثناء العمل على طرق إعداد بيانات الدين الخارجي، بما في ذلك المعايير الإحصائية الدولية وإجراءات الأنظمة المتعلقة بالتعامل مع البيانات ومعالجتها.

الدعم القانوني لجمع البيانات

١٠-١٢. عندما تكون عمليات الاقتراض الخارجي خاضعة لتنظيم دقيق من جانب السلطات الوطنية، قد تصبح بيانات الدين الخارجي منتجاً ثانوياً لهيكل القواعد التنظيمية. ولكن مع مضي تحرير التدفقات المالية، قد تتراجع درجة شمول المعلومات المستمدة من التقارير التنظيمية، وقد تزداد صعوبة تحديد الكيانات المشاركة في معاملات الدين الخارجي. ولذلك تزداد الحاجة للجوء إلى القطاع الخاص مباشرة للأغراض الإحصائية. وبدون الدعم القانوني الملائم قد يكون من الصعب جداً الحصول على المعلومات المطلوبة من كيانات القطاع الخاص.

الأساسية وجود إجراءات تضمن، قدر الاستطاعة، تدفق البيانات بسلاسة وفي الوقت المناسب بين هيئات إعداد البيانات.

١٠-٧. ومن الضروري ضمان وجود اتصالات مستقرة بدرجة جيدة بين موظفي مختلف الهيئات المعنية حتى يمكن التصدي لأي مشكلات أو صعوبات بطريقة سريعة، بالإضافة إلى تجنب ازدواج تغطية البيانات في المؤسسات المختلفة. ومن طرق التشجيع على التعاون وتنمية الاتصالات وحل المشكلات التي قد تنشأ أن يتم عقد اجتماعات منتظمة بين موظفي مختلف الهيئات على مستوى التنفيذ. وهذه الاجتماعات لن تساعد فقط على حل المشكلات التي قد تنشأ، وإنما تتيح للمشاركين فيها فرصة لإبلاغ بعضهم البعض بالتطورات الوشيكة والتعزيزات أو التغييرات المستقبلية المحتملة في نظم جمع البيانات. كما يساعد هذا النوع من التعاون على انتشار الأفكار وإجراء التحسينات وبتحقيق للمؤسسات فهم أوضاع بعضها البعض ويساعد على إقامة اتصالات شخصية مهمة.

١٠-٨. كذلك إذا قامت هيئات مختلفة بجمع إحصاءات الدين الخارجي، فينبغي أن يقر في الأذهان عدد من الاعتبارات. أولاً، يجب أن تكون المفاهيم المستعملة والأدوات المعروضة بياناتها متسقة أو على الأقل قابلة للمطابقة. ولذلك، عند دمج المصادر المختلفة، يجب أن تضمن الهيئة المركزية القائمة بإعداد البيانات أن الهيئات المساهمة الأخرى تدرك المفاهيم الأساسية وشروط العرض الأساسية (مثل الإقامة والتقييم وغيرها) على النحو المبين في المرشد، وتوفر إحصاءات متسقة مع تلك المفاهيم والشروط. وفي الواقع، يجب أن تطور الهيئة المركزية خبرتها في هذه المعايير وأن تتصرف، بشكل ما، كحارس لها في الاقتصاد المعني. كما توجد طرق عرض أخرى مبنية في المرشد يمكن لصانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات أن يثثوا معدي البيانات على نشرها أو قد يكون من الضروري إعدادها للوفاء بالتعهدات الدولية. ويتعين على معدي الإحصاءات في الهيئة المركزية لإعداد البيانات أن يضمنوا أن تكون الإحصاءات التي توفرها الهيئات الأخرى مستوفية لشروط طرق العرض الأخرى، وذلك من حيث التغطية وكذلك دورية وحدائية التوقيت التي يجب توفير هذه الإحصاءات بهما.

١٠-٩. ويوصي المرشد كذلك بمقارنة الأرقام مع الدائنين بصورة منتظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً، كلما أمكن، رغم أن هيئة إعداد البيانات سوف تحتاج للتأكد مما إذا كان يتم جمع بيانات الدائنين على نفس الأساس المتبع في إعداد بيانات البلد المعني. ويمكن إجراء هذه المقارنة على أساس فرادي أدوات الدين (كفرادى القروض الحكومية) حسب الهيئة المسؤولة عن جمع هذه الإحصاءات أو على مستوى إجمالي باستخدام مجموعات بيانات دولية مثل الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية وإحصاءات الدين الخارجي

١٠-١٥ وبوجود ذلك الدعم القانوني، سيكون لدى معد البيانات الإحصائية الدعم اللازم لجمع المعلومات من المشروعات ومن البنوك التجارية. ومع ذلك، ينبغي ألا يعتمد معد البيانات فقط على الدعم القانوني بل ينبغي أن يستخدم ذلك الدعم القانوني لمساعدة وحث القطاع الخاص على إبلاغ البيانات.

أساليب جمع البيانات في مختلف مراحل التحرير الاقتصادي

١٠-١٦ كما ذكر أعلاه، من المرجح أن يؤثر تحرير المعاملات المالية على المعلومات المتوافرة من التقارير الإحصائية^٤ وبشرط مضي عملية التحرير خطوة خطوة، يجب على الهيئة أو الهيئات المسؤولة عن الإحصاءات الخارجية، بما في ذلك إحصاءات الدين الخارجي، وضع استراتيجية لضمان استمرار إعداد ونشر الإحصاءات ذات النوعية الجيدة. وينطوي جزء من هذه الاستراتيجية على النظر في مدى الحاجة إلى تقوية البنية التحتية الإحصائية كما سبقت مناقشته أعلاه، أي الحاجة إلى الدعم القانوني وتحسين التعاون والتوزيع الواضح لمسؤوليات إعداد البيانات بين مختلف هيئات إعداد البيانات المعنية. ولكن من الضروري أيضاً النظر في أساليب جمع البيانات، ويقدم الشكل البياني ١٠-١ عرضاً مبسطاً للأساليب التي يمكن استخدامها مع مضي عملية التحرير الاقتصادي.

١٠-١٧ في الشكل البياني ١٠-١، وفي البيئة ذات الضوابط الصارمة، ترد البيانات أساساً من المصادر الإدارية، كمجالس الاستثمارات الأجنبية، ومن البنوك التجارية عن معاملاتها ومعاملات عملائها المحليين. ومع تزايد تحرير المعاملات المالية، تزداد المعلومات التي يجب على الشركات تقديمها بصورة مباشرة، من حيث عدد المشروعات والمعلومات المطلوبة. وتبقى المعلومات المبلغة من القطاع العام والبنوك التجارية حول ديونها عموماً بدون تغيير طوال الوقت.

١٠-١٨ وفي البيئة المتحررة جزئياً، وعندما تبدأ بعض المشروعات في الحصول على قدر أكبر من الحرية للاقتراض من الخارج، تنخفض درجة شمول مصادر المعلومات التقليدية المتمثلة في المصادر الإدارية والبنوك التجارية. وقد تبقى البنوك التجارية مصدراً قيماً للمعلومات حول أنشطة عملائها، ولكن قد تظهر الحاجة أيضاً إلى تكملة مصدر البيانات هذا عن طريق طلب تقارير من المشروعات المأذون لها بالاقتراض مباشرة من الخارج، أي القيام بمعاملات خارجية بدون إشراك البنوك التجارية المحلية. ويمكن، مثلاً، أن يطلب إلى المشروعات التي تقتصر مباشرة من الخارج إبلاغ بيانات عن فرادى عمليات

١٠-١٣ ويمكن أن يكون الحصول على الدعم القانوني الملائم لأغراض جمع الإحصاءات عملية معقدة ومطولة من المرجح القيام بها بصورة غير متواترة. وفي ضوء ذلك، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى هي تحديد ما إذا كان هناك أي دعم قانوني قائم لعمليات جمع الإحصاءات يمكن استخدامه للحصول على المعلومات المطلوبة. وإن لم يكن هناك مثل ذلك الدعم، وروى أنه من الضروري طلب مساندة قانونية إضافية، قد تصبح الحاجة أوسع نطاقاً من «مجرد» جمع بيانات الدين الخارجي. وفي الواقع، قد يتطلب الأمر في بيئة التحرير الاقتصادي إجراء مراجعة شاملة لمصادر المعلومات الإحصائية، وقد يكون الدعم القانوني مطلوباً لتحقيق ذلك.

١٠-١٤ وتختلف أحكام الدعم القانوني لجمع المعلومات الإحصائية من بلد لآخر، وهو ما يعتمد على عوامل ليس أغلبها أهمية الترتيبات المؤسسية والتطور التاريخي لعملية جمع البيانات الإحصائية. ومع ذلك، تشمل بعض العناصر التي تغطيها تلك الشروط في العادة ما يلي:

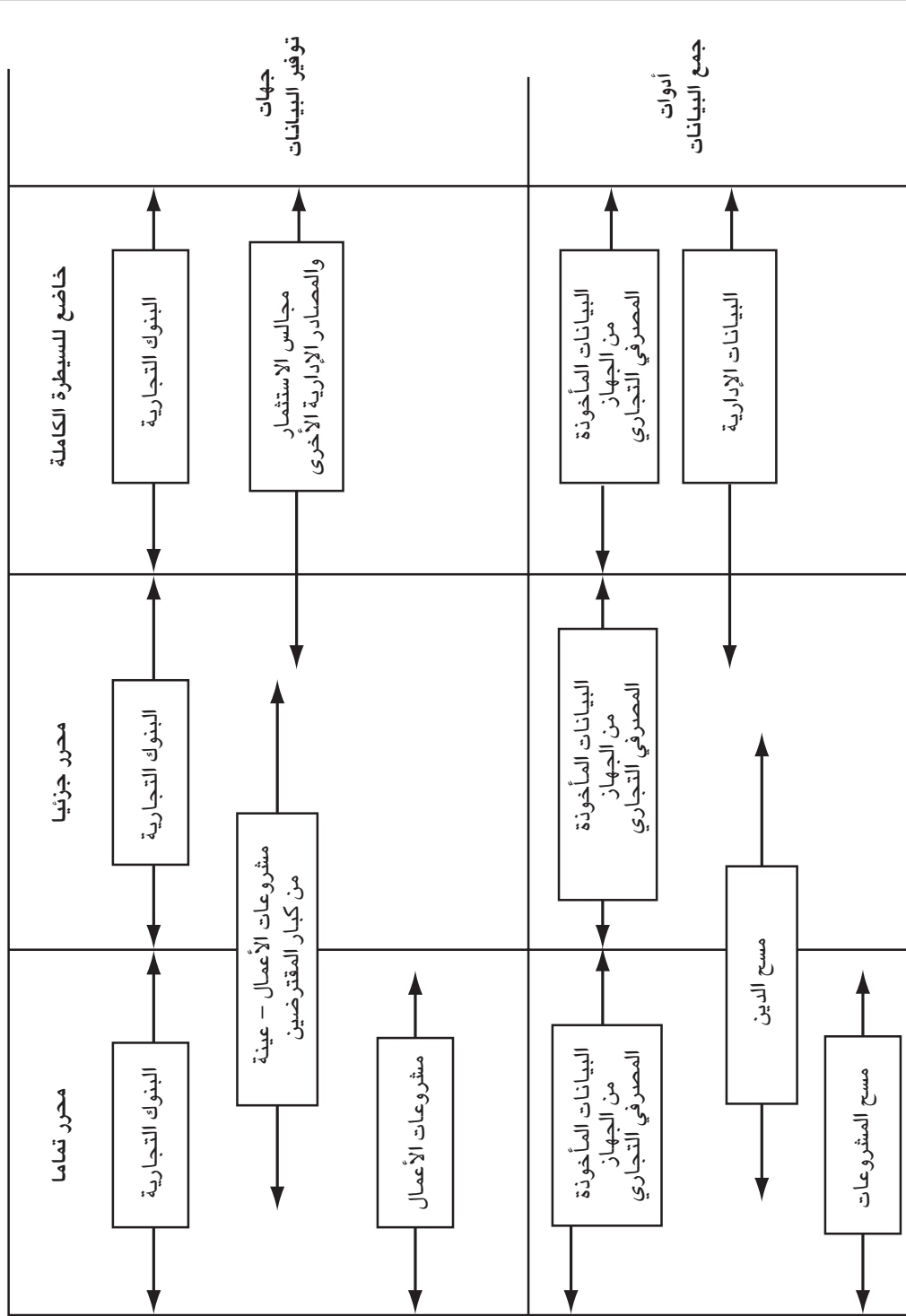
- تحديد نوع الكيانات التي يمكن لجهة إعداد البيانات الاتصال بها للحصول على البيانات (مثلاً، الكيانات التابعة لقطاع الأعمال الخاص) وتحديد الغرض من ذلك (مثلاً، مراقبة النشاط الاقتصادي والمعاملات المالية).
- حدود مسؤوليات هيئة إعداد البيانات دون أن تكون تلك الحدود شديدة التقييد إلى درجة تعوق حرية تلك الهيئة في التكيف عندما تستجد تطورات جديدة (كالمشتقات المالية على سبيل المثال).
- إمكانية فرض جزاءات على المجيبين في حالة عدم الإجابة، وهذه يجب أن ترافقها آلية إنفاذ قانونية ملائمة^٥.
- إقرار صريح بأن المعلومات المقدمة من فرادى الكيانات لن يفصح عنها مستقلة وإنما يمكن نشرها فقط في شكل مجملات إحصائية (ربما باستثناء الحالات التي تعطى فيها فرادى الكيانات إذناً صريحاً بالإفصاح عن المعلومات)، مع فرض الجزاءات المناسبة على هيئة إعداد البيانات، ولا سيما فرادى الموظفين، إذا حدث إفصاح عن تلك المعلومات.
- أن يحظر على السلطات الوطنية استخدام المعلومات المقدمة من فرادى الكيانات المبلغة لأي غرض آخر عدا إعداد الإحصاءات، وبذلك يتم إرساء استقلالية وظيفة إعداد البيانات الإحصائية عن الأنشطة الحكومية الأخرى (كالسلطات الضريبية مثلاً)؛ ويجب دعم هذا الحظر بجزاءات وبآلية لإنفاذها.
- أن يحظر على الهيئات الحكومية الأخرى التأثير على محتويات النشرات الإحصائية^٦.
- تشكيل لجنة إشراف من خبراء مستقلين للمساعدة على ضمان الالتزام المهني لهيئة إعداد البيانات وموضوعية تلك الهيئة.

^٤ يجوز أيضاً النظر في إمكانية فرض جزاءات على المجيبين في حالة عدم دقة الإبلاغ (أي تقديم بيانات غير صحيحة عن عمد).

^٥ تعد موضوعية البيانات مهمة جداً للعمل الإحصائي. وعندما تضطلع هيئات إعداد البيانات بالوظائف التشغيلية ووظائف القيد في الوقت ذاته، يمكن النظر في تعيين حدود الوظائف كي تسير الوظيفة الإحصائية بدون تأثير من الوظائف الأخرى.

^٤ يعتمد هذا القسم على تقرير Forum for International Development Economics (1998).

الشكل البياني ١-١٠: جهات توفير البيانات وأدوات جمع البيانات في مختلف بيئات السياسات



المصدر: تقرير (1998) Forum for International Development Economics. ملحوظة: يفترض أن درجة السيطرة تتقلص باستمرار مع الاتجاه من اليمين إلى اليسار.

كأن يكون هناك تراجع كبير في موثوقية مصادر المعلومات التقليدية، فإنه يصبح من المهم تحديد أهداف النظام الجديد من البداية. وعلى سبيل المثال، يجب تحديد حداثه نشر النتائج ومعدل تواتره، لأن هذا يمكن أن يؤثر على أنواع المسوح وعلى الموارد المطلوبة. وبالمثل، يجب التأكيد على أهمية البيانات لصانعي السياسات، لأنه من الضروري النظر في أي عملية جمع للبيانات وفق سياق الأولويات الإحصائية الشاملة. فمن المحتم أن الموارد المتاحة لدى هيئة إعداد البيانات ولدى المجيبين تعتبر محدودة.

نشر إحصاءات الدين الخارجي

١٠-٢٣ يتم إعداد بيانات إحصاءات الدين الخارجي لغرض نهائي هو إتاحة هذه البيانات لصانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي البيانات. وينبغي نشر البيانات علانية على أساس متواتر وفي الوقت المناسب، ويفضل أن يتم ذلك وفق برنامج زمني للنشر ثابت ومعلن عنه مسبقا. ويمكن أن يتم نشر البيانات في شكل مطبوع و/أو إلكتروني. وكجزء من عملية النشر، ينبغي توثيق ونشر المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمنهجية في شكل مطبوعة تصدر على فترات زمنية منتظمة. ويمكن أيضا أن تحدد البيانات الوصفية أي انحرافات مهمة عن المعايير المتعارف عليها دوليا وأي تحيز في البيانات وأي معلومات عن معدلات الإجابة على أهم المسوح المستخدمة في جمع إحصاءات الدين الخارجي.

١٠-٢٤ وللوفاء بالاحتياجات المشروعة لمستخدمي البيانات، سيتم نشر بيانات يمكن أن تخضع أيضا للتعديل اللاحق. وفي تلك الحالات، ينبغي تنبيه مستخدمي البيانات إلى أن البيانات المنشورة مبدئيا هي بيانات أولية وقد تخضع للتعديل. وإذا تم نشر البيانات المعدلة في وقت لاحق، فينبغي إبلاغ مستخدمي البيانات بالتعديلات مع تقديم تفسير لها. وكذلك إذا تعين إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية الإحصائية، فإن المرشد يوصي بشدة بتوجيه إشعار مسبق إلى مستخدمي البيانات وتوفير ما يكفي من بيانات الفترات السابقة بعد نشر التعديلات.

١٠-٢٥ وعموما، من المرجح أن يؤدي تزويد مستخدمي البيانات بتلك المعلومات إلى تعميق الثقة في الإحصاءات، وقد يساعد على تشجيع «ثقافة إبلاغ البيانات» في هيئة (أو هيئات) إعداد البيانات، وهي مسألة سبقت مناقشتها في الفصل الثاني عشر، وتمثل شاغلا سائدا لدى معدي البيانات.

الاقتراض التي تضطلع بها (أي تقديم معلومات حول الدين الخارجي فقط) و/أو إبلاغ بيانات بصورة دورية على نموذج مسح يغطي بيانات الأصول والخصوم الخارجية وأي تدفقات دخل مرتبطة بتلك الأصول والخصوم.

١٠-١٩ وتزداد وظيفة تلك الهيئة تشابكا مع مضي التحرير الاقتصادي وانخفاض اعتماد الهيئة الإحصائية على مصادر المعلومات المتمثلة في المصادر الإدارية والبنوك التجارية وازدياد اعتمادها في الحصول على المعلومات اللازمة من المشروعات الخاصة. وسوف يتعين على الهيئة الإحصائية أو الهيئات الإحصائية تطوير و/أو تعميق المهارات البشرية اللازمة لإعداد البيانات في بيئة أكثر تحرا، بما في ذلك وجود مجموعة أساسية من الموظفين. ويشمل ذلك تنمية مهارات إجراء المسوح ووضع وتحديث سجل للشركات وتنمية المهارات في مجال المراقبة الجيدة، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة بالإطار المفاهيمي الأساسي. ويمكن أن تمثل مرحلة التحرير الاقتصادي الجزئي فرصة لتطوير هذه القدرات في بيئة تكون فيها مصادر المعلومات التقليدية لا تزال مهمة، وإن كان ذلك بدرجة أقل.

١٠-٢٠ ويسمح المنهج المرحلي للهيئة الإحصائية أو الهيئات الإحصائية، بتنمية القدرات المطلوبة لمواجهة هذه الظروف المتغيرة بمرور الوقت. ونظرا لما ينطوي عليه ذلك من صعوبات وتكاليف تنشأ عند الاضطلاع بالتغييرات المؤسسية المطلوبة، فإن المنهج المرحلي يمكن أن يساعد على تقليص هذه التكاليف على جميع الأطراف المعنية إلى أدنى حد.

١٠-٢١ إن رغبة أو عدم رغبة البلد المعني في اتباع المنهج المرحلي في تطبيق عملية الإبلاغ التفصيلي ببيانات الأنشطة الخارجية للمشروعات الخاصة قد تعتمد على مجموعة من العوامل بما في ذلك ما لديها من موارد ودعم قانوني لإجراء المسوح. ولكن بحلول الوقت الذي يحرر فيه الاقتصاد حركات رأس المال بصورة كاملة، من المهم أن تتوافر لدى الهيئة الإحصائية أو الهيئات الإحصائية، القدرة على مراقبة الأنشطة الخارجية للقطاع الخاص. وما لم يتوافر ذلك، قد يتعرض واضعو السياسات الاقتصادية ومستثمرو القطاع الخاص للتضليل بما يؤدي إلى التهوين في تقدير درجة تراكم الدين الخارجي على المشروعات الخاصة، مع ما يترتب على ذلك من مضاعفات سلبية على الاقتصاد في مرحلة لاحقة.

١٠-٢٢ وأخيرا، إذا ما تقرررت الحاجة إلى نظام جديد لبيانات ميزان المدفوعات والدين الخارجي، ربما بسبب تغير الظروف

^٥ إحدى الفوائد المحتملة لإعداد بيانات إحصاءات الدين الخارجي بصورة متوافقة مع سلاسل البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى هي إمكانية دعم حراك الموظفين. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون المعرفة بالمفاهيم الأساسية والمهارات الأساسية في مجال إعداد البيانات اللتين تم تطويرهما لمجموعة ذات صلة من البيانات الاقتصادية الكلية ذات أهمية أيضا لإحصاءات الدين الخارجي، والعكس بالعكس.

١١: إحصاءات الدين الحكومي ودين القطاع العام

مقدمة

ما هي الطريقة التي ينبغي لمكتب الدين اتباعها في جمع البيانات وإعدادها؟

١١-١ يوصي المرشد بربط عملية جمع البيانات عن دين الحكومة الخارجي بأعمال الجهات المسؤولة عن إدارة وضع دين الحكومة، وذلك خدمة لأغراض الكفاءة الإدارية ومراقبة الجودة. والمسؤول عن دين الحكومة هو في جميع الأحوال مكتب الدين الحكومي، الذي يكون إما ضمن وزارة المالية أو المشكل كهيئة مستقلة ضمن القطاع الحكومي أو البنك المركزي أو هيئة حكومية أخرى. ولأسباب المحددة في الفصل السابق، من المهم أيضا أن تتعاون الهيئة المسؤولة عن البيانات الحكومية، حسبما يرى ملائما، مع أي هيئات أخرى مشاركة في إعداد بيانات الدين الخارجي.

١١-٤ لإنشاء سجل سليم للدين، يجب إعداد معلومات مفصلة عن جميع القروض (وغيرها من أنواع الاقتراض كالسندات وائتمانات التصدير) وجميع المعاملات ذات الصلة. ويجب أن يسجل مكتب الدين جميع الديون العامة والمضمونة من الحكومة. ولذلك من المهم جدا أن تكون الهيئة التي تجمع بيانات الدين العام والدين المضمون من الحكومة هي نفسها المسؤولة عن خدمة المدفوعات أو الأمر بأدائها.

١١-٥ وفي حالة الاقتصادات التي قد لا تكون لديها سجلات سليمة لبيانات الدين، قد تكون هناك حاجة إلى القيام أولا بإعداد حصر دقيق للدين الحالي لإثبات رصيد الدين، بما في ذلك أي متأخرات تراكمت عن المبلغ الأصلي والفائدة. وعند معرفة رصيد الدين، ينبغي اتخاذ الإجراءات للحصول على معلومات - بشكل منتظم - عن الاقتراض الحالي والجديد، وكذلك معلومات عن المعاملات الأخرى التي تؤثر على رصيد الدين. وقد تكون هناك حاجة إلى وضع ترتيبات مؤسسية رسمية لتدفق المعلومات تدفقا شاملا وفي الوقت المناسب إلى مكتب الدين. ويورد الجدول ١١-١ قائمة بأنواع المعلومات التفصيلية التي ينبغي إعدادها، ويرد شرح هذا الجدول بمزيد من التفصيل لاحقا.

١١-٦ ولأغراض مكتب الدين ووظائفه، ينبغي إعداد البيانات على أساس كل أداة مالية على حدة وكل شريحة على حدة وبعملتها الأصلية. وبالنسبة لكل أداة من أدوات الاقتراض، هناك أساسا ثلاثة أنواع من المعلومات التي يلزم إعداد بياناتها، وهي كما يلي: (١) المعلومات الأساسية عن التفاصيل والشروط التي سوف تنتج جداول استهلاك الدين والدفعات المنصرفة منه (٢) بيانات عن الدفعات المنصرفة الفعلية، وكذلك التغييرات في المبلغ المتعهد به غير المنصرف، إذا كانت هناك مثلا إلغاءات و/أو زيادات (كما في حال القرض المخصص لمشروع ما) (٣) معاملات خدمة الدين الفعلية. وهناك أنواع أخرى من

١١-٢ ومن المهم جدا لحسن سير مكتب الدين الحكومي أن تتم عملية إعداد بيانات الدين وقيدها ونشرها بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب. وتعتبر سجلات الدين السليمة أساسا ضروريا تماما لفعالية إدارة الدين، والواقع أن توافر البيانات الدقيقة والحديثة هو الذي يحدد مدى فعالية اضطلاع مكتب الدين بتنفيذ وظائفه الأخرى، سواء كانت تشغيلية أو تحليلية. ويرد في الملحق بهذا الفصل وصف لمجموعة الوظائف هذه.

١١-٣ وتسمح البيانات الشاملة المتوافرة في الوقت المناسب لمكتب الدين بمراقبة تطور الخصوم الخارجية على البلد والتزامات خدمة الدين القائمة عليه بمرور الوقت، ويمكن أن تقدم إشارات تحذير مبكرة عن مشكلات خدمة الدين المحتملة، كما تفيد كمدخلات أساسية في إعداد ميزانية الحكومة للمصادقة عليها في البرلمان وتنفيذها وكذلك لإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي وإعداد التوقعات. وينبغي أن يكون مكتب الدين مزودا بموارد كافية للقيام بصورة صحيحة بمهام إعداد البيانات وقيدها على الوجه الصحيح عن جميع عمليات الاقتراض الحكومي. ويوصي المرشد بأن يستغل معد إحصاءات الدين الخارجي - إذا كان خارج مكتب الدين - هذه البيانات بدلا من تطوير مصادر بديلة.

الجدول ١١-١: المعلومات الواجب إعدادها عن كل أداة مالية

نوع المعلومات	الوصف
أولاً- تفاصيل أداة الاقتراض	عنوان وصفي التاريخ الذي وقعت فيه الاتفاقية نوع أداة الاقتراض التاريخ الذي يبدأ فيه سريان اتفاقية الاقتراض سواء بعملة واحدة أو بعملة متعددة أو متعدد الشرائح المبلغ الأصلي المقترض أو المبلغ المعدل بعد إلغاء أو تعزيز الدين العملة الأصلية وعمليات الدفعات المنصرفة ومدفوعات السداد
الغرض من الاقتراض	سواء كان الحكومة أو المشروعات العامة أو القطاع الخاص
تاريخ البدء السريان	الجهة المنوط بها تنفيذ المشروع
نوع الاقتراض	اسم ونوع الدائن (متعدد الأطراف، ثنائي الأطراف، إلخ.)
المبلغ المقترض	إذا كانت مختلفة عن المقرض
عملة الاقتراض	الاسم والبلد
المشاركين	الاقتراض من قبل المشروعات العامة أو القطاع الخاص المضمون من الحكومة والنسبة المضمونة
المقترض	سواء كان الاقتراض مؤمناً عليه من قبل هيئة ضمان التصدير في بلد الدائن والنسبة المضمونة.
الجهة المنفذة	القطاع الاقتصادي المستلم للقروض.
الدائن	سواء لتمويل مشروع أو غيره.
جهة الصرف	الفترة التي سيتم الصرف خلالها
شركة تأمين الدائن	مثل الصرف المباشر أو التعويض عن المصروفات
وضع الضمان	التقدير المتوقع لكيفية صرف القرض
المؤمن عليه	عملات وقيمة كل دفعة يتم صرفها
القطاع الاقتصادي	يجب أن تشمل المعلومات الخاصة بالفائدة المتقاضاة ما يلي:
استخدام الأموال	• نوع الفائدة: سعر ثابت أو متغير
ثانياً- الدفعات المنصرفة	• في حال سعر الفائدة المتغير: يحدد سعر الفائدة الأساسي/ سعر الفائدة المرجعي وهامش الفائدة.
فترة الصرف	• فترة الفائدة: تواريخ المدفوعات
طريقة الصرف	• أساس حساب الفائدة (عامل التحويل: يومي/ شهري/ نصف سنوي/ سنوي وغيره)
نظم/ هيكل الدفعات المنصرفة المتوقعة	• الشهور: العدد الفعلي للأيام أو عدد الشهور محسوبة على أساس ٣٠ يوماً
الصرف الفعلي	• عدد الأيام في سنة الفائدة: (٣٦٥/٣٦٠)
ثالثاً- شروط الاقتراض	سعر الفائدة المفروض على المبلغ غير المنصرف (كلياً أو جزئياً)
الفائدة	رسوم التأخير في مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي
رسم الالتزام	مثل رسوم الوكالة، ورسوم الإدارة، والرسوم الأولية
رسوم الغرامة	أجل الاستحقاق: فترة السداد/ هيكل السداد
رسوم أخرى	نوع السداد: دفعة واحدة، أقساط متساوية أو مدفوعات سنوية أو غيرها.
المبلغ الأصلي	لكل دفعة يتم أداؤها (مدفوعات الفائدة، مدفوعات سداد المبلغ الأصلي، الرسوم الأخرى):
رابعاً- مدفوعات خدمة الدين الفعلية	• التاريخ والعملة وعملة المعاملة: ومبلغ المعاملة بالعملة الأصلية وعملة المعاملة والعملة المحلية وربما الدولار الأمريكي وحقوق السحب الخاصة.
خامساً- سعر الصرف	بالنسبة للاقتراض متعدد العملات: المبلغ المعادل المدفوع بعملة الاقتراض
سادساً- أسعار الفائدة	أسعار الصرف في تاريخ كل معاملة بالنسبة للعملة ذات الصلة مقابل العملة المحلية
سابعاً- إعادة هيكلة الدين	أسعار الصرف لنهاية الفترة (يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية)
ثامناً- المشتقات المالية	أسعار الفائدة المتغيرة السائدة المتمثلة في سعر الفائدة الأساسي/ سعر الفائدة المرجعي الذي يستخدمه الدائن لكل فترة فائدة
	• التغييرات في الشروط نتيجة إعادة تنظيم الدين، من خلال إعادة الجدولة أو إعادة التمويل (الطوعية أو غير الطوعية)، أو شطب الدين وغيره.
	• البيانات المطلوبة:
	- الدين المعني: المتأخرات، وفترة التوحيد
	- شروط تخفيف عبء الدين (الإعفاء من الدين - إعادة الجدولة).
	- شروط الدين المعادة جدولته (سعر الفائدة الواجب التطبيق، هيكل السداد)
	- المعاملات الخاصة بمدفوعات خدمة الدين الفعلية أو للدين المعادة جدولته.
	- المعاملات الأخرى من إعادة الشراء، أو التحويل/ المبادلة.
	• المعاملات الناشئة عن عقود المشتقات المالية
	• المراكز المقيسة بقيمة السوق والمبالغ الافتراضية في العقود الآجلة (بما في ذلك المبادلات) وعقود الخيارات.

من الجهات المنفذة للمشاريع ومن الدائنين (على أساس كل أداة على حدة أو على أساس مجموعات الأدوات).

١١-١١ ونظرا إلى أنه يمكن صرف مختلف أنواع القروض بطرق مختلفة، يمكن أن تكون مهمة إعداد بيانات الدفعات المنصرفة متشابكة. فعلى سبيل المثال في حالة القروض المخصصة للمشاريع، يمكن أن تتخذ الدفعات المنصرفة شكل سلف مقدمة إلى الكيان المقترض، أو شكل مدفوعات مباشرة من المقرض إلى موردي السلع والخدمات، أو على أساس التعويض عن المصروفات بعد أن يكون المقترض قد قام فعلا بالدفع إلى الموردين. ويختلف توقيت الدفعات المنصرفة وفق كل من هذه الطرق. فوفق منهج السلف، تشكل المدفوعات الدورية من المقرض إلى الحكومة المقترضة الدفعات المنصرفة، وفق منهج الدفع المباشر، فإن الدفعات المنصرفة تؤدي في اللحظة التي يدفع فيها المقرض إلى المورد؛ ووفق منهج التعويض عن المصروفات، فإن الدفعات المنصرفة تؤدي عندما تدفع مبالغ التعويض عن المصروفات إلى الحكومة المقترضة. ويجب أن يتابع مكتب الدين مسار هذه المعاملات ويقوم بمطابقة سجلاته على فترات منتظمة مع المعلومات التي تحتفظ بها الجهات المنفذة للمشاريع.

مدفوعات خدمة الدين

١٢-١١ يجب إعداد جميع بيانات مدفوعات خدمة الدين بشكل منتظم وفي الوقت المناسب. فمعلومات مثل معلومات مدفوعات سداد المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة ورسوم الالتزام ورسوم الخدمة والرسوم والمصاريف الأخرى (بما في ذلك رسوم الغرامات) لن تسمح فقط لمكتب الدين بضمان أداء المدفوعات المستحقة في الموعد المحدد، ولكنها سوف تمكنه أيضا من متابعة مسار أدوات الدين التي أصبحت ضمن المتأخرات. ويمكن الحصول على بيانات خدمة الدين من الكشوف المرسله من الدائنين. وبالنسبة للقروض الحكومية، يمكن أيضا تقديم المعلومات من المسؤولين عن أداء المدفوعات مثل ديوان المحاسب العام أو دائرة المدفوعات الخارجية في البنك المركزي. ويمكن الحصول على بيانات خدمة الدين بالنسبة لديون المشروعات العامة مباشرة من الكيان المقترض أو من خلال وحدة تابعة لوزارة المالية تراقب هذه الفئة من الديون. ويمكن الحصول على بيانات الدين الخاص المضمون من الحكومة من خلال آلية إبلاغ يتفق عليها عند طلب تقديم الضمانات أصلا.

١٣-١١ وعندما يكون مكتب الدين واقعا ضمن مركز الإدارة المالية التابع للحكومة ونظام مراقبة القطاع العام، يأمر مكتب الدين نفسه بالدفع لغرض تنفيذ الموازنة مع القيام في نفس الوقت بتطبيق إجراءات المحاسبة الرسمية داخل الحكومة فيما يتعلق بخدمة الدين العام. وهذا الإطار، الذي يعرف باسم «نظام الإدارة المالية المتكاملة» (IFMS) ينفذ غالبا في حالات

المعلومات المطلوبة يرد وصفها لاحقا (تحت عنوان «الشروط الإضافية للبيانات»).

٧-١١ وإن كانت أداة الدين قابلة للتداول وكانت الحكومة تسمح لغير المقيمين بشرائها، فإنه يلزم توفير معلومات إضافية من أجل عزو الملكية حسب وضع الإقامة. ويجوز أن تأتي هذه المعلومات من هيئة مختلفة تكون مسؤولة عن تسجيل معلومات ملكية غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة. ويرد في الفصل الثالث عشر بيان لطرق تسجيل المعلومات الخاصة بملكية غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة.

التفاصيل والشروط الأساسية للاقتراض

٨-١١ يجب أن تكون المعلومات الأساسية عن كل أداة دين متوافرة في المعتاد من اتفاقية القرض أو الائتمان أو المستندات ذات الصلة، ويجب إيداع صورة منها—ويفضل أن يكون ذلك بموجب النظام الأساسي القانوني—لدى مكتب الدين فيما يتعلق بجميع أدوات الدين العام أو المضمون من الحكومة. وإضافة إلى إعداد بيانات المبلغ المتعهد به والعملة، حيثما أمكن، يجب أيضا توفير تفاصيل عن المقترض، والدائن وفئة الدائن (الحكومة، بنك، مؤسسة متعددة الأطراف، وغيرها) وجهة الصرف؛ والجهات المنفذة؛ وعمليات الصرف وخدمة الدين. وتعتبر بيانات الغرض أو الاستخدام النهائي للمبلغ المقترض (القطاع المؤسسي واستخدام الأموال) مهمة أيضا لتحليل بيانات القطاعات التي استفادت من الاقتراض بينما تساعد بيانات وضع ضمان أداة الدين على تقييم مدى تعرض الحكومة للضرر من خلال تقديم الضمانات إلى كيانات مقترضة أخرى.

٩-١١ وإضافة إلى ما تقدم، ينبغي أيضا إعداد تفاصيل عن شروط الاقتراض وخاصة أي فترة سماح وتاريخ (تواريخ) الاستحقاق؛ وأسعار الفائدة (المتغيرة أو الثابتة) وأي رسوم يتعين دفعها؛ وتواريخ مدفوعات الفائدة ونوع هيكل سداد المبلغ الأصلي. ويسمح توافر معلومات عن الشروط لمكتب الدين بالتنبؤ باحتياجات خدمة الدين لكل أداة اقتراض. وفي حالة السندات، يجب أيضا تسجيل معلومات مثل سعر الإصدار والغلة.

الدفعات المنصرفة

١٠-١١ من الضروري أن يقوم مكتب الدين أيضا بإعداد معلومات عن الدفعات المنصرفة، بما في ذلك الدفعات المنصرفة الفعلية والمتوقعة. ويمكن من تلك المعلومات إعداد توقعات دقيقة لخدمة الدين، قدر الإمكان. ومن الواضح أن الدفعات المنصرفة الفعلية تؤثر على مجموع المبالغ غير المنصرفة، وتؤثر في حالات كثيرة على النمط المستقبلي المتوقع للدفعات المنصرفة. ويمكن عادة الحصول على بيانات الدفعات المنصرفة

بيانات معاملات المشتقات المالية

١١-١٦ رغم أن المشتقات المالية ليست ديونا في حد ذاتها، فإن لها انعكاسات على إدارة الدين. وفي حالات البلدان التي يستخدم فيها المقترضون المشتقات المالية لإدارة حجم تعرضهم للمخاطر، ينبغي إعداد وقيود بيانات المعاملات الناشئة عن هذه العقود، وكذلك بيانات مراكز العقود القائمة، بكل من القيمة السوقية والمبالغ الافتراضية. وحيث إن المشتقات المالية يمكن أن تنشئ خصوما خارجية إضافية، يجب مراقبة قيمتها السوقية بشكل مستمر. ويجب تسجيل أي زيادة مباشرة في تكاليف خدمة الدين تنشأ عن التغطية باستخدام المشتقات المالية (مثلا، مصاريف العمولات).

كيف ينبغي تخزين المعلومات؟

١١-١٧ ينبغي أن يقوم مكتب الدين بتخزين المعلومات وفق نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر (CBDMS) يتسم بالكفاءة والشمول يمكنه أداء عدد من المهام وبالتالي دعم الوظائف المعنية على مستوى التشغيل وعلى مستوى السياسات. ويحدد الجدول ١١-٢ المهام المعتادة التي يتوقع لذلك النظام أن يكون قادرا على القيام بها. ويمكن أيضا استخدام نظام جيد لإدارة الدين باستخدام الكمبيوتر لتخزين واسترجاع معلومات الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص.

كيف يمكن لمكتب الدين إقرار البيانات؟

١١-١٨ يعتبر إقرار البيانات أمرا أساسيا لضمان إعداد بيانات عن الدين الخارجي موثوق بها وشاملة وفي الوقت المناسب تعتبر بدورها أساسية لإدارة وصياغة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الجزئية والكلية للبلد المعني. ولهذا السبب، يوصي هذا المرشد بوضع وتطبيق إجراءات في مختلف مراحل عملية إعداد البيانات وقيدها لضمان إقرار جميع البيانات المسجلة ومطابقتها مع مصادر البيانات الأخرى بالشكل السليم. ورغم أنه ينبغي مراجعة البيانات المقدمة إلى مختلف المؤسسات والدوائر — الدولية والمحلية — والبيانات المقدمة من تلك المؤسسات والدوائر للتأكد من اتساقها المتبادل، قد لا تكون هذه البيانات متطابقة. ولكن عند وجود اختلافات يتوقع أن تضمن عملية إقرار البيانات أنه سيتم تحديد وشرح العوامل الكامنة وراء تلك الاختلافات لمستخدمي البيانات.

١١-١٩ ومن بين مختلف الإجراءات والخطوات التي يمكن اتباعها ما يلي:

- قيام هيئات الرقابة بالتحقق من صحة البيانات المستخرجة من اتفاقيات أدوات الدين وغيرها من المستندات والكشوف والبيانات المقيدة في صحائف إدخال البيانات؛

المشاريع التي يمولها البنك الدولي أو بنوك التنمية الإقليمية الأخرى من خلال القروض المقدمة لتحديث القطاع العام. وهذه الوصلة المتبادلة مع تنفيذ الميزانية لا تغطي فقط جانب النفقات، أي خدمة الدين، ولكن أيضا جانب الإيرادات؛ وعندما يتم إيداع مبلغ في حسابات الخزانة من حصيلة أداة دين ما، يذهب مكتب الدين الميزانية والخزانة إلى توافر الموارد.

الاحتياجات الإضافية من البيانات

أسعار الصرف وأسعار الفائدة

١١-١٤ ونظرا إلى أنه يمكن التعاقد على الديون بعملة مختلفة، من المهم أن يجمع مكتب الدين معلومات عن أسعار الصرف ذات الصلة لجميع العملات التي تم بها الاقتراض، وأسعار الصرف المرتبطة بعقود المشتقات المالية المقومة بعملة أجنبية ويقوم بتحديث مستمر لتلك المعلومات. وينبغي إعداد هذه المعلومات بشكل منتظم، بما في ذلك معلومات التواريخ التي حدثت فيها المعاملات ومعلومات نهايات الفترات المعنية (شهر، ربع سنة، سنة وربما أسبوعيا في حال بعض الأدوات قصيرة الأجل). ويعتبر هذا أمرا ضروريا لأنه ينبغي قيود الدفعات المنصرفة وعمليات خدمة الدين بالعملة الأصلية، وعملة المعاملة (إذا كانت مختلفة عن العملة الأصلية) والعملة المحلية. وفي حال الأدوات التي تحمل أسعار فائدة متغيرة، ينبغي إعداد بيانات جميع أسعار الفائدة الأساسية ذات الصلة عن كل فترة فائدة، مما يمكن مكتب الدين من وضع توقعات احتياجات خدمة الدين بخصوص تلك الأدوات. وإذا كان مطلوبا إعداد بيانات أسعار الصرف وأسعار الفائدة المتغيرة على أساس يومي، فمن المفيد جدا وجود خدمة آلية متخصصة عبر شبكة الإنترنت تتيح الحصول على هذه المعلومات.

التغيرات في مبالغ أدوات الدين وإعادة هيكلة الدين

١١-١٥ ينبغي أيضا إعداد بيانات المعلومات الخاصة بأي تغييرات في فرادى أدوات الدين مثل التعزيز أو إلغاء الدين أو إعادة تنظيم الدين من خلال إعادة الجدولة أو الإعفاء من الدين أو إعادة التمويل أو مدفوعات السداد المسبق. والواقع أن التغيير في شروط اتفاق القرض يؤدي وفق هذا المرشد إلى إنشاء أداة جديدة. فعلى سبيل المثال، ينبغي إعداد جميع المعلومات ذات الصلة عن إعادة الهيكلة الواردة في المحضر المتفق عليه والاتفاقيات الثنائية وكشوف إصدار الفواتير (بخصوص الدين المعادة جدولته) في حالات البلدان التي أتمت جولة مباحثات في سياق نادي باريس. وبالمثل، ينبغي تحديث المعلومات الخاصة بتخفيض الدين من خلال الخصم المطبق على عمليات إعادة شراء الدين. ومن شأن تمثيل مكتب الدين في عمليات المفاوضات أن يساعد على ضمان قيد هذا النوع من المعلومات بصورة صحيحة.

الجدول ١١-٢: ماذا يتوقع لنظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر أن يؤديه؟

نوع المعلومات	الوصف
قيد بيانات الدين (على أساس قيد كل قرض على حدة)	<p>يتوقع أن يكون نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر قادرا على التحديث المستمر لقائمة معلومات شاملة عن القروض كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • سجل تفاصيل اتفاق القرض: عنوان القرض والمقرض والدائن والمبلغ والعملة والغرض والقطاع والشروط الملحقه بالقرض وبنك الدائن والأطراف الأخرى، إلخ. • سجل شروط القرض: تاريخ بدء السريان، وتاريخ الاستحقاق النهائي، والشروط السابقة لبدء السريان، ونمط الدفعات المنصرفة، ورسوم الالتزام، وسعر الفائدة، والرسوم الأخرى، وهيكल مدفوعات السداد، وشروط السداد المسبق، وتفاصيل تطور القرض الأخرى، إلخ. • سجل مدفوعات الصرف الفعلية، أي سجل المسحوبات الفعلية من القرض الفعلي • سجل مدفوعات خدمة الدين الفعلية: رسوم الالتزام، ومدفوعات الفائدة، ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي، ورسوم الوكالة/الإدارة، ومصاريف القرض الأخرى • سجل البيانات المرتبطة بالدين: سعر الصرف، وسعر الفائدة، والمتغيرات الاقتصادية الكلية • دعم وظائف عمليات الدين اليومية: ضمان أداء المدفوعات المستحقة في الموعد المحدد، ومراقبة المتأخرات، ومتابعة التأخيرات في صرف القروض التي يمكن أن تؤدي إلى دفع رسوم التزام غير مستحقة
إبلاغ بيانات الدين (على أساس كل قرض على حدة وعلى أساس مجمع)	<p>ينبغي أن يكون نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر مرنا بدرجة تكفي لتوفير مجموعة متنوعة من تقارير الدين التي تلبي احتياجات مستخدمي البيانات داخل وخارج البلد، وذلك كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقارير موجزة تبين التفاصيل الأساسية لفرادى القروض أو مجموعة القروض استنادا إلى أي معايير اختيار ممكنة: • تقارير موجزة عن معدلات استغلال القرض، وذلك فيما يتعلق بفرادى القروض أو مجموعة القروض أو كامل حافظة القروض • تقارير عن رصيد الدين استنادا إلى معايير الاختيار الممكنة مثل تكوين العملات، وتكوين الدائنين، وهيكل أجال الاستحقاق، إلخ. • تقارير عن هيكل خدمة الدين (البيانات التاريخية والتنبؤات) استنادا إلى معايير الاختيار، مثلا، خدمة الدين التي تصبح مستحقة تجاه دائنين معينين أو مجموعة معينة من الدائنين في فترة معينة، ومتأخرات الدين، إلخ. • تقارير الاستخدام المباشر في إحصاءات ميزان المدفوعات، وإطار وضع الاستثمار الدولي، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات التمويل الدولية، وإحصاءات تمويل التنمية العالمية، إلخ.
تحليل الدين	<p>يتوقع أن يكون نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر قادرا على أداء تحليل الدين الأساسي كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تحليل الحافظة: إجراء اختبارات الحساسية لتحديد أثر الاختلاف في أسعار الصرف وأسعار الفائدة على هيكل خدمة الدين مستقبلا على سبيل المثال • تحليل تأثير عروض القروض الجديدة: اختبار تأثير اقتراحات القروض الجديدة على هيكل خدمة الدين • تحليل تأثير اقتراحات إعادة جدولة الدين أو اقتراحات إعادة التمويل على هيكل خدمة الدين • استخدام البيانات الاقتصادية الكلية في حساب مؤشرات الدين المعيارية بالقيمة الاسمية وبالقيمة الحاضرة • حساب عنصر المنحة في القروض وكذلك القيمة الحاضرة للدين • أداء عمليات المحاكاة الاقتصادية الأساسية باستخدام البيانات الاقتصادية الكلية • السماح لمديري الدين باستخدام أساليب إدارة المخاطر
الروابط مع مجموعات الإجراءات الأخرى	<p>ينبغي أن يكون نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر مرنا بدرجة تكفي لتحقيق وصلة تبادلية مع الأنظمة الأخرى كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نقل بيانات الدين إلكترونيا إلى التطبيقات شائعة الاستخدام مثل الصحائف الجدولية المعدة وفق نظامي إكسيل (Excel) ولوتس (Lotus) • توفير روابط مع الأنظمة الأخرى لإجراء تحليل معين/إبلاغ بيانات معينة، مثل النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين (DSM Plus) ونظام الإبلاغ من المدينين التابعين للبنك الدولي • بيانات الواردات كأسعار الصرف وأسعار الفائدة الواردة من المصادر الخارجية • تحقيق وصلة تبادلية مع أنظمة الإدارة المالية المتكاملة، وهذا أمر بالغ الأهمية للاستفادة من نظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر حيث يؤدي دور نموذج بيانات الائتمان العام بصورة تكمل بيانات الميزانية والخزانة والمحاسبة العامة والتدفقات النقدية المتعلقة بالقطاع العام.

- مطابقة دورية للبيانات التي تم الحصول عليها من مصدر واحد مع المصادر الأخرى للمعلومات، فمثلا، يمكن مراجعة بيانات مدفوعات خدمة الدين مقارنة بالسجلات المحفوظة لدي دائرة المدفوعات الخارجية في البنك المركزي؛ ويمكن أيضا التحقق من بيانات أرصدة القروض مقارنة ببيانات الدائنين والمدينين على أساس منتظم؛
- آلية تدقيق متسقة مع القواعد العامة لمراقبة المالية العامة.

- الأنظمة التي تحتوي في صلبها على إجراءات إقرار لمراجعة جوانب عدم الاتساق عند قيد المعلومات في أنظمة قيد وإدارة الدين؛
- وصف إجراءات معالجة مختلف أنواع الدين ومكوناته بما في ذلك مصادر البيانات الواردة في دليل إجراءات الدين (Debt Procedures Manual)، وهو دليل عملي يحتوي على المعرفة المتركمة وينقل تجارب الآخرين؛

الملحق: وظائف مكتب الدين الحكومي

تم اتخاذ قرار بشأن هذا الإطار، فإن مكتب إدارة دين الحكومة هو الذي يتولى الوظائف التشغيلية الأخرى، وذلك بتطبيق وتنفيذ مجموعة «قواعد اللعبة» المتفق عليها من خلال وظائف أهمها السيطرة/المراقبة والسيطرة/التنسيق.

١١-٢١ وظيفة وضع السياسات، والوظيفة التنظيمية، ووظيفة تدبير الموارد: تتعلق هذه الوظائف بصياغة أهداف واستراتيجية إدارة الدين بما في ذلك تحديد مستويات إمكانية استمرار الدين. وقد تفرض الاستراتيجية على سبيل المثال حدودا نظامية أو مبادئ توجيهية شاملة بشأن مقدار الاقتراض الذي يستطيع القطاع العام و/أو الاقتصاد ككل إبرامه، وهو ما تصدر الموافقة عليه في أحيان كثيرة من البرلمان. وتشمل هذه الوظائف أيضا

١١-٢٠ تنطوي الإدارة الحكومية الفعالة للدين من قبل الحكومة على الوظائف الأساسية السبع التالية (الجدول ١١-٣): وضع السياسات، والوظيفة التنظيمية، وتدبير الموارد، والقيد، والتحليل، والسيطرة، والتشغيل (بما في ذلك الإدارة النشطة للحفاظ). أما وظيفة وضع السياسات، والوظيفة التنظيمية، ووظيفة تدبير الموارد، (أي ما يعرف بالوظائف التنفيذية لإدارة الدين) فيتولاها مسؤولون على مستوى رفيع جدا، أي لجنة وزارية أو مجموعة فرعية منبثقة عنها، وبذا يمكن اعتبارها الأدوات التي يعتمد عليها إرساء «قواعد اللعبة». ومن ثم فهي تعهد بمهمة التوجيه والتنظيم إلى منظومة إدارة الدين ككل. ومتى

الجدول ١١-٣: بعض وظائف مكتب الدين الموصى بها

الوظائف	الدين العام	الدين الخاص (حسب وضع الاقتصاد المعني)
وظيفة وضع السياسات والوظيفة التنظيمية	<ul style="list-style-type: none"> الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالاقتراض والدفعات المنصرفة، وخدمة الدين، بما في ذلك القوانين والتنظيمات وكذلك السياسات المتعلقة بالضمانات الحكومية إرساء معايير إمكانية استمرار الدين وضع إطار السياسات الخاص بالخصوم الاحتمالية تقرير احتياجات الاقتراض والشروط المرغوبة ومصادر الاقتراض 	<ul style="list-style-type: none"> تقرير السياسة المتعلقة بالاقتراض (الخارجي) الخاص (مما يعتمد على طبيعة نظام الصرف ودرجة تحرير الحساب الراسمالي) إرساء المصادر والترتيبات المؤسسية المتعلقة بمراقبة الدين الخاص قصير الأجل وطويل الأجل وضع إطار السياسات الخاص بالخصوم الاحتمالية
وظائف القيد والتشغيل	<ul style="list-style-type: none"> توافر جميع تدفقات المعلومات اللازمة لجمع البيانات الضرورية لتغطية جميع احتياجات المعلومات المتعلقة بالتشغيل وصنع القرارات ضمان إدراج المخصصات الملائمة في الميزانية للالتزامات الاحتمالية للدين وخدمة الدين وتخطيط الاحتياطيات اللازمة لأداء المدفوعات الخارجية (externalization) مراجعة الفواتير وضمان أداء مدفوعات خدمة الدين في تواريخ استحقاقها إدارة الدفعات المنصرفة، بما في ذلك مطالبات رد المصرفيات في حال المقترضين من السوق التجارية، كامل مجموعة الأنشطة المتعلقة بالمشاركة في الأسواق والنفاذ إليها 	<ul style="list-style-type: none"> حيث تكون الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة عن احتياطيات النقد الأجنبي، ربما يكون من الملائم أن تؤخذ في الحسبان احتياجات خدمة دين القطاع الخاص عند اتخاذ قرار بشأن مستوى الاحتياطيات الأجنبية
	<ul style="list-style-type: none"> السوق الأولية تنظيم قنوات التوزيع وإجراءات البيع إدارة عمليات الدين، بما في ذلك المزادات وعمليات الاكتتاب، إلخ. الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالاتصالات مع الأسواق السوق الثانوية الإدارة النشطة لحفاظة الدين القائم على الحكومة تطوير سوق الدين والسوق المتمتعة بالسيولة الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتدخل والاتصالات مع الأسواق الاسترداد في حالات الإصدارات الجديدة والقديمة، إدارة تسليم الأوراق المالية واستردادها 	
	<ul style="list-style-type: none"> ترتيبات القيد توافر نظام قيد لعمليات الدين إدارة قيد بيانات حائزي الدين/رصيد الدين خدمة الدين الحكومي وروابطه مع تنفيذ الميزانية إدارة سجل أدوات الدين الحكومية 	

الجدول ١١-٣: (تتمة)

الوظائف	الدين العام		الدين الخاص (حسب وضع الاقتصاد المعني)
	الخارجي	المحلي	
الوظائف التحليلية/ الإحصائية	<ul style="list-style-type: none"> التحديث المستمر للبيانات الشاملة والمتوافرة في الوقت المناسب (بيانات التنبؤات والبيانات الفعلية) على أساس كل قرض على حدة عن التعهدات والدفعات المنصرفة وخدمة الدين والمتأخرات (المخصصة لنظام إدارة الدين باستخدام الكمبيوتر) توليد التقارير الدورية 	<ul style="list-style-type: none"> التحديث المستمر للبيانات الشاملة والمتوافرة في الوقت المناسب عن جميع أدوات الاقتراض توليد التقارير الدورية 	<ul style="list-style-type: none"> التحديث المستمر للبيانات الشاملة والمتوافرة في الوقت المناسب (بما في ذلك بيانات الدين قصير الأجل) على أساس كل قرض على حدة، كلما أمكن، من مختلف المصادر، كالمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، إلخ. (قد تضطلع الهيئة الإحصائية بهذه الوظيفة) توليد التقارير الدورية
وظائف السيطرة/ المراقبة	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة مؤشرات الدين ومعايير الأداء الأخرى لضمان إمكانية استمرار الدين إجراء تحليل حافظة الدين وفق الإطار الاقتصادي الكلي ووفق إطار وضع الاستثمار الدولي تحليل قاعدة البيانات المتعلقة بإعادة هيكلة الدين بما في ذلك إعادة جدولة الدين إجراء التحليل لأغراض إدارة المخاطر، وخصوصاً مخاطر الصرف وغيرها من مخاطر الأسواق 	<ul style="list-style-type: none"> وضع توقعات احتياجات الاقتراض الحكومي في سياق أهداف المالية العامة والأهداف النقدية ومستويات الدين القابلة للاستمرار تقييم تكلفة الاقتراض (غلة الاقتراض) المرتبطة بمختلف الأدوات السيطرة بهدف احترام الحدود القصوى السنوية 	<ul style="list-style-type: none"> مراقبة مستويات الدين، والقروض عديمة الأداء، وغيرها من الخصوم التي تحمل مخاطر تنظيمية مراقبة مؤشرات الدين ذات الصلة ومعايير الأداء الأخرى لضمان إمكانية استمرار الدين
الإدارة النشطة للحافظة	<ul style="list-style-type: none"> المراقبة النشطة للمخاطر (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر الأطراف المقابلة) قياس الأداء باستخدام القواعد المعيارية أو غيرها من المقاييس التحليل المستمر للأسواق الابتكار المتواصل 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الحث على الإدارة الفعالة للمخاطر مراقبة المخاطر التنظيمية عن طريق الرقابة المصرفية الحريصة وضع معايير الإفصاح الشفاف والموثوق به عن بيانات الشركات 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الحث على الإدارة الفعالة للمخاطر مراقبة المخاطر التنظيمية عن طريق الرقابة المصرفية الحريصة وضع معايير الإفصاح الشفاف والموثوق به عن بيانات الشركات

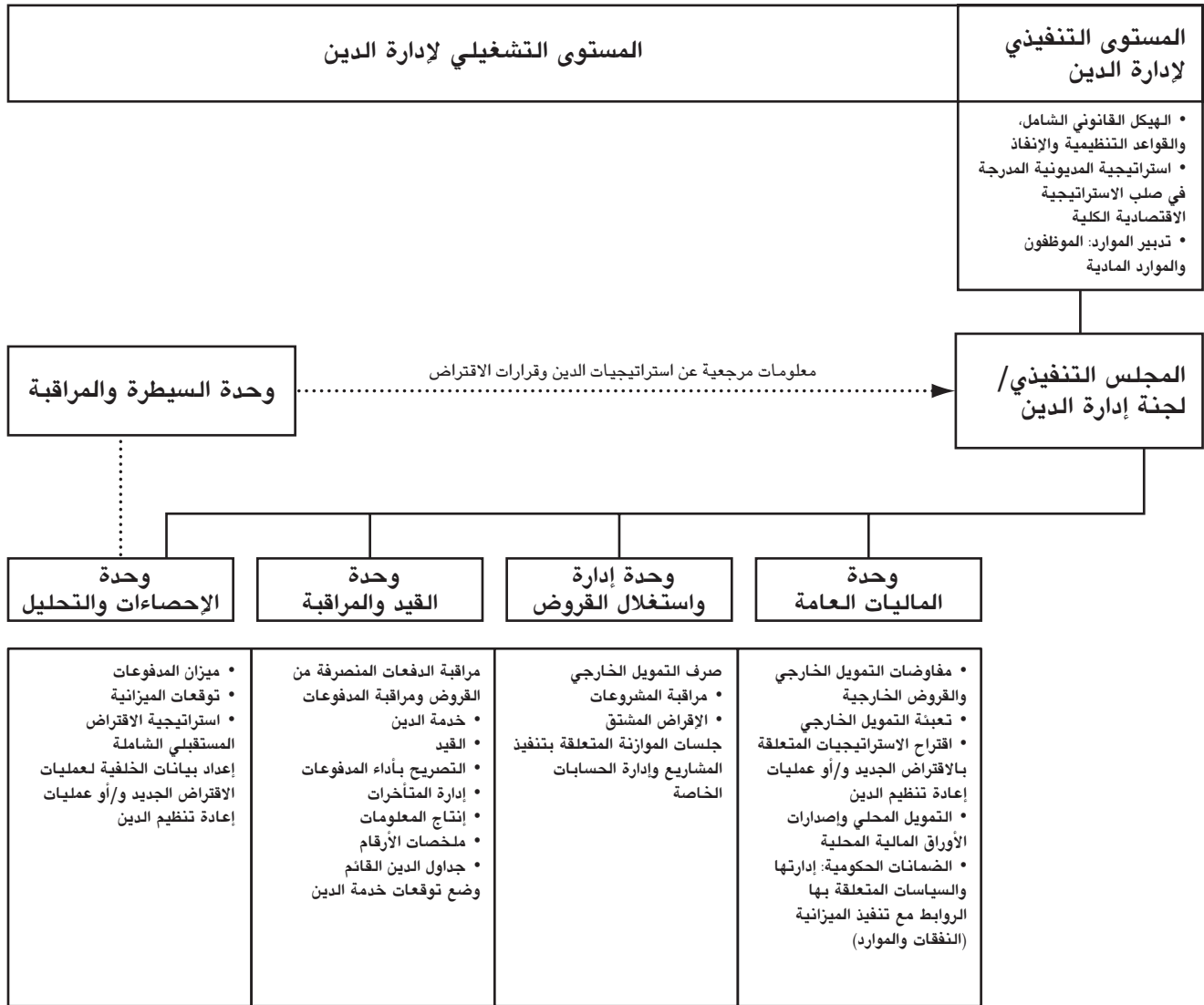
المتاحة في ظل الأوضاع الاقتصادية وأوضاع السوق وتحديد الهيكل المستقبلي للدين الخارجي. وتنطوي وظيفة التشغيل على التفاوض، واستغلال متحصلات القروض، وخدمة الدين.

١١-٢٣ وظائف السيطرة/المراقبة والسيطرة/التنسيق: تغطي وظيفة المراقبة كامل مجموعة الأنشطة التي ينطوي عليها التحديث المستمر لإحصاءات الدين وتحليلها. وتساعد هذه الوظيفة على ضمان تحقيق أهداف السياسات وتعاون على تقرير سياسات إدارة الدين. ويتوقع أن تضمن وظيفة السيطرة/المراقبة، من بين أمور أخرى، توافق شروط عمليات الاقتراض الجديدة مع المبادئ التوجيهية التي يتم وضعها على المستويات العليا؛ واستغلال الأموال في الوقت المناسب وعلى النحو الملائم؛ وأداء مدفوعات السداد وفقاً للجدول الزمني. وعلى المستوى الكلي، تعد وظيفة السيطرة/التنسيق أساسية لضمان اتفاق إدارة الدين على المستوى التشغيلي مع إجراءات إدارة الدين على المستوى التنفيذي (أي وظيفة وضع السياسات والوظيفة التنظيمية اللتين يتم أدائهما على أعلى المستويات).

الترتيبات المؤسسية التي تحكم تقرير وتدبير وصرف دفعات الأموال، وما يرتبط بها من خدمة الدين، بالإضافة إلى تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكم إدارة الدين على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي. وتضمن وظيفة تدبير الموارد أن يقوم بوظائف القيد والتحليل والسيطرة والتشغيل الخاصة بإدارة الدين العام موظفون مؤهلون، وتنطوي هذه الوظيفة على عمليات اختيار الموظفين وتوظيفهم وتحفيزهم وتدريبهم والاحتفاظ بهم.

١١-٢٢ وظائف القيد، والتحليل، والتشغيل: تتناول وظيفة القيد إطار القيد المتعلق بجميع معلومات إدارة الدين ذات الصلة بالإضافة إلى أنها تتناول الأنشطة التي تتعلق بتدبير القروض، وتوفير مدفوعات خدمة الدين المدرجة في الميزانية والاحتياطيات، كما تتناول خدمة الدين. وتمثل الوظيفة التحليلية أو الإحصائية في استغلال المعلومات التي توفرها وظيفة القيد. وعلى المستوى الكلي، تنطوي وظيفة التحليل على إجراء التحليل الاقتصادي الكلي لاستكشاف مختلف الخيارات

الشكل البياني ١١-١: الهيكل التنظيمي لمكتب الدين الحكومي



السيطرة التشغيلية

السيطرة التنفيذية

١١-٢٥ ويختلف الموقع والهيكل التنظيمي لمكتب الدين الحكومي (الذي يشار إليه في العادة باسم وحدة إدارة الدين) باختلاف البلدان. وترجع الفروق بين البلدان النامية والمتقدمة في هذا الشأن إلى الفروق في مصادر التمويل. وبعبارة أخرى، يختلف الهيكل التنظيمي إذا كانت معظم عمليات اقتراض البلد المعني من موارد «المؤسسة الدولية للتنمية» (أيدا) (IDA) عما إذا كان ذلك البلد يقوم بطرح سندات في السوق المالية الدولية.

١١-٢٤ الإدارة النشطة للحافظة: تغطي هذه الوظيفة الإدارة اليومية النشطة لحافظة الدين. وتأخذ هذه الوظيفة في الاعتبار تطورات السوق، كتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، التي تؤثر على الحافظة من حيث المخاطرة والأداء المرغوب. ومن الناحية الشكلية، فإن الإدارة النشطة للحافظة تتعلق بوظائف التشغيل، ولكن نظرا لخصوصية هذا العمل، من الأفضل تناوله بصورة منفصلة.

رئيس الوزراء أو الوزارة المعنية بالتنسيق الاقتصادي) مسؤولية استراتيجية الدين وسياسته، وللتين ينبغي تضمينهما في أهداف الاقتصاد الكلي. غير أنه في بعض البلدان المتقدمة، يقوم مكتب مستقل لدين الحكومة بإدارة عمليات الدين بناء على الأهداف التي تضعها الحكومة كجزء من عمليات إدارة الأصول-الخصوم. وقد وضعت كل من أيرلندا ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة هياكل تعين أهدافا منفصلة لإدارة الدين وإدارة السياسة النقدية. وأيا كان هذا الهيكل، فإنه ينبغي أن يكون لدى كل بلد إطار شفاف لإدارة جميع وظائف مكتب الدين بشكل كفاء.

١١-٢٦ وفيما يتعلق بمعظم البلدان النامية، لا يتولى مكتب واحد وظائف إدارة الدين، ولكن هذه الوظيفة تكون مشتتة بين عدة مؤسسات. ويمكن الاطلاع على عرض تخطيطي لهذه الوظائف في الشكل ١١-١ ويضم الهيكل الشائع مكتبا للدين في وزارة المالية ينصب تركيزه على الدين العام المحلي والخارجي، مع قيام البنك المركزي بالإشراف على الدين الخاص واضطلاعه في أغلب الأحيان بالوظائف التشغيلية المتعلقة بالدين الحكومي بوصفه وكيلها المالي. وتقوم كل من وزارتي التخطيط والمالية والبنك المركزي بوضع تنبؤات اقتصادية تمثل إطارا لإدارة الدين. وتتولى لجنة تنسيق رفيعة المستوى توجهها وزارة المالية (أو مكتب

١٢: إحصاءات الدين الخارجي لدى القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى

مقدمة

القطاع العام. وقد تنشأ المشكلات من المحددات الكامنة في مصادر المعلومات المتاحة. فعلى سبيل المثال، قد لا تكون بيانات المتأخرات متوافرة بسهولة من تقارير الميزانيات العمومية، ولا البيانات الخاصة بجدول خدمة الدين. وكذلك قد يكون من الصعب مراقبة بعض قطاعات الاقتصاد كقطاع الأسر. وفي جميع تلك الحالات، من الضروري تقدير أهمية البيانات ومدى صلتها مقارنة بالتكاليف المحتملة لجمع البيانات، وكذلك تقدير أهمية المصادر والطرق البديلة المستخدمة لإنتاج بيانات على درجة مقبولة من الدقة والموثوقية (كالبيانات المستمدة من مصادر الدائنين) حيثما يكون ملائماً.

البنوك

إبلاغ بيانات الدين

١٢-٤: يعتبر القطاع المصرفي مصدراً مهماً من مصادر المعلومات الخاصة بالدين الخارجي. فالبنوك تخضع للتنظيم الدقيق في جميع البلدان تقريباً—ولذلك فهي معروفة عادة لدى الهيئة الإحصائية—ويجب أن تبلغ البنوك المركزية أو الهيئات التنظيمية بيانات الميزانية العمومية لأغراض الرقابة وأغراض السياسة النقدية. ويمكن أن تكون هذه التقارير مصدراً رئيسياً للمعلومات حول الدين الخارجي القائم على البنوك. ويشمل الدين الخارجي ودائع البنوك غير المقيمة لدى البنوك المحلية وودائع غير المقيمين الآخرين لدى البنوك المحلية والخصوم الخارجية الأخرى كالسندات والأذون وسندات الدين الأخرى المملوكة لغير مقيمين والصادرة من البنوك المحلية. وتشمل البنوك المحلية الفروع المقيمة للبنوك الخاضعة لملكية أجنبية.

١٢-٥: ومن الضروري في شروط الإبلاغ التي يتفق عليها البنك المركزي مع البنوك التجارية أن تراعي الحاجة إلى بيانات الدين الخارجي. وعند النظر في إجراء تغييرات في إبلاغ البنوك للبيانات، يمكن تشكيل فرقة عمل تضم خبراء إحصائيين مختصين في مجال إحصاءات الدين الخارجي والإحصاءات الخارجية الأخرى. ويجب الاهتمام بشكل خاص بكيفية تعريف الخصوم (والأصول) الخارجية، وبضرورة استخدام مفهوم الإقامة في الدين الخارجي وميزان المدفوعات (وليس الجنسية أو العملة) عند تحديد ماهية الخصوم أو الأصول الخارجية.

١٢-٦: غير أن الميزانيات العمومية لا تحتوى في العادة على معلومات تفصيلية كافية عن آجال استحقاق القروض والودائع؛ ويلزم توفير معلومات إضافية لحساب الجدول الزمني لمدفوعات

١٢-١ في الظروف التي تكون فيها الضوابط المفروضة على الاقتراض الخارجي لا تزال قائمة، يمكن للبنك المركزي أن يعد معلومات عن اقتراض القطاع الخاص من المعلومات الواردة من المقترضين لأغراض تنظيمية، كما هي الحال عند طلبهم الموافقة على الاقتراض الخارجي. وقد يكون مطلوباً من البنوك التجارية أيضاً إبلاغ بيانات المعاملات الخارجية لعملائها من القطاع الخاص. غير أنه مع مضي تحرير المعاملات المالية وحيث لا تصبح تلك المعلومات متوافرة بما كانت عليه من سهولة، تظهر الحاجة إلى وضع طرق لجمع بيانات ديون القطاع الخاص بوسائل أخرى. ويبحث هذا الفصل جمع تلك البيانات من قطاع البنوك و«القطاعات الأخرى» عند تحرير المعاملات المالية. أما الفصل التالي فيغطي موضوع قياس الدين الخارجي الذي يأخذ شكل أوراق مالية متداولة.

١٢-٢: ومن منظور إعداد بيانات الدين الخارجي، توفر المعلومات التي يتم جمعها عند مستوى فرادى أدوات الدين للهيئة الإحصائية أقصى درجات المرونة للوفاء بمتطلبات مستخدمي البيانات. وبشرط تقديم تفاصيل كافية حول خصائص الأداة المعنية، قد يكون من الممكن إنتاج تركيبات مختلفة من خصائص الدين الخارجي بناء على طلب مستخدمي البيانات (إذ يمكن أن تحد الطريقة التي تخزن بها هيئة إعداد البيانات المعلومات المبلغت تلك الإمكانات). كما تدعم تفاصيل كل أداة على حدة عمليات مراجعة الجودة التفصيلية. غير أنه قد يكتشف بعض معدي البيانات أن الواقعية تقتضي مطالبة المجهين بتقديم بيانات كلية فقط. وإذا كان الأمر كذلك، فإن تصميم نموذج المسح يعد مهماً جداً لأنه من الضروري أن يسعى إلى الوفاء بجميع احتياجات البيانات المتوقعة—إذ من غير المرجح أن يكون في الإمكان تغيير النموذج بشكل متكرر كثيراً، وذلك لأسباب ليس أقلها أهمية أن المجهين سوف يضعون أنظمة لإعداد المعلومات المطلوبة—وأن يشتمل على سمات تتعلق بمراقبة الجودة (كإجراء المراجعات التبادلية على النموذج ذاته أو مع مجموعات البيانات ذات الصلة على سبيل المثال). وإذا كان نموذج المسح بالغ التعقيد، فقد يؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على الجودة حيث إن المجهين قد يجدون صعوبة في توفير المعلومات المطلوبة.

١٢-٣: ومن المسلم به من منظور معدي البيانات أن إعداد بيانات شاملة عن القطاع الخاص يمثل درجة من الصعوبة أكبر مما في حالة

النهائي، وليس البنك التجاري، مخاطر سعر الصرف. وهناك احتمال حدوث حساب مزدوج إذا أبلغت الحكومة بيانات القرض بالعملة الأجنبية باعتباره خصوماً خارجية جنباً إلى جنب مع قيام البنك بإبلاغ ذات البيانات. وإذا قام البنك بالاقتراض من الخارج، فإن البنك وليس الحكومة هو الذي يكون مديناً بذلك الدين الخارجي.

١٢-١٠ وقد تقوم أيضاً كيانات القطاع الخاص الأخرى باقتراض عملات أجنبية من البنوك المقيمة لا سيما إذا لم يكن مسموحاً للقطاع الخاص غير المصرفي بالاقتراض مباشرة من الخارج (كي تفرض السلطات الوطنية سيطرتها الوثيقة على التدفقات الراسمالية). وفي هذه الحالات، يكون لدى معد البيانات مصدران للمعلومات: الكيان الخاص غير المصرفي (ربما من نماذج مراقبة النقد) والآخر هو تقارير البنك. ويعتبر المصدر المفضل هو البنك لأنه هو المدين بالدين الخارجي، وعادة ما تكون السجلات المصرفية أكثر شمولاً.

القطاعات الأخرى

مسوح المشروعات

١٢-١١ عندما لا توجد ضوابط شاملة على الصرف، يفضل الحصول على بيانات القروض وغيرها من الديون الخارجية القائمة على القطاعات الأخرى من خلال مسح دوري لهذه المشروعات الداخلة في معاملات خارجية (بما في ذلك المؤسسات المالية غير المصرفية).^٢ ويستخدم تراكم بيانات المعاملات من ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تعديلات التقييم في تقدير بيانات المراكز في الفترات الواقعة بين المسوح. ويقدم الملحق بهذا الفصل منهجية تلك العمليات الحسابية.

١٢-١٢ ولضمان التغطية الجيدة للنشاط الاقتصادي الخارجي، من الضروري إعداد وإمساك سجل للمشروعات غير المصرفية التي لديها أو يمكن أن يكون لديها أصول وخصوم خارجية كبيرة. وبدون وجود سجل جيد، يمكن أن تنشأ تفاوتات خطيرة مع الواقع. وربما أمكن تحديد المشروعات باستخدام نماذج الجمارك—ويبدو من المرجح أن تلك الكيانات سوف تكون داخلة في معاملات ائتمان التجارة—و/أو من تقارير ميزان المدفوعات، كان يكون ذلك من خلال نظام يعتمد على إبلاغ البيانات المصرفية عن فرادى المعاملات و/أو من قبل السلطات التنظيمية، مثل المعلومات التي تحتفظ بها مجالس الاستثمار الأجنبي أو مجالس المراقبة. ويرد في الفصل الرابع عشر وصف لممارسات المكتب الأسترالي للإحصاءات، وهو يوفر المزيد من الأفكار حول كيفية إعداد السجل، بما في ذلك استخدام المعلومات الواردة من جمعيات الأنشطة المختلفة ومقالات الصحف وغيرها.

١٢-١٣ وعند إعداد سجل للمشروعات التي سيتم الاتصال بها، من المهم جداً أن يتم تنسيق العمل مع الهيئة التي تتولى مسؤولية بيانات الحسابات القومية وكذلك هيئة إعداد بيانات ميزان المدفوعات. ولن يكون معدو بيانات ميزان المدفوعات والحسابات

خدمة الدين في حالة القطاع المصرفي.^١ ويتحقق هذا بأفضل صورة من خلال الحصول على المعلومات الخاصة بفردى أدوات الدين الخارجي واستخدام تلك المعلومات. وعندما لا تتاح تلك البيانات لهيئة إعداد البيانات، واستناداً إلى نوع خصوم الدين، يمكن لمعد البيانات أن يقدر تكاليف الفائدة المتوقعة باستخدام بيانات المراكز وأسعار الفائدة الممثلة الملائمة، ولكن يلزم توفير مؤشر ما للجدول الزمني للمدفوعات من أجل وضع توقعات لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي.

البنوك الخارجية (الأوفشور)

١٢-٧ ينبغي جمع بيانات الدين الخارجي القائم على «البنوك الخارجية» (“offshore banks”) وإدراجها ضمن مركز إجمالي الدين الخارجي. ويرى بعض معدي البيانات أن البنوك التي تعامل على أنها «خارجية» بموجب تنظيمات مراقبة النقد وغيرها من التنظيمات، ينبغي استبعادها من نطاق تغطية إحصاءات الدين الخارجي لأن هذه البنوك تقتصر من غير المقيمين وتقرض غير المقيمين. وبمعنى آخر، لا يرتبط دين تلك «البنوك الخارجية» بالتطورات في الاقتصاد المحلي وينبغي استبعاده. غير أنه حتى إن كان الترسيد ملزماً قانوناً في نطاق اختصاص أحد البلدان، قد تمنع الدعاوى القانونية المرفوعة من أطراف ثالثة المؤسسة المصرفية المحلية من إنفاذ حقها في إجراء الموازنة. وهكذا إذا أصبحت قروض البنوك الخارجية غير قابلة للاسترداد، فإنه يتعين على هذه البنوك أن تجد الموارد اللازمة للوفاء بالتزامات ديونها. ومع ذلك، وحسبما سبق ذكره في الفصل الثاني، من الضروري في بعض الاقتصادات وضع تحديد منفصل لإجمالي الدين الخارجي (وإجمالي الأصول الخارجية) «للبنوك الخارجية» المقيمة وغيرها من «الكيانات الخارجية» بسبب حجم خصومها المحتمل قياساً إلى بقية الاقتصاد.

قضايا أخرى

١٢-٨ بالإضافة إلى الخصوم المدرجة في الميزانيات العمومية للبنوك، قد ينظر معد البيانات في جمع بيانات عن الضمانات القائمة المقدمة من البنوك. فالبنوك تقدم بالفعل ضمانات لديون المقرضين الذين ينتمون إلى القطاع الخاص غير المالي، ورغم أن هذه الضمانات لا تشكل ديناً خارجياً على البنوك وإنما هي ديون على القطاعات الأخرى، إلا أن هناك فائدة تحليلية في بيانات الضمانات. ورغم أنه من الأرجح ألا تغطي بيانات ضمانات البنوك سوى جزء من الدين الخارجي للقطاع الخاص، قد تكون هذه البيانات مفيدة في إجراء المراجعة التبادلية للبيانات المقدمة من القطاعات الأخرى.

١٢-٩ وتقتصر الحكومة المركزية والمشروعات العامة أحياناً من البنوك المقيمة بدلاً من الاقتراض مباشرة من المقرضين الأجانب. وقد تكون القروض مقومة بالعملة الأجنبية، ويتحمل المقرض

^٢ يوفر مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٥) مشورة عملية بشأن استمارات المسح النموذجية لأغراض إعداد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

^١ هناك أمثلة على نوع المعلومات المجزأة التي يمكن جمعها من الميزانية العمومية مبنية في دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (2000d) (راجع، الإطارات ٧-١٠، صفحة ٧٦).

والأصول معا على نفس نموذج المسح، لأسباب ليس أقلها أهمية أن منهج الميزانية العمومية يحقق اتساقا في حد ذاته، بينما يركز تطور الدين الخارجي في بيان وضع الاستثمار الدولي، ضمن أشياء أخرى، على الأصول والخصوم الخارجية.

١٢-١٧ وعند وضع نماذج المسح، فإن كتابة تعليمات واضحة جدا عن الإبلاغ بالبيانات، تعد مهمة أساسية ولكنها غير سهلة—إذ يجب أن يكون المجيبون على علم واضح بأنواع المعاملات التي ينبغي إبلاغ بياناتها. وتتمثل الأدلة الغالبة الواردة من معدي البيانات في ضرورة المحافظة على بساطة نماذج التقارير وتعليماتها إلى أقصى حد ممكن. وتوضح التجارب العملية دائما أنه عندما يتسبب معدو البيانات في تعقيد النموذج والتعليمات، ربما لجمع تفاصيل إضافية، يصاب معد البيانات لاحقا بالإحباط من المعلومات التي يتلقاها. ويجب أن يكون إبلاغ التعليمات واضحا فيما يتعلق بالمفاهيم، وما يجب الإبلاغ عنه، وعن الشخص الذي يمكن الاتصال به في الهيئة الإحصائية، مع توفير أرقام الهاتف والفاكس وعناوين البريد الإلكتروني في حالة وجود سؤال لدى المجيب بشأن شروط إبلاغ البيانات.

١٢-١٨ وينصح المرشد معد البيانات بأن يقوم باختبار النموذج، أي أن يستنتج من عينة من المجيبين ما إن كانت التعليمات واضحة وقابلة للتنفيذ قبل بدء تطبيقها. وكذلك تعتبر الندوات والحلقات التطبيقية التي تشرح شروط الإبلاغ للمجيبين ذات قيمة لهم ولهيئة إعداد البيانات، كما يحث المرشد عليها. أما إمساك سجل إلكتروني على أساس مستمر لرصد المجيبين الذين اتصلوا ومتى ومن كان الشخص المسؤول عن الاتصال ورقم هاتفه وغير ذلك فهي معلومات تساعد على ضمان القيام بعملية إحصائية مطبقة بشكل جيد ومن خلال ذلك السجل، يمكن إعداد ذاكرة إلكترونية عن المؤسسات المعنية لدى الهيئة الإحصائية.

١٢-١٩ وبالرغم من ذلك، قد تكون الكيانات غير المصرفية الخاصة أكثر ترددا من البنوك والحكومة في إبلاغ البيانات إلى هيئة إعداد البيانات. فما هو السبيل إلى «حثها» على ذلك؟ هناك ثلاث خطوات مهمة على الأقل يمكن اتخاذها، وذلك كما يلي:

- كما سبق ذكره، ينبغي أن يكون هناك دعم قانوني للمسوح لكي يكون لدى معد البيانات ملاذ أخير متمثل في بعض وسائل العلاج إذا اتضح أن المجيب غير راغب في إبلاغ البيانات. غير أن هذا الدعم القانوني يجب أن يوضح أن أي بيانات مقدمة لن تستخدم إلا للأغراض الإحصائية ويجب الوفاء بهذا الإقرار نصا وروحا من قبل هيئة إعداد البيانات. وقد تكون المؤسسات غير المصرفية المجيبة مترددة في تقديم البيانات إذا كانت تعتقد أن البيانات سيتم تبادلها بين هيئات أخرى.
- ينبغي توعية عناصر الحكومة الأخرى التي تهتم على مستوى السياسات بالأصول والخصوم الخارجية باحتياجات إبلاغ البيانات، وحثها على تشجيع ضرورة إبلاغ البيانات الجيد كلما أمكن عند التعامل مع المشروعات الخاصة. فالبيانات الأفضل تساعد على تشجيع وضع السياسات عن علم بدرجة أكبر. وبعبارة أخرى، ينبغي أن ترسي السلطات فكرة الإبلاغ الجيد بالبيانات ضمن أهدافها على مستوى السياسات في هذا المجال. وغالبا فإن السلطات المنوط بها مسؤوليات تتعلق بالسياسات يمكنها

القومية مهتمين فقط بمعلومات الخصوم الخارجية، فقد تكون هيئة إعداد بيانات الحسابات القومية قد وضعت بالفعل سجلا قوميا مركزيا للكيانات القائمة بالإبلاغ وتجمع حاليا بعض المعلومات المطلوبة. وكبديل عن ذلك، ربما تم بالفعل وضع سجلات في هيئات مختلفة عن قطاعات معينة—مثل مشروعات الصناعات التحويلية والبنوك وغيرها—ويمكن تكوين سجل لأغراض الدين الخارجي تدريجيا عن طريق إجراء مسح «استكشافي» لجميع هذه المشروعات لتحديد المشروعات التي لها مراكز خارجية.

١٢-١٤ وعند تحديد المجتمع الإحصائي القائم بالإبلاغ، هناك عدة مناهج ممكنة، هي كما يلي:

- التعداد: إدراج جميع أفراد المجتمع الإحصائي في المسح.
- جمع بيانات نطاق التغطية الجزئي: تضمين المسح جميع المشروعات الواقعة فوق حد معين مقيس حسب أبعادها (كرأس المال الاسمي مثلا) أو متغيرات أخرى (كممارسة نشاط خارجي كبير مثلا).
- العينة العشوائية: تضمين المسح مشروعات يفضل انتقاؤها طبقا لإجراءات معاينة صارمة مع تقدير إجمالي للمجتمع الإحصائي ككل من النتائج.
- العينة العشوائية الطباقية: إجراء يتم وفقا له تجميع أعضاء المجتمع الإحصائي في مجموعات طبقا لحجم النشاط المختار بحيث يكون أمام المشروعات المدرجة في الطبقات المختلفة احتمالات مختلفة للاختيار. وعادة ما يكون ذلك مزيجا من خيارى التغطية الجزئية والعينة العشوائية، ولكنه أكثر تطورا وقد ينتج مستوى عاليا من التغطية مع الحفاظ على فعالية التكليف.

١٢-١٥ ويفضل عادة الاتصال بالمشروعات التي تعمل في عدد من الأنشطة على مستوى المجموعة لأنه قد يكون لديها تنظيم مركزي يتناول معاملات التمويل الخارجي للمجموعة. وكذلك يؤدي الاتصال بالمشروعات عند هذا المستوى إلى تقليل عبء العمل على معد البيانات. غير أنه إذا كانت معاملات التمويل الخارجي تتناولها عدة مراكز في المجموعة المعنية، و/أو كانت تلك المجموعة تغطي أكثر من نوع واحد من القطاعات المؤسسية (كأن تغطي بنكا ومشروعا غير مصرفي مثلا)، فإنه يجب إجراء ترتيبات لجمع البيانات من كل مركز بالتشاور مع المشروع المعني.

١٢-١٦ وينبغي أن يشمل مسح المشروعات غير المصرفية القروض المقدمة من البنوك غير المقيمة والأوراق المالية الصادرة في الخارج (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) وائتمانات التجارة والخصوم الخارجية الأخرى. وإذا كانت معلومات أدوات الدين تتوافر على أساس كل أداة على حدة، فيمكن أن تشمل التفاصيل التي يتم جمعها اسم المقرض وبلده ونوعه والعمل والمبلغ القائم وتاريخ بداية العقد وتاريخ استحقاق العقد ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي الجدولة ومدفوعات الفائدة وخيارات البيع، والعلاقة بين المقترض والمقرض. ويمكن طلب معلومات مماثلة عن الأوراق المالية رغم أن هوية المقرض قد تكون غير معلومة لدى المقترض. ورغم أن هذه المعلومات مفصلة، ينبغي أن تكون متاحة بسهولة للكيان المعنية للأغراض المحاسبية الخاصة به، وينبغي في معظم الحالات أن تكون متاحة للجمهور. وكذلك يفضل إذا أمكن جمع بيانات الخصوم

والغرض من هذه الشركات هو تشكيل عينة ممثلة للشركات المشتغلة بالأنشطة الخارجية وإبلاغ البيانات على أساس منتظم ومتواتر إلى هيئة إعداد البيانات عن المعاملات والمراكز مع غير المقيمين. وهذا المنهج، المستمد من نظام إداري من نوع نظام مراقبة النقد، يمكن تطويره بالشكل الملائم في بيئة متحررة جزئياً. وفي بعض البلدان، تقسم هذه الشركات إلى شركات الإبلاغ المباشر «العام» وشركات الإبلاغ المباشر «الجزئي».

• شركات الإبلاغ المباشر العام (GDRCs) هي شركات أو مجموعات شركات تتجاوز معاملاتها الخارجية حداً معيناً في فترة معينة. وفيما يتعلق بهذه الشركات، وباستثناء بعض معاملات استثمارات الحافظة (راجع أدناه)، فإن جميع المعاملات الخارجية تكون مغطاة في التقارير المبلغة إلى هيئة إعداد البيانات، بما في ذلك التدفقات عن طريق الحسابات الأجنبية والترصيد. وقد لا يكون هناك حد معين للبيانات المطلوب إبلاغ بياناتها. وقد تعطي التقارير تفاصيل عن العملة والمبلغ والطبيعة الاقتصادية والتقسيم الجغرافي للمعاملات. وقد لا تشمل تقارير هذه الشركات بيانات التدفقات/المراكز المتعلقة بدخل الإدارة والاستثمار النقدي الناتج عن استثمارات الحافظة عندما يتم إجراء هذه المعاملات من خلال البنوك التجارية المقيمة. وبدلاً من ذلك، يتم إبلاغ بيانات هذه الأنواع من المعاملات/المراكز من قبل البنوك التجارية المشاركة في المعاملات المذكورة. غير أنه إذا تم تنفيذ هذه المعاملات أو حيازتها مباشرة عن طريق حسابات أجنبية، فإن إبلاغ بياناتها يبقى ضمن مسؤولية شركة الإبلاغ المباشر العام المعنية، لأن هذه الشركة هي الكيان المحلي الوحيد الذي على علم بهذه المعاملات/المراكز.

• شركات الإبلاغ المباشر الجزئي (PDRCs) هي شركات تحتفظ بحسابات في الخارج أو تشارك في ترتيب ترصيد دولي من خلاله يتم أداء المدفوعات أو استلامها. وهذه الشركات تخضع لشروط الإبلاغ المباشر عندما يتجاوز المجموع الشهري للمدفوعات الواردة والصادرة من خلال الحسابات الحد المتفق عليه. وتشبه تقارير شركات الإبلاغ المباشر الجزئي تقارير شركات الإبلاغ المباشر العام ولكنها تغطي فقط بيانات التدفقات/المراكز عن طريق حساباتها الأجنبية وتغيرات المراكز ضمن هذه الحسابات. ويقوم القطاع المصرفي المقيم بتقديم تقارير بيانات المعاملات/المراكز الأخرى بين شركات الإبلاغ المباشر الجزئي وغير المقيمين.

سجلات القروض الخارجية

١٢-٢٢ يستخدم بعض معدي بيانات الدين الخارجي ما يعرف باسم سجلات القروض الخارجية للحصول على بيانات عن القروض التي يستلمها القطاع غير المصرفي. وتسمح هذه البيانات التي تجمع عادة لأغراض مراقبة النقد بمراقبة بيانات القروض المبلغة من غير المقيمين والأوراق المالية غير القابلة للتداول والصادرة إلى غير المقيمين. وإذا تم إلغاء ضوابط الصرف، فقد تحول المستندات المحاسبية الإدارية المنشأة لذلك الغرض إلى مستندات إبلاغ بيانات للأغراض الإحصائية. وتغطي الأرقام التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر عادة القروض بين ذوي الصلة (الشركات

الوصول إلى كبار المسؤولين في كيانات القطاع الخاص ولذلك يمكنها إيصال رسالة الإبلاغ الجيد بالبيانات عند مستوى أعلى مما قد يكون متاحاً للهيئة الإحصائية المعنية.

• ينبغي أن تحت هيئة إعداد البيانات بالإضافة إلى الهيئات الأخرى المسؤولة عن الإحصاءات على «ثقافة إبلاغ البيانات». وليس من السهل تحقيق هذا خلال فترة زمنية قصيرة، وينبغي ألا يشمل فقط بيانات الدين الخارجي أو القطاع غير المصرفي الخاص. وتشمل خطوات البحث على ثقافة إبلاغ البيانات الاجتماع مع المجهين المحتملين ومناقشة المسائل ذات الأهمية، وإعداد نماذج الإبلاغ التي تتناسب بأكبر قدر ممكن من السهولة مع نظم إبلاغ بيانات الإدارة والتي لا تكون بالغة التعقيد، ونشر وتشجيع المخرجات النهائية بطريقة شفافة. وإذا تم تسجيل البيانات وإعدادها بطريقة كفاء وتبينت أهمية المخرجات، فسيكون من الأرجح أن يقوم المجهين من القطاع الخاص بإبلاغ البيانات.

١٢-٢٠ وحتى إذا تم توفير البيانات، فكيف يمكن تأكيد موثوقيتها؟ أولاً، إذا تم توفير البيانات في شكل ميزانية عمومية، فإن هذا في ذاته يزيد درجة الاتساق. وكذلك إذا قامت شركة مدرجة في البورصة بتوفير بياناتها، فمن المرجح أن تتاح الحسابات المنشورة من الشركة والتي يمكن مراجعة البيانات مقارنة بها.^٣ وثانياً، ينبغي أن تتم مراجعة تبادلية للبيانات مع المصادر الأخرى كلما أمكن. فمثلاً، يمكن مقارنة بيانات المعاملات بالتغيرات في بيانات المراكز في حالة استخدام مصادر مختلفة. ويمكن مقارنة بيانات صافي الاقتراض من حسابي الدخل والنفقات أو حسابات الأرباح والخسائر بالشركات بتراكم صافي الأصول المالية والخصوم حيث إن الاثنين مترابطان. ويمكن مقارنة بيانات الدخل مع بيانات المراكز للتحقق مما إذا كانت معدلات العائد الضمنية على الخصوم والأصول واقعية أم لا. ويمكن أن تتم مراجعة تبادلية لبيانات الخصوم غير المصرفية القائمة للبنوك الأجنبية مع الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وإن كان ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الفروق المفاهيمية بين بيانات بنك التسويات الدولية والبيانات القطرية.^٤ وقد تقدم بعض الاقتصادات طلبات دورية إلى الدائنين للتحقق من وضع القروض التي قدموها إلى المنظمات الموجودة في البلد المعني، ولكن قد لا يكون الدائنون غير المقيمين راغبين في تقديم معلومات إلى الهيئات الحكومية الأجنبية عندما تكون تلك البيانات متعلقة بالمدينين من القطاع الخاص.

مناهج أخرى

شركات الإبلاغ المباشر

١٢-٢١ أحد الأشكال المختلفة لمسوح المشروعات المذكورة أعلاه هو ما يعرف باسم تأسيس شركات الإبلاغ المباشر (DRCs).

^٣ نظراً لاختلاف المعايير المحاسبية في بعض الجوانب عن المعايير الإحصائية، قد يتبع هذا المنهج مراجعة عامة ولكن غير متفحصة.

^٤ راجع دراسة الحالة عن شيلي في الفصل الرابع عشر والتقارير الصادر عن بنك التسويات الدولية بعنوان *Comparison of Creditor and Debtor Data on Short-Term External Debt* (2002).

البنوك مقارنة ببيانات مدفوعات سداد تلك الائتمانات، مما يجعل أرصدة ائتمان التجارة أعلى من الواقع^٦. كما أن قيد معاملات تجارة البضائع عبر الحدود التي يتم تمويلها من خلال الائتمان المباشر بين المستوردين ومورديهم يمكن أن يضيع لأنه لا ينطوي على معاملات بمدفوعات. ورغم أنه يمكن تجاوز هذه المشكلة الأخيرة عن طريق مقارنة مستوى الواردات المقيدة لدى هيئة الجمارك مع أرقام مدفوعات الواردات المقيدة من خلال تقارير البنوك، فسيكون من الضروري ضمان اتباع هيئة الجمارك والبنوك لمنهج متسق في تصنيف وقيد الواردات.

١٢-٢٧ وفي مركز إجمالي الدين الخارجي، لا تصنف معاملات التجارة التي يمولها بنك ما أو يتوسط في تمويلها -مثلا من خلال خصم الفواتير- على أنها ائتمان تجارة ولكن كقرض أو أوراق مالية قصيرة الأجل. غير أن الفصل السابع يوفر جدولاً لعرض جميع الائتمانات المرتبطة بالتجارة نظراً لأهميتها للاقتصاد الحقيقي.

المشتقات المالية

١٢-٢٨ في بيان الدين الخارجي، يجب قيد المراكز في المشتقات المالية على أساس إجمالي وتقييمها بأسعار السوق. ولكن وقت إعداد المرشد كان لدى عدد قليل من البلدان نظام لقياس بيانات المراكز في المشتقات المالية. فضلاً على ذلك، فإن القيد الإحصائي لبيانات المراكز في المشتقات المالية في بعض البلدان، تعوقه القواعد المحاسبية القائمة لدى البنوك والمشروعات التي لا تحتاج إلى قيد بيانات المراكز في المشتقات المالية في الميزانية العمومية وتقييمها بأسعار السوق.

١٢-٢٩ وفي بعض البلدان التي تتوفر فيها معلومات عن الأرصدة، تكون تلك المعلومات مستندة إلى التقارير المنتظمة التي يوفرها المشاركون الكبار في السوق، وخاصة القطاع المصرفي. والواقع أن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن أسواق المشتقات تتصف بالتركز الشديد ومن ثم فإن مسح البنوك وشركات الاستثمار الرئيسية، الذي يشمل معلومات عن الأطراف المقابلة في مراكزها في المشتقات المالية، بالإضافة إلى المشروعات الرئيسية التي تقرض في الخارج، قد تغطي مقداراً كبيراً من النشاط الذي تقوم به الجهات المقيمة في أدوات المشتقات المالية. ونظراً للتعقيدات التي ينطوي عليها ذلك، عند وضع مسح للمشتقات المالية، يوصى بشدة بأن يتم ذلك بالتنسيق مع المسؤولين عن سلاسل البيانات الاقتصادية الكلية الأخرى التي تتطلب هي الأخرى معلومات عن المشتقات المالية. كما أنه من المهم جمع البيانات الخاصة بالقيمة السوقية للمراكز، حيث إن القيمة السوقية تحدد مركز الأصول أو الخصوم في عقد المشتقات المالية. ويشمل الفصل السابع جداول تعرض بيانات المراكز الاسمية أو الافتراضية للمشتقات بالعملة الأجنبية، وكذلك بيانات مشتقات أسعار الفائدة متى كان ذلك ضرورياً، وهذه معلومات يمكن أيضاً جمعها.

الأم والشركات المنتسبة) والشركات غير المرتبطة والتمويل الذي يتم الحصول عليه من خلال سندات وأذون دولية وأوراق تجارية وبرامج الإصدار الأخرى.

مراقبة الدين قصير الأجل وتمويل التجارة

١٢-٢٣ تعتبر مراقبة الدين قصير الأجل—أي القروض التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل—ذات أهمية كبيرة لأن المستويات المرتفعة من الدين قصير الأجل يمكن أن تجعل الاقتصاد معرضاً بدرجة كبيرة للتقلبات في أوضاع السوق، ويمكن في حالة ائتمانات التجارة أن يكون له تأثير مهم على نشاط الاقتصاد الحقيقي^٧. غير أن مراقبة هذه الخصوم تعد عملية معقدة لأسباب ليس أقلها أهمية أن هناك العديد من المعاملات الصغيرة والكثير من المشاركين فيها. وعلى وجه الخصوص، إذا كان حجم التجارة الخارجية كبيراً قياساً إلى مجموع الإنتاج، فمن المرجح وجود مشروعات عدة تتلقى ائتمانات أجنبية قصيرة الأجل.

١٢-٢٤ ويمكن تغطية القروض قصيرة الأجل وتمويل التجارة بمسوح المشروعات والأساليب الأخرى التي ناقشناها فيما سبق. ورغم أن لعملية جمع البيانات على أساس كل قرض على حدة بعض المزايا، فإن المعلومات الخاصة بدين القطاع الخاص قصير الأجل من المرجح—لأسباب عملية—أن يتم إعدادها كمجملات فقط. ونظراً للعدد الكبير من المعاملات ذات الصلة وكونها ذات أجل استحقاق قصيرة، فإن المعلومات عن الدين قصير الأجل لا تكون بالضرورة سهلة الإعداد على أساس كل معاملة على حدة في حالة جميع فئات الدين قصيرة الأجل.

١٢-٢٥ كذلك، قد يحتاج صانعو السياسات معلومات تفصيلية حديثة كي يستطيعوا إجراء مراقبة وثيقة لوضع التمويل قصير الأجل للاقتصاد المعني. وفيما يتعلق بالبنوك، قد يشمل ذلك تقارير يومية أو أسبوعية تغطي بيانات خطوط الائتمان بين البنوك—المقدار والبنك الصادر عنه التعزير، إلخ—لأن هذه الخطوط هي أساس التمويل الخارجي وتتصف بالحساسية للتغيرات التي تطرأ على جدارة الائتمان المتصورة. كما يمكن أن يطلب من كبار المقترضين إعداد تقارير مراكز شهرية خاصة بتمويل التجارة تغطي المقادير والعملة والبلد المقابل والقطاع.

١٢-٢٦ وهناك منهج بديل لتلك البلدان التي لديها نظم لإعداد بيانات ميزان المدفوعات تعتمد على إبلاغ البنوك ببيانات فرادي المعاملات، ويتمثل ذلك في تقدير رصيد دين ائتمان التجارة من خلال تجميع بيانات المعاملات للوصول إلى بيانات المركز القائم، مع أخذ تقلبات أسعار الصرف في الاعتبار. غير أن أهم عيوب هذا المنهج هو أن البنك قد لا يحدد ائتمان التجارة بدقة، أو قد لا تكون تغطيته شاملة. وعلى سبيل المثال، قد يتم تحديد التمديدات الجديدة لائتمان التجارة للمستوردين بصورة أفضل من جانب

^٦ لمواجهة هذه المشكلة وضعت بعض البلدان أنظمة خاصة بها بحيث يتم تحلُّ عبء سداد ائتمان التجارة بعد فترة معينة (ثلاثة أشهر مثلاً). وينبغي أن يكون أي منهج من هذا القبيل مدعوماً بمسوح مباشرة دورية للمراكز في ائتمان التجارة.

^٧ كما رأينا في بعض اقتصادات البلدان الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، يمكن أن يؤدي التقبيد المفاجئ لتمويل ائتمان التجارة إلى تقليص الواردات، ومن ثم يؤثر على عملية الإنتاج وعلى مستوى الصادرات عندما تكون هذه الأنشطة أكثر ميلاً إلى الاستيراد.

ومن ثم، يوصى عند إعداد بيانات الدين الخارجي بالاستفادة من معلومات الاستثمار المباشر في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي^٤. ويجب الاهتمام بتجنب الحساب المزدوج للأوراق المالية أو الديون الأخرى ضمن الاستثمار المباشر وضمن فئة الأدوات المدرجة تحته. والاستثمار المباشر له الأسبقية، فمثلاً يتم تصنيف السند الذي يصدره مشروع استثمار مباشر مقيم ويملكه مستثمر مباشر أجنبي تحت الاستثمار المباشر وليس تحت سندات الدين (أي ما يعادل استثمار الحافظة في ميزان المدفوعات).

قطاع الأسر

١٢-٣٤ من الصعب الحصول على البيانات الخاصة بالدين الخارجي القائم على قطاع الأسر. وفي اقتصادات عديدة يركز قطاع الأسر على الاقتراض من المؤسسات المالية المقيمة لأسباب ليس أقلها أهمية معرفة تلك المؤسسات المالية. غير أنه مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة والقدرة على الإعلان عن المنتجات عبر الحدود، انتشر الاقتراض من الخارج بشكل أكبر. وقد تتمثل إحدى طرق جمع المعلومات في إدراج أسئلة عن الاقتراض من الخارج في مسح الإنفاق والدخل والأصول المالية والخصوم لقطاع الأسر.

١٢-٣٥ وفي حالة البلدان التي تعتمد على نظام الإبلاغ المصرفي، يتم وضع إجراءات معينة أحياناً لتسجيل بيانات الأصول والديون الخارجية التي في حيازة المقيمين لدى المؤسسات المالية غير المقيمة، حيث إن هذه المراكز لا تغطيها البيانات المبلغة من البنوك المقيمة. وبموجب هذه الإجراءات، يتعين على جميع الأسر إبلاغ بيانات تلك المراكز إلى البنك المركزي على أساس منتظم (شهرياً أو كل ربع سنة أو سنوياً). كذلك يتعين على قطاع الأسر إبلاغ بيانات المعاملات التي تتم تسويتها من خلال هذه الحسابات المفتوحة في الخارج، وذلك بنفس معدل التواتر ومستوى التفصيل في فرادى عمليات إبلاغ البيانات على حسب مقدار ما يتم الاضطلاع به من نشاط.

الملحق: تقدير بيانات المراكز باستخدام معلومات المعاملات

١٢-٣٦ يتم حساب التغيرات في المراكز بين نهايات الفترات استناداً إلى أربعة عوامل هي كما يلي: المعاملات؛ والتغيرات في سعر أدوات الدين؛ والتغيرات في أسعار الصرف؛ والتعديلات الأخرى، كعمليات إعادة التصنيف. وفي حالة جميع الأدوات، يمكن أن تكون هناك معاملات وتعديلات أخرى، ولكن ليس كل الأدوات تتأثر بالتغيرات في الأسعار أو أسعار الصرف. ويتناول هذا الملحق بالبحث تقدير بيانات المراكز باستخدام بيانات المعاملات، بدءاً

^٤ في عام ٢٠٠١ قام صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحديث مسح يغطي مدى إتاحة البيانات للاطلاع، ومصادر البيانات، وممارسات إعدادها، والمنهجية المستخدمة في إعداد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتوافر البيانات الوصفية المتعلقة بعدد من فرادى البلدان يبلغ ٥٦ بلداً والمتعلقة كذلك بجدول المقارنة بين البلدان على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه كما يلي: <http://www.imf.org/external/np/sta/di/mdb97.htm>

١٢-٣٠ وعلى سبيل المثال، في مسح مراكز المشتقات المالية، تشمل أنماط التفاصيل التحليلية التي قد يرى معدو البيانات جمعها ما يلي:

- فئة الناتج: العقود الآجلة (بما في ذلك العقود المستقبلية والمبادلات) وعقود الخيارات.
- فئة المخاطر: مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة والمخاطر الأخرى (وربما، إن كانت هناك أهمية، تجزئة تلك البيانات إلى بيانات السلع وبيانات الائتمان وبيانات «أخرى»).
- معلومات الأطراف المقابلة: الحكومة العامة، والسلطات النقدية، والبنوك، والشركات المالية الأخرى، والجهات المقيمة الأخرى، وغير المقيمين.

١٢-٣١ ورغم أن المرشد لا يوصي صراحة بجمع بيانات القيمة الافتراضية أو الاسمية لكل أنواع المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية، فإن تلك المعلومات قد تكون لها قيمة تحليلية. فمثلاً، توفر بيانات المقدار الاسمي أو الافتراضي مؤشراً عن حجم نقل المخاطر التي تستند إليها أدوات المشتقات المالية، بينما يمكن، على سبيل مراجعة الجودة، مقارنة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية المبلغة مع النسبة «المعتادة» المشتقة من الإحصاءات نصف السنوية الصادرة عن بنك التسويات الدولية عن المراكز المفتوحة في السوق الثانوية العالمية للمشتقات.

١٢-٣٢ وقد تم استحداث بيانات المشتقات المالية نصف السنوية الصادرة عن بنك التسويات الدولية في يونيو ١٩٩٨^٥. وتغطي هذه البيانات المبالغ الافتراضية والقيم السوقية الإجمالية القائمة من حجم التعرض الموحد على المستوى العالمي في المشتقات المالية للبنوك الرئيسية والتجار الرئيسيين في بلدان مجموعة العشرة في الأسواق الثانوية، مع إبلاغ بيانات أهم أربع فئات من مخاطر الأسواق وهي: مخاطر النقد الأجنبي، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر حقوق الملكية، ومخاطر السلع. ونظراً لأن البيانات الصادرة عن بنك التسويات الدولية لا تستند إلى الإقامة، فإن المنفعة المباشرة لتلك البيانات في إعداد الإحصاءات المستندة إلى الإقامة تعد محدودة. وبالرغم من ذلك توفر بيانات بنك التسويات الدولية مؤشراً جيداً عن الحجم والأهمية النسبيين لمختلف أنواع أدوات المشتقات، وكما ذكر أعلاه، توفر مؤشراً جيداً عن العلاقة بين القيم السوقية والقيم الافتراضية.

الاستثمار المباشر

١٢-٣٣ يشمل بيان الدين الخارجي معلومات عن الخصوم القائمة على مشروعات الاستثمار المباشر المقيمة للمستثمرين المباشرين الأجانب، والخصوم القائمة على المستثمرين المباشرين المقيمين لمشروعات الاستثمار المباشر الأجنبي. ويعد قياس نشاط الاستثمار المباشر جزءاً لا يتجزأ من إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتهتم اقتصادات عديدة بشكل خاص بأنشطة الاستثمار المباشر نظراً للمنافع المتصور أن تحققها للاقتصاد.

^٥ هناك نشرة صحفية منتظمة خاصة بهذه البيانات على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية على شبكة الإنترنت، وعنوانه كما يلي: <http://www.bis.org/statistics/index.htm>

١٢-٤١ ومن الأمور الأساسية لتلك الحسابات أن تتوفر بيانات تكوين عملات المراكز عند نقطة ما في الماضي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت بيانات تكوين عملات المراكز متوافرة بمعدل تواتر سنوي في نهاية العام، فإنه عند غياب المعلومات الخاصة ببيانات تكوين عملات المراكز، يمكن تقدير بيانات المراكز كل ربع سنة على افتراض أن تكوين عملات المعاملات هو نفسه التكوين المشاهد إحصائياً في بيانات مراكز نهاية العام. وقبل وضع ذلك الافتراض، من الضروري مراجعة التغيرات المشاهدة إحصائياً في تكوين العملات على مدى عدد من السنوات، وكلما قل التغيير بمرور الوقت في النسب الخاصة بكل بلد، كلما كان الافتراض أكثر قوة. وعند توافر بيانات أخرى لنهاية العام، من المتيقن تقريباً ضرورة إجراء تعديلات في البيانات السابقة كي تعكس المعلومات الجديدة.

١٢-٤٢ وعند عدم توافر معلومات عن بيانات تكوين عملات المراكز عن الاقتصاد بكامله، فقد يستطیع قطاع واحد (كالقطاع المصرفي على سبيل المثال) توفير هذه المعلومات. ويمكن إجراء مقارنة بين تكوين عملات خصوم البنوك وخصوم القطاعات الأخرى للفترات المعنية عند توافرها. وبشرط أن يكون هناك بعض التماثل، يمكن الرجوع إلى البيانات المتاحة من البنوك لتقدير نسب العملات بالنسبة لبقية الاقتصاد لحين توافر بيانات جديدة لكل القطاعات.

١٢-٤٣ والمنهج البديل هو تجاهل تكوين العملات وافتراض أن كل الخصوم بالعملة الأجنبية تعتبر، في الواقع، خصوماً بعملة واحدة. ويمكن أن تكون هذه «العملة» سعر الصرف المرجح بالتجارة أو العملة المهيمنة المعروفة في التدفقات المالية للبلد، مثل الدولار الأمريكي. وطبقاً لهذا المنهج، يمكن تقدير المراكز عن طريق إعادة تقييم كل من مركز نهاية الفترة السابقة، والمعاملات خلال الفترة، وأي تعديل آخر، وذلك كما يلي:^١

$$\hat{K}_t = K_{t-1} \left(\frac{x_t}{x_{t-1}} \right) + F_t \left(\frac{x_t}{x_t} \right) + A_t \left(\frac{x_t}{x_a} \right), \quad (1-12)$$

حيث

$$\begin{aligned} \hat{K}_t &= \text{مركز نهاية الفترة المقدّر} \\ K_{t-1} &= \text{مركز نهاية الفترة السابقة} \\ F_t &= \text{المعاملات خلال الفترة بوحدة الحساب} \\ x_t &= \text{سعر صرف نهاية الفترة} \\ x_{t-1} &= \text{سعر صرف نهاية الفترة السابقة} \\ \bar{x}_t &= \text{متوسط سعر صرف الفترة} \\ A_t &= \text{التعديل خلال الفترة} \\ x_a &= \text{سعر الصرف وقت حدوث التعديل} \end{aligned}$$

وفي العملية الحسابية الواردة أعلاه، ينبغي قيد سعر الصرف باعتباره عدد وحدات وحدة الحساب المتلقاة مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويوضح المثال التالي المبادئ التي ينطوي عليها ذلك.

^١ يمكن أن يؤدي التعديل إلى زيادة أو نقص في المراكز.

بالأدوات التي تعتبر مباشرة نسبياً، وانتهاءً بالأدوات التي تثير مسائل أكثر تعقيداً. ونظراً لأن تقدير مراكز الأدوات التي يؤدي تغير أسعارها إلى إثارة أكثر المشكلات تعقيداً، فإن هذا الملحق يميز بين أدوات الدين غير المتداولة وأدوات الدين المتداولة.

أدوات الدين غير المتداولة

١٢-٣٧ في حالة أدوات الدين غير المتداولة، من الضروري التمييز بين أدوات الدين المربوطة قيمتها بوحدة حساب و أدوات الدين غير المربوطة قيمتها بمثل هذه الوحدة.

أدوات الدين المربوطة قيمتها بوحدة حساب

١٢-٣٨ في حالة أداة الدين المصدرة بوحدة حساب، فإن تقدير بيانات المركز باستخدام بيانات المعاملات، من حيث المبدأ، هو مجرد إضافة بيانات المعاملات التي تمت خلال الفترة إلى المركز السابق، وأخذ أي تعديلات أخرى في الاعتبار. غير أنه حتى في حالة تلك الأدوات من الممكن حدوث خطأ في قياس بيانات المركز إذا كان نطاق تغطية بيانات المعاملات غير كامل—وهو ما يرجع، على سبيل المثال، إلى أن نطاق تغطية السكان غير كامل—أو إذا كان هناك عدم دقة في الإبلاغ بالمعاملات، بما في ذلك عدم قدرة المقيمين على القيام بالإبلاغ بالمعاملات عند حدوثها. وفي الواقع، فإن إعداد بيانات المراكز عن طريق تجميع بيانات المعاملات، يمكن أن يؤدي بمرور الوقت إلى خطأ كبير في القياس في تلك الظروف. ومن ثم، حتى في حالة الأدوات غير المتداولة المربوطة قيمتها بوحدة الحساب، من الضروري إجراء مسح للمراكز من حين لآخر وذلك للمساعدة على ضمان جودة بيانات المراكز، وكذلك لمراجعة بيانات المعاملات المبلغية.

أدوات الدين المربوطة قيمتها بعملة أجنبية

١٢-٣٩ فيما يتعلق بالأدوات المربوطة قيمتها بعملة أجنبية، ليس من الضروري فقط أن تؤخذ في الاعتبار نفس العوامل المذكورة أعلاه، وإنما من الضروري أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار تكوين عملات المعاملات وعملات المراكز.

١٢-٤٠ ويوصي المرشد بأنه في حالة حساب المراكز للأدوات المربوطة بعملة أجنبية، فإن أفضل وسيلة هي إعداد البيانات على أساس كل عملة على حدة. وبتعبير آخر، تستخدم العملة الأصلية في إضافة بيانات المعاملات خلال الفترة إلى مراكز نهاية الفترة السابقة، وبعد أن تؤخذ في الاعتبار أي تعديلات أخرى خلال الفترة، يتم تحويل مركز نهاية الفترة إلى وحدة الحساب باستخدام سعر صرف نهاية الفترة.^١ وتم تجميع بيانات المراكز في جميع العملات الأجنبية، بالإضافة إلى المركز في العملة المحلية، للوصول إلى مجموع المراكز.

^١ بالنسبة للأدوات غير المتداولة، فإن مقدار التغير بين مراكز نهاية الفترة، مقومة بالعملة المحلية، والذي يرجع إلى اختلاف سعر الصرف، يعادل الفرق بين المراكز الافتتاحية والمراكز الختامية، مطروحاً منه المعاملات على مدى الفترة مقومة بالعملة المحلية مطروحاً منها أي تعديلات أخرى مقومة بالعملة المحلية. ولكي تكون العمليات الحسابية دقيقة، من الضروري ترجمة المعاملات والتعديلات الأخرى إلى العملة المحلية بسعر الصرف السائد في الوقت الذي حدث فيه.

ثم يحتاج الأمر إلى قدر من التبسيط في الافتراضات أو النماذج كي يتسنى إنتاج التقديرات.

١٢-٤٨: والنموذج الموصى به في مختلف المطبوعات المنهجية التي أعدها الصندوق هو نموذج البيانات المستخدم على نطاق واسع في مجال الإحصاءات الخارجية^{١١} وفي حالة هذا النموذج، يحتاج الأمر إلى إجراء تقدير للأسعار السوقية لأدوات الدين إضافة إلى المعلومات المتعلقة بأسعار الصرف. وفيما يتعلق بأسعار الصرف، كلما توافرت معلومات أكثر تفصيلاً لمعد البيانات كلما كان ذلك أفضل. وفيما يتعلق بأسعار السوق، قد يكون أبسط المناهج هو وضع التقديرات استناداً إلى سعر ممثل أو أسعار ممثلة للسندات الحكومية في حالة أدوات الدين المحلية، إذا كان ذلك متوافراً، أو الأسعار الممثلة للقاعدة المعيارية في الأسواق الأخرى التي يصدر فيها المقيمون المحليون أدوات الدين.

١٢-٤٩: وتتوافر المعلومات المطلوبة، يمكن استخدام نموذج البيانات لأغراض متنوعة كما يلي: إجراء حساب المعاملات على أساس بيانات المركز؛ وإجراء حساب المراكز باستخدام بيانات المعاملات؛ أو «إقرار» هاتين المجموعتين من البيانات. والتباين الأول والثاني مفيدان بوجه خاص عندما يتم قياس أحد هذه المتغيرات فقط بصورة مباشرة؛ والثالث عندما يتم قياس المتغيرين باستخدام إما نفس المصدر أو مصادر أو عينات مختلفة (وفي هذه الحالة من الضروري مراجعة ما إذا كانت البيانات المبلغة عن المراكز والمعاملات متسقة بصورة متبادلة أم لا). وقد استخدم هذا النموذج أصلاً لاشتقاق بيانات المعاملات من بيانات المراكز:

$$\hat{F}_t = K_t \left(\frac{\bar{x}_t}{x_t} \frac{\bar{p}_t}{p_t} \right) - K_{t-1} \left(\frac{\bar{x}_{t-1}}{x_{t-1}} \frac{\bar{p}_{t-1}}{p_{t-1}} \right), \quad (٢-١٢)$$

حيث

$$\hat{F}_t = \text{تقدير المعاملات}$$

$$p_t = \text{أسعار نهاية الفترة}$$

$$\bar{p}_t = \text{متوسط أسعار الفترة}$$

١٢-٥٠: غير أنه يمكن أيضاً استخدامه لاشتقاق بيانات المراكز باستخدام بيانات المعاملات. والواقع أن المعادلة (٣-١٢) مماثلة للمعادلة (١-١٢)، متى تم إدخال عامل التعديل، باستثناء أن المعادلة (٣-١٢) تشمل أيضاً تأثير السعر، استناداً إلى متوسطات الفترة. وإذا كانت قيمة الأداة مربوطة بوحدة الحساب، فإن عوامل سعر الصرف تكون بمثابة تكرار لا حاجة له:

$$\hat{K}_t = K_{t-1} \left(\frac{x_t}{x_{t-1}} \frac{p_t}{p_{t-1}} \right) + F_t \left(\frac{x_t}{x_t} \frac{p_t}{p_t} \right) + A_t \left(\frac{x_t}{x_a} \frac{p_t}{p_a} \right), \quad (٣-١٢)$$

حيث

$$p_a = \text{الأسعار التي حدث فيها التعديل}$$

١٢-٥١: ويوضح المثال التالي المبادئ المتبعة. ومرة أخرى بافتراض أن مركز إجمالي الدين الخارجي على البلد «ألف» كان

١٢-٤٤: بافتراض أن مركز إجمالي الدين الخارجي للبلد ألف هو ١٠٠٠ وحدة بالعملة المحلية عند $t-1$ ، وكانت تستحق كلها بالدولارات الأمريكية، وأن هناك معاملات قيمتها ١٥٠ وحدة بالعملة المحلية خلال الفترة، ولم تحدث أي تعديلات أخرى. وكان سعر الصرف هو ١٠ وحدات من العملة المحلية مقابل كل دولار أمريكي عند $t-1$ ، و ١٤ وحدة مقابل الدولار الأمريكي الواحد عند t ، مع متوسط سعر صرف للفترة يبلغ ١٢ وحدة مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

$$\left(1,000 \times \frac{14}{10} = 1,400 \right) + \left(150 \times \frac{14}{12} = 175 \right) \\ = \text{المجموع المقدر لنهاية الفترة} = 1,575$$

١٢-٥٥: وأياً كان المنهج المستخدم لتقدير مراكز نهاية الفترة، في حالة عدم توافر بيانات كاملة عن العملات، فإن التقدير سيضوبه الضعف. وحيثما توضع افتراضات لتكوينات عملات نهاية الفترة للفترة اللاحقة، فمن الواضح أن تكوين العملة الفعلي للمعاملات قد يكون مختلفاً، وهذا يصدق أيضاً عند استخدام بيانات قطاع واحد. وعدم وضع أي افتراضات لتكوين العملات يقترب في جوهره من افتراض أن كل العملات الأخرى تتحرك بطريقة متطابقة قياساً إلى وحدة الحساب. وفي الحالتين، كلما زاد تقلب سعر الصرف كلما زاد ترجيح حدوث خطأ في القياس. ونظراً لأن هذا يصدق بدرجة أكبر مما يصدق على الأدوات غير المتداولة المربوطة بالعملة المحلية، فإن المرشد يوصي بإجراء مشاهدات متواترة لبيانات المراكز الخاصة بالأدوات المربوطة بقيمتها بعملة أجنبية، وإلا فإنه يمكن أن ينشأ بمرور الوقت خطأ كبير في القياس.

أدوات الدين المتداولة

١٢-٤٦: من الصعب بوجه خاص حساب المراكز باستخدام بيانات المعاملات في حالة أدوات الدين المتداولة التي تتغير أسعارها من فترة لأخرى. وإضافة إلى أخذ التعديلات الأخرى في الاعتبار وكذلك أخذ حركات أسعار الصرف في الحسبان عند الضرورة، كما هو مشار إليه أعلاه، من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار حركات أسعار السوق. وتنشأ إحدى الصعوبات على وجه التحديد عندما تكون هناك أدوات كثيرة متداولة وكل منها لها سعرها. وأيضاً على عكس أدوات الدين غير المتداولة، فإن من غير المرجح أن يعرف المدين المدى الذي تصل إليه ملكية غير المقيمين لأدوات الدين المتداولة إذا قام غير المقيمين بشراء أدوات الدين في الأسواق المحلية، أو إذا قام المدين بالاقتراض في الأسواق الأجنبية. وهكذا، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثالث عشر، لا يمكن أن يعتمد معد البيانات على المدين في الحصول على معلومات مفصلة حول أدوات الدين المتداولة التي يملكها غير المقيمين.

١٢-٤٧: ولإجراء عمليات حسابية دقيقة، يلزم توافر المعرفة بالتتابع الكامل للأسعار وأسعار الصرف والمعاملات داخل الفترة الواحدة: وقد لا تكون هذه المعلومات متاحة بسهولة لدى فرادى المقيمين، ناهيك عن معدي البيانات على المستوى الوطني. ومن

معلومات مالية أكثر تفصيلاً، بما يسمح بإجراء تقديرات مجزأة استناداً إلى مجموعات متجانسة من الأدوات والعملات، يؤدي إلى تقديرات أقرب إلى القيم الفعلية للمتغيرات المعنية، بصرف النظر عن تشتت الأسعار وأسعار الصرف داخل الفترة الواحدة. ويمكن إنشاء مجموعات متجانسة عن طريق جمع البيانات على أساس كل أداة على حدة؛ أو على أساس كلي، حيث يتم جمع المعلومات حسب العملة وأجل الاستحقاق ونوع الأداة (كان يتعلق الأمر بما إذا كان للأداة سعر فائدة ثابت أو متغير).

١٢-٥٥ ومن الواضح أنه كلما زاد عدد فترات ترحيل التقديرات، كلما زادت إمكانية إبتعاد التقديرات عن «الواقع». ومن ثم يوصي المرشد بإجراء مشاهدات متواترة لبيانات المراكز في حالة الأدوات التي يمكن أن يتغير سعرها.

١٢-٥٦ ويوفر نموذج البيانات الموضح في المعادلة (١٢-٣) أيضاً صيغة قابلة للتنفيذ لتقدير تعديل المطابقة (المعادلة (١٢-٤))، ومكونات سعرها وسعر الصرف الخاص بها:^{١٢}

$$ADJ_t = K_{t-1} \left(\frac{x_t}{x_{t-1}} \frac{p_t}{p_{t-1}} - 1 \right) + F_t \left(\frac{x_t}{x_t} \frac{p_t}{p_t} - 1 \right) + A_t \left(\frac{x_t}{x_a} \frac{p_t}{p_a} - 1 \right) \quad (٤-١٢)$$

$$ADJ_t^{price} = K_{t-1} \left(\frac{p_t}{p_{t-1}} - 1 \right) + F_t \left(\frac{p_t}{p_t} - 1 \right) + A_t \left(\frac{p_t}{p_a} - 1 \right) \quad (٤-١٢)$$

$$ADJ_t^{xrate} = K_{t-1} \left(\frac{x_t}{x_{t-1}} - 1 \right) + F_t \left(\frac{x_t}{x_t} - 1 \right) + A_t \left(\frac{x_t}{x_a} - 1 \right), \quad (٤-١٢) \text{ (ب)}$$

حيث

ADJ_t = مجموع تعديل المطابقة بين المراكز والمعاملات.

ADJ_t^{price} السعر = مكون السعر في مجموع تعديل المطابقة.

ADJ_t^{xrate} سعر الصرف = مكون سعر الصرف في مجموع تعديل المطابقة.

^{١٢} جمع المعادلتين (١٢-أ) و (١٢-ب) لن يعطي بالضرورة المعادلة (٤-١٢)، حتى إن لم تكن هناك «تعديلات أخرى». ويمثل الفرق الأثر المركب في المعادلة (٤-١٢) للتغيرات في p و x ، والتي لا يمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى عنصري «السعر» و «سعر الصرف». ولا يكون الفرق صفراً إلا عندما تكون p أو x ثابتة. راجع دراسة (Committeri (2000)، الصفحتين ٦ و ٨. وبافتراض عدم وجود «تعديلات أخرى»، فإن أحد المناهج التي يمكن اللجوء إليها هو تقدير مكون سعر الصرف أولاً، ثم حساب مكون السعر حسب القيمة المتبقية، أي طرح المعادلة (١٢-ب) من المعادلة (٤-١٢).

١٠٠٠ وحدة بالعملة المحلية عند النقطة الزمنية $t-1$ ، وجميعها مستحقة بالدولارات الأمريكية، وهناك معاملات قيمتها ١٥٠ وحدة من وحدات العملة المحلية خلال الفترة. ولا توجد تعديلات أخرى. وكان سعر الصرف هو ١٠ وحدات من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي الواحد عند النقطة الزمنية $t-1$ ، و ١٤ وحدة من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي الواحد عند النقطة الزمنية t ، وكان متوسط سعر الصرف خلال الفترة هو ١٢ وحدة من العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي الواحد. وتم تقييم الأوراق المالية القائمة لغير المقيمين بمقدار ١.١ عند النقطة الزمنية $t-1$ ، وبمقدار ١.٠٤٥ عند النقطة الزمنية t ، وبمقدار ١.٠٦٦ خلال الفترة:

$$\left[1,000 \times \left(\frac{14}{10} \times \frac{1.045}{1.1} \right) = 1,330 \right] + \left[150 \times \left(\frac{14}{12} \times \frac{1.045}{1.066} \right) = 171.5 \right]$$

= ١٥٠١.٢ (المجموع المقدر لنهاية الفترة).

١٢-٥٢ وتعتمد دقة النموذج على تقلب الأسعار والمعاملات المالية في الفترة المغطاة؛ وعلى وجه الخصوص ترتبط دقة التقديرات ارتباطاً عكسياً بالمقدار المجمع للتشتت في الأسعار والمعاملات داخل الفترة الواحدة. وسوف تقترب القيم المقدرة من القيم «الحقيقية» عند توزيع المعاملات بصورة أكثر تماثلاً و/أو أن تكون الأسعار (بما في ذلك أسعار العملات) أقل تشتتاً حول متوسطها. ومن الأرجح أن تسود هذه الأوضاع عندما تكون الفترة المرجعية المختارة لإعداد الإحصاءات قصيرة (على سبيل المثال شهراً أو ربع سنة، وليس عاماً).

١٢-٥٣ كذلك تتحسن الدقة عندما تكون التدفقات صغيرة مقارنة بالرصيد الأولي، وفي هذه الحالة تكون آثار التقييم داخل الفترة الواحدة ذات أهمية ثانوية. وبالتالي، فإن الإحصاءات الأقل تواتراً التي يتم إعدادها باستخدام النموذج قد تظل تتسم بدقة معقولة عندما تكون المعاملات صغيرة جداً، حتى في الفترات التي تكون فيها الأسعار وأسعار الصرف عالية التشتت.

١٢-٥٤ وبالإضافة إلى ذلك، تشير البحوث التي أجريت في صندوق النقد الدولي (دراسة Committeri, 2000) إلى أن توافر

^{١١} راجع الفقرات من ٧٣٢ إلى ٧٤٣، والفقرات من ٧٧٨ إلى ٧٨٢ من مرشد تجميع بيانات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٥، والملحق السابع على الصفحات من ١٥٥ إلى ١٥٨ من المرشد إلى المسح المنسق لاستثمار الحافطة الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦، والذي أسهم فيه بنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١٣: الأوراق المالية المتداولة

مقدمة

١٣-١ يعتبر الدين الخارجي في شكل أوراق مالية متداولة مناظرا لسندات الدين في عنصر استثمارات الحافظة الداخلة الذي يعتبر واحدا من عناصر ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وفي العقود الأخيرة أدى تخفيف القيود على أنشطة البنوك ومؤسسات الاستثمار الأخرى في مجال الاستثمار الأجنبي، إلى جانب استمرار الابتكار المالي، إلى زيادة هائلة في الاستثمار الخارجي في السندات (وخصص رأس المال). وأدى هذا إلى زيادة اهتمام صانعي السياسات بالبيانات المتعلقة بهذا النشاط.

١٣-٢ غير أن ضمان التغطية الشاملة للأوراق المالية المتداولة من أصعب الأمور في ميدان إحصاءات ميزان المدفوعات والدين الخارجي. فعلى وجه الخصوص، لا يكون المصدر المقيم، في كثير من الحالات، في وضع يتيح له تحديد المالك المستفيد من أوراقه المالية، ومن ثم قد لا يعلم ما إذا كان الدائن مقيما أو غير مقيم. وهكذا، يكاد يكون من الحتمي لإعداد بيانات المراكز، بطرق غير مراكمة التدفقات المتعلقة بمركز سابق، أن يحتاج معد البيانات إلى الحصول على معلومات عن رصيد الأوراق المالية التي يملكها المقيمون، وعن مالكي تلك الأوراق المالية، من مصادر شتى. ورغم أن الحصول على بيانات عن التزامات الدين غير المتداولة هو مهمة مباشرة نسبيا، وإن كانت ليست بالمهمة البسيطة، فمن الأصعب تحديد مالك ورقة مالية متداولة، وذلك للأسباب التالية:

• يَسُرُّ التحرير الاقتصادي إيجاد قنوات جديدة يمكن أن يتدفق الاستثمار من خلالها. وبعبارة أخرى، لم يعد باستطاعة معدي البيانات أن يعتمدوا فحسب على مصادر البيانات المحلية التقليدية، كالبنوك أو تجار الأوراق المالية، وذلك لأن المستثمرين يتزايد استخدامهم للوسطاء الأجانب، وقد يتصل مُصدرو الأوراق المالية بالأسواق الخارجية مباشرة.

• وعلى خلاف البنوك، وتقاليدھا المتمثلة في إبلاغ البيانات إلى البنوك المركزية، كما ورد ذكره في الفصل السابق، قد يتردد الوكلاء الاقتصاديون غير المصرفيين في إبلاغ السلطات بملكيتهن من الأوراق المالية المتداولة، وذلك لجملة أمور منها خشيتهم أن يتم تمرير البيانات التي يرسلونها إلى الهيئة الإحصائية إلى هيئات أخرى. وهذا يبرز، مرة أخرى، الحاجة إلى

تشجيع الموضوعية الإحصائية داخل البلد^١ فعدم الامتثال من المجيبين يؤدي إلى فجوات في التغطية في وقت يشهد ارتفاعا مستمرا في حجم النشاط.

- ومشاركة مختلف الوسطاء الماليين في المعاملات الدولية، وممارسة تسجيل الاستثمارات تحت اسم شركات معينة كأمناء استثمار وفي صناديق استثمارية، يمكن أن تطمس بيانات المالك المستفيد من الورقة المالية.
- وقد حدث نمو سريع في الأسواق الدولية لبعض الأدوات «الجديدة» في العقد الماضي مما تسبب في صعوبة تحديد المالك «الحقيقي» للورقة المالية. ومن أمثلة تلك الصعوبة استخدام الأوراق المالية في المعاملات المتقابلة.
- وقلما يتسنى، إن تسنى إطلاقا، لحكومة ما أن تكون لديها سلطة قانونية تتيح لها أن تطلب إلى المستثمر غير المقيم إبلاغ بيانات ملكيته من الأوراق المالية التي يصدرها مقيمون محليون.

ويرد في هذا الفصل بحث السبل التي يمكن التغلب بها على هذه الصعوبات^٢.

ملاحظات عامة

١٣-٣ عند النظر إلى سبل التعبير عن النشاط في مجال الأوراق المالية لأغراض الدين الخارجي، ينبغي للبلدان أن تأخذ في الحسبان أي نظام قائم تكون قد أوجدته فعلا من أجل جمع البيانات عن استثمارات الحافظة، وكذلك، بوجه أعم، بيانات ميزان المدفوعات، وربما أيضا بيانات الحسابات القومية في رأي البعض. فالمجيبون سيكونون على علم بالنظام القائم، وسيكون قدر كبير من رأس المال البشري قد استثمر فيه لدى الهيئة القائمة بإعداد البيانات. وينبغي أن يستفيد المهتمون

^١ تعد موضوعية البيانات المنشورة أحد الأبعاد الأربعة للمعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات الصادرين عن صندوق النقد الدولي. ومن بين الإجراءات التي يحددها المعيار الخاص والنظام العام لتشجيع الموضوعية نشر الشروط التي تنتج الإحصاءات الرسمية وفقا لها، بما في ذلك الشروط المتعلقة بسرية المعلومات التي يمكن التعرف عليها على حدة.

^٢ من المصادر المفيدة في الحصول على معلومات عن إعداد بيانات المراكز فيما يتعلق بالأوراق المالية المتداولة مرشد المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٦) رغم أنه يعد مرشدا عمليا لقياس الأصول. وتتوافر الطبعة الثانية من هذا المرشد (هي الوثيقة IMF، 2002) على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/np/sta/pi/cpisgd.htm>

الاعتبارات الأساسية

١٣-٧ من المنطلقات المهمة عند تقرير كيفية قياس المراكز (والتدفقات) في الأوراق المالية المتداولة أن يتم التأكد من كيفية تدفق الاستثمارات في الأوراق المالية إلى داخل البلد وإلى خارجه، ومن القنوات التي يحدث ذلك عن طريقها. وينطوي هذا على التحدث إلى المشاركين في السوق، وينطوي بوجه عام على اكتساب فهم لأسواق الأوراق المالية المحلية. والقضايا التي ينبغي استكشافها هي:

- كيف يستثمر غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية؟
- ما هي المؤسسات التي يستثمرون من خلالها؟
- أين يرتب غير المقيمين حفظ أوراقهم المالية المحلية؟ وكيف تُحفظ السجلات؟
- أين تُسوّى عمليات التداول؟
- هل تُستخدم رموز للأوراق المالية في مراقبة المراكز في الأوراق المالية؟
- هل يصدر المقيمون الأوراق المالية في الخارج مباشرة؟ وهل يستثمر المقيمون في هذه الأوراق المالية؟

١٣-٨ ولا يمكن أن تكون هناك مغالاة في إبراز أهمية البحوث الأولية، وذلك لأن الهيئة القائمة بإعداد البيانات تستطيع، حالما اكتملت تلك البحوث، أن تقرر عند أي نقطة أو عند أي نقاط في «سلسلة» النشاط يكون من الأنسب جمع المعلومات. ولا توجد إجابة واضحة لدى جميع الهيئات التي تعد البيانات. فلأسباب قانونية ومؤسسية وتاريخية، تختلف هياكل الأسواق وممارساتها باختلاف البلدان، ومن ثم فإن ما يناسب بلدا قد لا يناسب بلدا آخر. ومع ذلك فإن مزايا ومساوئ جَمْع معلومات من أنواع مختلفة من المشاركين في الأسواق يمكن تبيانها، وهي مذكورة في الجدول ١٣-١. وما لمختلف المزايا والمساوئ من أهمية ذات صلة يتوقف على ظروف فرادى الاقتصادات. وبالتالي، قد تختلف الأساليب الملائمة لجمع البيانات باختلاف الأدوات والأسواق.

١٣-٩ وقبل التطرق إلى مزايا ومساوئ الاتصال بمختلف أنماط المجهين، ينبغي النظر في العلاقة بين جمع بيانات المعاملات وجمع بيانات المراكز. فهناك طرق شتى يمكن أن تتفاعل بها بيانات المعاملات والمراكز، وذلك بأي مما يلي: (١) يمكن إعداد بيانات المعاملات بشكل منفصل عن بيانات المراكز وعمليات المراجعة التبادلية التي تُستخدم لإقرار مجموعتي البيانات،^٢ (٢) أو من الممكن إضافة بيانات المعاملات إلى بيانات مركز سابق، ويمكن عن طريق عمليات إعادة التقييم الملائمة، وأي تعديلات أخرى، حساب مركز جديد مقدّر (وإن كان من الضروري إجراء مسح معياري

بإحصاءات الدين الخارجي من هذه المعرفة والخبرة، لدواع ليس أقلها أهمية أن وجود نظام مفصل لجمع البيانات عن الاستثمار الداخل والخارج في الأوراق المالية يمكن أن يكون كثيف الموارد.

١٣-٤ وهناك أيضا صلة وثيقة بين النشاط الخارجي في مجال الأوراق المالية وسلاسل بيانات أخرى كبيانات الاستثمار المباشر. والأهم أن استثمارات الحافظة الداخلة والخارجة تتأثر تأثيرا مباشرا بالنشاط المحلي. فبينما نجد أن الاستثمار المباشر ينطوي عامة على إقامة علاقة أطول أمدا بين الشركات الأم والشركات الأجنبية المنتسبة لها، نجد أن الاستثمار في الأوراق المالية ينطوي على الأوراق المالية—المحلية والأجنبية على السواء—التي يمكن تداولها بين المقيمين وغير المقيمين. وتبعاً للأنظمة والترتيبات المؤسسية، يمكن أن تتغير بسرعة ملكية الأوراق المالية المحلية والأجنبية. بل إن التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة قد تنشأ، مع إزالة ضوابط الصرف، نتيجة لمعاملات المقيمين وغير المقيمين في الأوراق المالية. ومن ثم، بينما ينصب التركيز في المرشد على الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الصادرة من المقيمين، ينبغي عند النظر في كيفية قياس هذا النشاط إيلاء المراعاة الواجبة لقياس استثمار المقيمين في الأوراق المالية الصادرة من المقيمين وغير المقيمين على السواء.

١٣-٥ وتدلل هذه العلاقة الوثيقة بين البيانات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في الدين الخارجي، وميزان المدفوعات، والحسابات القومية، على أهمية التعاون بين الهيئات المعنية. فبغير ذلك قد لا يُتفَع بمعلومات ربما تكون مفيدة، وفي أسوأ الأحوال قد ينتهي الأمر بالمجيبين إلى إبلاغ نفس المعلومات أساسا إلى هيئتين إحصائيتين مختلفتين. وينبغي ألا يقتصر التعاون على الهيئات الإحصائية. ففي هيئات حكومية أخرى سيكون هناك مستخدمون محتلمون للبيانات التي تُجمع. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تكون المعلومات المتعلقة بملكية غير المقيمين للأوراق المالية الحكومية ذات أهمية لوزارات المالية في المساعدة على صياغة السياسة المتعلقة بالدين الحكومي. والوزارات المسؤولة عن وضع السياسات يمكن أن تساعد الهيئة القائمة بإعداد البيانات على وضع نماذج الإبلاغ، وتشجيع الإجابة عليها، وتقييم البيانات (الكلية).

١٣-٦ وأخيرا، فإن أي تطوير لنظام البيانات للتعبير عن استثمار غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية سيؤدي حتما إلى تساؤلات بشأن نظام الكمبيوتر الذي ستُخزن فيه البيانات وتُعالج. ومن الواضح أن نُظْم الكمبيوتر هي أدوات تساعد على تيسير القيام بعملية إحصائية أكثر كفاءة، ولكن قبل تركيب نظام من هذه النظم من الضروري النظر في شكل التعبير عن البيانات ومعالجتها؛ ومخرجات البيانات اللازمة سواء في شكلها النهائي أو المستمدة عن طريق الاستفسار من النظام؛ فضلا عن مراعاة الحاجة إلى توافقها مع البيانات المخزونة في نظم أخرى.

^٢ راجع الملحق الثامن في مرشد المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٦) للاطلاع على شرح لكيفية المطابقة بين بيانات المراكز وبيانات المعاملات، وكيفية تقدير بيانات الدخل من بيانات المراكز.

الجدول ١٣-١: استثمارات الأوراق المالية الداخلة: المقيبون المحتملون—المزايا والعيوب المتعلقة ببيانات المراكز وبيانات المعاملات

المجيب المحتمل	المزايا	العيوب
مُصدر الورقة المالية	سيعلم بالأوراق المالية الصادرة	ليس من المرجح أن يعلم بالمالك المستفيد من الورقة المالية سواء وقت الإصدار أو أثناء التداول في السوق الثانوية.
الوسيط المالي بنوك (مقبوضات / مدفوعات)	تتطلب المعاملات بالعملة المحلية تسوية عن طريق بنوك مقيمة. ويمكن مراكمة المعاملات المسجلة عن مركز سابق، بحيث توفر، مع إجراء تعديلات التقييم الملائمة، بيانات جديدة عن المراكز.	قد يكون من الصعب عليه تحديد طبيعة المعاملة وقد يواجه مشكلة في تحديد معاملات الاستثمار المباشر. ورغم كُون ذلك وسيلة لإعداد بيانات المراكز في الأجل القصير، قد يلزم في الأجل المتوسط مقياس للمراكز في الأوراق المالية يكون مباشرة بدرجة أكبر، مما يعتمد على مدى تشابه نظام إبلاغ البيانات. كذلك لا تغطي هذه الوسيلة سوى الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة في السوق المحلية.
الهيئة المُصدرة (بيت أوراق مالية/ بنك)	ستكون على علم بالأوراق المالية الصادرة.	قد لا تكون على علم بالمالك المستفيدين وقت الإصدار، وما لم تكن من التجار فإنها لن تعرف شيئاً عن التداول في السوق الثانوية.
التاجر (بيت أوراق مالية/ بنك)	سيحصل على معلومات عن مبيعات الأوراق المالية ومشترياتها. وكما هي الحال فيما يتعلق بالبنوك، يمكن استخدام بيانات المعاملات لإعداد بيانات المراكز.	قد لا يغطي جميع مشتريات غير المقيمين من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين. وقد يجد مشكلة فيما يتعلق بتحديد أمناء الاستثمار والتعرف على معاملات الاستثمار المباشر.
مدير الصندوق	سيحصل على معلومات عن المالك المستفيدين	ليس من المرجح أن يغطي جميع مشتريات غير المقيمين وحيازاتهم من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين.
البورصة المنظمة	سيكون لديها سجل بالمعاملات في البورصة وربما عن المراكز. وقد تتوافر لها بيانات أيضاً عن المراكز عن طريق المنشآت الأعضاء.	قد لا تغطي جميع مشتريات غير المقيمين وحيازاتهم من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين. وقد تواجه مشكلة فيما يتعلق بحسابات أمناء الاستثمار.
هيئة التسوية	سيكون لديها سجل بالمعاملات	قد لا تغطي جميع مشتريات غير المقيمين وحيازاتهم من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين. وقد تواجه مشكلة فيما يتعلق بحسابات أمناء الاستثمار والتعرف على معاملات/ مراكز الاستثمار المباشر. وقد لا تحفظ السجلات في شكل مناسب لأغراض الدين الخارجي/ ميزان المدفوعات.
أمين السجل	سيعرف من يملك ماذا من الأوراق المالية	يقوّض نمو عدد الأوراق المالية لحاملها استخدام سجل للأوراق المالية. وقد يواجه مشكلة فيما يتعلق بحسابات أمناء الاستثمار. وقد لا يغطي بيانات المعاملات تغطية جيدة على وجه الخصوص.
جهة الحفظ	تتوافر لها معلومات عن الملكية. ولكن جهات الحفظ عددها أقل من عدد المستثمرين. ويتوقع أن تكون لديها معلومات عن قيمة الحيازات القائمة.	ليس من المؤكد أن تغطي بيانات مشتريات غير المقيمين وحيازاتهم من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين. وقد تجد مشكلة في تحديد غير المقيمين، وإن كان الوضع الضريبي قد يساعد في هذا الصدد، وفي التعرف على المعاملات في مجال الاستثمار المباشر. وقد لا تعرف تفاصيل المعاملات بالضبط أو قد تجد صعوبة في استخراج بيانات تتسق مع منهجية ميزان المدفوعات. وقد تنشأ مشكلة الحساب المزدوج في حالة الاستعانة بجهات حفظ فرعية.

المالية (وإن كان من الموصى به حتى عندئذ إجراء عمليات تحقق دورية لبيانات المراكز المشتقة وذلك باستخدام استفسارات بديلة أو إضافية). وأياً كانت الطريقة المستخدمة، فإن القرارات التي تحدد من يجب الاتصال به وما يجب طلبه من حيث بيانات المراكز تتأثر على الأقل بالمنهج المتبع في جمع بيانات المعاملات. ومن ثم تنطبق المناقشة الواردة أدناه إلى بيانات المعاملات والمراكز.

مستقل للمراكز على فترات دورية من أجل مراجعة جودة بيانات المراكز المقدّرة وتحسينها) —راجع الملحق بالفصل الثاني عشر، (٣) أو من الممكن إعداد بيانات المراكز على أساس كل ورقة مالية على حدة بدعم من قاعدة بيانات بها معلومات عن فرادى الأوراق المالية الصادرة من المقيمين المحليين (الإطار ١٣-١)، وذلك باستخدام بيانات فرادى المعاملات لتحديث بيانات فرادى حيازات الأوراق

الإطار ١٣-١: قواعد بيانات الأوراق المالية

ويحتفظ بنك التسويات الدولية (BIS) بقاعدة بيانات لسندات الدين الدولية وهي متاحة للبنوك المركزية الأعضاء وربما المنظمات الحكومية الأخرى كما يرد وصفها في الفصل السابع عشر.

ويوجد لدى رابطة هيئات التقييم الوطنية قاعدة بيانات لفرادى الأوراق المالية متوافرة تجارياً. وعن طريق ربط قواعد بيانات هيئات التقييم الوطنية (NNA's)—وهي الكيانات التي تعطي الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية (ISIN) كل في منطقة اختصاصها—فإن قاعدة البيانات هذه توفر معلومات وصفية أساسية عن فرادى الأوراق المالية. وتختلف تغطية فرادى الأوراق المالية من حيث اكتمالها فيما بين هيئات التقييم الوطنية، ولا تشمل المعلومات الخاصة بأسعار السوق. ولمعرفة قدر أكبر فيما يتعلق بالمعلومات المتاحة في قاعدة البيانات هذه، فإنه يوصى بأن يقوم معد البيانات بالاتصال بهيئة التقييم الوطنية التي تخصص رموز الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية لما يصدر في الاقتصاد المحلي من أوراق مالية.

دور رمز تعريف الأوراق المالية

كما أشير أعلاه، عند اللجوء إلى منهج إعداد البيانات الذي يستخدم قاعدة بيانات فرادى الأوراق المالية، يكون رمز تعريف الورقة المالية ذا أهمية محورية—ويحتاج المجيب إلى تقديم الرمز حتى يمكن لقاعدة البيانات تحديد الورقة المالية. إلا أنه يمكن للمجيبين المختلفين تقديم رموز تعريف مختلفة لنفس الورقة المالية نظراً لأن أية ورقة مالية يتم تداولها على نطاق واسع يمكن أن يخصص لها رمز تعريف محلي بالإضافة إلى الرمز الدولي. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يتم تخصيص رمز للورقة المالية المحلية وهو المعروف باسم «رقم اللجنة المعنية بالإجراءات الموحدة لتعريف الأوراق المالية» (CUSIP) لأي ورقة مالية محلية. ونتيجة لذلك يتبع مستثمرو القطاع الخاص مجموعة متنوعة من نظم تعريف الأوراق المالية المختلفة باعتبارها جهة التعريف الأساسية الخاصة بهم. ويجب أن يقوم معدو البيانات الوطنية بمناقشة استخدام قواعد تعريف بيانات الورقة المالية مع المجيبين المحتملين على المسوح. وإذا كان بمقدور معدى البيانات الوطنية الاعتماد على المجيبين على المسوح لاستخدام نظام واحد للترميز بصورة أساسية، وليكن على سبيل المثال الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية، فإن هذا من شأنه تعزيز كفاءة إجراءات إعداد البيانات. وإذا لم يتيسر ذلك، فإنه ينصح بأن تقوم الهيئة بالحصول على قاعدة (قواعد) بيانات تحتوي على جميع رموز التعريف المختلفة التي تم تخصيصها لورقة مالية ما بواسطة نظم الترميز المختلفة. ويمكن أيضاً توفير قواعد البيانات المرجعية المزودة تلك من نفس الشركات التجارية المذكورة أعلاه.

عند قياس المراكز في الأوراق المالية المتداولة، يمكن جمع المعلومات من المجيبين على مستوى كل أداة على حدة. ومن المحتمل أن يوفر هذا المنهج قدراً كبيراً من المرونة في الوفاء بالشروط الخاصة بإحصاءات الدين الخارجي. إلا أنه لكي يمكن استغلال إمكانات هذه المعلومات بصورة كاملة، فإنه ينصح أن يقوم معد البيانات بإنشاء أو الحصول على قاعدة بيانات تحتوي على معلومات مفصلة عن فرادى الأوراق المالية، مثل السعر، بلد جهة الإصدار، قطاع نشاط جهة الإصدار، إلخ. والتي تعرف بشكل موحد الأوراق المالية من خلال رمز تعريف الورقة المالية^١. ومن خلال قاعدة البيانات هذه، يمكن تحديد مواقع فرادى الأوراق المالية المبلغية بياناتها برمز تحديد في قاعدة البيانات، ويمكن الحصول على المعلومات المقترنة بها لإعداد ليس فقط معلومات حول المراكز القائمة ولكن أيضاً، اعتماداً على نطاق ما تحتويه من المعلومات المقترنة بها، يمكن إعداد الإحصاءات الخاصة بجدول مدفوعات خدمة الدين، وتكوين عملات الدين الخارجي، إلخ. ويمكن أن يعزز هذا المنهج أيضاً جودة البيانات من خلال السماح لمعد البيانات بمراجعة دقة البيانات المقدمة وتسوية التقارير المتضاربة.

مصادر المعلومات

يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بفرادى الأوراق المالية من المصادر التجارية، والمنظمات الدولية، وهيئات تقييم الأوراق المالية.

وحتى الآن فإن أكثر قواعد البيانات شمولاً واكتمالاً هي قواعد البيانات المتوافرة من المصادر التجارية، بسعر تجاري عادة. وتقدم أفضل هذه المصادر التجارية بيانات ذات جودة عالية وشاملة وحديثة إلى المجتمع المالي الدولي لمساندة النشاط الاستثماري. وحتى الوقت الذي تم فيه إعداد هذا المرشد، ترد فيما يلي أسماء بعض الجهات التجارية الرئيسية، بالترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية، وهي Bloomberg، و Euromoney Bondware International، و Interactive Data، و International Securities Market، و Reuters، و Telex، و Association، ووكالة رويترز Reuters، وتيليكونس Telexkurs^٢.

^١ يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة حول قاعدة بيانات الأوراق المالية في الطبعة الثانية من مرشد المسح المنسق لاستثمارات الحافظة الصادر عن صندوق النقد الدولي (٢٠٠٢) والمتاح على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/np/sta/pi/cpisgd.htm>

^٢ يتم تقديم هذه الأسماء لأغراض المعلومات فقط؛ ولا تعني ترقية من أي نوع؛ ويتعين على أي معد للبيانات يتصل بأي جهة تباع قواعد البيانات التجارية أن يستعين بتقديراته الخاصة فيما يتعلق بمدى تلبية المنتج المعروض لاحتياجاته.

قد تنظر الحكومة، فيما يخص المعاملات والمراكز في الأوراق المالية الحكومية، في جعل مطلب الإبلاغ هذا شرطاً لأي موافقة على الترخيص قد يتطلبها الكيان المالي المحلي لكي تكون له حسابات تسوية في الأوراق المالية الحكومية المحلية.

١٣-١١ وفي العادة تُطلب بيانات من البنوك عن المعاملات والمراكز الخارجية بالنظر إلى الدور الذي تقوم به البنوك في نظام الدفع؛ وفي حالة استخدام عملة محلية لتسوية المعاملات، من المرجح أن يقوم بهذه التسوية بنك مقيم. غير أن النقود

استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية الصادرة محلياً: المجيبون المحتملون

١٣-١٠ من المناهج الواضحة لدى معدى البيانات أن يتم جمع المعلومات عن استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية التي يصدرها محلياً مقيمون من خلال الوسطاء الماليين المحليين. ويفترض هذا المنهج أن غير المقيمين يستعينون بهؤلاء الوسطاء عند إجراء المعاملات في السوق المحلية. فعلى سبيل المثال،

حسب المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، مما يوفر البيانات اللازمة عن التزامات الديون على المقيمين لغير المقيمين. وقد تُطلب أيضاً بيانات عن توزيع الملكية حسب البلد وحسب القطاع المؤسسي. ويمكن أن توفر هذه المعلومات تغطية جيدة لأصول الحوافز المملوكة لقطاع الأسر، بشرط استعانة ذلك القطاع بمديري الأموال المقيمين. غير أن هذا المسح لن يوفر تغطية شاملة لملكية غير المقيمين من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين، ما لم يستعن غير المقيمين بمديري الأموال المقيمين على نطاق واسع.

١٣-١٥ ومن الطرق الأخرى تسجيل بيانات استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية عند نقطة التداول أو نقطة التسوية، كأن يكون ذلك مثلاً باستخدام المعلومات التي تُستمد من بورصة الأوراق المالية عن المعاملات. فيورصة الأوراق المالية يجب عليها في العادة، على أقل تقدير، أن تحتفظ بسجل لفرادى المعاملات، وقد تتصرف، على أفضل تقدير، كجهة تسوية بحيث تتأكد من انتقال ملكية النقد من طرف إلى آخر. وقد يتسنى تزويد الهيئة القائمة بإعداد البيانات بهذه المعلومات. وفي بعض الأحيان قد تكون هناك آلية سوقية مستقلة لعمليات تداول السندات، وإن كانت مماثلة. ومن خلال هذه الأسواق قد يتسنى الحصول على معلومات عن معاملات وحيازات غير المقيمين في مجال الأوراق المالية. فعلى سبيل المثال، قد تكون لدى البورصة، أو قد يكون باستطاعتها الحصول على سلطة طلب إبلاغها معلومات تحدد من يملك أوراقاً مالية ونوع الأوراق المالية التي يملكها. وهذا قد يُضطلع به لأغراض إحصائية فحسب، بل أيضاً لأغراض تنظيمية ولأغراض تتعلق بالسياسات.

١٣-١٦ غير أن البورصة أو هيئة التسوية قد تتردد في الإفراج عن المعلومات التي تطلبها الهيئة القائمة بإعداد البيانات، وقد يؤدي شيوع حسابات أمناء الاستثمار إلى عدم الدقة في تحديد المستثمر الحقيقي (وهي مشكلة تكون شائعة عند قيام «الوسطاء» بإبلاغ البيانات). ومن المسائل الأخرى التي قد تنشأ مسألة ما إذا كان من السهل استخدام السجلات المحفوظة لأغراض إحصاءات الدين الخارجي وإحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك مسألة مدى شمول تغطية استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية صادرة من المقيمين.

١٣-١٧ وجدير بالذكر أن وجود صلات وثيقة مع بورصة الأوراق المالية يكون مهماً من نواحٍ أخرى لمعد البيانات. فالبورصات تمثل مصدراً للمعلومات عن التطورات الحاصلة في السوق؛ وقد تكون هي الهيئة التي يلزم إحاطتها علماً من جانب الشركات المقيدة في البورصات بإصدارات الأوراق المالية الجديدة—وهو أمر يساعد في الحصول على معلومات عن إصدارات الأوراق المالية في الأسواق الأجنبية من جانب المقيمين (وعن إصدارات الأوراق المالية المحلية من جانب غير المقيمين)؛ وقد تكون هي

تدفق عن طريق البنوك لأسباب شتى، وقد تجد البنوك صعوبة في تحديد كون معاملة ما هي معاملة أوراق مالية أم لا. ومن المهم أيضاً التعبير عن المعاملات التي يدخل فيها غير المقيمين، لا عند دخول النقود إلى البلد فحسب، بل أيضاً كلما تعامل غير المقيمين بالعملة المحلية، مثلاً عندما يسحب غير مقيم من حساب مصرفي محلي أموالاً لشراء ورقة مالية صادرة من مقيم. والقضية الأساسية هي: هل باستطاعة البنوك أن تحدد استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية وتبلغ بيانات تلك الاستثمارات على نحو شامل؟ ويرد فيما بعد بحث الاستخدام الممكن للبيانات المأخوذة من البنوك في إطار دورها كجهات حفظ.

١٣-١٢ ومن الطرق الأخرى المستخدمة هي جمع بيانات عن الأوراق المالية من التجار في مجال الاستثمار، بما في ذلك البنوك، الذين يديرون نشاط استثمار الحافظة نيابة عن غير المقيمين. وبعبارة أخرى، الجهات التي ترتب المعاملات وتنفذها. والتجار يحتفظون عادة بسجلات بمعاملات عملائهم، وقد يكونون أقدر من البنوك على تحديد المعاملات في الحافظة من خلال نشاط نظام مدفوعاتهم. ومن المرجح على الدوام أن يكون عدد الوسطاء الماليين أقل من عدد المستثمرين، وأن يكون الاتصال بهم أسير، إذا سمحت بذلك الظروف القانونية. وتتوقف هذه الطريقة في الاتصال، بطبيعة الحال، على استعانة غير المقيمين بالوسطاء المحليين. ويلزم أيضاً أن تكون هذه المؤسسات قادرة على تحديد المقيمين وغير المقيمين وأن تحتفظ بسجلات على نحو يتيح استخدامها في إعداد بيانات الدين الخارجي وكذلك بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

١٣-١٣ وقد اتبعت كندا نظاماً لتسجيل الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية باستخدام بيانات التجار، ويرد تبيان هذه الطريقة في الفصل الرابع عشر. ويقوم التجار بإبلاغ بيانات فرادى المعاملات التي يدخل فيها غير المقيمين، ويدرجون قيمة الصفقة، والرمز الموحد للورقة المالية (الموضوع لأغراض التسوية).^٤ وتستخدم بيانات المعاملات المحفوظة في قاعدة بيانات فرادى الأوراق المالية للتأكد من مقر إقامة مُصدر الورقة المالية وتوفير معلومات إضافية. ويولد أيضاً النظام الإحصائي المفصل والمتشابه الذي تتبعه كندا بيانات عن الدخل على أساس الاستحقاق.

١٣-١٤ ويجري بعض البلدان مسوحاً خاصة موجهة إلى مديري (استثمار) الأموال المقيمين، ويطلب منهم معلومات عن الاستثمارات لحسابهم الذاتي واستثمارات حسابات عملائهم في الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين وغير المقيمين موزعة

^٤ بينما تصدر هيئات التقييم الوطنية في كثير من الأحيان رمزها الخاص بها للأوراق المالية الصادرة في منطقة اختصاصها، فإنها تخصص رمزاً موحداً لكل ورقة مالية في إطار نظام الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية. ويتوافر مزيد من المعلومات عن رموز ذلك النظام في الملحق السابع بالوثيقة IMF (٢٠٠٢)، ص ١٥١-١٥٣.

١٣-٢٢ وقد تتصرف جهة الحفظ بناء على تعليمات من جهة حفظ «عالمية»، موجودة في اقتصاد آخر، ومن ثم قد لا يعرف اسم المالك المستفيد من الورقة المالية، فقد تكون الورقة المالية مسجلة باسم جهة حفظ عالمية أجنبية. ومن المرجح أن تقيد جهات الحفظ المقيمة حيازات الأوراق المالية باسم جهات الحفظ العالمية كحيازات لغير المقيمين، ولكن المستثمرين المقيمين قد يشترون الأوراق المالية بعد ذلك مع تركها في عهدة جهة الحفظ العالمية، مما يؤدي إلى عدم دقة قياس ملكية غير المقيمين. وقد يكون هناك ما يسوغ إجراء مسح دورية للتأكد من المالك المستفيد من الأوراق المالية.

١٣-٢٣ وهناك مشكلة أخرى محتملة، تنشأ فيما يتعلق بجميع المعاملات والمراكز التي يجري إبلاغ بياناتها من خلال الوسطاء الماليين، هي صعوبة تمييز الأوراق المالية المرتبطة بنشاط الاستثمار المباشر عن النشاط الأخر الخارجي في الأوراق المالية، مما يؤدي إلى إمكانية الحساب المزودج للنشاط الاستثماري إذا كانت بيانات الاستثمار المباشر تُجمع على حدة، وهو ما يحدث عادة.

١٣-٢٤ والبيانات الأخوذة من جهات حفظ الأوراق المالية يمكن إبلاغها على نحو فردي أو كلي. وكما ذكر أعلاه، فإن أفضل دعم للبيانات المبلغة على نحو فردي يكون عن طريق قاعدة بيانات تسجل فرادى الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون المحليون. فقاعدة البيانات هذه يمكن أن تقلل عبء الجيب وأن تؤكد البيانات المبلغة. وهذه طريقة تستخدمها النمسا بنجاح، ولكن، كما هي الحال فيما يتعلق بالنظام الكندي، قد تتحمل الهيئة القائمة بإعداد البيانات تكلفة كبيرة من حيث الموارد.

١٣-٢٥ ومن الممكن، بدلا من ذلك، طلب بيانات كلية. وكما هي الحال دائما، يلزم إجراء عمليات المراجعة: فعلى سبيل المثال، في حالة البيانات الكلية قد تُبلغ جهة الحفظ عن عدد الأوراق المالية المملوكة، لا عن قيمتها. ولا بد عند طلب معلومات كلية من التسليم بأن جهات الحفظ قد لا تكون في حوزتها سجلات عن ملكية غير المقيمين للأوراق المالية المحلية على نحو يشجع على إبلاغ بيانات الدين الخارجي. ومن ثم فإن إجراء مناقشات أولية أمر جوهري للتأكد من ماهية البيانات التي قد تكون متوافرة بسهولة.

إصدارات المقيمين للأوراق المالية في الأسواق الأجنبية

١٣-٢٦ قد يكون من الصعب قياس الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية التي يصدرها في الخارج المقيمون. فالوسطاء الأجانب لن يبلغوا شيئا إلى الهيئة المحلية القائمة بإعداد البيانات. ومن الخيارات المطروحة في هذا الشأن تبادل البيانات مع الهيئات الأجنبية القائمة بإعداد البيانات، ولكن هذا المنهج يصعب تنفيذه لأن هيئة إعداد البيانات ستحتاج إلى معرفة جميع الهيئات المماثلة

الهيئة التي تخصص أرقاما كودية لتعريف فرادى الأوراق المالية التي تصدر في السوق المحلية؛ وقد يلزم قيام فرادى المستثمرين بإحاطة البورصة علما بالحيازات الكبيرة من الأسهم، مما يساعد معد البيانات على تحديد مراكز الاستثمار المباشر ومعاملاته.

١٣-١٨ وهناك نهج آخر يتمثل في الاتصال بأمناء السجل، الذين يتولون تخزين المعلومات عن مالكي الأوراق المالية (مثلا من أجل أداء مدفوعات القسائم). وعلى سبيل المثال، كثيرا ما يُحتفظ بتفاصيل ملكية سندات الدين التي تصدرها الحكومة في الأسواق المحلية في سجل للقيود الدفترية باستخدام أجهزة الكمبيوتر، حيث يُدلل على تغيير الملكية من خلال إدراج قيد في هذا السجل باستخدام أجهزة الكمبيوتر، بدلا من نقل شهادة مادية. وفي العادة تحتوي هذه السجلات على معلومات مفيدة عن الرصيد القائم لكل مستثمر، ومقدار الفائدة المستحقة، وذلك فيما يتعلق بكل ورقة مالية. ومن الممكن أيضا تقييم سندات الدين بقيمتها السوقية وكذلك بقيمتها الاسمية، ومن الممكن تصنيفها حسب أجل الاستحقاق الأصلي وكذلك أجل الاستحقاق المتبقي. غير أن هناك مشكلات تنشأ في تحديد الملكية في ضوء الاستخدام المتكرر لحسابات أمناء الاستثمار، ليس أقلها أهمية ما يتعلق بالكفاءة الإدارية.

١٣-١٩ غير أن هناك طريقة أخرى لقياس استثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون المحليون وهي جمع البيانات من جهات الحفظ. فهناك بلدان كثيرة تستخدم مسح جهات الحفظ من نوع أو آخر، وينبغي استكشاف منهج لإعداد عنصر ما على الأقل من عناصر البيانات عن ملكية غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة. فالأوراق المالية المحلية التي يملكها غير مقيمين قد تودع لدى جهات الحفظ المحلية لأغراض «الحفظ المأمون»، وهذه المؤسسات، التي تكون بنوكا أساسا، يمكن الاتصال بها من خلال مسح لكي تُبلغ بيانات معاملات غير المقيمين في الأوراق المالية المحلية، وملكيتهم لتلك الأوراق. ويمكن أن يوفر ذلك المسح تغطية جيدة للأوراق المالية الصادرة عن المقيمين المقومة بالعملة المحلية والتي تُداول في الأسواق الوطنية المنظمة.

١٣-٢٠ بيد أن الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين المقومة بالعملة الأجنبية، التي تصدر وتُداول عادة في الأسواق الأجنبية المنظمة (ومنها مثلا السندات الدولية، وما إليها)، ليس من المرجح تسجيل بياناتها في ذلك المسح. كذلك توجد عيوب أخرى ممكنة يلزم النظر فيها من جانب معد البيانات.

١٣-٢١ وقد تجد جهة الحفظ صعوبة في تمييز المقيمين عن غير المقيمين، وإن كانت معاملة غير المقيمين معاملة ضريبية مختلفة عن معاملة المقيمين، قد تكون إحدى السبل التي يمكن بها إجراء هذا التمييز.

إعادة الشراء). يرد في الفصل الرابع جدول للتذكرة (الجدول ٤-٥) من أجل عرض البيانات المتعلقة بالأوراق المالية الصادرة من جانب المقيمين والتي يقتنيها المقيمون من غير المقيمين أو يقدمونها إليهم بموجب هذه الترتيبات. ومن المتوقع حدوث غالبية هذه المعاملات في السوق المحلية، والأرجح أن تحدث في سوق الأوراق المالية الحكومية. والأكثر شيوعاً هو أن تتعامل المؤسسات المالية في عمليات إعادة الشراء مع المؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك البنوك المركزية. واشتراط قيام المؤسسات المالية المحلية بالإبلاغ عن الأوراق المالية المحلية والأوراق المحلية الصادرة عن غير المقيمين المبعة إلى غير المقيمين والمشتراة منهم بموجب المعاملات المتقابلة، ربما عند إعلان ميزانياتها العمومية التي تقدم إلى البنوك المركزية و/أو الهيئات الإحصائية، من المرجح أن يغطي مجمل النشاط. وقد تدخل كيانات أخرى، كالمشروعات غير المالية والحكومات، في معاملات متقابلة في الأوراق المالية، وربما حتى في الأوراق المالية الصادرة محلياً في الأسواق الأجنبية. ومن ثم تنصح الهيئة القائمة بإعداد البيانات بتحري أهمية المعلومات المأخوذة من هذه القطاعات المؤسسية أيضاً.

١٣-٣٠ غير أنه يلزم الحرص على تجنب الحساب المزدوج عند إعداد بيانات عن أوراق مالية صادرة من المقيمين ويتداولها المقيمون مع غير المقيمين بموجب معاملات متقابلة في الأوراق المالية. فالتجارب تشير إلى أنه في حالة استخدام سجلات الأوراق المالية لتحديد ملكية غير المقيمين و/أو حيثما تقوم جهات الحفظ بإبلاغ البيانات، لا يتسنى دوماً تحديد الأوراق المالية محل معاملات إعادة الشراء. ومن ثم إذا قدمت جهة الحفظ معلومات عن ملكية غير المقيمين من الأوراق المالية الصادرة من المقيمين فإنها قد تشمل الأوراق المالية المشتراة والمبعة بموجب المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية، أي أن المعلومات قد تشمل أصلاً بيانات الأوراق المالية الصادرة من المقيمين التي اقتناها غير المقيمين من المقيمين بموجب معاملات متقابلة، وذلك على العكس من نهج القرض المعزز بضمان إضافي. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للهيئة القائمة بإعداد البيانات أن تفهم كيفية قيد بيانات الأوراق المالية المستخدمة في المعاملات المتقابلة فيما يتم تقديمه من معلومات المراكز.

إمكانية عدم دقة القياس

١٣-٣١ من الواضح أنه كلما تركزت في الاقتصاد المحلي المعاملات في الأوراق المالية المحلية، كلما زاد احتمال قدرة الوسطاء الماليين المحليين على توفير تغطية وافية، وبالتالي كلما قل احتمال الحساب بأقل من الواقع. ومن ثم فإن الصعوبة تتمثل في ضمان تحديد المالكين المقيمين وغير المقيمين تحديداً صحيحاً، والتقييد بالمفاهيم المبينة في المرشد.

١٣-٣٢ ومن ناحية أخرى يزيد احتمال الحساب بأكثر من الواقع في حالة استخدام عدد من طرق جمع البيانات. فبينما

لها التي يمكنها الاتصال بها، وستحتاج الهيئة غير المقيمة المعنية بإعداد البيانات إلى الحصول على البيانات اللازمة. ويتمثل نهج مبشّر بدرجة أكبر في الحصول على معلومات عن إجمالي إصدارات واستردادات الأوراق المالية الدولية إما من المصدرين أنفسهم أو من مصادر أخرى، بما في ذلك البورصة المحلية أو الأجهزة الرسمية الأخرى التي ينبغي إعلامها بأي إصدارات جديدة من جانب الشركات المقيدة في البورصة. وقد يكون من المفيد أيضاً الاستعانة بالمصادر الدولية للمعلومات، كقاعدة بيانات الأوراق المالية الدولية لدى بنك التسويات الدولية الوارد تناولها في الفصل السابع عشر.

١٣-٢٧ وفي حالة وجود قاعدة بيانات عن فرادى الأوراق المالية—أو قيام المصدرين المقيمين بإبلاغ معلومات كلية عن إصدارات الأوراق المالية الأجنبية—بحيث يتم قيد صافي الإصدارات الجديدة في الأسواق الأجنبية—أي إجمالي الإصدارات وإجمالي الاستردادات—ويمكن حساب المقادير القائمة للأوراق المالية التي يصدرها في الأسواق الأجنبية المقيمون، يكون من المعقول افتراض أن هذه الأوراق المالية اشتراها غير المقيمين، باستثناء الأوراق المالية التي يكون من المعروف أنه اشتراها المقيمون. وبعبارة أخرى، من الممكن حساب الدين الخارجي الذي يكون في شكل استثمارات من جانب غير المقيمين في سندات الدين التي يصدرها في الأسواق الأجنبية المقيمون، بما في ذلك الحكومات، عن طريق طرح الملكية المحلية لسندات الدين التي يصدرها في الأسواق الأجنبية المقيمون من مجموع المقدار القائم، وذلك مع تساوي جميع العوامل الأخرى. ومن الممكن الحصول على المعلومات المتعلقة بحيازات المقيمين من التزامات الدين هذه من المقيمين المحليين، هم المستثمرون أنفسهم أو المؤسسات المالية التي تمارس هذا النشاط. وفضلاً عن كون ذلك طريقة لحساب عنصر من عناصر الدين الخارجي فإن المعلومات الناتجة عن ملكية المقيمين وغير المقيمين لسندات الدين الصادرة في الأسواق الأجنبية ذات أهمية في حد ذاتها، كما هو مشروع في الفصل السابع.

١٣-٢٨ ويعد هذا المنهج أسلوباً مقبولاً تماماً لإعداد البيانات، ومن شأنه أن يقتضي من الهيئة القائمة بإعداد البيانات الاتصال بالهيئة التي قامت بإعداد بيانات الاستثمار المحلي في الأوراق المالية المحلية لأغراض الحسابات المالية. بل إن بعض البلدان يستخدم هذا الأسلوب لقياس الاستثمار الداخل في جميع الأوراق المالية المتداولة الصادرة عن القطاع الخاص.

المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المستخدمة في المعاملات المتقابلة

١٣-٢٩ في حالة استخدام منهج القرض المعزز بضمان إضافي في قيد بيانات المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية (كاتفاقات

يتسنى تصحيح أي تفاوتات بينها وإدخال تحسينات من أجل السنوات المقبلة.

معلومات الأطراف المقابلة

١٣-٣٥ بالنظر إلى الحاجة إلى تحسين تغطية بيانات أصول استثمارات الحافظة عالمياً، وبالنظر أيضاً إلى صعوبة تحديد ملكية غير المقيمين من الأوراق المالية الصادرة عن المقيمين، دعا صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، إلى وضع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة. وقد أُجرى هذا المسح لأول مرة مع اتخاذ نهاية ديسمبر ١٩٩٧ كتاريخ مرجعي، وتم تصميمه من أجل جمع معلومات شاملة عن حيازات المقيمين من الأوراق المالية الصادرة عن غير المقيمين، سواء كانت في شكل أسهم أو سندات دين طويلة الأجل، مع عزو بياناتها حسب البلد. وقد شمل المسح ٢٩ بلداً باستخدام تعاريف ومفاهيم متسقة تستند إلى الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وعن طريق تبادل البيانات الثنائية، تحسّن أيضاً كل من تغطية وجودة بيانات التزامات ديون الحافظة. وقد نشرت نتائج أول مسح من هذا القبيل في عام ١٩٩٩.

١٣-٣٦ وفي وقت إعداد المرشد كان مشروع المسح المنسق لاستثمارات الحافظة بصدد البدء في ثاني مسح يجريه، وتاريخه المرجعي هو نهاية ديسمبر ٢٠٠١، وقد يصبح هذا المشروع منتظماً بعد ذلك. ومع تحسّن التغطية، عن طريق تزايد عدد البلدان الرئيسية المستثمرة المشاركة في المشروع، وتعزيز مجالات القياس التي تتسم بالضعف (ومن هنا مثلاً تغطية استثمار الأسر)، فإن هذه البيانات المستندة إلى الدائنين قد تزداد أهميتها بمرور الوقت كمصدر معلومات لمعدي بيانات الدين الخارجي.

^٥ راجع التقرير: IMF (1999), Results of the 1997 Coordinated Portfolio Investment Survey
والتقرير: IMF (2000a), Analysis of the 1997 Coordinated Portfolio Investment Survey Results and Plans for the 2001 Survey

قد يلزم استخدام أكثر من طريقة واحدة لضمان التغطية الشاملة—مثلاً، قد يختلف قياس الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية الحكومية عن قياس الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص—ينبغي للهيئة القائمة بإعداد البيانات أن تدرك زيادة إمكانية حدوث الحساب المزدوج لبيانات النشاط في حالة استخدام أكثر من طريقة.

١٣-٣٣ وللحد من احتمال عدم دقة القياس يلزم الحرص بوجه خاص عند البت في عدد المجيبين؛ وكما ذكر في الفصل السابق، من الأمور الأساسية وجود سجل للجهات القائمة بإبلاغ البيانات وتحديثه باستمرار، ومن الممكن استخلاص ذلك السجل من سجل قومي مركزي للكيانات القائمة بإبلاغ البيانات يُحتفظ به لأغراض إبلاغ بيانات الحسابات القومية.

المسوح الدورية للمراكز

١٣-٣٤ كما ذكر أعلاه، قد يقوم بعض الاقتصادات على المدى القصير بإعداد بيانات المراكز بواسطة مراكمة بيانات المعاملات عن مركز سابق. بيد أنه من المهم إجراء مسح معيارية دورية للمراكز، ربما مرة كل سنة. ومصادر بيانات المراكز قد تختلف عن بيانات المعاملات. فعلى سبيل المثال، قد يتم إعداد بيانات المعاملات من المعلومات المقدمة من التجار (dealers) أو البورصات المنظمة، بينما تستخدم معلومات جهات الحفظ في إعداد بيانات المراكز. وبعدئذ يمكن مراجعة نتائج مسح المراكز مقارنة ببيانات المعاملات التراكمية، أو بعبارة أخرى يمكن إجراء عملية مطابقة للبيانات. وعملية المطابقة هذه تكون بالغة الأهمية بوجه خاص عند قيام الوسطاء الماليين بإبلاغ بيانات المعاملات، وذلك لأنها تكشف أوجه عدم الاتساق والأخطاء في الإبلاغ التي قد لا تُكتشف بغير ذلك. والتحقق المستقل من البيانات يساعد، من بعض النواحي، على ضمان قوة نظام إعداد البيانات. وكبديل عن ذلك، يمكن الاتصال بنفس المؤسسات للحصول على بيانات عن المعاملات والمراكز على السواء، بحيث

١٤: التجارب القطرية

مقدمة

- شيلي: مطابقة إحصاءات الدين الخارجي مع الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية؛
 - الهند: كيف تُستخدم نظم معلومات الديون لأغراض إدارة الدين الخارجي؛
 - الهند: مراقبة وإدارة ودائع غير المقيمين في الهند؛
 - إسرائيل: قياس الدين الخارجي؛
 - المكسيك: تسجيل الدين الخاص؛
 - نيوزيلندا: تجربة جمع المعلومات عن تغطية الاستثمارات في العملات الأجنبية؛
 - الفلبين: نظام مراقبة الدين الخارجي للقطاع الخاص؛
 - تركيا: قياس الدين الخارجي القصير الأجل؛
 - أوغندا: شروط البيانات الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون «هيبيك».
- ١٤-١ يقدم هذا الفصل دراسات حالة للتجارب القطرية المتعلقة بشتى جوانب إعداد واستخدام بيانات الدين الخارجي. وإضافة إلى ذلك، يتناول الإطار ١٤-١ إحصاءات الاتحاد الأوروبي عن إجراءات العجز المفرط. ودراسات الحالة القطرية مقدمة حسب الترتيب الأبجدي، وهي على النحو التالي:
 - أستراليا: تجربة إعداد بيانات الدين الخارجي: إعداد السجل وتصميم النموذج؛
 - النمسا: قياس وضع الاستثمار الدولي؛
 - كندا: قياس استثمارات الحافظة الأجنبية في السنوات الكندية؛

الإطار ١٤-١: إحصاءات الاتحاد الأوروبي عن إجراءات العجز المفرط

عليها اسم لائحة المجلس). وقد عدلت هذه اللائحة بلائحة المجلس التنظيمية رقم (475/2000) لإدخال الإشارات إلى النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥. وتعرف اللائحة الأوروبية الدين الحكومي باعتباره مجموع الدين الإجمالي القائم بالقيمة الاسمية في نهاية السنة لقطاع الحكومة العامة مع استبعاد الخصوم التي يمتلك قطاع الحكومة العامة الأصول المالية المقابلة لها.

ويتكون الدين الحكومي من خصوم الحكومة العامة في الفئات التالية: العملة والودائع، والأوراق المالية عدا الأسهم، (مع استبعاد المشتقات المالية) والقروض كما هي معرفة في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥.

وهناك بعض أدوات الدين لا تندرج في قائمة خصوم الدين (لاعتبارات عملية) مثل ائتمانات التجارة، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع. فالخصوم المحررة بالعملة الأجنبية أو التي تحولت من عملة أجنبية من خلال اتفاقات تعاقدية إلى عملة أو عملات أجنبية أخرى، يجب أن تحول إلى العملة الأجنبية الأخرى على أساس سعر الصرف المتفق عليه في هذه العقود، ويجب أن تحول إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف الممثل السائد في السوق في يوم العمل الأخير من كل عام. ويسرى ذلك أيضا في حالة الخصوم المحررة بالعملة الوطنية والتي تحولت من خلال اتفاقات تعاقدية إلى عملة أجنبية. وأخيرا، فإن الخصوم المحررة بعملة أجنبية وتحولت من خلال اتفاقات تعاقدية إلى العملة الوطنية يجب أن تحول إلى العملة الوطنية باستخدام سعر الصرف المتفق عليه في تلك العقود.

تنص المادة ١٠٤ ج من معاهدة الاتحاد النقدي لعام ١٩٩١ (المعاهدة) على أنه ينبغي أن تتجنب بلدان الاتحاد الأوروبي العجوزات الحكومية المفرطة، وأنه ينبغي أن تقوم المفوضية الأوروبية (المفوضية) بمراقبة تطور حالة الميزانيات ورصيد الدين الحكومي للبلدان الأعضاء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تبحث المفوضية مدى الامتثال لانضباط الميزانية على أساس ما إذا كانت نسبة العجز الحكومي، المخطط أو الفعلي، إلى إجمالي الناتج المحلي، ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، قد تجاوزتا القيمة المرجعية المعنية أم لا. وتبلغ القيم المرجعية ٣٪ في حالة العجز الحكومي و٦٠٪ في حالة الدين كما هو محدد في البروتوكول بشأن إجراءات العجز المفرط المرفق بالمعاهدة (البروتوكول).

ويعرف البروتوكول الحكومة بأنها الحكومة العامة (أي الحكومة المركزية، وحكومة الولاية والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي)، ويعرف العجز بأنه صافي الاقتراض كما هو معرف في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، ويعرف الدين بأنه مجموع إجمالي الدين القائم بالقيمة الاسمية في نهاية السنة، مع تويده بين قطاعات الحكومة العامة وفي داخلها. ويلزم البروتوكول بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا بإبلاغ بيانات العجز المخطط أو الفعلي ومستويات ديونها إلى المفوضية على نحو فوري ومنظم، وتقوم المفوضية بدورها بتقديم البيانات الإحصائية المستخدمة في تطبيق البروتوكول إلى مجلس وزراء المالية.

وقد حدث مزيد من التطوير في هذا التشريع الأساسي في لائحة المجلس الأوروبي التنظيمية رقم (3605/93) بشأن تطبيق البروتوكول (ويطلق

الإطار ١-١٤ (تتمة)

وكما ذكر أعلاه، فإن الإطار المفاهيمي المستخدم لقياس العجز والدين الحكوميين هو النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥. وفي السنوات الأخيرة، برزت مشكلة في ضمان اتساق معالجة القيد في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمعاملات الاقتصادية والمالية غير المعروفة بوضوح في النظام الأوروبي للحسابات. ولضمان الاتساق في ممارسات القيد، أعد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) إجراءات محددة بوضوح لمعالجة بيانات هذه المعاملات، بما في ذلك عمل الإحصائيين من جميع الدول الأعضاء من خلال فرق عمل، ومجموعات عمل ولجان أخرى. وبعد ذلك، يقوم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالتشاور مع اللجنة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات، التي تضم كبار المسؤولين من البنوك المركزية ومعاهد الإحصاء الوطنية بالإضافة إلى البنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومكاتب المفوضية الأخرى. وبعد الاستماع إلى مواقف أعضائها، تقوم هذه اللجنة بصياغة رأيها (غير الملزم) وتقدمه إلى المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ويقوم المكتب المذكور باتخاذ القرار النهائي باستقلال وحياد كاملين طبقاً لمعايير فنية بحتة. وهو لا يبت في الحالات الفردية التي تتعلق بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بل يقرر مبادئ المعالجة المحاسبية لمعاملات معينة. وبعد اتخاذ المكتب للقرار، يطبق تلقائياً على الحالات المماثلة في جميع البلدان الأعضاء. ويسجل القرار بشأن كل مسألة في مذكرة منهجية توجه إلى المؤسسات المعنية وهي المفوضية، ولجنة الإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات والبنوك المركزية ومعاهد الإحصاء الوطنية. وينشر القرار أيضاً في نشرات صحفية وعلى شبكة الإنترنت. وقد جمعت القرارات الرئيسية المتعلقة بالمنهجية في دليل يسمى *ESA95 Manual on Government Deficit and Debt* (Eurostat, 2000).

وترسي لائحة المجلس أيضاً إجراءات نقل البيانات إلى المفوضية. واعتباراً من بداية عام ١٩٩٤، أصبحت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة بإبلاغ بياناتها عن العجز الحكومي المخطط والفعلي ومستويات الدين الحكومي إلى المفوضية مرتين في السنة، المرة الأولى قبل أول مارس من السنة الجارية والمرة الثانية قبل أول سبتمبر من السنة الجارية. وقبل أول مارس من السنة n تقوم البلدان الأعضاء في الاتحاد بإبلاغ المفوضية بتقديرها لمستوى الدين الحكومي الفعلي في نهاية السنة $n-1$ ومستويات الدين الحكومي الفعلي لديها للسنوات $n-2$ و $n-3$ و $n-4$. أما بخصوص العجز، فهي تقوم بإبلاغ المفوضية بالعجز الحكومي المخطط للسنة n ، وتقديرها المعدل حسب آخر وضع للعجز الحكومي الفعلي للسنة $n-1$ وحجم العجز الحكومي الفعلي للسنوات $n-2$ و $n-3$ و $n-4$. وتقدم البلدان إلى المفوضية في الوقت ذاته عن السنوات $n-1$ و $n-2$ بيانات عجوزات ميزانية الحسابات العامة المناظرة وفقاً للتعريف الأكثر شوعاً على المستوى الوطني وكذلك الأرقام التي تشرح الفرق بين هذه العجوزات في ميزانية الحسابات العامة والعجز الحكومي. وقبل أول سبتمبر، يجب تقديم نفس البيانات، ولكن بدلا من تقدير مستوى الدين الحكومي الفعلي في نهاية السنة $n-1$ ، يتم تقديم البيانات الفعلية. وتتطلب هذه العملية في البلدان الأعضاء وجود تعاون وثيق بين وزارة المالية والمؤسسة الإحصائية الوطنية والبنك المركزي.

وتقدم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى المفوضية أيضاً أرقام الإنفاق الاستثماري الحكومي ونفقات الفوائد (لحساب نسب أخرى مثل العجز الأساسي على سبيل المثال، أي مقدار العجز بدون نفقات الفوائد). وأخيراً، تزود البلدان الأعضاء في الاتحاد المفوضية أيضاً بتنبؤات إجمالي ناتجها المحلي للسنة n والمقدار الفعلي لإجمالي ناتجها المحلي للسنوات $n-1$ و $n-2$ و $n-3$ و $n-4$ (لحساب النسب المعنية).

أستراليا

تجربة إعداد بيانات الدين الخارجي:
إعداد السجل وتصميم النموذج^١

السنوي معلومات من مشروعات الأعمال، والحكومة، ومديري الاستثمار، وجهات الحفظ، حسب الاقتضاء، عن النشاط الاستثماري الداخل إلى أستراليا والخارج منها. واستناداً إلى خبرة أستراليا الطويلة، توفر دراسة الحالة هذه مشورة بشأن إعداد سجل المجيبين المحتملين على مسح الدين الخارجي ومشورة بشأن طرق تصميم نموذج المسح التي تساعد على ضمان الحصول على بيانات متسقة وذات جودة عالية. كذلك ترد، للعلم، قائمة ببعض سلاسل بيانات الدين الخارجي التي تنشرها أستراليا والتي تعتبر إضافية بالنسبة إلى سلاسل بيانات المدرجة في بيانات وضع الاستثمار الدولي.

وضع سجل للكيانات المجيبة

١-٤؛ باعتبار أن الاقتصاد الأسترالي اقتصاد مفتوح يُستخدم فيه سعر صرف عائِم بحرية منذ زهاء عقدين، لا تخضع تدفقات الاستثمارات الداخلة إلى أستراليا والخارجة منها لضوابط أو لموافقة تنظيمية (وإن كانت تلزم الموافقة على الملكية الأجنبية فيما يتعلق ببعض أنواع الشركات). ولقياس

١٤-٢ يقوم مكتب الإحصاءات الأسترالي بجمع ونشر إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي كل ربع سنة وفقاً للتوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتعتبر بيانات الدين الخارجي جزءاً من مجموعة بيانات موسعة عن وضع الاستثمار الدولي، تم تعزيزها لتوفير سلاسل بيانات تفي بمتطلبات مستخدمي البيانات المحليين ذات الأولوية العالية.

١٤-٣ ويعد مصدر البيانات الرئيسي لبيانات وضع الاستثمار الدولي هو مسح الاستثمار الدولي. ويجمع هذا المسح ربع

^١ من إعداد مكتب الإحصاءات الأسترالي.

المسجلة، ومؤسسات تلقي الودائع الأخرى، وسماسة الأوراق المالية، ومديري الاستثمارات، ومستشاري الاستثمار، وصناديق معاشات التقاعد أو صناديق الاستثمار المشترك المصروح لها)؛

- قوائم مؤسسات الحفظ المسجلة التي يمكن لها حيازة سندات الدين وغيرها من الأصول نيابة عن غير المقيمين، وقوائم مديري الاستثمارات المسجلين الذين يمكنهم التصرف نيابة عن غير المقيمين؛

- التقارير الصادرة عن الشركات بموجب القانون وتفصيل تسجيل الشركات؛

- السجلات المحتفظ بها في نظم مراقبة النقد الأجنبي أو نظم إبلاغ بيانات المعاملات الدولية، ومنها مثلا السجلات التي تحدد مصدر أو متلقي التدفقات الكبيرة من استثمارات الحافظة (وهذا المصدر ليس متاحا في أستراليا).

- الطلبات التي تقدّم إلى مجلس مراجعة الاستثمار الأجنبي، ومختلف المواد التي يحتفظ بها بنك أستراليا المركزي، والتقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الحكومية الأخرى؛

- ومن بين المصادر الرسمية والتنظيمية الأخرى، وكثير منها متاح للاطلاع العام، الحسابات القانونية السنوية للشركات المدرجة في البورصة التي تحتفظ بها هيئة الأوراق المالية والاستثمار الأسترالية.

• تقارير وسائل الإعلام: الصحف والدوريات مصادر مفيدة جدا للحصول على معلومات عن الكيانات التي يحتمل أن

تقوم بإبلاغ البيانات. فنسبة عالية من المعاملات المهمة تذكر في وسائل الإعلام، وهي لا تُستخدم في تحديث السجل فحسب بل أيضا في التأكد من صحة البيانات المبلغة في مسح الاستثمار الدولي. وفضلا عن المعاملات الكبيرة، تقدم

وسائط الإعلام تغطية واسعة للمعاملات الأصغر، ونسبة عالية من المعاملات غير العادية. ومن الممكن استكمال استخدام وسائل الإعلام المطبوعة التقليدية بمعلومات يُحصل عليها إلكترونيا من الخدمات الإخبارية التجارية المتوافرة عن مؤسسات الأعمال، وعن طريق شبكة الإنترنت.

• قواعد البيانات المتاحة للاطلاع العام والتي تتوافر من خلالها مجموعة متنوعة واسعة من المعلومات. وتختلف المعلومات من حيث اكتمالها ودقتها ومن حيث مدى فائدتها لإجراء مسح عن الاستثمار الدولي. وتشمل هذه المصادر سجل

البورصة، الذي قد تضم إليه البورصة معلومات إضافية، والخدمات التجارية التي تقدم معلومات عن سجلات الأسهم؛ ومنشورات هيئات تصنيف مراتب الجدارة الائتمانية الدولية (ومنها Moody's و Standard and Poor's وغيرها)؛ وتقارير

أو خدمات بحوث السوق، كالعروض التي تضعها شركات المحاسبة أو السمسرة. ويستخدم مكتب الإحصاءات الأسترالي عدة مخرجات للبورصة الأسترالية كالتحديث الشهري عن إصدارات الأسهم المسجلة في البورصة، وأسعارها ومؤشراتها.

الدين الخارجي يُجرى مسح بشأن المؤسسات التي يقتضي الوضع الأمثل الحصول على بيانات منها. وتُستهدف مؤسسات لدورها كمستثمرين نهائيين/أو كمؤسسات مُستثمر فيها، بينما تُستهدف مؤسسات أخرى كوسطاء (كمديري استثمار أو كجهات حفظ) لإبلاغ البيانات نيابة عن عملائها. ولإجراء تلك المسوح، وضع مكتب الإحصاءات الأسترالي سجلا للكيانات التي ينبغي الاتصال بها، وهو يتولى تحديث ذلك السجل بصورة مستمرة.

١٤-٥ ويركز السجل الرئيسي لمكتب الإحصاءات الأسترالي بشأن مؤسسات الأعمال — الذي يُستخدم لإجراء مسح بشأن الاقتصاد، ويكون مصدره عامة هو التقارير الضريبية لمؤسسات الأعمال — على مؤسسات الأعمال التي لديها موظفون أكثر مما يركز على مجموعات المشروعات. وهو يضم عددا كبيرا من المؤسسات التي ليس لها استثمارات دولية، ولكنه يتسم بالقصور من حيث تغطيته لقطاعات مؤسسات الأعمال المشتغلة بعمليات التمويل والتي قد لا يكون لديها أي موظفين ولكن ينتقل من خلالها كل التمويل الدولي الذي تحصل عليه المجموعة. ومن ثم فإن أي مجتمع مسح يتم سحبه عشوائيا من هذا السجل الكبير لقياس الاستثمار الدولي سيفتقر إلى الكفاءة من حيث حجم الإبلاغ، والموارد العامة، وضمان الجودة. ولذا وضع مكتب الإحصاءات الأسترالي سجلا منفصلا لمجموعات المشروعات التي تشارك فيها كيانات دولية. وفيما يلي مصادر المعلومات عن المشروعات المقيدة في هذا السجل المتخصص للاستثمارات الدولية فضلا عن مصادر أخرى مقترحة:

• السجلات القائمة لمؤسسات الأعمال والتي تحتفظ بها الهيئة الإحصائية أو أي هيئات حكومية أخرى. ومن الممكن الاتصال بالمشروعات المقيدة في هذا السجل لإجراء عرض مسوح استكشافية موجزة للتأكد مما إذا كان عليها التزامات دين خارجي كبيرة.

• عمليات جمع بيانات مؤسسات الأعمال القائمة التي تديرها بالفعل الهيئة الإحصائية أو هيئات حكومية أخرى تتولى جمع البيانات. والمعلومات اللازمة لسجل استثمار دولي يمكن الحصول عليها من مسح آخر، سواء من خلال الفحص المباشر لسجل المسح الآخر أو من خلال إضافة سؤال أو سؤالين استكشافيين إلى ذلك المسح. وتتضمن مجموعة مسح مكتب الإحصاءات الأسترالي أسئلة يمكن أن تحدد المجهولين المحتملين على مسح الدين الخارجي، والعكس صحيح.

• المصادر الإدارية الحكومية: تبعا للتشريعات المحلية والترتيبات الإدارية أو سلطة هيئة جمع البيانات، قد تشمل هذه المصادر:

- السجلات أو الملفات أو القوائم الضريبية؛
- المعلومات الموجودة لدى المجالس المختصة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي أو مراقبته
- المعلومات الموجودة في حوزة سلطات تنظيمية أخرى، كقوائم الكيانات الخاضعة لرقابتها، والبيانات التي تجري مراقبتها من خلال متطلبات الرقابة (مثل البنوك

واتساقها. فأولا، تعتبر إحصاءات الدين الخارجي جزء من نظام حسابات مالية أوسع نطاقاً، يتيح إجراء عمليات مراجعة عديدة لضمان الترابط والاتساق. فعلى سبيل المثال، يمكن لمقارنة البيانات المعدة عن مجموع حجم أسواق مختلف أدوات الدين بأصول وخصوم فرادى القطاعات المؤسسية أن تساعد على تحديد الفجوات الممكنة التي قد تكون ذات صلة بالدين الخارجي. وثانياً، يتوقع من المشروعات القائمة بالإبلاغ أن تقدم بيانات متوازنة عن ميزانياتها العمومية لأغراض الحسابات القومية، مما يساعد على ضمان التغطية الكاملة والدقة في الإبلاغ، ويحدد إطاراً لبيانات أكثر تفصيلاً عن المراكز الخارجية.

١٤-١٠ وبتحديد أكبر، عند قياس بيانات الدين الخارجي لأستراليا، تجمع استمارة مسح الاستثمار الدولي بيانات عن الاستثمار الداخل والخارج فيما يتعلق بالمجموعة الكاملة من أدوات الدين التي يدخل طرفاً فيها المستثمرون المباشرون ومستثمرو الحافظة وغيرهم من المستثمرين. وفيما يتعلق بكل أداة من أدوات الدين، نجد أن مسح الاستثمار الدولي مكون على نحو يجعل إبلاغ البيانات متفقاً مع صيغة مطابقة بيانات وضع الاستثمار الدولي^٢، بما في ذلك ما يلي:

- (مستوى أو رصيد) مركز الأصول المالية والخصوم الخارجية للمقيمين عند بداية ونهاية ربع السنة الذي يغطيه يشملها المسح؛
- المعاملات المالية (تدفقات الاستثمار) التي تؤدي إلى حدوث حالات زيادة أو نقصان في مستويات تلك الأصول والخصوم في كل ربع سنة؛
- التغيرات الأخرى في مستويات هذه الأصول والخصوم؛
- الدخل المستحق من هذه الأصول والخصوم.

١٤-١١ واستخدام صيغة مطابقة بيانات وضع الاستثمار الدولي هذه لا يرغم فقط المقيمين على النظر في اتساق البيانات المبلغ، بل يمكن أيضاً هيئات إعداد البيانات من التعرف بسهولة على أوجه عدم الاتساق في البيانات المبلغ والاستفسار عنها. ولقد وجد مكتب الإحصاءات الأسترالي أنه في العادة تتاح بيانات كاملة عن المعاملات، وعن الأسباب الأخرى لحدوث تغير في المراكز كل ربع سنة.

١٤-١٢ والشكل والصيغة المستخدمان في استمارات جمع البيانات، بالإضافة إلى الصيغة المستخدمة في المذكرات التفسيرية المفصلة التي تقدم إلى جميع المقيمين، كلها متوافقة على نحو وثيق مع الصيغة المستخدمة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وتوفر المذكرات التفسيرية نماذج عديدة لما ينبغي إدراجه (أو استبعاده) في حالة كل نوع من أدوات الدين.

^٢ أي أن الفرق بين المراكز الافتتاحية والختامية «تفسره» المعاملات وتغيرات التقييم و «التعديلات الأخرى».

• ويمكن أن تكون الجمعيات التجارية، وكذلك تقاريرها ونشراتها، مصدراً مفيداً. ففضلاً عن جوانب العلاقات العامة وجوانب الاتصال التي يتسم بها وجود علاقة وثيقة بين الهيئة الإحصائية والجمعيات التجارية، فالكثير منها إما تنشر عادة قائمة بأعضائها أو يمكن أن تتيح قوائم بأعضائها، مشفوعة غالباً بإشارات إلى أهميتها أو مجموعة الخدمات التي تقدمها. وفي القطاع المالي بالذات، من المرجح أيضاً أن يكون أعضاؤها من المستخدمين المهمين للإحصاءات الرسمية، ومن ثم تكون لديهم مصلحة كامنة في الحصول على بيانات دقيقة وفي مساعدة الهيئات الإحصائية أو هيئات جمع البيانات.

١٤-٦ ومع التعرف من خلال المصادر المتعددة المذكورة أعلاه على المشروعات كطرف محتمل في عمليات التمويل الخارجي، فإنها تُدرج في «المسح الاستكشافي» الذي يحدد ما إذا كان لتلك المشروعات أي نشاط في مجال الاستثمار الأجنبي، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت تابعة لمؤسسة أم في أستراليا ينبغي الحصول على البيانات منها. ويجمع «المسح الاستكشافي» أيضاً بعض المعلومات العامة المعيارية عن الاستثمار لكي تستخدم في تصميم المسح المستمر للاستثمار.

١٤-٧ ومن الضروري أن يحدد سجل مسح الاستثمار الدولي الكيانات القانونية في مجموعة المشروعات، ليس توجيهاً لكفاءة وجودة عملية جمع البيانات فحسب، بل أيضاً من أجل تحديد علاقات الاستثمار المباشر وتصنيف بعض الديون ضمن فئة رأسمال الاستثمار المباشر. وتقدم طلبات دورية إلى المؤسسات القائمة بإبلاغ البيانات بشأن الكيانات القانونية التي تغطيها إقراراتها الواردة لأغراض المسح. فهذا يضمن أن تعبر بيانات المسح، مع حدوث عمليات تملك جديدة، عن دينها الخارجي، ويضمن اتخاذ تدابير، عند بيع مؤسسات أعمال من مجموعة ما، لمواصلة تسجيل بيانات الدين الخارجي لتلك المؤسسة.

١٤-٨ وتشمل المصادر الأخرى لحفظ المعلومات في سجل مسح الاستثمار الدولي بشأن هيكل الشركات مراجعة منتظمة للهيكل التنظيمية لأكثر بضع مئات من مؤسسات الأعمال في أستراليا، وكذلك المصادر الصحفية العامة ومصادر تسجيل الشركات المذكورة أعلاه.

تصميم استمارة المسح

١٤-٩ مركز مكتب الإحصاءات الأسترالي، لدى جمع وإعداد بيانات الدين الخارجي، تركيزاً رئيسياً على مطابقة البيانات

^٢ مجموعات المشروعات التي تقوم بإبلاغ البيانات هي المكاتب الرئيسية القائمة في أستراليا نيابة عن جميع الفروع والشركات التابعة والمؤسسات الزميلة التي يتم توحيد بياناتها، بدلاً من أن يقوم بالإبلاغ كل كيان قانوني قد يكون له عنصر من عناصر الاستثمار أو الدين في الخارج. وطلب معلومات من الكيانات على مستوى المجموعة يقصر عدد المؤسسات المجيبة لتلك التي تستطيع إبلاغ المعلومات على أفضل نحو.

تقريباً للجدول الزمنية لخدمة الدين فيما يتعلق بالمبلغ الأصلي، بالنظر إلى أن مبالغ المدفوعات الجزئية لسداد المبلغ الأصلي للدين الخارجي، في حالة أستراليا، صغيرة ومن ثم لا تُحصَل على حدة. ويوفر إبلاغ بيانات الدين الذي تصدره الكيانات المقيمة في أستراليا، على أساس كل سند دين على حدة، بيانات دقيقة عن عناصر التدفقات النقدية في الجداول الزمنية لاستهلاك الدين، ولكن اشتراط الفصل بين المبلغ الأصلي والفائدة في الجداول الزمنية لاستهلاك الدين يحتم وضع تنبؤ لأسعار الفائدة فيما يتعلق بالأدوات الأخرى.

النمسا

قياس وضع الاستثمار الدولي^٤

١٤-١٧ يتم اشتقاق إحصاءات الدين الخارجي للنمسا من المعلومات المنشورة عن وضع الاستثمار الدولي. وتحدد دراسة الحالة عملية إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي النمساوي، وعلاقتها ببيانات الدين الخارجي والحسابات المالية. وتتضمن الدراسة ثلاثة أجزاء، تغطي نظام جمع البيانات لأغراض وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات — لأن بعض بنود وضع الاستثمار الدولي يتم إعدادها عن طريق مراكمة التدفقات؛ وطريقة إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي، بما في ذلك جميع خصائص فرادى البنود؛ والروابط بين بيانات وضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي، والحسابات المالية.

نظام جمع البيانات

١٤-١٨ تم استحداث النظام الحالي لجمع بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في عام ١٩٩١. وهو «نظام مغلق» من حيث إنه متوازن ذاتياً، بإبلاغ بيانات الأرصدة الافتتاحية والختامية إلى جانب بيانات المعاملات. وتستخدم بيانات الأرصدة من أجل إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي (وبصفة رئيسية بيانات الاستثمار الأخر) وتدرج بيانات المعاملات في جميع مجالات ميزان المدفوعات. وتجري عملية مراقبة مستمرة لبيانات المدفوعات الخارجية.

١٤-١٩ وترد بيانات من البنوك ومن المؤسسات غير المصرفية، بحيث تشمل تقارير البنوك بيانات حساباتها المفتوحة في الخارج، وعن الحسابات المفتوحة باسم البنوك الأجنبية والمؤسسات غير المصرفية الأجنبية لدى البنوك المحلية. أما المؤسسات غير المصرفية فتبلغ بيانات حساباتها المفتوحة

١٤-١٣ ومن مزايا جمع كل البيانات عن الاستثمار الدولي في استمارة واحدة (وجمعها في حالة مسح الاستثمار الدولي في نفس الصفحة فيما يتعلق بكل أداة) توافر إمكانية حدوث حساب مزدوج. وحيث إن الحدود بين الدين وحصل رأس المال، والاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمار الأخر، تخضع لتفسيرات مختلفة، وهي عرضة أيضاً للخطأ وعدم دقة القياس، تتوافر مراجعة مفيدة لمدى اتساق البيانات عن طريق اشتراط التوافق بين البيانات المجزأة والمجموع؛ بمعنى أن يكون هناك اتساق داخلي في استمارة الإبلاغ. أما جمع بيانات الدين وحصل رأس المال كل على حدة، بل وأحياناً من جانب هيئات مختلفة، فإنه يؤدي حتماً إلى احتمال حدوث حساب بأقل من الواقع و/أو حساب مزدوج.

١٤-١٤ ولزيادة تعزيز جودة إحصاءات الدين الخارجي، تقاس نسبة كبيرة من سندات الدين الخارجي التي تصدرها أستراليا محلياً بواسطة إبلاغ بيانات فرادى السندات التي يملكها غير المقيمين. وهذه السندات تكون في حيازة جهات الحفظ نيابة عن العملاء غير المقيمين، ومن ثم يمكن أن يتحقق التعرف الكامل على الحيازات. وتستخدم المعلومات المتعلقة بالأسعار لتقدير المعاملات وتغيرات الأسعار بين المراكز المبلغة بياناتها.

التوسيعات في بيانات وضع الاستثمار الدولي

١٤-١٥ كما هو مذكور أعلاه، قام مكتب الإحصاءات الأسترالي بتوسيع مجموعة بيانات وضع الاستثمار الدولي لكي تلبى حاجات مستخدمي البيانات المحليين من إحصاءات عن الدين الخارجي. وتشمل أهم التوسيعات ما يلي:

- زيادة تقسيم المدينين حسب القطاعات المؤسسية بشكل أكثر تفصيلاً بحيث يتسنى، مثلاً، تحليل الدين الخارجي للقطاعات المالية على نحو أكثر تفصيلاً مما هو مبين في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات؛
- تجزئة المدينين الأستراليين حسب الملكية العامة/الملكية الخاصة؛
- عرض الأصول الخارجية المقتناة في شكل أدوات دين، وكذلك خصوم الدين الخارجي، بحيث يمكن رؤية إجمالي الدين لكل قطاع مؤسسي في سياق صافي الدين الخارجي لكل قطاع؛
- عرض الدين الخارجي حسب موقع الإصدار (أي الدين الصادر في أستراليا والدين الصادر في الخارج)؛
- تصنيف أصول وخصوم الدين الخارجي حسب نوع العملة وحسب أجل الاستحقاق المتبقي (استناداً إلى تاريخ الاستحقاق النهائي للدين).

١٤-١٦ ومن الممكن استخدام بيانات أجل الاستحقاق المتبقي على أساس تاريخ الاستحقاق النهائي للوصول إلى تقدير

^٤ من إعداد بنك النمسا المركزي. وللإطلاع على مزيد من المراجع، راجع التقرير: Oesterreichische Nationalbank (2000)، والتقرير European Central Bank Reports and Summaries, 1/1995، Oesterreichische Nationalbank (1995)، والتقرير Oesterreichische Nationalbank (1999)، والتقرير Focus on Austria, 1/1999.

في الخارج، الأرصدة العاملة فيما بين الشركات، وحسابات المقاصة. وتتضمن بيانات المعاملات المفصلة المبلغة بطبيعة الطرف المقابل، سواء كان نمساويا أو أجنبيا، وتتضمن في حالة الأخير بلد إقامته. ويجب تقديم تقارير بشأن كل مزيج العملات والبلد ونوع الحسابات ذي الصلة بميزان المدفوعات (قصيرة الأجل/ طويلة الأجل، ودائع/ قروض، أصول/ خصوم، وما إلى ذلك). ويتم تضمين ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مسوحا سنوية ورُبَع سنوية عن ائتمانات التجارة.

- جميع التسويات التي تجرى من خلال حسابات البنوك المحلية المفتوحة في الخارج ومن خلال حسابات البنوك الأجنبية والمؤسسات غير المصرفية الأجنبية المفتوحة باسم البنوك المحلية، فضلا عن أرصدة هذه الحسابات (في بداية/ نهاية كل شهر) (*Devisentableaumeldung*);
- وجميع المبيعات/ المشتريات وأرصدة المعاملات بالعملات الأجنبية (في بداية/ نهاية كل شهر) (*Valutentableaumeldung*، أي النقود في السوق غير الرسمية);
- والأرصدة الشهرية للأوراق المالية، كما هي معرّفة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، التي في حيازة البنوك العاملة كجهات حفظ أساسية لحسابها الذاتي أو نيابة عن عملائها المقيمين وغير المقيمين (*Wertpapierstandmeldung*).

١٤-٢٣ وإضافة إلى ذلك، مطلوب من البنوك (العاملة كمستثمر مباشر و/أو كشركات استثمار مباشر) أن تجيب على مسح سنوي بشأن الاستثمار المباشر إذا كانت قيمة رأس المال الاسمي للاستثمار المباشر تتجاوز حدا مقداره مليون شلن نمساوي و ١٠٪ من رأس المال الاسمي الكلي، أو إذا كان رأس المال الاسمي لا يتجاوز مليون شلن نمساوي ولكن مجموع الميزانية العمومية لمؤسسة الاستثمار المباشر يتجاوز ٥٠٠ مليون شلن نمساوي مع الوفاء بمعيار النسبة البالغة ١٠٪.

(٢) القطاع غير المصرفي (المشروعات والأسر غير المدرجة في البند (١)): وفقا لقانون النقد الأجنبي (*Kundmachung*) (DL 1—3/91, 2/93, 1/96)، يطلب من المؤسسات غير المصرفية شهريا إبلاغ بيانات جميع التسويات والمراكز فيما يتعلق بالحسابات المفتوحة باسمها لدى البنوك في الخارج، وكذلك بيانات القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل المقدمة إلى غير المقيمين أو المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين، إذا كان حجم المعاملات السنوي يتجاوز حدا معيننا (*Auslandskontenmeldung*)، أو الإبلاغ سنويا في غير تلك الحالة. أما الشركات الخاصة غير المصرفية والأسر الخاصة (العاملة كمستثمر مباشر و/أو كشركة استثمار مباشر) فمطلوب منها أن تجيب على مسح سنوي بشأن الاستثمار المباشر إذا كانت قيمة رأس المال الاسمي للاستثمار المباشر تتجاوز حدا يبلغ مليون شلن نمساوي ونسبة ١٠٪ من رأس المال الاسمي الكلي. وإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركات أن تقدم مسحا ربع سنوي، ومسحا سنويا (يغطي الأول عينة بسيطة ويغطي الثاني مجموعة كاملة)، بشأن ائتمانات التجارة. وإضافة إلى

١٤-٢٠ ولدى بنك النمسا المركزي قاعدة بيانات شاملة عن الشركات وكذلك قاعدة بيانات شاملة عن الأوراق المالية. وتستخدم قاعدة بيانات الشركات لتحديد التوزيع القطاعي الصحيح للمعاملات المبلغ عنها، لا سيما في مجال الدخل والتحويلات والحساب المالي. أما قاعدة بيانات الأوراق المالية فهي تستخدم إلى جانب بيانات استثمارات الحافظة التي تجمع من البنوك ومن المؤسسات غير المصرفية لإنتاج بيانات الأرصدة القائمة لاستثمارات الحافظة (أنظر القسم المعنون «قياس استثمارات الحافظة» الوارد أدناه).

١٤-٢١ ويتم إجراء مسح سنوية لأرصدة الاستثمار المباشر، وتستخدم المعلومات المستمدة من هذه المسوح عن علاقات الاستثمار المباشر بين الشركات النمساوية والشركات الأجنبية لتحديد معاملات وأرصدة قروض الاستثمار المباشر، وتدفعات دخل الاستثمار المباشر المبلغة ببياناتها في مواضع أخرى. وتستخدم بيانات المسح، إلى جانب المؤشرات الاقتصادية العامة (كإجمالي الناتج المحلي الاسمي) والتوقعات الاقتصادية العامة، لتقدير العائدات المعاد استثمارها. ولوضع توقعات معاملات الاستثمار المباشر وتحديدها، تستمد المعلومات من مصادر إخبارية شتى.

الوكلاء القائمون بالإبلاغ

١٤-٢٢ وتوخيا لتخفيف عبء الإبلاغ الواقع على الجيبين، لا يتعين سوى الإبلاغ ببيانات الاستثمار المباشر الذي يقل عن حدود معينة (أقل من ٥ ملايين شلن نمساوي في حالة الاستثمار الداخل وأقل من ١٠ ملايين شلن نمساوي في حالة الاستثمار الخارج) مرة كل عامين من خلال مسح متناوبة، بمعنى أن نصف المشروعات المعنية يقوم بالإبلاغ في السنة الأولى ثم يقوم النصف الآخر من هذه المشروعات بالإبلاغ في السنة الثانية. وفيما يتعلق بالمشروعات التي لا تبلغ بيانات أرصدة الاستثمار المباشر لفترة معينة، توضع تقديرات استنادا إلى تقرير السنة السابقة.

(١) القطاع المصرفي: مطلوب الإبلاغ من الكيانات التالية: المؤسسات الائتمانية، جمعيات البناء والإقراض (*Bausparkassen*)، والمشروعات التي تمارس نشاط تحصيل الديون التجارية، وجميع المشروعات التي تمارس نشاطا يماثل «النشاط المصرفي». ووفقا لقانون النقد الأجنبي

الاستثمار الدولي (طبيعة الأداة المالية، وقطاع المصدر وبلده، إلخ). وبالنظر إلى أن الأوراق المالية تُبلغ بياناتها على أساس كل ورقة على حدة، من الممكن مطابقة بيانات المعاملات والأرصدة.

١٤-٢٦ وقد تم وضع قاعدة بيانات الأوراق المالية من جانب بنك النمسا المركزي وهو يتولى تحديثها بصورة مستمرة. وهي تعتمد، في أساسها، على المعلومات المشتراة من هيئتي التقييم الوطنيتين النمساوية والألمانية، وهما بنك «أوسترايخيش كونترولبانك» (Oesterreichische Kontrollbank (OKB)) النمساوي وهيئة «فيرتبايرميثايلونغن» (Wertpapiermitteilungen) الألمانية. ويقدم بنك أوسترايخيش كونترولبانك بيانات عن الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون في السوق المحلية، وكذلك الأوراق المالية المقومة بالشلن النمساوي أو باليورو التي يصدرها في النمسا غير المقيمين، أما هيئة فيرتبايرميثايلونغن فهي توفر بيانات عن الأوراق المالية التي تصدر في الأسواق الخارجية، بما في ذلك الأوراق المالية التي يصدرها المقيمون النمساويون مقومة بعملات غير الشلن النمساوي أو اليورو. كذلك يجب على البنوك القائمة بالإبلاغ أن تقدم معلومات عن الأوراق المالية التي لا يكون لها — على حد علم البنك القائم بالإبلاغ — رمز حسب نظام ترقيم الأوراق المالية الدولية — أي ما يسمى الأوراق المالية الداخلية. وفي حالة تلقي معلومات عن نفس الورقة المالية من أكثر من مؤسسة واحدة، تعطى الأفضلية عادة لبيانات بنك أوسترايخيش كونترولبانك. ويتم الحصول على المعلومات عن أسعار السوق الجارية من مؤسسة «تيليكورس». ويجري تحديث قاعدة البيانات أسبوعياً.

١٤-٢٧ وباستخدام المعلومات المجمعة عن فرادى الأوراق المالية على حدة، تُعد دائرة الإحصاءات «ملفا رئيسيا داخليا» للبيانات، يستخدمه بنك النمسا المركزي لأغراض إعداد بيانات معاملات وأرصدة استثمارات الحافظة. وفي أوائل عام ٢٠٠٠ كان هذا الملف الرئيسي يحوي ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ سند من سندات الدين وما يقرب من ٥٠,٠٠٠ ورقة من أوراق حقوق الملكية بحيث كان يغطي زهاء ٩٩٪ من الأوراق المالية التي يتداولها المقيمون النمساويون عبر الحدود.

١٤-٢٨ ويجري بنك النمسا المركزي عمليات مراجعة شاملة على جودة البيانات فضلا عن إجراءات تعديلات في تلك البيانات وذلك لجعل المعلومات الواردة من المصادر الخارجية مناسبة للاستخدام عند إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي وميزان المدفوعات. وتضم إجراءات المراجعة هذه ضوابط شكلية (اكتمال المعلومات)، وكذلك مراجعة لمعقولية البيانات. وتلزم عمليات مراجعة مفصلة على جودة البيانات لدواع ليس أقلها أهمية كون هيئات التقييم الوطنية تحفظ بقواعد بياناتها من أجل عملائها (البنوك)، الذين تختلف احتياجات أعمالهم من حيث المعلومات عن احتياجات هيئات إعداد الإحصاءات. ومن ثم فإن خانات البيانات التي تكون مهمة على وجه الخصوص للأغراض الإحصائية (ومن ذلك مثلا المبلغ القائم) لا تكون دوما على مستوى الجودة المرغوبة.

ذلك مطلوب من المؤسسات غير المصرفية (بما فيها الحكومة العامة) الإبلاغ سنوياً عن حيازاتها من الأوراق المالية المحلية والأجنبية المملوكة لها خارج البنوك المحلية، ومنها مثلا تلك المحتفظ بها في خزائن، وتلك المحتفظ بها في عهدة البنوك، وما إلى ذلك). ما لم يكن مجموع القيمة السوقية لهذه الحيازات من الأوراق المالية أقل من الحد البالغ مليون شلن نمساوي في نهاية السنة.

(٣) الحكومة العامة: تقوم السلطات العامة بإبلاغ بنك النمسا المركزي ببيانات جميع المعاملات ذات الأهمية لميزان المدفوعات. وإضافة إلى ذلك ترد بعض البيانات، التي تستخدم في أغراض المراجعة، من وزارة المالية الاتحادية (لا سيما بشأن مجال المدفوعات الجارية والرأسمالية من جانب القطاع العام نحو مؤسسات الاتحاد الأوروبي).

(٤) السلطة النقدية: يقوم بنك النمسا المركزي بإبلاغ بيانات المركز النقدي الخارجي والتدفقات والأرصدة الشهرية على نفس النحو الذي يتبعه القطاع المصرفي. وتقوم أيضا دائرة المحاسبة في البنك المذكور بإعداد تقارير خاصة ربع سنوية عن الأرصدة والتدفقات وذلك لأغراض ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وتستخدم هذه التقارير في أغراض أهمها مراجعة التدفقات الشهرية، والحصول على بيانات على أساس الاستحقاق، وتستخدم كذلك في حساب الأصول الاحتياطية لأغراض وضع الاستثمار الدولي.

قياس استثمارات الحافظة

١٤-٢٤ تقاس تدفقات وأرصدة استثمارات الحافظة من خلال إعداد بيانات شامل وموثوق يستند إلى إبلاغ بيانات الأوراق المالية على أساس كل ورقة مالية على حدة. ولتيسير هذا العمل، يُحتفظ بقاعدة بيانات عن فرادى الأوراق المالية (راجع أدناه). وهذا النظام، الذي استُحدث إبان الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩، ليس موثوقا فحسب، بل يتيح أيضا مرونة لتلبية متطلبات مستخدمي البيانات وظروف السوق المتغيرة. أما في السابق فقد أظهرت التجربة أن التعليمات التي تصدر إلى الوكلاء القائمين بالإبلاغ أخذت تتعقد بدرجة متزايدة، مع سرعة تطور الأسواق المالية الدولية، لكي تلبى احتياجات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

١٤-٢٥ وفي ظل النظام الحالي تُبلغ البنوك بيانات معاملات وأرصدة فرادى الأوراق المالية، محددة كلا منها برمز وفقا لنظام الرقم الدولي لتعريف الأوراق المالية لأغراض التعرف عليها. وتقدر البنوك النمساوية استخدام رموز ذلك النظام، حيث إن هذه الرموز لازمة لأعمالها (مثلا لتسوية المعاملات في الأوراق المالية). وحالما تُبلغ بيانات ورقة مالية برمز حسب ذلك النظام، يصبح من السهل التعرف عليها في قاعدة بيانات الأوراق المالية التي يحتفظ بها بنك النمسا المركزي. وتتضمن قاعدة البيانات التصنيفات اللازمة لميزان المدفوعات ووضع

إعداد بيانات وضع الاستثمار الدولي

١٤-٢٩ يُعد بيان سنوي عن وضع الاستثمار الدولي بما يتسق مع توصيات الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، مع بضعة استثناءات. وتوزيع العزو الجغرافي إلى بيانات منطقة اليورو وبيانات منطقة غير اليورو ممكن إلى حد كبير. ويشرح هذا القسم إجراءات إعداد البيانات في حالة كل فئة من الفئات الوظيفية في وضع الاستثمار الدولي.

الاستثمار المباشر

١٤-٣٠ فيما يتعلق بالاستثمار المباشر، تتبع النمسا توصيات المعايير الدولية، بما في ذلك تطبيق ما يسمى مبدأ الوجهة (أي إبلاغ بيانات الأصول والخصوم وفقاً لوجهة علاقة الاستثمار المباشر) وإدراج العائدات المعاد استثمارها. ويوفر المسح السنوي للاستثمار المباشر بيانات عن المركز النهائي بعد انقضاء حوالي ١٨ شهراً على نهاية الفترة المرجعية (الوقت t). وتُحسب بيانات المركز المؤقتة التي تتاح بعد انقضاء ما يتراوح بين ستة وتسعة أشهر على نهاية الفترة المرجعية (t)، بإضافة التدفقات المتراكمة (بما في ذلك العائدات المعاد استثمارها) إلى نهاية الفترة المرجعية السابقة ($t-1$).

١٤-٣١ ومن الاستثناءات في هذا الصدد بيانات العقارات التي يجري إعدادها باستخدام التدفقات المتراكمة فقط (ما يقرب من ٧٪ على جانب الأصول و٢٪ على جانب الخصوم، وذلك من الأصول والخصوم الكلية في أرصدة الاستثمار المباشر على التوالي).

١٤-٣٢ وبالنظر إلى أن البيانات المستمدة من المسح السنوي تُقدَّر حسب القيمة الدفترية، فإن مطابقتها مع المعاملات المقيدة (بالقيمة السوقية) يمثل إشكالية. فرغم أن تعديلات الأسعار والتعديلات الأخرى (بمعنى عمليات إعادة التصنيف) يمكن التعرف عليها إلى حد ما، فإن «التعديلات الأخرى» (بمعنى التعديل المتبقي بين التغيرات في الأرصدة والمعاملات)، قد تكون عالية جداً. فتعديلات سعر الصرف تُحسب على أساس متوسط أسعار الصرف الشهرية عند اشتقاق بيانات وضع الاستثمار الدولي من مراكمة التدفقات، وعلى أساس أسعار الصرف في نهاية الشهر عند قياس وضع الاستثمار الدولي مباشرة.

١٤-٣٣ ومن الممكن إعداد بيانات التقييم السوقي بالإضافة إلى ذلك استناداً إلى «التقدير وفق طريقة الإيرادات» (-earning method estimation) (أي تطبيق سعر خصم على الدخل النقدي المستقبلي المحتمل).

استثمارات الحافظة

١٤-٣٤ تُعد بيانات استثمارات الحافظة طبقاً للتوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، بما

في ذلك العزو الملائم حسب الأداة والقطاع. وكما هو موصوف أعلاه، يمثل نظام إبلاغ البيانات على أساس كل ورقة مالية على حدة، إلى جانب قاعدة بيانات الأوراق المالية، لب عملية إعداد هذه البيانات، سواء فيما يتعلق بالأرصدة والمعاملات أو الاستثمار الداخل والخارج. وعلى جانب الأصول توفر التقارير المصرفية الشهرية والتقارير غير المصرفية السنوية بيانات موثوقة عن مراكز فيما حائزي أصول القطاعات المحلية.

١٤-٣٥ ونتيجة لاتباع منهج إبلاغ بيانات كل ورقة مالية على حدة، تحدث عملية مطابقة وثيقة لتعديلات بيانات الأرصدة والمعاملات وسعر الصرف والأسعار، مع حساب الفروق المتبقية عن طرق حساب المتبقي؛ ويمكن التعرف على التعديلات الأخرى التي تأخذ في الاعتبار التعديلات القطاعية وتعديلات بيانات الأدوات؛ وتقوم الأرصدة بأسعار السوق، بما في ذلك تكاليف الفائدة المستحقة. ومن الممكن إجراء عزو قطري في حالة معلومات الأصول، حسب بلد إقامة المصدر، ولكن بلد مالك خصوم الدين المحلي لا يكون معروفاً.

المشتقات المالية

١٤-٣٦ بيانات المشتقات المالية في وضع الاستثمار الدولي هي مزيج من بيانات الأرصدة (ما يقرب من ٢٠٪ من المجموع) وبيانات المعاملات المتراكمة (ما يقرب من ٨٠٪ من المجموع). وتغطي هذه البيانات إلى حد كبير المشتقات المتداولة في السوق غير الرسمية (أو خارج البورصة). وتعتبر بيانات الأرصدة، التي يتم إبلاغها باستخدام رموز نظام تعريف الأوراق المالية الدولية، موثوقة بدرجة عالية وتُحسب بأسعار السوق؛ أما فيما يتعلق بالبيانات الأخرى المبلغة، فليس من الممكن التعرف على مبدأ واضح للتقييم وإن كان يُعتقد أنها تقاس بما يقرب من القيمة السوقية. وتتوافر بيانات الأرصدة على أساس صاف؛ ولا تتوافر بيانات أرصدة موثوقة تماماً على أساس إجمالي.

الاستثمارات الأخرى

١٤-٣٧ يجري إعداد بيانات الاستثمارات الأخرى بصفة رئيسية طبقاً للتوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، باستثناء ائتمانات التجارة بين المشروعات المنتسبة، التي تُدرج دون تمييز ضمن بند «الاستثمارات الأخرى» بدلاً من قيدها تحت الاستثمار المباشر. ويُستخدم لحساب هذه البيانات مزيج من الأرصدة (ما يقرب من ٩٠٪ من المجموع)، والتدفقات المتراكمة (ما يقرب من ١٠٪). وتُستمد بيانات الأرصدة أساساً من نظام التسوية باستثناء ائتمانات التجارة، التي تقاس مباشرة من خلال المسوح ربع السنوية والسنوية. أما فيما يتعلق بالقروض والأصول/الخصوم الأخرى التي تكون المراكز فيها أدنى من حد الإبلاغ المباشر من جانب الوكلاء القائمين بالإبلاغ، فإن التدفقات المتراكمة هي التي تستخدم لحساب المراكز.

(المالية) يناظر «صافي الخصوم على القطاعات المحلية نحو العالم الخارجي» (وضع الاستثمار الدولي). وهذا الأخير يشير إلى مركز صافي سالب في وضع الاستثمار الدولي، أي «صافي مطالبات قطاع العالم الخارجي على مقيمي النمسا».

كندا

قياس استثمارات الحافظة الأجنبية في السندات الكندية^٥

١٤-٢٢ لقد أخذ غير المقيمين يزدون استثماراتهم في السندات الكندية زيادات كبيرة منذ الثمانينات. فمن قيمة بلغت ٥٦,٥ مليار دولار كندي في عام ١٩٨٠، وصلت استثمارات الأجانب إلى ٣٩٣ مليار دولار كندي بحلول عام ١٩٩٩، بحيث كانت تمثل ما يربو على ٤٠٪ من قيمة جميع السندات الكندية القائمة. والفائدة على التزامات الديون هذه (٢٧,٥ مليار دولار كندي في عام ١٩٩٩) هي عامل رئيسي في العجز في حالة دخل الاستثمار في الحساب الجاري لكندا. وبالنظر إلى حجم السندات التي يملكها غير المقيمين، وتنوعها الواسع، تطبق كندا نظاما إحصائيا مفصلا ومتشابكا للمساعدة على ضمان إعداد إحصاءات ملائمة ومتسقة.

١٤-٤٣ ويبلغ عن البيانات المتعلقة باستثمارات غير المقيمين في السندات الكندية، إلى حد كبير، على أساس كل ورقة مالية على حدة من جانب: (١) المتعاملين الرئيسيين في مجال الاستثمار، والبنوك، وشركات التأمين، وصناديق معاشات التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك، بوتيرة شهرية، (٢) أكبر مُصدري الديون. ويتم إبلاغ هذه البيانات شهريا، بوسائل أهمها أشرطة إلكترونية يوفرها مقدمو خدمات المعلومات. ويتم توفير البيانات باستخدام تصميم محدد للقيود يصف الخصائص المفصلة للأدوات المعنية. وفي كل شهر تجمع بيانات ما يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ معاملة في الأوراق المالية، منها حوالي ١٠,٠٠٠ معاملة تتعلق بالسندات الكندية. أما بيانات المراكز في نهاية السنة فيتم الحصول عليها من خلال مسح تعداد سنوي، مع حساب المراكز وفقا لأربع طرق تقييم مختلفة.

١٤-٤٤ ويعتمد النظام الكندي على قاعدة بيانات تحافظ على خصائص مفصلة بشأن كل سند محدد يُصدّر. فكل إصدار من السندات الكندية يتم التعريف به حسب المصدر، والقطاع (الحكومة الاتحادية، والقطاع الخاص، وما إلى ذلك) والتصنيف (الصناعي؛ وفيما يتعلق بكل سند يملكه غير المقيمين تحدد مواعيد الإصدار وأجل الاستحقاق، وعملة الإصدار، وسعر الفائدة، وتوقيت مدفوعات الفائدة، وما إلى ذلك، ويحدد الحائزون غير المقيمين على أساس بلد إقامة كل منهم، عند

^٥ من إعداد هيئة الإحصاءات الكندية.

١٤-٣٨ ويجب على الوكلاء القائمين بالإبلاغ إجراء المطابقة، في البيان نفسه، بين الأرصدة والتدفقات في حالة حسابات «الاستثمارات الأخرى». أما فيما يتعلق بتعديلات الأسعار (وأهمها ما يتصل بتداول الأصول)، والتعديلات الأخرى (عمليات إعادة التصنيف)، والتعديلات المتبقية (أخطاء الإبلاغ أو تصحيحات الأرصدة)، فمن الممكن الحصول عليها مباشرة من البيانات المقدمة. وتحسب تعديلات سعر الصرف باستخدام متوسط أسعار الصرف الشهرية في حالة المعاملات وفي حالة التعديلات المبلغة ببياناتها، وتستخدم أسعار صرف نهاية الشهر في حالة الأرصدة. وتستند أصول وخصوم الاستثمارات الأخرى إلى القيم الاسمية.

الأصول الاحتياطية

١٤-٣٩ تقوم دائرة المحاسبة في بنك النمسا المركزي بالإبلاغ مباشرة ببيانات مركز الأرصدة في حالة الأصول الاحتياطية وذلك في شكل تقارير خاصة ربع سنوية. وتشمل هذه البيانات الأرصدة والمعاملات وجميع أنواع التعديلات. وتستمد البيانات مباشرة من قاعدة البيانات المحاسبية. ولا تُدرج أرصدة ومعاملات العملة والودائع في التقارير الخاصة ربع السنوية نظرا إلى أنها مغطاة فعلا في التقارير الشهرية المنتظمة التي يقدمها بنك النمسا المركزي (راجع البند (٤) أعلاه تحت عنوان «الوكلاء القائمين بالإبلاغ»). وتعتبر التفاوتات بين مبادئ المحاسبة ومفاهيم الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات غير ذات أهمية. ويبلغ عن الأرصدة على أساس القيمة السوقية، بما في ذلك أسعار الإقفال السوقية في حالة الذهب ومتوسط سعري صرف البيع والشراء عند الإقفال.

علاقة وضع الاستثمار الدولي بالدين الخارجي والحسابات المالية

إجمالي الدين الخارجي

١٤-٤٠ يمكن اشتقاق مركز إجمالي الدين الخارجي للنمسا من بيانات وضع الاستثمار الدولي. ويجري في الوقت الحاضر إعداد بيانات الدين الخارجي بسعر السوق، ويتم تقسيمها حسب القطاع. وتتوافر بيانات على أساس أجل الاستحقاق المتبقي في حالة سندات الدين.

الحسابات المالية

١٤-٤١ تغطي الحسابات المالية التي يعدها بنك النمسا المركزي بموجب النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥ (الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٦) المطالبات والخصوم المالية لجميع القطاعات المؤسسية في شكل بيان عن الأصول وبيان عن الخصوم. أما الميزانية العمومية لقطاع «العالم الخارجي» في حالة الحسابات المالية فهي تعتمد بشدة على بيانات وضع الاستثمار الدولي. ومن ثم فإن مركز «صافي الأصول المالية لغير المقيمين» (الحسابات

استثمارات الحافظة إلى فئة القروض. ومن السهل تحقيق ذلك في حالة الوسطاء الماليين الذين يحدون على نحو منفصل بيانات تداول الأوراق المالية التي ينطوي على اتفاقات إعادة الشراء. أما حيثما لا يحدد الوسطاء الماليون على نحو منفصل بيانات الأوراق المالية التي تنطوي على إعادة الشراء، فإن النظام يضاهي بيع وشراء نفس الأوراق المالية في شهر واحد ويقيم معدل الغلة لكي يحدد المعاملات التي يجب تصنيفها كمعاملات إعادة شراء.

١٤-٥٠ وتعالج المعاملات التي محلها أوراق مالية منزوعة القسيمة — بمعنى أن مدفوعات القسائم تتداول على نحو مستقل عن المبلغ الأصلي — كمعاملات في السندات الصادرة من المصدر الأصلي ولكنها ليست مربوطة بإصدار السند المحدد الذي تم نزع قسيمته. وتفيد الأوراق المالية منزوعة القسيمة كسندات ذات قسائم صفرية، مع حساب الدخل باعتباره الفرق بين سعر المعاملة وقيمة الاسترداد.

١٤-٥١ ولعدد من الأسباب، هناك عدد قليل من تجار الأوراق المالية لا يحدد المعاملات في السندات القائمة على أساس بيانات كل ورقة مالية على حدة. فهذه السندات يعاد تجميعها حسب قطاع المصدر، وتعامل كمكون من مكونات إصدار تركيبي وحيد للقطاع (مثلا، السندات التي تصدرها حكومات المقاطعات). ويجري النظام، بعد أن تم تعديله لكي يستبعد السندات التي تكون محل اتفاقات إعادة الشراء والسندات منزوعة القسيمة، مراجعة للتأكد من أن كل سند متداول سبق قيده في النظام كسند صادر بالفعل. وإذا لم يكن الحال كذلك، يجري تعديل في المخزون لقيده السند كإصدار جديد.

استحقاق تكاليف الفائدة

١٤-٥٢ في النظام الكندي يُستحق الفرق بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد باعتباره فائدة طيلة حياة السند. وإضافة إلى ذلك، يحسب النظام استحقاق مدفوعات القسائم عن كل إصدار سند قائم. ويؤدي هذان المكونان بصفة مستمرة إلى زيادة قيمة السند وزيادة رصيد كندا من الدين الخارجي الذي يأخذ شكل سندات، وذلك إلى أن يتم دفعهما.

عمليات الاسترداد

١٤-٥٣ تمثل عمليات الاسترداد مقدار مدفوعات سداد المبلغ الأصلي من المصدر في تاريخ استحقاق السند. وبيانات عمليات الاسترداد يولدها النظام تلقائياً عند حلول موعد الاستحقاق. ورغم أنه يوجد بوجه عام تاريخ واحد للاستحقاق، فإن بعض السندات قد تكون لها عدة تواريخ استحقاق مع نشر عمليات الاسترداد على امتداد فترة زمنية (من أمثلة ذلك سند صناديق استهلاك الدين). أما فيما يتعلق بالسندات التي تصدر في شرائح، فإن النظام يوزع عمليات الاسترداد بالتناسب مع الوزن الترجيحي للشرائح. وتحوّل عمليات استرداد السندات

توافر بيانات عن ذلك أو على الأقل حسب المنطقة الجغرافية الواسعة، وما إذا كانوا أو لم يكونوا، ذوي صلة بالمصدرين الكنديين.

١٤-٤٥ وباستخدام معلومات مفصلة عن فرادى السندات، تستعرض دراسة الحالة هذه كيفية توليد هذه الإحصاءات في حالة بيانات المعاملات والمراكز؛ وتصف مختلف الأسعار التي تستخدم لتقييم السندات.^٦

المعاملات المالية والمراكز

١٤-٤٦ هناك أربعة أنواع من المعاملات المالية تؤثر في بيانات المراكز، وهي كما يلي: الإصدارات الجديدة، والتداول في الأوراق المالية القائمة، واستحقاق الفائدة، وعمليات الاسترداد.

الإصدارات الجديدة

١٤-٧ في النظام الكندي، تقتصر الإصدارات الجديدة من السندات التي تباع لغير المقيمين على السندات الكندية المصدر حديثاً التي تعوم في الخارج مباشرة (أي الإصدارات الخارجية والجزء المعوم في الأسواق الخارجية من الإصدارات العالمية). وتصنف مشتريات غير المقيمين من السندات الكندية الجديدة المعومة في السوق المحلية، بما فيها الجزء المحلي من السندات العالمية، كالتداول في الإصدارات القائمة. ويتم إدخال بيانات المعاملات المرتبطة بالإصدارات الجديدة المقومة بالعملة الأجنبية في النظام بعملائها الأصلية ثم تحوّل إلى الدولار الكندي باستخدام متوسط سعر الصرف ظهرافي الشهر الذي جرت فيه المعاملات. وعندما يصبح مقدار المتحصلات بالدولارات الكندية من الإصدار الجديد معلوماً، فإن هذه المعلومات تستخدم مباشرة باعتبارها قيمة المعاملة.

تداول السندات القائمة

١٤-٤٨ التداول في السندات الكندية الذي يدخل فيه المقيمون وغير المقيمين يحدث إلى حد كبير في الإصدارات المحلية لا سيما سندات الحكومة الكندية. وفيما يتعلق بالسندات المتداولة في نفس شهر وسنة الإصدار، يعتبر النظام أن التداول حدث في تاريخ الإصدار الجديد؛ وفي غير ذلك من الحالات، يعتبر أن التداول قد حدث في اليوم الخامس عشر من شهر التداول.

١٤-٤٩ والسندات المتداولة بموجب اتفاقات إعادة الشراء هي فعلياً قروض تستخدم فيها السندات كضمان إضافي. وبالنظر إلى أن المقيمين يدرجون هذه المعلومات ضمن بيانات تداولهم الشهري، فإن هذه المعاملات يعاد تصنيفها من فئة

^٦ يتوافر وصف أوفى للنظام الكندي على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه كما يلي: <http://www.imf.org/external/bopage/stindex.htm>

السندات قد تكون قد اشترت بأسعار شتى، فقد تكون هناك قيم دفترية عديدة.

١٤-٥٨ وفي النظام الإحصائي الكندي لا يُحتفظ إلا بالقيمة الدفترية التي يقيدها المصدر. وهذه القيمة الدفترية تتكون من سعر الإصدار زائداً استحقاق تكاليف الفائدة التي لم يدفعها المصدر بعد. أما الفائدة فتُحسب على أساس أنها استحقاق القسائم زائداً استحقاق الفرق بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد. ومن ثم فإن القيمة الدفترية من منظور مُصدر السند — وهي القيمة الاسمية حسب مصطلحات المرشد — تتكون، في أي وقت بعينه، من ثلاثة أجزاء هي: سعر الإصدار، واستحقاق القسائم التي لم تُدفع بعد، واستهلاك الخصم/العلو، إن وجد أي منهما، بين سعر الإصدار وسعر الاسترداد.

أسعار السوق

١٤-٥٩ وصف أسعار السوق: يُحسب عادة السعر السوقي الجاري للسند، في وقت بعينه، باستخدام عينة من معاملات الشراء والبيع في السوق المالية، وتكون للسند، طيلة حياته، أسعار سوقية عديدة تبعاً للوقت الذي تشاهد فيه القيمة إحصائياً. فعلى سبيل المثال، يكون سعر الإصدار في معظم الحالات هو سعر السوق الذي كان سائداً وقت إصدار السند، ويكون سعر الاسترداد هو سعر السوق السائد وقت حلول استحقاق السند.

١٤-٦٠ اشتقاق أسعار السوق: في النظام الكندي إما أن تُشاهد أسعار السوق إحصائياً من المعلومات التي يتم الحصول عليها في مسح تداول السندات في الشهر الذي يسبق التقييم أو أنها تحسب. ويقدر تداول السندات مع غير المقيمين في الشهر السابق على فترة التقييم، كاستخدام بيانات التداول الحاصل في شهر ديسمبر في التقييم الذي يحدث في نهاية ديسمبر، يُستخدم متوسط السعر في هذا التداول كمتغير بديل عن أسعار السوق عند حساب بيانات المعاملات. أما فيما يتعلق بالسندات التي لا يتوافر سعرها السوقي بسهولة، فإن النظام يُقدر القيمة الحاضرة للتيار المستقبلي لمدفوعات السند باستخدام مصفوفة غلة سوقية. وتتيح هذه المصفوفة توليد بيانات الأسعار السوقية لمجموعة واسعة من السندات الكندية (حسب القطاع، والعمل، والسنوات المتبقية حتى حلول الاستحقاق) ويجري تحديثه في النظام بصفة منتظمة.

أسعار الاسترداد

١٤-٦١ سعر الاسترداد هو المبلغ الذي يتعين على المُصدر أن يدفعه للحائز عند حلول استحقاق السند؛ وهو القيمة المستقبلية للمبلغ الأصلي بعد دفع القسائم. أما سعر استرداد السند فهو

المُؤمّنة بالعملة الأجنبية إلى الدولار الكندي بمتوسط السعر ظهراً شهرياً في شهر الاسترداد. وأيضاً، عندما تكون المتحصلات بالدولار الكندي معروفة فإن هذه المعلومات تُستخدم في حساب قيمة عمليات الاسترداد.

تقييم المعاملات المالية والمراكز

١٤-٥٤ منذ وقت إصدار السند حتى وقت استرداده يتذبذب سعره لأسباب أهمها حركات أسعار الفائدة في السوق. وفي النظام الإحصائي الكندي يُحتفظ بأربعة أسعار هي: سعر الإصدار، والقيمة الدفترية، وسعر السوق في نهاية السنة، وسعر الاسترداد. ويُستخدم كل سعر من هذه الأسعار بدوره لاشتقاق الإحصاءات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، تُستخدم أسعار الإصدارات الجديدة لاشتقاق بيانات تدفقات رأس المال المرتبطة بالإصدارات الجديدة، بينما تُستخدم أسعار الاسترداد لتوليد بيانات عمليات الاسترداد. ويتم قيد المعاملات، المتعلقة بمبيعات الشهر ومشترياته على السواء، بأسعار السوق. ويتم حالياً تقييم رصيد السندات القائمة بالقيمة الدفترية — أو الاسمية — وبالقيمة السوقية.

أسعار الإصدار

١٤-٥٥ بوجه عام، تُسعر السندات عند الإصدار بالسعر السائد في السوق. وسعر السوق هذا يعادل بدوره القيمة الحاضرة لتيار المدفوعات المستقبلية، مخفضة بسعر الفائدة السائد في السوق. فإذا كان سعر القسائم معادلاً لسعر الفائدة السائد، فإن سعر الإصدار يصبح مماثلاً لسعر الاسترداد. أما إذا كان سعر القسائم مختلفاً عن سعر الفائدة السائد، فإن الإصدار يتم تسعيره بخصم أو بعلاوة للوصول إلى سعر الاسترداد.

١٤-٥٦ وبوجه عام، يتم إصدار السند في تاريخ معين ومن ثم يكون له سعر إصدار واحد. غير أن هناك سندات، لا سيما سندات الحكومة الكندية، تُصدر في شرائح على مدى فترة زمنية. وكل شريحة لها نفس تاريخ الاستحقاق وسعر القسائم كما في حالة الإصدار القائم، ولكن يختلف سعر إصدار كل شريحة وفقاً لأسعار الفائدة السائدة وقت إصدار الشريحة. وبالتالي، قد تكون لكل شريحة من هذه السندات أسعار إصدار مختلفة.

القيمة الدفترية

١٤-٥٧ من الممكن حساب القيمة الدفترية من أكثر من منظور. فمن منظور مُصدر السند، تعتبر القيمة الدفترية هي سعر الإصدار زائداً استحقاق تكاليف الفائدة التي لم تُدفع بعد. ومن منظور مالكي السند، تتكون القيمة الدفترية من تكلفة الاقتناء زائداً الدخل المكتسب الذي لم يُستلم بعد. وبالنظر إلى أن

شيلي المركزي، في أغسطس ١٩٩٨، بتخصيص موارد لإجراء بحوث مستفيضة، وإجراء الاتصالات اللازمة مع كل من بنك التسويات الدولية والسلطات النقدية في بلدان شتى، من أجل اكتشاف أسباب التفاوتات. وقد توجت هذه الأعمال بزيارة قام بها مسؤولون من بنك شيلي المركزي لبنك التسويات الدولية في بازل، بسويسرا، في أواخر عام ١٩٩٩. وكان من الاستنتاجات التي أسفرت عنها عملية التحري أن إحصاءات بنك التسويات الدولية تجسد مفهوماً أوسع نطاقاً من الدين الخارجي كما يقيسه بنك شيلي المركزي. فبينما ينشر البنك المركزي المذكور إحصاءات الدين الخارجي، تشير بيانات بنك التسويات الدولية إلى المطالبات القائمة على البلد، بما في ذلك بنود كالمطالبات المحلية بالعملة الأجنبية للمقيمين في شيلي، والخصوم الأخرى التي لا تدخل في نطاق تعريف شيلي الأساسي للدين الخارجي.

١٤-٦٦ واستناداً إلى هذه الأعمال، وباستخدام بيانات نهائية يونيو ١٩٩٩، تشرح دراسة الحالة هذه سبب نشوء الفروق بين أرقام الخصوم الخارجية التي ينشرها بنك شيلي المركزي والأرقام التي ينشرها بنك التسويات الدولية.

١٤-٦٧ وكما هو مشروح في الفصل السابع عشر، ينشر بنك التسويات الدولية الإحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع وكذلك على أساس موحد. وتبدأ دراسة الحالة هذه بمقارنة بيانات بنك شيلي المركزي ببيانات بنك التسويات الدولية حسب الموقع، ثم تقارنها ببيانات بنك التسويات الدولية الموحدة، قبل أن تستخلص بعض الاستنتاجات.

المقارنة ببيانات بنك التسويات الدولية حسب الموقع

١٤-٦٨ توفر البيانات حسب الموقع التي ينشرها بنك التسويات الدولية معلومات عن الأصول والخصوم الخارجية لجميع البنوك — المعروفة باسم «المؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية» — الواقعة فيما يعرف باسم «منطقة إبلاغ بنك التسويات الدولية»^٨. وتبين قيمة القروض الخارجية القائمة ضمن الأصول الخارجية بصورة منفصلة، مع عزو كل منها حسب العملة، والقطاع المؤسسي، وبلد المدين. وقد اكتشف البحث الذي أجراه بنك شيلي المركزي أن الإحصاءات التي ينشرها البنك عن الدين القائم للمؤسسات المالية الخارجية أقرب إلى بيانات القروض الخارجية التي ينشرها بنك التسويات الدولية منها إلى بيانات الأصول الخارجية التي ينشرها بنك التسويات الدولية.

^٨ وقت كتابة هذا الدليل، كانت منطقة الإبلاغ تشمل مجموعة العشرة زائدا ثمانية بلدان بحيث كانت تضم: النمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسمبرغ وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتشمل أيضا التقارير ربع السنوية ما يسمى «المراكز الخارجية»، وهي: جزر البهاما، والبحرين، وجزر كايمان، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وجزر الأنتيل الهولندية، وسنغافورة.

نفس السعر السوقي الذي سيكون سائداً على ذلك السند في تاريخ حلول استحقاقه.

سمات النظام

١٤-٦٢ إن درجة التفصيل التي يحافظ عليها النظام الكندي وكذلك مرونته يتيحان توليد مخرجات عديدة عن ملكية غير المقيمين للسندات الكندية. فالسندات الكندية يمكن تقييمها وفقاً لأربع طرق مختلفة، وهي كما يلي: سعر الإصدار، وسعر الاستحقاق، والقيمة الدفترية (القيمة الاسمية)، والقيمة السوقية. وتُنشر القيمة السوقية في بيانات وضع الاستثمار الدولي لكندا.

١٤-٦٣ وتُدمج وظائف في النظام لاشتقاق بيانات المراكز والمعاملات والفائدة (المدفوعة أو المستحقة أو المستحقة الدفع)، والعمولات عن فترة زمنية معينة بالعملة الأصلية أو بالدولار الكندي. ومن الممكن أيضاً حساب آثار سعر الصرف على المراكز. وإضافة إلى ذلك يمكن لهيئة الإحصاءات الكندية أن تحسب الأموال التي ستلزم لخدمة الدين في السنوات المقبلة، أخذة في الحسبان القسائم الواجب دفعها، وعمليات السداد. كذلك يمكن حساب بقية أجل الاستحقاق، حسب النوع وحسب القطاع.

شيلي

مطابقة إحصاءات الدين الخارجي مع الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية^٧

١٤-٦٤ إذا كان المراد لأسواق رأس المال الدولية أن تعمل على نحو سليم، فلا بد من وجود إحصاءات عن الخصوم الخارجية على البلدان المدينة. ولكن عندما تختلف الأرقام التي ينشرها بلد، من منظور المدين، عن الأرقام التي تنشرها الهيئات الدولية، من منظور الدائن، أظهرت التجارب أن موثوقية الإحصاءات التي ينشرها البلد المعني تتأثر مباشرة، مما يفضي إلى عدم اليقين بشأن المديونية الفعلية، ومن ثم إلى عدم الكفاءة في أسواق رأس المال.

١٤-٦٥ وشيلي، شأنها شأن عدد من البلدان الأخرى، هي أحد البلدان التي لا تتفق إحصاءات دينها الخارجي، التي ينشرها بنك شيلي المركزي شهرياً، مع الإحصاءات المصرفية الدولية التي ينشرها بنك التسويات الدولية. وللمطابقة بين أرقام هاتين المؤسساتين، التزم مكتب الإدارة بالقسم الدولي في بنك

^٧ من إعداد بنك شيلي المركزي.

الجدول ١٤-٢: البيانات المعدلة لمطالبات القروض الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)	البيانات المُبلّغة
١٥٩٠١	(١) البيانات المُبلّغة من بنك شيلي المركزي
١٨٦٨٤	(٢) البيانات المُبلّغة من بنك التسويات الدولية (على أساس الموقع)
٢٧٨٣-	(٣) التفاوت بين المصدرين ((١) - (٢))
١٩٠٠	العوامل التي تفسر التفاوت بين المصدرين ^١
٧٢١	(٤) أدوات التحصيل (شراء مستندات التصدير)
٥٠٠	(٥) دين لدى المؤسسات المالية الحكومية
٣١٢١	(٦) قروض تستخدم في تمويل عمليات في الخارج
	(٧) مجموع التعديل ((٤) + (٥) + (٦))
٣٣٨	الفرق المُعدل (التفاوت (٣) زائدا مجموع التعديل ((٧))

^١ يشير الرقم الموجب إلى المبالغ المُبلّغة من جانب بنك التسويات الدولية كمطالبات قروض خارجية على شيلي لم تدرج في بيانات بنك شيلي المركزي عن القروض الخارجية المقدمة من المؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية.

١٤-٧٢ وثانيا، يعزو بنك شيلي المركزي إلى الهيئات الحكومية، في بياناته المنشورة، الإقراض المقدم إلى شيلي من المؤسسات المالية الحكومية من أجل مشاريع محددة. ومن ناحية أخرى، حتى رغم عدم كون المؤسسات الحكومية المعنية من الكيانات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، فإن ذلك الإقراض يتم إدراجه في الإحصاءات المصرفية حسب الموقع (وكذلك في الإحصاءات الموحدة) التي ينشرها بنك التسويات الدولية. فعلى سبيل المثال، يتم إدراج الإقراض المقدم من بنك Kreditanstalt für Wiederaufbau، في التقارير التي ترسلها ألمانيا إلى بنك التسويات الدولية، على حين يتم إدراج الإقراض المقدم من الشركة الكندية لتنمية الصادرات، وهي أيضا ليست من الكيانات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في التقارير التي تعدها المؤسسات المالية التي تتعامل معها. وفيما يتعلق ببيانات نهاية يونيو ١٩٩٩ كانت هاتان الهيئتان مسؤولتين عن مبلغ ٧٢١ مليون دولار أمريكي من الفرق بين بيانات بنك التسويات الدولية وبيانات بنك شيلي المركزي.

١٤-٧٣ وثالثا، لا يتم قيد القروض التي تتعاقد عليها المشروعات الشيلية، وتستخدم في تمويل الاستثمارات في الخارج مباشرة، في بيانات بنك شيلي المركزي ولكنها تدرج في الإحصاءات المصرفية حسب الموقع والإحصاءات الموحدة التي ينشرها بنك التسويات الدولية. وفي نهاية يونيو ١٩٩٩ بلغت قيمة هذه القروض ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، كان ٢٠٪ منها قروضا ذات أجل استحقاق متيقٍ قصير.

١٤-٧٤ وكما يبدو من الجدول ١٤-٢ فإن العوامل الثلاثة التي نوقشت أعلاه تفوق ما يغطي الفرق بين بيانات بنك التسويات الدولية والبيانات المُبلّغة من بنك شيلي المركزي.

الجدول ١٤-١: مطالبات القروض الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)	البيانات المُبلّغة من بنك شيلي المركزي
١٥٩٠١	(١) البيانات المُبلّغة من بنك شيلي المركزي
١٨٦٨٤	(٢) البيانات المُبلّغة من بنك التسويات الدولية (على أساس الموقع)
٢٧٨٣-	(٣) التفاوت بين المصدرين ((١) - (٢))

١٤-٦٩ ويعرض الجدول ١٤-١ مطالبات القروض الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية في نهاية يونيو ١٩٩٩، كما أبلغ بياناتها كل من بنك شيلي المركزي وبنك التسويات الدولية. وكما يمكن أن يُرى، أبلغ بنك التسويات الدولية بيانات مجموع أعلى بمقدار ٢,٧٨٣ مليون دولار من المجموع الذي أبلغ بياناته بنك شيلي المركزي.

١٤-٧٠ وعند تحري الأمر يُفسر هذا الفرق، إلى حد كبير، بالبنود الثلاثة التي لا يُصنفها بنك شيلي المركزي كقروض خارجية مقدمة من المؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية.

١٤-٧١ فأولا، يدرج بنك التسويات الدولية ضمن أرقامه، فيما يبدو، بيانات القروض الخارجية التي تستخدم لتمويل التجارة الخارجية وتقدم في شكل أدوات يصدرها المدين للمورد الأجنبي أو لطرف ثالث، والتي تخصصها البنوك فيما بعد (وبذلك تصبح شكلا من أشكال نشاط شراء مستندات التصدير). وفي شيلي تُعرف هذه الأدوات باسم أدوات التحصيل ("cobranzas"). وعلى العكس من ذلك كانت أرقام الدين الخارجي التي نشرتها شيلي وقت كتابة هذا الدليل لا تشمل سوى أدوات التحصيل ذات أجل الاستحقاق المتوسط وأجل الاستحقاق الطويل، التي تُصنّف باعتبارها دينا مستحقا للموردين^٩. ووفقا لتقديرات بنك شيلي المركزي، بلغ مجموع قيمة أدوات التحصيل (قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل) في نهاية يونيو ١٩٩٩ ما يقارب ٤٢٥ ٥ مليون دولار أمريكي، قد يكون ما قيمته ١٩٠٠ مليون دولار منها مطالبات للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، وذات أجل استحقاق متبقية حتى سنة واحدة^{١٠}، ومن ثم تبلغ بياناتها في إحصاءات بنك التسويات الدولية كمطالبات قصيرة الأجل.

^٩ بالنظر إلى أن المدينين هم مصدر المعلومات فإن هذه القروض تُصنّف كدين مستحق للموردين، حتى وإن كانت البنوك تخصصها بعد ذلك في منطقة إبلاغ بنك التسويات الدولية (شراء مستندات التصدير).

^{١٠} يتم اشتقاق تقدير المطالبات قصيرة الأجل من البيانات الموحدة التي ينشرها بنك التسويات الدولية، والتي توفر تقسيما للمطالبات حسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير.

الجدول ١٤-٣: المطالبات الخارجية المستحقة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ
بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩
(بملايين الدولارات الأمريكية)

متوسطة الأجل وطويلة الأجل	قصيرة الأجل ^١	المجموع	
١١ ٩٣٩	٣ ٩١١	١٥ ٨٥٠	البيانات المبلّغة
٢ ١٤ ١٤٤	٩ ٣٤٧	٢٣ ٤٩١	(١) البيانات المبلّغة من بنك شيلي المركزي
٢ ٢٠٥ -	٥ ٤٣٦ -	٧ ٦٤١ -	(٢) البيانات المبلّغة من بنك التسويات الدولية (على أساس الموقع)
			(٣) التفاوت بين المصدرين ((١)-(٢))
			العوامل التي تفسر التفاوت بين المصدرين ^٢
٨٨٩	٢ ٤٥٤	٣ ٣٤٣	(٤) أصول مكاتب البنوك الأجنبية بالعملة الأجنبية
٦٣٧	٢٥٣	٨٢٣	(٥) السندات
صفر	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	(٦) أدوات التحصيل (شراء مستندات التصدير)
٥٧٠	٨٤	٧٢١	(٧) الدين لدى المؤسسات المالية الحكومية
٤٠٠	١٠٠	٥٠٠	(٨) القروض المستخدمة في تمويل الاستثمارات في الخارج
٢ ٤٩٦	٤ ٧٩١	٧ ٢٨٧	(٩) مجموع التعديل ((٤)+(٥)+(٦)+(٧)+(٨))
٢٩١	٦٤٥-	٣٥٤-	الفرق المعدّل ((التفاوت (٣) زائدا مجموع التعديل (٩))

^١ عن أجل استحقاق متيق يبلغ سنة واحدة أو أقل.
^٢ تشمل الخصوم الأجنبية التي لا يمكن تحديد أجل استحقاقها.
^٣ يشير الرقم الموجب إلى المبالغ المبلّغة من جانب بنك التسويات الدولية كمطالبات خارجية على شيلي، لم تُدرج في بيانات بنك شيلي المركزي عن الخصوم الخارجية المستحقة للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية.

أعلى من الأرقام المبلّغة من بنك شيلي المركزي (كانت قيمة الأولى ٢٣ ٤٩١ مليون دولار أمريكي بينما كانت قيمة الثانية ١٥,٨٥٠ مليون دولار أمريكي، على التوالي).^{١١}

١٤-٧٧ ومن بين أسباب الاختلاف، إضافة إلى البنود الثلاثة التي نوقشت أعلاه، أن بنك التسويات الدولية يعتبر المراكز المحلية لمكاتب البنوك الأجنبية المقيمة في شيلي في النقد الأجنبي خصوما خارجية على شيلي، بينما عند قياس الدين الخارجي، تستبعد خصوم المقيمين نحو المقيمين الآخرين. وقد بلغت هذه المراكز ٣,٣٤٣ مليون دولار أمريكي^{١٢} في نهاية يونيو ١٩٩٩، وتم تمويل القدر الأكبر منها بأموال تم الحصول عليها في السوق المحلية.

١٤-٧٨ وتمثل بيانات مطالبات السندات المستحقة للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية مصدرا محتملا آخر للتفاوت. بيد أن قيمة مطالبات تلك المؤسسات غير واضحة، حيث إنها لا تحدد على نحو مستقل لا في بيانات بنك التسويات الدولية ولا في بيانات بنك شيلي المركزي. فبنك شيلي المركزي يدرج

^{١١} البيانات المبلّغة من بنك شيلي المركزي في الجدول ١٤-٣ هي بيانات القروض لدى المؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية في منطقة الإبلاغ، محولة إلى الأساس الموحد لجعل البيانات قابلة للمقارنة ببيانات بنك التسويات الدولية.

^{١٢} المصدر: المعلومات المالية الصادرة عن هيئة الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، Superintendency of Banks and Financial Institutions.

المقارنة بالبيانات الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية

١٤-٧٥ توفر البيانات المصرفية الدولية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية معلومات عن الأصول الخارجية للبنوك التي توجد مقارها الرئيسية في منطقة الإبلاغ، باستثناء البنوك التي توجد مقارها في مراكز خارجية معينة (المدرجة في البيانات حسب الموقع). ويعني توحيد البيانات إبلاغ بيانات جميع مطالبات كل بنك، بما في ذلك جميع مكاتبه في شتى أنحاء العالم، باستثناء المطالبات داخل البنك الواحد، والتي تستبعد. ولا توفر فروع البنوك وشركاتها التابعة الواقعة في منطقة الإبلاغ، والتي تقع مقارها الرئيسية خارج منطقة الإبلاغ، معلومات إلا عن مطالباتها وخصومها هي (أي على أساس غير موحد). أما البيانات الموحدة التي ينشرها بنك التسويات الدولية فهي تتضمن تقسيما حسب القطاع المدين وحسب أجل الاستحقاق المتبقي القصير والطويل، وتعرض مركز مديونية كل بلد نحو كل بلد من البلدان الدائنة. ولا تبين القروض على حدة. وعند أخذ هذا كله في الاعتبار، يتضح أن هناك فرقا كبيرا في أرقام الأصول بين البيانات حسب الموقع والبيانات الموحدة.

١٤-٧٦ وكما هي الحال مع البيانات حسب الموقع، يتبين من الجدول ١٤-٣ أن المطالبات الخارجية القائمة على شيلي للمؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية، في نهاية يونيو ١٩٩٩، كما نشرها بنك التسويات الدولية، كانت

- توخيا لتوفير إحصاءات أوفى عن الدين الخارجي، تقوم شيلي حاليا بإعداد بيانات عن أدوات كأدوات التحصيل والقروض التي تُستخدم في تمويل الاستثمارات في الخارج والتي، وإن كانت تدرج ضمن فئة الدين الخارجي، لا تُدرج ضمن إحصاءات ديون شيلي وذلك لعدم توافر المعلومات الضرورية. وحلا لهذه المشكلة يجري استحداث مسح وطرق أخرى لجمع البيانات.

الهند

كيف تُستخدم نظم معلومات الدين لأغراض إدارة الدين الخارجي^{١٣}

١٤-٨٠ تعتبر المراقبة الفعّالة شرطا مسبقا للنجاح في إدارة الدين. بل إن المعلومات المتعلقة بوضع الدين الخارجي وتكوينه ومدفوعات خدمة الدين تمثل المدخل الأساسي للقرارات المتعلقة بإدارة الدين. ومع النمو الهائل في حجم سجلات القروض وتشابك تلك السجلات، تتطلب القرارات المتعلقة بإدارة الدين سهولة استرجاع المعلومات، والقدرة على إجراء أعمال التحليل ووضع السيناريوهات، كدراسة تأثير استراتيجيات إدارة الدين البديلة. وفي هذا السياق لم يعد حفظ السجلات اليدوية كافيا؛ بل هناك حاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات تعتمد على استخدام الكمبيوتر، تُيسر أعمال استرجاع المعلومات ووضع السيناريوهات.

١٤-٨١ وفي الهند تعتبر التغطية الشاملة والمراقبة النشطة واستخدام الكمبيوتر في معالجة بيانات الدين الخارجي أمورا لها جميعها دور أساسي في التحسين المستمر لمركز الدين الخارجي للبلد (راجع الجدول ١٤-٤). وقد أتاحت التغطية الوافية للبيانات وتوافرها في الوقت المناسب مراقبة فعّالة لرصيد الدين ومدفوعات خدمة الدين. فعلى سبيل المثال، المعلومات المتعلقة بمدفوعات خدمة الدين المتوقعة — أي الخصوم التعاقدية في السنوات المقبلة — تُزود صانعي السياسات بإنذار مبكر ضد تجميع المدفوعات، بحيث يتسنى اتخاذ خطوات تصحيحية سلفا. كذلك يسّرت قاعدة البيانات التي تعتمد على استخدام الكمبيوتر تقييم تأثير استراتيجيات الاقتراض البديلة. ولذا أصبحت المراقبة الفعّالة من خلال استخدام الكمبيوتر أمرا أساسيا لإدارة ديون الهند.

مزايا نظام المعلومات الجيد

١٤-٨٢ فيما يلي بيان لمزايا نظام معلومات الدين الجيد، استنادا إلى تجربة الهند.

في إحصاءات الدين الخارجي لشيلي خصوم السندات القائمة لغير المقيمين، ولكنه لا يحدد فرادى مجموعات الدائنين. وفي نهاية يونيو ١٩٩٩ قدرت قيمة مجموع خصوم السندات القائمة على شيلي بمبلغ ٤,١١٦ مليون دولار أمريكي، ويُقدّر أن حوالي ٢٠٪، أو ما يبلغ ٨٢٣ مليون دولار، كان يمثل مطالبات من جانب المؤسسات القائمة بإبلاغ بنك التسويات الدولية على أساس موحد. ومن هذا المجموع كان يُعتقد أن مبلغا قدره ٢٥٣ مليون دولار أمريكي ذا أجل استحقاق قصير. ومن المعروف أن كثرة من هذه الخصوم القائمة على شيلي تملكها في الولايات المتحدة مؤسسات مالية كصناديق الاستثمار والشركات المصرفية القابضة. والمطلوب من هذه المؤسسات أن تقوم بإبلاغ بنك الاحتياطي الفيدرالي ببيانات حيالاتها من هذه الأوراق المالية لكي يدرجها ضمن التقرير المعنون «مسح الإقراض لقياس حجم التعامل مع البلدان» ("Country Exposure Lending Survey"). وهو مصدر الإحصاءات التي تُبلغها لبنك التسويات الدولية سلطات الولايات المتحدة.

الاستنتاجات

١٤-٧٩ من الممكن استخلاص الاستنتاجات التالية من البحوث التي أجراها بنك شيلي المركزي:

- لضمان الاستخدام السليم للبيانات، وإجراء مقارنات بين الأرقام التي تقيس نفس الشيء نظريا، لا بد من قيام كل هيئة ناشرة للبيانات بشرح الإطار المنهجي الذي تستخدمه في إعداد البيانات المنشورة شرحا واضحا.
- تعتبر المصادر الأساسية للبيانات (أي المدينين في حالة بنك شيلي المركزي والدائنين في حالة بنك التسويات الدولية) مسؤولة عن الفروق الكبيرة، لا سيما في حالة الدين الذي يُنقل إلى دائن مختلف. وبوجه خاص، فيما يتعلق بمطالبات معينة تبلغ إلى بنك التسويات الدولية، كالسندات، فإنها لا يمكن أن تعزى إلى دائن محدد مع أنها تدرج ضمن إحصاءات الدين الخارجي لشيلي التي ينشرها بنك شيلي المركزي.
- من الضروري أيضا طباعة البنود التي تُبلغ إلى بنك التسويات الدولية. فعلى سبيل المثال، نجد أن بنك التسويات الدولية يعتبر المراكز المحلية لمكاتب البنوك الأجنبية في شيلي في النقد الأجنبي ضمن الخصوم الخارجية، مع أنها تمثل مطالبة لمقيم على مقيم آخر. ومن الواضح أن مسألة ما إذا كان ينبغي اعتبار هذه المطالبات خصوما خارجية أم لا مسألة محل خلاف (وهي ليست كذلك في هذا المرشد) حيث إن المركز يؤمّل بموارد محلية ومن ثم لا يمثل مديونية صافية في الخارج.
- مراقبة الجودة ضرورية ولها تأثير رئيسي على إمكانية المقارنة بين الإحصاءات التي تنشرها المؤسسات المختلفة. وبناء على ذلك فإن ضمان التطبيق الصحيح للمنهجية المعتمدة ينبغي أن يكون محل اهتمام دائما.

^{١٣} من إعداد وزارة المالية الهندية.

الجدول ١٤-٤: الهند: الدين الخارجي ومؤشرات الدين الرئيسية

حسب الوضع في ٣١ مارس							
١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠م ^١
(بمليارات الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة)							
٧٥,٣	٧٨,٢	٩٤,٧	٨٨,٧	٨٦,٧	٨٨,٥	٢٣,٩٣	٩٤,٤
٨,٥	٧,١	٤,٣	٥,٠	٦,٧	٥,٠	٤,٤	٤,٠
٨٣,٨	٨٥,٣	٩٩,٠	٩٣,٧	٩٣,٥	٩٣,٥	٩٧,٧	٩٨,٤
(النسب، %)							
٣٠,٤	٤١,٠	٣٠,٩	٢٧,١	٢٤,٧	٢٤,٤	٢٣,٥	٢٢,٠
٣٥,٣	٣٠,٢	٢٥,٩	٢٦,٢	٢٣,٠	١٩,٥	١٩,٠	١٦,٠
١٠,٢	٨,٣	٤,٣	٥,٤	٧,٢	٥,٤	٤,٥	٤,١
٣٨٢,١	١٢٥,٦	٢٠,٥	٢٩,٥	٣٠,١	١٩,٤	١٤,٩	١٠,٦

١ م: مؤقتة.

أخرى متعددة الأطراف في اتباع منهج مماثل. كذلك، مع اعترام البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن يعرض عما قريب منتجات مالية قائمة بذاتها لأغراض التغطية (منتجات المشتقات)، كمبادلة الفائدة بالعملة، وفرض حد أقصى لسعر الفائدة، ونطاق لسعر الفائدة، وما إلى ذلك، ستصبح الإدارة النشطة للدين الخارجي السيادي ضرورية.

١٤-٨٦ ولمواجهة الظروف الجديدة، تعكف الهند على وضع نموذج رياضي للدين الخارجي السيادي. والهدف من ذلك هو وضع قواعد معيارية تؤدي إلى استخدام عملة مثلى، وفائدة مثلى، ومزيج أمثل لآجال استحقاق الدين الخارجي السيادي بغية خفض تكاليف عمليات الاقتراض الحكومية إلى أدنى حد عند أي مستوى معين من المخاطر. وهذه القواعد المعيارية سوف يسترشد بها في الاقتراض وفي القرارات المتعلقة بالإدارة النشطة للديون مستقبلا. وحيث إن بيانات الدين في حالة الحساب الحكومي تعتمد على استخدام الكمبيوتر بنسبة ١٠٠٪، من الممكن استرجاع البيانات التاريخية، وجعل توقعات المدفوعات المستقبلية متوافرة مباشرة لأعمال التحليل ووضع السيناريوهات.

١٤-٨٧ وتجري أيضا عملية مستقلة للنظر في السداد المسبق لقروض البنك الدولي ذات سعر الفائدة الثابت، وهي قروض أسعار فائدها أعلى كثيرا من أسعار الفائدة في السوق.

الخصوم الاحتمالية

١٤-٨٨ تقدم حكومة الهند ضمانات على أساس انتقائي لعمليات الاقتراض من الخارج من جانب مشروعات القطاع العام، والمؤسسات المالية الإنمائية، وتقدم ضمانات من هذا القبيل في بعض الحالات لشركات القطاع الخاص. وعن طريق حفظ سجلات لتلك الخصوم الاحتمالية الصريحة في نظام

إدارة الدين الخارجي

١٤-٨٣ من أبرز سمات إدارة الدين الخارجي في الهند فرض حد أقصى سنوي لعمليات الاقتراض التجاري الخارجي. وتُعرف عمليات الاقتراض التجاري بأنها تشمل قروض البنوك التجارية، وائتمانات التصدير، والسندات التي يتم إصدارها في أسواق رأس المال الدولية. والمقترضون هم القطاع العام والمؤسسات المالية وكيانات القطاع الخاص. ولا تلجأ حكومة الهند، ككيان سيادي، إلى الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية.

١٤-٨٤ ويُفرض سنويا حد أقصى للموافقات على عمليات الاقتراض التجاري يراعي احتياجات مختلف قطاعات الاقتصاد إلى الاقتراض التجاري، وتوقعات ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط. ويتمثل الهدف النهائي في إبقاء نسبة خدمة الدين ضمن الحدود الاحترازية لإدارة الدين. وتجري هذه العملية بالاستعانة بعملية وضع سيناريوهات باستخدام الكمبيوتر، تتمثل المدخلات المستخدمة فيها فيما يلي: (١) المدفوعات المتوقعة لخدمة الدين عن الدين المنصرف القائم؛ (٢) المبالغ المنصرفة من الدين التي تكون «قيد التنفيذ» وخدمة الدين المتوقعة المتعلقة بها؛ (٣) الموافقات على عمليات الاقتراض التجاري المستقبلية وتأثيرها على التدفقات الداخلة وخدمة الدين استنادا إلى تقييم وضع أسواق رأس المال الدولية.

إدارة الدين الخارجي السيادي

١٤-٨٥ لا تتعامل الهند ككيان سيادي مع أسواق رأس المال الدولية. ولكن الحاجة إلى إدارة الدين الخارجي السيادي نشأت لأن البنك الدولي يشترط الآن على المقترضين أن يتخذوا هم قراراتهم بشأن اختيار العملة، والفائدة، ومزيج آجال الاستحقاق، فيما يتعلق بالاقتراض منه. وتنظر أيضا مؤسسات

الجدول ١٤-٥: ضمانات الحكومة المركزية الهندية للدين الخارجي

٣١ ديسمبر ١٩٩٩م ^١	حسب الوضع في ٣١ مارس					١٩٩٥	١٩٩٤	
	١٩٩٩م ^١	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥			
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة)							
٤٦,٩	٤٦,١	٤٦,٥	٤٩,١	٥٣,١	٥٩,٥	٥٥,٩	(١) الدين الحكومي	
٥٢,١	٥١,٥	٤٧,٠	٤٤,٤	٤٠,٧	٣٩,٥	٣٦,٨	(٢) الدين غير الحكومي	
٧,٥	٧,١	٧,٣	٨,٢	١٠,٢	١٢,٣	١٢,٢	(٣) منه الدين المضمون من الحكومة: (أ)+(ب)+(ج) ^٢	
٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٣,٣	٣,٣	(أ) القطاع المالي	
٤,٦	٤,٣	٤,٦	٥,٦	٧,١	٨,٧	٨,٦	(ب) القطاع العام	
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	(ج) القطاع الخاص	
٩٩,٠	٩٧,٧	٩٣,٥	٩٣,٥	٩٣,٧	٩٩,٠	٩٢,٧	(٤) مجموع الدين الخارجي (١)+(٢)	
٥٤,٤	٥٣,٢	٥٣,٨	٥٧,٣	٦٣,٢	٧١,٨	٦٨,١	(٥) الدين الحكومي والدين المضمون (١)+(٣)	
	(النسب، %)							
٥٥,٠	٥٤,٥	٥٧,٥	٦١,٣	٦٧,٤	٧٢,٥	٧٣,٥	(٦) نسبة الدين الحكومي والدين المضمون إلى مجموع الدين الخارجي (٤)/(٥)	
١٤,٤	١٣,٧	١٥,٥	١٨,٥	٢٥,٠	٣١,٢	٣٣,١	(٧) نسبة الدين المضمون من الحكومة إلى الدين غير الحكومي (٢)/(٣)	

^١ م: مؤقتة.
^٢ الضمانات المباشرة التي تقدمها الحكومة المركزية للدين الخارجي.

المشاركة فيما بين الهيئات

١٤-٩٠ أهم الهيئات الرئيسية المشاركة في إعداد بيانات الدين الخارجي هي وزارة المالية، وبنك الهند المركزي، ووزارة الدفاع. وتوجد قاعدة البيانات المعتمدة على استخدام أجهزة الكمبيوتر والتي تحوي البيانات المبلغة من جميع الهيئات المختلفة في خادم إلكتروني مركزي بوحدة إدارة الدين الخارجي في وزارة المالية. وتتاح بعدئذ المعلومات المستمدة من قاعدة البيانات المركزية لأعمال التحليل ووضع السيناريوهات. ومن خلال شبكة المنطقة المحلية، يتاح الوصول أيضا إلى قاعدة البيانات لشتى مستخدمي البيانات في وزارة المالية كمدخل من مدخلات القرارات المتعلقة بالسياسات.

١٤-٩١ ويجري تحديث بيانات الدين الخارجي على أساس ربع سنوي. وسياسة نشرها هي توكي الشفافية الكاملة في الإبلاغ، مع نشر الإحصاءات في المسح الاقتصادي (Economic Survey) الذي يصدر عن وزارة المالية والتقارير السنوي (Annual Report) الذي يصدر عن بنك الهند المركزي. وإضافة إلى ذلك تنشر وزارة المالية، منذ عام ١٩٩٣، التقرير السنوي لوضع الدين الخارجي (Status Report on External Debt)، والذي يُعمَّم على برلمان الهند. وهذا التقرير، الذي يوفر تحليلا جامعا لبيانات الدين الخارجي، يساعد على تعزيز الوعي العام بقضايا الدين الخارجي.

١٤-٩٢ وتؤدي هذه الشفافية وهذا الوعي أيضا إلى ورود رد فعل تقييمي من الجمهور، مما يقوم بدور نظام الإنذار المبكر،

يستخدم أجهزة الكمبيوتر إلى جانب بيانات الدين الخارجي، تجري مراقبة تلك الخصوم بانتظام. وبالنظر إلى أن الحكومة تثبط حاليا إصدار ضمانات جديدة، إلا حيثما تعتبر ضرورية تماما (كما في حالة مشاريع معينة تتعلق بالبنية التحتية)، فإن مجموع الضمانات القائمة يأخذ اتجاهها نحو الانخفاض — فقد انخفضت حصة الديون المضمونة من الحكومة في مجموع الدين غير الحكومي من ٣٣,١٪ في نهاية مارس ١٩٩٤ إلى ١٤,٤٪ في نهاية ديسمبر ١٩٩٩. ويوفر الجدول ١٤-٥ هذه البيانات وتجزئة لبيانات الضمانات حسب القطاع المؤسسي (المالي والعام والخاص).

استخدام أجهزة الكمبيوتر وتكوين الشبكات

١٤-٨٩ تم إدخال أجهزة الكمبيوتر في المهام المتعلقة بما يقرب من ٨٠٪ من بيانات الدين الخارجي باستخدام نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS).^{١٤} ويمثل اعتماد هذا النظام في أواخر الثمانينات خطوة رئيسية إلى الأمام، كانت بمثابة بداية استخدام بيانات الدين الخارجي كواحد من مدخلات نظام معلومات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الدين. وتجري الجهود الآن لتوسيع نطاق استخدام أجهزة الكمبيوتر كي يشمل البيانات المتبقية، والتي يتم تسجيلها حاليا على أساس إبلاغ بيانات مقيدة يدويا.

^{١٤} يرد في الفصل الثامن عشر وصف نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS).

١٤-٩٥ وتجري الجهود أيضا لجعل الهند «مركز موارد» و«مركز خبرة» لأنشطة إدارة الدين الخارجي، وذلك من أجل تبادل التجارب والخبرات الهندية مع البلدان الأخرى وتوسيع فرص التعلم.

مراقبة وإدارة ودائع غير المقيمين في الهند^{١٥}

١٤-٩٦ في السبعينات دفع عجز الحساب الجاري الهند إلى استكشاف بدائل للمصدر التقليدي للتمويل الخارجي، وهو: الاقتراض بشروط ميسرة. وأدى ذلك إلى الاقتراض من المصادر التجارية، واستحداث برامج وداائع خاصة للهنود غير المقيمين. ووضعت برامج مختلفة لودائع الهنود غير المقيمين بغية تلبية أفضلياتهم المختلفة بشأن الأصول. ويصف هذا القسم سمات هذه البرامج، وطريقة جمع البيانات، والمعلومات المتعلقة بتطورها إبان التسعينات، وبعض الدروس المستفادة من التجربة الهندية.

برامج وداائع غير المقيمين

١٤-٩٧ يوجد أساسا نوعان من برامج وداائع غير المقيمين، هما: الودائع المقومة بالعملة المحلية والودائع المقومة بالعملة الأجنبية. وكان أول برنامج لودائع غير المقيمين، وقد بدأ تطبيقه في فبراير ١٩٧٠، هو فتح حساب يُسمى (الحساب الخارجي بالروبية لغير المقيمين). وبموجب هذا النظام يمكن إعادة تحويل المبلغ الأصلي والفائدة إلى الخارج بدون أي قيد، مع تحمل المودعين مخاطر الصرف. وحدد بنك الهند المركزي أسعار الفائدة في البداية، ثم تم تحريرها تماما من الضوابط الرسمية بحلول سبتمبر ١٩٩٧. وقد بدأ تطبيق أول برنامج للودائع المقومة بالعملة الأجنبية في نوفمبر ١٩٧٥ وكان يحمل اسم (حساب) غير المقيم بالعملة الأجنبية. وكان هذا الحساب قابلا لإعادة التحويل إلى الخارج، مع تحديد أسعار الفائدة عليه من جانب بنك الهند المركزي، مع أخذ حركات أسعار الفائدة الدولية في الاعتبار. ورغم أن خصوم الودائع كانت في حيازة البنوك التجارية، فإن مخاطر الصرف كان يتحملها بنك الهند المركزي، وتنفذ من خلال آلية مشتريات ومبيعات بنك الهند المركزي للعملة الأجنبية من البنوك بأسعار صرف افتراضية. وقد ألغي العمل بهذا البرنامج اعتبارا من أغسطس ١٩٩٤ بالنظر إلى تكاليفه شبه المالية العامة وانعكاساته على الميزانية العمومية للبنك المركزي.

خصوصا في الحالات التي تبدأ فيها مؤشرات الدين الرئيسية في التحرك في الاتجاه الخاطيء. وتضمن أيضا الشفافية والمراقبة الشاملة عدم إغفال الإبلاغ ببيانات أي مكون من مكونات الدين. وهذا، إلى جانب انخفاض مستويات الدين قصير الأجل، ساهم في نجاح الهند في الصمود أمام آثار الأزمات المالية التي شهدتها الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨.

١٤-٩٣ ويُجري كبار مسؤولي الهيئات الحكومية الرئيسية عملية مراجعة دورية لقياس الدين الخارجي وذلك لضمان اتباع أفضل الممارسات، والتحسين المستمر في جودة البيانات ونطاق تغطيتها. وفي عام ١٩٩٢ أوصى تقرير فرقة العمل/ مجموعة السياسات بشأن إحصاءات الدين الخارجي باعتماد التصنيفات والتعاريف المتعارف عليها دوليا، وأكد على ضرورة شفافية البيانات، وهو أمر لم يكن معتادا آنذاك بالنسبة لاقتصاد صاعد. وبناء على توصية ذلك التقرير، أنشئت وحدة لإدارة الدين الخارجي في وزارة المالية لتنسق أنشطة مراقبة الدين وتوفر مدخلات من البيانات من أجل القرارات المتعلقة بإدارة الدين. وقد كان لمنحة من صندوق التنمية المؤسسية التابع للبنك الدولي قدرها ٠.٤٧٥ مليون دولار أمريكي دور أساسي في توفير الدعم التمويلي لمختلف أنشطة رصد الدين وإدارته التي تضطلع بها وحدة إدارة الدين الخارجي. وقد أخذ تقرير المجموعة الفنية بشأن الدين الخارجي، الذي صدر في عام ١٩٩٨، في الاعتبار التغيير المستمر في المتطلبات الدولية لمراقبة بيانات الدين وإبلاغها.

١٤-٩٤ وهناك جهود جارية لزيادة تحسين جودة البيانات وزيادة نطاق استخدام أجهزة الكمبيوتر. ومن ثم، على سبيل المثال، بالنظر إلى أهمية الدين قصير الأجل للإدارة الشاملة للدين الخارجي، تم تشكيل مجموعة دراسة للنظر في سبل ضمان زيادة فعالية مراقبة البيانات وتغطيتها. ومن المتوقع أن تقترح المجموعة إنشاء قاعدة بيانات تعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر عن الدين قصير الأجل تسمح بأعمال التحليل ووضع السيناريوهات. ونظرا إلى تقلب تدفقات الديون قصيرة الأجل وإمكانية عدم تجديدها في أوقات الأزمات، تتم بالفعل مراقبة وثيقة لهذه التدفقات ولا يُسمح بها إلا لأغراض تتعلق بالتجارة. وقد تم تشكيل مجموعة دراسة أخرى للنظر في السبل التي يمكن بها ضمان زيادة فعالية مراقبة بيانات وداائع الهنود غير المقيمين واستخدام أجهزة الكمبيوتر في معالجتها (راجع دراسة الحالة التالية). وفضلا على ذلك، حيث إن تدفقات الدين الخارجي يجب النظر إليها في السياق الشامل لميزان المدفوعات، فإن المكونات الأخرى لميزان المدفوعات تصبح مهمة وقد يكون لها تأثير على تدفقات الدين الخارجي. ولذلك تم تشكيل مجموعة دراسة منفصلة لتبسيط عملية مراقبة التدفقات غير المرتبطة بالديون واستخدام أجهزة الكمبيوتر في معالجتها.

^{١٥} من إعداد قسم المالية الدولية التابع لدائرة التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ببنك الهند المركزي، مومباي.

التغطية يمكن التغلب عليه عن طريق قيام الفروع النائية بإبلاغ البيانات إلى مكاتبها على مستوى الإقليم أو المنطقة، وباستطاعة تلك المكاتب، بدورها، أن تحيل المعلومات الموحدة في شكل إلكتروني إلى بنك الهند المركزي من خلال مكاتبها الرئيسية. ونظام الإبلاغ الجديد هذا من شأنه توفير بيانات مركز رصيد ودائع الهنود غير المقيمين مجزأة حسب نوع الحساب، وحسب بلد الدائن، وحسب أجل الاستحقاق (المتبقي والأصلي)، وحسب نوع العملة في نهاية كل ربع سنة فيما يتعلق بالمبلغ الأصلي، فضلا على تكاليف الفائدة المستحقة على حدة.

التطور

١٤-١٠٢ يوفر الجدول ١٤-٦ معلومات عن تطور مختلف حسابات ودائع غير المقيمين إبان عقد التسعينات. وقد زادت الأرصدة القائمة المندرجة ضمن ودائع الهنود غير المقيمين من ١٤ مليار دولار في نهاية مارس ١٩٩١ إلى ٢٣ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠٠٠. أما ودائع الهنود غير المقيمين كنسبة مئوية من الدين الخارجي للهند فقد ظلت دون تغيير بوجه عام على مدى ذلك العقد. وقد حدث تحول ملحوظ في تكوين تلك الودائع، من ودائع بالعملة الأجنبية (من حوالي ٧٤٪ من المجموع في عام ١٩٩١ إلى حوالي ٤٠٪ في عام ٢٠٠٠) إلى ودائع مَقومة بالعملة المحلية (من حوالي ٢٦٪ في عام ١٩٩١ إلى ٦٠٪ في عام ٢٠٠٠)، مع حدوث انخفاض كبير في الودائع قصيرة الأجل. بل إن الودائع المَقومة بالعملة الأجنبية انخفضت في حقيقة الأمر على مدى العقد. وقد حدث هذا التحول عندما قررت الحكومة وقف تقديم ضمانات لسعر الصرف على ودائع العملات الأجنبية، بعد أن حدثت خسائر: كما قررت إلغاء ضوابط أسعار الفائدة — أسعار الفائدة على هذه الودائع كان يُحافظ عليها سابقا عند مستويات أعلى كثيرا من أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية. كذلك فإن الودائع بالروبية التي لا يمكن للمودعين إعادة تحويلها إلى الخارج أخذت في التزايد، وإن كانت غير مبيّنة في الجدول، حيث بلغت ما يتجاوز ٣٠٪ من مجموع ودائع الهنود غير المقيمين في نهاية مارس ٢٠٠٠. ومن مجموع ودائع الهنود غير المقيمين التي يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج انخفضت نسبة الودائع قصيرة الأجل التي يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج من حوالي ٢٧٪ في نهاية مارس ١٩٩١ إلى حوالي ٩٪ في نهاية مارس ٢٠٠٠.

الدروس المستفادة من التجربة الهندية

١٤-١٠٣ يُستفاد عدد من الدروس من التجربة الهندية فيما يتعلق ببرامج ودائع غير المقيمين.

١٤-١٠٤ أولا، لأغراض السياسات، يلزم وجود معلومات جيدة. وعلى وجه الخصوص، وكجزء من إدارة الدين الخارجي، يلزم وجود مراقبة دقيقة لحافطة العملات، لا سيما من حيث تقويم

١٤-٩٨ وفي وقت لاحق أُدخلت برامج إضافية، ثم أُوقف تطبيقها، حسبما بررته الظروف. وعلى وجه الخصوص، بدأ في أوائل التسعينات تطبيق نظام ودائع غير قابلة لإعادة التحويل إلى الخارج. ووقت كتابة هذا المرشد كان آخر حساب في سلسلة حسابات غير المقيمين بالروبية هو الحساب الخاص بالروبية لغير المقيمين الذي بدأ تطبيقه في إبريل ١٩٩٩، وفيما بين الحسابات بالعملة الأجنبية كان آخر برنامج هو البرنامج (المصرفي) لغير المقيمين بالعملة الأجنبية. ومخاطر الصرف بالنسبة للأخير كانت تديرها البنوك التجارية، لا بنك الهند المركزي. وفضلا على ذلك، فإن نسبة كبيرة من ودائع بنك غير المقيمين بالعملة الأجنبية — على سبيل المثال، بلغت ما يتجاوز ٩٠٪ في نهاية مارس ٢٠٠٠ — كانت تقابلها أصول بالعملة الأجنبية، مما ييسر إدارة الأصول والخصوم من جانب البنوك التي تقبل تلك الودائع.

١٤-٩٩ وكان هناك أيضا إصدار في بعض الأحيان لسندات من جانب البنك الحكومي الهندي، وهو بنك تجاري، موجه إلى غير المقيمين. وفضلا على ذلك، فإن الهنود غير المقيمين والهيئات الاعتبارية الموجودة في الخارج كان باستطاعتهم توجيه الأموال إلى الهند عن طريق الاستثمار المباشر، وبرنامج الودائع العادية لغير المقيمين، والتحويلات الخاصة، وبرنامج خاص يتيح للمواطنين العائدين استيراد الذهب والفضة.

المراقبة

١٤-١٠٠ كجزء من إدارة القطاع المالي الشاملة، يضطلع بنك الهند المركزي بمراقبة مجموع ودائع الهنود غير المقيمين، سواء كانت أرصدة أو تدفقات، ويعدل سياساته فيما يتعلق بهذه الودائع على النحو الذي تبرره الظروف المحلية والدولية. والبنوك ملزمة بإبلاغ المعلومات الضرورية عن ودائع الهنود غير المقيمين من خلال بيانات وإقرارات نظامية شتى تقدم إلى بنك الهند المركزي، بما في ذلك إقرار يقدم كل أسبوعين. وهذه التقارير مصممة تحديدا كي تسجل بيانات الأرصدة والتدفقات فيما يتعلق بشتى ودائع الهنود غير المقيمين. وفضلا على ذلك تقوم الآن مجموعة دراسة ممولة من صندوق التنمية المؤسسية (IDF) التابع للبنك الدولي ترتيبات الإبلاغ فيما يتعلق بودائع الهنود غير المقيمين.

١٤-١٠١ تُستمد بيانات ودائع الهنود غير المقيمين من عدد كبير من فروع البنوك التجارية الكائنة في أماكن واسعة الانتشار عبر الهند، وكثير من هذه الفروع يفتقر إلى البنية التحتية الكافية في مجال الاتصالات تمكنه من تقديم البيانات في شكل إلكتروني. وهذه القيود قد لا تكون خطيرة بالنظر إلى أن بيانات التدفقات فيما يتعلق بمكاتب الفروع هذه لا تختلف اختلافا كبيرا على مدى الفترات الزمنية القصيرة. بل يقدر أن حوالي ٥٠٠ فرع كبير من فروع البنوك التجارية في الهند مسؤولة عما ينوف على ٨٥٪ من النشاط الكلي في النقد الأجنبي، بما في ذلك ودائع الهنود غير المقيمين. بيد أن قصور

الجدول ١٤-٦: مؤشرات ودائع غير المقيمين في الهند
(بملايين الدولارات الأمريكية)

حسب الوضع في نهاية مارس						البند
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٧	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩١	
صفر	صفر	٢٣٠٦	٧٠٥١	١٠٦١٧	١٠١٠٣	(حساب) غير المقيم بالعملة الأجنبية ^١
٩٠٦٩	٨٣٢٣	٧٤٩٦	٣٠٣٦	صفر	صفر	برنامج (بنك) غير المقيمين بالعملة الأجنبية ^٢
صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٣٧	٢٦٥	ودائع (البنوك وغيرها) بالعملة الأجنبية ^٣
صفر	صفر	٤	١٠	صفر	صفر	الودائع (العادية غير القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج) بالعملة الأجنبية ^٤
٦٩٩٢	٦٢٢٠	٤٩٨٣	٤٥٥٦	٢٧٤٠	٣٦١٨	الحساب الخارجي بالروبية لغير المقيمين ^٥
٧٠٣٧	٦٧٥٨	٥٦٠٤	٢٤٨٦	٦٢١	صفر	الودائع بالروبية لغير المقيمين (غير القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج) ^٦
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الحساب الخاص بالروبية لغير المقيمين ^٧
٢٣٠٩٨	٢١٣٠١	٢٠٣٩٣	١٧١٦٦	١٥٠١٥	١٣٩٨٦	مجموع وداائع الهنود غير المقيمين ^٨
١٤٠٢٩	١٢٩٧٨	١٠٥٨٧	٧٠٤٢	٣٣٦١	٣٦١٨	ودائع الهنود غير المقيمين الموقوفة بالعملة المحلية
(٦٠,٧)	(٦٠,٩)	(٥١,٩)	(٤١,٠)	(٢٢,٤)	(٢٥,٩)	(% من مجموع وداائع الهنود غير المقيمين)
٩٠٦٩	٨٣٢٣	٩٨٠٦	١٠١٢٤	١١٦٥٤	١٠٣٦٨	ودائع الهنود غير المقيمين الموقوفة بعملة أجنبية
(٣٩,٣)	(٣٩,١)	(٤٨,١)	(٥٩,٠)	(٧٧,٦)	(٧٤,١)	(% من مجموع وداائع الهنود غير المقيمين)
٩٨٤٣٥	٩٧٦٦٦	٩٣٤٧٠	٩٩٠٠٨	٩٠٠٢٣	٨٣٨٠١	مجموع الدين الخارجي ^٩
٩٤٣٩٢	٩٣٢٧٩	٨٦٧٤٤	٩٤٧٣٩	٨٣٦٨٣	٧٥٢٥٧	طويل الأجل
٤٠٤٣	٤٣٨٧	٦٧٢٦	٤٢٦٩	٦٣٤٠	٨٥٤٤	قصير الأجل
%١٦,٣	%١٤,٩	%١٥,٨	%١٤,٨	%١٦,٠	%١٦,٧	نسبة وداائع الهنود غير المقيمين من الدين الخارجي للهند ^٩
%١٥,٤	%١٢,٦	%١٢,٧	%١٣,١	%١٣,٢	%١٣,٦	نسبة وداائع الهنود غير المقيمين طويلة الأجل من الدين الخارجي طويل الأجل ^٩
%٣٦,٦	%٥٠,١	%٥٦,١	%٥٣,٤	%٥٣,٣	%٤٣,٨	نسبة وداائع الهنود غير المقيمين قصيرة الأجل من الدين الخارجي قصير الأجل
%٩٠,٨	%٨٤,٩	%٧٤,٥	%٨٤,٥	%٧٦,٧	%٧٣,٢	نسبة وداائع الهنود غير المقيمين طويلة الأجل القابلة لإعادة التحويل من مجموع وداائع الهنود غير المقيمين التي يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج
%٩,٢	%١٥,١	%٢٥,٥	%١٥,٥	%٢٣,٣	%٢٦,٨	نسبة وداائع الهنود غير المقيمين قصيرة الأجل القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج من مجموع وداائع الهنود غير المقيمين التي يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج

ملاحظة: هذا الجدول لا يتضمن المبالغ المعبأة من الهنود غير المقيمين عن طريق إصدار سندات من حين لآخر.

^١ تم سحب برنامج (الحساب) بالعملة الأجنبية القابل لإعادة التحويل إلى الخارج اعتباراً من أغسطس ١٩٩٤.

^٢ تم استحداث برنامج (بنك) غير المقيمين بالعملة الأجنبية في مايو ١٩٩٣.

^٣ تم سحب برنامج وداائع (البنوك وغيرها) بالعملة الأجنبية اعتباراً من يوليو ١٩٩٣.

^٤ تم سحب برنامج وداائع (العادية غير القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج) بالعملة الأجنبية اعتباراً من أغسطس ١٩٩٤.

^٥ تم استحداث برنامج الحساب (الخارجي) بالروبية لغير المقيمين في فبراير ١٩٧٠.

^٦ تم استحداث برنامج الودائع بالروبية لغير المقيمين (غير القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج) في يونيو ١٩٩٢.

^٧ تم استحداث برنامج الحساب الخاص بالروبية لغير المقيمين في إبريل ١٩٩٩.

^٨ تشكل وداائع غير المقيمين القابلة لإعادة التحويل إلى الخارج - سواء الموقوفة بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية - كودائع (الحساب) غير المقيم بالعملة الأجنبية FCNR(A) وبرنامج (بنك) غير المقيمين بالعملة الأجنبية FCNR(B) والحساب الخارجي بالروبية لغير المقيمين NR(E)RA وداائع (البنوك وغيرها) بالعملة الأجنبية FC(B&O)D - جزءاً من الدين الخارجي للهند.

^٩ باستثناء حسابات غير المقيمين بالروبية التي لا يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج ومن ثم لا تُدرج ضمن الدين الخارجي.

لأن ذلك يمكن البنوك التجارية من الحد من إمكانية حدوث حالات عدم تكافؤ خطيرة قد تنشأ بين الأصول والخصوم.

١٤-١٠٦ وثالثاً، عند وضع هذه النظم ينبغي جعل أسعار الفائدة على الودائع متوافقة مع أسعار الفائدة المحلية والدولية، وذلك لضمان اجتذاب الودائع مع الحفاظ على فعالية التكاليف. ويلزم أيضاً إجراء تقييم لدرجة الإحلال بين وداائع الهنود غير المقيمين والتدفقات العادية من غير المقيمين في شكل تحويلات خاصة، وتحويلات عمال، وغير ذلك من التدفقات من الهنود غير المقيمين التي لا تتسبب في نشوء دين.

١٤-١٠٧ وأخيراً، اتباعاً لمعيار الإقامة، ينبغي أن تكون جميع وداائع غير المقيمين جزءاً من الدين الخارجي. بيد أن

الودائع بالعملة؛ وهيكل آجال الاستحقاق، سواء من حيث أجل الاستحقاق الأصلي أو أجل الاستحقاق المتبقي. والبيانات الأخيرة تساعد على التعرف على أي تجميع للمدفوعات، ومن ثم فهي مفيدة لبرمجة نظم البرامج الإلكترونية لقيد بيانات الديون من أجل توليد بيانات على أساس الاستحقاق المتبقي.

١٤-١٠٥ وثانياً، من منظور السياسات، ينبغي أن يمتنع البنك المركزي أو الحكومة عن تقديم ضمانات أسعار الصرف، حيث إن هذه الضمانات تأخذ شكل خصوم خارجية احتمالية ويمكن أن تمثل تهديداً للنظام بأكمله عندما تكون الاحتياطيات منخفضة ويحدث انخفاض حاد للغاية في قيمة أسعار الصرف. وينبغي أن ينصب التركيز على الودائع ذات آجال الاستحقاق الأطول بالعملة المحلية. ومن المفضل وجود جدول زمني ثابت للسداد،

- نوع سعر الفائدة: سعر فائدة ثابت أو متغير؛
- سعر الفائدة (%): سعر فائدة ثابت أو هامش فوق سعر الفائدة المتغير؛
- الجدول الزمني لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي: يتضمن التاريخ النهائي للسداد؛
- الجدول الزمني لمدفوعات الفائدة.

١٤-١١١ كذلك في أثناء عملية إدخال هذه التفاصيل في قاعدة البيانات تُحسب أليا الخانات الإضافية التالية:

- أجل الائتمان (بالأشهر): معرّفًا بأنه عدد الأشهر من تاريخ استلام القرض لغاية السداد النهائي. ويمكن استخدام هذه الخانة في عزو الدين حسب أجل القرض: أي ما إذا كان دينا قصير الأجل أو دينا متوسط الأجل أو دينا طويل الأجل؛
- فترة السماح (بالأشهر): عدد الأشهر من تاريخ استلام القرض إلى أول دفعة سداد للمبلغ الأصلي؛
- الفائدة المحسوبة (عند تاريخ استلام القرض): في حالة القروض ذات سعر الفائدة الثابت، يكون هذا هو رقم سعر الفائدة ذاته، أما في حالة القروض ذات سعر الفائدة المتغير فإن هذا يساوي قيمة أساس السعر المتغير زائدا الهامش فوقه؛
- الفارق عن سعر ليبور، وهو سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) (في تاريخ استلام القرض): في حالة القروض ذات سعر الفائدة الثابت يكون هذا هو الهامش المحسوب فوق سعر ليبور.

البيانات الكلية المعدّة^{١٧}

١٤-١١٢ علاوة على الأرقام الكلية المحسوبة الخاصة بالقروض والسندات، وبيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية، تحتفظ دائرة أنشطة النقد الأجنبي ببيانات كلية عن الدين الخارجي بشأن ملكية غير المقيمين من السندات المصدرة محليا، ورصيد ائتمانات الموردين التي يحصل عليها المستوردون الإسرائيليون (ويقدمها المصدرون الإسرائيليون)، وذلك استنادا إلى مسح ربع سنوي تجريه دائرة أنشطة النقد الأجنبي عن الشركات العاملة في التجارة الخارجية. ويحتوي نفس النظام على أرقام عن الأصول الخارجية التي يملكها المقيمون، بما في ذلك حصص رأس المال والسندات والودائع والاستثمار المباشر (قروض الملكية).

١٤-١١٣ وتجري عمليات مراجعة جودة البيانات على مستوى فرادى القروض، وأيضا عن طريق مقارنة بيانات كل قرض على حدة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملات، وهي معلومات تستمد أساسا من تقارير البنوك، وكذلك ببيانات الميزانيات العمومية للشركات الكبيرة. وتغطي قاعدة البيانات جميع قروض القطاع العام والقطاع المصرفي وما يربو على ٩٠٪ من قروض القطاع الخاص غير المصرفي.

^{١٧} عدا البيانات المتعلقة بالدين، يحتوي النظام نفسه على بيانات عن استثمارات الحافظة لغير المقيمين في الأسهم الإسرائيلية والاستثمار المباشر لغير المقيمين في إسرائيل.

الهند لا تدرج ودائع غير المقيمين التي لا يمكن إعادة تحويلها إلى الخارج ضمن إحصاءات دينها الخارجي لأن المبلغ الأصلي ليس قابلا لإعادة التحويل إلى الخارج، ومن ثم لا تنشأ خصوم خارجية، وتبقى الأموال داخل الاقتصاد الهندي.

إسرائيل

قياس الدين الخارجي^{١٦}

١٤-١٠٨ تقيس دائرة أنشطة النقد الأجنبي التابعة لبنك إسرائيل المركزي مركز الدين الخارجي لإسرائيل، باستخدام بيانات مفصلة عن كل قرض على حدة تقدمها الحكومة الإسرائيلية والقطاع الخاص غير المصرفي. وتستخدم بيانات الميزانية العمومية المبلغة في إعداد بيانات البنوك عن الدين الخارجي. وتُنشر بيانات الدين الخارجي كل ربع سنة وتدرج، إلى جانب الأصول الخارجية التي يملكها المقيمون الإسرائيليون، في بيان وضع الاستثمار الدولي الإسرائيلي. وتصف دراسة الحالة هذه نظام إدراج البيانات على أساس كل قرض على حدة الذي تستخدمه دائرة أنشطة النقد الأجنبي، والمخرجات التي يولدها هذا النظام.

إبلاغ بيانات القروض كل على حدة

١٤-١٠٩ يتم الحصول على معظم بيانات الدين الخارجي للقطاع العام بصفة منتظمة من وزارة المالية. وتغطي هذه البيانات جميع القروض التي تتلقاها الحكومة من الدائنين في الخارج، بما في ذلك إصدارات السندات الحكومية في الأسواق الدولية. ويجب على القطاع الخاص غير المصرفي (الفرد أو المنشأة الخاصة) الإبلاغ في غضون ١٥ يوما من استلام أي قروض من الخارج تبلغ قيمتها ما يعادل ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر. وتغطي هذه البيانات جميع القروض التي تتلقاها المنشآت والأفراد من الدائنين في الخارج، بما في ذلك إصدارات سندات الشركات الإسرائيلية في الأسواق الدولية وقروض الملكية المتلقاة.

١٤-١١٠ ويجري إبلاغ التفاصيل التالية عن كل قرض (راجع الشكل البياني ١٤-١) وإدخالها في نظام دائرة أنشطة النقد الأجنبي:

- التفاصيل الأساسية: تاريخ استلام القرض ومبلغه وعملته؛
- المقترض: اسم المقترض ونوعه (مثلا: الحكومة أو البنك المركزي أو منشأة أو فرد)؛
- المقرض: اسم الدائن وبلد إقامته ونوعه (مثلا: بنك أجنبي أو فرع لبنك إسرائيلي في الخارج أو حكومة أجنبية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو إصدار سندات قابلة للتداول أو منشأة أجنبية أو فرد من المقيمين الأجانب أو قرض ملكية)؛

^{١٦} من إعداد بنك إسرائيل المركزي.

الشكل البياني: ١٤-١: إسرائيل: استمارة إبلاغ بيانات القرض الوارد إلى المقيمين المحليين من المقيمين الأجانب^١

١- تفاصيل القرض

قرض جديد الاسترداد المبكر تحديث بيانات القرض تجديد القرض

المبلغ _____ العملة _____ رمز العملة* _____ تاريخ الاستلام _____

٢- تفاصيل المقرض (المقيم المحلي)

رقم التعريف بالمقرض _____ اسم المقرض _____ الفرع الاقتصادي _____ رمز الفرع الاقتصادي* _____

(بطاقة هوية/رقم تسجيل الشركة) _____

٣- تفاصيل المقرض (المقيم الأجنبي)

اسم المقرض _____ نوع المقرض _____ رمز المقرض* _____ بلد المقرض _____ رمز البلد* _____

٥- تفاصيل سعر الفائدة

نوع سعر الفائدة: _____ سعر الفائدة (%) _____

ثابت
 لبيور (سعر الفائدة هو الهامش فوق سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن)
 بدون فائدة
 أخرى _____

١- الجدول الزمني مدفوعات الفائدة

١ جدول مدفوعات الفائدة يتزامن مع جدول سداد الأصل
 ٢ مدفوعات منتظمة (تواريخ الدفع على فترات متساوية)

تاريخ أول دفعة _____ عدد الدفعات _____ الوتيرة (بالأشهر) _____

٣ مبلغ الفائدة المحصوم مقدماً _____ المبلغ _____

٤ المدفوعات غير المنتظمة: _____
 التواريخ _____

١ _____ ٤ _____
 ٢ _____ ٥ _____
 ٣ _____ ٦ _____

٤- الجدول الزمني لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي

١- المدفوعات المنتظمة

تاريخ أول دفعة	عدد الدفعات	الوتيرة (بالأشهر)	تاريخ آخر دفعة
_____	_____	_____	_____

٢- المدفوعات غير المنتظمة

المبلغ	التاريخ
_____	_____
_____	_____
_____	_____
_____	_____
_____	_____

المدفوعات الإضافية - اكتب أدناه (التعليقات)

التعليقات: _____

٧- تفاصيل المبلغ ببيانات القرض

الاسم _____ التوقيع _____ التاريخ _____ رقم الهاتف _____ العنوان _____

* تملأ إذا كان نموذج القرض بتولاه بنك تجاري إسرائيلي.

رقم القرض (الاستخدام البنك المركزي)

رمز الفرع*

رمز البنك*

^١ يتمثل شرط الإبلاغ في أن يقوم بعملية الإبلاغ المقيم المحلي الذي يستلم قرضاً تبلغ قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي على الأقل - سواء كان فرداً أو شركة - مع تقديم التقرير في غضون ١٥ يوماً من تاريخ استلام القرض.

أمانة المالية والائتمان العام. وقد أنشئت وحدة خاصة تابعة لتلك الأمانة لتبدأ مراقبة الدين الخارجي الخاص، وأنشأت تلك الوحدة سجلا للقروض المستحقة الدفع بالنقد الأجنبي للمؤسسات المالية في الخارج (السجل)، واستحدثت استمارة للإبلاغ تسمى «كشف التسجيل» من أجل جمع البيانات. وكان يتعين على أي مشروع من مشروعات القطاع الخاص أن يملأ استمارة الإبلاغ هذه كي يؤذن له بالحصول على نقد أجنبي من البنوك الوطنية.

١١٨-١٤ وقد حددت استمارة الإبلاغ أهم السمات التعاقدية لعمليات اقتراض مشروعات القطاع الخاص بالنقد الأجنبي من المؤسسات المالية الأجنبية. وكان يغطي نوع التمويل، وصيد القرض القائم، وطريقة السداد، والجدول الزمني للسداد الذي يحدد كل دفعة قائمة وتاريخ استحقاقها، والمبلغ الأصلي، ومبلغ الفائدة. وعندما استحدث شرط التسجيل، سارعت المشروعات جميعها إلى تسجيل دينها الخارجي لأنها لم تكن لتستطيع أن تحصل بغير ذلك على النقد الأجنبي من أجل خدمة ديونها.

١١٩-١٤ وإضافة إلى القروض المسجلة لدى أمانة المالية والائتمان العام، أنشئ في «أمانة التجارة والتنمية الصناعية» (SECOFI) في أكتوبر ١٩٨٢ سجل الديون المستحقة للجهات الموردة الأجنبية غير المصرفية، والقصد منه هو نفس المقصود بسجل القروض بالعملات الأجنبية. وبعبارة أخرى، كان كشف التسجيل يوفر للسلطات معلومات عن خدمة الدين وكان شرطا بالنسبة للمقيمين إذا كانوا يريدون الحصول على عملات أجنبية من البنوك الوطنية. وقد أغلق هذا السجل في يناير ١٩٨٣ وأعاد المورّدون تمويل الأرصدة غير المسددة وفق برنامج طويل الأجل.

١٢٠-١٤ كذلك أنشأ البنك المركزي في عام ١٩٨٣ صندوقا يستطيع من خلاله المدينون في القطاع الخاص سداد ما عليهم للدائنين الأجانب. وقد ساعد ذلك على تحسين تسجيل دين القطاع الخاص. وكان هذا الصندوق جزءا من «برنامج تغطية مخاطر الصرف عن طريق نظام الأمان» (FICORCA)، وظل قائما من إبريل إلى أكتوبر ١٩٨٣. وكان هذا البرنامج يقتضي من مشروعات القطاع الخاص إعادة هيكلة ديونها الأجنبية، بتحويلها مثلا إلى آجال استحقاق تبلغ ثماني سنوات مع فترة سماح تبلغ أربع سنوات، أو إلى آجال استحقاق تبلغ ست سنوات مع فترة سماح تبلغ ثلاث سنوات. وفي حالة أداء المشروع للمدفوعات بالعملة المحلية، فإن البرنامج يدفع المبلغ الأصلي والفائدة بالعملة الأجنبية لحساب المشروع، ومن ثم يستطيع المشروع خدمة ديونها المعاد هيكلتها للبنوك الأجنبية. وقد

المخرجات

١٤-١١٤ من واقع المعلومات المحفوظة في قاعدة البيانات، ينشر بنك إسرائيل المركزي جداول ربع سنوية عن الدين الخارجي، معبرا عنه بالدولار الأمريكي. وفيما يتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص غير المصرفي والقطاع المصرفي، وحسب مصدر الدين الخارجي، تُعرض بيانات رصيد الدين الخارجي القائم؛ وأجل الاستحقاق الأصلي؛ وتكوين عملات المبلغ الأصلي؛ ومقبوضات الدين الخارجي؛ ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي. وتقدم أيضا معلومات حسب القطاع عن صافي الدين — أي إجمالي خصوم الدين ناقصا ملكية التزامات الديون الخارجية للمقيمين الإسرائيليين؛ والجداول الزمنية لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي والفائدة.

المكسيك

تسجيل الدين الخاص^{١٨}

١١٥-١٤ تطور النظام المكسيكي لقياس الدين الخارجي للقطاع الخاص على مدى العقدين الأخيرين. فبعد أن بدأ ذلك النظام مع صعوبات الدين الخارجي في أوائل الثمانينات، تطور النظام مع إلغاء ضوابط النقد الأجنبي وتغيير الظروف الاقتصادية. وتشرح دراسة الحالة هذه ذلك التطور، وتبين الحالة الراهنة.

١١٦-١٤ في ٥ أغسطس ١٩٨٠ أعلنت المكسيك تأجيل مدفوعات سداد أصل الدين الخارجي؛ وفي أول سبتمبر ١٩٨٢ تم إدخال ضوابط عامة على الصرف ثم حل محلها بعد ثلاثة أشهر نظام ضوابط صرف بسيط، تعمل بموجبه في آن واحد سوقان للنقد الأجنبي: إحدهما تخضع لضوابط والأخرى لا تخضع لضوابط.

طرق جمع البيانات في فترة وجود ضوابط الصرف

١١٧-١٤ لم يكن لدى الحكومة المكسيكية، وقت استحداث ضوابط الصرف النقد الأجنبي عام ١٩٨٢، بيانات رسمية عن مبلغ الدين الخارجي القائم على القطاع الخاص. ومن ثم كانت هناك حاجة إلى وضع نظام لتسجيل الدين، يتمثل الغرض الرئيسي منه في تيسير عمليات مراقبة النقد. وفي إخطار تأجيل السداد الصادر في ٥ أغسطس ١٩٨٢، وبعد ذلك في مرسوم مراقبة النقد الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٨٢، كان يشترط على مشروعات القطاع الخاص التي تطلب نقدا أجنبيا لخدمة ديونها أن تقوم بتسجيل التمويل الذي تحصل عليه لدى

^{١٨} من إعداد دائرة الائتمان العام المكسيكية.

نظام مراقبة النقد، ملزمة قانونا بالإبلاغ عن وضع خصومها الخارجية إلى أمانة المالية والائتمان العام. غير أن تلك الأمانة وجدت أن من الضروري مواصلة مراقبة الدين الخارجي للقطاع الخاص ونشر بياناته. واقتضى ذلك إعادة إرساء وسيلة لجمع بيانات تغطي أهم سمات اقتراض مشروعات القطاع الخاص من المؤسسات المالية الأجنبية.

١٤-١٢٥ وفي البداية، بعد إلغاء ضوابط الصرف، كانت البيانات تُجمع دوريا من خلال استبيانات مسح تُرسل إلى المشروعات الرئيسية التي لديها مستوى ممثل من المديونية قياسا إلى مجموع الدين الخارجي الخاص. ويتعاون زهاء ١٠٠ مجموعة صناعية مدنية، صُممت قاعدة بيانات لمعالجة البيانات التي تُجمع. وقد استخدمت قاعدة البيانات هذه في إعداد نشرة إحصائية عن الدين الخارجي للقطاع الخاص تتضمن عددا من الجداول الإحصائية تعطي صورة واضحة عن مستوى المديونية الخارجية. وكان مستوى مشاركة المدينين ممتازا في البداية.

١٤-١٢٦ بيد أنه في أعقاب أزمة أخرى وقعت في منتصف التسعينات اقتضى الأمر مرة أخرى تنفيذ نظام تقدم مشروعات القطاع الخاص بموجب المعلومات بصفة مستمرة، لا بصفة دورية. وأعد طلب رسمي، مماثل للإعلانات العامة المذكورة أعلاه، يطلب إلى مشروعات القطاع الخاص إبلاغ تقديرات مدفوعات سداد المبلغ الأصلي، سواء فيما يتعلق بالقروض حديثة العهد أو فيما يتعلق بالمبالغ السابقة التي لا تزال قائمة. وإضافة إلى ذلك بدأ الحصول على بيانات من سوق الأوراق المالية المكسيكية لتكملة إحصاءات الدين الخارجي؛ وتُصدر تلك السوق تقريرا ماليا ربع سنوي عن عمليات الاقتراض من جانب الشركات الصناعية.

١٤-١٢٧ ثم تطور النظام في وقت أقرب بحيث أصبحت بيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص تُجمع من عدد من المصادر لضمان موثوقية البيانات المنشورة، وجمعها بسرعة، واحتوائها على المعلومات اللازمة.

١٤-١٢٨ ومصدر المعلومات الرئيسي هو الآن سوق الأوراق المالية المكسيكية، التي تجمع بيانات ربع سنوية عن خصوم الشركات المكسيكية. وتشمل استمارة الإبلاغ التي تصدر عن تلك السوق تفصيلا للدين الخارجي حسب نوع القرض، باستخدام نظام التصنيف التالي: البنوك التجارية، والسندات، وائتمانات التجارة الخارجية. وتوفر استمارة الإبلاغ أيضا اسم الدائن، ومبلغ التمويل، وعملة الإصدار، وتاريخ الاقتراض، وتاريخ الاستحقاق، والمدفوعات المقدرة على مدى السنوات

أعيد العمل ببرنامج مماثل لمدة قصيرة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨، وكان يُعرف باسم "اتفاق تسهيلات برنامج تغطية مخاطر الصرف الأجنبي عن طريق نظام الأمان".

١٤-١٢١ وعندما استردت مشروعات القطاع الخاص الوصول إلى التمويل الخارجي في عام ١٩٨٤، فإنها أصبحت ملزمة بتسجيل ديونها الجديدة لدى أمانة المالية والائتمان العام. بل إن السلطات قررت إلزام مشروعات القطاع الخاص لكي يظل من المتاح لها الحصول على النقد الأجنبي، لا بالإبلاغ عن ديونها الجديدة فحسب وقت نشوئها، بل بالإبلاغ أيضا مرتين سنويا عن ديونها القائمة. وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٩١. ولذلك كانت السلطات توجه إعلانات عامة مرتين سنويا إلى جميع مشروعات القطاع الخاص، كما كانت تنشر، في أوسع الصحف الكبرى توزيعا في البلد، أرقام تسجيل القروض الواجب إبلاغ بياناتها في الفترة ما بين أول يناير و٣١ مارس والفترة ما بين أول يوليو و٣٠ سبتمبر من كل عام. وكان على المشروعات المعنية أن تقدم الوثائق المعتمدة المتعلقة بالاقتراض الأصلي وخدمة الدين اللاحقة.

١٤-١٢٢ وإضافة إلى تسجيل القروض لدى أمانة المالية والائتمان العام، أنشئ في أمانة التجارة والتنمية الصناعية سجل لديون الجهات الموردة غير المصرفية. ومن ثم، في أكتوبر ١٩٨٢، أنشئ سجل للمبالغ المستحقة للموردين الأجانب وذلك للغرض نفسه الذي أنشئ من أجله سجل القروض بالعملة الأجنبية. وبعبارة أخرى كان كشف التسجيل يوفر معلومات عن خدمة الدين ويتيح شراء المدينين للعملة الأجنبية من البنوك الوطنية. وقد أغلق هذا السجل في يناير ١٩٨٣ وأعاد المورّدون تمويل الأرصدة غير المسددة وفق برنامج طويل الأجل.

١٤-١٢٣ أما المبالغ القائمة مستحقة الدفع من الجهاز المصرفي المكسيكي، الذي جرى تأميمه في سبتمبر ١٩٨٢، فلم تخضع قط للتسجيل. بل كان البنك المركزي يشترط فحسب ملء استمارة مسح، لا تزال تستخدم حتى الآن، تبين مركز حسابات البنك ولكنها لا تبين مدفوعاته المستقبلية.

طرق جمع البيانات في أعقاب إلغاء ضوابط الصرف

١٤-١٢٤ صدر مرسوم رسمي بشأن مراقبة النقد ألغى ضوابط الصرف في ١٠ نوفمبر ١٩٩١، بالنظر إلى انتفاء أي سبب يدعو إلى الإبقاء على سوق نقد أجنبي ذات مستويين، بالأسعار الموجهة وأسعار السوق، على النحو الذي كان منصوبا عليه في ذلك المرسوم. كذلك ألغى سجل القروض المستحقة الدفع بالعملة الأجنبية في الخارج للمؤسسات المالية، وأيضا كشف التسجيل. بل إن مشروعات القطاع الخاص لم تعد، منذ إنهاء

فيما يتعلق بالدين القائم، وذلك حسب كل ربع سنة في السنة الأولى ثم سنويا في السنوات الثلاث التالية.^{١٩}

النشر

١٤-١٣٤ تُنشر البيانات الإحصائية عن مجموع الدين الخارجي للمكسيك، بما فيه الدين الخاص، في الجداول الإحصائية التي ترد في «الإحصاءات الاقتصادية والمالية للمكسيك» — كتاب البيانات، وهو وثيقة تصدر مرتين سنويا عن أمانة المالية والائتمان العام، وتوزع على البنوك الأجنبية ضمن النشرة ربع السنوية التي تصدر عن أمانة المالية والائتمان العام بعنوان «إحصاءات المالية العامة والدين العام الحديثة»، التي تُنشر من خلال الإدارة العامة للتخطيط المالي. وترد البيانات أيضا في العرض ربع السنوي عن طريق الموقع الإلكتروني لأمانة المالية والائتمان العام على شبكة الإنترنت.

١٤-١٣٥ ويتم عرض معلومات دين القطاع الخاص في حالة البنوك التجارية والقطاع الخاص غير المصرفي، ويتم توفير بيانات عن مصادر التمويل، وهي البنوك التجارية، والخصوم الأخرى في حالة البنوك التجارية المدينة؛ وأسواق رأس المال، والبنوك التجارية، والدين المرتبط بالتجارة الخارجية في حالة الجهات المدينة غير المصرفية من القطاع الخاص. كذلك يُقدّم الجدول الزمني الاستهلاك السنوي للدين الخارجي على القطاع الخاص غير المصرفي فيما يتعلق بالجزء المتبقي من السنة الجارية والسنوات الثلاث التالية.

نيوزيلندا

تجربة جمع معلومات عن التغطية بالعملة الأجنبية^{٢٠}

١٤-١٣٦ في عام ١٩٩٨، كان المستخدمون الرئيسيون لإحصاءات الدين الخارجي في نيوزيلندا يخشون أن تكون الإحصاءات النيوزيلندية المنشورة عن الدين الخارجي مغالية في ذكر حجم تعرض الاقتصاد لحركات العملات بعدم أخذها نشاط التغطية بالعملة الأجنبية في الحسبان. ونتيجة لذلك نشرت هيئة الإحصاءات النيوزيلندية في يونيو ١٩٩٩ لأول مرة معلومات إرشادية عن عمليات تغطية الدين الخارجي لنيوزيلندا الموقوم بعملة أجنبية — وذلك حسب الوضع في ٣١ مارس ١٩٩٨ و ٣١ مارس ١٩٩٩ — إلى جانب ملحق يتضمن

^{١٩} مع أن مسؤولية إعداد بيانات البنك الدائن هذه تقع على عاتق البنك المركزي حصرا، فإن الالتزام بإبلاغ السلطات والجمهور ببيانات أداء الدين الخارجي الخاص هو مسؤولية أمانة المالية. كذلك تتحمل أمانة المالية مسؤولية وضع المبادئ التوجيهية للتصريح بعمليات المؤسسات المالية الأجنبية في المكسيك، وتحقق، بالتعاون مع البنك المركزي، من نشاط البنوك الأجنبية.
^{٢٠} من إعداد إدارة الإحصاءات النيوزيلندية.

الأربع التالية، بما في ذلك الأرصدة القائمة، والجدول الزمني للسداد للسنوات الأربع التالية، وتصنيفا حسب نوع القرض.

١٤-١٢٩ وتشمل مصادر البيانات الخارجية الأخرى الهيئات المملوكة لأجانب والمتخصصة في تقدير المراتب الائتمانية، مثل Duff and Phelps، و Moody's، و Standard & Poor's. وتتضمن منشورات هذه الهيئات معلومات عن الديون التي تقوم بتقدير مراتب لها، وهي معلومات ترجع إليها أمانة المالية والائتمان العام. كذلك كثيرا ما ترجع وحدة الديون إلى الأمانة الداخلية التابعة للأمانة لتتحقق من المعلومات التي تقدمها مشروعات القطاع الخاص عندما تحتجز مدفوعات ضريبية على الفائدة مستحقة الدفع في الخارج.

١٤-١٣٠ وبهذه المعلومات تراجع أمانة المالية والائتمان العام بيانات كل ائتمان وتجري مراجعة تبادلية للمصادر المختلفة، حتى لا يحدث تكرار للمعلومات.

١٤-١٣١ والمشروعات غير المسجلة في سوق الأوراق المالية المكسيكية، والتي لا توجد مراتب جدارة ائتمانية لديونها ولا تقدم أي إقرارات ضريبية، مطلوب منها أن تتعاون بملء استيذان مسح وتقديم معلومات إلى أمانة المالية والائتمان العام عن جميع خصائص خصوصها، مع تحديث المعلومات المتعلقة بالأرصدة بوتيرة ربع سنوية.

١٤-١٣٢ ويحتفظ في قاعدة بيانات بجميع المعلومات التي تُجمع، وهي قاعدة بيانات تتم مراجعتها بعناية للتأكد من عدم قيد دين المشروعات أكثر من مرة، وذلك تحاشيا لوجود تقارير مزدوجة. ومن قاعدة البيانات هذه يمكن توليد عدد من المخرجات، بما في ذلك مستوى المديونية، وتصنيف الديون حسب المشروع، والدائن، والعملة، وأجل الاستحقاق.

التحقق من الأرقام

١٤-١٣٣ عندما وضعت ضوابط الصرف، وبعد تسجيل ديون معظم المجموعات الصناعية، تم إنتاج تقارير من قاعدة البيانات تصنف الدين حسب الدائن، مع إيراد تفاصيل كل عملية تمويل. وكانت تجري مراجعة تبادلية لهذه المعلومات مع البيانات المستمدة من البنوك الدائنة الأجنبية الرئيسية من خلال مكاتب التمثيل التابعة لها في المكسيك. وكان يجري التحقق من الأرصدة الكلية حسب البنك الدائن مع الوحدة التي تلقت استمارة الإبلاغ من البنك الدائن. وهذا النوع من التحقق لا يجري الآن، حيث إنه أصبح إلزاميا بالنسبة للبنوك الدائنة أن تُبلغ البيانات إلى البنك المركزي بموجب القواعد التي تخولها سلطة منح قروض للمكسيك. وتغطي تقاريرها الآن بيانات الدين الخارجي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص. وتُبدل حاليا جهود لجعل الاستمارة تشمل معلومات لا عن الأرصدة القائمة فحسب كالمعتاد، بل أيضا عن الجدول الزمني للسداد

- مدى تغطية دين نيوزيلندا فيما وراء البحار بالعملة الأجنبية؛
- تقديرات صافي القيمة السوقية لعقود المشتقات المالية.

١٤-١٣٩ وكان مقررا جمع البيانات من المشروعات المقيمة المسؤولة عما يقرب من ٨٠٪ من الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية. وبالنظر إلى محدودية نطاق الملحق الذي يتناول عمليات التغطية، كان المقصود بالنتائج أن تكون بمثابة تقديرات تقريبية.

١٤-١٤٠ وقد بدأ المشروع في أكتوبر ١٩٩٨، بنية جمع بيانات بأثر رجعي عن الوضع في ٣١ مارس ١٩٩٨، وذلك بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٨. وبعد ذلك يُتخذ قرار في ٣١ مارس ١٩٩٩ بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدما في مواصلة جمع البيانات أم لا. وكان من المتوقع أن تنتهي الحاجة إلى ملحق بيانات التغطية ما أن يتم مشروع تطبيق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات كاملة في عام ٢٠٠١.

١٤-١٤١ وقد اضطلع بتنفيذ المشروع موظفو قسم ميزان المدفوعات في هيئة الإحصاءات النيوزيلندية. ومن السمات الأساسية للمراحل الأولى من المشروع إجراء مشاورات وثيق بين موظفي قسم ميزان المدفوعات وبنك نيوزيلندا المركزي، وعلى حدة، مع أحد بنوك القطاع الخاص الذي كان موظفو قسم ميزان المدفوعات قد أجروا معه مناقشات بشأن تأثير المشتقات المالية على إحصاءات ميزان المدفوعات. وقد قدم بنك نيوزيلندا المركزي مشورته وأجرى مشاورات في مناسبات عديدة أثناء سير المشروع. أما بنك القطاع الخاص فقد قدم مشورة من منظور مستخدمي الإحصاءات المنشورة، وكذلك من منظور كونه مشاركا في السوق وموردا للبيانات. وكان تعاون تلك المؤسسات ومشورتهما فائقي القيمة لنجاح المشروع.

١٤-١٤٢ وقد تضمنت أعمال التطوير الأولية داخل هيئة الإحصاءات النيوزيلندية تحديد مجموعة أولية من احتياجات البيانات، وتحديد المشروعات التي ينبغي أن يشملها المسح من بين من يشملهم مسح مجموع الدين فيما وراء البحار. وفي النهاية وقع الاختيار على ٢٠ مشروعا (إلى جانب القطاع الرسمي)، وقامت هذه المشروعات جميعها، باستثناء واحد، بإبلاغ البيانات لأغراض مسح عام ١٩٩٨. وبينما لم يستطع مشروع واحد آخر تقديم البيانات لأغراض مسحي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، فإن العينة الفعلية التي شملها ملحق عمليات التغطية ضمت ما يتراوح بين ٧٥٪ و٨١٪ من مجموع الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية في المسوح التي جرت في الأعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠. وعلى حين كان من المتوقع في البداية أن تكون هذه المشروعات في معظمها من البنوك، فإن

إحصاءات دين نيوزيلندا فيما وراء البحار^{٢١} وهذه البيانات التكميلية — المجزأة حسب العملة إلى قطاعين مؤسسين — وفرت تقديرات لمدى تغطية الدين الخارجي لنيوزيلندا بالعملة الأجنبية وذلك باستخدام عقود مشتقات مالية، وعمليات التغطية الطبيعية. ووفرت البيانات أيضا تقديرات للدين الخارجي غير المغطى. وإضافة إلى ذلك نشرت تقديرات صافي القيمة السوقية لعقود المشتقات المالية، مع تقسيمها القطاعي أيضا. وقد ظلت هيئة الإحصاءات النيوزيلندية تنشر سنويا المعلومات التكميلية عن عمليات التغطية. وتبين دراسة الحالة هذه تجربة هيئة الإحصاءات النيوزيلندية في إعداد وإجراء المسح في سنواته الأولى، كما تبين الدروس المستفادة.

١٤-١٣٧ في عرض إحصاءات الدين الخارجي يُحوّل الدين الخارجي المقوم بعملة أجنبية إلى الدولارات النيوزيلندية بسعر الصرف السائد في تاريخ إجراء المسح (٣١ مارس). وفي ضوء هذه المنهجية، ومع كون الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية كان يمثل ما يقرب من نصف إجمالي الدين الخارجي لنيوزيلندا وقتئذ، قدر أن انخفاض قيمة الدولار النيوزيلندي ما بين ٣١ مارس ١٩٩٧ و٣١ مارس ١٩٩٨ كان مسؤولا عن ٣٨٪ من الزيادة في قيمة الدين الخارجي لنيوزيلندا بين هذين التاريخين. وتوقعا لقدر كبير من الاهتمام من جانب مستخدمي البيانات عند نشر إحصاءات الدين الخارجي في مارس ١٩٩٨، أبرزت هيئة الإحصاءات النيوزيلندية هذا التقدير والمنهجية المستخدمة في عملية إعداد البيانات. ومع ذلك، أبدى بعض مستخدمي البيانات الرئيسيين تشككهم في أهمية ذلك التقدير، معربين عن اعتقادهم بأن إحصاءات مجموع الدين الخارجي سجلت حجم التعرض الخارجي الحقيقي للاقتصاد بأعلى من الواقع، وذلك لأن جزء كبيرا من الدين ربما كان مغطى ضد حركات أسعار الصرف.

المشروع

١٤-١٣٨ حيث إن عملية جمع ونشر إحصاءات مركزي نيوزيلندا من حيث صافي الأصول والخصوم في المشتقات المالية كانت لن تحدث قبل عام ٢٠٠١ فقد رأت هيئة الإحصاءات النيوزيلندية في عام ١٩٩٨ أن هناك حاجة فورية إلى معلومات عن عمليات التغطية تضع إحصاءات الدين الخارجي المنشورة في سياق إدارة المخاطر. وتبعاً لذلك اضطلعت الهيئة المذكورة بمشروع لجمع بيانات عما يلي:

^{٢١} «الدين فيما وراء البحار» هو المصطلح الذي يُستخدم في المسح الذي تجريه هيئة الإحصاءات النيوزيلندية ويجمع بيانات عن الدين الخارجي لنيوزيلندا، والذي يستخدم في الإحصاءات المنشورة. ويقاس ذلك المسح مجموع الدين القائم على نيوزيلندا فيما وراء البحار في ٣١ مارس من كل عام، ويجمع بيانات من مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي.

تحليل المخاطر بالفصل بين عمليات التغطية التي تأخذ شكل الأصول المدرجة في الميزانية العمومية وعمليات التغطية التي لا تأخذ هذا الشكل. بيد أن عملية جمع البيانات بأثر رجعي لأغراض مسح ٣١ مارس ١٩٩٨ كانت قد مضت قدما إلي حد كبير بحيث تعذر إدراج هذا التمييز في ذلك المسح، ولكنه أدرج في مسح عام ١٩٩٩.

١٤٦-١٤٧ ومن السمات الأخرى المثيرة للاهتمام بوجه خاص التي ظهرت من الجولة الثانية من المشاورات ما يلي:

- أيا كان أجل الخصوم الأساسية، فإن عقود المشتقات المرتبطة بها غالبا ما تكون أقصر أجلا وتُجدد (أو يعاد التفاوض عليها) أثناء حياة الخصوم الأساسية. والنتيجة المترتبة على ذلك هي أنه عند كل عملية تجديد يدون المصدر في حساباته أرباح وخسائر عقود مشتقاته. وحيث إن المسح يعطي لمحة خاطفة عن القيمة السوقية للعقود القائمة في ٣١ مارس، فإن النتائج المتعلقة بالقيمة السوقية لا تأخذ في الحسبان الأرباح والخسائر المسجلة من تعاقب العقود الأسبق.

- وقد وجدت البنوك بوجه عام، وبعض الكيانات غير المصرفية ذات العمليات المالية المعقدة صعوبة في استخراج المعلومات المطلوبة عن القيمة السوقية. فنظرا إلى أن من سمات العمليات المصرفية التجديد المتكرر للدين، وتجميع الأصول والخصوم لأغراض إدارة المخاطر، فإن إجراء عملية تكافؤ مباشرة بين الخصوم فيما وراء البحار، وعملية تغطية، كثيرا ما كان متعذرا، ومن ثم تم اتباع وسائل بديلة لتوفير المعلومات على أساس كل حالة على حدة. ولذلك اعتُبرت النتائج المتعلقة بالقيمة السوقية في حالة البنوك بمثابة تقديرات تقريبية فقط. وبوجه عام، اعتُبرت تقديرات القيمة السوقية في حالة الكيانات غير المصرفية الأقل تعقيدا ذات نوعية أفضل لأن هذه الكيانات كانت في العادة مشروعات ذات عدد قليل من الخصوم الخارجية بالعملة الأجنبية تكافؤها عقود مشتقات مالية محددة.

- وكان تمييز وضع إقامة الأطراف المقابلة في عقود المشتقات يمثل مشكلة لبعض المقيمين. واستطاعت الشركات غير المصرفية التي كانت تتعامل مباشرة مع الأطراف المقابلة غير المقيمة أن تقوم بذلك بسهولة، أما الشركات الأخرى غير المصرفية التي كانت تتعامل مع الوسطاء المقيمين فقد أشارت إلى أن ممارساتها المعتادة تتمثل في التعامل مع بنك مقيم. وأشارت البنوك إلى أن ممارساتها كانت تتمثل في التعامل مع الأطراف المقابلة غير المقيمة.

استبيان ملحق عمليات التغطية

١٤٧-١٤٨ دمجاً للدروس المستفادة من المشاورات، عُرضت احتياجات البيانات في نوعين من الاستبيانات: نوع مصمم من أجل البنوك والآخر مصمم من أجل الشركات غير المصرفية

تسعة من المشروعات التي اختيرت كانت في الواقع شركات غير مصرفية. ولأغراض المسح استُخدم تصنيف من قطاعين: قطاع البنوك وقطاع «الشركات والهيئات الرسمية».

المشاورات

١٤٣-١٤٤ بُحثت المجموعة الأولية من احتياجات البيانات مع البنك الذي ينتمي إلى القطاع الخاص، ثم نوقشت على حدة مع بنك نيوزيلندا المركزي. وقد تم في هذه الجولة الأولى من المشاورات تحديد ما يلي:

- الحاجة إلى التقسيم إلى فئة قصيرة الأجل/فئة طويلة الأجل استنادا إلى أجل الاستحقاق الأصلي، حيث إن بعض المقيمين كان يتوقع منهم أن يجدوا صعوبة بالغة في إبلاغ بيانات عمليات التغطية في حالة الأدوات قصيرة الأجل نتيجة لإعادة التمويل («التجديد») والتسعير اليوميين؛
- الحاجة إلى تقسيم طلب البيانات إلى «بيانات عمليات التغطية عن طريق عقد مشتقات مالية» و«بيانات عمليات التغطية الطبيعية»؛
- الحاجة إلى أن يُطلب إلى المقيمين إبلاغ بيانات عمليات التغطية التي يستخدمونها مع المقيمين وغير المقيمين؛ إذ عندما يُطلب إلى المقيمين إبلاغ بيانات جميع مراكزهم يقل احتمال حدوث حساب مزدوج.

١٤٤-١٤٥ وفي أعقاب التعديلات التي أُدخلت على مسودة استبيان ملحق عمليات التغطية، أُجريت جولة ثانية من المشاورات — تمثل جانبا أساسيا من المشروع. وقد شملت هذه المشاورات زيارات شخصية قام بها موظفو قسم ميزان المدفوعات لعشرة من المشروعات المقرر أن يشملها المسح، وتضمنت مناقشة لأهداف الاستبيان ومتطلباته من حيث إبلاغ البيانات، وأتاح لموظفي قسم ميزان المدفوعات الاستماع إلى وجهات نظر المقيمين. أما المقيمين الذين لم يتحدث زيارة لهم شخصيا، فقد جرى الاتصال بهم هاتفيا وأُرسلت إليهم نسخة من مسودة الاستبيان طلبا لتعليقاتهم عليها؛ ووردت بالفعل تعليقات على الاستبيان في جميع هذه الحالات تقريبا. وقد لقي موظفو هيئة الإحصاءات النيوزيلندية مستوى عاليا من التعاون بين جميع المقيمين تقريبا الذين قاموا بزيارتهم أو اتصلوا بهم، قطعاً حالما شرحت لهم أهداف ملحق عمليات التغطية.

١٤٥-١٤٦ وهناك رسالة اتضحت من المشاورات التي عرضها بنك نيوزيلندا المركزي، وهي الحاجة إلى تصميم الاستبيان حسب الضرورة، سواء من حيث قطاع المقيم أو من حيث كل مجيب على حدة داخل كل قطاع. ففيما يتعلق بالشركات غير المصرفية، تقرر التمييز في سؤال «عمليات التغطية الطبيعية» بين «عمليات التغطية باستخدام الأصول المدرجة في الميزانية العمومية» و«عمليات التغطية بوسائل أخرى، منها مثلا مقبوضات النقد الأجنبي المتوقعة من الصادرات». وهذا جعل نطاق الاستفسار أوضح للمقيمين وعزز فائدة النتائج لأغراض

الشكل البياني ٤-٢: نيوزيلندا: الخصوم بالعملة الأجنبية – الاستبيانات المقدمة إلى البنوك والى الكيانات غير المصرفية

الاستبيان المقدم إلى البنوك
الجدول ١

عمليات تغطية الخصوم طويلة الأجل المقومة بالعملة الأجنبية^(١)

النسبة المئوية لهذه الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار في حالة: التغطية باستخدام:	النسبة المئوية لهذه الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار والقائمة حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠		الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار والقائمة حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ المبالغ المقيدة (بالملايين) بالعملة الأجنبية ٢	عملة ^(٢) الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار ١
	التغطية باستخدام:	التغطية باستخدام:		
عدم التغطية ج ٣	أصول مدرجة في الميزانية العمومية ب ٣	عقود المشتقات المالية أ ٣		
				الدولار الأمريكي
				الدولار الأسترالي
				الين الياباني
				الغراتك السويسري
				المارك الألماني

(١) هي الخصوم ذات أجل الاستحقاق التعاقدى الأصلى البالغ ستة وحدة أو أكثر.

(٢) العملات التى تكررها واردة هنا على سبيل المثال فقط.

الأعمدة من ١ إلى ٤: راجع الجزء الذى يحمل عنوان «ملاحظات على الجداول»

أى تعليقات تحصل بالمعلومات التى أدلتكم بها فى هذا الجدول:

الاستبيان المقدم إلى البنوك
الجدول ٢
عمليات تغطية الخصوم قصيرة الأجل الموقوفة بالعملة الأجنبية^(١)

النسبة المئوية لهذه الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار في حالة:	التغطية باستخدام:		الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار والقائمة حسب الرضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠	الخصوم التعاقدية القائمة بالعملة الأجنبية المبالغ المقيدة (بالملايين) بالعملة الأجنبية	عملة ^(٢) الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار
	التغطية بالمتطلبات المالية عقود المشتقات المالية	أصول مدرجة في الميزانية العمومية			
مجموع القيمة الأصلية للائتم بالولايات النيوزيلندية مقابل الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار حسب الرضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ (بملايين) الولايات النيوزيلندية ٤	عدم التغطية ج ٣	أصول مدرجة في الميزانية العمومية ب ٣		المبالغ المقيدة (بالملايين) بالعملة الأجنبية ٢	١
					الدولار الأمريكي
					الدولار الأسترالي
					الين الياباني
					الفرنك السويسري
					المارك الألماني

(١) هي الخصوم ذات أجل الاستحقاق التعاقدية الأصلي البالغ ستة وأحد أو أقل.
(٢) العملات التالية ذكرها واردة هنا على سبيل المثال فقط.
الأعمدة من ١ إلى ٤: راجع الجزء الذي يحمل عنوان «ملاحظات على الجدول»
أي تعليقات تتصل بالمعلومات التي أديتم بها في هذا الجدول:

شكراً على وقتكم.

المشكل البياني ٢-١٤ (تابع)

الاستبيان المقدم إلى الشركات

الجدول ٣

عمليات تغطية الخصوم طويلة الأجل المعقمة بالعملة الأجنبية^(١)

القيمة السوقية لعملة المشتقات المستخدمة في تغطية الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ مع	طرف مقابل مقيم		الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ مع		القيمة السوقية لعملة المشتقات المستخدمة في تغطية الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ مع	الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ مع	النسبة المئوية لهذه الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار في حالة:	التغطية باستخدام:		الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار والقائمة حسب الوضع في ٣١ مارس ٢٠٠٠ بالعملة المقيدة (بالملايين) بالأعمدة الأجنبية	عملة (٢) الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار
	المشتقات المالية في صافي مركز الخصوم (بملايين الدولارات النيوزيلندية	المشتقات المالية في الأصول النيوزيلندية	المشتقات المالية في صافي مركز الخصوم (بملايين الدولارات النيوزيلندية	المشتقات المالية في الأصول النيوزيلندية				التغطية الطبيعية بالإجراءات المستقلة المعقمة (ملا. محصلات الصناديق)	أصول مدرجة في الموازنة العمومية		
							عدم التغطية				١
							التغطية				٢
							التغطية				٣
							التغطية				٤
							التغطية				٥
							التغطية				٦
							التغطية				٧
							التغطية				٨
							التغطية				٩
							التغطية				١٠
							التغطية				١١
							التغطية				١٢
							التغطية				١٣
							التغطية				١٤
							التغطية				١٥
							التغطية				١٦
							التغطية				١٧
							التغطية				١٨
							التغطية				١٩
							التغطية				٢٠
							التغطية				٢١
							التغطية				٢٢
							التغطية				٢٣
							التغطية				٢٤
							التغطية				٢٥
							التغطية				٢٦
							التغطية				٢٧
							التغطية				٢٨
							التغطية				٢٩
							التغطية				٣٠
							التغطية				٣١
							التغطية				٣٢
							التغطية				٣٣
							التغطية				٣٤
							التغطية				٣٥
							التغطية				٣٦
							التغطية				٣٧
							التغطية				٣٨
							التغطية				٣٩
							التغطية				٤٠
							التغطية				٤١
							التغطية				٤٢
							التغطية				٤٣
							التغطية				٤٤
							التغطية				٤٥
							التغطية				٤٦
							التغطية				٤٧
							التغطية				٤٨
							التغطية				٤٩
							التغطية				٥٠

(١) هي الخصوم ذات أجل الاستحقاق التعاقدى الأصلي البالغ سنة واحدة أو أكثر.

(٢) العملات التالي ذكرها واردة هنا على سبيل المثال فقط.

(٣) الأعمدة من ١ إلى ٤: راجع الجزء الذي يحمل عنوان «ملاحظات على الجدول»

أي تعليقات تحصل بالمعلومات التي أدليتم بها في هذا الجدول:

المشكلة البنائية ١٤-٢ (تتممة)

مرشد إلى الجداول

عام ١- برجي الرجوع إلى الجزء الذي يحمل عنوان «ملاحظات على الحدودين ١ و٢»
 ٢- في العمود ٢ من الجدول، برجي توضيح إجمالي الخصوم القائمة عليكم بالعملة الأجنبية فيما وراء البحار. ولكم الخيال في إيلاء عناية خاصة بالبيانات فيما وراء البحار. وجميع لكل خصوم (ب) إيلاء عناية خاصة لكل بند من بنود الخصوم (مثلا بالدولار الأمريكي) في سطر منفصل.
 ٣- برجي إذا أمكن تقديم بيانات الخصوم طويلة الأجل فيما وراء البحار (الجدول ١) وبيانات الخصوم قصيرة الأجل فيما وراء البحار (الجدول ٢) حسب ميكل آجال الاستحقاق. أما إذا لم يتسن التمييز فبرجي تقديم كل البيانات معا جدول واحد.

وتبرجي ملاحظة ما يلي: هناك أمثلة مبسطة لإرشادكم استخدمت فيها أسعار صرف افتراضية.
 المثال ١: السطر ١ في الجدول: الدولار الأمريكي
 نوفمبر ١٩٩٩ - تدخل الشركة النيوزيلندية في خصوم تعاقدية تبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي تجاه مقرضين غير مقيمين (الموردان ١ و٢)
 وفي الوقت ذاته، يدخل المقرض النيوزيلندي في عمليات اقتراض بالدولار الأمريكي بنسبة ١٠٠٪ في عقد مبادلة مع طرف مقابل غير مقيم بموعد يتلقى المقرض النيوزيلندي مقابل مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي يسد صرف هو دولار واحد نيوزيلندي في عمليات اقتراض بالدولار الأمريكي بنسبة ١٠٠٪. دولار أمريكي
 وفي ٣١ مارس ٢٠٠٠ - يكون سعر الصرف هو دولار واحد نيوزيلندي = ٠.٥٥ دولار أمريكي.
 دولار نيوزيلندي بإضافة موجبة في مركز صافي الأصول (العمود ٤): أي: ٩٠٠٩ - ٧٢٥ = ١٧٨٤.

المثال ٢: السطر ٢ في الجدول: الدولار الأسترالي
 نوفمبر ١٩٩٩ - تدخل الشركة النيوزيلندية في خصوم تعاقدية تبلغ ١٠٠ مليون دولار أسترالي تجاه مقرضين غير مقيمين (الموردان ١ و٢)
 وفي الوقت ذاته، يدخل المقرض النيوزيلندي في عمليات اقتراض بالدولار الأسترالي بنسبة ٧٥٪ في عقد مبادلة مع طرف مقابل غير مقيم بموعد يتلقى المقرض النيوزيلندي مبلغ ١٠٦ مليون دولار نيوزيلندي مقابل مبلغ ٨٥ مليون دولار أسترالي يسد صرف هو دولار واحد نيوزيلندي = ٠.٨٠ دولار أسترالي.
 وفي ٣١ مارس ٢٠٠٠ - يكون سعر الصرف هو دولار واحد نيوزيلندي = ٠.٨٣ دولار أسترالي، وتكون القيمة السوقية لعقد المشتقات هي ١٠٢ مليون دولار نيوزيلندي مقابل مبلغ ٨٥ مليون دولار أسترالي، ومن ثم يتم قيد مبلغ ٤ ملايين دولار نيوزيلندي بإضافة موجبة في مركز صافي الخصوم (العمود ٤): أي: ١٠٦ - ١٠٢ = ٤.

المثال ٣: السطر ٣ في الجدول: المارك الألماني
 هناك توازن كامل بين الخصوم المعومة بالمارك الألماني ومتحصلات الصادرات المجموعة على سبيل المثال.
 المثال ٤: السطر ٤ في الجدول: اللين الصيني
 اقتنات الخصوم قصيرة الأجل والدين البنائي غير مغفلين على الإطلاق.
 المثال ٥: السطر ٥ في الجدول: الفرنك السويسري
 هناك توازن بين الخصوم المعومة بالفرنك السويسري والأصول المعومة بالعملة الأجنبية المعقدة في الميزانية العمومية - على سبيل المثال، الروائع المصرفية بالعملة الأجنبية، وروايف التصدير والمستحقات على المدينين في عمليات التجارة الخارجية، والاستثمارات في الشركات التابعة فيما وراء البحار.

عمليات تغطية الخصوم المعومة بالعملة الأجنبية

النسبة المئوية لهذه الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار في حالة:	القيمة السوقية لعقد المشتقات المستخدمة في تغطية الخصوم التعاقدية فيما وراء البحار حسب الوضع		طرف مقابل مقدم		طرف مقابل غير مقدم	
	الخصوم القائمة فيما وراء البحار والقائمة	عمليات الخصوم	المشتقات القائمة في صافي مركز الأصول (بملايين الدولارات النيوزيلندية)	المشتقات القائمة في صافي مركز الأصول (بملايين الدولارات النيوزيلندية)	المشتقات القائمة في صافي مركز الأصول (بملايين الدولارات النيوزيلندية)	المشتقات القائمة في صافي مركز الأصول (بملايين الدولارات النيوزيلندية)
١٠٠٪	٥٠٠	١٠٠	١٨٤	١٨٤	٤	٤
٧٥٪	٢٠٠	١٠			صفر	صفر
١٠٪	١٠				صفر	صفر
٢٠٠٪	٢٠٠				صفر	صفر

مع التوقعات في بداية المشروع، نُشرت المعلومات التكميلية المتعلقة بعمليات التغطية بوصفها «تقديرات تقريبية» (وليس بوصفها «الإحصاءات الرسمية») وذلك بسبب النطاق المحدود للمسح، والطابع التقريبي لبيانات صافي القيمة السوقية للمشتقات المالية التي وردت من البنوك ومن بعض الكيانات غير المصرفية. ومع ذلك فإن مستخدمي البيانات أبدوا رد فعل إيجابياً إزاء نشر هذه البيانات، وحدثت زيادة في الثقة في جودة إحصاءات الديون فيما وراء البحار.

١٤-١٥٢ ولذلك أُعيد إصدار ملحق عمليات التغطية، مع تحديث عينة المشروعات المجيبة باستخدام المعلومات الأحدث المتوافرة من مسحي مجموع الدين فيما وراء البحار والحساب الرأسمالي السنوي.

الدروس المستفادة

١٤-١٥٣ يعتبر التجاوب مع احتياجات مستخدمي الإحصاءات المنشورة واحتياجات المجيبين أمراً مهماً. فقد نشأ مشروع ملحق عمليات التغطية نتيجة لشواغل لدى مستخدمي البيانات، بينما ساهم التجاوب مع ظروف المجيبين في جدوى النتائج المنشورة. فعلى سبيل المثال، يؤكد تصميم الاستبيان حسب القطاع ودخل كل قطاع توافر بيانات ذات جودة أفضل مما كان سيتوافر في حالة استخدام استبيان موحد، كما أن مناقشة البدائل مع المجيبين عند عدم استطاعتهم تقديم بيانات المشتقات المالية بالقيمة السوقية كما هي مطلوبة أصلاً أتاحت لموظفي قسم ميزان المدفوعات إعداد تقديرات قد لا تتسنى لولا ذلك.

١٤-١٥٤ وكان التشاور أمراً أساسياً. وكانت هناك جوانب عديدة له:

- كان التشاور مع المجيبين أمراً أساسياً. وكانت الزيارات الشخصية ذات قيمة قصوى لأنها أتاحت تبادل المعلومات في اتجاهين؛ وأدت إلى زيادة فهم المجيبين لأهداف المسح ودعمهم له؛ ومكنت موظفي قسم ميزان المدفوعات من أن يلموا بمعلومات أكثر عن الممارسات السوقية، مما أدى إلى جعل الاستبيان أفضل، والحصول على بيانات ذات جودة أفضل، وفهم البيانات المقدمة فهماً أفضل.
- والجمع بين المجيبين (أي الذين يملأون الاستبيان فعلاً) ومستخدمي الإحصاءات المنشورة من نفس المؤسسة كان جُم الفائدة؛ فهاتان الفئتان لم تكن لدى أي منهما دراية تذكر بوضع الأخرى. كما أن الجمع بينهما وموظفي قسم ميزان المدفوعات أتاح الفرصة لجميع الأطراف لتقدير أدوار كل طرف من الأطراف المعنية تقديراً أفضل.
- وقد كان تجميع المعارف أمراً أساسياً. فالتشاور والاتصال بين هيئة الإحصاءات النيوزيلندية والبنك الخاص المعني، وبين المكتب الإحصائي والبنك المركزي، كانا سمة أساسية من سمات المشروع. فقد قدم البنك الخاص منظوراته كمستخدم للمخرجات الإحصائية، وكمشارك

(الشكل البياني ١٤-٢). وإضافة إلى ذلك تم في كل نوع تصميم صيغ متعددة للاستمارة الأساسية بما يلبي احتياجات شتى المجيبين. وفي العادة كانت صيغة الاستبيان المصممة خصيصاً تتقرر أثناء اجتماع التشاور مع المجيب المعني، ثم تعاد صياغتها من جانب موظفي قسم ميزان المدفوعات ثم تعاد إلى المجيب لتأكيد قبولها واستكمالها. فضلاً على ذلك تم تزويد كل مجيب بمجموعة تعاريف للمصطلحات المستخدمة في الاستبيان ومرشد إلى الاستبيان مشفوع بأمثلة مجاب عليها.

١٤-١٤٨ ويشتمل كل استبيان من الاستبيانين على جزأين: تُطلب في الجزء الأول بيانات الدين الخارجي بالعملة الأجنبية مع تحديده مدى ونوع عملية التغطية؛ وتطلب في الجزء الثاني معلومات عن القيمة السوقية. كذلك كان يُطلب في جداول مستقلة بيانات العزو إلى الفئة طويلة الأجل والفئة قصيرة الأجل (على أساس الاستحقاق الأصلي).

١٤-١٤٩ وفي القسم الذي يتناول مدى التغطية ونوعها كان المطلوب من المجيبين الإبلاغ عن:

- عملة خصومهم التعاقدية الأصلية فيما وراء البحار في تاريخ إجراء المسح، وهو ٣١ مارس؛
- مبالغ خصومهم التعاقدية فيما وراء البحار بالعملة الأجنبية في تاريخ إجراء المسح، وهو ٣١ مارس (ولا بد أن يكون هذا الرقم هو نفس الرقم المبلغ عنه في مسح الديون فيما وراء البحار)؛
- النسبة المئوية للخصوم فيما وراء البحار التي ينطبق عليها أي مما يلي في تاريخ إجراء المسح هي:
 - أن تكون مغطاة باستخدام مشتقات مالية؛
 - أو أن تكون مغطاة بعملية تغطية طبيعية مقابل أصول مدرجة في الميزانية العمومية؛
 - أو أن تكون مغطاة بعملية تغطية طبيعية مقابل متحصلات أخرى (في حالة الشركات غير المصرفية فقط)؛
 - أو أن تكون غير مغطاة.

١٤-١٥٠ وفي القسم الذي يتناول القيمة السوقية، كان المطلوب من المجيبين إبلاغ بيانات القيمة السوقية لعقود المشتقات التي تستخدم في تغطية الخصوم فيما وراء البحار في تاريخ إجراء المسح. وقد طلبت بيانات المراكز في صافي الأصول وصافي الخصوم كل على حدة، وموزعة حسب الأطراف المقابلة المقيمة وغير المقيمة.

المتنفيذ

١٤-١٥١ في أعقاب أول مسح، تقرر أن النتائج كانت ذات جودة ومعنوية تكفيان لتبرير مواصلة المشروع. ومن ثم جمعت البيانات حسب الوضع في ٣١ مارس ١٩٩٩، ونشرت نتائج مسحي عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ كمعلومات تكميلية إلى جانب إحصاءات الدين فيما وراء البحار لعام ١٩٩٩. واتساقاً

سلطة الرقابة على الامتثال للقانون من منظور النقد الأجنبي.

١٤-١٥٧ وتم إنشاء آليات إدارية في أوائل السبعينات لتطبيق أحكام القانون وترشيد عملية إدارة الديون. ويغطي نظام المراقبة عمليات الاقتراض الخارجي للقطاعين العام والخاص. فالحكومة تدرك دائما أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في حفز النمو والتنمية الاقتصاديين، ومن ثم الحاجة إلى مراقبة عمليات الاقتراض الخارجي التي يدخل فيها. ومع وجود ضوابط الصرف في ذلك الحين، لم يكن من الصعب تطبيق النظام وضمان الامتثال له. ثم تطور النظام على مر السنين ليتناول التطورات الجديدة، بما فيها الإزالة التدريجية للحواجز التي تعوق حركات رأس المال. وأبرزت التسعينات أيضا أهمية مراقبة عمليات الاقتراض الخارجي التي يدخل فيها القطاع الخاص عندما تحملت مشروعات القطاع الخاص مبالغ كبيرة من الدين الخارجي أثناء تلك الفترة لتمويل مشاريعها الإنمائية ومشاريع أخرى رئيسية، بما في ذلك المشاريع المشمولة بترتيبات البناء والتشغيل ونقل الملكية والترتيبات المماثلة.

١٤-١٥٨ و تنطوي إدارة الدين الخارجي للبلد على بذل جهود متضافرة من جانب شتى الهيئات الحكومية، بما في ذلك هيئة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي المركزية — وهي لجنة مشتركة بين الهيئات على أعلى مستوى — ووزارة المالية. ويحتل بنك الفلبين المركزي (أو «البنك») مركز الصدارة في هذه الأنشطة، حيث عهد إليه بمهمة ضمان الامتثال لأحكام القانون المتعلقة بمسائل النقد الأجنبي. ويتابع هذا البنك مسار رصيد الدين ويبقي الخصوم المستحقة في حدود مستويات يمكن تدبيرها، ويضمن الحصول على القروض بأفضل الشروط المتاحة. وهو يؤدي حاليا هذه الأنشطة من خلال المجلس النقدي (وهو أعلى هيئة لوضع السياسات) ودائرة العمليات الدولية^{٢٤} (التي تتولى الأنشطة اليومية لإدارة الدين).

^{٢٣} أعيد تنظيم بنك الفلبين المركزي السابق حيث أصبح على الوضع الحالي اعتبارا من ٣ يوليو ١٩٩٣. وهو يتمتع باستقلال ذاتي مالي وإداري، باعتباره السلطة النقدية المركزية الجديدة المنصوص عليها في الدستور الفلبيني.

^{٢٤} «دائرة إدارة الدين الخارجي» سابقا، التي كانت قد أنشئت أصلا في عام ١٩٧٠ حاملة اسم «مكتب مراقبة الدين الخارجي». وفي أكتوبر ١٩٩٩ تغير اسمها ليصبح «دائرة العمليات الدولية» مع توسيع نطاق مسؤولياتها ليشمل التجارة والاستثمارات.

في السوق، وكمورد للبيانات؛ بينما عرض البنك المركزي مشورته المفاهيمية والفنية ومنظورا شاملا لعمليات السوق المالية. وإضافة إلى ذلك أتاح التشاور بين هيئة الإحصاءات النيوزيلندية والمجيبين على المسح مزيدا من الفهم المتعمق لعمليات السوق. وكان هذا التجميع للمعلومات مفيدا على وجه الخصوص بالنظر إلى أن قياس عمليات التغطية كان موضوعا جديدا وذا طابع فني متعمق، ويمثل مجالا جديدا للمكتب الإحصائي الوطني.

مستقبل الملحق

١٤-١٥٥ كانت النية تتجه أصلا إلى استمرار إصدار ملحق عمليات التغطية، بشرط أن تبرر النتائج ذلك حتى عام ٢٠٠١، فقط عندما يتم مشروع تطبيق الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات بالكامل. بيد أنه تقرر في أعقاب رد الفعل الإيجابي من مستخدمي البيانات استمرار إصدار الملحق، ولكن في شكل معدل. فقد تقرر أن جمع بيانات صافي القيمة السوقية في مسح جديد هو المسح ربع السنوي للاستثمار الدولي — ويجري تحقيق الاتساق بين استمارة بيانات ميزان المدفوعات والشروط الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات — وسيشمل المسح الجديد، كما هو مخطط أصلا، كلا من الوضع المغطى ومركز التداول في المشتقات المالية. ولكن ملحق عمليات التغطية سيتكرر إصداره سنويا لأغراض عرض البيانات في ٣١ مارس، ولكن لن تُجمع بيانات إلا عن مدى عمليات التغطية حسب النوع والقطاع والعملة. أي أن وظيفة ملحق عمليات التغطية ستمثل في مواصلة تكملة إحصاءات الدين الخارجي.

الفلبين

نظام مراقبة الدين الخارجي للقطاع الخاص^{٢٢}

١٤-١٥٦ تستعين الفلبين بالأموال الخارجية استعانة مستفيضة للمساعدة على دعم احتياجاتها الكبيرة لتمويل التنمية. وقد سنت الحكومة، إدراكا منها للحاجة إلى منهج منظم لإدارة عمليات الاقتراض الخارجي، قانونا بشأن الاقتراض الخارجي في منتصف الستينات أرسى سياسات و ضمانات عامة بشأن عمليات الاقتراض الخارجي. وحدد تشريع لاحق حدود الاقتراض وأسند إلى البنك المركزي

^{٢٢} من إعداد بنك الفلبين المركزي.

أدوات إدارة الدين

المتعلقة بالنقد الأجنبي بدءاً من أوائل التسعينات، تم تعديل التنظيمات بحيث أعطي لمقترضى القطاع الخاص،^{٢٥} بوجه عام، خيار عدم المرور بعملية الموافقة والتسجيل بشرط عدم شرائهم نقداً أجنبياً من الجهاز المصرفي لأغراض خدمة الدين.^{٢٦} ويتسق هذا المنهج مع الحرية الممنوحة الآن للمقيمين في استخدام مقبوضاتهم من النقد الأجنبي والتي كانت تخضع من قبل لشرط التسليم الإلزامي.

١٤-١٦٣ ومع ذلك، رغم إرخاء تنظيمات النقد الأجنبي، يختار معظم المقترضين (لا سيما الذين لديهم احتياجات تمويلية كبيرة) الحصول على موافقة من البنك المركزي على عمليات الاقتراض الخارجي التي يدخلون فيها ليضمنوا الوصول إلى موارد الجهاز المصرفي وليضمنوا، عند الضرورة، الوفاء بمدفوعات الدين التي يحين استحقاقها. ويشترط عدد كبير من الدائنين الدوليين أيضاً على المشروعات الفلبينية الحصول على موافقة البنك المركزي على عمليات الاقتراض التي يدخلون فيها وتسجيلها لديه تلافياً لمواجهة أي صعوبة في خدمة الحساب.

نظام مراقبة الدين الخارجي

١٤-١٦٤ يغطي النظام الحالي لمراقبة الدين الخارجي (حسب الوضع في سبتمبر ٢٠٠٠) جميع الالتزامات الخارجية في أي فئة من فئات آجال الاستحقاق (قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل) وفي أي شكل (قروض وسلف وودائع وسندات، إلخ.) يكون قائماً على قطاعات الاقتصاد المختلفة (السلطة النقدية والحكومة المركزية والمشروعات المصرفية وغير المصرفية المملوكة للدولة والمملوكة ملكية خاصة) نحو جميع أنواع الدائنين (المصادر متعددة الأطراف والثنائية، والبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الأجنبية، والموردون والمشترون الأجانب، وحملة السندات/حملة الأذون، وغيرهم).

١٤-١٦٥ وهذا النظام الذي يعتمد على تقارير ترد من مختلف المصادر، يعالج المعلومات ويخزنها في قاعدة بيانات مركزية ويولد تقارير باستخدام برامج وضعها البنك المركزي. وتحيل البنوك البيانات إلكترونياً، بينما تقدم الجهات الأخرى بيانات في نسخ مطبوعة. ويجري اتخاذ خطوات للتحويل التدريجي إلى

١٤-١٥٩ يستخدم البنك حالياً عدداً من أدوات إدارة الدين التي بدأ استخدامها ثم تنقيحها إبان العقود الثلاثة الأخيرة. وهي تشمل إصدارات سياسة البنك المركزي، التي تبين القواعد والتنظيمات والمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بأنشطة الاقتراض الخارجي (والإصدارات الجديدة تنشر على الفور على الجمهور وتكملها نشرات صحفية وجلسات إحاطة منظمة، حسب مقتضى الحال)؛ والآليات الإدارية، بما في ذلك عملية الموافقة والتسجيل ونظام مراقبة الدين، وكلاهما يغطي خصوم جميع قطاعات الاقتصاد.

الموافقة على القروض وتسجيلها

١٤-١٦٠ يتقدم المقترض من القطاع الخاص بطلب للحصول على الموافقة على اقتراح القرض، ولا بد من أن يمنح البنك المركزي هذه الموافقة قبل تنفيذ الوثائق التي تغطي القرض وصرف الأموال. وتنطوي عملية التقييم التي يجريها البنك على مراجعة دقيقة للاقتراح من أجل تحديد جملة أمور، منها اتساق غرض القرض مع التوجه الإنمائي الشامل للبلد، والمنافع المتوقع تحقيقها من المشروع ومعقولة الشروط المالية، وتأثير القرض على مجموع عبء خدمة الدين على البلد مقارنة بقدرة الاقتصاد على الوفاء بالالتزامات التي يحين موعد استحقاقها.

١٤-١٦١ ولضمان الامتثال لشروط الحصول على موافقة البنك المركزي، يشترط على القطاع الخاص أن يسجل القروض الأجنبية في أعقاب استلامه الأموال المقترضة. ويشترط على المقترض أن يقدم نسخة من وثائق القرض الموقعة، فضلاً عن الأدلة التي تثبت صرف متحصلات القرض واستغلالها. وبعد التأكد من أن الوثائق تعتبر باعثة على الارتياح، تصدر وثيقة تسجيل عن البنك المركزي تصرح للمقترض بشراء النقد الأجنبي من البنوك المحلية من أجل خدمة الدين في مواعيد الاستحقاق المدرجة في الجدول الزمني المعني. غير أن مشتريات النقد الأجنبي من البنوك لتغطية أي مدفوعات لا تتسق مع شروط القرض المبينة في وثيقة التسجيل الصادرة عن البنك المركزي والتي تقتضي الحصول مسبقاً على موافقة البنك.

١٤-١٦٢ وقبل التسعينات، واتساقاً مع الضوابط القائمة على تدفقات النقد الأجنبي الداخلة والخارجة، كان يجب أن يوافق البنك المركزي القديم على جميع مقترحات الاقتراض الخارجي، وأن تُسجل لديه. وكانت كل عملية شراء للنقد الأجنبي من الجهاز المصرفي لأغراض خدمة الدين تخضع بالمثل لموافقة البنك المركزي مسبقاً. ولكن مع تحرير القواعد

^{٢٥} لم يحدث تغير في السياسة المتعلقة بعمليات الاقتراض التي يدخل فيها القطاع العام بالنظر إلى أن تلك السياسة نابعة من أحكام الدستور الفلبيني وغيره من التشريعات.

^{٢٦} الاستثناءات من هذه القاعدة هي القروض التي تنطوي على أي خصوم أو تسفر عن أي خصوم، سواء كانت حقيقية أو احتمالية، على مشروع من مشروعات القطاع العام أو بنك محلي نحو غير مقيم (تنشأ مثلاً عن ضمانات)، وهو ما يظل مشمولاً بعملية الموافقة والتسجيل.

في تعديل رصيد الدين الخارجي حيث إن هذه المعاملات تحدث بين المقيمين.

١٤-١٦٧ وبوجه عام، تلزم بيانات بالقيم المطلقة بالعملة الأصلية وإن كان تلزم بيانات ما يعادلها بالدولار الأمريكي لأغراض التقارير المصرفية تيسيرا للمقارنة والمراجعة التبادلية مع البيانات المقدمة بالمبالغ الكلية بالبيسو وما يعادلها بالدولار الأمريكي إلى دوائر وحدات البنك المركزي الأخرى.

١٤-١٦٨ وتعتبر البيانات المبلغة بشأن حسابات القطاع الخاص سرية تماما لدى البنك المركزي؛ ومن ثم لا تنشر الأرقام إلا في شكل مجملات. والإفصاح عن البيانات المتعلقة بفرادى الحسابات أو بفرادى بالمعاملات يتطلب إذنًا على أعلى مستوى (أي من المجلس النقدي) كما يتطلب موافقة الطرف المعني على نشر البيانات أو يُلتزم عادة الحصول منه على تنازل عن حقه في ضمان سرية بياناته.

قاعدة بيانات الدين الخارجي

١٤-١٦٩ صُممت قاعدة بيانات الدين الخارجي لإتاحة مراقبة المعلومات المتعلقة بفرادى حسابات القروض الأجنبية طيلة دورة القروض بأكملها بدءًا من الموافقة وحتى صرف قيمة القرض وتسجيله وسداده.

١٤-١٧٠ ويُنشأ سجل رئيسي لكل حساب، ويجري تحديثه في ضوء أي تغييرات تحدث في المعلومات الأساسية عن القرض طيلة حياة ذلك القرض. وتشمل تفاصيل كل حساب المحفوظة في قاعدة البيانات الأطراف المتعاقدة (المدين والدائن والضامن/الضامنين)، وشروط القرض (أجل الاستحقاق وشروط السداد وسعر الفائدة ورسم الالتزام).

١٤-١٧١ ويتم إدخال بيانات معاملات القروض (المسحوبات والمبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة) في النظام بعد التحقق من اتساق التقارير الواردة ودقتها. وتنعكس بيانات المعاملات هذه في تقارير الدين الخارجي وتقارير ميزان المدفوعات.

١٤-١٧٢ ويحتفظ بالبيانات بالعملة الأصلية ولكن من السهل تحويلها إلى الدولارات الأمريكية أو إلى عملات أخرى. ويستعين النظام في ذلك بمراجع عديدة، منها مثلا أسعار صرف العملات الرئيسية والبلد ومراجع المؤسسات المعنية (المدين والدائن والضامن).

تقارير المخرجات

١٤-١٧٣ يمكن للنظام أن ينتج تقارير موحدة أو مفصلة كبيانات من قبيل معلومات القروض والمعاملات الأساسية:

الإبلاغ الإلكتروني، على الأقل في حالة الكيانات غير المصرفية الرئيسية.

نظام الإبلاغ

١٤-١٦٦ تُصمّم نماذج الإبلاغ مع مراعاة نوع البيانات اللازمة (تستخدم البيانات التي تجمع للأغراض التنظيمية وكذلك للأغراض الإحصائية) ومصدر المعلومات. وهناك أربعة مصادر رئيسية للبيانات تقوم بإبلاغ البنك المركزي بانتظام:

- المقترضون: يعتبر المقترضون (البنوك والكيانات غير المصرفية) مصادر مهمة للبيانات لمعرفة المباشرة بالمعاملات التي تجري في إطار قروضهم الأجنبية وأرصدة تلك القروض. والإلمام بنظام الإبلاغ الذي بدأ تطبيقه إبان حقبة ضوابط الصرف، ييسر امتثال المقترضين لأن النظم والإجراءات الداخلية اللازمة موضوعة منذ مدة طويلة. ومع تحرير القواعد التي تحكم النقد الأجنبي، أصبح البنك المركزي أكثر نشاطا في نشر المعلومات عن شروط إبلاغ البيانات والدعوة إلى الامتثال لها. وهو يتبع نهجا قائما على المبادرة في هذا الصدد عن طريق الاتصال مباشرة بالمقترضين (لا سيما المقترضين الجدد الذين لديهم احتياجات تمويلية كبيرة): وتقديم المشورة بشأن شروط إبلاغ البيانات؛ وشرح الحاجة إلى البيانات المطلوبة واستخداماتها، وممارسة الإقناع الأدبي للحصول على تعاون المقترض. وحتى في ظل البيئة التنظيمية الأكثر إرخاء لا يزال للبنك المركزي تأثير كبير ويتمتع بموثوقية عالية في البلد، مما يتيح له النجاح في التماس تعاون مقدمي البيانات.
- الدائنون الأجانب الرئيسيون: تتيح التقارير المقدمة من الدائنين إقرار البيانات المقدمة من المقترضين عن أرصدهم (وأحيانا عن التدفقات) من الدين الخارجي، وتكمل أيضا البيانات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى.
- البنوك المحلية (بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية/الشركات التابعة للبنوك الأجنبية العاملة في الفلبين): توفر التقارير المقدمة من البنوك بيانات عن فرادى المعاملات الخارجية التي تنطوي على مشتريات ومبيعات نقد أجنبي والمرتبطة بالدين الخارجي، لا سيما المعاملات التي لم تعد تتطلب موافقة مسبقة و/أو تسجيلًا. وتساعد الغرامات النقدية وغيرها من الجزاءات على ضمان الامتثال لشروط إبلاغ البيانات.
- المؤسسات الاستثمارية الرئيسية في الفلبين (كالمؤسسات المالية غير المصرفية): من أجل إعداد مقياس أدق للدين الخارجي، تُستخدم المعلومات المتعلقة باستثمارات هذه المؤسسات في أدوات الدين الفلبينية المطروحة في الخارج

الجدول ١٤-٧: مجموع الدين الخارجي على الفلبين^١
(بملايين الدولارات الأمريكية، نهاية الفترة)

يونيو ٢٠٠٠	مارس ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٥٢ ١٦٤	٥٢ ٤١٥	٥٢ ٢١٠	٤٧ ٨١٧	٤٥ ٤٣٣	٤١ ٨٧٥	٣٩ ٣٦٧	٣٨ ٧٢٣	٣٥ ٥٣٥	٣٢ ٠٨٩	٣١ ٣٩٢	٢٩ ٩٥٥	حساب المقترض
٣٤ ٩٣٢	٣٥ ٤٤١	٣٤ ٨٠٠	٣٠ ٣١٠	٢٦ ٩٥٨	٢٧ ٣٨٥	٣٠ ١١٦	٣٠ ٨٨٣	٢٩ ٧١٨	٢٥ ٦٦٦	٢٥ ٥٥٢	٢٤ ٤٥٨	القطاع العام
٥ ٦٥٤	٥ ٦٠٢	٥ ٧٤٦	٥ ٨٠٥	٤ ٦٨٦	٣ ٢٥٢	٣ ٤٥٢	٣ ١٦٣	٢ ٧٧٧	٣ ٢٦١	٥ ٩٣٧	٦ ٢٠٢	البنوك
٢٩ ٢٧٨	٢٩ ٨٣٩	٢٩ ٠٥٤	٢٤ ٥٠٦	٢٢ ٢٧١	٢٤ ١٣٢	٢٦ ٦٦٤	٢٧ ٧٢١	٢٦ ٩٤١	٢٢ ٤٠٦	١٩ ٦١٤	١٨ ٢٥٦	الكيانات غير المصرفية
١٧ ٢٢٢	١٦ ٩٧٣	١٧ ٤١٠	١٧ ٥٠٧	١٨ ٤٧٥	١٤ ٤٩٠	٩ ٣٥١	٧ ٨٣٩	٥ ٨١٧	٦ ٤٢٣	٥ ٨٤٠	٥ ٤٩٧	القطاع الخاص ^٢
٣ ٦٨٠	٣ ٨٩٧	٤ ١٥٩	٥ ٤١٠	٥ ٩٧٨	٥ ٣٧٩	٢ ٠٠٠	٩٨٠	٥٢١	١ ٤٤٨	١ ٨٠٢	١ ٧١١	البنوك
٣٩٤	٣٨٣	٤٢٣	٤٩٤	٦٠٩	٣٤٨	٢٥٩	٣٧٦	٤٢٢	٦٠٣	١ ٠٥٥	٩٩٦	فروع البنوك الأجنبية
٣ ٢٨٦	٣ ٥١٤	٣ ٧٣٥	٤ ٩١٦	٥ ٣٦٩	٥ ٠٣١	١ ٧٤١	٦٠٤	٩٩	٨٤٥	٧٤٧	٧١٥	البنوك المحلية
١٣ ٥٥٢	١٣ ٠٧٦	١٣ ٢٥١	١٢ ٠٩٦	١٢ ٤٩٧	٩ ١١٢	٧ ٢٥١	٦ ٨٥٩	٥ ٢٩٦	٤ ٩٧٥	٤ ٠٣٨	٣ ٧٨٦	الكيانات غير المصرفية
٥٢ ١٦٤	٥٢ ٤١٥	٥٢ ٢١٠	٤٧ ٨١٧	٤٥ ٤٣٣	٤١ ٨٧٥	٣٩ ٣٦٧	٣٨ ٧٢٣	٣٥ ٥٣٥	٣٢ ٠٨٩	٣١ ٣٩٢	٢٩ ٩٥٥	حساب أجل الاستحقاق
٥ ٩٣٢	٦ ٠٠٩	٥ ٧٤٥	٧ ١٨٥	٨ ٤٣٩	٧ ٢٠٧	٥ ٢٧٩	٥ ١٩٧	٥ ٠٣٥	٥ ٢٥٦	٤ ٨٢٧	٤ ٣٧٦	قصير الأجل
٤٦ ٢٣٢	٤٦ ٤٠٦	٤٦ ٤٦٥	٤٠ ٣٦٢	٣٦ ٩٩٤	٣٤ ٦٦٨	٣٤ ٠٨٨	٣٣ ٥٢٦	٣٠ ٥٠٠	٢٦ ٨٣٣	٢٦ ٥٦٥	٢٥ ٥٧٩	متوسط الأجل وطويل الأجل
٥٢ ١٦٤	٥٢ ٤١٥	٥٢ ٢١٠	٤٧ ٨١٧	٤٥ ٤٣٣	٤١ ٨٧٥	٣٩ ٣٦٧	٣٨ ٧٢٣	٣٥ ٥٣٥	٣٢ ٠٨٩	٣١ ٣٩٢	٢٩ ٩٥٥	حسب نوع الدائن
٩ ٨٦٤	٩ ٩٣٤	١٠ ٢٤٥	١٠ ٠٥٨	٨ ٦٣٨	٨ ٦٣٤	٩ ٦١٧	٩ ٨٥٩	٩ ٢٠٢	٨ ٣٢٣	٧ ٩٣٥	٧ ٤١١	متعدد الأطراف
١٥ ٩٨٣	١٦ ١١٦	١٦ ٤٢٩	١٤ ٩٢٦	١٣ ٣٠٧	١٣ ٤٣٩	١٤ ٣٩٣	١٥ ٠٣٣	١٣ ٣٦٩	١١ ٣٢٨	٩ ٥٧٢	٨ ٥٤٧	ثنائي
١٠ ٢٨٤	١٠ ٢٠٦	١٠ ٣٤٠	٩ ٦٧٢	١٠ ١٧٦	٨ ٣٧٣	٦ ٣٤٥	٥ ٥٣٠	٥ ١٧٧	٥ ٦٩٢	١٠ ٢٢٧	١٠ ٨١٥	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
١٣ ٣٩٦	١٣ ٨٦٥	١٢ ٩٥١	١١ ٢٠٩	١٠ ٦٣٣	٨ ٧٢٥	٦ ٢٠٦	٤ ٧٢٧	٤ ٥٦٧	٣ ٧٥٤	٨٥١	٨٦٥	حائزو السندات/حائزو الأذون
١ ٨٨٢	١ ٦٩٧	١ ٦٩٠	١ ٥٦٢	٢ ٣٥٩	٢ ٥٨٨	٢ ٥٨٧	٣ ٥٤٩	٣ ٢١٣	٢ ٩٦٣	٢ ٨٠٢	٢ ٣١٢	الموردون/المصدرون
٧٥٥	٥٩٨	٥٥٥	٣٩٠	٣٢٠	١١٦	٢١٩	٢٥	٧	٢٩	٥	٥	آخرون
٥٢ ١٦٤	٥٢ ٤١٥	٥٢ ٢١٠	٤٧ ٨١٧	٤٥ ٤٣٣	٤١ ٨٧٥	٣٩ ٣٦٧	٣٨ ٧٢٣	٣٥ ٥٣٥	٣٢ ٠٨٩	٣١ ٣٩٢	٢٩ ٩٥٥	حسب البلد
١٤ ٠٣١	١٤ ١٨٤	١٤ ٣٠٥	١١ ٨٨٧	١٠ ٢٩٣	١١ ١٠٩	١٢ ١٦٩	١٢ ٦٨٢	١١ ١١٢	٩ ٢١٠	٩ ٥٤٦	٨ ٦٢٧	اليابان
٤ ٩٣٣	٤ ٧٠٤	٥ ٣١٤	٤ ٥٦٦	٤ ٥٦٩	٤ ١٩٠	٣ ٧٧١	٣ ٨١٢	٧ ٠٦٤	٧ ١٥٦	٥ ٥٥٢	٥ ٠٨٨	الولايات المتحدة
٤٨١	٥٣٧	٤٣٨	٣٩٩	٤٤٥	٥١١	٦١١	٣٦٣	١ ٢٩٧	٦٤١	١ ١٠٨	١ ١٤١	المملكة المتحدة
١ ٢٨٧	١ ٤٣٣	١ ٦٢١	١ ٧٤٣	١ ٨٩٩	١ ٥٧٩	٩٦١	٧١٢	٧٢٥	٨٥٠	١ ٠٨٥	١ ٤٤٧	فرنسا
٣ ١٠٩	٢ ٦٢٠	٢ ٤٣٥	٢ ١٢٢	١ ٦٣٥	١ ٢٩٨	٩٦٧	٨٨٥	٧٤٢	٧٠٠	٦٩٣	٦٢٠	ألمانيا
٥ ٠٠٣	٥ ١٣٨	٥ ٠٠١	٥ ٨٣٢	٧ ٣٢١	٥ ٨٢٩	٥ ٠٦٥	٥ ٦٨٢	٤ ٢٦٦	١ ٤٥٥	٤ ٦٢٢	٤ ٠٣٦	أخرى
٩ ٨٦٤	٩ ٩٣٤	١٠ ٢٤٥	١٠ ٠٥٨	٨ ٦٣٨	٨ ٦٣٤	٩ ٦١٧	٩ ٨٥٩	٩ ٢٠٢	٨ ٣٢٣	٧ ٩٣٥	٧ ٤١١	الهيئات متعددة الأطراف
١٣ ٣٩٦	١٣ ٨٦٥	١٢ ٩٥١	١١ ٢٠٩	١٠ ٦٣٣	٨ ٧٢٥	٦ ٢٠٦	٤ ٧٢٧	٤ ٥٦٧	٣ ٧٥٤	٨٥١	٨٦٥	حائزو السندات/حائزو الأذون
٥٢ ١٦٤	٥٢ ٤١٥	٥٢ ٢١٠	٤٧ ٨١٧	٤٥ ٤٣٣	٤١ ٨٧٥	٣٩ ٣٦٧	٣٨ ٧٢٣	٣٥ ٥٣٥	٣٢ ٠٨٩	٣١ ٣٩٢	٢٩ ٩٥٥	حسب العملة
٢٨ ٠٦٩	٢٨ ٢٠٦	٢٧ ٣٨١	٢٥ ٦٠٠	٢٥ ٩٤٦	٢١ ٦٦٠	١٦ ٥٧٣	١٤ ٩٥٣	١٤ ٢٤٧	١٣ ٤٧١	١٢ ٩٣١	١٣ ٠١٦	الدولار الأمريكي
٥ ٥٤٧	٥ ٦٤٧	٥ ٩٣٩	٦ ٣٣٣	٥ ٩٦٥	٦ ٧١٨	٧ ٥٤٣	٧ ٥٢٩	٦ ٩٣١	٦ ٢٦٤	٦ ١٦٤	٥ ٨٨٨	القروض متعددة العملات
١٤ ٣٤٠	١٤ ٣٩٢	١٤ ٤٨٨	١١ ٨٧٨	١٠ ٢٦٠	١٠ ٦٠٠	١١ ٦٣٥	١٢ ٢٦٣	١٠ ٦٠٥	٨ ٥٣٠	٨ ٢٧٣	٧ ١٩٣	الين الياباني
٢ ٦٤٤	٢ ٦٥٤	٢ ٧٠٠	٢ ٤٣٥	١ ٦٨٠	١ ١٩٢	١ ٥٧٦	١ ٨٢٤	١ ٩١٠	١ ٦٨٣	١ ٥٥٤	١ ٣٥٨	حقوق السحب الخاصة
١ ٥٣٣	١ ٥١٥	١ ٧١٠	١ ٥٨١	١ ٥٨٢	١ ٧٠٦	٢ ٠٣٩	٢ ١٥٤	١ ٨٤٣	٢ ١٤١	٢ ٤٧٠	٢ ٦٠٠	أخرى

^١ يغطي الدين الموافق عليه من/المسجل لدى بنك الفلبين المركزي المستحق لغير المقيمين، مع تصنيفه حسب المقترض استناداً إلى الملتمزم الأساسي حسب كل اتفاق/وثيقة قرض/إعادة جدول تغطي الدين المعني.

^٢ يستبعد منه حسابات القطاع الخاص التالية المشمولة بالمراقبة:

يونيو ٢٠٠٠	مارس ٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤
٢ ٣٦٩	٢ ٤٧٣	٢ ٩٠٦	٣ ٠٦٠	٣ ٠٧٤	٢ ٦٩٤	٨٦١	٥١٩
١ ٣١٦	١ ٣٣٧	١ ٣٣١	١ ٤٠٤	٩٢٥	٥٦٢	٤٥٥	١٠٠
١ ٥٧٤	١ ٥٨٦	١ ٥٩٧	١ ٢٢٨	١ ٢٩٦	٣٩٦		

(١) الحسابات فيما بين الشركات (إجمالي «المستحق للمكتب الرئيسي/الفروع») للفروع

القائمة في الفلبين للبنوك الأجنبية

(٢) قروض القطاع الخاص المقدمة بدون موافقة من/تسجيل لدى بنك الفلبين المركزي

(٣) التزامات القطاع الخاص بموجب اتفاقات التأجير الرأسمالي

بيانات، كالأرصدة القائمة، والدفعات المنصرفة من القروض، ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي.

مراجعة إحصاءات الدين

١٧٤-١٤ تقارن إحصاءات رصيد الدين المنتجة من النظام بالإحصاءات التي تحتوي عليها منشورات أخرى كالمنشورة ربع

ومختلف خصائص أرصدة الدين (مثلاً حسب أجل الاستحقاق الأصلي أو المتبقي، وقطاع المقترض، والعملية، وبلد الدائن، سواء على أساس وضع الإقامة أو المكتب الرئيسي/المواطنة):

وملخصات عن المعاملات وعبء خدمة الديون المتوقع.

ويرد في الجدول ١٤-٧ مثال لجدول ديون مولد من النظام.

ويتيح هيكل قاعدة البيانات توليد ملخصات لأي عنصر

تعريف القطاعات المؤسسية

١٤-١٧٨ يتسق تصنيف القطاعات المؤسسية الذي يستخدمه بنك تركيا المركزي في إعداد بيانات الدين الخارجي قصير الأجل مع الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

نطاق التغطية

١٤-١٧٩ يتكون الدين الخارجي قصير الأجل على البنك المركزي مما يلي: (١) حسابات الودائع بالعملة الأجنبية، (٢) عمليات السحب على المكشوف، (٣) متأخرات التجارة غير المضمونة. والحسابات بالعملة الأجنبية تناظر ما يقرب من ٩٩٪ من مجموع رصيد الدين الخارجي قصير الأجل على البنك المركزي في نهاية عام ١٩٩٩. وقد فتح هذه الحسابات مواطنون أترك، ممن تتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما ولديهم تصاريح إقامة أو تصاريح عمل في الخارج ويحملون جوازات سفر تركية سارية. ويحق أيضا فتح حسابات من هذا القبيل للأفراد الذين ينتمون إلى هيئات عامة المأذون لهم بالعمل في الخارج لأجل طويل، وكذلك الذين يعملون في مكاتب تمثيلية في الخارج تابعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص.

١٤-١٨٠ وتشمل القروض قصيرة الأجل على البنوك ما يلي: (١) ائتمانات النقد الأجنبي التي يتم الحصول عليها في الخارج؛ (٢) حسابات ودائع غير المقيمين بالنقد الأجنبي؛ (٣) حسابات ودائع البنوك غير المقيمة بالنقد الأجنبي.

١٤-١٨١ وينقسم الدين قصير الأجل على الكيانات الخاصة والعامية غير المصرفية (القطاعات الأخرى) إلى ائتمانات تجارة وائتمانات أخرى. ويشمل ائتمان التجارة الدين قصير الأجل المتعلق بالواردات والتمويل المسبق للصادرات. وقد كان يمثل ما يقرب من ٨٠٪ من الدين الخارجي على القطاعات الأخرى في نهاية عام ١٩٩٩. أما الدين المتعلق بالواردات، الذي يمثل أكبر نصيب، فهو يتكون من اعتمادات القبول؛ وخطابات الاعتماد (التي تعبر عن مدفوعات الواردات المقرر أدائها، لا الخصوم الفعلية ذاتها)؛ والمدفوعات المؤجلة مقابل الواردات — وهي أساسا ائتمانات للموردين. وتشمل الائتمانات الأخرى ائتمانات النقد الأجنبي المقدمة من البنوك غير المقيمة أو الشركات القائمة في الخارج.

طرق جمع البيانات

١٤-١٨٢ يقوم البنك المركزي بإعداد بيانات ميزان المدفوعات وفق المفاهيم ومبادئ القيد الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. وتعتمد بيانات الدين الخارجي قصير الأجل أساسا على سجلات النقد الأجنبي لدى البنوك. والاستثناء من ذلك هو بيانات الدين قصير الأجل الناشئ عن

السببية السنوية (Quarterly Review) التي تصدر عن بنك التسويات الدولية، وكذلك تقرير «تمويل التنمية العالمية» (Global Development Finance) الذي يصدر عن البنك الدولي.

التوقعات

٤-١٧٥ يظل نظام مراقبة الدين الخارجي لدى هذا البلد قويا، مما يمكن البنك المركزي من تلبية الاحتياجات الحيوية لمستخدمي البيانات. غير أنه قد تنشأ فجوات محتملة في إبلاغ البيانات في بيئة النقد الأجنبي التنظيمية المحررة. ومن ثم تجري مراجعة وتنقيح مستمران للنظام، وتُستكشف المصادر الإضافية الممكنة للمعلومات وآليات تسجيل البيانات. والهدف من ذلك هو زيادة تقوية قدرة البنك المركزي على إنتاج ما يلزم لممارسته ولايته التنظيمية وصوغ السياسات، وتلبية احتياجات مستخدمي البيانات الآخرين من إحصاءات شاملة وموثوقة وفي الوقت المناسب.

تركيا

قياس الدين الخارجي قصير الأجل^{٢٧}

١٤-١٧٦ في تركيا تُجمع إحصاءات الدين الخارجي لدى مؤسستين مختلفتين هما: وكالة الوزارة لشؤون الخزانة وبنك تركيا المركزي. ووكالة الوزارة لشؤون الخزانة مسؤولة عن الدين متوسط الأجل وطويل الأجل، الذي يتكون أساسا من تمويل المشاريع والبرامج، وائتمانات أسواق النقد الدولية، والأوراق المالية التي تأخذ شكل السندات، وائتمانات القطاع الخاص الأخرى، على حين أن البنك المركزي مسؤول عن الدين قصير الأجل، بما في ذلك الدين قصير الأجل على البنك المركزي والبنوك وكذلك المؤسسات الخاصة والعامية الأخرى غير المصرفية (القطاعات الأخرى). وينشر البنك المركزي شهريا بيانات عن الدين قصير الأجل، محمدا الدين قصير الأجل على البنك المركزي والبنوك والقطاعات الأخرى؛ بينما يحدد ائتمان التجارة على حدة في حالة القطاعات الأخرى.

الإطار القانوني

١٤-١٧٧ يسمح التشريع التركي النافذ حاليا للمقيمين الأتراك بالاقتراض بحرية من الخارج. ويمكن للبنوك أن تقوم بدور الوسيط في تلك الائتمانات عن طريق ضمانها أو عدم ضمانها. وفيما يتعلق بالقروض الأجنبية قصيرة الأجل، تتحمل البنوك مسؤولية إبلاغ البيانات إلى البنك المركزي في استمارة معلومات عن الائتمانات بتفاصيل نشاطها لحسابها الذاتي فضلا عن مسؤولية جمع وإبلاغ تفاصيل معاملات عملائها.

^{٢٧} من إعداد بنك تركيا المركزي.

أوغندا

شروط البيانات المتعلقة بمبادرة «هيبك»^{٢٨}

١٤-١٨٦ في عام ١٩٩٨ أصبحت أوغندا أول بلد يحصل على تخفيف لعبء دينه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبك») التي وضعها صندوق النقد الدولي، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٠ كانت أول بلد يستفيد من المساعدة بموجب مبادرة «هيبك» المعززة. وفي حالة أوغندا، كان القصد من مبادرة «هيبك» هو تخفيض عبء دينها الخارجي إلى مستوى يمكن استمرار تحمله بحيث يتسنى استخدام الوفورات في أغراض التنمية الاجتماعية. وفي كل مناسبة سعت فيها أوغندا إلى الحصول على تخفيض لعبء دينها، كان يُشترط عليها تقديم إحصاءات دقيقة عن الدين الخارجي. وتبين دراسة الحالة هذه كيف استطاعت أوغندا إنتاج هذه البيانات وكذلك البيانات الخارجية اللازمة.

١٤-١٨٧ وحتى قبل مبادرة «هيبك»، كانت أوغندا قد اتخذت بالفعل خطوات لتخفيض عبء دينها الخارجي، وبدأت بالتالي الأعمال المتعلقة بوضع بيانات جيدة عن الدين الخارجي:

- التفاوض على إعادة جدولة الدين مع الدائنين من نادي باريس: بدأ تنفيذ إعادة جدولة الدين بموجب شروط تورونتو (١٩٨٩)، وشروط تورونتو المعززة (١٩٩٢) وشروط نابولي (١٩٩٥)، وعندها لم تعد أوغندا في حاجة إلى أي إعادة جدولة من جانب نادي باريس. ولكن إعادة الجدولة طبقت على القروض السابقة على التاريخ النهائي، والتي كانت تمثل ما يقرب من ٤٪ من مجموع رصيد الدين على اعتبار أن التاريخ النهائي في حالة أوغندا كان هو يونيو ١٩٨١.

- وفي عام ١٩٩١، نفذت الحكومة أول استراتيجية بشأن الدين. ووضعت هذه الاستراتيجية، ضمن جملة أمور، حدودا صارمة على عمليات الاقتراض، فقد جعلت التعاقد على القروض قاصرا على المشاريع ذات الأولوية. وأعدت أوغندا أيضا شراء حصة كبيرة من دينها التجاري باستخدام منحة من المؤسسة الدولية للتنمية وغيرها من المانحين الثنائيين، بلغ مجموعها ١٥٣ مليون دولار أمريكي.

- وتم تنفيذ استراتيجية معززة للدين في أعقاب دراسة أجراها استشاري في عام ١٩٩٥ بالتشاور مع مسؤولي أوغندا. وأدت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة، وهي أن أكبر عبء كان ديننا متعدد الأطراف وأنه سيظل يتزايد من عام ١٩٩٨ فصاعدا مع بلوغ الالتزامات طويلة الأجل مواعيد استحقاقها، إلى تشكيل صندوق الدين متعدد الأطراف. وقد ساهم في هذا الصندوق بمبلغ مجموعه ١٣٥ مليون دولار أمريكي كل من هولندا والسويد وسويسرا

الواردات والتي تشتق من أرقام الواردات التي ينشرها المعهد الحكومي للإحصاءات عن إنشاء الدين، وتستخدم طريقة التقدير في حالة مدفوعات السداد.

١٤-١٨٣ ويوفر نظام الإبلاغ المصرفي بيانات عن ائتمانات النقد الأجنبي قصيرة الأجل التي تحصل عليها البنوك والقطاعات الأخرى من غير المقيمين، وكذلك الحسابات بالنقد الأجنبي التي يفتحها لدى البنوك المحلية غير المقيمين والبنوك غير المقيمة. كذلك تُبلغ البنوك بيانات ائتمانات تمويل التجارة التي تأخذ شكل القبول المصرفي وائتمانات التمويل المسبق للصادرات.

١٤-١٨٤ وفيما يتعلق ببيانات الائتمانات الناشئة عن المدفوعات المؤجلة مقابل الواردات، بدأ البنك المركزي في عام ١٩٩٧ في استخدام بيانات من معهد الإحصاءات الحكومي في حالة تمديد الائتمانات، والبيانات المستمدة من السجلات المصرفية في حالة سداد هذه الائتمانات مع تقدير التغيير في رصيد الدين باعتباره الفرق بين الاثنين. وقد أدى هذا الأسلوب لقياس الدين قصير الأجل إلى حدوث زيادات سنوية حادة في الرصيد المقدر لائتمانات التجارة، باتت ملحوظة بوجه خاص في عام ١٩٩٩ عندما حدثت زيادة حادة في ذلك الرصيد رغم حدوث انخفاض كبير في حجم الواردات. وقد تبين من مسح للبنوك أن هذه الأنواع من المعاملات ذات أجل استحقاق قصير. كذلك تبين أن البيانات المستمدة من البنوك لم تكن تسجل بدقة جميع مدفوعات السداد، ومن ثم كانت هناك مغالاة في تقدير رصيد ائتمانات التجارة. وبناء على ذلك استحدث البنك المركزي منهجية جديدة لقياس عمليات السداد، على افتراض أن هذا الشكل لائتمان التجارة يسدّد أساسا في غضون ثلاثة أشهر. ثم تم تعديل البيانات فيما يتعلق بالفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وكانت النتيجة تعديلا كبيرا بالنقص في رصيد الدين الخارجي قصير الأجل.

١٤-١٨٥ وتوفر البنوك البيانات المتعلقة بالقروض قصيرة الأجل على أساس المعاملات عندما تتلقاها البنوك ويتجاوز استحقاقها ١٨٠ يوما، وعندما تتلقاها قطاعات أخرى تعمل البنوك المحلية بالنيابة عنها كوسطاء أو كضامنين، وذلك بدون استثناء يتعلق بأجل الاستحقاق. وتشمل التفاصيل المبلغة بيانات الدائن، والبلد الوارد منه الائتمان، والقطاع المقترض (عام/خاص)، والجدول الزمني للسداد، وتاريخ الاتفاق، وتاريخ آخر دفعة سداد، وسعر الفائدة، ومبلغ القرض، والعملة. وتحسب القيمة غير المسددة من هذه القروض قصيرة الأجل بمراعاة بيانات التدفقات الشهرية بما يعادل الدولار الأمريكي بتطبيق أسعار الصرف المشتقة السائدة في تاريخ المعاملة، وإضافة بيانات المعاملات المتراكمة هذه إلى بيانات رصيد نهاية فترة الشهر السابق، مقيّمة بأسعار الصرف السائدة في نهاية الشهر.

^{٢٨} من إعداد بنك أوغندا المركزي.

— هي شركة S.G.Warburg — لوضع تقرير تدقيق شامل لبيانات الدين الخارجي. وبعث وزير المالية برسائل إلى جميع الدائنين المعروفين يطلب منهم فيها إتاحة المعلومات المتعلقة بمطالباتهم، وقام الاستشاريون بمراجعة تبادلية للمعلومات الواردة مع السجلات المقدمة من المؤسسات الدولية الأخرى ومع البيانات المتوافرة لدى أوغندا.

١٤-١٩٢ وكجزء من تلك العملية، وضعت الشركة الاستشارية بالاشتراك مع موظفي البنك المركزي نظاما جديدا لقيد جميع القروض لا يزال مطبقا حتى الآن. وبدأ تطبيق نظام «رصد الديون والتحليل المالي» التابع للأونكتاد،^{٢٩} مع إعطاء كل قرض رقم تعريف فريد حسب ذلك النظام، وتسجيل تفاصيله في قاعدة بيانات تعتمد على استخدام الكمبيوتر. والبيانات المسجلة فيه مماثلة للبيانات الواردة في الجدول ١١-١ في الفصل الحادي عشر، ويغطي في حالة كل أداة تفاصيل نوعها، والدفوعات المنصرفة، وشروط الاقتراض، ومدفوعات خدمة الدين، وسعري الصرف والفائدة، وعند الضرورة، أي نشاط في مجال إعادة هيكلة الدين. كذلك وضعت خزانات جديدة للملفات بحيث أصبح لدى أوغندا، فيما يتعلق بكل قرض، ملف يدوي يحوي اتفاق القرض وجميع المراسلات بشأنه.

١٤-١٩٣ وعندما تتعاقد الوزارة على دين وتوقع اتفاقا، فإنها ترسل نسخة من اتفاق القرض إلى البنك المركزي حيث يجري إدخال بيانات شروط القرض في قاعدة البيانات. وعند صرف القرض، ترد أنواع مختلفة من المعلومات عن الدفوعات المنصرفة هذه من الدائن ويتم إدخالها على جهاز الكمبيوتر، كما تحفظ في الملف اليدوي. ولإتمام إجراءات المدفوعات المعنية، تعقد اجتماعات مرتين شهريا بين البنك المركزي والوزارة للنظر في توقعات خدمة الدين التي تعد من خلال نظام إدارة الديون والتحليل المالي. وتجرى على هذه التوقعات عملية مراجعة تبادلية مع كشوف الفواتير الواردة من الدائنين، ثم يتخذ قرار يحدد الدائنين الذين تؤدي لهم المدفوعات، حسب استراتيجية الدين.

١٤-١٩٤ وتستخدم أوغندا حاليا الصيغة 5.1.1 من نظام إدارة الديون والتحليل المالي، التي تضم النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين (DSM Plus) الذي وضعه البنك الدولي، في حساب (صافي) القيمة الحاضرة للدين، وهو شرط من شروط مبادرة «هيببيك».

رصيد دين أوغندا

١٤-١٩٥ يعرض الجدول ١٤-٨ رصيد أوغندا من الدين حسب الوضع في ٣٠ يونيو ٢٠٠٠. وقد بلغ مجموعه ٣.٥٧ مليار

^{٢٩} يرد في الفصل الثامن عشر وصف تفصيلي لنظام رصد الديون والتحليل المالي.

والدائمنك والنرويج والنمسا، وذلك للوفاء بالتزامات الديون من الدائنين الرئيسيين متعددي الأطراف الأربعة وهم: المؤسسة الدولية للتنمية، وبنك التنمية الإفريقي، وصندوق التنمية الإفريقي، وصندوق النقد الدولي.

• واستمرت أوغندا في عدم السداد لدائنيها من خارج نادي باريس لحين قبولهم شروطا متماثلة مع شروط نادي باريس. ويتمشى ذلك مع استراتيجية الدين لعام ١٩٩١، واستراتيجية الدين المعززة لعام ١٩٩٥، ولكنه يستبعد الدائنين الذين تتلقى منهم أوغندا دفعات منصرفه جديدة لمشاريع جديدة.

• وواصلت أوغندا التقيد بالاقتراض بشروط ميسرة للغاية (شروط المؤسسة الدولية للتنمية) وطلب الحصول على منح حيثما ينطبق ذلك.

١٤-١٨٨ وبصرف النظر عن كل المساعي المذكورة أعلاه، خلصت أوغندا إلى أن دينها لا يزال غير قابل للاستمرار، ومن ثم سعت إلى الحصول على تخفيف لعبء الدين بموجب مبادرة «هيببيك»، مما استلزم وجود إحصاءات جيدة عن الدين الخارجي.

الترتيبات المؤسسية

١٤-١٨٩ بموجب قانون صادر عن البرلمان (قانون القروض والضمانات)، فإن لوزارة المالية وحدها سلطة اقتراض الدين الخارجي العام. ويوقع الوزير جميع اتفاقات قروض الدين العام أو يفوض كبار مسؤولي الوزارة الآخرين للتوقيع نيابة عنه. ولذا فإن وزارة المالية تؤدي مهام التفاوض والتعاقد على القروض والتصريح، بالصرف من القرض ومراقبة الدفوعات المنصرفة، والتصريح بالسداد، وقيود مركز الدين الخارجي. وهي تتولى أيضا الجوانب الأخرى للتدفقات المالية إلى البلد، بما في ذلك المنح والمعونة المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

١٤-١٩٠ وفي أوائل الثمانينات، فوضت الوزارة بنك أوغندا المركزي جانبا من مهمة قيد البيانات والمراقبة وأداء المدفوعات، لأن سجلات وثائق القروض في الوزارة كانت قد دُمرت في حرب عام ١٩٧٩. وقد أنشأ البنك المركزي، فور توليه المسؤولية، مكتب إدارة الدين الخارجي، الذي أدمج بعد ذلك مع دائرة مراقبة النقد التي كانت قائمة آنذاك من أجل تشكيل دائرة التجارة والدين الخارجي في إطار مهمة إجراء البحوث.

١٤-١٩١ ولم تكن سجلات بيانات الدين دقيقة وقت نقل المسؤولية، وذلك لأن الدائنين لم يكونوا معروفين جميعا، ومن ثم لم يكن من السهل التحقق بسهولة من الديون المستحقة على أوغندا. ولهذا، كان هناك اتجاه إلى الاعتماد على كشوف فواتير الدائنين التي كانت توجد مغالاة فيها أحيانا. وفي عام ١٩٩١، وبغية التثبيت من رصيد الدين على أوغندا وتبسيط سجلات الدين، استعين بخدمات شركة استشارية

يلزم مزيد من تخفيف عبء الدين. وإضافة إلى الحلقة التطبيقية المذكورة أعلاه، نظمت هذه المجموعات نفسها حلقات تطبيقية إقليمية لزيادة وعي أوغندا بالقضايا المتعلقة بمبادرة «هيبك». والواقع أن أوغندا ستظل مدينة دوما لهذه الهيئات لما أنجزته من عمل جيد، مما أتاح للمسؤولين الأوغنديين المشاركة على نحو كامل في مفاوضات ثلاثية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين الثنائيين الآخرين.

نطاق تغطية بيانات الدين

١٤-١٩٩٩ يقتصر الدين الخارجي المغطى بموجب مبادرة «هيبك» في جميع الحالات على الدين المستحق على القطاع العام أو المضمون منه. وفي حالة أوغندا، يشمل هذا جميع عمليات الاقتراض متوسطة الأجل وطويلة الأجل للحكومة المركزية، والبنك المركزي، والهيئات شبه الحكومية من المؤسسات متعددة الأطراف (بما في ذلك صندوق النقد الدولي)، والحكومات الداخلة في ترتيبات ثنائية (نادي باريس والبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، وائتمانات التجارة المقدمة من البنوك، وهيئات ضمان التصدير، وائتمانات الموردين سواء ضمنها الحكومة أو لم تضمنها. وبالتالي، فإن جميع الدائنين المذكورين في الجدول ١٤-٨ تغطيهم المبادرة.

إقرار البيانات

١٤-٢٠٠٠ كان على أوغندا أن تطابق بيانات الدين مع جميع الدائنين، حيث يُتوقع عادة في إطار مبادرة «هيبك» إجراء مطابقة كاملة لبيانات ٩٥٪ من قيمة الدين الخارجي مع الدائنين عند نقطة اتخاذ القرار، مع إمكانية التجاوز عن قدر ما من التأخير في مطابقة بيانات الديون المتنازع عليها أو في حالة عدم وصول رد من بعض الدائنين. وللقيام بهذا العمل على نحو فعال، وجهت الوزارة رسائل إلى جميع الدائنين ذوي الصلة تطلب منهم فيها بيانات الدين الخارجي القائم والمنصرف حسب الوضع في نهاية يونيو ١٩٩٧ في حالة مبادرة «هيبك» الأصلية، وفي نهاية يونيو ١٩٩٩ في حالة مبادرة «هيبك» المعرزة. وقد وقع وزير المالية جميع الرسائل ووجهت إلى أحدث عنوان معروف، ولكن في الحالات التي لم تكن فيها أحدث العناوين معروفة، تم توجيه الرسائل إلى سفارات الدائنين في أوغندا أو نيروبي لكي تحيلها هي بعد ذلك.

١٤-٢٠١٠ وكانت المعلومات المفصلة المطلوبة كما يلي:

- اسم الدائن
- مقدار القرض
- تاريخ التوقيع
- تاريخ إتاحة القرض
- المبلغ المنصرف
- المبلغ غير المنصرف
- المقدار المسدد من المبلغ الأصلي
- المقدار المدفوع من الفائدة
- مقدار المتأخرات من المبلغ الأصلي
- مقدار المتأخرات من مدفوعات الفائدة
- مقدار الدين السابق إلغاؤه

الجدول ١٤-٨: التزامات الدين الخارجي على أوغندا حسب الدائن في ٣٠ يونيو ٢٠٠٠ (بملايين الدولارات الأمريكية)

الدائن	مجموع الدين	% من المجموع
متعدد الأطراف	٢٩٢٧,٩	٨١,٩
ثنائي	٥٩٢,٤	١٦,٦
نادي باريس	٢٥٩,٠	(٧,٢)
سابق على التاريخ النهائي من نادي باريس	١١٠,١	(٣,١)
لاحق على التاريخ النهائي من نادي باريس	١٤٨,٩	(٤,٢)
دائنون من خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (خارج نادي باريس)	٣٣٣,٥	(٩,٣)
تجاري/آخر	٥٣,٨	١,٥
المجموع	٣٥٧٤,٠	١٠٠

المصدر: دائرة التجارة والدين الخارجي، بنك أوغندا المركزي.

دولار أمريكي. وهذا الدين موزع على ثلاث فئات رئيسية هي: الدين متعدد الأطراف والدين الثنائي والدين التجاري.

شروط البيانات في مبادرة «هيبك»

١٤-١٩٦٦ اقتضت مبادرة «هيبك» من أوغندا أن تجري عملية مطابقة مع جميع دائنيها في نهاية يونيو ١٩٩٧ في حالة مبادرة «هيبك» الأصلية، وفي نهاية يونيو ١٩٩٩ في حالة مبادرة «هيبك» المعرزة.

التعامل مع مبادرة «هيبك»

١٤-١٩٧٠ خلال التحضير لمبادرة «هيبك» الأصلية، كان من الضروري تدريب موظفي دائرة التجارة والدين الخارجي ووزارة المالية على التعامل مع شروطها. وتبعاً لذلك نظمت هيئة التمويل الخارجي لإفريقيا (التي تسمى الآن المنظمة الدولية لتخفيف عبء الدين) بالاشتراك مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية لمنطقة شرق وجنوب إفريقيا، والبنك الدولي، والأونكتاد، حلقة تطبيقية عن تحليل إمكانية استمرار الدين السابق على مبادرة «هيبك»؛ وتعاون على رعاية تلك الحلقة التطبيقية الوكالة السويدية للتنمية الدولية وبنك أوغندا المركزي ووزارة المالية الأوغندية، وذلك للمساعدة على بناء القدرات في مجال إعداد بيانات الدين الخارجي اللازمة لمبادرة «هيبك».

١٤-١٩٨٠ وفي أعقاب تطبيق مبادرة «هيبك» الأصلية، عُقدت في أوغندا في يناير ١٩٩٩ حلقة تطبيقية عن تحليل إمكانية استمرار الدين اللاحق على مبادرة «هيبك»، تولى رعايتها معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية لمنطقة شرق وجنوب إفريقيا، والمنظمة الدولية لتخفيف عبء الدين، والأونكتاد، وبنك أوغندا المركزي ووزارة المالية الأوغندية. وتبين من تلك الحلقة التطبيقية أن دين أوغندا غير قابل للاستمرار ومن ثم

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مترددين في الرد. وكان لزاما إرسال استعجالات شتى إلى تلك البلدان. ومن ناحية أخرى، رد بعضها على وجه السرعة أملا في تلقي السداد. أما الدائنون التجاريون فلم يرد غالبيتهم قط.

٢٠٥-١٤ وفيما يتعلق بالدائنين الذين أجابوا، أرسلت البيانات التي جرت مطابقتها إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بناء على طلبهما لإجراء مزيد من المراجعة التبادلية لها مع البيانات الواردة من الدائنين. وفيما يتعلق بجميع الدائنين متعددي الأطراف، حيث بينت عملية المطابقة أن هناك متأخرات قد تراكمت، كان لزاما سداد هذه المتأخرات كي تصبح أوغندا مؤهلة للاستفادة من مبادرة «هيبيك». أما فيما يتعلق بالدائنين الذين لم ترد منهم أي معلومات، فقد أخذت أرقام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجرت عملية مطابقة لها مع المعلومات المدرجة في قاعدة البيانات، والتي كان قد تمت الموافقة عليها في تقرير التدقيق الذي أعدته شركة S.G. Warburg.

الاحتياجات من البيانات لقياس مؤشرات عبء الدين وتخفيف عبء الدين

٢٠٦-١٤ اتضح من تجربة أوغندا أن على البلد أن يضع افتراضات واقعية عند وضعه بيانات توقعات الدفعات المنصرفة الجديدة، والمؤشرات الاقتصادية الكلية، ومعاملات ميزان المدفوعات، والإيرادات والنفقات المدرجة في الميزانية، وذلك لأن دقة هذه التوقعات ستؤثر في تحقيق نسب إمكانية الاستمرار. فعلى سبيل المثال، كان تأثير أمطار ظاهرة «النينيو» على توقعات الصادرات عاملا في عدم إمكانية استمرار دين أوغندا حتى بعد أن تلقت تخفيفا لعبء الدين بموجب مبادرة «هيبيك» الأصلية. كذلك، حتى بعد وضع افتراضات واقعية، وحساب توقعات ميزان المدفوعات والميزانية ذات الصلة، يلزم إيلاء الاعتبار لكيفية سد ثغرات التمويل، سواء في ميزان المدفوعات أو الميزانية.

٢٠٧-١٤ كما أن تحليل الحساسية مهم لاختبار السيناريوهات الاقتصادية الكلية البديلة، وإعطاء الحكومة صورة عما سيحدث في حالة تغير الافتراضات المحورية. وتستخدم أوغندا نماذج استحدثت في النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين (DSM Plus) الذي وضعه البنك الدولي، وفي القطاع الخاص يستخدم النموذج (Debt Pro) لحساب إمكانية استمرار الدين لأغراض مبادرة «هيبيك».

٢٠٢-١٤ وفي الوزارة وفي البنك المركزي، تم فتح ملف رئيسي لحفظ جميع الردود، مع وضع نسخة من كل رد في فرادى ملفات الدائنين. وكانت الخطوة التالية هي مقارنة بيانات مركز القروض المحفوظة في نظام إدارة الديون والتحليل المالي مع بيانات المركز المبلغة من الدائنين. وحيثما أمكن، تم التعرف على الاختلافات فيما يتعلق بكل قرض، وجرت مراسلات مع الدائنين بغية تسوية تلك الاختلافات. وفي بعض الحالات تبين أن بعض المبالغ المنصرفة لم تسجل في نظام إدارة الديون والتحليل المالي أو أن هناك مدفوعات سُجلت على نحو مختلف من جانب الدائن لدى حلول مواعيد استحقاقاتها (بمعنى أن المدفوعات المؤداة المتعلقة بأجل استحقاق جارية أدرجها الدائن كمدفوعات لسداد متأخرات) أو أن أسعار صرف مختلفة قد استخدمت. وذكر دائنون آخرون، مثل مصر، أنه ليست لهم أي مطالبات مستحقة على أوغندا، ومن ثم حذفت قروضهم من قاعدة البيانات. وبمجرد تسوية الاختلافات، حيثما اقتضى الأمر، تم تصحيح بيانات القروض.

٢٠٣-١٤ بيد أن مسائل متشابكة وخلافية نشأت بشأن ما يلي:

- الإقرار بالديون المتنازع عليها، كالديون العسكرية الناشئة عن حروب سابقة. فقد كان ذلك يُصدق على قرض من تنزانيا لا يزال مطلوبا التحقق من بياناته، وإن كان المبلغ المدين به قد قبلته أوغندا من حيث المبدأ.
- سعر الصرف المستخدم في تحويل الديون إلى عملة السداد: فعلى سبيل المثال، بعض الديون كانت مقومة، مثلا، بالفرنكات البوروندية التي كانت التوريدات مسعرة بها أصلا.
- «ملكية» الديون التي سبق تداولها بشكل مباشر أو في السوق الثانوية: فعلى سبيل المثال، القرض الذي كان يُفترض أنه يمثل مطالبة من جانب الشركة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية (COFACE) تم بيعه إلى بنك Centenary Rural Development Bank.
- مستوى المتأخرات على القروض «القديمة»، لا سيما إذا كانت هناك مصاريف فائدة متأخرة مستحقة (مثلا فيما يتعلق بديون ليبيا والديون التجارية).

٢٠٤-١٤ كذلك، بينما كانت الاستجابة جيدة في حالة الدائنين الذين كانت تُسد لهم مستحقاتهم في موعدها — كالدائنين متعددي الأطراف والثنائيين الذين ينتمون إلى نادي باريس — والدائنين الذين ينتمون إلى نادي باريس وكانوا قد وقّعوا توا الاتفاقات الثنائية، كان بعض الدائنين الثنائيين من خارج

الجزء الثالث

استخدام إحصاءات الدين الخارجي

١٥: إمكانية استمرار الدين: السيناريوهات متوسطة الأجل ونسب الدين

مقدمة^١

١٥-١ يعتبر إنشاء الدين نتاجا طبيعيا للنشاط الاقتصادي. ففي أي وقت من الأوقات، يزيد دخل بعض الكيانات الاقتصادية عن احتياجاتها الاستهلاكية والاستثمارية الجارية، بينما تواجه كيانات أخرى نقصا في هذا الخصوص. ومن خلال إنشاء الدين، تصبح كلتا المجموعتين من الكيانات أكثر قدرة على تحقيق أفضلياتها في الاستهلاك والنتاج، مما يشجع النمو الاقتصادي.

١٥-٢ يقوم إنشاء الدين على افتراض أن المدين سيوفي بالاشتراطات المنصوص عليها في عقد الدين. ولكن إذا كان دخل المدين غير كاف أو لم تكن هناك أصول كافية يمكن الاستعانة بها عند حدوث نقص في الدخل، فإنه يترتب على ذلك ظهور مشكلات الدين، أي أن رصيد الدين سيكون ذا حجم لا يتمكن المدين عنده من الوفاء بالتزاماته. وفي مثل هذه الظروف، أو عند توقع حدوثها، ربما تعذر تحقيق المنافع الناشئة عن التدفقات المالية الدولية بالكامل للدائنين والمدنيين على حد سواء. ومن ثم تدعو الحاجة على المستوى القطري إلى وضع إجراءات جيدة لإدارة المخاطر والإبقاء على الدين الخارجي عند مستويات قابلة للاستمرار.

١٥-٣ يبحث هذا الفصل أدوات تحليل إمكانية استمرار الدين، كالسيناريوهات قصيرة الأجل، ودور مؤشرات الدين في تحديد مشكلات الملاءة والسيولة. ويسبق ذلك مناقشة موجزة عن جوانب الملاءة والسيولة في إمكانية استمرار الدين.

الملاءة

١٥-٤ يمكن تعريف الملاءة، من المنظور الوطني، بأنها قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية على أساس مستمر. ومن

السهل نسبيا تحديد قدرة البلد على الدفع من الناحية النظرية، وإن لم يكن ذلك التحديد ذا منفعة كبيرة. فمن الوجهة النظرية، ومع افتراض إمكان تمديد الدين (تجديده) عند حلول موعد استحقاقه، تعتبر البلدان متمتعة بالملاءة مادامت القيمة الحاضرة لصافي مدفوعات الفائدة لا تتجاوز القيمة الحاضرة لتدفقات الحساب الجاري الداخلة الأخرى (متحصلات الصادرات أساسا) مخصوما منها الواردات^٢. أما من الوجهة العملية، فالبلدان تتوقف عن خدمة ديونها قبل وقت طويل من الوصول إلى نقطة هذا القيد، إذ أنها تتوقف عند النقطة التي تعتبر فيها أن خدمة الدين باهظة التكلفة على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فإن القيد المهم بوجه عام هو الرغبة في الدفع بشكل عام، وليس القدرة الاقتصادية الكلية النظرية على الدفع. وليس من السهل تقرير ما إذا كان بلد ما متمتعا بالملاءة وراغبا في الدفع. فالملاءة «قريبة الشبه بالأمانة: إذ لا يمكن أبدا إثباتها تماما، أما البراهين على وجودها فلا تتحقق إلا ببطء»^٣.

١٥-٥ ومن الضروري عند تحليل مشكلات الملاءة أن تؤخذ في الحسبان مختلف انعكاسات ديون القطاعين العام والخاص. فإذا كانت هناك مخاطر تهدد بتوقف القطاع العام عن الوفاء بالتزاماته الخارجية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك في حد ذاته إلى تقييد حاد للتدفقات المالية الداخلة إلى جميع القطاعات الاقتصادية، لأن الحكومات بمقدورها إعلان تأجيل سداد الدين وفرض قيود على الصرف. كما أن ضخامة المديونية الخارجية العامة ربما قوّضت من التزام الحكومة بالسماح بسداد دين القطاع الخاص. وأيضا إذا حدثت حالات تخلف عن السداد من جانب القطاع الخاص على نطاق واسع، فمن المرجح أن يؤدي ذلك هو الآخر إلى تخفيض حاد في التدفقات المالية الداخلة، وربما ترتب على ذلك تدخل الحكومة في شكل فرض قيود على الصرف، أو إعلان تأجيل عام لسداد الديون، أو القيام بعمليات إنقاذ للكيانات المعسرة. ولكن مشكلات فرادي كيانات القطاع الخاص المقترضة قد يمكن حصرها في حدود ما يخص المقرضين المعنيين.

^٢ تجدر الإشارة عند النظر في الواردات إلى أنها ترتبط بعوامل داخلية المنشأ ويحتمل أن تتعرض لضغط (تخفيض) شديد.

^٣ دراسة Calvo (1996), p.208.

^١ فضلا عن الاستناد إلى أعمال البنك الدولي، تم إعداد هذا الفصل استنادا إلى الوثيقة: *Debt and Reserve - Related Indicators of External Vulnerability* (Washington: March 23, 2000). وهي متاحة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه كما يلي: <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.htm>

السيولة

الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي). وبعبارة أخرى، سيؤدي تمويل عجوزات الحساب الجاري الكبيرة بشكل مستمر عن طريق إصدار أدوات الدين إلى زيادة مستمرة في عبء الدين، وربما قوض الملاءة وأدى إلى ظهور مواطن ضعف خارجية من منظور السيولة، وذلك بسبب الحاجة إلى سداد مبالغ كبيرة من الديون.

٩-١٥ تتمثل إحدى مزايا السيناريوهات متوسطة الأجل في أنها تسمح بالنظر إلى الاقتراض ضمن الإطار الاقتصادي الكلي الشامل. غير أن ذلك المنهج يمكن أن يكون حساسا جدا للتوقعات الخاصة بمتغيرات كالنمو الاقتصادي، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وكذلك بوجه خاص توقعات استمرار التدفقات المالية، التي يحتمل أن تكون عرضة لارتداد مفاجئ في مسارها.^٦ وتبعاً لذلك، يمكن اعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة المختلفة. ويمكن لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط — وهي سيناريوهات احتمالية تفترض حدوث تغير رئيسي في متغير واحد أو أكثر — يمكن أن تفيد في تحليل المخاطر الرئيسية الناتجة عن تقلبات هذه المتغيرات أو الناجمة عن تغيرات في افتراضات أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال، التغيرات في أسعار واردات أو صادرات النفط. وتعد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مفيدة أيضا لتحليل السيولة، وتوفر أساسا لوضع الاستراتيجيات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر المحددة، كتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي للسيولة بزيادة الاحتياطيات الدولية أو إنشاء خطوط ائتمان احتمالية مع المقرضين الأجانب، أو كلاهما.

نسب الدين

١٠-١٥ وضعت نسب الدين في معظمها لتساعد في الإشارة إلى المخاطر المحتملة المرتبطة بالدين، وهي لذلك تعد دعامة لإدارة الدين على نحو سليم. ويمكن لمؤشرات الدين في السيناريوهات متوسطة الأجل أن تلخص اتجاهات مهمة بشكل مفيد. فهي تستعمل في سياق سيناريوهات الدين متوسطة الأجل، كما سبق وصفه، والأفضل أن يكون استخدامها من منظور ديناميكي، بدلا من استخدامها كمقاييس تعطي صورة ثابتة في لحظة معينة. ويجب النظر في نسب الدين جنبا إلى جنب مع المتغيرات الاقتصادية والمالية الأساسية، وخصوصا معدلات النمو المتوقعة وأسعار الفائدة المتوقعة، التي تحدد اتجاه نسب الدين في السيناريوهات متوسطة الأجل.^٧ وهناك عامل أساسي آخر يجب النظر فيه وهو مدى وجود نظام ملائم لإنفاذ العقود — أي نظام يضمن حقوق الدائنين، وينص على

٦-١٥ تنشأ مشكلات السيولة — أي عندما يؤثر نقص الأصول السائلة على قدرة الاقتصاد المعني على الوفاء بالتزاماته الخارجية الفورية — دائما تقريبا في الظروف التي تؤدي إلى الإعسار أو عدم الرغبة في الدفع. ولكن من الممكن أيضا أن تنشأ مشكلة السيولة بصورة مستقلة عن مشكلة الملاءة، وذلك في أعقاب «التدافع الجماعي» لسحب السيولة في البلد عندما يفقد الدائنون ثقتهم وينخرطون في معاملات تؤدي إلى ضغوط على الاحتياطيات الدولية للاقتصاد.^٤ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنشأ مشكلات السيولة نتيجة هبوط حاد في إيرادات الصادرات أو زيادة في أسعار الفائدة (الأجنبية و/أو المحلية).^٥ أو أسعار الواردات. فتكوين عملات الدين وتكوين أسعار الفائدة المطبقة عليه، وهيكل آجال استحقاق الدين، ومدى توافر الأصول لسداد الديون، تعتبر كلها عوامل مهمة في تقرير مدى خطر تعرض الاقتصاد لأزمات السيولة الخارجية، وتخضع جميعها للبحث في الفصل التالي. ويمكن لآليات — مثل «مجالس» الدائنين — تنسق من خلالها إجراءات الدائنين أن تكون مفيدة في منع أو تقليل التأثير الناجم عن أزمات السيولة وذلك بتبادل المعلومات وتنسيق التحركات.

سيناريوهات الدين متوسطة الأجل

٧-١٥ يجري تحليل إمكانية استمرار الدين الخارجي عموما في سياق سيناريوهات متوسطة الأجل. وهذه السيناريوهات هي تقييمات عددية تأخذ في الحسبان توقعات سلوك المتغيرات الاقتصادية وغيرها من العوامل لتحديد الأوضاع التي تستقر عندها مؤشرات الدين وغيرها من المؤشرات عند مستويات معقولة، وتحديد المخاطر الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد، والحاجة إلى تعديل السياسات ونطاق ذلك التعديل. والمعروف أن جوانب عدم اليقين الاقتصادية الكلية، كتوقعات الحساب الجاري، وعدم اليقين المحيط بسياسات كسياسة المالية العامة، تميل إلى الهيمنة على توقعات الأجل المتوسط، وتظهر بشكل بارز في السيناريوهات التي يعدها صندوق النقد الدولي في سياق مشاورات المادة الرابعة وفي سياق تصميم برامج التصحيح المدعومة بموارد الصندوق.

٨-١٥ ويعتبر رصيد الحساب الجاري مهما، لأنه إذا استمرت العجوزات، فربما أصبح المركز الخارجي للبلد غير قابل للاستمرار في النهاية (كما ينعكس في ارتفاع نسبة الدين

^٦ يمكن لتحليل المؤشرات الأساسية، كالحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وعجوزات الميزانية وغير ذلك، أن يكون مفيدا جدا في تحديد إمكانية ارتداد مسار التدفقات المالية.

^٧ إذا كانت تجارة المقايضة مهمة، وكانت مدفوعات الدين في شكل منتجات لا يسهل تسويقها، فيمكن أن يؤثر ذلك على تفسير نسب الدين، لأن تكلفة الفرصة البديلة المقترنة بهذا الشكل من أشكال الدفع تختلف عن الالتزام المالي المحض.

^٤ للاطلاع على مناقشة للأزمات التي تتحقق بمحض تصورهما، راجع دراسة Krugman (1996). ودراسة Obstfeld (1994).

^٥ وهذا يحدث مثلا عندما ترتفع أسعار الفائدة المحلية بسبب تصور بتدهور الجدارة الائتمانية للاقتصاد.

مؤشرات التدفقات لأن البسط أو المقام أو كلاهما من متغيرات التدفقات؛ والمؤشرات التي تستند إلى متغيرات الأرصدة، أي أن البسط والمقام يكون كلاهما من متغيرات الأرصدة.

نسبة الدين إلى الصادرات ونسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات

١٥-١٤ تعرّف نسبة الدين إلى الصادرات بأنها نسبة مجموع الدين القائم في نهاية السنة إلى صادرات الاقتصاد من السلع والخدمات في أي سنة واحدة. ويمكن استخدام هذه النسبة كمقياس لإمكانية استمرار الدين، إذ أن استمرار ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات بمرور الوقت، عند سعر فائدة معين، يعني أن مجموع الدين ينمو بمعدل أسرع من المصدر الأساسي للدخل الخارجي لذلك الاقتصاد، مما يدل على أن البلد ربما يواجه مشكلات في الوفاء مستقبلاً بالتزامات ديونه.

١٥-١٥ ويشوب المؤشرات التي تستخدم رصيد الدين قصور من عدة جوانب مشتركة. فأولاً، الأرجح أن تكون هناك نسب عالية للدين إلى الصادرات لدى البلدان التي تستخدم الاقتراض الخارجي في الاستثمار الإنتاجي ذي فترات التكوين الطويلة. ولكن عندما تبدأ هذه الاستثمارات في إنتاج سلع يمكن تصديرها، فربما بدأت نسبة الدين إلى الصادرات لدى البلد المعني في الانخفاض. وهكذا، ففي حالة هذه البلدان ربما لم تكن نسبة الدين إلى الصادرات عالية بدرجة مفرطة من منظور متعدد الفترات، حتى إذا اعتبرت عالية في سنة معينة. وبناء على ذلك، يمكن القول إن هذا المؤشر يمكن أن يستند إلى الصادرات بفارق زمني يمثل فترة تكوين متوسطة، أي باستخدام بيانات الصادرات المتوقعة في فترة زمنية واحدة أو عدة فترات زمنية قادمة كمقام^٩. وبصورة أعم، يبرز ذلك أيضاً الحاجة إلى مراقبة مؤشرات الدين في السيناريوهات متوسطة الأجل، وذلك لتفادي القيود الناجمة عن النظرة إلى الوضع في نقطة زمنية ثابتة.

١٥-١٦ ثانياً، ربما استفادت بعض البلدان من شروط الدين الميسرة بدرجة عالية، بينما يدفع البعض الآخر أسعار فائدة عالية. وفي حالة الدول، ولتسجيل ما ينطوي عليه ذلك من عبء الدين بصورة أفضل — من حيث التكلفة البديلة لرأس المال — من المفيد إبلاغ وتحليل متوسط سعر الفائدة على الدين، أو حساب القيمة الحاضرة للدين بخضم التيار المقدر لمدفوعات استهلاك الدين المستقبلية بما في ذلك الفائدة، وذلك باستخدام سعر فائدة مرجعي تجاري محايد من حيث المخاطر. وكما ذكر آنفاً، يستخدم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحليل إمكانية استمرار الدين لدى البلدان المشمولة بمبادرة «هيببيك»

إجراءات شهر الإفلاس، وغيرها — بما يساعد على ضمان إبرام عقود دين القطاع الخاص على أساس سليم. وبشكل أعم، فإن هيكل الحوافز الذي يعمل القطاع الخاص وفقاً له يمكن أن يؤثر في سلامة قرارات الاقتراض والإقراض، ومثال ذلك ما إذا كانت هناك حوافز تحبذ التمويل قصير الأجل أو التمويل بعملات أجنبية.

١٥-١١ ونتيجة لذلك، توجد مشكلات مفاهيمية في تعريف القواعد المعيارية الملائمة لنسب الدين على مستوى عام، وبعبارة أخرى، يعتبر المجال المتاح لتحديد نطاقات حرجة لمؤشرات الدين محدوداً بعض الشيء. ورغم أن التحليل بمرور الوقت، قياساً إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، قد يساعد على وضع نظام لإشارات الإنذار المبكر بإمكانية حدوث أزمة دين أو صعوبات في خدمة الدين، فإن مقارنة القيمة المطلقة لنسب الدين الشاملة بين بلدان غير متجانسة لا تعود بنفع كبير. ومثال ذلك أن ارتفاع أو انخفاض نسبة الدين إلى الصادرات في سنة معينة ربما كان محدود النفع كمؤشر لدرجة تعرض البلد المعني للتقلبات الخارجية، وإنما حركة نسبة الدين إلى الصادرات بمرور الوقت هي التي تعكس المخاطر المرتبطة بالدين.

١٥-١٢ أما في حالة مجموعات البلدان الأكثر تجانساً وفي حالة دين القطاع العام، فهناك احتمال أكبر لتحديد نطاقات للمؤشرات المرتبطة بالدين تشير إلى أن نسب الدين أو نسب خدمة الدين تقترب من مستويات أدت في بلدان أخرى إلى تعليق مدفوعات خدمة الدين أو إعادة التفاوض بشأنها، أو أنها دفعت الدائنين الرسميين إلى النظر فيما إذا كان عبء الدين قد وصل إلى مستويات ينطوي تحملها على تكاليف باهظة. ومثال ذلك أن المساعدة المقدمة بموجب مبادرة «هيببيك» تتقرر على أساس هدف لنسبة الدين العام إلى الصادرات (١٥٠٪) أو هدف لنسبة الدين إلى إيرادات المالية العامة (٢٥٠٪). وفي هذه النسب، تستخدم القيمة الحاضرة للدين، ولا يؤخذ في الاعتبار إلا فئة فرعية من الدين الخارجي، وهي الدين العام متوسط الأجل وطويل الأجل والدين المضمون من الحكومة^٨.

١٥-١٣ وترد في موضع لاحق مناقشة لعدة نسب للدين تستخدم على نطاق واسع، وذلك بتفصيل أكبر بعض الشيء. ويقدم الجدول ١٥-١ قائمة أشمل لهذه النسب. وهناك، بصفة عامة، مجموعتان من مؤشرات الدين هما كما يلي: المؤشرات التي تستند إلى متغيرات التدفقات (كالمؤشرات المتعلقة بالصادرات أو إجمالي الناتج المحلي)، ويطلق عليها اسم

^٩ للتخلص من جوانب الشذوذ والتأرجح غير المنتظم في أداء الصادرات عن طريق استخدام المتوسطات، تستخدم بشكل متكرر متوسطات فترات متعددة السنين، كمتوسطات السنوات الثلاث المستخدمة في تحليل إمكانية استمرار الدين لدى البلدان المشمولة بمبادرة «هيببيك».

^٨ راجع دراسة Andrews and others (1999)؛ وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للصندوق على شبكة الإنترنت، وعنوانه كما يلي: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=3448.0>. ويناقش الملحق الخامس منهج مبادرة «هيببيك»، ويتضمن معلومات عن نسب الدين التي تخضع للمراقبة.

الجدول ١٥-١: عرض عام لمؤشرات الدين

المؤشر	التقييم / الاستخدام
الملاءة	
نسبة خدمة الفائدة	تشير نسبة متوسط مدفوعات الفائدة إلى إيرادات الصادرات إلى شروط المديونية الخارجية وبالتالي إلى عبء الدين.
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات	مفيدة كمؤشر للاتجاه وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة البلد على السداد.
الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي	مفيدة لأنها تربط الدين بقاعدة الموارد (في حالة احتمال تحويل الإنتاج إلى الصادرات بغية تعزيز القدرة على السداد).
القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات	مؤشر رئيسي لإمكانية استمرار الدين، وتستخدم مثلاً في تقديرات مبادرة «هيببوك»، إذ تقارن عبء الدين مع القدرة على السداد.
القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة	مؤشر رئيسي لإمكانية استمرار الدين، وتستخدم مثلاً في تقديرات مبادرة «هيببوك»، إذ تقارن عبء الدين مع الموارد العامة الموجهة للسداد.
خدمة الدين إلى الصادرات	مؤشر مختلط لشواغل الملاءة والسيولة.
السيولة	
نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين قصير الأجل	أهم المؤشرات لمدى كفاية الاحتياطيات في البلدان التي تتمتع بإمكانية كبيرة للوصول إلى أسواق رأس المال، ولكن هذه الإمكانية غير مؤكدة. ويمكن التنبؤ بهذه النسبة بصورة استشرافية لتقييم احتمالات تعرض البلد لأزمات السيولة مستقبلاً.
نسبة الدين قصير الأجل إلى مجموع الدين القائم	تشير إلى درجة الاعتماد النسبي على التمويل قصير الأجل. وتسمح مع مؤشرات آجال الاستحقاق بمراقبة مخاطر السداد مستقبلاً.
مؤشرات القطاع العام	
خدمة دين القطاع العام إلى الصادرات	مؤشر مفيد للربحية في الدفع ومخاطر التحويل.
الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أو الإيرادات الضريبية	مؤشر الملاءة للقطاع العام؛ ويمكن تعريف هذا المؤشر لأغراض مجموع الدين أو للدين الخارجي.
متوسط آجال الاستحقاق للدين المقدم بشروط غير ميسرة	مقياس لآجال الاستحقاق غير متحيز بتأثير آجال السداد الطويلة للدين المقدم بشروط ميسرة.
الدين بالعملة الأجنبية إلى مجموع الدين على الدين	الدين بالعملة الأجنبية بما في ذلك الدين بالعملة الأجنبية المربوط برقم قياسي. وهو مؤشر لتأثير التغير في سعر الصرف على الدين.
مؤشرات القطاع المالي	
مركز النقد الأجنبي المفتوح	الأصول بالعملة الأجنبية ناقصا الخصوم زائدا صافي المراكز المشترية بالعملة الأجنبية الناشئة عن بنود خارج الميزانية العمومية. وهو مؤشر لمخاطر النقد الأجنبي، ولكنه محدود في العادة بسبب التنظيمات المصرفية.
عدم تكافؤ آجال استحقاق الدين بالعملة الأجنبية	الخصوم بالعملة الأجنبية ناقصا الأصول بالعملة الأجنبية كنسبة مئوية من هذه الأصول بالعملة الأجنبية عند آجال استحقاق معينة. وهو مؤشر لمدى الضغط على احتياطيات البنك المركزي في حالة انقطاع التمويل بالعملة الأجنبية عن القطاع المصرفي.
إجمالي الخصوم بالعملة الأجنبية	مؤشر مفيد لمدى عدم إتاحة الأصول للاستخدام لموازنة المسحوبات من السيولة.
مؤشرات قطاع الشركات	
نسبة «الرفع المالي»	القيمة الاسمية (الدفترية) للدين على حصص رأس المال (الأصول ناقصا الدين والخصوم في شكل مشتقات مالية). وهو مؤشر رئيسي لمدى سلامة الهيكل المالي. فارتفاع نسبة الرفع المالي يؤدي إلى تفاقم جوانب الضعف تجاه مخاطر أخرى (كإخفاض الربحية، وارتفاع نسبة الدين قصير الأجل إلى مجموع الدين).
الفائدة مقسومة على التدفق النقدي	مجموع مدفوعات الفائدة المتوقعة مقسومة على التدفق النقدي التشغيلي (أي قبل حساب الفائدة والضرائب). وهو مؤشر رئيسي للتدفق النقدي للدلالة على مدى السلامة المالية عموماً.
الدين قصير الأجل إلى مجموع الدين (في حالة مجموع الدين وفي حالة الدين بالعملة الأجنبية فقط)	إلى جانب نسبة «الرفع المالي»، تعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى التعرض لانقطاع التمويل مؤقتاً.
العائد على الأصول (قبل حساب الضريبة والفائدة)	الربح قبل الضريبة ومدفوعات الفائدة مقسوماً على مجموع الأصول. وهو مؤشر للربحية بشكل عام.
صافي التدفق النقدي بالعملة الأجنبية إلى مجموع التدفق النقدي	يعرف صافي التدفق النقدي بالعملة الأجنبية بأنه التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بالعملة الأجنبية ناقصا التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة بالعملة الأجنبية. وهو مؤشر رئيسي لحجم الاقتراض بالعملة الأجنبية بدون تغطية.
صافي الدين بالعملة الأجنبية إلى حصص رأس المال	يعرف صافي الدين بالعملة الأجنبية بأنه الفرق بين التزامات وأصول الدين بالعملة الأجنبية. وحصص رأس المال هي الأصول ناقصا الدين وصافي الخصوم في شكل مشتقات مالية. وهو مؤشر لتأثير التغيرات في سعر الصرف على الميزانية العمومية.

نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي

١٥-١٧ تعرّف نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بأنها نسبة مجموع الدين الخارجي القائم في نهاية السنة إلى

هذا المقياس للقيمة الحاضرة للدين — لا سيما نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات، ونسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة (راجع أدناه). ويعتبر ارتفاع وتزايد نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات إشارة إلى أن البلد المعني على مسار دين غير قابل للاستمرار.

واحدة. وتعتبر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات مؤشرا محتملا لإمكانية استمرار الدين لأنها تشير إلى مقدار ما سيستخدمه البلد من حصيللة الصادرات في خدمة ديونه، ومن ثم أيضا مدى حساسية سداد التزامات خدمة الدين لأي هبوط غير متوقع في متحصلات الصادرات. وتميل هذه النسبة إلى إلقاء الضوء على البلدان التي تعاني من ضخامة ديونها الخارجية قصيرة الأجل. وتستخدم نسبة الدين إلى الصادرات، وأسعار الفائدة، بالإضافة إلى هيكل آجال التزامات الدين، في تحديد المستوى القابل للاستمرار. وربما يؤثر عنصر هيكل آجال التزامات الدين على الجدارة الائتمانية لأنه كلما ارتفع نصيب الائتمان قصير الأجل من مجموع القروض، كلما زاد التدفق السنوي للالتزامات خدمة الدين وصار أكثر تعرضا للتقلبات.

١٥-٢٢ وبالتركيز على مدفوعات السداد، تأخذ نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في الحسبان مزيج الديون بشروط ميسرة والديون بشروط غير ميسرة، بينما يمكن لتطورها بمرور الوقت، لا سيما في السيناريوهات متوسطة الأجل، أن يوفر معلومات مفيدة عن هياكل السداد المجمع. وفضلا على ذلك، هناك صيغة مختصرة من نسبة خدمة الدين تركز على خدمة الدين الحكومي والدين المضمون من الحكومة، وهذه الصيغة يمكن أن تكون مؤشرا مفيدا لمدى إمكانية استمرار الدين الحكومي وكذلك مخاطر التحويل (أي مخاطر فرض قيود على سعر الصرف تمنع سداد الالتزامات)، لأنها ربما أعطت فكرة عن الأثر السلبي السياسي لخدمة الدين.^{١١}

١٥-٢٣ وترد على نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بعض القيود كمقياس لدرجة التعرض للتقلبات الخارجية، وذلك إضافة إلى إمكانية اختلاف مدفوعات خدمة الدين وإيرادات الصادرات من سنة إلى أخرى. فأولا، تستبعد في العادة مدفوعات استهلاك الدين قصير الأجل من خدمة الدين،^{١٢} وغالبا ما تكون تغطية بيانات القطاع الخاص محدودة، إما لأن المؤشر يركز عن قصد على القطاع العام أو لأن بيانات خدمة دين القطاع الخاص ليست متوفرة.

١٥-٢٤ وثانيا، حررت اقتصادات عديدة نظم التجارة لديها وهي الآن تصدر إلى العالم الخارجي نسبة أكبر من ناتجها. ولكنها في الوقت نفسه تتزايد، كما أن محتوى الواردات في صادراتها مستمر في الارتفاع. وهكذا، فإذا لم يتم تصحيح

إجمالي الناتج المحلي السنوي. وباستخدام إجمالي الناتج المحلي كمقام، فإن هذه النسبة ربما أعطت إشارة ما إلى مدى احتمال خدمة الدين الخارجي بتحويل موارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج سلع التصدير. بل إن البلد قد يواجه ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات ولكن مع انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إذا كانت السلع القابلة للتصدير تمثل نسبة صغيرة جدا من إجمالي الناتج المحلي.

١٥-١٨ ورغم أن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تعتبر محصنة من الانتقادات المتعلقة بالصادرات، وهي الانتقادات التي تركز أساسا على اختلاف درجة القيمة المضافة في الصادرات وتقلب أسعار الصادرات، فإن هذه النسبة ربما كانت أقل موثوقية سواء في حالة المغالاة في تقييم سعر الصرف الحقيقي أو في حالة تقييمه بأقل من الواقع، إذ أن ذلك يمكن أن يشوه كثيرا من مقام إجمالي الناتج المحلي. وكما هي الحال مع نسبة الدين إلى الصادرات، فمن المهم أن تؤخذ في الحسبان مرحلة التنمية للبلد، ومزيج الديون ذات الشروط الميسرة وغير الميسرة.

١٥-١٩ مرة أخرى، في سياق نسب الدين، يتم تقدير البسط في نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام التوقعات المستقبلية لمدفوعات خدمة الدين بعد خصمها باستخدام أسعار الفائدة السوقية (أي سعر فائدة مرجعي تجاري محايد من حيث المخاطر).

نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة

١٥-٢٠ تعرف نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة بأنها نسبة مدفوعات خدمة الدين المتوقعة المستقبلية بعد خصمها باستخدام أسعار الفائدة السوقية (أي سعر فائدة مرجعي تجاري محايد من حيث المخاطر) إلى إيرادات المالية العامة السنوية. ويمكن استخدام هذه النسبة كمقياس لإمكانية استمرار الدين في البلدان ذات الاقتصاد المفتوح نسبيا والتي تواجه عبء دين خارجي ثقيل على المالية العامة. وفي هذه الظروف، تعد قدرة الحكومة على تعبئة الإيرادات المحلية مهمة، ولن يتم قياسها باستخدام نسبة الدين إلى الصادرات أو نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي. وأي زيادة في هذا المؤشر بمرور الزمن تدل على أن البلد ربما يواجه مشكلات في الميزانية تتعلق بخدمة ديونه.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات^{١٠}

١٥-٢١ تعرف هذه النسبة بأنها نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي عن المبلغ الأصلي والفائدة على الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل إلى الصادرات من السلع والخدمات لأي سنة

^{١٠} هذه النسبة، إضافة إلى نسبي مجموع الدين إلى الصادرات ومجموع الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (الناتج القومي)، متوافرة عنفرادى البلدان في المطبوعة السنوية «تمويل التنمية العالمية» التي تصدر عن البنك الدولي.

^{١١} على سبيل المثال، تستخدم صيغة من هذا المؤشر، تركز على الدين الرسمي، في مبادرة «هيبك».

^{١٢} هذا هو المنهج المتبع في «تقرير التنمية العالمية» وتقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد أسهمت في اختيار هذه الممارسة عوامل تتمثل في نقص البيانات، إضافة إلى افتراض أن الدين قصير الأجل يشكل أساسا لائتمانات تجارة يسهل تجديدها. وكما ثبت من التجربة، فإن هذا الافتراض مشكوك في صحته في بعض الأحيان.

دين الحكومة (والقطاع المصرفي) بالعملة الأجنبية. وربما كان ذلك مهما بوجه خاص في حالة الاقتصادات ذات أسواق رأس المال المفتوحة بدرجة كبيرة، وفي حالة وجود ديون كبيرة على القطاع العام بالعملة الأجنبية.

١٥-٢٨ ومما يثير الاهتمام، في معظم النماذج النظرية، أن هيكل آجال استحقاق الدين العام لا يهم، إذ من المفترض أن الأسواق تعتبر كاملة.^{١٥} ولكن الأسواق نادرا ما تكون كاملة حتى في البلدان المتقدمة. وكما ظهر من أزمات العملة العديدة في البلدان النامية وبلدان الأسواق الصاعدة بين منتصف وأواخر التسعينات، فإن المخاطر المرتبطة بالتراكم المفرط لرصيد الدين قصير الأجل قياسا إلى الاحتياطيات الدولية يمكن أن تكون شديدة، حتى في البلدان التي تعتبر متمتعاً بالملاءة بصفة عامة. وكانت إحدى الاستنتاجات التي خلص إليها المحللون أن البلدان المثقلة بقدر مفرط من الديون قصيرة الأجل مقارنة باحتياطياتها الدولية هي أكثر تعرضا لأزمات السيولة.^{١٦}

١٥-٢٩ غير أن عوامل مختلفة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تفسير نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين قصير الأجل. فأولا، وجود رصيد كبير من الدين قصير الأجل قياسا إلى الاحتياطيات الدولية لا يؤدي بالضرورة إلى نشوء أزمة. فنسب الدين قصير الأجل إلى الاحتياطيات في العديد من البلدان المتقدمة أعلى منها في العديد من الاقتصادات الصاعدة التي تبين أنها عرضة للأزمات المالية. ويمكن لعوامل مثل هيكل الحوافز الذي يشجع على الإدارة السليمة للمخاطر، وسجل أداء إيجابي راسخ في إنفاذ العقود، أن تساعد على تعزيز الموثوقية وعلى شرح هذا الفرق. فضلا على ذلك، فإن الأساسيات الاقتصادية الكلية، وخصوصا عجز الحساب الجاري، وسعر الصرف الحقيقي، لها دور مهم في هذا الخصوص. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضا لنظام سعر الصرف. فالنظام المرن يمكنه، على سبيل المثال، أن يقلل من احتمال حدوث أزمة ويقلل من آثارها السلبية عند حدوثها. وأخيرا، تفترض هذه النسبة توافر الاحتياطيات الدولية المقيسة فعلا، وأنه يمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات الخارجية، وهو ما لم يصدق تاريخيا بصورة دائمة.

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لتأخذ في الحسبان الكثافة الاستيرادية في الصادرات، فسوف تعتبر هذه النسبة متحيزة بالانخفاض في حالة الاقتصادات التي لديها ميل أعلى إلى التصدير،^{١٣} وتنطبق هذه الحجة بالمثل على نسبة الدين إلى الصادرات.

١٥-٢٥ وأخيرا، يلخص هذا المفهوم قضايا السيولة والملاءة، وربما جعله ذلك من الوجهة التحليلية أقل قابلية للتتبع من المقاييس التي تتبع الملاءة وحدها (مثل نسبة مدفوعات الفائدة إلى الصادرات) أو نسبة السيولة (نسبة الاحتياطيات إلى الدين قصير الأجل).

نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين قصير الأجل

١٥-٢٦ تعتبر هذه النسبة مؤشرا بحتا للسيولة، وتعرّف بأنها نسبة رصيد الاحتياطيات الدولية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية إلى رصيد الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. ويمكن أن تكون هذه النسبة مؤشرا مفيدا بوجه خاص لمدى كفاية الاحتياطيات، خصوصا لدى البلدان التي يتاح لها الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية على نطاق مهم، وإن كان هذا الوصول غير مؤكد تماما.^{١٤}

١٥-٢٧ وتشير هذه النسبة إلى ما إذا كانت الاحتياطيات الدولية تتجاوز استهلاك الدين المقرر للدين الخارجي قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل خلال السنة التالية أم لا، أي مدى قدرة الاقتصاد على الوفاء بكل استهلاك الدين المقرر لغير المقيمين خلال السنة التالية باستخدام احتياطياته الدولية الذاتية. وهي توفر مقياسا لتوقيت اضطراب البلد إلى التصحيح، إذا حرم من الاقتراض الخارجي لحدوث تطورات معاكسة في أسواق رأس المال الدولية على سبيل المثال. وتغطي هذه النسبة تحت بند الدين قصير الأجل كل مدفوعات استهلاك الدين المقررة عن الدين الخاص والعام إلى غير المقيمين خلال السنة التالية، بغض النظر عن الأداة أو التقييم من حيث العملات. ويمكن حساب نسبة مماثلة تركز فقط على

^{١٣} راجع دراسة Kiguel (1999) للاطلاع على أسباب أخرى تقلل من أهمية نسبة خدمة الدين إلى الصادرات كمؤشر موثوق بدرجة كبيرة لتحديد درجة التعرض للتقلبات الخارجية في حالة بلد يواجه ظروفًا خاصة.

^{١٤} يركز جدول مركز صافي الدين الخارجي الوارد في الفصل السابع (الجدول ١١-٧) على الأهمية المحتملة للأصول الخارجية للمقيمين الآخرين قياسا إلى الدين.

^{١٥} راجع دراسة Lucas and Stokey (1983)؛ ودراسة Calvo and Guidotti (1992).

^{١٦} راجع دراسة Berg and others (1999)؛ ودراسة Bussière and (1999)؛ ودراسة Mulder؛ ودراسة Furman and Stiglitz (1998).

١٦: تحليل الدين الخارجي: اعتبارات إضافية

مقدمة

الدين، بما في ذلك حاجة القطاع المقترض إلى جمع بيانات الدين الخارجي وتحليلها.

١٦-٤: وإذا كانت هناك مخاطر توقف القطاع العام عن الوفاء بالتزاماته الخارجية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك في حد ذاته إلى تقييد حاد للتدفقات المالية الداخلة إلى الاقتصاد ككل، وذلك لأسباب منها أنه يلقي أيضا بشكوك قوية على التزام الحكومة بتهيئة بيئة اقتصادية تسمح بسداد ديون القطاع الخاص. ومن ثم، فمن المهم الحصول على المعلومات عن مجموع الدين الخارجي والدين الخارجي قصير الأجل القائم على القطاع العام. وفي غياب القيود على رؤوس الأموال أو الأسواق الحكر بصفة خاصة، تعتبر المعلومات عن الدين المحلي قصير الأجل القائم على الحكومة مهمة، حيث إن الاعتقاد بضعف مركز القطاع العام قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والضغط على الاحتياطيات الدولية.

١٦-٥: وللحكومة أيضا، بجانب سياسات الاقتراض الذاتية، دور خاص في تهيئة الأوضاع المواتية للإدارة السليمة للمخاطر في القطاعات الأخرى، وفي الحفاظ على هذه الأوضاع، وذلك مثلا بتجنب السياسات التي تسبب تحيزا لصالح الاقتراض قصير الأجل بالعملة الأجنبية.

١٦-٦: ومعظم القطاع المالي، وخصوصا البنوك، لديه بالطبيعة نسبة رفع مالي عالية، أي أن معظم أصوله تمول بخصوم الدين. وربما تحملت البنوك التزامات تجاه غير المقيمين بقبول الودائع والقروض قصيرة الأجل المتداولة بين البنوك. ويمكن أن تتراكم هذه المراكز بسرعة، وقد تنخفض أيضا بسرعة، مما يعتمد أيضا على طبيعة الودائع والمودعين. ويؤدي مدى كفاءة البنوك في ممارسة الوساطة في هذه الأموال إلى انعكاسات على قدرتها على الصمود أمام عمليات السحب الكبيرة. وبصورة أعم، تكتسب المعلومات عن تكوين الأصول والخصوم أهمية لدى البنوك (ولدى الشركات المالية غير المصرفية) — وخصوصا المعلومات عن هيكل آجال الاستحقاق وعدم توازن آجال الاستحقاق (بما في ذلك آجال الاستحقاق بالعملة الأجنبية) لأنها تعطي فكرة عن

١٦-١: تركز أنواع نسب الدين التي نوقشت في الفصل السابق أساسا على الدين الخارجي الكلي، وخدمة الدين الخارجي، وإمكانات الوفاء بالتزامات الدين التي تحين مواعيد أدائها على أساس الاقتصاد ككل. غير أنه عند تقدير درجة حساسية الاقتصاد لمخاطر الملاءة والسيولة الناشئة عن مركز الدين الخارجي، ربما تطلب الأمر إجراء فحص أكثر تفصيلا لتكوين مركز الدين الخارجي والنشاط المرتبط به. ويبحث هذا الفصل أهمية الحصول على بيانات إضافية عن تكوين الدين الخارجي، والدخل الخارجي، والأصول الخارجية، والمشتقات المالية، وبيانات دائني الاقتصاد، معتمدا في ذلك بصفة خاصة على سلاسل البيانات الوارد وصفها في الجزء الأول من المرشد. غير أنه ليس الغرض من ذلك أن تكون المناقشة في هذه الفصل جامعة مانعة.

تكوين الدين الخارجي

١٦-٢: يرد أدناه بيان لمدى أهمية مختلف سلاسل البيانات المعروضة في المرشد لتحليل الدين. ويركز هذا القسم بصفة خاصة على المسائل التالية:

- من الذي يقترض؟
- ما هو تكوين الدين حسب الفئات الوظيفية؟
- ما هو نوع الأداة المستخدمة في الاقتراض؟
- ما هو أجل استحقاق الدين؟
- ما هو تكوين عملات الدين؟
- هل هناك تركيز للدين في صناعات بعينها؟
- ما هي خصائص خدمة الدين؟

١٦-٣: انصب التركيز في تحليل الدين بصفة تقليدية على اقتراض القطاع الرسمي في أشكال ليس أقلها أهمية القروض المقدمة من البنوك أو من المصادر الرسمية. ولكن التسعينات شهدت توسعا هائلا في اقتراض القطاع الخاص من أسواق رأس المال. وقد أدى ذلك إلى انعكاسات مهمة على تحليل

درجة تعرضها لأخطار هذه المسحوبات، ودرجة حساسيتها للتغيرات المستمرة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة.^١

١٦-٧ وكما ذكر في الفصل الخامس عشر، فإن حالات التخلف عن السداد على نطاق واسع من جانب الشركات غير المالية التي تقترض من الخارج يمكن، اعتماداً على أهميتها للاقتصاد، أن تؤدي إلى تدخل حكومي باهظ التكلفة من الوجهة المالية، وإلى التأثير على مخاطر الائتمان في القطاع المالي، وإلى إضعاف أسعار الأصول في الاقتصاد. وعلى أي حال، فإن احتياجات خدمة الدين لدى الشركات ستؤثر على مركز السيولة في الاقتصاد. وكما هي الحال بالنسبة للبنوك، يعتبر الإطار التنظيمي وهيكلي الحوافز الذي يعمل قطاع الشركات وفقاً له مهماً. فعلى سبيل المثال، يؤدي الاقتراض المفرط بالعملة الأجنبية، خصوصاً الاقتراض قصير الأجل، قياساً إلى الأصول بالعملة الأجنبية أو عمليات التغطية بالعملة الأجنبية (سواء كانت عمليات تغطية طبيعية في شكل تدفق نقدي بالعملة الأجنبية، أو من خلال منتجات مشتقات مالية كالعقود الآجلة)، إلى تعريض قطاع الشركات لمشكلات التدفق النقدي (السيولة) في حالة حدوث حركات كبيرة في سعر الصرف. كما أن الاقتراض المفرط بالعملة الأجنبية قياساً إلى الأصول بالعملة الأجنبية يحتمل أن يعرض الشركات لمشكلات الملاءة في حالة تخفيض سعر الصرف المحلي. ويمكن أن تؤدي حالات التخلف عن السداد اللاحقة من جانب الشركات، في حالة حدوث تخفيض حاد في سعر الصرف، إلى انخفاض التدفقات المالية الخارجية وإحداث كساد في النشاط المحلي، خصوصاً إذا كان إنفاذ العقود ضعيفاً أو كانت الإجراءات بالغة التعقيد.

١٦-٨ ويمكن أن يؤثر تقديم الضمانات على السلوك الاقتصادي. والحكومات بلا استثناء تقدم ضمانات ضمنية وصریحة، كالتأمين على الودائع، وهي تضمن أحياناً الاقتراض الخارجي للقطاع الخاص (ويصنف في المرشد تحت بند دين القطاع الخاص المضمون من الحكومة). كما أن الشركات المحلية قد تستعين بالمشروعات الخارجية (الأوفشور) في الاقتراض أو تقدم ضمانات إليها أو ترتب ضمان مدفوعات الدين من البنوك المحلية. وبالمثل، قد تضمن الشركات الأجنبية جزءاً من الدين المحلي. وينبغي حيثما أمكن مراقبة الضمانات المباشرة والصریحة لأنها تؤثر على تقييم المخاطر.

^١ تعتبر البنوك معرضة للخطر المعنوي من خلال التأمين الضمني أو الصريح على الودائع ومن خلال المسؤولية المحدودة. والخطر المعنوي الذي يحتمل أن ينشأ من برامج التأمين على الودائع هو أنه من خلال «حماية» أحد عناصر قاعدة الودائع لدى البنوك من الخسارة، قد يتوافر للبنوك حافز على حياة حوافظ تنطوي على مزيد من المخاطر، ولكن يحتمل أن تحقق منها عائدات أعلى، وذلك بدرجة أكبر مما كانت ستفعله في غياب ذلك. وتعتبر مراقبة المخاطر التي تتحملها البنوك عنصراً محورياً في الرقابة على البنوك، وهو موضوع خارج عن نطاق المرشد.

١٦-٩ ويعد التصنيف الوظيفي لأدوات الدين واحداً من مفاهيم ميزان المدفوعات، إذ أنه يجمع الأدوات في أربع فئات كما يلي: الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى. ويحدث الاستثمار المباشر بين مستثمر في بلد ما وكيان منتسب إليه في بلد آخر، ويستند عموماً إلى علاقة طويلة الأجل بينهما. وقد أوجدت الأزمات التي وقعت مؤخراً الاتجاه إلى تأييد الرأي القائل بأن فئة الاستثمار هذه أقل عرضة لتأثير الأزمات مقارنة بالأنواع الوظيفية الأخرى.^٢ ويتضمن استثمار الحافظة، بحكم تعريفه، سندات الدين القابلة للتداول، وتتضمن الاستثمارات الأخرى، بحكم تعريفها، جميع أدوات الدين الأخرى. وترد أدناه مناقشة لمدى أهمية أدوات المشتقات المالية في تحليل الدين الخارجي.

١٦-١٠ ويعتمد نوع الأداة التي يصدرها المدين على ما يرغب الدائنون في شرائه وكذلك على أفضليات المدين. والاقتراض في شكل قروض يركز إصدار الدين في أيدي البنوك، بينما الأرجح أن تكون ملكية الأوراق المالية في أيدي مجموعة أوسع من المستثمرين. وعادة ما يكون أجل استحقاق ائتمان التجارة قصيراً. وبينما لا تعتبر إصدارات الأسهم أدوات دين، فإن الأرباح الموزعة المعلنة على الأسهم تدرج ضمن خدمة الدين، وهكذا تستمر الحاجة إلى مراقبة النشاط في هذه الأدوات. وعلى أقل تقدير، فإن بيع الأسهم من جانب غير المقيمين أو المقيمين فجأة يمكن أن تترتب عليه مضاعفات على الاقتصاد وقدرته على الاستدانة وخدمة الدين.^٣

١٦-١١ ويعتبر تكوين آجال استحقاق الدين مهماً لأنه يمكن أن يحدث تأثيراً عميقاً على السيولة. ذلك أن وجود مستويات عالية من تركيز الدين الخارجي قصير الأجل يجعل الاقتصاد عرضة بدرجة عالية لهبوط غير متوقع في الوضع المالي.^٤ ومثال ذلك أن اقتصاداً ذا مستويات عالية من الدين قصير الأجل قد يكون عرضة لتأثير التغيير الفجائي في شعور المستثمرين. وتعتبر خطوط الائتمان بين البنوك حساسة بدرجة عالية للتغيرات في تصور المخاطر، وربما أمكن التقاط إشارات مبكرة للتغيرات في شعور المستثمرين نحو الاقتصاد

^٢ غير أن مشروعات الاستثمار المباشر قد تتسبب في ضغط إضافي على سعر الصرف إبان الأزمة، وذلك من خلال تغطية الأصول المقومة بالعملة المحلية. وفضلاً على ذلك، قد يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل أرباحهم إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها، وبذلك يزيدون الجزء الممول (بالدين) محلياً من استثماراتهم.

^٣ عند تحليل المعاملات في الأوراق المالية، فإن الدين، وخصص رأس المال، والتغيرات في الأسعار (وليس في الكميات) هي التي يمكن أن تؤدي إلى توازن السوق.

^٤ ربما حجب إعداد بيانات متوسط آجال الاستحقاق اختلافات مهمة في التكوين القطاعي للدين وفي تشتت آجال الاستحقاق. غير أن بيانات متوسط آجال الاستحقاق حسب القطاع وحسب أداة الدين يمكن أن تنبه واضعي السياسات والمشاركين في السوق إلى هياكل آجال الاستحقاق التي يحتمل أن تنطوي على مشكلات.

حالة حدوث تخفيض فجائي في قيمة العملة المحلية، فإن الدين الخارجي المقوم بالعملة الأجنبية (بما في ذلك الدين المربوط بعملة أجنبية) يحتمل أن تكون له آثار مهمة على الثروة والتدفقات النقدية في الاقتصاد المعني. فعلى سبيل المثال، عندما يكون الدين العام مستحق الدفع بعملة أجنبية، يمكن لتخفيض قيمة العملة المحلية أن يؤدي إلى تفاقم الوضع المالي للقطاع العام، مما يخلق حافزا لدى الحكومة على تجنب إدخال التصحيح اللازم في سعر الصرف. وتكتسب المعلومات عن تكوين عملات الدين الخارجي على المستوى القطاعي، بما في ذلك مطالبات المقيمين وغير المقيمين بالعملة الأجنبية، أهمية خاصة لأن تأثيراتها على الثروة تعتمد أيضا على علاقات العملة الأجنبية بين المقيمين.

١٦-١٥ ولكن أي تحليل لتكوين الدين الخارجي بالعملات الأجنبية يجب أن يأخذ في الحسبان حجم وتكوين الأصول والدخل بالعملة الأجنبية، إضافة إلى مراكز المشتقات المالية المربوطة بعملات أجنبية. ويمكن استخدام أدوات المشتقات المالية لتغيير التعرض من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية أو إلى عملة أجنبية أخرى.

١٦-١٦ وربما انطوى تكوين أسعار الفائدة المطبقة على الدين الخارجي، قصير الأجل أو طويل الأجل على السواء، على انعكاسات مهمة أيضا. فالزيادات الحادة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل، كأسعار الفائدة التي شوهدت في أوائل الثمانينات، يمكن أن تنطوي على انعكاسات عميقة على تكلفة الدين الحقيقية، وخصوصا إذا كانت نسبة كبيرة من الدين تدفع عنها فوائد مربوطة بسعر فائدة معوم، مثل «ليبور» (سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن). وكما هي الحال مع مراكز العملة الأجنبية، من الضروري أن تؤخذ في الحسبان مراكز المشتقات المالية، لأنها يمكن أن تغير كثيرا من تكوين أسعار الفائدة المطبقة على الدين. ومثال ذلك أن المشتقات المالية المستندة إلى أسعار الفائدة يمكن أن تستخدم لمبادلة التزامات بسعر فائدة متغير بخصوم بسعر فائدة ثابت، والعكس صحيح. ويرد أدناه بحث أهمية المشتقات المالية في تحليل الدين الخارجي بمزيد من التفصيل.

١٦-١٧ وينبغي أيضا مراقبة تركيز الدين حسب الصناعة. فإذا كان الدين مركزا في صناعة أو صناعات معينة، فقد تؤدي الصدمات الاقتصادية، مثل دخول الطلب العالمي على منتجات معينة في مرحلة هبوط، إلى زيادة مخاطر اضطراب مدفوعات خدمة الدين من جانب ذلك الاقتصاد.^٧

من خلال مراقبة سعر الفائدة المستخدم في إعادة التمويل (تجديد الدين)^٥.

١٦-١٢ من الضروري أن يميز تحليل الدين بين الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي — أي الدين الصادر بأجل استحقاق مدته سنة أو أقل — وعلى أساس أجل الاستحقاق المتبقي — أي التزامات الدين التي تستحق الدفع في غضون سنة أو أقل. فالبيانات المدرجة على أساس أجل الاستحقاق الأصلي توفر معلومات عن شروط الدين المعتادة وهيكل الدين، وتتيح مراقبة التغيرات في هذه الشروط معلومات مفيدة عن أفضليات الدائنين والتوزيع القطاعي للمدينين. أما البيانات المدرجة على أساس أجل الاستحقاق المتبقي (بقية أجل الاستحقاق) فهي تقدم للمحلل وصانع السياسة معلومات عن التزامات السداد (أي عن هيكل السيولة). ولكي يضمن صانع السياسة وجود سيولة كافية، كما يستدل عليه من نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين قصير الأجل الملائمة، فهو يحتاج إلى تجنب تجمّع مدفوعات سداد الدين.

١٦-١٣ ويهتم المدين بالقيمة الاسمية للدين القائم في ذمته لأنها تمثل، في أي لحظة زمنية، المبلغ الذي يدين به المدين للدائن في تلك اللحظة. ويقتضي صالح المدين أيضا مراقبة القيمة السوقية للدين القائم في ذمته. فالقيمة السوقية والهوامش فوق أسعار الفائدة على الأدوات «الخالية من المخاطر» توفر مؤشرا للمقترض عن نظرة السوق إلى قدرته على الوفاء بالتزامات الدين، وكذلك الشعور الحالي نحوه في السوق.^٦ وتعتبر هذه المعلومات مهمة لأنها يمكن أن تؤثر على خطط الاقتراض في المستقبل: أي سواء كان من الأفضل الاقتراض مرة أخرى بينما تبدو الشروط جيدة أو ما إذا كان هناك دلالات إنذار مبكر من إمكان تزايد تكاليف الاقتراض أو حتى حدوث صعوبات في إعادة التمويل. غير أنه في حالة البلدان التي عليها ديون ذات قيمة متدنية جدا أو التي تتداول ديونها في أسواق منخفضة السيولة (أو يتوافر في حالتها العاملان معا)، قد يسبب التحول المفاجئ في الشعور السائد تغيرا حادا جدا في القيمة السوقية لدينها الخارجي، وقد يحدث أيضا تحول فجائي في مسار تلك القيمة السوقية. ولأن القيمة الاسمية للدين الخارجي لن تتأثر بهذه التحولات، فإن معلومات تلك القيمة الاسمية تصبح ذات قيمة تحليلية عالية في تلك الظروف.

١٦-١٤ يعتبر تكوين عملات الدين الخارجي مهما أيضا. فهناك فرق كبير بين تحمل دين خارجي مستحق الدفع بالعملة المحلية ودين خارجي مستحق الدفع بالعملة الأجنبية. ففي

^٥ ترد في الإطار ٧-١ في الفصل السابع مناقشة لهذا النوع من المراقبة بمزيد من التفصيل.

^٦ وتقدم أيضا المعلومات المستمدة من مشتقات ائتمانية كمبادلات التخلف عن السداد وخيارات الهامش، على نحو متزايد، معلومات الأسواق عن الموقف الائتماني للكيان المعني.

^٧ رغم أن المرشد لا يتضمن صراحة أي إرشادات قياس تكوين الدين الخارجي حسب الصناعة، يمكن إعداد هذه البيانات باستخدام المفاهيم المبينة فيه جنبا إلى جنب مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد (نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الصفحات ٥٩٤-٥٩٦) باعتباره التصنيف «القطاعي».

غير إنتاجي، فمن الأرجح أن يأتي الدخل المستقبلي دون المقدار اللازم لخدمة الدين. ومن ثم فإن المسألة التي يجب التصدي لها لا تخص الاستخدام المحدد لرأس المال المقترض بل مدى كفاءة الاستثمارات الكلية في الاقتصاد، منظوراً إليها في سياق مؤشرات تخص الاقتصاد ككل، كمعدلات نمو الناتج والصادرات، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وكلها سلاسل بيانات يمكن اشتقاقها من بيانات الحسابات القومية. ومن منظور آخر، إذا كان الاقتصاد لا يرغب في خدمة ديونه، ويتخلف عن السداد، فربما ترتب على ذلك خسائر في الإنتاج مع توقف الاقتصاد عن الاندماج في أسواق رأس المال الدولية.

دور الأصول

١٦-٢٢ كما سلفت الإشارة إليه، يجب النظر في مركز الدين الخارجي في سياق الأصول الخارجية لأنها تساعد على الوفاء بشروط خدمة الدين، إذ أن الأصول تولد الدخل ويمكن أن تباع للوفاء بطلبات السيولة. وفي بيان وضع الاستثمار الدولي يمثل الفرق بين الأصول الخارجية والخصوم الخارجية صافي مركز الأصول (أو الخصوم) للاقتصاد.

١٦-٢٣ وفي جميع الاقتصادات، تتكون الأصول الاحتياطية الدولية، بحكم تعريفها، من الأصول الخارجية الموضوعة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها من أجل التمويل المباشر لاختلالات ميزان المدفوعات، ولتنظيم حجم هذه الاختلالات بشكل غير مباشر من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو لغير ذلك من الأغراض. ونظراً لهذا الدور، واستناداً إلى نشاط صندوق النقد الدولي و«اللجنة المعنية بالنظم المالية العالمية المؤلفة من بنوك مجموعة البلدان العشرة»، قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس ١٩٩٩ تقوية شروط المعيار الخاص لنشر البيانات فيما يتعلق بنشر بيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية. وتم استحداث نموذج بيانات قياسي للاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية يوفر درجة من الشفافية في بيانات الاحتياطيات الدولية أعلى بكثير مما هو متاح حتى الآن.^٩

٩ عن الجدارة الائتمانية في الأجل القصير، أي أحكام تقديرية مثلًا بشأن مخاطر حدوث التخلف عن السداد من جراء أزمات السيولة»، فالواقع أن «العنصر المهم الوحيد من المنظور طويل المدى هو معدل نمو الإنتاج». بل إن «ما يخدم مصلحة المقترضين فضلاً عن المقرضين، هو أن تتحقق أقصى مستويات الناتج والمدخرات، حيث إنها المصدر الحقيقي الوحيد الذي تؤدي منه مدفوعات خدمة الدين».

٩ راجع دراسة (2001) Kester.

١٦-١٨ ولمراقبة خدمة الدين، من المهم معرفة المبالغ الواجبة السداد وليس القيمة السوقية للدين. وتنطوي خدمة الدين على الوفاء المستمر بالالتزامات — أي مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي — والسداد النهائي للمبلغ الأصلي عند حلول موعد الاستحقاق. غير أنه من غير المرجح أن يكون الجدول الزمني لخدمة الدين معلوماً على وجه اليقين في أي لحظة زمنية. ويمكن لتقديرات المبالغ الواجبة الدفع أن تختلف بمرور الوقت بسبب اختلاف أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، كما أن تواريخ سداد الدين الذي يحتوي على خيارات متضمنة، سواء كانت خيار البيع (حق البيع) أو خيار الشراء (حق الشراء)، والتي يمكن أن تستوفي شروطها في ظروف معينة، تضيف مزيداً من عدم اليقين. ولذلك، فمن المهم عند عرض بيانات الجدول الزمني لمدفوعات خدمة الدين، أن تكون البيانات مصحوبة بعرض شفاف للافتراضات المستخدمة في تقدير المدفوعات المستقبلية عن خصوم الدين الخارجي.

١٦-١٩ وإحدى الإشارات التي تدل على أن الاقتصاد قد بدأ يواجه صعوبة في خدمة دينه الخارجي، أن يتجه مستوى المتأخرات إلى الارتفاع قياساً إلى مركز الدين الخارجي وقياساً إلى مبلغ خدمة الدين الذي يحين موعد سداها. وفي هذه الظروف، يمكن أن تساعد البيانات التفصيلية الموزعة حسب القطاع المؤسسي وحسب نوع الأداة على تحديد مصادر الصعوبات.

دور الدخل

١٦-٢٠ في معرض تحليل الدين يكون لاتجاه الدخل في المستقبل أهميته الواضحة لأنه يؤثر في قدرة المدين على خدمة الدين. وقد كان التركيز بصفة تقليدية ينصب على الإيرادات من صادرات السلع والخدمات. فإلى أي حد تتم «تغطية» الدين أو مدفوعات خدمة الدين، بالإيرادات من تصدير السلع والخدمات؟ إن تنوع المنتجات والأسواق يعتبر أمراً إيجابياً لأنه يحد من درجة التعرض للصدمات، ويحد بذلك من إمكانية حدوث صعوبات أمام القطاع الخاص ككل، وحدثت خسارة في الإيرادات للقطاع العام، مما يؤثر على الرغبة في الدفع. وقد يكون تكوين عملات إيرادات الصادرات مهماً هو الآخر.

١٦-٢١ ورغم أن الرغبة في الدفع هي عامل مهم في تقرير ما إذا كانت مدفوعات خدمة الدين ستحدث أم لا، فإن استخدام الاقتراض الخارجي يؤثر على الدخل المستقبلي الذي سيتم منه أداء تلك المدفوعات.^٨ فإذا استخدم الدين لتمويل نشاط

^٨ ذكرت دراسة (Dragoslav Avramovic and others (1964, p. 67) أنه رغم أن نسبة خدمة الدين «تفيد بالفعل كمقياس ملائم لوضع أحكام تقديرية

التصدير، وهي مصدر مهم للدخل إبان حالات حرج المركز الخارجي.

١٦-٢٨ وعند تقييم الأصول في سياق تحليل الدين، تعد جودة الأصول عاملاً رئيسياً. وتنعكس جودة الأصول، من حيث المبدأ، في سعر الأصول. كما أن معرفة جهة الإصدار وبلد إقامتها يمكن أن تعطي فكرة أوسع عن جودة الأصول ومدى توافرها في أوقات الأزمات، ويرتبط التوافر غالباً ارتباطاً متبادلاً بالموقع أو البلد. ويمكن أن تساعد معرفة الانتشار الجغرافي للأصول على فهم مدى حساسية الاقتصاد المحلي لتأثير الصعوبات المالية التي تواجهها الاقتصادات الأخرى.

١٦-٢٩ يعطي تكوين عملات الأصول، إلى جانب تكوين عملات أدوات الدين، فكرة عن تأثير تغيرات أسعار الصرف المختلفة على الاقتصاد، ويقدم بصفة خاصة معلومات عن أثر حركات أسعار الصرف المشتقة (مثل التغيرات في سعر صرف الدولار مقابل الين من منظور بلدان منطقة اليورو) على الثروة. وتشجع الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية (راجع الفصل التالي) والمسح المنسق لاستثمارات الحافظة الصادر عن صندوق النقد الدولي (راجع الفصل الثالث عشر)، على الأقل، على جمع بيانات عن بلد إقامة المدين غير المقيم وتكوين عملات الأصول.

أهمية المشتقات المالية واتفاقيات إعادة الشراء

١٦-٣٠ ينطوي نمو أسواق المشتقات المالية على انعكاسات على إدارة الدين وتحليله. فهذه المشتقات تستخدم لعدد من الأغراض، بما في ذلك إدارة المخاطر، والتغطية، والمراجحة بين الأسواق، والمضاربة.

١٦-٣١ ومن منظور إدارة المخاطر الناشئة عن أدوات الدين، قد تكون المشتقات أقل تكلفة أو أكثر كفاءة من الأدوات الأخرى. ويرجع ذلك إلى إمكانية استخدامها مباشرة لنقل المخاطر المحددة التي يجب التعامل معها وذلك عن طريق تداولها. ومثال ذلك أن أي اقتراض بعملة أجنبية يمكن تغطيته من خلال مشتقة مربوطة بعملة أجنبية وبذلك يمكن إزالة مخاطر العملة الأجنبية إما جزئياً أو كلياً. وتعد المعلومات الكلية عن المركز الافتراضي في المشتقات المقومة بالعملة الأجنبية مهمة لتحديد آثار تغير أسعار الصرف على الثروة وعلى التدفقات النقدية. وبالمثل، فإن عدم اليقين المحيط بالتدفقات النقدية والذي ينطوي عليه الاقتراض بأسعار فائدة متغيرة يمكن تخفيضه من خلال مبادلة أسعار الفائدة للوصول إلى

١٦-٢٤ ولكن مع تزايد النشاط في الأسواق الدولية من جانب كيانات القطاع الخاص في الاقتصاد، فمن المرجح أن تقتني هذه الكيانات أصولاً خارجية وكذلك خصوماً خارجية. ويشير الطابع المتنوع لأصول القطاع الخاص الخارجية إلى أنها ذات طابع مختلف عن الأصول الاحتياطية. فأصول القطاع الخاص الخارجية، مثلاً، قد لا تكون موزعة بين القطاعات وبين فرادى المشروعات بطريقة تسمح باستخدامها لاستيعاب احتياجات القطاع الخاص من السيولة. ولكن وجود تلك الأصول يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تحليل مراكز الدين الخارجي لفرادى البلدان. ويتمثل أحد المناهج في عرض مركز صافي الدين الخارجي لكل قطاع مؤسسي، إذ يسمح ذلك بمقارنة عزو الأصول الخارجية التي تأخذ شكل أدوات دين وتركز تلك الأصول حسب المؤسسات بالدين الخارجي (راجع الفصل السابع).

١٦-٢٥ ولكن عند مقارنة الأصول بالدين، من الضروري أيضاً النظر في درجة سيولة الأصول وجودتها، ودرجة المخاطرة التي تنطوي عليها، والتكوين الوظيفي للأصول وتكوينها حسب الأدوات المالية.

١٦-٢٦ وأهم مسألة هنا هي أن الأصول ينبغي أن تكون قادرة على توليد الدخل أو أن تكون سائلة حتى يمكن بيعها عند الحاجة أو كلاهما. ويقدم التكوين الوظيفي للأصول معلومات مهمة في هذا الخصوص. فأصول الاستثمار المباشر، مثلاً، يمكن أن تولد دخلاً ولكنها في الغالب أقل سيولة، خصوصاً إذا كانت في شكل استثمارات غير متداولة مملوكة بالكامل في شركات أو شركات تابعة. وأصول الاستثمار المباشر تكون في العادة إما غير سائلة في الأجل القصير (مثل المصنع والمعدات) أو إذا كان من المحتمل أن تكون قابلة للتداول، فمن الضروري أن يأخذ المستثمر المباشر في الحسبان انعكاسات سحب الأصول على مشروعات الاستثمار المباشر. فهذا العامل الأخير سيكون عاملاً تعويضياً عن أي ضغوط للبيع. ومع ذلك، قد تكون بعض أصول الاستثمار المباشر أقرب إلى استثمارات الحافظة وتكون قابلة للتداول نسبياً، كأسهم الأقلية في الشركات في البلدان ذات أسواق الأسهم العميقة.

١٦-٢٧ واستثمارات الحافظة، بحكم تعريفها، هي استثمارات قابلة للتداول. وهناك استثمارات — كالقروض وائتمانات التجارة — يمكن، رغم توليدها للدخل، أن تكون أقل سيولة من استثمارات الحافظة، ولكن أجل استحقاق هذه الاستثمارات قد يكون مهماً لأن قيمة الأصول قصيرة الأجل يمكن الحصول عليها مبكراً. والجدير بالملاحظة أن القروض، بشكل متزايد، يمكن تضمينها في أداة دين واحدة ثم تداولها. أما ائتمان التجارة فقد يكون من الصعب سحبه دون الإضرار بإيرادات

مدفوعات «بسر فائدة ثابت»^{١٠} وفي كلتا الحالتين، فإن عقد المشتقات سيشارك المقترض في مخاطر انتمان الطرف المقابل الإضافية، ولكن هذا يسهل استخدام ممارسات سليمة في إدارة المخاطر.

١٦-٣٢ وتستخدم المشتقات أيضا كأدوات للمضاربة والمراجعة.^{١١} وهي أداة لإجراء معاملات مرفوعة ماليا، إذ يمكن بقدر يسير نسبيا من رأس المال مدفوع مقدما تحقيق مستويات عالية من التعرض للمخاطر، ويمكن المراجعة على الفروق في السعر الضمني للمخاطر بين الأدوات التي تصدرها نفس الجهة أو جهات أخرى متشابهة بدرجة كبيرة.^{١٢} غير أنه إذا استعملت المشتقات المالية بشكل غير ملائم، فيمكنها التسبب في خسائر كبيرة ومن ثم تزيد شدة جوانب الضعف في الاقتصاد المعني. ويمكن استخدام المشتقات أيضا للالتفاف حول القواعد التنظيمية، فتفرض بذلك ضغطا غير متوقع على الأسواق. ومثال ذلك أن المؤسسات الأجنبية بإمكانها الالتفاف حول حظر حيازة الأوراق المالية من خلال إبرام مبادلة تسمى مبادلة العائد الكلي.^{١٣}

١٦-٣٣ وقد تكون مراكز المشتقات المالية ذات قيم عالية جدا أو مكلفة جدا، مما يعتمد على حركات الأسعار الأساسية. وتقاس قيمة المراكز بقيمتها السوقية. ولكل الأسباب المذكورة أعلاه، هناك اهتمام بالقيم السوقية، وإجمالي الأصول والخصوم، والقيم الافتراضية (أو الاسمية) لمراكز المشتقات المالية.^{١٤}

١٦-٣٤ ويمكن أيضا تضمين أدوات أخرى، كالسندات والأذون، سمات تزيد المخاطر أو تخففها، وهذه الأدوات شبيهة بالمشتقات المالية. وتعتبر «السندات المركبة» (structured notes) مثلا لهذه الأدوات المعززة. ويمكن، على سبيل المثال، أن تصدر هذه الأدوات بالدولار الأمريكي،

^{١٠} قد تعذر إزالة المخاطر كلية إذا حدث عند إعادة تحديد سعر الفائدة المعموم تغير في علاوة مخاطر الائتمان التي يدفعها المقترض. وتؤدي مبادلة أسعار الفائدة إلى إزالة مخاطر التغيرات في سعر الفائدة السوقية.

^{١١} يمكن أن يساعد نشاط المضاربة والمراجعة على إضافة سيولة إلى الأسواق ويسهل عمليات التغطية. كما أن المشتقات، عند استخدامها لأغراض المراجعة قد تخفف أي تمايزات في التسعير بين الأسواق و/أو الأدوات فتفتقر إلى الكفاءة.

^{١٢} تعبير «الرفع المالي»، كمصطلح مالي، يصف الحصول على كل المنافع الناشئة عن حيازة مركز في أصل مالي دون الاضطرار إلى تمويل عملية الشراء من الأموال الذاتية. والمشتقات المالية هي أدوات يستخدمها المستثمرون الدوليون في الرفع المالي لاستثماراتهم، ويصدق ذلك على اتفاقات إعادة الشراء.

^{١٣} «مبادلة العائد الكلي» هي مشتقة ائتمانية تنطوي على مبادلة العائد الكلي على أداة مالية بسعر فائدة مضمون، مثل سعر الفائدة فيما بين البنوك زائدا هامشا معيناً.

^{١٤} رغم أن المرشد لا يعرض صراحة سوى بيانات القيمة الافتراضية (أو الاسمية) للمشتقات المالية المربوطة بعملة أجنبية وبسعر فائدة، فإن المعلومات عن القيمة الافتراضية للمشتقات المالية، لجميع أنواع فئات المخاطر، وحسب النوع وكمجملات، يمكن أن تكون ذات قيمة تحليلية.

وتعتمد قيمة سدادها على سعر صرف متعدد بين البيزو المكسيكي والدولار الأمريكي. ويمكن للمقترضين أيضا إدراج خيار البيع - أي الحق في البيع - في عقد السند مما قد يقلل من سعر القسيمة، ولكنه يزيد من احتمالات استرداد السند مبكرا، في حالات ليس أقلها أهمية حالة تعرض المقترض لمشكلات. وأيضا، على سبيل المثال، يمكن إصدار سندات مربوطة بالائتمان تتضمن مشتقة ائتمانية تربط مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي بالوضع الائتماني المقترض آخر. ويمكن أن يؤدي إدراج هذه المشتقات إلى تحسين الشروط التي كان المقترض سيحصل عليها في غياب ذلك ولكن بتكلفة تتمثل في تحمل مخاطر إضافية. ويترتب على ذلك أن يحيط عدم اليقين بشروط السداد أو الجدول الزمني لمدفوعات السداد، وعليه تكتسب المعلومات عن إصدارات هذه السندات المركبة أهمية تحليلية.

١٦-٣٥ اتفاقات إعادة الشراء (repos) تسهل هي الأخرى تحسين إدارة المخاطر والمراجعة. فاتفاق إعادة الشراء يسمح للمستثمر بشراء أداة مالية، ثم يمول جزء كبير من عملية الشراء هذه ببيع الورقة المالية بيعا لاحقا بموجب اتفاق إعادة الشراء. وبيع الورقة المالية بموجب اتفاق إعادة الشراء، يبقى المستثمر على تعرضه لحركات سعر الورقة المالية وإن كان لا يطلب منه سوى نفقات نقدية محدودة. وفي هذا المثال، يتخذ المستثمر مركز «مشتري» أو مركزا موجبا، ومن ناحية أخرى، فإن المضارب أو المراجح يمكنه أن يتخذ، من خلال قرض في شكل ورقة مالية، مركز «بائع» أو مركزا سالبا في الأداة ببيع ورقة مالية لا يملكها، ثم يقوم بالوفاء بمتطلبات التسوية من خلال اقتراض الورقة المالية (كقرض في شكل ورقة مالية) من مستثمر آخر.

١٦-٣٦ ورغم أن جميع هذه الأنشطة تضيف في الأوقات العادية سيولة إلى الأسواق وتسمح باتخاذ المراكز المالية بشكل محقق للكفاءة، فعندما يتغير الشعور السائد في السوق قد يزيد تقلب الأسعار عندما تدعو الحاجة إلى تصفية المراكز المرفوعة ماليا، كما في حالة الحاجة إلى استيفاء شروط ودائع الضمان. وبيانات المراكز بشأن الأوراق المالية التي يصدرها مقيمون والمستخدم في معاملات إعادة الشراء ومعاملات إقراض الأوراق المالية بين المقيمين وغير المقيمين، تساعد في فهم وتوقع الضغوط السوقية. ويمكن أن تساعد هذه البيانات أيضا على فهم بيانات الجداول الزمنية لخدمة الدين. ومثال ذلك أنه إذا باع شخص غير مقيم ورقة مالية بموجب اتفاق إعادة شراء إلى مقيم، وقام الأخير ببيعها فوراً إلى غير مقيم آخر، فإن الجدول الزمني لخدمة الدين سيسجل مجموعتين من المدفوعات إلى غير مقيمين من جانب الجهة التي أصدرت نفس الورقة المالية، رغم أنه ستكون هناك مجموعة واحدة من المدفوعات مقابل الورقة المالية الواحدة. وفي الأزمنة التي تشهد التقلبات، وعندما تنمو مراكز كبيرة

(في حالة القطاع الرسمي) ونادي لندن (في حالة البنوك). وعلى النقيض من ذلك، فإن الدائنين الآخرين من القطاع الخاص عادة ما يكونون أكثر عددا وأكثر تنوعا.

٣٩-١٦ وقد يكون القطاع العام أيضا ضامنا للديون القائمة للقطاع الخاص الأجنبي. وغالبا ما ينطبق ذلك على ائتمان التصدير، الذي تقوم هيئة الائتمان بموجبه بتسديد مستحقات الطرف الأجنبي المشارك من القطاع الخاص في حالة عدم الدفع من جانب المدين، وبذلك تقوم بدور الدائن. وتهدف هذه الترتيبات إلى تشجيع نشاط التجارة، والقطاع الخاص هو الذي يدفع العلاوة التي ينطوي عليها ذلك. أما في حالة التخلف عن السداد، يكون القطاع العام هو الدائن النهائي، إذا كانت هيئة الائتمان تنتمي بالفعل إلى القطاع العام. وتعتبر بيانات بلد الدائن مهمة لتحليل الدين لأن فرط التركيز في الانتشار الجغرافي للدائنين ينطوي على احتمال انتشار عدوى النشاط الاقتصادي السلبي. وعلى سبيل المثال، إذا كان بلد أو اثنان هما أهم الدائنين، فإن ظهور مشكلة داخل اقتصاد كل منهما أو مشكلة تتعلق بمركز الدين الخارجية القائم عليهما، يمكن أن يؤدي بهما إلى سحب التمويل من البلد المدين. بل إن التركيز حسب البلد والقطاع، مثل قطاع البنوك، قد يجعل الاقتصاد معتمدا بدرجة كبيرة على الظروف السائدة في ذلك القطاع أو ذلك البلد.

في اتجاه واحد، فقد يؤدي ذلك في ظاهر الأمر إلى مدفوعات ضخمة لخدمة الدين عن الأوراق المالية، ويمكن لبيانات المراكز بشأن الأوراق المالية المقيمة المستخدمة في عمليات مقابلة خارجية أن تشير إلى كون العمليات المقابلة تعتبر واحدا من العوامل في هذا الشأن.

المعلومات المتعلقة بالدائنين

٣٧-١٦ من المهم في أي تحليل للدين تكوين فكرة عن الدائن، لأن الدائنين المختلفين لديهم حوافز مختلفة ويخضعون لتأثيرات مختلفة.

٣٨-١٦ وتعتبر المعلومات المتعلقة بقطاع المقرض وبلده من العوامل المهمة في تحليل الدين. وقد ركز تحليل الدين بصفة تقليدية على القطاعات، وبوجه خاص على التقسيم بين القطاع الرسمي، والقطاع المصرفي، والقطاعات الأخرى التي تنتمي في معظمها للقطاع الخاص. وتكمن أهمية هذا التقسيم القطاعي في مختلف درجات صعوبة الوصول إلى إعادة تفاوض منظمة بشأن الدين عند نشوء صعوبات في الدفع. ومثال ذلك أن مفاوضات تخفيف عبء الدين تختلف بحسب وضع الدائن. فالقطاع الرسمي والقطاع المصرفي يشكلان مجموعة دائنين صغيرة ومغلقة، وهي تستطيع الاجتماع والتفاوض مع المدين من خلال منتديات مثل نادي باريس

الجزء الرابع

أعمال الهيئات الدولية

١٧: إحصاءات الدين الخارجي الصادرة عن الهيئات الدولية

مقدمة

١٧-١ تتولى أربع هيئات دولية نشر إحصاءات الدين الخارجي والإحصاءات المرتبطة به، وذلك كما يلي:

- بنك التسويات الدولية، من خلال الإحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع والإحصاءات الموحدة (نظام الإبلاغ من الدائنين) وإحصاءات الأوراق المالية الدولية (استناداً إلى معلومات الأسواق)، والتي يصدرها البنك في النشرة ربع السنوية (Quarterly Review).
- صندوق النقد الدولي، وفقاً لإطار ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات)، في نشرة «الإحصاءات المالية الدولية»، وفي «الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات».
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال نظام الإبلاغ من الدائنين، في حالة الدين الخارجي للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي، في نشرة إحصاءات الدين الخارجي.
- البنك الدولي، من خلال نظام الإبلاغ من المدينين التابع له، في حالة الدين الخارجي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، في نشرة «تمويل التنمية العالمية».

الإحصاءات المصرفية الدولية

١٧-٤ يوضح الجدول ١٧-١ تغطية الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS) التي تصدر عن بنك التسويات الدولية. ويحتوي نظام الإحصاءات المصرفية الدولية على مجموعتين رئيسيتين من البيانات^١ المجموعة الأولى، التي وضعت في أواخر السبعينات كمنتج فرعي للحاجة إلى مراقبة التطورات الشاملة في الأسواق، تقوم على أساس بلد موقع البنوك الدائنة أو بلد إقامتها (وتسمى الإحصاءات حسب الموقع). أما المجموعة الثانية، التي تم استحداثها في أعقاب أزمة الدين التي مرت بها أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات، ومن ثم تم تصميمها صراحة لقياس مخاطر الائتمان، فهي تقوم على أساس بلد منشأ البنوك الدائنة أو بلد جنسيتها. ويتمثل المبدأ الذي تستند إليه في توحيد بيانات أحجام التعرض القائمة للمؤسسات المصرفية القائمة بإبلاغ البيانات. ورغم أن الإحصاءات حسب الموقع متوافرة على أساس ربع سنوي منذ إنشاء النظام، فقد زادت وتيرة إبلاغ البيانات الموحدة من نصف سنة إلى ربع سنة في عام ٢٠٠٠.

١٧-٥ ورغم أن الأطراف المدينة المقابلة محددة في مجموعتي الإحصاءات حسب بلد إقامتها، بغض النظر عن موقع الضامن النهائي للأموال المقترضة، فإن الإحصاءات المصرفية حسب الموقع هي وحدها التي تعتبر متسقة مع إطار وضع الاستثمار الدولي. فأولاً، يتم تحديد الدائنين أيضاً وفقاً لبلد الموقع، ولذلك يتولى إبلاغ بياناتهم البلد المضيف للإقراض (على عكس البلد الأم للمكتب الرئيسي كما في حالة إحصاءات الجنسية/

١٧-٢ تطورت هذه المجموعات الإحصائية لأسباب مختلفة ولأغراض مختلفة. ويستعرض هذا الفصل نظم إبلاغ البيانات المطبقة لدى بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، حسب الوضع في نهاية عام ٢٠٠٠، ويقارن البيانات التي ينشرها بنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي مع بيانات وضع الاستثمار الدولي التي ينشرها صندوق النقد الدولي. ويقدم هذا الفصل أيضاً شرحاً للاختلافات بين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبيانات البنك الدولي، ويصف النشرة ربع السنوية التي تحمل عنوان: «إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي» (Joint BIS-OECD-World Bank Statistics on External Debt).

١٧-٣ ينتج بنك التسويات الدولية مجموعتين رئيسيتين من البيانات هما: «الإحصاءات المصرفية الدولية»، و«إحصاءات الأوراق المالية الدولية». وهذه البيانات متاحة على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

بنك التسويات الدولية

١٧-٤ يوضح الجدول ١٧-٤ تغطية الإحصاءات المصرفية الدولية (IBS) التي تصدر عن بنك التسويات الدولية (IBS) التي تصدر عن بنك التسويات الدولية. ويحتوي نظام الإحصاءات المصرفية الدولية على مجموعتين رئيسيتين من البيانات من البيانات^١ المجموعة الأولى، التي وضعت في أواخر السبعينات كمنتج فرعي للحاجة إلى مراقبة التطورات الشاملة في الأسواق، تقوم على أساس بلد موقع البنوك الدائنة أو بلد إقامتها (وتسمى الإحصاءات حسب الموقع). أما المجموعة الثانية، التي تم استحداثها في أعقاب أزمة الدين التي مرت بها أمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات، ومن ثم تم تصميمها صراحة لقياس مخاطر الائتمان، فهي تقوم على أساس بلد منشأ البنوك الدائنة أو بلد جنسيتها. ويتمثل المبدأ الذي تستند إليه في توحيد بيانات أحجام التعرض القائمة للمؤسسات المصرفية القائمة بإبلاغ البيانات. ورغم أن الإحصاءات حسب الموقع متوافرة على أساس ربع سنوي منذ إنشاء النظام، فقد زادت وتيرة إبلاغ البيانات الموحدة من نصف سنة إلى ربع سنة في عام ٢٠٠٠.

^١ راجع الوثيقة (2000a) BIS. ورغم أن بنك التسويات الدولية يجمع بيانات أيضاً عن تسهيلات القروض المصرفية المشتركة، فلا يمكن استخدام هذه المعلومات في قياس الدين الخارجي. فأولاً، يمكن استخدام هذه التسهيلات كإجراء احتياطي لأنواع أخرى من عمليات تدبير الأموال، وربما ظلت لذلك دون سحب عليها أو ربما استخدمت بشكل جزئي فحسب. وثانياً، تستخدم هذه الأموال في بعض الأحيان لتحل محل ديون مصرفية سابقة، ومن ثم لا ينطوي ذلك على أي زيادة في الدين القائم في ذمة المقترض. وثالثاً، تعد القروض المشتركة مجرد واحد من أشكال الإقراض المصرفي الدولي المتعددة. وهكذا، بينما تساعد بيانات القروض المشتركة على تقييم أوضاع السوق الحالية، لا يمكن استخدامها في قياس الدين الخارجي.

الجدول ١٧-١: تغطية الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية

التقسيم المتوافر	أساس تعريف المدين	أساس تعريف الدائن
القطاع والعملية والأداة القطاع وأجل الاستحقاق لا يوجد	الإقامة الإقامة الجنسية	الإقامة/الموقع الجنسية/موحدة الجنسية/موحدة

المتوافرة بياناتها من مصادر أخرى. وفي مقدمة هذه الفئات الدين قصير الأجل (الذي يبلغ أجل استحقاقه المتبقي حتى سنة واحدة)، والذي لم يكن محل التركيز أصلاً في نظم الإبلاغ بالدين. وهناك معلومة مهمة أخرى هي التقسيم القطاعي (البنوك، والقطاع العام، والكيانات غير المصرفية الخاصة). فضلاً على ذلك، واعتباراً من نهاية يونيو ١٩٩٩، يتضمن نظام الإبلاغ إعادة توزيع بيانات المطالبات حسب بلد محل الضامن، وهو إما المكتب الرئيسي للكيان المقترض ذاته (في حالة الفروع) أو المكتب الرئيسي في بلد الأموال المقترضة بضمانات صريحة (ملزمة بحكم القانون)، وهو ما يطلق عليه تعبير بيانات «المخاطر النهائية». ومن ناحية المبدأ، يضاف أيضاً تحت بند الضمانات أي ضمان إضافي سائل ومتاح في بلد آخر بخلاف بلد المقترض، أي أنه إذا قدم الضامن مقيم في الولايات المتحدة، فإن بيانات المخاطر النهائية تعيد عزو المطالبة إلى الولايات المتحدة من بلد إقامة الطرف الذي قدم الضمان. وبناءً على ذلك، فإن إعادة التصنيف هذه من الأطراف المقابلة المباشرة إلى الأطراف المقابلة النهائية تستبعد المطالبات ذات الضمانات الضمنية أو المطالبات المتصورة كذلك، كما في حالة الشركات المصرفية التابعة المستقلة أو الشركات المستقلة التابعة لشركات (إلا إذا كان المكتب الرئيسي يغطيها صراحة).

١٧-٨ وكجزء من الإحصاءات الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية، تتوافر معلومات عن بعض المطالبات الاحتمالية التي لا تظهر في الميزانية العمومية («التعهدات الائتمانية غير المسحوب منها»). وتتضمن أحجام التعرض خارج الميزانية العمومية المذكورة التعهدات الملزمة قانوناً بتقديم الأموال، مثل السحب من القروض وفقاً لجدول زمني محدد سلفاً، والجزء غير المسحوب من خطوط الائتمان. ولسوء الحظ، فإن الطابع غير المتجانس للبيانات التي يغطيها التعريف (والتي قد تشمل بعض الضمانات على سبيل المثال) قد يحد من استخدام هذه الفئة لأغراض قياس الدين.

١٧-٩ ليس الهدف من إدراج بيانات عن حجم القروض المقدمة إلى الأطراف المقابلة النهائية أن تحل محل بيانات حجم الدين على الأطراف المقابلة المباشرة، ولكنها تهدف إلى إعطاء معلومات تكميلية بغرض تقييم مخاطر البلدان. والواقع أنه نظراً لصعوبة تحديد موضع المخاطر النهائية

الإحصاءات الموحدة). ويسمح هذا المنهج بإجراء مطابقة إحصائية على أساس ثنائي لكل بلد على حدة. وثانياً، فإن التقسيم حسب الأداة، أي بين القروض وحيازات سندات الدين، يشبه التمييز في وضع الاستثمار الدولي بين مراكز استثمارات الحافظة ومراكز الاستثمارات الأخرى. وثالثاً، يجعل التقسيم حسب العملة من الممكن اشتقاق بيانات التدفقات من بيانات الأرصدة، وهذه يمكن أن تستعمل كمتغير بديل من أجل قياس معاملات ميزان المدفوعات.^٢ وهناك أيضاً تقسيم قطاعي إلى بنوك وكيانات غير مصرفية. وإذا ما أخذ في الحسبان أن معدي بيانات الدين المحلي يواجهون صعوبات في إبلاغ بيانات شاملة عن المعاملات المالية غير المصرفية المحلية، فإن هذا التقسيم يكون مفيداً بوجه خاص لمعدي بيانات الدين القطري لأغراض المقارنة أو وضع التقديرات.^٣

١٧-٦ وعلى النقيض من ذلك، فإن إحصاءات الجنسية والإحصاءات الموحدة لا تتسق مع إطار وضع الاستثمار الدولي. فهدفها الرئيسي هو قياس مخاطر الائتمان التي تواجهها المؤسسات القائمة بالإبلاغ، إذ أن أهم المبادئ التي تستند إليها تلك الإحصاءات هو إبلاغ البيانات على أساس عالمي موحد. ويعني توحيد البيانات أن حجم الدين القطري لفرادى المؤسسات القائمة بالإبلاغ يشمل الدين القطري لكل المؤسسات المنتسبة لها في جميع البلدان، بما في ذلك البلد المدين نفسه. وكجزء من عملة توحيد البيانات أيضاً، يتم ترصيد المراكز بين المكاتب ذات الصلة بنفس المجموعات المصرفية (المراكز داخل البنك الواحد)، وهذا يؤدي إلى حذف عدد من المراكز الخارجية. وأخيراً، فإن حجم القروض على البلد المعني وفق هذا النظام الإحصائي يتضمن المطالبات المحلية المقومة بعملة أجنبية، ومن الواضح أن هذا يقع خارج نطاق إحصاءات ميزان المدفوعات.

١٧-٧ في الوقت ذاته، تتيح إحصاءات الجنسية/الإحصاءات الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية فهم بعض الفئات المهمة من الدين الخارجي القائم على البلدان وغير

^٢ التغييرات المعدلة لاستبعاد تأثير حركات العملة على بيانات الأرصدة باستخدام متوسط أسعار صرف الفترة قيد النظر لا تفيد إلا في الحصول على تقديرات تقريبية للمعاملات الفعلية.

^٣ راجع أيضاً تقرير IMF (1992)، pp. 54-62.

الجدول ١٧-٢: تغطية إحصاءات الأوراق المالية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية

التقسيم المتوافر	أساس تعريف المدين	أساس تعريف الدائن
أجل الاستحقاق والعملة والأداة والقطاع	غير متوافر	الإقامة
أجل الاستحقاق والعملة والأداة والقطاع	غير متوافر	الجنسية

الجديدة، واستكمالات الإصدارات الجديدة، وصافي الإصدارات الجديدة (أي الفرق بين الإصدارات المكتملة وعمليات الاسترداد) وأرصدة نهاية ربيع السنة المعني. وتتوافر مباشرة معلومات جنسية وبلد إقامة جهة الإصدار في حالة هذه الأنواع الأربعة من المعلومات الأساسية، ويتوافر مباشرة كذلك تقسيم آجال الاستحقاق (أجل الاستحقاق المتبقي) والتقسيم القطاعي. وإضافة إلى ذلك، تم وضع برامج تعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر لقراءة وتجميع بيانات فرادى الإصدارات لإنتاج بيانات كأجل الاستحقاق الأصلي ونوع الإصدارات.

١٧-١٢ وعند إعداد مجملات الإحصاءات المصرفية الدولية وإحصاءات الأوراق المالية الدولية لغرض قياس الدين الخارجي، يتوقع من حيث المبدأ أن يساعد تقسيم الإحصاءات المصرفية حسب الموقع (وليس الإحصاءات المصرفية الموحدة) إلى قروض مصرفية وحيازات أوراق مالية على حذف الحساب المزدوج لسندات الدين. غير أن البيانات المصرفية تتضمن حيازات حجم غير معلوم من الأوراق المالية الصادرة في الأسواق المحلية (على عكس الحال في الإصدارات الدولية)، والتي ربما كانت كبيرة و/أو متقلبة في بعض الحالات. ونتيجة لذلك، فإن القدر الفعلي للتداخل بين البيانات المصرفية الدولية وبيانات الأوراق المالية الدولية لا يمكن التيقن منه تماما.

صندوق النقد الدولي

١٧-١٣ في مجال إحصاءات الدين الخارجي، يجمع صندوق النقد الدولي وينشر بيانات سنوية وربع سنوية عن وضع الاستثمار الدولي. وتنشر هذه البيانات في مطبوعة الإحصاءات المالية الدولية التي تصدر شهريا وفي الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات. وقد نشرت بيانات وضع الاستثمار الدولي لأول مرة في عدد عام ١٩٨٤ من الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات. وترد في الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات المفاهيم الموصى بها لقياس وضع الاستثمار الدولي. وتعتبر تلك المفاهيم متسقة مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ومن ثم فهي متسقة مع المفاهيم الواردة في هذا المرشد. وحتى وقت كتابة هذه الوثيقة، كانت هناك بيانات متوافرة عن ٦٣ بلدا.

ولأهمية الحالات غير القاطعة، فقد أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية صراحة بأن تحسب البنوك حجم الدين القطري لديها باستخدام الأساسين (وهو ما يسمى بالقياس المزدوج لحجم التعرض).^٤ ومما يذكر أن حجم التعرض للمخاطر النهائية يمثل مقياسا أفضل لقدرة الدائنين على استرداد مطالباتهم.

إحصاءات الأوراق المالية الدولية

١٧-١٠ يوضح الجدول ١٧-٢ تغطية إحصاءات الأوراق المالية الدولية التي تشتق من قاعدة بيانات تحتوي على معلومات تفصيلية عن جميع إصدارات الأوراق المالية الدولية،^٥ ويتم الحصول على تلك المعلومات من مختلف مصادر الأسواق التجارية. وتخصص خانتان قطريتان لكل واحدة من جهات إصدار الأوراق المالية، الأولى هي خانة الموقع ويتم تحديدها حسب بلد إقامة جهة الإصدار. أما الثانية فهي خانة الجنسية، وتناظر بلد إقامة المكتب الرئيسي لكيان الإصدار أو مالكه. وهكذا تتوافر بيانات الدين على أساس الإقامة، وعلى أساس الجنسية. غير أنه، لما كان من الصعب تحديد حائزي سندات الدين (لأسباب ليس أقلها أهمية أن السندات الدولية عموما تكون أوراقا مالية لحاملها)، فإنه لا يوجد تصنيف معادل في حالة الدائنين. ونتيجة لذلك، لا تؤخذ في الحساب الأوراق المالية الدولية التي يشتريها مقيمو البلد المدين. وفي الوقت ذاته، يعني إبلاغ بيانات الأوراق المالية الدولية وحدها أن الأوراق المالية المحلية التي يشتريها غير المقيمين لا يغطيها نظام الإبلاغ.

١٧-١١ وتضم الإحصاءات أربعة أنواع من المعلومات الأساسية لكل ربع سنة على حدة وهي: إعلانات الإصدارات

^٤ راجع الوثيقة (1982) Basel Committee on Banking Supervision. وفي هذا السياق أيضا، كما ورد ذكره في الفصل الثاني عشر، فقد بدأ بنك التسويات الدولية في يونيو ١٩٩٨ جمع إحصاءات نصف سنوية عن المراكز المفتوحة في السوق الثانوية العالمية للمشتقات المالية. غير أن هذه البيانات ليست متوافرة حسب تقسيم الأطراف المقابلة لكل بلد على حدة.

^٥ تعرف إصدارات الأوراق المالية الدولية بأنها الإصدارات التي تتم خارج البلد المدين ذاته، سواء كانت في سوق السندات الدولية (السندات الأوروبية الدولية سابقا) أو في الأسواق الأجنبية، كسوق السندات الأجنبية المصدرة في الولايات المتحدة (سندات اليانكي).

الدولي، يسمح بإجراء تحليل مفيد للغلات ومعدلات العائد على الاستثمارات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، فإن المطابقة بين وضع الاستثمار الدولي والميزانية العمومية للعالم الخارجي في الحسابات القومية توفر إطاراً لتحليل التطورات في وضع الاستثمار الدولي في سياق السلوك^٦ المالي لجميع القطاعات المؤسسية في الاقتصاد. وتدعم عمليات المطابقة المختلفة هذه أعمال تحليل الدين.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧-١٧ تجمع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعتين من البيانات تشملان معلومات عن المديونية الخارجية، وذلك كما يلي:

- معلومات كلية عن ائتمانات التصدير الرسمية أو المدعومة رسمياً (أي المضمونة أو المؤمن عليها من القطاع الرسمي) وبيانات فرادى معاملات جميع القروض الرسمية من نظام الإبلاغ من الدائنين (CRS)، وتُنشر هذه البيانات في المطبوعة التي تصدر عن المنظمة بعنوان «إحصاءات الدين الخارجي» ونشرة «إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي» (راجع أدناه):
- بيانات كلية عن تدفقات قروض الإعانات والمنح، والتدفقات الرسمية الأخرى، ومعاملات القطاع الخاص السوقية، والمساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى كل واحد من البلدان المتلقية، وإلى البلدان المتلقية مجتمعة، وذلك من الاستبيان السنوي الصادر عن لجنة المساعدة الإنمائية، وتُنشر هذه البيانات في نشرة التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية إلى البلدان النامية وفي تقرير التعاون الإنمائي.

١٧-١٨ وأهم مطبوعة عن الدين الخارجي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي المطبوعة السنوية التي تحمل عنوان «إحصاءات الدين الخارجي»، التي توفر بيانات عن ديون الاقتصادات النامية واقتصادات مرحلة التحول. وتستند هذه البيانات أساساً إلى مصادر الدائنين، حيث تأتي سلاسل البيانات الأساسية من بيانات القروض في نظام الإبلاغ من الدائنين (CRS) (بما في ذلك ائتمانات التصدير) وتقريبي الإحصاءات المصرفية الدولية وإحصاءات الأوراق المالية الدولية الصادرين عن بنك التسويات الدولية، وبيانات البنك الدولي عن الإقراض متعدد الأطراف. ويتم الحصول من البنك الدولي على بعض البيانات الإضافية عن المدينين في حالة الديون القائمة للدائنين الرسميين من بلدان

١٧-١٤ ووضع الاستثمار الدولي هو مقياس لرصيد البلد من الأصول والخصوم الخارجية في لحظة زمنية معينة، كنهاية السنة^٦ وبعبارة أخرى، يعتبر وضع الاستثمار الدولي بياناً إحصائياً لقيمة وتكوين رصيد الاقتصاد من الأصول المالية الخارجية (أي المطالبات المالية للاقتصاد على العالم الخارجي) وقيمة وتكوين رصيد الخصوم على الاقتصاد للعالم الخارجي. وتتكون البنود المالية التي يتألف منها وضع الاستثمار الدولي من المطالبات على غير المقيمين والخصوم تجاه غير المقيمين، والذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة. وقياساً إلى الميزانية العمومية للاقتصاد (كما هو موضح في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣)، فإن صافي وضع الاستثمار الدولي (رصيد الأصول المالية الخارجية ناقصاً رصيد الخصوم الخارجية) زائداً رصيد الاقتصاد من الأصول غير المالية يكون صافي قيمة أصول ذلك الاقتصاد.

١٧-١٥ ويعكس وضع الاستثمار الدولي في نهاية أي فترة معينة ما جرى خلال تلك الفترة من معاملات مالية وتغيرات في التقييم، وغيرها من التعديلات التي حدثت أثناء تلك الفترة وتؤثر على مستوى الأصول و/أو الخصوم^٧. ونظراً لتساق المنهج المفاهيمي، فإن المعاملات المالية هي المعاملات التي يتم قيدها في ميزان المدفوعات. أما تغيرات التقييم في وضع الاستثمار الدولي، فهي مكاسب وخسائر حيازة تنشأ عن تغيرات أسعار السوق لأدوات كالأسهم وسندات الدين، وتنشأ كذلك عن تغيرات أسعار الصرف. وبالقيمة الاسمية، فإن التغيرات في سعر السوق لأداة الدين لا تؤثر على المبلغ الاسمي القائم. أما بند التعديلات الأخرى، الذي يعادل بند «التغيرات الأخرى في الحجم» في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فهو بند التغيرات التي لا تشكل معاملات أو تغيرات في التقييم، بل هي بنود تؤثر على مستويات الأصول والخصوم، كعمليات إعادة التصنيف.

١٧-١٦ وبالتالي، يقدم بيان وضع الاستثمار الدولي إطاراً يسمح بربط المعاملات في الدين الخارجي، مثل الدفعات المنصرفة من الدين ومدفوعات سداد القروض، واستحقاق تكاليف الفوائد وغيرها، التي يتم قيدها في ميزان المدفوعات، من ناحية، بالتغيرات في المراكز القائمة لخصوم الدين الخارجي، كما هي مقيدة في التغير في وضع الاستثمار الدولي بين فترات الإبلاغ، من ناحية أخرى. ولما كانت مستويات الأرصدة تستخدم أحياناً في تحديد المتحصلات والمدفوعات من دخل الاستثمار في حسابات ميزان المدفوعات، فإن اتساق التصنيف والتقييم في جميع مكونات فئة الدخل في الحساب الجاري، والحساب المالي، ومكونات وضع الاستثمار

^٦ راجع الفصل الثالث والعشرين من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات للاطلاع على وصف كامل لوضع الاستثمار الدولي.

^٧ بينما تظهر المعاملات المالية في نشرة الإحصاءات المالية الدولية وفي الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات كجزء من بيان ميزان المدفوعات، فإن صندوق النقد الدولي لا يقوم بجمع أو نشر معلومات عن تغيرات التقييم وغيرها من التعديلات.

^٨ هناك اختلافات في التصنيف بين حساب العالم الخارجي ووضع الاستثمار الدولي، وهي تعكس — ضمن أمور أخرى — اختلافات المتطلبات التحليلية. فالحسابات القومية مثلاً تركز على الأدوات، بينما يركز وضع الاستثمار الدولي على الفئات الوظيفية. راجع تفاصيل المطابقة في الملحق الرابع.

أدناه.^٩ فهناك تناظر عام بين بيانات ميزان المدفوعات وبيانات التدفقات الصادرة عن اللجنة المذكورة. وفي حالة نقص البيانات من نظام الإبلاغ من الدائنين، يمكن الحصول على بيانات تدفقات الدين من نظام الإبلاغ التابع لتلك اللجنة، ويمكن أيضا تقدير بيانات أرصدة الدين على أساس الأرصدة السابقة وبيانات التدفقات الصادرة عن تلك اللجنة.

مقارنة بين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبيانات ميزان المدفوعات/ وضع الاستثمار الدولي

عرض البيانات

١٧-٢٣ على خلاف العرض في وضع الاستثمار الدولي، توضح فئات البيانات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنواعا مختلفة من الديون، تستند جزئيا إلى الدائن وجزئيا إلى الأداة. وتتضمن هذه البيانات الإقراض الرسمي الثنائي (باستثناء ائتمانات التصدير)، والمساعدة الإنمائية الرسمية/المعونة الرسمية، وائتمانات التصدير المدعومة رسميا، والإقراض الرسمي متعدد الأطراف، والإقراض المصرفي، وسندات الدين، والمطالبات الأخرى، والدين قصير الأجل.

١٧-٢٤ وكان جمع البيانات، تاريخيا، عن المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الرسمية الأخرى يعكس الاهتمام من الواجهة التحليلية بقيد عمليات تمويل التنمية، وخصوصا المعونات. وتعرف المساعدة الإنمائية الرسمية بأنها التدفقات الموجهة إلى البلدان المقيدة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المتلقية للمعونات، وهي التدفقات التالية: (١) التدفقات المقدمة من الهيئات الرسمية، بما في ذلك حكومات الولايات والحكومات المحلية أو من هيئاتها التنفيذية؛ كل معاملة يكون هدفها الرئيسي هو تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية، وتكون ذات طابع ميسر وتحمل عنصر منحة لا يقل عن ٢٥٪ (محسوبا على أساس سعر خصم يبلغ ١٠٪). أما التدفقات الموجهة إلى البلدان المدرجة في الجزء الثاني من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية (بلدان التحول الاقتصادي) التي تستوفي المعايير المذكورة أعلاه، فهي تصنف كمعونة رسمية.^{١٠} ويمكن أيضا تقديم هذه القروض إلى القطاع الخاص في البلد المقترض، وإن كان ذلك نادر الحدوث.

١٧-٢٥ ونشأ جمع بيانات ائتمانات التصدير من حاجة اللجنة التجارية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى متابعة الأنشطة التي تقوم بها هيئات ائتمان التصدير. كما يهتم الدائنون والمدينون بمعرفة حجم الإقراض متعدد الأطراف المقدم من البنك الدولي والمنظمات المرتبطة به، وكذلك القروض التي يقدمها الدائنون الآخرون غير

أخرى بخلاف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن مصادر متنوعة في حالة ودائع المؤسسات غير المصرفية غير المقيمة لدى البنوك. وتعرض البيانات حسب آجال الاستحقاق، وقطاع الدائن و/أو الأداة. وهذه التصنيفات ليست مماثلة للتصنيفات المستخدمة في وضع الاستثمار الدولي، ورغم أنه ينبغي من وجهة النظرية أن تكون متماثلة، إلا أن مجاميع بيانات الدين الخارجي في العرضين تختلف بسبب الاختلاف في المفاهيم والمنهجيات المستخدمة، وكذلك الاختلاف في درجة اكتمال الإبلاغ.

نظم إبلاغ البيانات لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧-١٩ أنشئ نظام الإبلاغ من الدائنين في عام ١٩٦٧ بهدف تزويد «المشاركين بتدفق منتظم للبيانات عن المديونية وعن التدفقات الرأسمالية». وتبعاً لذلك، أصبح ذلك النظام، على مر السنين، مصدرا رئيسيا للمعلومات، ليس عن الإقراض الرسمي فحسب، بل أيضا عن شروط الإقراض الخارجي، وكذلك عن التوزيع القطاعي والجغرافي للتدفقات الموجهة إلى الاقتصادات النامية.

١٧-٢٠ ويتضمن نظام الإبلاغ من الدائنين استمارات إبلاغ منفصلة للالتزامات والقروض، حيث تغطي ثلاث استمارات الالتزامات وهي: المنح (الاستمارة 1A) والمعونة والقروض الرسمية الأخرى بخلاف ائتمانات التصدير (الاستمارة 1B)، وائتمانات الصادات المضمونة والمباشرة المقدمة لمدة خمس سنوات أو أكثر (الاستمارة 1C). وهناك أربع استمارات تغطي القروض وهي: وضع فرادى قروض المعونات وغيرها من القروض الرسمية باستثناء ائتمانات التصدير (الاستمارة 2)؛ ووضع ائتمانات التصدير المجمعة المضمونة متوسطة الأجل وطويلة الأجل (الاستمارة 3)، ووضع ائتمانات الصادات المجمعة المباشرة متوسطة الأجل وطويلة الأجل (الاستمارة 3A) والمبالغ القائمة لائتمانات الصادات قصيرة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي (الاستمارة 3B). وتقدم الاستمارة (2) بيانات عن فرادى المعاملات، وتقدم الاستمارات (3) و (3A) و (3B) بيانات مجمعة عن المبالغ القائمة في نهاية الفترة والمعاملات خلال الفترة. كما تقدم الاستمارات (3) و (3A) و (3B) أيضا بيانات المدفوعات المتوقعة.

١٧-٢١ وتختلف وتيرة الإبلاغ في نظام الإبلاغ من الدائنين من استمارة إلى أخرى. فبينما يقوم المجهبون بإبلاغ بيانات التزامات القروض الرسمية بصفة مستمرة، وبيانات ائتمانات التصدير على أساس نصف سنوي، يتم إبلاغ بيانات وضع فرادى قروض المعونات وغيرها من القروض الرسمية سنويا. ولما كانت هذه القروض لا تتأثر كثيرا بتطورات الأسواق المالية، فإن هذه الوتيرة تعتبر ملائمة.

١٧-٢٢ وتقدم الاستبيانات السنوية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية بيانات مجمعة عن التدفقات مستندة أساسا إلى مبادئ ميزان المدفوعات، مع الاستثناءات المذكورة

^٩ يتوافر مزيد من المعلومات عن نظام الإبلاغ التابع للجنة المساعدة الإنمائية على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www1.oecd.org/dac/html/crs.htm>.

^{١٠} تتضمن قائمة لجنة المساعدة الإنمائية أساسا جميع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبعض البلدان الأعضاء فيها.

الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالرغم من أن هذه البيانات تجمع من نظام الإبلاغ من المدنيين.

١٧-٢٦ ويسمح عرض البيانات للدائنين بالنظر في مخاطر البلدان. ويستطيع المدينون والدائنون أن يحددوا المبالغ التي قد تخضع لإعادة التفاوض في محافل مثل نادي باريس، ونادي لندن، أو قد تكون محل إجراءات ثنائية لتخفيف عبء الدين، مع بحث مسائل كتقاسم الأعباء من جانب الدائنين، أو الأهمية النسبية لمختلف فئات الدائنين في عمليات اقتراض البلد المدين.

المفاهيم

١٧-٢٧ في نظامي الإبلاغ التابعين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يشترط عموماً استيفاء معايير الإقامة المعمول بها في ميزان المدفوعات. ويقوم الدائنون بتحديد الأطراف المقابلة المدينة وفقاً للإقامة، رغم أن المقترض النهائي قد يكون في بلد ثالث، كما في حالة المراكز الخارجية (أوفشور)، أو بلدان علم الملازمة، أو عمليات تأجير الطائرات. وفي نظامي الإبلاغ التابعين للمنظمة، يتم تقييم جميع أرصدة وتدفعات الدين بقيمتها الاسمية الأصلية، على خلاف التقييم بالقيمة السوقية في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ورغم أن ذلك ربما بدأ اختلافاً رئيسياً، فلا يوجد من الوجهة العملية اختلاف يذكر لأن الأدوات غير المتداولة يتم تقييمها دائماً حسب قيمتها الاسمية في بيان وضع الاستثمار الدولي.

١٧-٢٨ وهناك اختلاف مهم بين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبيان وضع الاستثمار الدولي وهو أن بيانات المنظمة، على خلاف بيانات وضع الاستثمار الدولي، لا يتم إبلاغها على أساس الاستحقاق الكامل. فبيانات المنظمة ووضع الاستثمار الدولي تسجل الدفعات المنصرفة من القروض وقت حدوثها، بينما يتم قيد عمليات السداد في بيانات المنظمة عند حدوثها، وليس عند استحقاقها كما هي الحال في وضع الاستثمار الدولي. ويتم حساب رصيد الدين في المنظمة باعتباره الدفعات المنصرفة من المبلغ الأصلي القائمة زائداً الفوائد المتأخرة، بينما أرصدة الدين في وضع الاستثمار الدولي هي المبالغ القائمة بما في ذلك جميع تكاليف الفوائد التي استحققت ولكنها لم تسدد بعد.

١٧-٢٩ وهناك تطابق في تعريف الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل بين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبيانات وضع الاستثمار الدولي. وهكذا، نجد في بيانات المنظمة المذكورة أن الدين قصير الأجل يتضمن جميع الديون المتعاقد عليها لفترة سنة أو أقل زائداً متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة على جميع الديون حيثما أمكن. وفي بيانات المنظمة، لا يتوافر تقسيم أجال الاستحقاق إلا عن فئتين هما: البنوك وائتمانات التصدير. أما فيما يتعلق بالفئات الأخرى، فتصنف كل الديون باعتبارها طويلة الأجل. وباستخدام البيانات الواردة في نشرة إحصاءات الدين الخارجي، يمكن تقدير الديون التي يبلغ أجل استحقاقها المتبقي سنة واحدة أو أقل عن طريق ضم الدين قصير الأجل ومبلغ مدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستحقة في السنة التالية على الدين طويل الأجل.

١٧-٣٠ ويتم نشر قطاع الدائنين غير المقيمين في بيانات المنظمة، بينما ينشر وضع الاستثمار الدولي قطاع المدينين المقيمين. وكذلك، لا يتناظر التصنيف القطاعي في بيانات المنظمة مع وضع الاستثمار الدولي، أو نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. فبيانات المنظمة تذكر القطاع الرسمي والقطاع الخاص، ويتفرع عنهما تحديد بيانات البنوك بصفة مستقلة. ورغم أن لدى المنظمة بعض البيانات عن القطاع المدين المقيم، فهذه البيانات لا تنشر. ولا يتضمن الإبلاغ فيها تصنيفاً للمقترضين في حالة الإقراض الرسمي فيما عدا ائتمانات التصدير، ولكن يمكن الافتراض بأن الأغلبية الساحقة من مقترضين هذه الأموال ينتمون لقطاع الحكومة العامة. وفي حالة ائتمانات التصدير، يميز القائمون بإبلاغ البيانات بين مقترضين القطاع العام ومقترضين القطاع الخاص، وذلك رغم عدم وجود تمييز آخر بين القطاع المصرفي والقطاع الخاص الآخر. ويفترض أن ائتمانات التصدير المعادة جدولتها تعتبر مطالبات على مقترضين القطاع العام؛ وأما الديون المعادة جدولتها التي يتم إخطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بها فتكون عموماً من الديون المعادة جدولتها من جانب القطاع العام للمدين والقطاع الرسمي للدائن.

بنود نوعية

ائتمانات التجارة

١٧-٣١ يعتبر مفهوم «ائتمانات التجارة» أوسع في بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عنه في وضع الاستثمار الدولي، فالأخير يتضمن «فقط» المطالبات والخصوم الناشئة عن تقديم الائتمانات بشكل مباشر من الموردين والمشتريين لأغراض المعاملات في السلع والخدمات والأعمال قيد الإنجاز (أو الأعمال المقرر القيام بها). وتغطي بيانات المنظمة ثلاثة أنواع من ائتمانات التصدير هي ائتمانات الموردين المدعومة رسمياً، والائتمانات المصرفية المدعومة رسمياً، والائتمانات الرسمية المباشرة. وهي لا تغطي ائتمانات القطاع الخاص التي لا تلقى دعماً رسمياً في شكل تأمين أو ضمان.

المتأخرات

١٧-٣٢ معالجة قيد متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة هي نفس المعالجة المتبعة مع بيانات الدين في وضع الاستثمار الدولي ولدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ فالمتأخرات تنشأ عندما يمر موعد سداد المدفوعات، وتصنف هذه المتأخرات ضمن الدين قصير الأجل. غير أن الفائدة المتأخرة السداد لا تبلغ أو تضاف إلى رصيد الدين في بيانات المنظمة إلا عند رسلة الفائدة في سياق إعادة جدولة الدين، بينما تستحق تكاليف الفائدة على المتأخرات في بيان وضع الاستثمار الدولي (وإن كانت الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات ليست واضحة تماماً بصدد هذه المسألة).

عمليات شطب الدين

١٧-٣٣ شطب الدين هو تصرف منفرد يتخذه الدائن ويمثل إجراءً محاسبياً برفع الدين من دفاتر الدائن. وبهذه الصفة، ينبغي أن يظهر شطب الدين في إبلاغ الدائنين لأرصدة الديون

الميدان الاقتصادي. ويتم قيد تدفقات إعادة الجدولة وقت التنفيذ الفعلي لإعادة الجدولة، وهو ما يتوقع له أن يكون مناظرا للوقت الذي يتم فيه قيد هذه التدفقات في الدفاتر (لدى الدائن والمدين على السواء)، وهو نفس النهج المتبع في بيان وضع الاستثمار الدولي. ولذلك يتم قيد بيانات إعادة جدولة أي استحقاقات مستقبلية وقت التنفيذ الفعلي لإعادة جدولتها، وليس عندما يتم الاتفاق على إعادة الجدولة ككل. وعند إعادة جدولة الدين قصير الأجل، بما في ذلك المتأخرات، إلى أجل استحقاق طويلة الأجل، فإن هذا ينعكس في بيانات المنظمة المذكورة، كما في وضع الاستثمار الدولي. وكما يحدث أيضا في وضع الاستثمار الدولي، إذا انطوت إعادة الجدولة على تغيير في قطاع الدائن أو قطاع المدين، إذ يمكن مثلا إعادة الجدولة في نادي باريس لدين أقرضه القطاع الخاص (بموجب ضمان من حكومة الدائن) إلى القطاع الخاص (بموجب ضمان من حكومة المقترض) أن تصبح بمثابة إعادة جدولة الدين بين حكومتين، وفي هذه الحالة يتم في بيانات المنظمة المذكورة قيد التغيير القانوني للملكية^{١١} غير أنه عندما تكون إعادة الجدولة داخل القطاع الرسمي، فإن رزمة الفائدة هي وحدها التي يبلغ عنها كتدفق (وذلك لتجنب وجود قيدين موازنين للمبلغ الأصلي للدين المعاد جدولته). ورغم أنه يمكن تحديد دين ائتمان التصدير المعادة جدولته للقائم للدائنين من القطاع العام بهذه الصفة في قاعدة بيانات المنظمة المذكورة، فإنه يصنف في نشرة إحصاءات الدين الخارجي تحت بند ائتمانات التصدير غير المصرفية.

١٧-٣٧ ورغم وجود قدر كبير من التشابه في المبادئ، إلا أن تشابك إعادة هيكلة الديون، من الوجهة العملية، يجعل من الصعب تنفيذ عملية الإبلاغ على نحو كامل وصحيح من جانب الدائنين والمدينين على حد سواء، ويمكن أن يؤدي إلى تفاوتات بين بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووضع الاستثمار الدولي. ويمكن للاختلافات الحقيقية في توقيت القيود الدفترية بين الدائنين والمدينين، والصعوبات العملية في تتبع مسار إعادة الهيكلة، أن تؤدي إلى مشكلات مثل عدم دقة تصنيف المتأخرات والديون المعادة جدولتها، وإغفال الفوائد المرسلة، وفي بعض الأحيان إنتاج أرقام مختلفة بين تقارير الدائنين وبين وضع الاستثمار الدولي من منظور المدينين.

تحويل الدين

١٧-٣٨ في بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عند تبادل الدين الرسمي بحصص رأس المال أو أموال مقابلة تستخدم في أغراض انمائية، ينبغي إبلاغ بيانات هذا التبادل باعتباره منحة في إطار المعونة الإنمائية الرسمية بغرض تحويل الدين، مع عدم قيد إعفاء الدين إلا إذا كان هناك خصم على هذا التبادل. كما أنه إذا قام القطاع الرسمي، في

إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مما يؤثر على مستوى مطالباتهم. أما وضع الاستثمار الدولي فلا يتناول المعالجة من منظور المدين، ولذلك يمكن أن ينشأ تفاوت بين بيانات المدين والدائن. ورغم أن عمليات شطب الدين تعتبر نادرة في حالات الدين الرسمي والدين المدعوم رسميا، فإنها تعتبر إجراء أكثر شيوعا في حالة البنوك.

الإعفاء من الدين

١٧-٣٤ في إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية، يعد الإعفاء من الدين مفهوما مشابها وإن كان مختلفا عن المفهوم المستخدم في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. فعلى عكس الطبعة الخامسة من الدليل، يعتبر تخفيف عبء الدين المنفذ لغرض تشجيع تنمية أو رفاه البلد المتلقي مستوفيا لشروط تعريف الإعفاء من الدين في بيانات لجنة المساعدة الإنمائية. غير أنه إذا تحقق هذا الشرط، فإن الإلغاء الطوعي للدين في إطار اتفاق ثنائي يصنف في إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية كإعفاء من الدين، كما هي الحال في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، ويتم قيده كمنحة في إطار المعونة الإنمائية الرسمية (تحويل رأسمالي في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات). وعلى خلاف الطبعة الخامسة من الدليل، فإن مفهوم الإعفاء من الدين الوارد في نظام لجنة المساعدة الإنمائية يتضمن أيضا تخفيضا في القيمة الحاضرة للدين يتحقق من خلال إعادة الجدولة أو إعادة التمويل بشروط ميسرة، والخصم في عملية تحويل الدين الحاصلة في إطار اتفاق ثنائي بين حكومتين (رغم أن الطبعة الخامسة من الدليل تقيد هذه الخصومات أيضا كإعفاء للدين في بعض الظروف؛ راجع الفصل الثامن من المرشد، الفقرة ٨-٣٣).

١٧-٣٥ ويتبع معظم القائمين بإبلاغ البيانات إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مبادئ ميزان المدفوعات في إبلاغ بيانات الإعفاء من الدين عند إلغاء الدين، ويتم تقييم المبلغ المعفى منه باعتباره مبلغ رصيد الدين الملغى ويتم إبلاغ بياناته دفعة واحدة وقت قيام الدائن بإدراج الإعفاء من الدين في دفاتره. غير أن عددا من القائمين بإبلاغ البيانات لا يبلغون بيانات الإعفاء من الدين إلا سنويا عندما كان سيحين موعد أداء مدفوعات خدمة الدين. وينتج عن هذا المنهج فروق بين منح الإعفاء المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية والتحويلات الرأسمالية في ميزان المدفوعات في التوقيت (فالإعفاء يوزع على عدة سنوات) وفي المبالغ (فالفائدة لا تكون مستحقة الدفع بعد عند إدراج الإعفاء إضافة إلى متأخرات المبلغ الأصلي والفائدة). ولأن بعض المبالغ المعفى منها بالفعل قد تظل مدرجة ضمن رصيد الدين القائم حتى بلوغ الفترة التي كان سيحين فيها موعد سدادها، فإن هذا المنهج أيضا ربما أدى إلى مبالغة في إثبات رصيد الدين المقيس وفقا لأساليب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الفترة البيئية الواقعة بعد إبرام اتفاق الإعفاء من الدين.

إعادة جدولة الدين

١٧-٣٦ تنعكس إعادة جدولة الدين في بيانات أرصدة وتدفعات الدين التي تجمعها منظمة التعاون والتنمية في

^{١١} ربما كان القيد المقابل لتحمل الحكومات للدين الخارجي مطالبة على القطاع الخاص في بلدانها أو تحويلا رأسماليا. وبسبب الضمانات أو التأمين الذي توفره الهيئة الحكومية المختصة بائتمانات التصدير، فقد تفتني الحكومة الدائنة المطالبة من القطاع الخاص في بلدانها.

١٧-٢٤ وزاد عدد البلدان المشمولة بالنظام المذكور واتسع نطاق البيانات الواجب إبلاغها بمرور الوقت. ووقت كتابة هذه الوثيقة، كان هناك ١٣٦ بلدا تقدم نوعين من التقارير، وذلك كما يلي: بيانات عن الدين طويل الأجل على القطاع العام والديون المضمونة من القطاع العام على أساس كل قرض على حدة، وتقارير موجزة عن الدين طويل الأجل على القطاع الخاص غير المضمون من الحكومة. وتقدم هذه البيانات على استمارات إبلاغ خاصة. ففي حالة الدين العام والدين المضمون من الحكومة، يتم إبلاغ بيانات التزامات فرادى القروض الجديدة (على أساس ربع سنوي) على الاستمارتين 1 و 1A، ويتم إبلاغ بيانات عن وضع كل قرض في نهاية فترة القيد والمعاملات المقيدة خلال فترة القيد تبلغ على الاستمارة 2. وفيما يتعلق بالدين الخاص غير المضمون، تقيد على الاستمارة 4 أرقام كلية عن رصيد الدين، والمعاملات خلال فترة القيد، وخدمة الدين المستقبلية. ويتم الحصول على بيانات الدين قصير الأجل إما من البلد نفسه، أو تقدر بصفة مستقلة باستخدام مصادر الدائنين وغيرها من المصادر، وأهم مصدر هو بيانات أجل الاستحقاق المتبقي المأخوذة من الإحصاءات المصرفية الدولية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية، والتي يتم تعديلها حتى تتوافق مع مفهوم أجل الاستحقاق الأصلي.^{١٢}

١٧-٣٤ وتستخدم الاستمارة (I) في إبلاغ شروط كل واحد من التزامات الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة يزيد أجل استحقاقه على سنة واحدة، وذلك خلال كل ربع سنة تقويمية. ويسمح هذا التقرير بتسجيل مجموعة واسعة من المعلومات ونشرها للأغراض الإحصائية والتحليلية داخل البنك الدولي وخارجه.

١٧-٤٤ ويتم جمع المعلومات عن اسم الدائن ونوعه وإقامته، وتستخدم لتصنيف الدين الخارجي القائم للدائنين من القطاعين الرسمي والخاص، وتقييم حجم تعرض الدائنين، وتحليل صافي تدفقات الموارد من مصادر الدائنين من القطاعين الرسمي والخاص، وتحديد الأهلية للاستدانة في إطار نادي باريس.

١٧-٥٥ وعلى جانب المدين، يتم في الاستمارة 1 إبلاغ اسم المقترض، ونوعه، واسم الضامن، والقطاع الاقتصادي للمقترض، وأيضا ما إذا كان مصدر أموال خدمة الدين هو ميزانية الحكومة المركزية أم لا. وتستخدم هذه المعلومات بعدة طرق، بما في ذلك قياس عمليات اقتراض القطاعين العام والخاص، وتحديد استخدامات الأموال، وتقييم عبء الدين على الحكومة المركزية.

إطار اتفاق ثنائي للأغراض الإنمائية، ببيع دين بخصم إلى كيان من القطاع الخاص، وكان الدين بعد ذلك محلا لعملية تبادل بخصم رأسمال أو تبادل بأموال مقابلة للاستخدام في أغراض إنمائية لمنفعة ذلك كيان القطاع الخاص المذكور، يجب إبلاغ بيانات خسارة القطاع الرسمي باعتبارها إعفاء من الدين. وفي الحالتين، وكما هي الحال في وضع الاستثمار الدولي، يخفض رصيد الدين بقيمة الدين المحول.

البنك الدولي

١٧-٣٩ يجمع البنك الدولي بيانات عن المديونية الخارجية من البلدان المدينة من خلال نظام الإبلاغ من المدينين. وتشكل هذه البيانات المبلغية أساس بيانات أرصدة الدين وتدفقاته التفصيلية على المستوى القطري والتي تنشر سنويا في مطبوعة تمويل التنمية العالمية (التي كانت تسمى في الماضي جداول الدين العالمية). وتتوافر أيضا بيانات مختارة عن الديون في المطبوعة السنوية التي تصدر بعنوان مؤشرات التنمية العالمية، ونشرة إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي (راجع المزيد أدناه).

١٧-٤٠ يتسم اهتمام البنك الدولي بإحصاءات الدين بالطابعين التحليلي والتشغيلي. فعلى المستوى التحليلي، يعتبر البنك الدولي مصدرا دوليا رائدا للمعلومات والتحليلات عن الوضع الاقتصادي للبلدان النامية. ويستعين خبراء البنك بإحصاءات الدين على نحو مكثف في تحليل الاحتمالات الاقتصادية، والاحتياجات التمويلية، والجدارة الائتمانية للاقتصادات النامية وإمكانية استمرار ديونها. أما على المستوى التشغيلي، فإن أنشطة الإقراض والاقتراض التي يضطلع بها البنك تتطلب مراقبة وثيقة للوضع المالي الشامل لكل مقترض، كالقدرة على خدمة الدين. وتحقيقا لهذا الهدف، تتطلب شروط (الاقتراض) العامة الموضوعية من جانب البنك أن يقوم البلد العضو المقترض أو الضامن للقرض بإبلاغ بيانات الدين الخارجي إلى البنك الدولي. وكشروط عرض طلبات القروض والائتمانات على المجلس التنفيذي للبنك، يجب على كل بلد مقترض أو ضامن أن يقدم تقريرا كاملا عن دينه الخارجي (أو خطة عمل مقبولة لإبلاغ تلك البيانات).

نظام الإبلاغ من المدينين

١٧-٤١ أنشئ نظام الإبلاغ من المدينين في عام ١٩٥١ وهو الوسيلة الرئيسية لدى البنك الدولي لمراقبة الدين الخارجي. فمن خلال هذا النظام، تقدم البلدان التي تقترض من البنك — وهي في العادة من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط — بيانات عن مديونيتها الخارجية طويلة الأجل.

^{١٢} يرد شرح مفصل لهذا المفهوم في المذكرات والتعاريف المذكورة في تقرير تمويل التنمية العالمية: وراجع الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/prospects/gdf2002/vol.1.htm>. وتتوافر أيضا قاعدة بيانات تمويل التنمية العالمية على شبكة الإنترنت، عن طريق الاشتراك، على الموقع الإلكتروني التالي: http://publications.worldbank.org/ecommerce/catalog/product?item_id=1023868

مقارنة بين بيانات البنك الدولي وبيانات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار الدولي

عرض البيانات

١٧-٥١ في عرض بيانات المدينين، كما يظهر في نشرة تمويل التنمية العالمية، بمجموعة احتياجات تحليلية تختلف عن الاحتياجات التحليلية لوضع الاستثمار الدولي. والهدف هو تقديم صورة تفصيلية في حالة كل بلد عن أنشطة الاقتراض، وإمكانية الحصول على الأموال الخارجية، وتكاليف الاقتراض، وكذلك تسهيل إجراء تحليل شامل لعبء الدين، وطاقة خدمة الدين، والاحتياجات التمويلية، والجدارة الائتمانية للبلد. وتحقيقاً لذلك الغرض، يتم توفير بيانات الأرصدة والتدفقات عند مستويات تقسيم مختلفة. فالنقسيمة الأولى يكون بين الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل، والثاني بين الاقتراض العام (والاقتراض المضمون من الحكومة) من ناحية والاقتراض الخاص من ناحية أخرى. ويولى اهتمام كبير لتحديد الاقتراض الخاص المشمول بضمانات حكومية مباشرة. كما ينظر إلى خصائص مدفوعات السداد المتوقعة باعتبارها أمراً حيوياً لتحليل الالتزامات وإدارتها، ويتم إدراج هذه الخصائص في عرض البيانات.

١٧-٥٢ ويتعدى تقسيم الدائنين مجرد التقسيم حسب الأداة. ومثال ذلك في حالة الدائنين الرسميين متعددي الأطراف والثنائيين، يحدد التقسيم الأكثر تفصيلاً الإقراض الميسر المقدم من هذا القطاع. وتفيد هذه البيانات بصفة خاصة في المهام المتعلقة بالديون. فالائتمانات الرسمية التي تحتوي على عنصر منحة أصلي بنسبة ٢٥٪ أو أكثر باستخدام سعر خصم يبلغ ١٠٪ توصف بأنها ميسرة (حسب تعريف لجنة المساعدة الإنمائية). ويستثنى من ذلك الائتمانات المقدمة من بنوك التنمية الإقليمية الرئيسية — أي البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية — ومن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يتقرر مدى التيسير على أساس تصنيف كل مؤسسة للإقراض الميسر.

١٧-٥٣ وهناك خليط من أشكال تجزئة بيانات الإقراض الخاص — إذ تتم تجزئتها حسب المؤسسة، كالبنوك؛ وحسب الأداة، كالسندات. ويتم إدراج الاقتراض المرتبط بالتجارة، كائتمانات التصدير وائتمانات الموردين ضمن «أنواع الاقتراض الخاص الأخرى»، ومن ثم فهو لا يحدد بصفة مستقلة. ويميز عرض البيانات بين الدين من مصدر خاص، والذي يعد ديناً على كيانات عامة أو كيانات خاصة ولكنه مضمون بضمانات حكومية صريحة، والدين القائم في ذمة القطاع الخاص.

١٧-٥٤ وتستند خصائص مدفوعات خدمة الدين والدفعات المنصرفة من الدين المتوقعة إلى معاملات الدين الجارية

١٧-٤٦ وتسمح الاستمارة 1 بإعداد معلومات تفصيلية عن شروط القروض، بما فيها أسعار الفائدة وهوامشها، وفترة السماح، وأجل الاستحقاق، ونمط خدمة الدين، والعملات المستخدمة في تقويم مبالغ القروض وسدادها. وتستخدم هذه المعلومات في حساب عنصر المنحة في القرض، وخدمة الدين المتوقعة، والقيمة الحاضرة للدين وغير ذلك من مؤشرات الدين والمؤشرات الاقتصادية.

١٧-٤٧ وتسجل الاستمارة 1A المدفوعات التي يحين موعد سدادها مستقبلاً عندما لا يمكن وصف شروط السداد بشكل واف في الاستمارة 1، وتسجل أيضاً المبالغ المعاد جدولتها في اتفاقات إعادة الجدولة متعددة السنوات التي ستصبح نافذة في تواريخ محددة مستقبلاً.

١٧-٤٨ وتستخدم الاستمارة 2 في إبلاغ بيانات الوضع السنوي لكل التزام دين خارجي يزيد أجل استحقاقه الأصلي على سنة واحدة. ويعرض هذا التقرير الموجز السنوي معلومات الأرصدة والتدفقات لكل دين عام أو دين مضمون من الحكومة يكون قائماً في نهاية فترة الإبلاغ أو المسدد أو الملغى خلال تلك الفترة. ويعرض التقرير مقدار الدين الملتمزم به، والمبلغ غير المنصرف، والمبلغ المنصرف القائم في ذمة المدين، وذلك عن كل دين، بالإضافة إلى المعاملات التي تمت خلال السنة. ويعرض التقرير أيضاً معلومات عن أي تراكم للمتأخرات وأي إعادة جدولة للدين. ويتم إبلاغ بيانات كل المبالغ بالعملة التي يستحق سداد الدين بها. واستناداً إلى بيانات الاستمارة 2، تشتق مجموعة واسعة من حسابات الأرصدة والتدفقات بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية، التي تنشر في نشرة تمويل التنمية العالمية. ويتعين إرسال التقرير في غضون ثلاثة أشهر من نهاية فترة الإبلاغ.

١٧-٤٩ تستخدم الاستمارة 4 لتقديم معلومات سنوية عن وضع الدين الخارجي على القطاع الخاص الذي يزيد أجل استحقاقه الأصلي على سنة واحدة وغير المضمون من القطاع العام. وتجمع هذه المعلومات حسب نوع المؤسسة المدينة — البنوك التجارية، ومشروعات الاستثمار المباشر، وغيرها — ويتم تقديم استمارة منفصلة مستقلة لكل نوع من أنواع هذه المؤسسات. أما معلومات أنواع الدائنين عن كل نوع من أنواع المؤسسات المدينة فيتم تقديمها في حالة الدائنين التاليين: البنوك الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى الخاصة، والمؤسسات الأجنبية الأم والشركات المنتسبة لها، والمصدرون ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى، والقطاع الرسمي (الحكومات والمنظمات الدولية).

١٧-٥٠ وتحتوي الاستمارة 4 على حسابات الأرصدة والتدفقات، وتحتوي في حالة كل نوع من أنواع المؤسسات المدينة على تقديرات المدفوعات المستقبلية مقابل المبلغ الأصلي والفائدة عن السنوات العشر الأولى التالية على نهاية فترة الإبلاغ.

على الدين بالعملة الأجنبية؛ فالدين بالعملة المحلية القائم لغير المقيمين لا يدرج. ويمثل هذا اختلافاً عن إطار وضع الاستثمار الدولي. كما أن هذا النظام لا يسجل بيانات العملة — الورقية والمعدنية — التي في حيازة غير المقيمين.

١٧-٥٩ وهناك نقطة اختلاف أخرى عن وضع الاستثمار الدولي هي تقييم الأرصدة. فنظام الإبلاغ من المدينين يقيس جميع الأرصدة بالقيمة الاسمية وليس بالقيمة المتداولة أو القيمة السوقية الجارية. وفي حالة أدوات الدين غير القابلة للتداول أو غير القابلة للنقل، كالقروض والودائع، لا يوجد عملاً اختلاف يذكر لأن الأدوات غير المتداولة يتم تقييمها دائماً بالقيمة الاسمية في وضع الاستثمار الدولي. غير أن هذا لا يسري على أدوات الدين المتداولة.

١٧-٦٠ وهناك تطابق بين نظام الإبلاغ من المدينين ووضع الاستثمار الدولي من حيث تعريف الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل: فالدين قصير الأجل يتضمن جميع الديون التي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، أما الدين طويل الأجل فيتضمن جميع الديون التي يزيد أجل استحقاقها على سنة واحدة؛ وتدرج متأخرات الفائدة ضمن الدين قصير الأجل. وهناك فرق في معالجة المتأخرات على المبلغ الأصلي؛ فنظام إبلاغ بيانات المدينين يصنف هذه المتأخرات حسب النوع الأصلي للدين، بينما يصنفها وضع الاستثمار الدولي كدين قصير الأجل.

١٧-٦١ ويتكون التصنيف القطاعي للدين الخارجي طويل الأجل في نظام الإبلاغ من المدينين من فئتين هما: دين القطاع العام ودين القطاع الخاص المضمون من القطاع العام، وكل أنواع الدين الخاص غير المضمون الأخرى. وهذا التصنيف لا يعتبر معادلاً للتقسيم الوارد في وضع الاستثمار الدولي، رغم أنه يمكن باستخدام المعلومات المتوافرة ربط تصنيفات المدينين في نظام الإبلاغ من المدينين — وتشمل أنواعاً تسعة هي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، والبنك المركزي، والبنوك الخاصة، والاستثمار المباشر، والشركات العامة، والمشروعات المختلطة، وبنوك التنمية الرسمية، والقطاع الخاص — بالتصنيفات الواردة في وضع الاستثمار الدولي. ويوفر نظام الإبلاغ من المدينين، ضمن فئة المدينين، تقسيماً آخر حسب قطاع الدائن. أما وضع الاستثمار الدولي فلا يوفر أي تقسيم لقطاعات الدائنين.

١٧-٦٢ ويقاس نظام الإبلاغ من المدينين أرصدة وتدفقات الدين على أساس المعاملات النقدية، وذلك على خلاف طريقة أساس الاستحقاق التي يوصي بها وضع الاستثمار الدولي. ومن ثم، تمثل التدفقات المبلغية نتائج معاملات نقدية (أو عينية)، كالدفعات المنصرفة الفعلية من القروض أو مدفوعات السداد الفعلية للقروض، أما الدين القائم فهو المبلغ المنصرف ناقصاً المبلغ المسدد (وأي متأخرات فائدة). وتستند التوقعات إلى الدين الذي يحين موعد سداها. أما في إطار وضع الاستثمار الدولي، فيتم قيد الدفعات المنصرفة عند حدوثها، ولكن مدفوعات السداد يتم إبلاغ بياناتها حسب مواعيد أدائها. وتتضمن أرصدة الدين في وضع الاستثمار الدولي تكاليف الفائدة التي أصبحت مستحقة ولكنها لم تدفع بعد.

وشروط القروض الحالية. فمدفوعات خدمة الدين المتوقعة هي توقعات المدفوعات التي تحين مواعيد أدائها على الدين القائم، بما في ذلك المبالغ غير المنصرفة من الدين الخارجي القائم، مع أخذ اتفاقات إعادة الهيكلة متعددة السنوات التي تم تنفيذها في الحسبان. أما الدفعات المنصرفة المستقبلية ومدفوعات خدمة الدين المستقبلية فتشير فقط إلى الدين القائم ولا تعكس أي افتراضات حول الافتراض في المستقبل.

المفاهيم

١٧-٥٥ تتسق المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إعداد بيانات أرصدة الدين في نظام الإبلاغ من المدينين مع الإطار النظري للكتاب الرمادي (*Grey Book*)، (الوثيقة BIS and others, 1988) وهناك اتساق بينها وبين عدة عناصر في وضع الاستثمار الدولي كذلك. ويتأثر مستوى العرض التفصيلي للمعلومات اللازمة من البلدان القائمة بالإبلاغ وعرض بيانات الدين بالتطبيق التحليلي والتشغيلي للبيانات (راجع الفقرة ١٧-٤٠). ويشمل نظام الإبلاغ من المدينين جميع الديون التي يزيد أجل استحقاقها الأصلي عن سنة واحدة والقائمة لغير المقيمين وكذلك الديون قصيرة الأجل. ويشتمل مجموع الدين الخارجي باعتباره مجمل الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل (وكذلك استخدام الائتمان المقدمة من صندوق النقد الدولي).

١٧-٥٦ وكما هي الحال مع وضع الاستثمار الدولي، يتم إعداد إحصاءات الدين الخارجي في نظام الإبلاغ من المدينين على أساس الإقامة (وليس على أساس الجنسية)، إذ أن الدين الخارجي هو الدين القائم في ذمة الكيانات الواقعة مادياً في البلد القائم بالإبلاغ لكيانات واقعة خارج منطقة الإبلاغ، وذلك بغض النظر عن الجنسية. ومن ثم، فإن فروع البنوك الأجنبية تعتبر مقيمة في البلد القائم بالإبلاغ، بينما المكاتب الخارجية للبنوك المحلية لا تعتبر مقيمة. كما أن الودائع المصرفية التي يودعها مواطنون يقيمون في الخارج لدى بنوك محلية تدرج ضمن بيانات الدين الخارجي.

١٧-٥٧ وفي حالات قليلة، يحدد نظام الإبلاغ من المدينين عن معايير الإقامة، ومن ثم عن إطار وضع الاستثمار الدولي، وذلك لأسباب تحليلية وتشغيلية. ومثال ذلك، أن هذا النظام يستبعد من الدين الخارجي القائم على البلد مديونية البنوك الواقعة في مركز مصرفي خارجي (أوفشور) مقيم؛ وقد يكون حجم هذه المديونية في الغالب كبيراً جداً قياساً إلى حجم الاقتصاد المضيف.^{١٣}

١٧-٥٨ وطبقاً لنظام الإبلاغ من المدينين، يلزم إبلاغ معلومات الديون مستحقة الدفع بالعملة الأجنبية والعملة المحلية القائمة لغير المقيمين. ولكن هذا النظام يركز، عملاً،

^{١٣} ينصرف نفس الشيء على البلدان التي ترعى شركات «علم الملاحة».

١٧-٦٩ ورابعاً، تنشأ اختلافات بسبب إعادة هيكلة الديون. ففي حالة الإعفاء من الدين، قد يرد في نظام الإبلاغ من المدينين، لأغراض تحليلية، توقع لتوقيت الإلغاء، بينما ينتظر الدائن عادة إلى حين توقيع الاتفاق الثنائي، وهو ما قد يترتب عليه تأخر موافقة البرلمان. وفي حالة إعادة جدولة ائتمانات التصدير المضمونة، قد يظل القرض المعادة جدولته مصنفًا كائتمان تصدير وليس قرضاً رسمياً جديداً على جانب الدائن، بينما يقيد المدين كقرض رسمي ثنائي.

إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي و منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي

١٧-٧٠ نُشرت إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لأول مرة في ١٥ مارس ١٩٩٩ على الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على شبكة الإنترنت،^{١٤} مع وصلات ربط عريضة متاحة من المواقع الإلكترونية لكل من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي^{١٥} على شبكة الإنترنت. وجاء نشر هذه الإحصاءات بمبادرة من فرقة العمل المشتركة بين الهيئات المعنية بالإحصاءات المالية (TFFS)؛ ويتم تحديث الإحصاءات مرة كل ربع سنة. والغرض من هذا الموقع الإلكتروني هو تسهيل الاطلاع السريع والمتكرر من جانب مجموعة عريضة من مستخدمي البيانات على قاعدة بيانات تضم بيانات الدين الخارجي التي تتعاون على إعدادها ونشرها الهيئات الدولية (بنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي).

١٧-٧١ وتضم أنواع الدين التي تشملها الإحصاءات المشتركة، في المقام الأول، القروض المقدمة من البنوك، وسندات الدين الصادرة في الخارج، وسندات «بريدي»، وائتمانات التجارة غير المصرفية المدعومة رسمياً (أي ائتمانات التصدير المقدمة من مؤسسات غير مصرفية تابعة لبلد التصدير)، والمطالبات متعددة الأطراف،^{١٦} والقروض الثنائية الرسمية (القروض المقدمة أساساً للأغراض الإنمائية باستثناء ائتمانات التصدير). وترد كبنود للذكر بيانات مجموع الخصوم القائمة للبنوك، وبيانات ائتمان التجارة المصرفي وغير المصرفي المدعوم رسمياً. وتأتي الإحصاءات في معظمها من مصادر

^{١٤} راجع الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www1.oecd.org/dac/Debt/index.htm>

^{١٥} ومواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت هي كما يلي على التوالي:

<http://www.bis.org/statistics/index.htm>

<http://www.imf.org/external/np/sta/ed/joint.htm>

<http://www.worldbank.org/data/databytopic/debt.html>

^{١٦} وقت كتابة هذه الوثيقة، كانت المطالبات متعددة الأطراف التي تشملها البيانات في الجدول المشترك هي القروض المقدمة من البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، واستخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، وقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والائتمانات المقدمة من البنك الدولي.

مقارنة بين بيانات البنك الدولي وبيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧-٦٣ هناك اختلافات بارزة من منظور مستخدمي البيانات، سواء في عرض فئات الدين أو في قيدها بين بيانات إحصاءات الدين الواردة من المدينين من ناحية والواردة من الدائنين من ناحية أخرى. ويرجع ذلك إلى أن التقسيمات التي تختارها نظم الإبلاغ المختلفة تعكس الاحتياجات التحليلية لمستخدمي البيانات. ويورد هذا القسم مناقشة وشرحاً لأسباب بعض هذه الاختلافات.

١٧-٦٤ وهناك تصنيف يتسم بالاتساق في كلا النظامين وهو مفهوم التقسيم إلى أجل قصير وأجل طويل حسب أجل الاستحقاق الأصلي. ويوفر النظامان أيضاً بيانات عن الدين طويل الأجل الذي يحين موعد سداده في غضون السنة، بالإضافة إلى بيانات الدين قصير الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي، ويسمح ذلك بتقدير مقياس لأجل الاستحقاق المتبقي.

١٧-٦٥ ويقوم معدو البيانات في نظام الإبلاغ من المدينين ونظام الإبلاغ من الدائنين بمقارنة مجموعتي سلاسل البيانات لمعرفة السبب في وجود فروق بين أرقام الدين المبلغ. وقد ظهرت نتيجة لعملهم بعض الاختلافات في الإبلاغ.

١٧-٦٦ أولاً، تطبق بعض البلدان المقترضة تعريفاً للدين قصير الأجل والدين طويل الأجل يختلف عما يطبقه الدائنون. ومثال ذلك أن بعض الدائنين قد يصنف القروض قصيرة الأجل التي يتم تجديدها كقروض طويلة الأجل. وثانياً، لا يصنف نظام الإبلاغ من المدينين متأخرات سداد المبلغ الأصلي كدين قصير الأجل، ولكن حسب النوع الأصلي للدين كما ذكر أعلاه. غير أن ذلك لا يثير مشكلة في مطابقة بيانات المدينين والدائنين لأن متأخرات سداد المبلغ الأصلي يتم تحديدها بصورة منفصلة في بيانات المدينين لإتاحة قابلية المقارنة مع معلومات الدائنين.

١٧-٦٧ وثانياً، لا يوجد تماثل تام بين المعونة الإنمائية الرسمية الثنائية في نظام الإبلاغ من الدائنين، والدين الميسر الثنائي في نظام الإبلاغ من المدينين. وينشأ الاختلاف بسبب نطاق تغطية القروض. ففي بيانات المدينين قد يتم إدراج ائتمانات التصدير المباشرة الثنائية ضمن القروض الميسرة الثنائية إذا بلغ عنصر المنحة في القروض ٢٥٪ أو أكثر، بينما تصنف كائتمانات تصدير وليس كمعونة إنمائية رسمية في بيانات الدائنين. وعندما تكون ائتمانات التصدير مدعومة بقروض المعونة الإنمائية الرسمية — أي الائتمانات المختلطة — فإن الدعوم الممنوحة لتلك الائتمانات تظهر كقروض معونة إنمائية رسمية في بيانات الدائنين.

١٧-٦٨ وثالثاً، في بعض الأحيان، أظهرت المقارنة على أساس كل قرض على حدة بين نظام الإبلاغ من المدينين ونظام الإبلاغ من الدائنين اختلافات في تصور توقيت الدفعات المنصرفة ومدفوعات السداد بين المدين والدائن، مما ينتج عنه اختلاف في الدين القائم المبلغ في أي وقت من الأوقات.

الإطار ١٧-١: إحصاءات الدين الخارجي المشتركة الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي

يرد في هذا الإطار شرح مفصل للمصادر والتعاريف ونطاق تغطية فرادى السلاسل. راجع أيضا الجدول ١٧-٣ والموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www1.oecd.org/dac/Debt/index.htm>

وتغطي الأعمدة الواردة في الجدول الأرصدة — أي المبالغ القائمة في نهاية كل فترة — والتدفقات — أي الدفعات المنصرفة ناقصا مدفوعات السداد خلال الفترة. وتتوافر بيانات التدفقات عن سندات الدين، وسندات «بريدي»، والمطالبات متعددة الأطراف، والقروض الثنائية (السطور B و C و E و F في الجدول). وفيما يتعلق بأرقام الائتمان المصرفي وائتمان التجارة (السطور A و D و J و L و M في الجدول) يرد أيضا التغيير في الأرصدة، معدلا في ضوء تغيرات أسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة. أما فيما بالسلاسل الأخرى، فلا تتوافر بيانات التدفقات.

السطر A: القروض المصرفية

السطر J: مجموع الخصوم القائمة للبنوك (الإحصاءات حسب الموقع)
السطر M: مجموع المطالبات على البنوك (الإحصاءات حسب الموقع)
والبينات المشار إليها أعلاه مشتقة من الإحصاءات المصرفية حسب الموقع الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

السطر B: سندات الدين المصدرة في الخارج

السطر H: سندات الدين المصدرة في الخارج (التي يحين موعد سدادها في غضون سنة)

والبينات المشار إليها أعلاه مشتقة من إحصاءات الأوراق المالية الدولية ربع السنوية الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

السطر C: سندات «بريدي»

تضم سندات «بريدي» دين البنوك التجارية المعادة هيكلته بموجب خطة برادي، والتي بدأ تطبيقها في أوائل ١٩٨٩. وتم الحصول على بيانات سندات «بريدي» من نظام الإبلاغ من المدينين التابع للبنك الدولي. والبيانات السنوية للأرصدة والتدفقات (الإصدارات ناقصا دفعات السداد) هي البيانات المبلغه من البلد المدين وتشمل عمليات إعادة الشراء. والبيانات ربع السنوية للأرصدة والتدفقات هي تقديرات مبنية على شروط سداد السندات وتعكس التعديلات الخاصة بعمليات إعادة الشراء خلال ربع السنة. وفي نشرة «تمويل التنمية العالمية» (Global Development Finance) التي تصدر عن البنك الدولي، يتم إدراج البيانات ضمن بند الدين العام والدين المضمون من الحكومة (ولكنها لا تظهر بصورة منفصلة).

السطر D: ائتمانات التجارة غير المصرفية

تشقق هذه البيانات من التقارير نصف السنوية المقدمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من هيئات ضمان ائتمان التصدير في البلدان الأعضاء في المنظمة. وتشمل الائتمانات غير المصرفية المرتبطة بالتجارة ائتمانات التصدير الرسمية التي تكون طويلة الأجل، وائتمانات الموردين المضمونة أو المؤمن عليها من هيئات رسمية، وهي ائتمانات يقدمها المصدرون إلى المستوردين في الخارج. وهي تشمل أيضا المتأخرات والمبالغ المعادة جدولتها رسميا عن الائتمانات المالية المضمونة أو المؤمن عليها من هيئات رسمية، حيث إن مسؤوليتها تنتقل من الدائنين المصرفيين الأصليين إلى هيئات ائتمان التصدير. وتدرج هنا أيضا بيانات الائتمانات المالية المضمونة المقدمة من المؤسسات المصرفية التي لا تبلغ بيانات إلى بنك التسويات الدولية. ولا تغطي هذه البيانات إلا ائتمانات التجارة المضمونة أو المؤمن عليها من القطاع الرسمي في البلد الدائن. وهي تشمل الائتمانات المقدمة إلى القطاعين الخاص والعام في البلد المقترض.

السطر E: المطالبات متعددة الأطراف
تغطي المطالبات متعددة الأطراف بيانات مطالبات بنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. أما الأرصدة فهي مجموع القروض المقدمة من بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والقروض المقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات المؤسسة الدولية للتنمية المقدمة من مجموعة البنك الدولي وعمليات الشراء التي تتم مع صندوق النقد الدولي مطروحا منها عمليات إعادة الشراء معه.

السطر F: القروض الثنائية الرسمية (الدائنون أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية)

ويبين هذا السطر الدين القائم الواردة بياناته من نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عدا ائتمانات التصدير المباشرة، المقدمة من الحكومات الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة للمنظمة المذكورة. وتدرج بيانات ائتمانات التصدير المباشرة المقدمة من القطاع الرسمي ضمن ائتمانات التجارة غير المصرفية (السطران D و I). وتشمل القروض الثنائية الرسمية، إضافة إلى القروض المباشرة، القروض مستحقة الدفع عينا، والقروض المستوفية للشروط في مجموعة إجراءات التمويل المصاحب.

السطر G: الخصوم القائمة للبنوك (التي يحين موعد سدادها في غضون سنة)

السطر K: مجموع الخصوم القائمة للبنوك (الإحصاءات الموحدة)

وهذه البيانات مشتقة من الإحصاءات المصرفية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

السطر I: ائتمانات التجارة غير المصرفية (التي يحين موعد سدادها في غضون سنة)

وهذه البيانات مشتقة من نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهي تضم ائتمانات الموردين المضمونة أو المؤمن عليها من هيئات رسمية، والتي يقدمها المصدرون إلى المستوردين في الخارج ويكون أجل استحقاقها المتبقي سنة أو أقل. وهي تشمل ما يلي: (١) ائتمانات التصدير ذات أجل الاستحقاق الأصلي البالغ سنة واحدة أو أقل: (٢) مقادير المبلغ الأصلي التي يحين موعد سدادها في العام التالي عن الائتمانات ذات أجل الاستحقاق الأصلي البالغ أكثر من سنة واحدة. ولا تغطي هذه البيانات إلا ائتمانات التجارة المضمونة أو المؤمن عليها من القطاع الرسمي في البلد الدائن. وهي تشمل الائتمانات المقدمة إلى القطاعين الخاص والعام في البلد المقترض.

السطر L: مجموع ائتمانات التجارة

وهذه البيانات مشتقة من نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويغطي هذا السطر جميع ائتمانات التجارة الرسمية أو المدعومة من هيئات رسمية، أي ائتمانات التجارة المضمونة أو المؤمن عليها من القطاع الرسمي في أحد بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القائمة بالإبلاغ. وهي تشمل ائتمانات المقدمة إلى القطاعين الخاص والخاص غير البلد المقترض. ويشمل هذا السطر، إضافة إلى ائتمانات التجارة غير المصرفية الموضحة في السطر D، الائتمانات المالية أو ائتمانات المشترين المقدمة من البنوك والمضمونة أو المؤمن عليها من هيئة ضمان ائتمان تصدير رسمية. وتدرج هذه الائتمانات المصرفية المضمونة أيضا ضمن المبالغ المبينة في السطر A (القروض المصرفية)، والسطر G (الخصوم القائمة للبنوك)، والسطر J (مجموع الخصوم القائمة للبنوك — الإحصاءات حسب الموقع)، والسطر K (مجموع الخصوم القائمة للبنوك — الإحصاءات الموحدة).

السطر N: الأصول الاحتياطية الدولية (مستبعدا منها الذهب)

وهذه البيانات هي البيانات المنشورة في نشرة الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وحيازات أصول احتياطية دولية، والتي يعدها كل من بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، على التوالي. ويحتوي الإطار ١٧-١ على وصف تفصيلي للبيانات الواردة في نشرة الإحصاءات المشتركة حسب الوضع في منتصف عام ٢٠٠١.

الدائنين ومصادر الأسواق، ولكنها تتضمن أيضا بيانات مقدمة من البلدان المدينة. ووقت كتابة هذه الوثيقة، كانت البيانات متوافرة عن أكثر من ١٧٥ بلدا. وتظهر أيضا بيانات الأصول المالية الخارجية التي تأخذ شكل مطالبات على البنوك

الجدول ١٧-٣: مثال لإحصاءات الدين الخارجي المشتركة الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي (١)

التدفقات (٢)		الأرصدة (نهاية الفترة)		
٢٠٠١		٢٠٠٠		
الربع الأخير	الربع الثالث	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٠	ديسمبر ٢٠٠٠
الربع الأخير	الربع الثالث	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٠	ديسمبر ٢٠٠٠
(بملايين الدولارات الأمريكية)				
البلد ألف				
الدين الخارجي — جميع آجال الاستحقاق				
ألف القروض المصرفية (٣)				
باء سندات الدين المصدرة في الخارج				
جيم سندات «بريدي»				
دال ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
هاء المطالبات متعددة الأطراف				
واو القروض الثنائية الرسمية (الدائنون أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية)				
الدين الذي يحين موعد سداده في غضون سنة				
زاي الخصوم القائمة للبنوك (٥)				
حاء سندات الدين المصدرة في الخارج (٦)				
طاء ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
بنود للمذكورة				
ياء مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٧) (حسب الموقع)				
كاف مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٦) (موحدة)				
لام مجموع ائتمانات التجارة				
ميم مجموع المطالبات على البنوك (٨)				
نون الأصول الاحتياطية الدولية (مستبعدا منها الذهب)				
البلد باء				
الدين الخارجي — جميع آجال الاستحقاق				
ألف القروض المصرفية (٣)				
باء سندات الدين المصدرة في الخارج				
جيم سندات «بريدي»				
دال ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
هاء المطالبات متعددة الأطراف				
واو القروض الثنائية الرسمية (الدائنون أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية)				
الدين الذي يحين موعد سداده في غضون سنة				
زاي الخصوم القائمة للبنوك (٥)				
حاء سندات الدين المصدرة في الخارج (٦)				
طاء ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
بنود للمذكورة				
ياء مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٧) (حسب الموقع)				
كاف مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٦) (موحدة)				
لام مجموع ائتمانات التجارة				
ميم مجموع المطالبات على البنوك (٨)				
نون الأصول الاحتياطية الدولية (مستبعدا منها الذهب)				
البلد جيم				
الدين الخارجي — جميع آجال الاستحقاق				
ألف القروض المصرفية (٣)				
باء سندات الدين المصدرة في الخارج				
جيم سندات «بريدي»				
دال ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
هاء المطالبات متعددة الأطراف				
واو القروض الثنائية الرسمية (الدائنون أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية)				
الدين الذي يحين موعد سداده في غضون سنة				
زاي الخصوم القائمة للبنوك (٥)				
حاء سندات الدين المصدرة في الخارج (٦)				
طاء ائتمانات التجارة غير المصرفية (٤)				
بنود للمذكورة				
ياء مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٧) (حسب الموقع)				
كاف مجموع الخصوم القائمة للبنوك (٦) (موحدة)				
لام مجموع ائتمانات التجارة				
ميم مجموع المطالبات على البنوك (٨)				
نون الأصول الاحتياطية الدولية (مستبعدا منها الذهب)				

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على شبكة الإنترنت وعنوانه هو: <http://www.oecd.org/dac/debt>

- (١) من مصادر الدائنين والأسواق، فيما عدا سندات «بريدي» والتي تم الحصول عليها من مصادر المدينين، وجميع العملات مدرجة.
- (٢) بيانات التدفقات في حالات البنود باء، وجيم، وحاء، وواو، ولام؛ التغييرات معدلة في ضوء أسعار الصرف في حالة البنود ألف، وباء، وميم؛ ولا تتوافر بيانات عن البنود دال، وزاي، حاء، وطاء، وكاف، ونون.
- (٣) من الإحصاءات المصرفية حسب الموقع الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وهي مستندة إلى بلد إقامة البنوك القائمة بالإبلاغ.
- (٤) الدين الرسمي والدين المضمون ضمانا رسميا. يوجد انقطاع في السلسلة الزمنية في نهاية عام ١٩٩٨ بسبب إعادة عزو ائتمانات التصدير المعادة جدولتها من السطر وواو إلى السطر دال.
- (٥) من الإحصاءات المصرفية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وهي مستندة إلى بلد المكتب الرئيسي للبنوك القائمة بالإبلاغ وتشمل حيازات البنوك من الأوراق المالية.
- (٦) تشمل سندات الدين الموجودة في حيازة البنوك الأجنبية، وهي أيضا مدرجة في السطر زاي.
- (٧) من الإحصاءات المصرفية حسب الموقع الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وهي مستندة إلى بلد إقامة البنوك القائمة بالإبلاغ وتشمل حيازات البنوك من الأوراق المالية.

الإقراض فيما بين الشركات، (٣) عمليات طرح سندات الدين من جانب القطاع الخاص، (٤) سندات الدين الصادرة محليا والموجودة في حيازة غير المقيمين، (٥) ودائع غير المقيمين في المؤسسات المحلية، (٦) والمبالغ المستحقة لحكومات غير أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، فإن الإحصاءات المشتركة تضم بالفعل أفضل البيانات المقارنة الدولية المتوافرة حاليا عن الدين الخارجي والتي يتم إعدادها ونشرها بصورة منفصلة من جانب المؤسسات المشاركة.

١٧-٧٤ ويحتاج مستخدم البيانات إلى توخي العناية عند مقارنة سلاسل البيانات. فهناك، مثلا، تداخل بين مصادر بيانات كبيانات الأوراق المالية الدولية، والإحصاءات المصرفية حسب الجنسية/الإحصاءات المصرفية الموحدة، والتي تدرج الأوراق المالية دون تمييز. وهكذا، فيما يتعلق بالدين الذي يحين موعد سداها في غضون سنة، فإن البيانات التي تتعلق بسندات الدين الصادرة في الخارج تتضمن الأوراق المالية الموجودة في حيازة البنوك الأجنبية مدرجة أيضا ضمن البيانات المتعلقة بالخصوم القائمة للبنوك. وقد تكون هناك جوانب عدم اتساق أخرى. فعلى سبيل المثال، تستمد بيانات القروض المقدمة من البنوك وبيانات مجموع الخصوم القائمة للبنوك والتي يحين موعد سداها في غضون سنة من مصادر بيانات مختلفة، وهي الإحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع والإحصاءات المصرفية الموحدة الصادرتين عن بنك التسويات الدولية، وذلك على التوالي. ومن ثم لا تشكل الإحصاءات القائمة على مصادر الدائنين والأسواق بديلا عن إنشاء نظم إبلاغ ملائمة من جانب البلدان المدينة ذاتها.

١٧-٧٢ ويوضح الجدول ١٧-٣ (على الصفحة السابقة) عينة لجدول من الإحصاءات المشتركة عن رصيد الدين، وذلك بفترة تأخر تبلغ شهرين كحد أدنى، عن أرباع السنة الخمسة الأخيرة وشهر ديسمبر السابق، وكذلك أرقام التدفقات لأحدث سنتين كاملتين وآخر ربعي سنة. وتقدم أيضا، عند توافرها، بيانات عن الدين قصير الأجل استنادا إلى مفهوم أجل الاستحقاق المتبقي. ويمكن كذلك الاطلاع مجانا على قاعدة بيانات إلكترونية على شبكة الإنترنت تقدم سلاسل زمنية أطول وتسمح بمعالجة الأرقام. وبعض البيانات لا يتوافر إلا على أساس نصف سنوي، ولم تبذل محاولة لتقديم عمليات استكمال من الداخل أو الخارج ربع سنوية لهذه البيانات. وتنتشر البيانات بعد نهاية ربع السنة المعني باثنين وعشرين أسبوعا.^{١٧}

١٧-٧٣ وبغية إعلام مستخدمي البيانات بقيود البيانات وللتشجيع على تطبيق أفضل الممارسات في استخدامها، تم إعداد مجموعة من البيانات الوصفية التي تبين، جنبا إلى جنب مع البيانات ذاتها، العلاقة بين تلك البيانات والمفاهيم المتعارف عليها دوليا. وتؤخذ تلك البيانات في معظمها من مصادر الدائنين ومصادر الأسواق، ولكنها تتضمن أيضا معلومات مقدمة من البلدان المدينة ذاتها. ولا توفر هذه البيانات مقياسا شاملا ومتسقا بصورة تامة لمجموع الدين الخارجي. فهذه البيانات، على سبيل المثال، لا تغطي أي مما يلي: (١) ائتمانات الموردين المضمونة ضمانا غير رسمي والتي لا تقدم عن طريق البنوك، (٢) الاستثمار المباشر:

^{١٧} تشير فترة التأخر إلى حالة الإحصاءات المصرفية الدولية الصادرة عن بنك التسويات الدولية، والتي تمثل السلسلة الأساسية في الإحصاءات المشتركة.

١٨: نظم مراقبة الدين الخارجي

مقدمة

١٨-١ يصف هذا الفصل نظم تسجيل الدين لدى أمانة الكومنولث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) حسب الوضع في نهاية عام ٢٠٠٠. ويستخدم النظامان على نطاق واسع وهما مصممان لمساعدة البلدان على تسجيل المعلومات عن كل أداة على حدة وتخزين هذه المعلومات في نظام يعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر. ويتضمن النظامان مكونات لتحليل المعلومات المخزونة.

نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث

١٨-٢ بدأ تعميم نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث (CS-DRMS) هذا النظام لأول مرة في عام ١٩٨٥، وهو يساعد البلدان على تسجيل وإدارة الدين بتوفير مستودع شامل لبيانات الدين الخارجي والمحلي، العام والخاص، على أساس كل أداة مالية على حدة، إضافة إلى أدوات لتحليل وإدارة حوافز القروض. ويجري تعزيز هذا النظام بصفة منتظمة ليعكس التغيرات في الأدوات، وممارسات الدائنين، ومعايير إبلاغ بيانات الدين، والتكنولوجيا من أجل عرض أفضل الممارسات في إدارة الدين. ويحتوي الجدول ١٨-١ على وصف لأهم وظائف ذلك النظام.

١٨-٣ يستخدم نظام تسجيل وإدارة الدين في حوالي ٥٠ بلدا من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في رابطة الكومنولث، عبر ٧٠ موقعا إلكترونيا لوزارات المالية والتخطيط والبنوك المركزية على شبكة الإنترنت. ويتاح هذا النظام كجزء من الخدمات الاستشارية التي توفرها أمانة الكومنولث في مجال إدارة الدين وموارد التنمية، وهي تغطي المجالات التالية:

- تقوية الترتيبات القانونية والمؤسسية للتعاقد على الديون وإدارتها؛
- إساءة المشورة للحكومات في مجالات كسياسة الدين واستراتيجيته، وإعادة هيكلة الديون، وتقييم القروض، والمساعدة في التفاوض مع الدائنين؛
- تقديم المساعدة في إعداد بيانات الدين وفي مراجعة جودة قواعد البيانات؛

- بناء القدرات من خلال الدورات التدريبية والحلقات التطبيقية في مختلف مجالات إدارة الدين وكذلك في مجال استخدام نظام تسجيل وإدارة الديون؛
- تطوير وتحديث النظام، بما في ذلك تقديم الدعم لمستخدميه.

وظائف النظام

١٨-٤ يعتبر نظام تسجيل وإدارة الدين نظاما متكاملًا يقيد مختلف أنواع التدفقات — الدين الخارجي والداخلي والمنح والإقراض الحكومي — لأغراض الإدارة والتسيير اليوميين. ويتضمن النظام وحدة نموذجية شاملة للدين الخارجي، تسمح بقيد مجموعة واسعة من الأدوات الرسمية والتجارية، بما في ذلك الدين قصير الأجل ودين القطاع الخاص؛ ووحدة نموذجية شاملة للدين المحلي، تسمح بقيد دورة الإصدار الكاملة لأدوات الدين المحلية كأذون الخزنة، والسندات والأذون، وتسمح بقيد تخطيط الإصدارات، والمزادات وتحليل عروض الشراء. وتسجل بيانات المعاملات الفعلية والمنتبأ بها إضافة إلى بيانات المتأخرات بطريقة متسقة مع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن بيانات الدين الخارجي. وهناك أيضا برامج شاملة ضمن النظام لمعالجة بيانات إعادة هيكلة الدين بما في ذلك إعادة التمويل وكذلك إعادة الجدولة في إطار نادي باريس.

١٨-٥ وهناك أيضا وحدة نموذجية خاصة عن أدوات الإدارة تساعد مديري الدين على صياغة استراتيجية الدين وتحليلها، كتحليل الحافطة، واختبار الحساسية لأغراض إدارة المخاطر، ومراقبة مؤشرات إمكانية استمرار الدين، وغير ذلك من إشارات الإنذار المبكر. وهناك أيضا برامج واسعة النطاق للاستفسار والإبلاغ، بما في ذلك ما يزيد على ٦٠ تقريرا معياريا، بالإضافة إلى مولد تقارير مصمم خصيصا يتيح لمستخدمي النظام بكتابة تقاريرهم بسرعة.

١٨-٦ وفي هذا النظام أيضا عدة مكونات أمنية متعددة المستويات لتلبية فرادى متطلبات البلدان، بما في ذلك القدرة على توزيع شاشات الدخول والتقارير للتمييز بين وظائف المكاتب الأمامية والداخلية والخلفية.

الجدول ١٨-١: الوظائف الرئيسية لنظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث

وظائف أخرى	تحليل الدين	إبلاغ بيانات الدين	قيد بيانات الدين
<ul style="list-style-type: none"> نقل بيانات الدين إلكترونياً إلى نظام الإبلاغ بالدين التابع للبنك الدولي، وإلى حزم برامج الصحافة الجدولية وغيرها من حزم البرامج، كنظم إدارة الأصول والخصوم ونظم المحاسبة الحكومية الإطلاع على بيانات نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث باستخدام برنامج مدير الدين (Debt Manager) وهو أداة إضافية تعمل على نظام « ويندوز » موزعة لاستخدامات مديري الدين استخدام أدوات إقرار البيانات من أجل ضمان موضوعية قاعدة البيانات ودقتها تحقيق التكامل بين وظائف المكاتب الأمامية والوسطى والخلفية من خلال قاعدة البيانات وخيارات إدارة الأوراق المالية أداء وظائف إدارية كأعداد الملفات الاحتياطية واستعادة البيانات وإدخال خطوات الوصول إلى المدغم المظهر (modem) 	<ul style="list-style-type: none"> إجراء تحليل الحساسية بشأن اختلافات أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفق مختلف السيناريوهات اختبار انعكاسات عمليات الاقتراض الجديدة، استناداً إلى افتراضات مختلفة بشأن العملات وأسعار الفائدة وشروط السداد إجراء تحليل إمكانية استمرار الدين مع الاستعانة بحزم برامج أخرى مثل حزمة برامج النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM Plus التابع للبنك الدولي تقييم مختلف عروض القروض تقييم مختلف مقترحات إعادة التمويل وإعادة جدولة القروض وإجراء عمليات حساب تخفيف عبء الدين ضم بيانات الدين المدرجة في النظام مع البيانات الاقتصادية خارجية المنشأ من أجل وضع توقعات لمؤشرات الدين الحرجة على أساس القيمة الاسمية والقيمة الحاضرة تقييم حجم التعرض لمخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة 	<ul style="list-style-type: none"> توفير معلومات وتقارير عن أي مجموعة أو فئة من الأدوات إنتاج تقارير معيارية لمختلف متطلبات البيانات، بما في ذلك مالية الحكومة، وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي توفير وسيلة سهلة لتوليد تقارير مصممة حسب الحاجة باستخدام مولد تقارير مصمم لهذا الغرض الرد على أي استفسارات محددة توجه إلى قاعدة البيانات من مستخدمي البيانات 	<ul style="list-style-type: none"> حفظ قائمة بجميع أدوات الدين الخارجي والمحلي بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> الدين العام والمنح؛ الدين قصير الأجل ودين القطاع الخاص؛ اتفاقيات إعادة هيكلة الدين بما فيها إعادة جدولة الدين قيد التفاصيل والشروط الأساسية لكل أداة قيد المعلومات المهمة الأخرى عن الدين كأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، والبيانات الاقتصادية الكلية التنبؤ بمدفوعات خدمة الدين، حسب الأداة، وكمجملات، مع الدفعات المنصرفة المستقبلية وبدونها قيد المعاملات الفعلية لخدمة الدين والدفعات المنصرفة على أساس كل معاملة على حدة تحديد القروض المتأخر سدادها وحساب مدفوعات الغرامات مراقبة استغلال القروض والمنح والدفعات المنصرفة. مراقبة الإقراض الحكومي، بما في ذلك الإقراض المشتق
<p>أعمال التطوير المستقبلية</p> <ul style="list-style-type: none"> تزويد النظام بقدرات التسجيل وإبلاغ البيانات مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت. إدخال إمكانيات الحساب على أساس الاستحقاق الكامل وحساب التقييم السوقي إدخال الوحدة النموذجية للخصوم الاحتمالية 			

من نظم معلومات الإدارة. ويعمل النظام باللغتين الانجليزية والفرنسية، ويشتمل على تصميم محايد لغويًا لتسهيل الترجمة إلى لغات أخرى.

١٨-٨ يوجد في النظام برنامج للمساعدة (Help) مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت وكذلك في شكل مطبوع، يمكن تعزيره بدعم من خلال الموقع الإلكتروني للنظام على شبكة الإنترنت. وللإطلاع على مزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني المشار إليه، وعنوانه كما يلي: www.csdrms.org، أو اتصل على العنوان التالي:

Director
Economic and Legal Advisory Services Division
Commonwealth Secretariat
Marlborough House
Pall Mall, London SW1Y 5HX, United Kingdom
Tel: 44-(0)20-7747 6430
Fax: 44-(0) 20-7799 1507
e-mail: csdrms@commonwealth.int

الخصائص التكنولوجية

١٨-٧ يوجد في نظام تسجيل وإدارة الدين عدد من المكونات الفنية لمساعدة مديري الدين ومعدّي بيانات الدين. فمثلاً هناك برنامج مستكشف القروض (Loan Explorer) (على غرار برنامج Windows Explorer) الذي يسمح بسرعة العرض، والاستفسار وإبلاغ البيانات المختزنة في قاعدة البيانات. وبشكل أعم، تم تصميم هذا النظام لتلبية احتياجات قواعد البيانات الصغيرة والكبيرة على السواء، ويمكن تشغيله على أنواع مختلفة من قواعد البيانات الارتباطية، بما في ذلك INFORMIX, ORACLE and SQL-Server. ويقوم النظام على أساس تكنولوجيا معلنة ومعيارية على مستوى الصناعة ويمكنها تصدير المعلومات إلى النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM Plus ونظام الإبلاغ من المدينتين التابع للبنك الدولي، بالإضافة إلى حزم البرامج الأخرى مثل مايكروسوفت إكسيل MS Excel، ونظم المحاسبة وغيرها

وظيفة القيد في الصيغة 5.2 من النظام

١٨-١٣ تتوافق قائمة الاختيارات الرئيسية في نظام رصد الديون والتحليل المالي مع دورة الحياة التشغيلية لاتفاق القرض. ويتم تسجيل تفاصيل القرض في قسم الإدارة (Administration)، واستنادا إلى معلومات العقد تحسب جداول استهلاك الدين، وتوضع تقديرات أولية للسحب من القرض. ويحتوي هذا القسم أيضا على قائمة الملفات المرجعية (Reference Files) حيث يقوم المستخدم يوميا بقيد معلومات أسعار الصرف، وأسعار الفائدة المتغيرة، وأسعار الفائدة التجارية المرجعية، وأرقام تعريف سطور الميزانية، بالإضافة إلى بيانات الدائنين/المدينين والمشاركين الآخرين في الاتفاقات. ومع إتمام دفعات منصرفة من القروض، تسجل هذه الدفعات في قسم تعبئة القرض (Mobilization) في النظام. ويمكن بناء على طلب المستخدم برمجة هذا القسم أيضا لطبع طلبات السحب آليا. وبعد ذلك، فإن جميع المعاملات المتعلقة بخدمة القروض، بما في ذلك العمليات المتعلقة بالتأخرات، والفائدة الجزائية (فائدة التأخير)، وإعادة الجدولة، والمبادلات، إلخ، يتم قيدها في قسم خدمة الدين (Servicing) في النظام. ويحتوي هذا القسم على وصلات مع بيانات اعتمادات الميزانية. ويمكن وظيفة تسجيل التأخرات آليا مستخدم النظام من إنشاء خانات للتأخرات لأي مجموعة فرعية من الديون.

أنواع الاتفاقات التي يمكن تسجيلها في النظام

- ١٨-١٤ تحتوي الصيغة 5-2 من النظام على برامج تسجيل وإنشاء الوصلات اللازمة بين الأنواع التالية من الاتفاقات:
- القروض: يمكن للنظام قيد جميع أنواع عقود القروض بعملتها الأصلية، بما في ذلك السندات، وبإمكان النظام تخزين معلومات كمية (كالشروط المالية) ومعلومات كيفية (كالمذكرات المخصصة لتعليقات معينة أو بنود للتذكرة، كنوع الشروط القانونية في العقد). فضلا على ذلك، تتضمن «الوحدة النموذجية» الخاصة بالقروض القدرة للقيام بما يلي:
 - قيد أسهم الأسواق الثانوية، وحركات الأسهم في حالة القروض المصرفية المشتركة بغية إبلاغ بيانات حجم تعرض الإقراض من كل عضو في «الاتحاد المالي» (syndicate) المعني؛
 - مسك سجلات عن تعديلات اتفاقات القروض؛
 - مسك سجلات عن وضع الدين طوال حياة القرض (أي عند الاتفاق على القرض ولكن قبل بدء الصرف منه) وفترة بقاء القرض وتاريخ السداد التام؛
 - قيد قروض مجمعة العملات (قروض البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية)؛

نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٨-٩ نظام رصد الديون والتحليل المالي (DMFAS) هو نظام يعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر مصمم من أجل مساعدة وزارات المالية و/أو البنوك المركزية على إدارة الدين العام. ويتم تعزيزه بصفة منتظمة حتى يظل متمشيا مع أفضل الممارسات في مجال إدارة الدين ويساعد على إرسالها.

١٨-١٠ ويسمح هذا النظام لمستخدميه بمراقبة الدين العام قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، الخارجي والمحلي، بالإضافة إلى عمليات الإقراض المشتق. ويمكن أيضا تسجيل الدين الخاص والمنح في ذلك النظام. وهو مصمم لتلبية ثلاثة احتياجات مميزة في مجال إدارة الدين وهي: الاحتياجات التشغيلية اليومية لمديري الدين (راجع الوثيقة UNCTAD, 1993)، والاحتياجات الإحصائية الكلية لمكتب الدين، والاحتياجات التحليلية لواضعي السياسات. وفيما يتصل بالإنفاق العام، يتم بسهولة ربط ذلك النظام بنظام تنفيذ الميزانية إذا كانت وزارة المالية تستخدم نظاما من هذا القبيل.

١٨-١١ وتستند الصيغة 5.2 من نظام رصد الديون والتحليل المالي إلى تطبيق إلكتروني قائم على نظام Windows^١ يستفيد من جميع مزايا هذه الوصلة التبادلية التوضيحية المعيارية الموجهة لتلبية احتياجات مستخدميه. وهو يستخدم أيضا نظام «أوراكل» لإدارة قواعد البيانات الارتباطية (Oracle RDBMS^٢ ونظام «أوراكل لأدوات التطوير»^٣ (Oracle Development Tools) وتتوافر الصيغة العادية 5.2 من نظام رصد الديون والتحليل المالي بأربع لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية، ويمكن أن يستخدمها مستخدم أو شبكة من عدة مستخدمين.

الإدارة التشغيلية

١٨-١٢ الإدارة التشغيلية للدين هي الإدارة اليومية للدين وفقا للتوجيه والتنظيم التنفيذي، وهي تنطوي على وظائف القيد والتحليل والسيطرة والتشغيل. وينصب التركيز الأساسي في المكونات التشغيلية للصيغة 5.2 من هذا النظام على وظيفتي القيد والتحليل، بما في ذلك إعداد أرقام الدين الكلية، وتحليل المؤشرات الرئيسية. وتستخدم هذه المعلومات بدورها كأساس للسيطرة على الاقتراض العام.

^١ مجموعة برامج Windows هي مجموعة برامج مرخص باستخدامها من شركة Microsoft Corporation.

^٢ قاعدة البيانات الارتباطية هي مجموعة من «العلاقات» وفيها تمثل العلاقة جدولا ذا بعدين وتحمل القيود المدرجة في الجدول قيمة واحدة؛ ولكل عمود في الجدول اسم مميز؛ وكل القيم في العمود الواحد هي قيم لها نفس السمة؛ وترتيب الأعمدة ليس مهما؛ وكل سطر يعتبر سطرا مميزا وترتيب السطور ليس مهما.

^٣ ORACLE علامة تجارية مسجلة لشركة Oracle Corporation.

(كالاتفاقيات المركبة، والمحضر المتفق عليه في نادي باريس، إلخ.) واتفاقيات إعادة الجدولة. وفي هذا القسم يتم تخزين المعلومات المرجعية التالية:

- المشاركون في مختلف الاتفاقيات (المدينون والدائنون، إلخ.): يشترط النظام توافر مجموعة من البيانات عن كل واحد من المشاركين (كنوع المؤسسة وبلد الإقامة وبيانات الاتصالات، إلخ.).
- أسعار الفائدة المتغيرة المشتركة لأغراض وضع التوقعات.
- أسعار الفائدة المرجعية التجارية لأغراض حساب القيمة الحاضرة، وهي مفيدة بوجه خاص في إطار مبادرة «هيبك». وتتولى نشر أسعار الفائدة هذه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
- يمكن للنظام أن يسجل أسعار الصرف اليومية. ويتم إدراج هذه الأسعار في النظام في ملف أسعار الصرف المشتركة لحافظة القروض بأكملها.
- يتم تحميل سطور الميزانية هنا لاستخدامها في العمليات المتعلقة بالدفعات المنصرفة وخدمة الدين، حسب المطلوب. وبعبارة أخرى، تشير سطور الميزانية إلى أرقام حسابات الميزانية التي تستخدم لخدمة مختلف القروض.
- تسمح مجموعات أسعار الفائدة ومجموعات آجال الاستحقاق لمستخدم هذا النظام بأن يعدل مجموعة توزيعات هذه القروض لأغراض الانتقاء والفرز.

المعلومات العامة

١٧-١٨ تدرج تحت هذا العنوان جميع المعلومات ذات الطابع العام في اتفاق القرض أو المنحة. وتدرج في هذا القسم أيضا وصلات مع المشاركين في القرض أو العملاء (المقترضون والمقرضون والضامنون والمستفيدون، إلخ.)، بالرغم من اشتغال النظام على قنوات اختيار لإدراج وصلات المشاركين في القروض على مستوى الشريحة إذا كان بين أطراف الاتفاق مشاركون معنيين بشريحة معينة فحسب. وتتضمن بعض المكونات المهمة ما يلي:

- يستخدم النظام أسلوبا مرنا للتعريف بالقروض حتى يمكن لمستخدم هذا النظام أن يطبق معايير الترميز الخاصة به ولا يقتصر على أرقام عددية محددة سلفا للقروض.
- يرد هنا تعريف دور المشاركين في مختلف الاتفاقيات (القرض والمنحة، إلخ.) بالرجوع إلى ملف المشاركين.
- تسجل هنا وتراقب تعديلات مختلف الاتفاقيات (القرض، المنحة، إلخ.).
- تسجل هنا وتراقب أنصبة مشاركة الدائنين في القروض المشتركة بالرجوع إلى ملف المشاركين.
- تسجل هنا وتراقب حالة القرض طوال حياة القرض.
- يتم هنا قيد بيانات قروض مجمع العملات (قروض البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية).

— ربط معلومات القروض والمنح بمشاريع معينة، والمحضر المتفق عليه، واتفاقيات الإقراض المشتق، ومخصصات الميزانية.

- المنح: تحتوي «الوحدة النموذجية» الخاصة بتسجيل المنح على نفس البرامج التي تحتوي عليها الوحدة النموذجية الخاصة بالقروض، باستثناء شروط السداد.
- اتفاقيات الإقراض المشتق: يمكن للنظام قيد بيانات الإقراض المشتق (On-lending) للقروض والعلاقة بين القروض المقرضة إقراضا مشتقا والقرض الأصلي.
- الاتفاقيات المركبة: يتيح برنامج قيد بيانات الاتفاقيات المركبة (Composite agreements) لمستخدم النظام أن يسجل المعلومات الشاملة عن الاتفاقيات التي تغطي مجموعة منفرادى الائتمانات (و/أو المنح)، وربط هذا الاتفاق الشامل بفردى القروض أو المنح المنبثقة عنه.
- المشاريع: برامج معلومات المشاريع (Project information) في النظام تتيح سهولة التعرف على فردى المشاريع وعلاقتها بالقروض والمنح التي تمولها، وكذلك فردى الدفعات المنصرفة المتعلقة بتلك المشاريع.
- اتفاقيات إعادة تنظيم الدين: يتيح برنامج إعادة تنظيم الدين (Debt reorganization) ربط بيانات القروض الثنائية المعاد تنظيمها بوثيقة «المحضر المتفق عليه» (Agreed Minutes) المعني وهو مصمم لتوفير بيانات مساندة لمفاوضات إعادة تنظيم الدين، وتيسير قيد الشروط المعادة تنظيمها المتلقاة وتيسير التعرف على المعاملات المعاد تنظيمها وإبلاغ بياناتها.

كيفية تسجيل هذه المعلومات في الصيغة 5.2 من النظام

١٥-١٨ يسجل النظام الشروط المالية لفردى الائتمانات كما هي محددة في كل عقد من عقود القروض؛ وتتضمن الخصائص التي يجب قيدها، ضمن أمور أخرى، شروط المبلغ الأصلي، وشروط الفائدة، بالإضافة إلى سعر الفائدة وسعر الصرف. واستنادا إلى هذه المعلومات، يحسب النظام أليا الدفعات المنصرفة المقدرة وجداول استهلاك الدين. ويتم إدراج معلومات القرض على مستويين، هما مستوى المعلومات العامة (General information) ومستوى الشرائح (Tranches) التي تمثل فئات فرعية في قسم الإدارة. ولكل قرض قسم للمعلومات العامة وقسم واحد على الأقل للشرائح.

الإدارة

١٦-١٨ يسجل قسم الإدارة (Administration) كل المعلومات الأساسية المتعلقة باتفاقيات القروض أو المنح المحددة، والمشاريع الممولة بقروض و/أو منح، والاتفاقيات العامة

أداء وظيفتي التشغيل والسيطرة باستخدام الصيغة 5.2 من النظام

وظيفة التشغيل

١٨-٢٠ يقيد النظام بيانات جميع أنواع فرادى المعاملات: أي الدفعات المنصرفة (المسجلة في قسم تعبئة القرض (Mobilization))، ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي، ومدفوعات الفائدة والعمولات، إلخ. (المسجلة في قسم خدمة الدين (Servicing)).

التعبئة

١٨-٢١ يستخدم قسم تعبئة القرض (Mobilization) في تسجيل الدفعات المنصرفة من القرض. ويمكن لهذا النظام أن يعالج بيانات الدفعات المنصرفة بنفس عملة الشريحة (أو بعملة مختلفة عنها)، ويسجل القيمة المعادلة بعملة القرض وبعملته الشريحة وبالعملة المحلية. ولإقرار جميع الأرقام، تتم مراجعتها للتأكد من اتساقها مقارنة بأسعار الصرف المسجلة في الملفات المناظرة. ويمكن أيضا ربط الدفعات المنصرفة بمخصصات مشروع أو برنامج معين.

١٨-٢٢ ويوجد في النظام برنامج لتحديد الدفعات المنصرفة المقدره التي تمت في الماضي، ويعيد توزيعها أليا على فترات مستقبلية — أي الدفعات المنصرفة المقدره المعاد توزيعها على امتداد فترة مستقبلية (Roll forward estimated disbursements) — ويمكن تشغيل هذه العملية أيضا من خلال هذا الخيار. وعندما يكون هناك عدد كبير من الدفعات المنصرفة المقدره لم يتم في الماضي، يمكن لمستخدم النظام تحديث بيانات المقادير غير المنصرفة المستقبلية بأسلوب المجموعات (batch mode) باستخدام هذا الخيار ابتداء من تاريخ معين. ومن ثم يقوم النظام أليا بتحديث جداول استهلاك الدين نتيجة لوضع توقعات الدفعات المنصرفة المستقبلية.

خدمة الدين

١٨-٢٣ تعالج بيانات عمليات خدمة الدين في هذا القسم. ويوجد خيار يتناول بيانات المبلغ الأصلي والفائدة وخياران آخران يتناولان بيانات العمولة والفائدة الجزائية (فائدة التأخير). ويمكن قيد جميع عمليات خدمة الدين و/أو متابعتها بست عملات هي: العملة المحلية، وعملة الشريحة، والعملة الفعلية، واليورو، والدولار الأمريكي، ووحدة حقوق السحب الخاصة. ويستطيع مستخدم النظام الاستفادة من الوظائف التالية:

- يمكن إعطاء أمر بعمليات خدمة الدين حسب التاريخ المقرر، ويدل وضع الخانة مستخدم النظام على المرحلة الراهنة التي وصلت إليها عملية خدمة الدين فيما يتعلق بأجل الاستحقاق المعني (مقررة وفق الجدول الزمني أو في حالة انتظار أو دفعت أو شطبت أو أعيدت جدولتها أو صدر طلب الدفع ولكن لم يتم استلام أي رد من الملتزم بالدفع، إلخ).

- تتيح الخانات التي يتولى المستخدمون تصميمها لمسؤولي الدين توفير تفاصيل عن القروض تتعلق بكل بلد على حدة ويمكن أن تستخدم بعد ذلك كمعايير للانتقاء والفرز عند توليد التقارير.

معلومات الشرائح

١٨-١٨ تسجل معلومات شروط مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي على مستوى تفصيلي ضمن ما يسمى الشرائح (Tranches) وتسمح بقيد بيانات القروض بعدة عملات وبعده أسعار فائدة بشكل أدق. ومثال ذلك أن الاقتراض متعدد الأطراف ينطوي في أغلب الأحوال على شرائح بعدة عملات ضمن نفس القرض. وقد يكون لهذه الشرائح المختلفة سعر فائدة واحد وقد لا يكون الأمر كذلك. ولذا، تسجل كل عملة كشريحة منفصلة مع جدول استهلاك الدين المتعلق بها. ويسجل هذا النظام أسعار فائدة معومة معينة للشرائح. ويتم إدراج بيانات أسعار الفائدة هذه إما في ملف أسعار الفائدة المشترك لحافطة القروض بأكملها في النظام أو أنها تقيد كخصائص لشريحة القرض. وهذا يعتمد على مستوى دقة الحسابات التي يتطلبها المستخدم. وقد وضع هذا النظام بهذه الطريقة لأن مختلف الدائنين يستخدمون أسعار فائدة مختلفة للعملة الواحدة في التاريخ الواحد.

١٨-١٩ ويقدم النظام ثلاثة خيارات مختلفة لإدارة الشرائح يدويا و/أو أليا، وهي كما يلي: خيار الشريحة الواحدة فقط، وخيار الأعداد المعلومة المتعددة من الشرائح، وخيار العدد غير المعلوم من الشرائح.

- الشريحة الواحدة: لا تكون هناك سوى شريحة واحدة: وتنتمي جميع الدفعات المنصرفة من القرض إلى تلك الشريحة. وتكون معاملات هذه الشريحة دائما بعملة الأساس لتلك الشريحة والتي يجب أن تكون هي نفس عملة القرض.

- الشرائح المتعددة المعلومة: يقوم مستخدم النظام بإنشاء كل شريحة، وذلك بتحديد خصائص الدفعات المنصرفة ومقدار كل شريحة (ويقوم النظام أليا بتوزيع المقدار غير المنصرف من كل شريحة كدفوعات منصرفه نظرية).

- العدد غير المعلوم من الشرائح إلى حين صرف القرض بأكمله: يساعد النظام في هذه الحالة على إنشاء الشريحة عن طريق التوليد الآلي لما يسمى الشريحة الصفيرية (٠) التي تحتوي على الدفعات المنصرفة المقدره استنادا إلى المقدار غير المنصرف المتبقي من القرض. وعند تسجيل كل دفعة منصرفه، يولد النظام جدول استهلاك فعلي للدين ابتداء من الشريحة رقم ١. ويمكن أيضا إدراج بيانات الدفعات المنصرفة ضمن الشرائح القائمة، وفي هذه الحالة يعاد حساب الدفعات المنصرفة المقدره ضمن الشريحة الصفيرية القائمة، ولكن لا تنشأ شريحة جديدة.

البيانات. وربما كان تحميل المعلومات عن فرادى المعاملات لتحقيق هذا المطلب أمرا شاقا، بل قد يصبح مهمة غاية في الضخامة في بعض الأحيان. وللتغلب على هذه المشكلة، يسمح هذا النظام لمستخدميه بتحميل بيانات الأرصدة على أساس كل قرض على حدة وكل شريحة على حدة في تاريخ معين (التاريخ النهائي الذي يحدده مستخدم النظام فيه). وتتضمن أرصدة المبلغ التاريخي مجموع ما تم سداه من المبلغ الأصلي ومجموع الفائدة المدفوعة، وما إلى ذلك حتى التاريخ النهائي. ويسمح ذلك للنظام بأن يحسب الأرصدة والتدفقات عند أي مستوى من التجميع في أي تاريخ بعد التاريخ النهائي.

وظائف السيطرة والمراقبة

٢٥-١٨ تتمثل أول وظيفة من وظائف السيطرة في ضمان دقة البيانات وإقرارها. فبعد إدخال البيانات، يتم تحديثها بانتظام أو حذفها وذلك حسب الحالة. وقد تم تضمين النظام عددا معينا من الضوابط لضمان الاتساق الداخلي بين بيانات أي قرض. وبواسطة رسائل تبين عددا من الأخطاء تظهر على شاشة جهاز الكمبيوتر أمام مستخدم النظام، يتولى المستخدم تصحيح البيانات وإقرارها. ويمكن له أيضا أن ينتج تقارير مختلفة من أجل مراجعة صحة البيانات.

٢٦-١٨ ويمكن أن ينتج النظام أيضا عددا كبيرا من التقارير لأغراض عمليات السيطرة وعمليات مراقبة إدارة الدين.^٤ ومن أمثلتها تقارير المدفوعات التي يحين موعد سداها في الشهر التالي، بغية أدائها في مواعيدها المقررة، وكذلك قناة الاختيار التي تسمح للمستخدم باختيار القروض حسب القطاع الاقتصادي، ونوع الدائن ونوع التمويل، إلخ. وهذه بيانات يمكن استخدامها للسيطرة على الحدود القصوى للدين القائم أو لخدمة الدين.

الوظيفة التحليلية باستخدام الصيغة 5.2 من النظام

قنوات الاختيار الخاصة بإبلاغ البيانات

٢٧-١٨ توفر هذه الوظيفة مجموعة مرنة وشاملة من التقارير التي، عندما يتم توليدها في شكل مجملات، يمكن إنتاجها بالعملة المحلية أو الدولار الأمريكي أو اليورو أو وحدات حقوق السحب الخاصة. ويمكن باستخدام الصيغة 5.2 من النظام إنتاج عدد كبير من التقارير من أنواع أربعة، وذلك على النحو الوارد وصفه أدناه:

التقارير المحددة مسبقا بدون معلمات

٢٨-١٨ لا يمكن لمستخدم النظام أن يعدل هذا النوع من الصيغ. وهنا يتعلق التقرير بموضوع محدد للغاية، ويعرض

- يستند توليد قائمة مبالغ خدمة الدين المستحقة عن إلى جداول استهلاك الدين. ويجب أن يتحقق مستخدم النظام من صحة هذه القوائم ومن أن المبالغ المستحقة المدرجة في قائمة الانتظار (أي المبالغ المستحقة المقررة السابقة على تاريخ اليوم) مسجلة كمبالغ مدفوعة أو معادة جدولتها أو مشطوبة أو خضعت لمبادلة أو مؤكدة كمتأخرات. ويمكن أن يؤكد النظام المبالغ المستحقة التي مضت مواعيد سداها كمتأخرات أليا إذا اختار مستخدم النظام هذا الخيار.
- ويؤدي تراكم المتأخرات في النهاية أيضا إلى تراكم رصيد الفائدة الجزائية (فائدة التأخير) المستحقة السداد إلى مختلف الدائنين. ويقدر النظام هذه الفائدة الجزائية استنادا إلى كل معاملة من معاملات المتأخرات المؤكدة في قاعدة البيانات. وتسمح «الوحدة النموذجية» للفائدة الجزائية لمستخدم النظام بأن يسجل عمليات المدفوعات، وعمليات إعادة الجدولة والشطب عن الفائدة الجزائية.
- ويتم في هذا القسم أيضا تسجيل مبالغ مخصصات الميزانية. ويسمح النظام بقيد بيانات مخصصات الميزانية لمقارنتها مع المدفوعات الفعلية. ويحدد المستخدم نفسه فترات الميزانية (داخل السنة المالية) ويقوم بتحميل مسميات تعريف سطور الميزانية والمبالغ المخصصة لكل سطر. ثم يربط هذا المخصص بالشرائح وبفرادى المعاملات، وبهذه الطريقة يراقب النظام أليا المخصصات مقارنة بالمبلغ المتراكم للمعاملات الفعلية خلال فترة الميزانية المحددة. وبذلك يمكن مراقبة وضع ميزانية المدفوعات عن القروض والفائدة والمبلغ الأصلي والعمولات — مع تخصيص سطر لكل بند حسبما هو محدد في الميزانية — ويمكن بسهولة تعديل هذا القسم في ضوء احتياجات فرادى البلدان. ويصدر النظام إنذارا إذا زاد مجموع المعاملات الفعلية على المخصصات.
- وتسجل هنا عوامل التعديل المستخدمة في بعض قروض مجمَع العملات المقدمة من المؤسسات متعددة الأطراف. وتستخدم هذه العوامل في إبلاغ البيانات، حيث إن النظام يدرج دوما القيم الدفترية لقروض مجمَع العملات، مع استخدام عوامل التعديل في إعادة تقييم المبلغ القائم وخدمة الدين في التاريخ الذي يحدده المستخدم.
- برنامج أمر الدفع، وهو برنامج مصمم حسب حاجة كل بلد على حدة، يمكن أيضا طبعه أو إرساله في صيغة إلكترونية باستخدام هذا الخيار. وإذا كان هناك ربط بنظام الميزانية، فيمكن معالجة أمر الدفع باستخدام المخصصات المناظرة في الميزانية.

البيانات التاريخية

٢٤-١٨ يتوقع لأي نظام يعالج بيانات الدين العام أن يتمكن من إظهار البيانات التاريخية وإجراء عمليات حسابية لتلك

^٤ لا يمكن أن يؤدي النظام هذه الوظائف بشكل سليم بدون وجود بيئة مؤسسية سليمة: أي الترتيبات الإدارية والمؤسسية لمكتب الدين، بالإضافة لعلاقات هذا المكتب وتدفقات المعلومات بينه وبين المؤسسات الأخرى.

٣٣-١٨ ويعطي المستخدم اسما لكل تقرير جديد حتى يتمكن من استرجاع التقرير لاستخدامه فيما بعد. غير أنه عند استرجاع تقارير مختزنة في السابق. فإن المستخدم لا يزال لديه خيار تغيير المجموعة الفرعية المناظرة أو معلمات التقارير. وتتضمن معلمات التقارير. ضمن أشياء أخرى. ما يلي:

- أساس الفترة: يمكن للمستخدم أن ينتج تقارير مستندة إلى السنة المالية أو السنة التقويمية أو وفقا للفترة المحددة التي يختارها هو. وتحدد سنة الميزانية بشكل منفصل باعتبارها إحدى معلمات النظام في الصيغة ٥.٢ من النظام.
- المبلغ المعدل: في حالة القروض التي سجلت كقروض مجمَّع عملات. يسمح النظام للمستخدم بأن يعدل مبالغ التقرير باستخدام عوامل تعديل مجمَّع العملات المسجلة.
- اختيار فرادى الأعمدة: يمكن للمستخدم أن يختار من بين قائمة من الأعمدة. محددة من جانب خبراء النظام. ويجمع ما اختاره من الأعمدة معا حسب احتياجاته. وهذا يجعل من الممكن. مثلا. ضم أعمدة الأرصدة والتدفقات في تقرير واحد. إما عن معاملات سابقة أو لأغراض إعداد التوقعات.
- تعيين الأعمدة: بمقدور المستخدم ليس فقط الوصول إلى المتغيرات أو المجملات القائمة لاستخدامها في للأعمدة. بل أيضا إنشاء مجملاته الذاتية وإضافتها إلى قائمة الأعمدة المحددة مسبقا. ويمكن للمستخدم. بهذه الطريقة. أن يتحرر من ضرورة انتظار قيام خبراء النظام بإدراج مجملات جديدة في تقارير النظام.

التقارير النوعية

٣٤-١٨ من خلال الوصول المباشر إلى قاعدة البيانات: بمساعدة برنامج التصفح (ORACLE BROWSER) وبرنامج التقارير (ORACLE REPORT) وغيرهما من الأدوات مثل برنامج (MICROSOFT ACCESS) وبرنامج (MICROSOFT QUERY). يمكن للمستخدم إنشاء التقارير عن طريق الوصول المباشر إلى مختلف الجداول الموجودة في قواعد بيانات الصيغة 5.2 من النظام. وبالإضافة إلى ذلك. فإن أي برنامج يدعم الاتصال المفتوح بقواعد البيانات (ODBC) يمكن ربطه بقاعدة البيانات في الصيغة 5.2 من النظام. وهذا يعطي المستخدم المصرح له على نحو ملائم إمكانية استخدام قدرات الحساب. والفرز. وتشكيل الصيغة. وإعداد الأشكال التوضيحية التي توفرها مجموعة البرامج الموجودة لدى المستخدم على قاعدة البيانات في الصيغة 5.2 من النظام. ويمكن لبرامج الصحائف الجدولية وبرامج قواعد البيانات الأكثر شيوعا مثل EXCEL و LOTUS 1-2-3 و ACCESS أن تدعم الاتصال المفتوح بقواعد البيانات. ويمكن أن تستند الوصلات إلى الاستفسارات بحيث تتغير النتيجة عند إدخال بيانات جديدة في قاعدة البيانات. ولذلك. فإن محتويات الصحائف الجدولية المعتمدة على نظام إكسيل EXCEL. والتي تحتوي على استفسار يختار المبالغ القائمة لجميع القروض بالدولار الأمريكي باعتباره عملة القروض. ستتغير أليا بدون تدخل من المستخدم حيث إن المبالغ الاسمية القائمة لهذه القروض تتغير في قاعدة البيانات. وينطبق نفس الشيء على الأشكال التوضيحية المستندة إلى نفس البيانات.

كل المعلومات المتوافرة في «خانة» القروض، وهي الخانة التي يقع عليها الاختيار. ولذلك لا يلزم وجود معلمات. ومن أمثلة هذا النوع من التقارير جدول استهلاك الدين.

التقارير المحددة مسبقا مع المعلمات

٢٩-١٨ لا يمكن للمستخدم أيضا تعديل هذا النوع من الصيغ. غير أنه يحتمل أن يغطي التقرير قدرا كبيرا من البيانات. ولذلك يمكن للمستخدم أن يحدد فترة الإبلاغ التي يغطيها التقرير. وتنتج الصيغة 5.2 من النظام الاستمارتين ١ و ٢ من نظام الإبلاغ من المدينين التابع للبنك الدولي. وهما مثالان لهذا النوع من التقارير. تماما كبيان حساب القروض الذي يستخدمه مسؤولو الدين على نطاق واسع.

التقارير المحددة من جانب مستخدم النظام

٣٠-١٨ تسمح التقارير المعدة حسب الطلب لمستخدمي النظام بإعداد تقارير يصممونها بأنفسهم. وبالإضافة إلى مجموعة مختلفة من المعلمات التي يمكن لمستخدم النظام أن يختارها. كالعملة ومستوى التجميع. والفترة. إلخ.. من الممكن للمستخدم أن يختار محتوى الأعمدة من قائمة تشتمل على مجاميع الدين المتاحة من المعلومات و/أو التوقعات المخزنة. وفي حالة بعض الاستمارات. يمكن للتقرير أن يحتوي على ما يصل إلى ١٢ عمودا وأن يشتمل كذلك على النسب المئوية كمجاميع دين. ومتى وضع المستخدم صيغة التقرير. تتيح الصيغة 5.2 من النظام خزنها حتى يستطيع المستخدم استعادتها لطبعها بمعلوماتها الأصلية أو الجديدة. وكذلك تعديل الصيغة إذا لزم.

٣١-١٨ ولوضع التقارير في نظام رصد الديون والتحليل المالي. يبدأ المستخدم بتحديد مجموعة فرعية من القروض لمعالجتها. ثم يقوم بفرز هذه المجموعة الفرعية ويحدد في النهاية معلمات التقرير. كالعملة. ودورية التقرير. ومستوى التفاصيل. إلخ.. بالإضافة إلى الترتيب الهرمي الذي تظهر المعايير المختارة به في التقرير. وكيفية حساب مجاميعها الفرعية. وتستخدم الصيغة 5.2 من النظام برنامجا للتصفح مصمما حسب الحاجة من طراز أوراكل (ORACLE BROWSER) لإنشاء مجموعات فرعية من القروض. ويمكن إعطاء هذه المجموعات الفرعية مسمى. إذا رغب المستخدم. ثم حفظها لاستخدامها فيما بعد.

٣٢-١٨ وعند إنشاء تقرير محدد من جانب المستخدم. يجب عليه أن يختار صيغة التقرير مما يلي:

- الصيغة ١: المجملات في الأعمدة. وكل مجمل يغطي فترة محددة.
- الصيغة ٢: المجملات في الأعمدة. والفترات الزمنية في الأسطر.
- الصيغة ٣: المجملات في الأسطر. والفترات الزمنية في الأعمدة.

^٥ يمكن أيضا «طبوع» الاستمارتين ١ و ٢ الصادرتين عن البنك الدولي وإبلاغهما في شكل إلكتروني. راجع الفقرة (١٧-٣٩ و) في الفصل السابع عشر.

- السماح بإجراء عمليات المحاكاة بسهولة لتحديد أثر تقلبات أسعار الفائدة واختلافات أسعار الصرف على امتداد فترة زمنية.
- حساب الفائدة الجزائية (فائدة التأخير) التفصيلية وإعطاء معلومات عنها. وذلك ابتداء من تاريخ تسجيل المبالغ المستحقة كمتأخرات حتى تاريخ معين:
- حساب تكاليف الفوائد المستحقة، مما يسمح لمسؤولي الدين بتوليد هذه المعلومات آليا عن الشهر السابق وفي نهاية الشهر السابق. لاستخدامها من جانب الدوائر الأخرى. بما في ذلك وحدة المحاسبة.

الإدارة التنفيذية

- ٤١-١٨ تتضمن مكونات الإدارة التنفيذية للدين في نظام إدارة الدين والتحليل المالي. عند استخدامها مع نظام النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM PLUS ، تقارير متخصصة للأغراض التالية:
- تزويد مديري الدين ومخططيها بأدوات سهلة للمساعدة في صنع القرارات على مستوى السياسات. وتقييم الاستراتيجيات البديلة. ووضع استراتيجيات التفاوض. وتدمج هذه الأدوات التحليلية وأدوات دعم القرار هذه بيانات الدين مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى (كعناصر ميزان المدفوعات). بما يسمح بإجراء محاكاة لعمليات إعادة تنظيم الدين وأخذ القروض والتمويل الافتراضيين الجديدين في الحسبان.
- تزويد مديري الدين بنظم لدعم اتخاذ القرار وأدوات تحليلية للمساعدة في إدارة الحوافظ والوصول إلى المستوى الأمثل لتكوين الدين وأجال الاستحقاق وحجم التعرض للأسعار الفائدة وأسعار الصرف. وتسمح تلك الأدوات بإجراء تحليل الحساسية من خلال المحاكاة التي تأخذ في الحسبان مثلا اختلافات أسعار الصرف أو التقلبات في أسعار الفائدة المعومة.

الخصائص الفنية

عرض عام

- ٤٢-١٨ يجب أن يكون نظام إدارة الدين والتحليل المالي محمولا وسهل الاستخدام لأنه يجب تشغيله في بيئة قد لا يتوافر لدى مستخدميه فيها تخصص في مجال الكمبيوتر. ولذلك، تم تكريس جهد كبير لتحقيق سهولة الاستخدام والمرونة قدر الإمكان حتى يمكن للمستخدم تشغيله إلى أقصى حد ممكن بشكل مستقل عن موظفي أونكتاد الفنيين. وفي ضوء ذلك، أدخلت المكونات التالية في النظام باعتبارها مكونات أساسية:^١

^١ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن متطلبات النظام من حيث الأجهزة ومجموعات البرامج، يرجى الرجوع إلى الوثيقة (2000) UNCTAD. ويتم تحديث هذه الوثيقة بانتظام لإدراج أحدث التطورات في تكنولوجيا مجموعات البرامج وتكنولوجيا الأجهزة.

٣٥-١٨ ولذلك، فإن الصيغة 5.2 من النظام ليس بها حدود على عدد صيغ التقارير التي يمكن للمستخدم إنشاؤها.

٣٦-١٨ عن طريق نقل النتائج المولدة إلى صيغة تعتمد على نظام إكسيل EXCEL: يتيح نظام إدارة الدين والتحليل المالي بسهولة نقل النتائج المولدة إلى صيغة تعتمد على نظام إكسيل EXCEL بهدف إجراء المزيد من المعالجة للبيانات. غير أنه على عكس خيار الاتصال المفتوح بقواعد البيانات المذكور أعلاه، فإن البيانات التي تأخذ شكل الصحائف الجدولية المعتمدة على نظام إكسيل EXCEL، أو غيرها من الصحائف الجدولية المماثلة لا يتم تحديثها تلقائيا عند إدخال تعديلات على قاعدة بيانات نظام رصد الديون والتحليل المالي.

قنوات الاختيار التحليلية

٣٧-١٨ تم تصميم وحدة التحليل النموذجية خصيصا لحساب التوقعات استنادا إلى المبلغ الاسمي القائم لحافضة الدين. وكذلك مقدار القيمة الحاضرة لحافضة الدين باستخدام أسعار الفائدة التجارية المرجعية باعتبارها سعر الخصم. ويسمح استخدام القيمة الحاضرة بدلا من القيمة الاسمية بأن يأخذ المستخدم في الحسبان شروط حافضة ومدى انطوائها على شروط ميسرة وحذف آثار تلك الشروط الميسرة. وتستخدم الوحدة النموذجية الخاصة بالتوقعات المستندة إلى المبلغ الاسمي القائم، ضمن أمور أخرى، في حساب مدفوعات خدمة الدين المستحقة بالفعل، مع استبعاد الدفعات المنصرفة المستقبلية والافتراضية.

٣٨-١٨ وتمكن هذه الوحدة النموذجية مستخدم النظام من الاختيار من بين معلمات وطرق حساب مختلفة (كطريقة النسبة والتناسب وطريقة الاقتطاع) تعتبر ذات أهمية خاصة في إنتاج ومقارنة مختلف السيناريوهات المتعلقة بتحليل إمكانية استمرار الدين في إطار مبادرة «هيبك».

٣٩-١٨ وتم إنشاء وصلة تبادلية بين نظام رصد الديون والتحليل المالي وبين النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM PLUS التابع للبنك الدولي. وهي أداة مصممة من أجل مساعدة المسؤولين على تحليل احتياجات التمويل الخارجي للبلد المعني ووضع تقدير كمي لآثار عمليات تخفيف عبء الدين أو الاقتراض الجديد. وتوفر هذه الوصلة التبادلية الأداة لمستخدم نظام رصد الديون والتحليل المالي وسيلة لإرسال البيانات من هذا النظام بغية استقبالها لاحقا في النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM PLUS. كما تمكن هذه الوصلة التبادلية مستخدم نظام رصد الديون والتحليل المالي من الاستفادة مباشرة من البيانات الموجودة في قاعدة بياناته هو. مع تلافي الحاجة إلى إعادة ادخال البيانات في نظام النموذج المعزز لقياس إمكانية استمرار الدين DSM PLUS.

٤٠-١٨ ويمكن لنظام رصد الديون والتحليل المالي أن يوفر أيضا الدعم التحليلي لمديري الدين. وذلك على سبيل المثال من خلال ما يلي:

- تيسير تسجيل الديون الجديدة المحتملة وتحليل أثر هذه الديون الجديدة على نمط خدمة الدين المستقبلي:

١٨-٤٤ ويوفر نظام أوراكل إمكانية الحفظ والاطلاع على سجلات تحتوي على تفاصيل أنواع العمليات التي يؤديها كل مستخدم. وتتبع شكل البيانات قبل بدء أي عملية. في حالة إدخال أي تعديل على تلك البيانات.

١٨-٤٥ ويوفر نظام أوراكل أيضا إجراءات لعمل ملفات احتياطية للبيانات واسترجاعها بالإضافة إلى وظائف معاودة التشغيل في حالة انقطاع التيار الكهربائي. ويقلل ذلك كثيرا من مخاطر تلف ملفات البيانات.

مجموعات برامج التحويل

١٨-٤٦ فيما يتعلق بمستخدمي الصيغة PLUS 4.1 أو الصيغة 5.0 من النظام. الذين يرغبون في تحديث التجهيزات لديهم كي يتسنى لهم استخدام الصيغة 5.2 من النظام. قامت الأونكتاد بتطوير وصلة تبادلية للتحويل للتلقائي للبيانات إلى الصيغة 5.2 بأدنى تدخل يدوي من المستخدم.

دعم نظم المعلومات الأخرى

١٨-٤٧ يمكن ربط الصيغة 5.2 من النظام بالنظم الأخرى التي تعتمد على استخدام أجهزة الكمبيوتر. ولذلك يمكن للنظام أن يوفر بيانات الدين لنظم معلومات أخرى كالنظم التي تعالج بيانات ميزان المدفوعات، والميزانية، والمحاسبة العامة و/أو محاسبة البنوك المركزية، والإيرادات والنفقات الحكومية، وإدارة العملة، إلخ.

التوافق مع نظم تشغيل الشبكات

١٨-٤٨ كما سلف ذكره. فإن الصيغة 5.2 من النظام محملة على بنية نظام أوراكل الارتباطية القائمة على العميل/الجهاز الخادم (RDBMS). وبالتالي يمكن تشغيل نظام رصد الديون والتحليل المالي على أي نظام لتشغيل الشبكات يدعم الجهاز الخادم ORACLE 7.1 RDBMS. ويمكن ربطه بمحطات شغل تعمل بنظام ويندوز كعملاء. ويشمل ذلك نظم تشغيل الشبكات من طراز NOVELL و طراز WINDOWS NT و طراز UNIX.

الوثائق والتدريب

١٨-٤٩ هناك مجموعة شاملة من الوثائق متوافرة عن الصيغة 5.2 من النظام. وتشمل ما يلي:

- مرشد شامل لمستخدمي النظام؛
- معجم مصطلحات نظام رصد الديون والتحليل المالي (راجع الوثيقة UNCTAD, 1998)؛
- دليل مدير قاعدة البيانات؛
- الوثائق الفنية للوصلات التبادلية. حسب الاقتضاء.

ويحتوي الفصل التالي على وصف للتدريب المتاح لدى الأونكتاد.

• وصلة تبادلية لمستخدمي الأشكال التوضيحية قائمة على نظام «ويندوز» تشمل الانتقال بين الخانات. وشاشات ملونة. ومعايير نظام ويندوز بمفاتيح «اختصار الطريق». ودع لاستخدام الفأرة. والاختيار السهل بين الخيارات المدرجة في القوائم من قوائم الاختيار، إلخ.

• يقسم ملف «الرموز» في النظام إلى رموز معيارية ورموز محددة من جانب المستخدم. ويسمح ذلك بتصميم رموز حسب الحاجة لكل بلد. مثل رموز الموقع والقطاع الاقتصادي، إلخ.

• الاستقلال اللغوي: يسمح ذلك بفصل أجزاء النظام التي تعتمد على اللغة. مثل قوائم الاختيار. عن النظام نفسه. وبالإضافة إلى ذلك. يتوافر نظام رصد الديون والتحليل المالي بلغات أربع أساسية. ويمكن للمستخدم أن ينتقل من لغة إلى أخرى بسهولة. وهذه المكون مهم جدا للبلدان التي تشغل النظام بلغات (كالروسية) لا يمكن لها استخدامها في إبلاغ البيانات إلى البنك الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى أو الدائنين. وبهذه الوسيلة يتاح لهم اختيار إنتاج التقارير باللغة الإنجليزية.

• يسمح الوصول إلى رموز النظام للمستخدم بأن يضيف أو يحذف أو يعدل رموز النظام القابلة للتحديث من جانب المستخدم. بشرط أن تكون له «امتيازات» كافية (راجع أدناه).

• يحدد المستخدم أيضا حدود التحميل لأغراض إقرار البيانات في النظام.

الأمن

١٨-٤٣ تتضمن مكونات الأمن في الصيغة 5.2 من النظام منع الأشخاص غير المرخص لهم من الاطلاع على البيانات أو تعديل البيانات. وذلك بمنح حقوق اطلاع مختلفة لمختلف المستخدمين. وذلك مثلا لضمان أن مدير قاعدة البيانات هو وحده المرخص له بالوصول إلى الوظائف الإدارية للنظام. وإذا لزم. يمكن إعادة تحديد مكون ضبط الوصول هذا كي يسمح بتحديد وإنفاذ مجموعة البيانات التي يمكن للمستخدم النهائي أن يتناولها في عمله. كبيانات مجموعة دائنين معينين مثلا. وتحديد وإنفاذ العمليات التي يمكن أن يؤديها كل مستخدم لكل مجموعة من البيانات. وهناك قناة اختيار تسمى التحكم المزدوج تسمح للمديرين بإنفاذ عملية إقرار السجل الأولي أو تعديل البيانات من جانب أشخاص معينين بخلاف المستخدم الذي سجل البيانات أو عدلها في أول الأمر. ومن المزايا الأخرى للنظام. إذا تمت معايرته بهذه الطريقة. ألا يسمح باستخدام البيانات المدرجة أو المعدلة قبل إقرارها (لأغراض الإبلاغ مثلا).

١٩: تقديم المساعدة الفنية في مجال إحصاءات الدين الخارجي

مقدمة

١-١٩ يحتوي هذا الفصل على مقدمة عما توفره الهيئات الدولية المشتركة في إنتاج المرشد من مساعدة فنية في مجال إحصاءات الدين الخارجي وما يرتبط بها من الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ولا يورد هذا الفصل حصرا لكل أشكال المساعدة الفنية المقدمة في مجال إحصاءات الدين الخارجي، وهو دقيق في حدود عرضه للوضع وقت الكتابة.

أمانة الكومنولث

٢-١٩ بالإضافة إلى دعم نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث^١ CS-DRMS في البلدان التي تستخدمه، تقدم أمانة الكومنولث المساعدة الفنية إلى وزارات المالية والبنوك المركزية في مختلف جوانب إدارة الدين المتعلقة بإعداد البيانات، وعمليات القروض وتحليلها، وبناء القدرات، والمشورة بشأن السياسات. وفي ميدان إحصاءات الدين، تتوافر المساعدة المستهدفة في المجالات التالية:

- إعداد بيانات الدين المستخرجة من مصادر مختلفة: وهنا يتم إطلاع الموظفين المحليين على أساليب إعداد حصر القروض من خلال تفسير مستندات القروض (اتفاقيات القروض، والكشوف المقدمة من الدائنين، والشروط العامة والممارسات الأخرى التي يطبقها الدائنون، إلخ.) حتى يمكن إعداد/استرجاع جميع معلومات الدين المهمة.
- قيد بيانات أدوات القروض باستخدام المنهجيات الملائمة: يتم توفير التدريب على النظام المذكور، ويأخذ هذا التدريب في الحسبان مختلف ممارسات الدائنين والأعراف السائدة في إعداد إحصاءات الدين. ويسمح هذا النظام للبلدان التي تستخدمه بقيد معلومات الدين (التفاصيل والشروط والمعاملات) على أساس كل قرض على حدة. ويمكن أيضا في هذا النظام تسجيل التطورات اللاحقة كإعادة هيكلة الدين الناتجة عن اتفاقات معقودة في إطار نادي باريس.

^١ ورد في الفصل الثامن عشر وصف لأهم مكونات نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث.

- إقرار الأرصدة والتدفقات وغيرها من التفاصيل ومطابقتها على أساس كل قرض على حدة، بما في ذلك إقرارها ومطابقتها مع سجلات الدائنين: متى تم إنشاء قاعدة البيانات، يتم تدريب الموظفين المحليين على إقرار البيانات ومطابقة رصيد الدين ومستويات خدمة الدين مع المصادر الأخرى (الدائنين أو الهيئات الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي). ويتم من خلال هذا العمل علاج أي جوانب لعدم الاتساق في تصنيف البيانات.
- نشر بيانات الدين في مختلف الصيغ التي يتطلبها مختلف مستخدمي البيانات: ركزت المساعدة الفنية في السنوات الأخيرة على نشر بيانات الدين الخارجي على مختلف مستخدمي البيانات، وذلك في الصيغة المطلوبة في توفير المعلومات. ويتم تدريب مستخدمي نظام تسجيل وإدارة الدين على مختلف قنوات الاختيار التي يمكن أن توفر البيانات لمستخدميها، سواء داخل البلد المعني أو خارجها. وتشمل هذه القنوات التقارير المأتمنة المتاحة في النظام المذكور، وقناة الاختيار الخاصة بإرسال المعلومات في شكل صحائف جدولية (spreadsheets) لإجراء مزيد من المعالجة عليها، وبرامج الإضافة والوصلات الإلكترونية مع النظم الأخرى والموجودة في صلب النظام.
- ٣-١٩ أعدت أمانة رابطة الكومنولث أيضا، كجزء من جهودها في مجال بناء القدرات، برنامجا شاملا للتدريب على إدارة الدين بهدف تعزيز مهارات ومعارف الموظفين المحليين ذوي المستويات المختلفة من المسؤولية، حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم في إدارة الدين بشكل فعال. وهذه الوحدات التدريبية النموذجية يمكن تصميمها حسب الحاجة لتلبية احتياجات كل بلد على حدة، ويمكن تجميعها تحت الفئات العريضة التالية:
- برامج التدريب الأساسي، كالتدريب في مجالات تفسير اتفاقات القروض/الإئتمان (الدين الخارجي والمحلي)؛ وعمليات إعادة هيكلة الدين، بما في ذلك العمليات المبرمة في إطار نادي باريس ونادي لندن؛ وأساليب إقرار بيانات الدين.
- الدورات الدراسية الأساسية والمتقدمة في مجال استخدام النظام (ومجموعات برامج الكمبيوتر الإضافية) المتعلقين بقيد بيانات الدين وإدارته؛ وإبلاغ إحصاءات الدين، بما في ذلك استخراج البيانات الموجهة إلى الأنظمة الأخرى، في الوقت المناسب؛ ودعم تحليل الدين، كتحليل الحوافز أو تحليل إمكانية استمرار الدين.

• للدورات الدراسية والحلقات التطبيقية المتخصصة بشأن أساليب إدارة الدين واستراتيجياته، ومبادرات الدين الجديدة، والممارسات والمعايير الجديدة. وهذه الدورات موجهة إلى فئات جمهور مستهدف مختلفة بدءاً من كبار المسؤولين في الحكومات وانتهاءً بالقائمين بعمليات الدين الفعلية.

- الندوات واجتماعات بناء توافق الآراء حول المسائل التي لها انعكاسات أوسع على إدارة الدين، كمبادرة هيبك وإمكانية استمرار الدين في بيئة اقتصادية تشهد تحرراً على سبيل المثال.

١٩-٦ وتغطي المساعدة الفنية التي يقدمها البنك المركزي الأوروبي مختلف المجالات الإحصائية الواقعة في ميدان اختصاصه في الاتحاد الأوروبي، وهي كما يلي: الإحصاءات النقدية والمصرفية، وإصدارات الأوراق المالية، وأسعار الفائدة، وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والمسائل المرتبطة بذلك، أي المعيار الخاص لنشر البيانات، والاحتياطات الدولية، والدين الخارجي، إلخ. ويتولى البنك المركزي الأوروبي وحده، داخل الاتحاد الأوروبي، مسؤولية الإحصاءات النقدية والمصرفية والإحصاءات المرتبطة بها. وفي حالات تداخل الاختصاص — كما في حالة إحصاءات ميزان المدفوعات، حيث تتولى المفوضية الأوروبية (من خلال المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي) مسؤولية الحسابين الجاري والرأسمالي داخل الاتحاد الأوروبي (ومسؤولية إعداد المجلات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي)، بينما يتولى البنك المركزي الأوروبي مسؤولية الحساب المالي (ومسؤولية إعداد المجلات المتعلقة بمنطقة اليورو) — يتم تنظيم المساعدة بالتعاون الوثيق بين المؤسسات، ويسعى البنك المركزي الأوروبي أيضاً إلى التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى.

١٩-٤ تتعاون أمانة رابطة الكومنولث، في معرض تقديم خدماتها الاستشارية للبلدان المعنية، تعاوناً مكثفاً مع مختلف المؤسسات الإقليمية والدولية، لا سيما في القيام بأنشطة مشتركة في بلدان معينة (في مجال إقرار البيانات على سبيل المثال) وفي برامج التدريب الإقليمية.

البنك المركزي الأوروبي

١٩-٥ تقدم المنظومة الأوروبية،^٢ بتنسيق من البنك المركزي الأوروبي، مساعدات فنية إلى البنوك المركزية في البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أي ما يسمى ببلدان الانضمام،^٣ بهدف إعدادها للانضمام مستقبلاً في الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية، ثم المنظومة الأوروبية بعد ذلك. وتهدف المساعدة الفنية المقدمة من البنك المركزي الأوروبي أساساً إلى مساعدة هذه البلدان على تطبيق نظم جمع البيانات وإعدادها، وهي النظم التي ستسمح لهم في حينه بالوفاء بالشروط الإحصائية للبنك المركزي الأوروبي، والمساهمة في تقديم إحصاءات عن منطقة اليورو مبنية بشكل سليم (مجمعة وموحدة). وتأخذ تلك المساعدة شكل ندوات تنظم في البنك المركزي الأوروبي أو في بلدان مختلفة، وزيارات قطرية يقوم بها موظفو البنك. ويمكن الاستعانة في تلك الندوات بخبراء من البنوك المركزية الوطنية لبلدان الاتحاد الأوروبي وهي موجهة خصيصاً إلى الاقتصاديين-الإحصائيين و/أو مسؤولي الإدارة في البنوك المركزية والمؤسسات الإحصائية الوطنية، حسب الاقتضاء. ويسعى البنك المركزي الأوروبي، بالتعاون مع المؤسسات الأخرى — لا سيما المفوضية الأوروبية (المكتب الإحصائي

١٩-٧ ويتعاون البنك المركزي الأوروبي أيضاً مع بلدان الانضمام في ميدان الحسابات المالية، بما في ذلك إعداد السلاسل الزمنية لحساب العالم الخارجي كما هو محدد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وفي النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، ويساعد إعداد الحسابات المالية على تشجيع الاتساق بين المجالات الإحصائية. وإحصاءات الدين الخارجي متضمنة في هذا الإطار استناداً إلى منهج الأداة وليس المنهج الوظيفي.

١٩-٨ وبالإضافة إلى المساعدة المقدمة إلى بلدان الانضمام، يشارك البنك المركزي الأوروبي في الندوات والحلقات التطبيقية التي تنظمها المؤسسات والمنشآت الإقليمية (مثل السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا) لتبادل الخبرات في مجال إعداد المجلات لأي مجموعة من البلدان.

صندوق النقد الدولي

١٩-٩ يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية في مجال الإحصاءات، بما في ذلك إحصاءات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمصرفية، والحسابات القومية وإحصاءات الأسعار. ويتعزز هذا النشاط بدورات تدريبية وندوات لمسؤولي البلدان الأعضاء بشأن المنهجيات

^٢ تضم المنظومة الأوروبية البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في البلدان الاثني عشر التي اعتمدت عملة اليورو اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١. ويضم الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية المنظومة الأوروبية والبنوك المركزية للبلدان الأوروبية الثلاثة الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الدانمرك، والسويد والمملكة المتحدة).

^٣ يشير الاصطلاح حصراً إلى البلدان التي بدأت تلك المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وكانت وقت كتابة هذا المرشد هي: بلغاريا وقبرص والجمهورية التشيكية وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا ورومانيا وسلوفينيا وجمهورية السلوفاك. وتعتبر تركيا أيضاً بلداً مرشحاً للانضمام ولكن المفاوضات لم تبدأ بعد.

المساعدة لجهود البلد الرامية إلى الامتثال لمعايير ومواثيق الشفافية المتعارف عليها دولياً. ويدرك صندوق النقد الدولي أن الأهمية النظامية أو الإقليمية للبلد الذي يطلب المساعدة و/أو ظهور الحاجة إلى المساعدة نتيجة لوضع البلد الخارج من أزمة يمكن أن تؤثر على قرار توفير المساعدة الفنية.

١٩-١٣ ويقدم الصندوق كذلك دورات تدريبية في مجال المنهجية الإحصائية بمعهد الصندوق في واشنطن العاصمة، ومعهد فيينا المشترك، ومعهد التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وسنغافورة، ومعهد إفريقيا المشترك في أبيدجان، وبرنامج التدريب الإقليمي بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي في الإمارات العربية المتحدة، وفي عدة مواقع إقليمية أخرى. وتمتد هذه الندوات لفترات تصل إلى ستة أسابيع، وتتضمن عادة سلسلة من المحاضرات والمناقشات، والتمارين العملية، ودراسات الحالة. ويعطي المشاركون خلال المحاضرات فرصة لمناقشة المشكلات التي يواجهونها فعلاً أثناء عملهم كل في بلده.

١٩-١٤ للحصول على المزيد من المعلومات عن المساعدة الفنية والدورات التدريبية التي يوفرها الصندوق، يرجى الاتصال على العنوان التالي:

مدير
إدارة الإحصاءات
صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، ٢٠٤٣١، الولايات المتحدة الأمريكية

Director
Statistics Department
International Monetary Fund
Washington, D.C. 20431, U.S.A.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٩-١٥ ليس هناك برنامج رسمي للمساعدة الفنية يقدمه القسم المسؤول عن نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن مسؤولي الأمانة يقدمون دعماً فنياً للقائمين بإبلاغ البيانات في البلدان الأعضاء، سواء في باريس أو من خلال البعثات التي يتم إيفادها إلى عواصم البلدان القائمة بالإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم مسؤولون من بلدان غير أعضاء في المنظمة بزيارة باريس في مناسبات مختلفة لمناقشة مشكلات إبلاغ البيانات، والاختلافات بين الإبلاغ بالدين والإبلاغ من الدائنين. ومثال ذلك أن عدداً من موظفي وزارة المالية الهندية وبنك الهند المركزي في مومباي يقومون بزيارات منتظمة إلى مقر المنظمة.

الإحصائية وتطبيقاتها، بما في ذلك معلومات الدين الخارجي والاحتياطيات الدولية والمعلومات المتعلقة بها. وإضافة إلى ذلك، يوفر الصندوق معلومات عن الموضوعات الإحصائية عن طريق موقعه الإلكتروني العلني على شبكة الإنترنت، وعنوانه كما يلي: <http://www.imf.org/external/np/sta/index.htm>.

١٩-١٠ وتهدف المساعدة الفنية في جميع مجالاتها إلى تحسين جمع الإحصاءات الرسمية وإعدادها ونشرها. وبالإضافة إلى توفير تقييمات لدقة الإحصاءات وتغطيتها وحداتها، فإن بعثات المساعدة الفنية في كل مجال غالباً ما توفر التدريب في موقع العمل، وتساعد في تصميم استمارات إبلاغ البيانات وتصميم الصحائف الجدولية لتيسير التصنيف الصحيح، ووضع خطط عمل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتحسين الإجراءات الإحصائية. وربما أولت البعثات اهتماماً خاصاً أيضاً لمساعدة البلدان في جهودها للامتثال لشروط المعيار الخاص لنشر البيانات أو المشاركة في النظام العام لنشر البيانات. وتناقش بعثات المساعدة الفنية عموماً مسودة تقرير مع سلطات البلد المعني أثناء زيارتها له، ثم يوضع التقرير بعد ذلك في صورته النهائية بعد الاستفادة من تعليقات السلطات.

١٩-١١ وتمثل البعثات قصيرة الأجل المعنية بموضوع واحد أهم وسيلة لتوصيل المساعدة الفنية، ويقوم بتنفيذ هذه البعثات خبراء الصندوق والخبراء الذين يستعان بهم من الخارج. ويتم تشكيل فريق من الخبراء يضم الخبراء الذين أظهروا القدرة، بفضل خبراتهم ومؤهلاتهم، على الإسهام في برنامج المساعدة الفنية التابع لإدارة الإحصاءات وذلك في واحد أو أكثر من مجالات الإحصاءات الاقتصادية الكلية. ويقوم الصندوق أيضاً بإيفاد بعثات إحصائية متعددة القطاعات توفر تقييمات وتوصيات شاملة من أجل تقوية الترتيبات المؤسسية، والمنهجية، وممارسات جمع البيانات وإعدادها في المجالات الرئيسية للإحصاءات الاقتصادية الكلية. ولا تتصدى هذه البعثات للقضايا المتعلقة بكل قطاع فحسب، بل تنظر أيضاً في المعالجة المتسقة للبيانات وترتيبات التنسيق بين القطاعات، وتقدم خطط عمل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتحسين الإحصاءات، بما في ذلك بعثات المتابعة في مجالات الموضوعات المذكورة.

١٩-١٢ ولا تقدم المساعدة الفنية إلا إذا طلبتها سلطات البلد. وحيث إن الطلب على هذه المساعدة يتجاوز في المعتاد الموارد المتاحة من صندوق النقد الدولي، فإن عدداً من الاعتبارات يؤخذ في الحسبان عند ترتيب الطلبات القطرية للمساعدة الفنية من حيث الأولوية، بما في ذلك مدى توافر ما يلي: (١) مساندة السلطات بقوة للحصول على المساعدة والتزامها بضمان تطبيقها، (٢) مدى تصديها لجوانب الضعف في القدرات المؤسسية للبلد على تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تحديدها في معرض أنشطة الرقابة وغيرها من أنشطة الصندوق، (٣) إسهام المساعدة في تعزيز قدرات البلد على تصميم وتنفيذ البرنامج المدعم بموارد الصندوق، (٤) دعم

- التدريب على مجموعات برامج الكمبيوتر وعلى استخدام أجهزة الكمبيوتر (بما في ذلك التدريب على نظام رصد الديون والتحليل المالي)؛
- إدارة الدين بوجه عام.

١٩-١٩ وتندرج هذه التوجهات ضمن فئتين مختلفتين من فئات كتل البرامج التدريبية كما يلي:

- **الكتلة الأولى** هي ما يمكن أن يطلق عليه وصف «قاعدة المعرفة العامة»، وهي تمثل الحد الأدنى من المعرفة التي يجب أن تتوفر لدى أي مشارك بشأن كل واحد من التوجهات. ويضم التدريب في مجال قاعدة المعرفة العامة كل المعارف الأساسية ويمكن أن ينطبق بشكل عام على جميع العاملين في ميدان الدين العام.
- **والكتلة الثانية** هي ما يمكن أن يطلق عليه وصف «قاعدة المعرفة المتخصصة»، وهي تمثل التدريب المستهدف الذي يقدم إلى مختلف المسؤولين حتى يتمكنوا من ممارسة الوظائف أو المهام المحددة التي أوكلت إليهم. ويمكن أن ينطبق التدريب في مجال قاعدة المعرفة المتخصصة بشكل محدد على العاملين في ميدان الدين العام.

١٩-٢٠ وضمن كل مكون وكل كتلة، تصمم أنشطة التدريب لثلاثة مستويات من الإدارة هي: مستوى الإدارة العليا، و مستوى الإدارة الوسطى، ومستوى موظفي التشغيل. ويسير تقديم الوحدات التدريبية النموذجية الثلاث عموماً وفق منهج تدريجي داخل كل مستوى، وينتقل من التدريب في مجال قاعدة المعارف العامة إلى التدريب في مجال قاعدة المعارف المتخصصة بمرور الوقت. وفي جميع الحالات، يستند التدريب دائماً إلى أحدث نسخة من نظام رصد الديون والتحليل المالي ومختلف المعلومات التي يمكن أن يستخدم في إنتاجها.

البنك الدولي

١٩-٢١ يقدم البنك الدولي مساعدة فنية في بناء القدرات الإحصائية إلى عملائه من البلدان بغية تيسير إنتاج الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية ونشرها على نطاق واسع. وتدعم تلك البيانات الإدارة الاقتصادية واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٩-٢٢ تقدم المساعدة الفنية من خلال مشاريع بناء القدرة المؤسسية، والوظائف الاستشارية، والتدريب، وما يرتبط بذلك من الأنشطة. وبغض النظر عن طرائق توصيل المساعدة الفنية، فإن هذه البرامج موجهة لتلبية الاحتياجات القطرية أساساً، بالرغم من أن البنك يرفعى البرامج الإقليمية عندما تظهر قضايا متشابهة داخل المجموعات الإقليمية وحيثما يمكن تحقيق الفعالية من خلال منهج مشترك. وفي جميع المجالات،

١٩-١٦ وتستضيف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التجمع الذي يحمل اسم «باريس ٢١ - الشراكة في ميدان الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الواحد والعشرين». وقد أنشئ هذا التجمع في عام ١٩٩٩، وهو يضم الإحصائيين وصانعي السياسات وغيرهم من مستخدمي الإحصاءات، ويدعم تطوير الإحصاءات في البلدان النامية وبلدان مرحلة التحول الاقتصادي. وهذه ليست هيئة جديدة، بل تعمل من خلال الهياكل العالمية والإقليمية والوطنية القائمة. ويجمع بين أعضائه الاهتمام بتقوية القدرات الإحصائية الوطنية باعتبارها أساس وضع السياسات على نحو فعال. ويشجع تجمع «باريس ٢١» على الحوار بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجياتها، من خلال حلقات تطبيقية على المستوى دون الإقليمي في البداية. ويؤدي هذا الحوار إلى وضع خطط عمل قطرية — تعرف باسم خطط التطوير الإحصائي الاستراتيجية — لتطوير القدرات الإحصائية القابلة للاستمرار من أجل التعامل مع مجموعة واسعة من البيانات الاقتصادية (بما في ذلك إحصاءات الدين الخارجي) والاجتماعية والبيئية. ويتطلب إنتاج هذه الخطط وتنفيذها في العادة مساعدة فنية. ويؤكد تجمع «باريس ٢١»، من خلال العمل مع لجنة المساعدة الانمائية، التي تجمع بين المانحين الثنائيين والمفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، على أهمية الإحصاءات في بلوغ الأهداف الإنمائية ومراقبتها، وتشجيع التنسيق الوثيق بين برامج المانحين في مجال المساعدة لبناء القدرات الإحصائية. وللإطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.Paris21.org>.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٩-١٧ يتكون برنامج التدريب على إدارة الدين التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من عدد من فرادى الوحدات التدريبية النموذجية المحددة مسبقاً والمترتبة وفقاً للتوجهات، و«كتل البرامج التدريبية»، ومستوى الإدارة. ويسمح منهج الوحدات النموذجية هذا بدرجة كبيرة من المرونة في تصميم برامج التدريب، ويستخدم من جانب الأونكتاد في الاتصال مع مستخدمي «نظام رصد الديون والتحليل المالي»^٤ بغية تصميم البرامج حسب الطلب لصالح فرادى البلدان و/أو مكاتب الدين و/أو مجموعات مستخدمي البيانات.

١٩-١٨ وتتمثل التوجهات الثلاثة لإطار التدريب لدى الأونكتاد فيما يلي:

- بناء القدرات الداخلية وفق الإطار الوطني لإدارة الدين؛

^٤ نظام رصد الديون والتحليل المالي هو نظام قائم على استخدام أجهزة الكمبيوتر مصمم للاستخدام في إدارة الدين العام. وقد ورد وصفه بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن عشر.

١٩-٢٦ وعلى العكس من ذلك، هناك برامج نوعية تعالج الثغرات في شرائح من النظام الإحصائي القطري، كحسابات الدخل القومي أو الإحصاءات البيئية أو نظم بيانات الدين. ولكن البرامج النوعية، شأنها شأن البرامج الشاملة، تعالج أيضا مسائل تنظيمية ووظيفية.

١٩-٢٧ وتمول أنشطة المساعدة الفنية التي يراها البنك الدولي عن طريق المنح أو القروض. ويتم التمويل بالمنح من خلال منح البنك الدولي^٥ والمنح والمقدمة من الصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك الدولي^٦.

١٩-٢٨ ويمكن أن تكون برامج المساعدة الفنية صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم جزء من أحد قروض المشاريع الكبيرة المقدمة من البنك الدولي. وفي حالة البرامج الأكبر حجما، يمكن منح قرض مستقل في شكل «قرض للتعليم والابتكار» أو «قرض استثمار نوعي»، وغالبا ما يتم ذلك بتمويل مشترك من خلال ترتيبات الشراكة مع المانحين الثنائيين والهيئات الدولية الأخرى. ويتم تمويل إعداد برامج المساعدة الفنية القطرية عادة من خلال المنح، أما التنفيذ والمراقبة فيتم من خلال مزيج من المنح والقروض مع تقاسم الأعباء بشكل ملائم مع البلد المستفيد (في شكل عيني في أغلب الحالات). وفي حالة بعض البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع، يحت البنك على المشاركة في المساعدة الفنية على أساس التعويض عن المصروفات^٧.

^٥ أنشئ صندوق التنمية المؤسسية التابع للبنك الدولي في السنة المالية ١٩٩٣ لتوفير منح المساعدة الفنية الموجهة إلى التنمية المؤسسية الأساسية والتي لا ترتبط مباشرة بعمليات الإقراض التي يقوم بها البنك. ويستخدم هذا الصندوق لتمويل برامج صغيرة الحجم تركز على الإجراءات العملية، ويتم تحديد هذه البرامج أثناء الأعمال التي تتم على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات في البلد المعني وأثناء الحوار معه بشأن السياسة الاقتصادية.

^٦ يشمل ذلك الصناديق الاستثمارية التي تمول الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية. وتغطي هذه الصناديق مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك إعداد المشاريع والدراسات السابقة على الاستثمار، والأعمال التي تتم على مستوى الاقتصاد وعلى مستوى القطاعات، وبناء المؤسسات، والمشاريع التجريبية، والتدريب، والمؤتمرات. وقد تدعم الخدمات الاستشارية أنشطة البلدان المستفيدة مباشرة، أو تدعم أنشطة البنك الدولي، ويمكن أن تقدم من خلال برامج الصناديق الاستثمارية أو من خلال الصناديق الاستثمارية المستقلة. وفي العام المالي ٢٠٠٠، أنشأ المانحون الثنائيون تسهيلا عالميا جديدا للمساعدة الفنية لتشجيع بناء القدرات الإحصائية. ويتولى البنك الدولي إدارة الصندوق الاستثماري لبناء القدرات الإحصائية نيابة عن المانحين.

^٧ بموجب «ترتيبات تعويض المصروفات»، تقدم طلبات محددة للحصول على خدمات البنك، ويقوم البنك بالتعويض عن مصروفات هذه الخدمات بالكامل. وتتم هذه الترتيبات مع البلدان الأعضاء التي لم تعد تقترض من البنك ولكنها تحتاج مع ذلك إلى المساعدة الفنية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات الإنمائية الشريكة التي تتعاقد مع البنك لتقديم المساعدة في خدمات التحضير للقروض أو تقييمها أو الرقابة عليها.

يستفاد في تقديم المساعدة الفنية من المعايير والمنهجيات الإحصائية الدولية، والممارسات السليمة في بناء القدرات الإحصائية، والتطورات التكنولوجية الأخيرة.

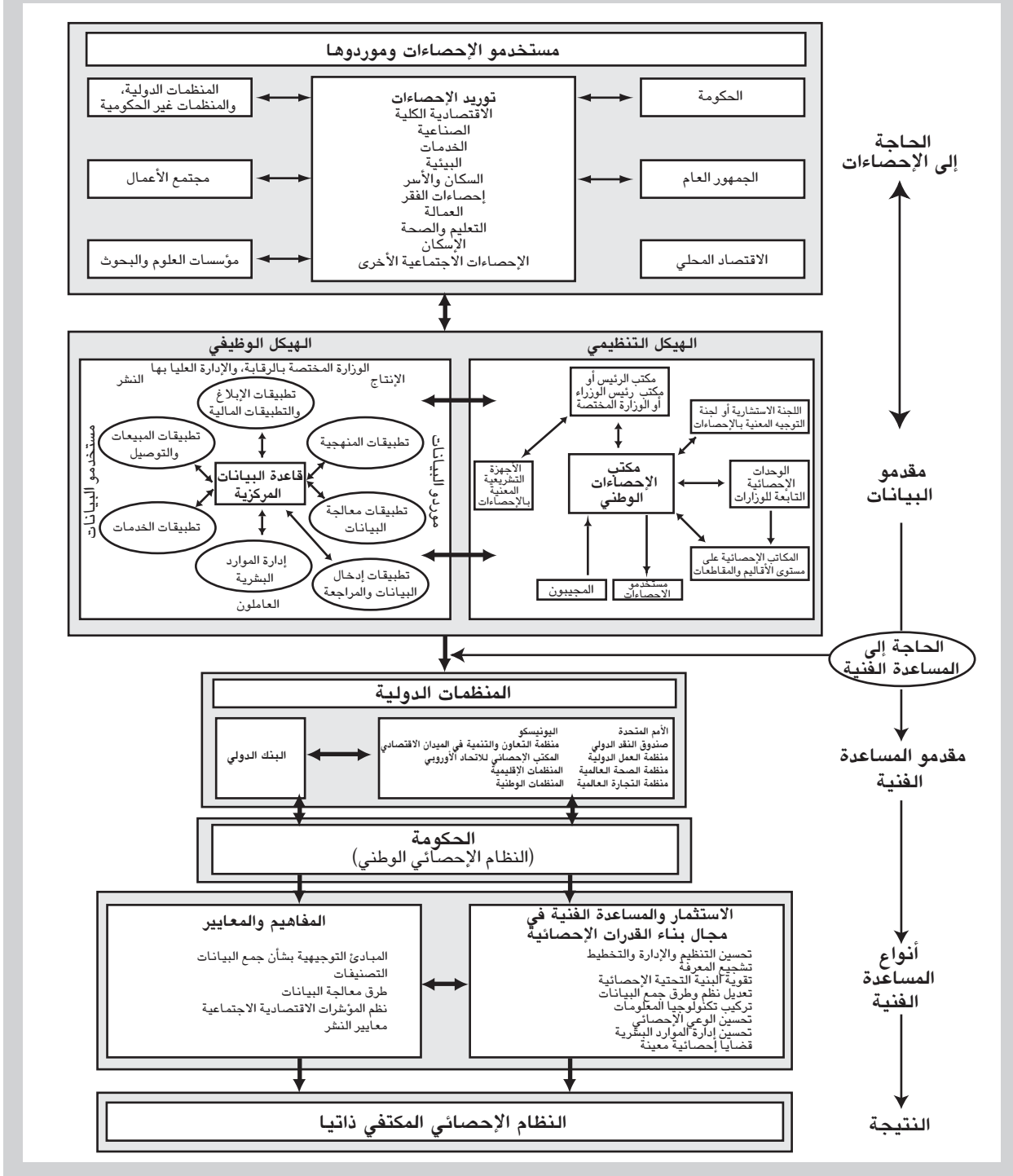
١٩-٢٣ تقوم أنشطة المساعدة الفنية عادة على أساس الطلب، وتقدم استجابة للاحتياجات والأولويات التي تحددها البلدان الأعضاء، بالتعاون مع خبراء البنك في معرض أعمالهم على مستوى الاقتصاد أو على مستوى القطاعات في مختلف البلدان أو بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى. وأهم غرض من وراء التنسيق بين مختلف الجهات المعنية — أي بين المانحين وبين الكيانات في النظام الإحصائي الوطني — هو تفادي ازدواج الجهود وتحسين إجراءات التنسيق، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات. وقد ساند البنك الدولي إنشاء تجمع «باريس ٢١» كآلية للتنسيق بين المانحين والمستفيدين، وهو تجمع يمثل منتدى لوضعي السياسات والإحصائيين من جميع أنحاء العالم لمناقشة القضايا المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية والاتفاق على طرائق توصيل المساعدة الرامية إلى تقوية القدرات الإحصائية.

١٩-٢٤ تركز أعمال البنك الدولي في مجال المساعدة الفنية بشكل متزايد على تشجيع المساعدة الفنية المنسقة والتي يقودها الطلب، وعلى المساعدة الفنية القائمة على المعرفة من أجل بناء قدرات إحصائية قابلة للاستمرار، وتغطية برامج بناء القدرات الإحصائية الشاملة (أو المتكاملة) وكذلك البرامج المتعلقة بجوانب محددة من النظام الإحصائي الوطني.

١٩-٢٥ يغطي المنهج الشامل لبناء القدرات الإحصائية جميع أبعاد النظام الإحصائي الوطني (راجع الشكل البياني ١٩-١). ويتمثل الهدف هنا فيما يلي:

- تقوية البنية التحتية الإحصائية عن طريق إرساء أطر قانونية ومؤسسية سليمة لجمع الإحصاءات ومعالجتها وإعدادها؛
- تعزيز الترتيبات التنظيمية من خلال تحسين الهيكل التنظيمي وتحسين التنسيق بين هيئات الإحصاءات، ومن خلال الإصلاحات الإدارية التي تنطوي على التركيز على الإدارة الاستراتيجية والتخطيط المؤسسي؛
- تحسين طرق شغل الوظائف من خلال تحسين إدارة الموارد البشرية وتطويرها؛
- تحديث الموارد الفنية والمادية من خلال إدخال أساليب أحدث لجمع البيانات، وتطبيق منهجيات إحصائية أحدث، ومن خلال نظم إدارة المعلومات الحديثة (مع تصميم البرامج الملائم حسب الطلب على أساس النظر في حالة كل بلد على حدة)؛
- تقديم التدريب على المفاهيم الجديدة للبيانات والمعايير الدولية لإعداد البيانات مراقبة جودتها ونشرها على نطاق واسع على نحو موثوق فيه ومتسق؛

الشكل البياني ١٩-١: المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي لبناء القدرات المؤسسية في المجال الإحصائي



المرجح أن يغطي نشاط المساعدة الفنية في مجال إحصاءات الدين مجموعة واسعة من البنود، بما في ذلك الهيكل التنظيمي لمكتب الدين الوطني، وطرق جمع البيانات، ونظم إدارة قواعد البيانات، واحتياجات البيانات لأغراض إدارة الدين الاستراتيجية، وممارسات نشر البيانات، وتدريب موظفي مكتب الدين.

١٩-٢٩ وتمثل المساعدة الفنية في مجال تحسين تغطية إحصاءات الدين وجودتها مكوناً أساسياً من مكونات برامج المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي في مجال إدارة الدين العام في عدة بلدان، وذلك على سبيل المثال كواحد من مكونات قروض التعلم والابتكار في مجال إدارة الدين العام، وقروض المساعدة الفنية، وقروض إصلاح القطاع العام. ومن

الملاحق

الملحق الأول: أدوات ومعاملات مالية معينة: تصنيفاتها

التصنيف

يتم تصنيف هذه الأدوات حسب طبيعة الأداة الأساسية التي تضمن إيصالات الإيداع الأمريكية. وهذا يرجع إلى أن جهة الوساطة «القائمة بالإصدار» لا تدرج الورقة المالية الأساسية في ميزانيتها العمومية ولكن دورها ينحصر في مجرد التسهيل. ومن ثم، فإن المدين هو جهة إصدار الورقة المالية الأساسية، أي أن إيصالات الإيداع الأمريكية تعتبر كما لو كانت إصدارا مقيما من جانب جهة مقيمة خارج الولايات المتحدة. وإذا امتلك تلك الأدوات غير المقيمين، فإنه يتعين إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي إذا كانت الورقة المالية الأساسية سند دين. وتصنف الورقة المالية ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي) أو ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وإذا كان البند الأساسي استثمارا في حقوق ملكية، فيجب تصنيفه في بند التذكرة الذي يحمل خصوم المشاركة في رأس المال.

Arrears

التأخرات

هي المبالغ التي فات موعد دفعها دون أن تدفع. وتشمل هذه التأخرات مبالغ مدفوعات خدمة الدين المجدولة التي حل موعد دفعها ولكن لم يتم دفعها إلى الدائن (الدائنين).

وفي إطار نادي باريس، تعتبر التأخرات هي المبالغ غير المدفوعة التي يحل موعد استحقاقها قبل فترة توحيد الدين. راجع مصطلحات نادي باريس، والدائن، وفترة توحيد الدين في الملحق الثالث.

التصنيف

يتم إبلاغ بيانات متأخرات المبلغ الأصلي و/أو الفائدة كخصوم قصيرة الأجل جديدة. وإذا كانت هذه الأدوات الجديدة مملوكة لغير المقيمين، فإنه يجب إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت فئة التأخرات. وفيما يتعلق بالاقتراض الأصلي، فإنه يجب إبلاغ بيانات الدين القائم كما لو كان المبلغ الأصلي والفائدة قد دفعا في الموعد المحدد.

الغرض من هذا الملحق هو تقديم معلومات مفصلة حول أدوات ومعاملات معينة، وإيضاح معالجة تصنيفها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينقسم هذا الملحق إلى قسمين، يقدم الأول وصفا لأدوات ومعاملات مالية معينة وكيفية تصنيفها في مركز إجمالي الدين الخارجي؛ ويبين الثاني معالجة تصنيف معاملات معينة تشير التجارب إلى حاجتها إلى توضيح خاص.

الجزء الأول: الأدوات المالية: وصفها وتصنيفها في مركز إجمالي الدين الخارجي¹

A

American Depository Receipt (ADR)

إيصالات الإيداع الأمريكية

إيصالات الإيداع الأمريكية هي شهادات قابلة للتداول تمثل ملكية الأوراق المالية المعنية الصادرة عن شركة مقيمة خارج الولايات المتحدة. ورغم أن الأوراق المالية التي تضمن إيصالات الإيداع الأمريكية يمكن أن تكون ديناً أو أدوات سوق نقد، فإن الغالبية العظمى منها هي حصص رأسمال. وتسمح إيصالات الإيداع الأمريكية للشركة المقيمة خارج الولايات المتحدة بإدخال حصص رأسمالها إلى السوق الأمريكية في شكل أسرع قبولا لدى المستثمرين الأمريكيين، كأن تكون بالدولارات الأمريكية، دون الحاجة إلى الإفصاح عن كل المعلومات التي تشترطها في المعتاد «هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة» الأمريكية. ويقوم أحد بنوك الإيداع الأمريكية بشراء الورقة المالية الأجنبية الأساسية ثم يقوم بعد ذلك بإصدار إيصالات بالدولار للمستثمر الأمريكي مقابل تلك الأوراق المالية، ويتم تسجيل هذه الإيصالات. ويمكن للمستثمر تبديل إيصالات الإيداع الأمريكية الخاصة به مقابل الورقة المالية الأساسية في أي وقت. راجع أيضا إيصالات الإيداع لحاملها وإيصالات الإيداع.

¹ استند هذا الملحق إلى حد كبير إلى قاعدة بيانات المصطلحات المالية لبنك إنجلترا المركزي (Bank of England (1998), Financial Terminology Database

Asset-Backed Securities الأوراق المالية المضمونة بأصول

الأوراق المالية المضمونة بأصول هي سندات تعتمد مدفوعات دخلها ومدفوعات سداد مبلغها الأصلي على مجموعة أصول. ويمكن في الواقع ضمان الأوراق المالية بأصول مختلفة—مثل الرهن العقاري، وقروض بطاقات الائتمان، وقروض السيارات—وذلك بتحويل الأصول غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول. والورقة المالية المضمونة بأصول تمكن مؤسسة الإقراض الأصلية من نقل مخاطر الائتمان إلى المستثمرين. وهناك عدة ملامح رئيسية للأوراق المالية المضمونة بأصول، وهي كما يلي: يقوم المقرض الأصلي عادة ببيع الأصول إلى صندوق استثمار أو إلى وسيط يتخذ شكلاً آخر (كيان وسيلي خاص للشراء) ومن ثم يؤدي ذلك، في حالة البنك، إلى تحرير «رأس المال» الذي تشترط المبادئ التوجيهية التنظيمية على البنك حيازته مقابل الأصول. ويقوم الوسيط بتمويل شراء الأصول عن طريق إصدار أوراق مالية. وبما أن الدخل ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي يعتمدان على الأصول الأساسية، فإنه إذا تم سداد الأصول الأساسية مسبقاً فإن الورقة المالية تكون قيمتها قد سددت. وغالباً ما تقوم جهات الإصدار بتوفير شرائح مختلفة من الورقة المالية المعنية بحيث إنه إذا كانت هناك عمليات سداد مسبقاً فإنه يتم أولاً سداد المستوى الأول (First tier)، ثم سداد المستوى الثاني بعد ذلك (Second tier)، إلخ. ويعكس تسعير الشرائح المختلفة احتمال السداد المبكر. وقد استحدثت أيضاً أوراق مالية تستخدم في توريق تيارات الدخل المستقبلية، ومن ذلك مثلاً إيرادات الموسيقيين.

التصنيف

تدرج الأوراق المالية المضمونة بأصول المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي سنة أو أقل، ففي هذه الحالة تصنف ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتثير هذه الأوراق المالية مشكلة خاصة بصرف النظر عن المبلغ القائم لأنه يمكن أداء مدفوعات سداد جزئية مقابل المبلغ الأصلي في أي وقت. ومن ثم فإن مجرد إعادة تقييم القيمة الاسمية الأصلية حسب أسعار السوق السائدة في نهاية الفترة يؤدي إلى المبالغة في تقييم بيانات المراكز في حالة أداء مدفوعات سداد جزئية.

B

Balance of Nostro and Vostro Accounts أرصدة حسابنا لديكم وحسابكم لدينا

حسابكم لدينا (Vostro) هو حساب بنك آخر لدى البنك القائم بالإبلاغ، أما حسابنا لديكم (Nostro) فهو حساب البنك القائم بالإبلاغ لدى بنك آخر.

التصنيف

تدرج مراكز الخصوم في حسابنا لديكم وحسابكم لدينا في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويصنف الحسابان تحت فئة البنوك، الدين قصير الأجل، العملة والودائع أو القروض (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي)، مما يعتمد على طبيعة الحساب.

Bank Deposits الودائع المصرفية

الودائع المصرفية هي مطالبات على البنوك تكون إما قابلة للنقل أو «ودائع أخرى». وتتكون الودائع القابلة للنقل من ودائع قابلة للتبادل عند الطلب بسعر التعادل دون قيد أو غرامة، وتكون قابلة للاستخدام مباشرة لإجراء مدفوعات بشيك أو أمر تحويل بريدي، والحسابات الدائنة/المدينة المباشرة أو أي تسهيل دفع آخر. وتضم فئة «ودائع أخرى» كل المطالبات التي يمثلها دليل الإيداع، كالمخدرات والودائع لأجل ثابت، والودائع تحت الطلب التي تسمح بمسحوبات نقدية فورية ولكن لا تسمح بتحويلات مباشرة إلى طرف ثالث؛ والأسهم القابلة للاسترداد قانوناً (أو عملاً) عند الطلب أو بإخطار قصير لدى جمعيات الادخار والإقراض واتحادات التسليف وجمعيات البناء، إلخ.

التصنيف

الودائع المصرفية هي خصوم على البنوك ومؤسسات الإيداع الأخرى، وإذا كانت مملوكة لغير مقيمين فيجب إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة البنوك، الدين قصير الأجل، العملة والودائع (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم تتوافر معلومات مفصلة لعزوها إلى الدين قصير الأجل / الدين طويل الأجل.

Banker's Acceptances القبول المصرفي

هو أمر قابل للتداول لدفع مبلغ محدد من المال في تاريخ مستقبلي مسحوب على أحد البنوك ومضمون منه. وعادة ما يتم سحب هذه الحوالات لأغراض تمويل التجارة الدولية كأمر لدفع مبلغ محدد لأحد المصدرين في تاريخ مستقبلي محدد مقابل السلع المستلمة.

وإذا امتلك تلك الأدوات غير المقيمين، فإنه يتعين إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Bonds and Notes

السندات والأذون

السندات والأذون هي سندات دين ذات أجل استحقاق أصلي أكثر من سنة، ويتم تداولها عادة (أو تكون قابلة للتداول) في الأسواق المالية المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية. وعادة تعطي السندات والأذون للحائز حقا غير مشروط في الحصول على دخل نقدي ثابت أو الحصول على دخل نقدي متغير يتم تحديده تعاقدياً. وباستثناء «السندات الدائمة»، تعطي السندات والأذون للحائز حقا غير مشروط في الحصول على مقدار ثابت كسداد للمبلغ الأصلي في تاريخ أو تواريخ محددة.

التصنيف

يجب إدراج السندات والأذون المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Bonds with an Embedded Call Option

سندات خيار الشراء المتضمن

هي سندات تعطي جهة الإصدار الحق في إعادة شرائها عند حلول تاريخ معين أو قبله. وعادة ما تنعكس قيمة هذا الحق في سعر الفائدة على السند.

التصنيف

يجب إدراج سندات خيار الشراء المتضمن المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن

ويؤدي وضع ختم «مقبول» على الحوالة المصرفية من جانب البنك المعني إلى إنشاء قبول مصرفي. ويمثل القبول مطالبة غير مشروطة للمالك وخصوصاً غير مشروطة على البنك الذي أصدر القبول؛ ويكون للبنك مطالبة على الساحب الذي يكون ملزماً بدفع القيمة الاسمية الأصلية للبنك في تاريخ الاستحقاق أو قبله. وبوضع كلمة «مقبول» على وجه الحوالة المصرفية يحمل البنك التزاماً أولياً، حيث يضمن الدفع لمالك ذلك القبول. ويمكن خصم القبول المصرفي في السوق الثانوية، حيث يعكس الخصم الوقت المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق ونوعية الجدارة الائتمانية للبنك الضامن. ونظراً لأن القبول المصرفي يحمل التزاماً مصرفياً بالدفع (إذ هو في الواقع «ورقة باسمين» "two-name paper") ويكون قابلاً للتداول، فإنه يصبح أصلاً له جاذبية. ويبيع القبول المصرفي دائماً بسعر خصم وتصل آجال استحقاقه إلى ٢٧٠ يوماً.

التصنيف

القبول المصرفي هو أداة سوق نقد تمثل مطالبة على البنك الذي أصدر القبول، مع امتلاك البنك مطالبة على الجهة المصدرة للإذن. وكما هو موصى به في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن المرونة في تطبيق هذه التوصية مطلوبة كي تؤخذ في الاعتبار الممارسات القطرية والاختلافات في طبيعة هذه الأدوات.

وإذا كان القبول المصرفي مملوكاً لغير المقيمين، فإنه يجب إدراجه في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفه ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، وما لم يكن أجل استحقاقه الأصلي يزيد على سنة، فإنه يصنف ضمن السندات والأذون. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Bearer Depository Receipt (BDR)

استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي

هي شكل من أشكال إيصالات الإيداع المصدرة لحاملها وليس في شكل مسجل. راجع مصطلح إيصالات الإيداع.

التصنيف

تصنف إيصالات الإيداع لحاملها وفقاً لطبيعة الأداة الأساسية التي تضمن تلك الإيصالات. وهذا يرجع إلى أن جهة الوساطة «القائمة بالإصدار» لا تدرج الورقة المالية الأساسية في ميزانيتها العمومية ولكن دورها ينحصر في مجرد التسهيل. ومن ثم، فإن المدين هو جهة إصدار الورقة المالية الأساسية.

في نيويورك. وتعتبر سندات «بريدي» أكثر قابلية للتداول من القروض المصرفية الأصلية ولكنها تأتي في أشكال مختلفة، وأهم أنواعها كما يلي:

- السندات بالقيمة الاسمية: وهي سندات تطرح بنفس قيمة القرض الأصلي ولكن القسيمة المستحقة على السندات أدنى من سعر الفائدة السائد في السوق. وعادة تكون مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة مضمونة.
- سندات الخصم: وهي سندات تطرح بخفض على القيمة الأصلية للقرض ولكن تكون القسيمة المستحقة عليها بسعر الفائدة السائد في السوق. وعادة تكون مدفوعات الأصل والفائدة مضمونة.
- سندات تحويل الدين: وهي سندات تطرح بنفس قيمة القرض الأصلي ولكن بشرط أن يتم توفير الأموال «الجديدة» في شكل سندات قروض جديدة.
- سندات الفائدة المخفضة في بداية الفترة: وهي سندات تطرح بقسائم ثابتة بسعر فائضة منخفض تتم زيادته بعد السنوات القليلة الأولى.

وتوجد أيضا أنواع أخرى أقل شيوعا

التصنيف

يجب إدراج سندات «بريدي» المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وعند إصدار سند «بريدي»، يفترض أن يكون القرض الأصلي قد تم استرداده ما لم تنص شروط إصدار سند «بريدي» على غير ذلك. وينبغي قيد أي تخفيض للدين بالقيمة الاسمية—راجع الفصل الثامن. ويعتبر الشراء الأولي للضمان الإضافي للمبلغ الأصلي (أي سندات الخزنة الأمريكية) معاملة منفصلة وتصنف كدين على الولايات المتحدة.

C

Certificate of Deposit

شهادات الإيداع

هي شهادات مصدرة من أحد البنوك تعترف بإيداع في ذلك البنك لمدة محددة من الزمن وبسعر فائدة محدد؛ وشهادات الإيداع هي في الأساس أحد أشكال الودائع لأجل القابلة للتداول (ومثبتة بالشهادة). وتصدر شهادات الإيداع على نطاق واسع في الأسواق المحلية والدولية، وتكون عادة شهادات لحاملها، مطروحة بالقيمة الاسمية الأصلية بأجال استحقاق أصلية من شهر إلى ستة أشهر، وإن كانت هناك آجال استحقاق تصل إلى ٧ سنوات. وعادة تكون تكاليف الفائدة مستحقة الدفع عند حلول موعد الاستحقاق في حالة الإصدارات البالغة آجال استحقاقها سنة واحدة أو أقل، ومستحقة الدفع كل نصف سنة في حالة الإصدارات

فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Bonds with an Embedded Put Option

سندات خيار البيع المتضمن

هي سندات تعطي للدائن الحق في إعادة بيعها إلى جهة الإصدار عند حلول تاريخ معين أو قبله أو تحت ظروف معينة، كتخفيض المرتبة الائتمانية لجهة الإصدار. وينعكس هذا الحق عادة في سعر الفائدة على السند.

التصنيف

يجب إدراج سندات خيار البيع المتضمن المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). ويعتبر الخيار جزءا لا يتجزأ من السند ولا يتم تصنيفه أو تقييمه بصورة منفصلة.

Brady Bonds

سندات «بريدي»

نشأت سندات «بريدي» عن خطة تحمل نفس الاسم، وترجع تسميتها إلى اسم وزير الخزنة الأمريكي نيكولاس بريدي. وقد كانت هذه الخطة بمثابة نهج طوعي قائم على قواعد السوق، وقد استحدثت في أواخر الثمانينات لخفض الدين وخدمة الدين القائمين للبنوك التجارية على عدد من بلدان الأسواق الصاعدة. وكان إصدار سندات «بريدي» يتم من قبل البلد المدين في مبادلة بقرض البنوك التجارية (وفي بعض الحالات مقابل الفائدة غير المدفوعة). وقد وفرت هذه السندات في الأساس آلية يمكن بها للبلدان المدينة إعادة ترتيب مجموعة إجراءات سداد الدين القائم. وهي سندات مقومة بالدولار «مصدرة» في الأسواق المالية. وعادة (ولكن ليس دائما) يكون المبلغ الأصلي معززا بضمان إضافي في شكل سندات ذات قسائم صفرية صادرة عن الخزنة الأمريكية لأجل ٣٠ عاما يشترها البلد المدين باستخدام مزيج من احتياطات النقد الأجنبي الموجودة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واحتياطات النقد الأجنبي للبلد ذاته. وفي بعض الحالات تكون مدفوعات الفائدة على سندات «بريدي» مضمونة بأوراق مالية ذات مرتبة جدارة ائتمانية تصل إلى «double A» على الأقل في حيازة بنك الاحتياطي الفيدرالي

ذات آجال الاستحقاق الأطول. ويعتمد سعر الفائدة على أي شهادة إيداع على عدة عوامل هي كما يلي: أوضاع السوق الراهنة، وعملة تقويم الشهادة ووضع البنك الذي يطرحها في السوق. وعادة ما تكون شهادات الإيداع أدوات عالية السيولة، مما يسمح للبنوك بالوصول إلى مصدر للتمويل أرخص من الاقتراض في سوق المعاملات بين البنوك.

التصنيف

يجب إدراج شهادات الإيداع المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيف شهادات الإيداع ذات أجل الاستحقاق الأصلي البالغ سنة واحدة أو أقل ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، بينما ينبغي تصنيف الشهادات ذات أجل الاستحقاق الأصلي الذي يزيد على سنة ضمن فئة سندات وأذون. وهناك أقلية صغيرة من شهادات الإيداع تعرف بأنها غير قابلة للتداول—غير قابلة للتجارة—وإذا كانت مملوكة لغير مقيمين فإنها تصنف ضمن فئة البنوك، الدين قصير الأجل، العملة والودائع (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Commercial Paper (CP)

الورقة التجارية

الورقة التجارية هي وعد غير مضمون بدفع مبلغ معين في تاريخ استحقاق منصوص عليه، وتصدر في شكل ورقة لحامله. وتمكن الورقة التجارية الشركات من الحصول على تمويل قصير الأجل مباشرة من المستثمرين النهائيين من خلال فريق مبيعات الورقة التجارية الداخلي في الكيانات الخاصة بهم أو عن طريق الطرح الذي يتم ترتيبه من خلال مضاربي البنوك. ونظراً لأن الورقة التجارية هي ورقة قصيرة الأجل بطبيعتها مع تراوح آجال استحقاقها من ليلة واحدة إلى سنة، فإنه يتم بيعها عادة بخخص. وفي بضعة أسواق يتم دفع قسيمة عنها. وعادة ما يتراوح حجم الإصدار من ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي إلى حوالي مليار دولار أمريكي. وتجاوزاً لجهات الوساطة المالية في أسواق النقد قصيرة الأجل، فإن الورقة التجارية يمكن أن توفر للشركات شكلاً أرخص للتمويل. ولكن نظراً لطبيعتها غير المضمونة، فإن نوعية الجدارة الائتمانية لجهة الإصدار مهمة لدى المستثمر. ويمكن للشركات ذات المرتبة الائتمانية الضعيفة الحصول على مرتبة جدارة ائتمانية أعلى للإصدار عن طريق اللجوء إلى بنوكها أو إلى شركة تأمين للحصول على ضمان من طرف ثالث، أو ربما إصدار الورقة التجارية بموجب تسهيل خيارات متعددة (MOF)، مما يوفر خطأ ائتمانياً مسانداً لو أن الإصدار لم يصادف نجاحاً.

التصنيف

يجب إدراج الورقة التجارية المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيف تلك الورقة ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وعندما يتم إصدار الورقة التجارية بخخص، فإن هذا الخصم يمثل دخل الفائدة.

Collateralized Debt Obligations (CDOs)

التزامات الدين المعززة بضمان

التزامات الدين المعززة بضمان هي سندات تعتمد مدفوعات دخلها ومدفوعات سداد مبلغها الأصلي على مجموعة من الأدوات. وعادة ما يكون التزام الدين المعزز بضمان مضموناً بمجموعة متنوعة من القروض وأدوات السندات إما مشتراة في السوق الثانوية أو من الميزانية العمومية لبنك تجاري. وتميز الطبيعة المتنوعة للالتزامات الدين المعزز بضمان عن الورقة المالية المضمونة بأصل، والتي تكون مضمونة بمجموعة متجانسة من الأدوات، كالهونات العقارية وقروض بطاقات الائتمان. وبما أن الدخل وسداد الأصل يعتمدان على أداء الأدوات الأساسية، فإن هناك احتمالاً للسداد المبكر. وغالباً ما يتم توفير شرائح مختلفة للورقة المالية لجهات الإصدار حتى يمكن في حالة أداء مدفوعات سداد أن يتم أولاً سداد المستوى الأول، ثم بعد ذلك المستوى الثاني، إلخ. ويعكس تسعير كل شريحة مدى احتمال السداد.

التصنيف

يجب إدراج التزامات الدين المعززة بضمان في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع

شركته الأم. ويتم تحديد السعر الذي يتم به تحويل السند إلى حصص رأسمال في وقت الإصدار، ويكون عادة بعلاوة على القيمة السوقية لأسهم حقوق الملكية وقت الإصدار. ويمكن ممارسة خيار التحويل على السند في تاريخ مستقبلي واحد محدد أو في غضون نطاق تواريخ، أي «فترة الفرصة». ولا يمكن فصل حق التحويل عن الدين. وتسمح تلك الأداة للمستثمر بالمشاركة في ارتفاع قيمة الأصول الأساسية للشركة مع تقييد المخاطرة. وبصفة عامة يغل السند القابل للتحويل سعرا للقسيمة أعلى من معدل الأرباح الموزعة على حقوق الملكية الأساسية في وقت الإصدار ولكن أدنى من سعر الفائدة على سند مماثل بدون خيار التحويل. ومن منظور المستثمر، تكمن قيمة السند القابل للتحويل في زيادة العائد في غلة السند مقارنة بغلة الأرباح الموزعة على الأسهم الأساسية.

التصنيف

يجب إدراج السندات القابلة للتحويل المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وبتحويل السندات إلى حصص رأسمال، يكون قد تم أيضا إطفاء الدين. ويتم قيد أسهم حقوق الملكية المصدرة في بند التذكرة، خصوم المشاركة في رأس المال. وإذا كان غير المقيم داخلا في علاقة استثمار مباشر مع المصدر، فإنه يتم عندئذ تصنيف حصص رأس المال ضمن فئة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأسمال حقوق الملكية، والعائدات المعاد استثمارها وذلك في بند التذكرة.

Credit Derivatives

المشتقات الائتمانية

هي المشتقات التي توفر سوقا لمخاطر الائتمان. ويستخدم المستثمرون المشتقات الائتمانية لكسب التعامل في مخاطر الائتمان أو للحد من التعرض لتلك المخاطر. وبوجود المشتقة الائتمانية يمكن للمستثمر الاطلاع على الجدارة الائتمانية لجهة (جهات) إصدار الأداة (الأدوات) الأساسية دون المخاطرة بالضرورة بالمبلغ الأصلي (رغم أن المشتقات الائتمانية قد تكون متضمنة في الورقة المالية المعنية). وعلى سبيل المثال، يمكن للدائن أن يقرض مدينا، ولكنه يريد الحماية من مخاطر تخلف المدين عن السداد. «فيشتري» الدائن الحماية في شكل مبادلة التخلف عن سداد الائتمان، أي يقوم الدائن بمبادلة علاوة المخاطر الكامنة في سعر الفائدة مقابل الدفع نقدا في حالة تخلف المدين عن السداد. وتستخدم هذه الأدوات أيضا للالتفاف حول قواعد الاستثمار المحلية؛ فإذا لم يكن بمقدور

Commodity-Linked Bonds

السندات المرتبطة بمؤشر سلع

هو سند ترتبط قيمة استرداده بسعر إحدى السلع. وعادة ما تصدر هذه السندات جهات يرتبط تيار دخلها بصورة وثيقة بإيرادات السلع.

التصنيف

يجب إدراج السندات ذات العائدات المرتبطة بالحركات في أسعار السلع والمملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Commodity-Linked Derivatives

المشتقات المرتبطة بمؤشر سلع

هي المشتقات التي تشتق قيمتها من سعر إحدى السلع. وتشمل هذه المشتقات ما يلي:

- العقد السلعي المستقبلي—يتم تداوله في بورصة منظمة، وتلتزم الأطراف المقابلة فيها بشراء كمية محددة من السلعة بسعر تعاقد متفق عليه في تاريخ محدد؛
- الخيار السلعي—يعطي المشتري الحق، ولكن ليس الالتزام، في شراء (عرض شراء) أو بيع (عرض بيع) كمية محددة من السلعة بسعر تعاقد متفق عليه في أو قبل تاريخ محدد دون أن يفرض عليه التزاما بذلك؛
- المبادلة السلعية—هي مبادلة مكونة من تيار مدفوعات يمثل أحدهما السعر الفوري السائد في الوقت الراهن، ويمثل الآخر سعر التعاقد المتفق عليه لكمية محددة ونوعية محددة من سلعة معينة.

ويتم عادة إجراء تسويات نقدية صافية.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات المرتبطة بمؤشر سلع التي يكون فيها الطرف المقابل غير مقيم بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

Convertible Bonds

السندات القابلة للتحويل

السند القابل للتحويل هو سند ذو سعر فائدة ثابت يجوز بناء على خيار المستثمر، تحويله إلى حصة في رأسمال الكيان المقرض أو

الأنواع سندات تيسوبونوس (*Tesobonos*) التي أصدرتها البنوك المكسيكية في عام ١٩٩٤. وهذه السندات، التي تم إصدارها وكانت مستحقة الدفع بالبيزو، كانت لها قيمة استرداد مربوطة بحركة سعر صرف البيزو المكسيكي مقابل الدولار الأمريكي. وعندما انخفضت قيمة البيزو المكسيكي، زادت قيمة الاسترداد.

التصنيف

يجب إدراج السندات ذات مدفوعات السداد المرتبطة بحركات أسعار الصرف والمملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Currency Pool Loans

قروض مجمع العملات

قروض مجمع العملات، التي يقدمها البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، هي التزامات متعددة العملات متعهد بها بما يعادلها بالدولار الأمريكي، وتكوين عملاتها هو نفسه تكوين عملات كل المقترضين (المجمع). وتستمر ضمانات البنك الدولي التي تشكل ٩٠٪ على الأقل من القيمة المعادلة للدولار الأمريكي لمجمع العملات عند نسب ثابتة للعملات وهي ١ دولار أمريكي = ١٢٥ ين ياباني = ١ يورو. وقد تمت المحافظة على هذه النسب منذ عام ١٩٩١، وقبل استحداث عملة اليورو كانت تتم المحافظة على نسب العملة بنسبة ثابتة هي ١ دولار أمريكي = ١٢٥ ين ياباني و ٢ مارك ألماني معادل (مكون من المارك الألماني، والغيلدر الهولندي والفرنك السويسري). ويتم تحويل مبلغ العملة المنصرف إلى مبلغ يعادله بالدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف الساري في يوم صرف الدفعات. ثم تتم بعد ذلك قسمة المبلغ المعادل بالدولار الأمريكي على قيمة وحدة المجمع في يوم صرف الدفعات لتحديد وحدات المجمع المنصرفة. وتمثل وحدات المجمع ما يجب على المقترض سداه. وعندما يحين موعد سداد وحدات المجمع، يتم تحويلها مرة أخرى إلى مبلغ معادل بالدولار الأمريكي باستخدام قيمة وحدة المجمع السائدة. وهكذا، يمكن اعتبار قيمة وحدة المجمع بمثابة سعر صرف يستخدم لتحويل الوحدات إلى القيمة التي تعادلها بالدولارات الأمريكية، وتتغير قيمة وحدة المجمع يومياً طبقاً لحركات أسعار صرف عملات المجمع. ويتم حساب قيمة وحدة المجمع عن طريق قسمة قيمة العملات المعادلة بالدولار الأمريكي في المجمع على إجمالي عدد وحدات المجمع القائمة. ومع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي قياساً إلى العملات الأخرى في المجمع، تنخفض قيمة وحدة المجمع.

المستثمر الأجنبي مثلاً الاستثمار في أوراق حقوق الملكية، فإن ذلك المستثمر الأجنبي يدخل في مبادلة مجموع العائد حيث يدفع سعراً مرجعياً، وليكن ليبور، مقابل مجموع العائد—أي الأرباح الموزعة ومكسب/خسارة رأس المال—على أوراق حقوق الملكية. والهيكل الآخر الأكثر شيوعاً هو خيار الهامش الذي يعتمد هيكل سداه على هامش سعر الفائدة بين دين بلدان الأسواق الصاعدة الناشئة وسندات الخزنة الأمريكية على سبيل المثال.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات الائتمانية التي يكون فيها الطرف المقابل غير مقيم بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

Credit-Linked Note

السند الإذني المربوط بالائتمان

يطلق على هذا السند الإذني اسم السند المركب وهو يجمع بين خصائص المشتقة الائتمانية والسند العادي.

التصنيف

يجب إدراج السندات الإذنية المربوطة بالائتمان المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتعتبر المشتقة الائتمانية جزءاً لا يتجزأ من السند ولا تصنف أو تقيم بصورة منفصلة.

Currency

العملة

تتكون العملة من العملة الورقية والمعدنية التي يتم تداولها ويشيع استخدامها لأداء المدفوعات.

التصنيف

يجب إدراج العملة المحلية المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت فئة السلطات النقدية (أو ربما البنوك)، الدين قصير الأجل، العملة والودائع (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي).

Currency-Linked Bonds

السندات المربوطة بالعملة

السند المربوط بالعملة هو السند الذي ترتبط فيه قيمة القسيمة و/أو الاسترداد بحركة سعر الصرف. ومن الأمثلة على هذه

التصنيف

يجب إدراج قروض مجمع العملات القائمة على الاقتصاد المقترض في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويجب تصنيفها تحت فئة القروض (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي).

D

Deep-Discount Bond

سندات الخصم الكبير

هي سندات ذات مدفوعات فائدة صغيرة ويتم إصدارها بخصم كبير من قيمتها الاسمية. راجع أيضا مصطلح السندات ذات القسائم الصفرية.

التصنيف

يجب إدراج سندات الخصم الكبير المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Depository Receipts

إيصالات الإيداع

يسمح إيصال الإيداع للكيان غير المقيم بإدخال حصص رأسماله أو دينه في أسواق أخرى في شكل أسرع قبولا لدى المستثمرين في تلك السوق. ويقوم بنك الإيداع بشراء الورقة المالية الأجنبية الأساسية ثم إصدار إيصالات بعملة تكون أكثر قبولا لدى المستثمرين. ويمكن للمستثمرين تبديل إيصالات الإيداع الخاصة بهم مقابل الورقة المالية الأساسية في أي وقت. راجع أيضا إيصالات الإيداع الأمريكية وإيصالات الإيداع لحاملها.

التصنيف

يصنف إيصال الإيداع وفقا لطبيعة الأداة الأساسية التي تضمن تلك الإيصالات. وهذا يرجع إلى أن جهة الوساطة «القائمة بالإصدار» لا تدرج الورقة المالية الأساسية في ميزانيتها العمومية ولكن دورها ينحصر في مجرد التسهيل. ومن ثم، فإن المدين هو جهة إصدار الورقة المالية الأساسية. وإذا امتلك تلك الأدوات غير المقيمين، فإنه يتعين إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي إذا كان سند الدين هو الأداة الأساسية. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع

الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وإذا كان البند الأساسي استثمارا في حقوق الملكية، فإنه ينبغي تصنيفه تحت بند التذكرة خصوم المشاركة في رأس المال. وإذا كان غير المقيم داخلا في علاقة استثمار مباشر مع المصدر، فعندئذ تصنف حصص رأس المال تحت فئة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأسمال حقوق الملكية، والعائدات المعاد استثمارها تحت بند التذكرة.

Deposits in Mutual Associations

الودائع في اتحادات الاستثمار المشترك

تصنف الودائع التي تتخذ شكل أسهم أو ما يشابهها من إثبات للإيداع تقوم بإصداره اتحادات الاستثمار المشترك كاتحادات الادخار والقروض، وجمعيات البناء، واتحادات التسليف، وما شابه ذلك، كودائع مصرفية. راجع مصطلح الودائع المصرفية.

التصنيف

يجب إدراج الودائع لدى اتحادات الاستثمار المشترك المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها تحت فئة البنوك، الدين قصير الأجل، العملة والودائع (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي).

Dual-Currency Bonds

سندات العملة المزدوجة

سندات العملة المزدوجة هي مجموعة من سندات الدين تختلف فيها عملة مدفوعات الفائدة و/أو المبلغ الأصلي عن عملة إصدار السند. وقد جاء إصدار السندات المرتبطة بالعملة في أعقاب تطوير سوق مبادلات العملة والذي أدى إلى توسيع نطاق العملات التي يتم إصدار السندات الدولية بها.

التصنيف

يجب إدراج سندات العملة المزدوجة المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Equity-Linked Derivatives

المشتقات المالية المربوطة بحصص رأس المال

هي المشتقات التي تشتق قيمها من أسعار حصص رأس المال، وتشمل ما يلي:

- العقد المستقبلي على حصص رأس المال—هو عقد يتم تداوله في بورصة منظمة، تلتزم فيها الأطراف المناظرة بشراء أو بيع مقدار محددة من فنادي الأسهم أو سلة من الأسهم أو مؤشر أسهم بسعر عقد متفق عليه في تاريخ محدد؛
- عقد خيار حصص رأس المال—هو عقد يعطي المشتري الحق في شراء (عرض شراء) أو بيع (عرض بيع) كمية محددة من سهم معين أو سلة من الأسهم العادية أو مؤشر أسهم بسعر متفق عليه في أو قبل تاريخ محدد بدون الالتزام بذلك؛
- المبادلة السهمية—هي مبادلة يقوم فيها أحد الأطراف بمبادلة سعر العائد المرتبط باستثمار الأسهم مقابل سعر العائد على استثمار سهمي آخر.

ويتم عادة إجراء تسويات نقدية صافية.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات المربوطة بحصص رأس المال التي يكون الطرف المقابل فيها غير مقيم بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

Equity Warrant Bond (Debt-with-Equity Warrants)

سند خيار بيع أو شراء حصص رأس المال

سندات خيار بيع أو شراء حصص رأس المال هي سندات دين تشتمل على سند خيار بيع وشراء تعطي للحائز الخيار في شراء حصص رأس المال في جهة الإصدار، أو في شركتها الأم أو في شركة أخرى بسعر العقد الثابت خلال فترة محددة سلفاً أو في تاريخ محدد. ويمكن فصل سندات خيارات البيع أو الشراء تلك ويجوز تداولها بصورة منفصلة عن سند الدين. وتؤدي ممارسة خيار بيع وشراء حصص رأس المال بالطبع إلى زيادة إجمالي التمويل الرأسمالي المقدم إلى جهة الإصدار، لأن الدين لا يستعاض عنه بحصص رأسمال ولكنه يظل قائماً حتى تاريخ استرداده. ويؤدي إصدار سندات خيار بيع أو شراء حصص رأس المال إلى تخفيض تكاليف التمويل من منظور المقترض لأن المستثمر سوف يقبل بصفة عامة عائداً أدنى توقعاً لكسب ربح مستقبلي من ممارسة ذلك الخيار.

التصنيف

نظراً لأن سند خيار البيع أو الشراء يمكن فصله ويجوز تداوله بصورة منفصلة عن سند الدين، ينبغي قيد الأدوات بصورة منفصلة. ويجب إدراج السندات المملوكة لغير مقيمين في مركز

Equity

أوراق حقوق الملكية

تغطي أوراق حقوق الملكية كل الأدوات والقيود التي تعترف بالمطالبات على القيمة المتبقية للمشاريع ذات الشخصية الاعتبارية بعد الوفاء بمطالبات كل الدائنين.

التصنيف

يجب إدراج أوراق حقوق الملكية في بند التذكرة خصوم المشاركة في رأس المال. وإذا كان غير المقيم داخلاً في علاقة استثمار مباشر مع جهة الإصدار، فإنه يتم تصنيف حصص رأس المال المعنية تحت فئة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأس المال السهمي، والعائدات المعاد استثمارها في بند التذكرة.

Equity-Linked Bond

السند المربوط بحصص رأس المال

يشتمل السند المربوط بحصص رأس المال على سمات تجمع بين الدين وحصص رأس المال. والسندات المربوطة بحصص رأس المال هي أدوات تحتوي على خيار شراء حصة في رأسمال جهة الإصدار، أو شركتها الأم أو شركة أخرى بسعر محدد (سواء بتحويل دين قائم أو بممارسة حق الشراء). وعادة ما يتم إصدار هذه الأدوات عندما تكون أسعار البورصة في ارتفاع نظراً لقدرة الشركات على تعبئة التمويل بسعر فائدة يقل عن سعر الفائدة السائد في السوق، أما المستثمرون فيتلقون مدفوعات الفائدة ويحتمل أن يحققوا مكاسب رأسمالية.

التصنيف

يجب إدراج السندات المربوطة بحصص رأس المال، إذا كانت مملوكة لغير المقيمين، في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتحويل السندات إلى حصص رأسمال يكون قد تم أيضاً إطفاء الدين. ويتم قيد أوراق حقوق الملكية في بند التذكرة خصوم المشاركة في رأس المال. وإذا كان غير المقيم داخلاً في علاقة استثمار مباشر مع جهة الإصدار، فإنه يتم تصنيف حصص رأس المال المعنية تحت فئة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها في بند التذكرة. راجع أيضاً مصطلحي سندات خيار بيع أو شراء حصص رأس المال وسندات خيار البيع أو الشراء.

إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Foreign-Currency-Linked Derivatives

المشتقات المربوطة بالعملة الأجنبية

هي المشتقات التي ترتبط قيمتها بأسعار صرف العملات الأجنبية. وأكثر المشتقات المربوطة بالعملات الأجنبية شيوعاً هي كما يلي:

- عقود سعر الصرف الأجنبي من النوع الآجل التي يتم بموجبها بيع أو شراء العملات بسعر متفق عليه في يوم محدد؛
- مبادلات النقد الأجنبي التي تتم فيها مبادلات أولية للعملات الأجنبية وشراء/بيع آجل متزامن لنفس العملات؛
- مبادلات سعر الفائدة بين العملات التي تتم فيها—بعد المبادلة الأولية لمبلغ محدد من العملات الأجنبية—تدفقات نقدية ترتبط بمدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة يجري تبادلها وفقاً لجدول زمني مقرر سلفاً؛
- الخيارات التي تعطي للمشتري الحق في شراء أو بيع مقدار محدد من العملة الأجنبية بسعر عقد متفق عليه في أو قبل تاريخ محدد، بدون الالتزام بذلك.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات المرتبطة بالعملة الأجنبية، التي يكون فيها الطرف المقابل غير مقيم بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

Forward-Type Derivatives

المشتقات من نوع العقود الآجلة

هي عقد يلتزم فيه الطرفان المتقابلان بتبادل بند أساسي—حقيقي أو مالي—بكمية محددة وفي تاريخ محدد وبسعر عقد متفق عليه أو كما في حالة المثال المحدد لعقد المبادلات، يوافق الطرفان المتقابلان على تبادل تدفقات نقدية يتم تحديدها بالرجوع إلى سعر (أسعار) العملات أو أسعار الفائدة على سبيل المثال وفقاً لقواعد مقررة سلفاً. وفي الأساس، يقوم الطرفان المتقابلان بتداول التعرض لمخاطر ذات قيمة سوقية متساوية.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات المالية من نوع العقود الآجلة التي يكون فيها الطرف المقابل غير مقيم في بند التذكرة، المشتقات المالية.

إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وينبغي إدراج سندات خيار البيع أو الشراء المملوكة لغير مقيمين بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

F

Fixed-Rate Bond

السند ذو سعر الفائدة الثابت

هو سند تظل مدفوعات قسائمه دون تغيير طوال حياة السند أو لعدد محدد من السنوات. راجع أيضاً مصطلح السند ذو سعر الفائدة المتغير.

التصنيف

يجب إدراج السندات ذات سعر الفائدة الثابت المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Foreign Bonds

السندات الأجنبية

السند الأجنبي هو ورقة مالية يصدرها مقترض غير مقيم في سوق رأسمال محلية، غير السوق الخاصة به، وعادة ما يكون مقوماً بعملة سوق الإصدار. ويتم طرح الإصدارات بصورة عامة أو خاصة. وتنطوي هذه السندات بصفة عامة على خصائص السوق المحلية للبلد التي تم إصدارها فيها، في شأن ترتيبات التسجيل—حيث تصدر في شكل سندات لحاملها أو سندات مسجلة—وترتيبات التسوية ودفع القسائم. ومن السندات الأجنبية الشائعة سندات يانكي (السوق الأمريكية)، وسندات ساموراي (اليابان)، وسندات بولدوغ (المملكة المتحدة).

التصنيف

إذا كان مالك السندات الأجنبية غير مقيم، وهذا هو الأرجح في ضوء إصدار هذه السندات في أسواق أجنبية، فإنه يجب إدراجها في مركز

Gold Swaps مبادلات الذهب

من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وعندما تكون مدفوعات الفائدة مربوطة بمؤشر فإن المدفوعات تعالج باعتبارها فائدة. وإذا كانت قيمة المبلغ الأصلي مربوطة بمؤشر، فإنه ينبغي قيد سعر الإصدار كمبلغ أصلي، ويجب معاملة أي تغير لاحق في القيمة نتيجة الربط بالمؤشر بوصفه تكلفة فائدة، ويضاف إلى قيمة الأداة الأساسية.

Interest-Rate-Linked Derivatives المشتقات المربوطة بأسعار الفائدة

هي مشتقات مربوطة بقيمتها بأسعار الفائدة، وأكثرها شيوعاً ما يلي:

- مبادلات سعر الفائدة، وهي تنطوي على تبادل تدفقات نقدية ترتبط بمدفوعات الفائدة، أو متحصلات، عن مقدار افتراضي يمثل المبلغ الأصلي بإحدى العملات على امتداد فترة من الزمن؛
- اتفاقيات الأسعار الآجلة، ويتم فيها إجراء التسوية نقداً من طرف لآخر محسوبة باعتبارها الفرق بين سعر فائدة السوق لأجل استحقاق محدد بإحدى العملات في تاريخ محدد وبسعر فائدة متفق عليه، مضروباً في مقدار افتراضي يمثل المبلغ الأصلي لا يتم تبادله أبداً (إذا كان سعر فائدة السوق أعلى من سعر الفائدة المتفق عليه، فإن أحد الطرفين يوافق على إجراء التسوية نقداً إلى الطرف الآخر، والعكس بالعكس)؛
- عقود خيارات أسعار الفائدة التي تعطي للمشتري الحق في شراء أو بيع قيمة افتراضية محددة بسعر فائدة محدد—ويكون السعر المتداول هو ١٠٠ وحدة مطروحة منه سعر الفائدة المتفق عليه، مع إجراء التسوية على أساس الفرق بين سعر فائدة السوق وسعر الفائدة المحدد مضروباً في القيمة الافتراضية.

التصنيف

يجب إدراج المشتقات المربوطة بأسعار الفائدة والتي يكون الطرف المقابل فيها غير مقيم، بصورة غير مميزة، في بند التذكرة المشتقات المالية.

L

Land Ownership ملكية الأراضي

طبقاً لما جرى عليه العرف، لا يجوز امتلاك الأراضي إلا للمقيمين. وبناء عليه، إذا اشترى غير مقيم أرضاً، فعندئذ ينشأ كيان مقيم افتراضي يكون لغير المقيم مطالبة مالية عليه.

تنطوي مبادلات الذهب على تبديل الذهب مقابل ودائع بالعملة الأجنبية مع الاتفاق على القيام بعملية مقابلة في تاريخ مستقبلي متفق عليه وبسعر للذهب متفق عليه. وعادة لا يقوم متلقي الذهب (مقدم النقد) بقيد الذهب في ميزانيته العمومية وفي الوقت نفسه لا يقوم مقدم الذهب (متلقي النقد) بحذفه من ميزانيته العمومية. وبهذه الطريقة، تكون المعاملة شبيهة باتفاق إعادة الشراء ويجب قيدها كقرض معزز بضمان. راجع الملحق الثاني؛ وراجع أيضاً مصطلح اتفاقيات إعادة الشراء في الجزء الثاني من هذا الملحق.

التصنيف

من منظور متلقي النقد، تصنف مبادلة الذهب كقرض؛ ومن ثم يدرج الاقتراض بموجب مبادلة الذهب من غير مقيم في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويجب تصنيف الدين تحت فئة القروض (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي).

Index-Linked Securities الأوراق المالية المربوطة بمؤشر

الأوراق المالية المرتبطة بمؤشر هي أدوات دين مقترنة بقسيمة و/أو مدفوعات لسداد المبلغ الأصلي تكون مربوطة بمؤشرات أسعار السلع أو مؤشرات أسعار الفائدة أو مؤشرات البورصة أو غيرها من مؤشرات الأسعار. وتشمل المنافع التي تعود على جهة الإصدار من التأشير تخفيض تكاليف الفائدة إذا كانت الصفقة موجهة لتلبية متطلبات مجموعة معينة من المستثمرين، و/أو القدرة على تغطية مركز مكشوف في سوق معينة. أما المنفعة التي ستعود على المستثمر فهي القدرة على كسب التعامل مع مجموعة واسعة من الأسواق (على سبيل المثال، أسواق النقد الأجنبي أو أسواق الممتلكات) دون التعرض لنفس درجة المخاطر التي قد ينطوي عليها الاستثمار في تلك الأسواق مباشرة. كما أن الإصدارات المربوطة بمؤشر أسعار المستهلك توفر للمستثمرين حماية من التضخم.

التصنيف

يجب إدراج الأوراق المالية المربوطة بمؤشر المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً

التصنيف

و بمجرد وضع البرنامج يمكن طرح الإصدارات بسرعة للاستفادة من أوضاع السوق، مع تركيب هيكل الإصدارات بما يتفق بشكل وثيق مع احتياجات المستثمرين على نحو أكبر مما يحدث في أسواق السندات العامة. وفي العادة لا تكون سوق الأذون متوسطة الأجل على نفس درجة سيولة سوق السندات الدولية، ولذا فإنه قد يتعين على جهات الإصدار دفع سعر فائدة أعلى.

التصنيف

يجب إدراج الأذون متوسطة الأجل المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Military Debt

الدين العسكري

هو القروض والائتمانات المقدمة لأغراض عسكرية.

التصنيف

يجب إدراج الدين العسكري القائم لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي، ويتم توزيعه حسب طبيعة أداة الدين.

Miscellaneous Accounts Payable and Receivable

حسابات متنوعة مستحقة الدفع ومستحقة القبض

راجع أيضاً مصطلح حسابات أخرى مستحقة الدفع ومستحقة القبض.

Money Market Instruments

أدوات سوق النقد

أدوات سوق النقد هي سندات للدين تعطي بصفة عامة للمالك حقا غير مشروط في قبض مبلغ محدد من المال في تاريخ محدد. ويتم عادة تداول هذه الأدوات بخصم في الأسواق المنظمة؛ ويعتمد الخصم على سعر الفائدة والوقت المتبقي حتى حلول موعد الاستحقاق. وتشمل أدوات كأذون الخزانة، والأوراق التجارية والمالية، والقبول المصرفي، وشهادات الإيداع القابلة للتداول (ذات آجال الاستحقاق الأصلية البالغة سنة واحدة أو أقل)، والأذون قصيرة الأجل المصدرة بموجب تسهيلات إصدار السندات الإذنية.

يفترض أن المطالبة المالية لغير المقيم على الكيان المقيم الافتراضي هي استثمار في حصص رأس المال يندرج تحت الاستثمار المباشر، ومن ثم يصنف استثمار حصص رأس المال تحت بند التذكرة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأس المال السهمي، والعائدات المعاد استثمارها.

Letters of Credit

خطابات الاعتماد

توفر خطابات الاعتماد ضماناً بإتاحة الأموال، ولكن لا تنشأ أي خصوم مالية إلى أن يتم تقديم الأموال المعنية بالفعل.

التصنيف

نظراً لأن خطابات الاعتماد ليست أدوات للدين، فإنها لا تدرج في مركز إجمالي الدين الخارجي.

Loans

القروض

تشمل القروض الأصول المالية التي تنشأ من خلال الإقراض المباشر للأموال من الدائن إلى المدين عن طريق ترتيب لا يتلقى فيه المقرض ورقة مالية تثبت المعاملة أو يتلقى وثيقة أو أداة غير قابلة للتداول. وتدرج ضمن هذه القروض قروض تمويل التجارة، وغير ذلك من القروض والسلف المقدمة (بما في ذلك قروض التمويل العقاري)، واستخدام ائتمانات وقروض صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي القروض عقود التأجير التمويلي واتفاقيات إعادة الشراء. ويجوز أن تكون القروض مستحقة الدفع بالعملة المحلية أو بعملة (عملات) أجنبية.

التصنيف

يجب إدراج القروض المقدمة من غير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت فئة القروض (استثمارات أخرى في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

M

Medium-Term Notes (MTNs)

الأذون متوسطة الأجل

هي أدوات للدين يتراوح أجل استحقاقها عادة من سنة إلى 5 سنوات وتصدر لحاملها في ظل اتفاق برنامج عن خلال مضارب أو أكثر.

N

Nondeliverable Forward Contracts (NDFs) العقود الآجلة غير القابلة للتسليم

العقد الآجل غير القابل للتسليم هو أداة مشتقة مالية مقومة بعملية أجنبية. ويختلف العقد الآجل غير القابل للتسليم عن العقد الآجل العادي المقوم بالعملة الأجنبية في أنه لا توجد تسوية فعلية للعملة عند حلول موعد الاستحقاق. وبدلاً من ذلك، فإنه استناداً إلى حركة العملتين، يتم إجراء تسوية نقدية صافية من طرف إلى الآخر. ويشيع استخدام العقود الآجلة غير القابلة للتسليم في تغطية مخاطر العملة المحلية في الأسواق الصاعدة حيث إن العملات المحلية لا تكون قابلة للتحويل بحرية، وحيث تكون أسواق رأس المال صغيرة وغير متطورة، وتكون هناك قيود على حركات رأس المال. وفي هذه الأوضاع، قد تنمو سوق للعقود الآجلة غير القابلة للتسليم في أحد المراكز الخارجية، مع تسوية العقود بعملة أجنبية رئيسية كالدولار الأمريكي.

التصنيف

يجب إدراج العقود الآجلة غير القابلة للتسليم التي يكون الطرف المقابل فيها غير مقيم بصورة غير مميزة في بند التذكرة المشتقات المالية.

Nonparticipating Preferred Shares الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح

هي نوع من الأسهم الممتازة التي يتم فيها دفع «ربح موزع» (يكون عادة بسعر ثابت) يتم حسابه وفق صيغة مقرر سلفاً ولا تقرها عائدات جهة الإصدار. وبعبارة أخرى، لا يشارك المستثمر في توزيع الأرباح الذي يتم لصالح مستثمري حصص رأس المال (إن وجدوا)، ولا يشارك في أي فائض عند تصفية جهة الإصدار. راجع أيضاً مصطلحي الأسهم الممتازة والأسهم الممتازة المشاركة في توزيع الأرباح.

التصنيف

الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح هي أدوات دين، ومن ثم إذا كانت مملوكة لغير المقيمين فإنه يجب إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

التصنيف

يجب إدراج أدوات سوق النقد المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Mortgage-Backed Securities الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري

الورقة المالية المضمونة برهن عقاري هي شكل من أشكال السندات المضمونة بأصول. راجع مصطلح الأوراق المالية المضمونة بأصول.

التصنيف

يجب إدراج الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي).

Mutual Fund Shares أسهم صناديق الاستثمار المشترك

صناديق الاستثمار المشترك هي مؤسسات مالية يقوم المستثمرون بتجميع أموالهم من خلالها للاستثمار في حافظة أوراق مالية متنوعة. وتمثل الأسهم المشتراة في الصندوق من قبل فرادى المستثمرين حصة ملكية في مجمع الأصول الأساسية، أي أن المستثمرين لديهم حصص في حقوق الملكية. ونظراً لأن مديري الصندوق من ذوي الخبرة المهنية هم الذين يقومون باختيار الأصول، فإن صناديق الاستثمار المشترك توفر لفرادى المستثمرين فرصة الاستثمار في سندات الحافظة المتنوعة والتي تتم إدارتها وفق الأصول المهنية دون الحاجة إلى معرفة مفصلة بفرادى الشركات التي تصدر الأسهم والسندات. ويجب على مديري الصناديق في العادة إحاطة المستثمرين علماً على نحو ملائم بالمخاطر والمصرفيات المقترنة بالاستثمار في صناديق معينة.

التصنيف

حيث إن هناك غير مقيمين يمتلكون أسهماً في صناديق الاستثمار المشترك، فإن تلك الأسهم تعتبر استثمارات في حقوق الملكية يجب إدراجها في بند التذكرة خصوم المشاركة في رأس المال.

Nontraded Debt

الدين غير المتداول

هو أدوات الدين التي لا تكون عادة متداولة أو قابلة للتداول في الأسواق المالية المنظمة أو غيرها من الأسواق المالية.

التصنيف

يعتمد على طبيعة الأداة المعنية.

Note Issuance Facilities (NIFs)/Revolving Underwriting Facilities (RUFs)

تسهيلات إصدار السندات الإذنية/تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد

السند الإذني المصدر بموجب تسهيلات إصدار السندات الإذنية/تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد هو أداة قصيرة الأجل مصدرها بموجب تسهيل متوسط الأجل ملزم قانوناً، أي هو شكل من أشكال الائتمان المتجدد. ويقوم بنك أو عدة بنوك، لقاء رسم، بضمان الاكتتاب في إصدار هذه الورقة ذات أجل الاستحقاق البالغ ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، ويجوز دعوة البنك أو البنوك إلى شراء أي ورقة غير مبيعة في كل تاريخ للتجديد أو تقديم تسهيلات استعداد ائتماني. والفرق الأساسي بين تسهيلات إصدار السندات الإذنية وتسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد يكمن في ضمان الاكتتاب: ففي ظل تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد توافق البنوك الضامنة للاكتتاب على تقديم قروض إذا فشل الإصدار، ولكن في ظل تسهيل إصدار السندات الإذنية يمكن للبنوك إما الإقراض أو شراء السندات الإذنية القائمة. وبعد استحداث سوق تسهيلات إصدار السندات الإذنية في أوائل الثمانينات، حققت تلك السوق نمواً كبيراً لفترة قصيرة في منتصف الثمانينات. وكانت سوقاً تحمل إمكانية تحقيق أرباح للبنوك الدولية في الوقت الذي أصيبت فيه سوق الائتمانات المصرفية المشتركة بالكساد في أعقاب أزمة الديون التي حدثت في أوائل الثمانينات. وبحلول أوائل التسعينات، أصبحت الورقة التجارية الأوروبية (ECP) والأذون متوسطة الأجل الأوروبية (EMTN) من بين أكثر أشكال التمويل انتشاراً.

التصنيف

يجب إدراج السندات الإذنية المصدرها بموجب تسهيلات إصدار السندات الإذنية/تسهيلات ضمان الاكتتاب المتجدد المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي). وهذا يرجع إلى أن أجل الاستحقاق التعاقدية أقل من سنة واحدة. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).



Operational Leases عقود التأجير التشغيلي

عقود التأجير التشغيلي هي ترتيبات يتم بموجبها تأجير الآلات والمعدات لمدة محددة من الزمن تقل عن مجموع العمر الافتراضي المتوقع للأداة أو المعدة. وعادة، بموجب عقد التأجير التشغيلي، يقوم المؤجر في المعتاد بالمحافظة على مخزون المعدات في حالة تشغيلية جيدة يمكن تأجيرها عند الطلب أو بناءً على إخطار قصير؛ ويمكن تأجير المعدات للغير لفترات متراوحة من الزمن؛ وفي أحيان كثيرة يكون المؤجر مسؤولاً عن صيانة وإصلاح المعدات كجزء من الخدمة التي يقدمها إلى المستأجر. وبموجب عقد التأجير التشغيلي، لا تنتقل ملكية المعدات؛ وإنما يعتبر فيه المؤجر طرفاً يقدم الخدمة للمستأجر على أساس مستمر.

التصنيف

لا تعد عقود التأجير التشغيلي أدوات مالية، وإنما تعتبر تقديم خدمة، تتراكم تكلفتها على نحو مستمر. وتصنف أي مدفوعات تؤدي بموجب عقود التأجير التشغيلي إما كمدفوعات سداد مقابل الحصول على الخدمات، مما ينشئ مطالبة ائتمان تجارة على المؤجر أو مدفوعات لاحقة لقاء ما تم تقديمه من خدمات، مما يطفى خصوم ائتمان القائمة للمؤجر.

Options

عقود الخيارات

عقد الخيار هو عقد يعطي المشتري الحق في شراء أو بيع بند أساسي محدد—حقيقي أو مالي—بسرعة العقد (سعر التنفيذ) متفق عليه في تاريخ محدد أو قبل ذلك التاريخ، بدون الالتزام بذلك.

التصنيف

يجب إدراج الخيارات المملوكة لغير المقيمين في بند التذكرة المشتتة المالية.

Other Accounts Payable and Receivable

حسابات أخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض

تشمل فئة الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض—راجع أيضاً مصطلح ائتمانات التجارة—المبالغ المستحقة المتعلقة بالضرائب، والأرباح الموزعة، ومشتريات ومبيعات الأوراق المالية، والريع، والأجور والرواتب، والمساهمات الاجتماعية.

التصنيف

يتعين إدراج الحسابات الأخرى مستحقة الدفع القائمة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن

التصنيف

الأسهم الدائمة المغلة للفائدة هي أدوات دين نظرا لأنها أحد أشكال الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح (ويطلق عليها هذا التعريف لأن حائزي الأدوات لا يشاركون في أرباح الجمعية). ويجب إدراج الأسهم الدائمة المغلة للفائدة المملوكة لغير مقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Perpetual Floating-Rate Notes الأذون الدائمة ذات سعر الفائدة المعوم

هي سند دين يعاد تحديد قسيمته دوريا في تاريخ إعادة تحديده بالرجوع إلى مؤشر مستقل لسعر الفائدة، كسعر ليبور لثلاثة أشهر. ويصنف عامة، يتم إصدار هذه الأدوات من قبل المؤسسات المالية، لاسيما البنوك، وتعتبر أدوات دائمة كي تكون صورة طبق الأصل من حقوق الملكية وكي تستوفي شروط المستوى الثاني من رأس المال بموجب شروط لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال. وقد اتسم طلب المستثمرين على الأذون الدائمة ذات سعر الفائدة المعوم بالضعف في السنوات الأخيرة.

التصنيف

رغم الطابع الدائم لهذه الأدوات الدائمة، إلا أنها تعتبر سندات دين لأنها تعطي الحائز دخلا نقديا يتم تحديده تعاقديا. ويجب إدراج الأذون الدائمة ذات سعر الفائدة المعوم المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Preferred Shares السهم الممتاز

يعرف هذا السهم أيضا بسهم الأفضلية. وتمثل الأسهم الممتازة فئة من رأس المال السهمي تحتل مرتبة أعلى من السهم العادي فيما يتعلق بالأرباح الموزعة وتوزيع الأصول عند تصفية المشروع

فئة خصوم الدين الأخرى (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي). وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

P

Participating Preferred Shares الأسهم الممتازة المشاركة في توزيع الأرباح

تعرف هذه الأسهم أيضا باسم أسهم أفضلية المشاركة في توزيع الأرباح. وهذه الأسهم هي أحد أنواع السهم الممتاز حيث يكون للمستثمر قدر من الأحقية في الحصول على نصيب من الأرباح أو نصيب من أي فائض عند تصفية جهة الإصدار (بالإضافة إلى ما يتلقاه من مدفوعات الأرباح الموزعة المحددة). راجع أيضا مصطلحي الأسهم الممتازة والأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح.

التصنيف

نظرا لأن المطالبة على القيمة المتبقية لجهة الإصدار، تصنف أسهم الأفضلية المشاركة في توزيع الأرباح كأدوات حقوق الملكية. ومن ثم تدرج في بند التذكرة، خصوم المشاركة في رأس المال. وإذا كان غير المقيم داخلا في علاقة استثمار مباشر مع جهة الإصدار، فعندئذ تصنف حصص رأس المال في بند التذكرة الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ: رأس المال السهمي، والعائدات المعاد استثمارها.

Permanent Interest-Bearing Shares (PIBS) الأسهم الدائمة المغلة للفائدة

هذه الأسهم هي أسهم مؤجلة تصدرها جمعيات الاستثمار المشترك وتحتل مرتبة أدنى من الأسهم العادية (وتعتبر أقرب إلى الودائع منها إلى حصص رأس المال في جمعيات الاستثمار المشترك) وجميع الخصوم الأخرى (بما في ذلك الدين التابع) في حالة حل الجمعية، وهي أسهم تمثل رأسمال «دائما». وفي المملكة المتحدة، تعتبر هذه الأدوات غير مشاركة في توزيع الأرباح بموجب الشروط التنظيمية؛ ولكن تكون تكاليف الفائدة المقررة سلفا (ولكنها ليست ثابتة بالضرورة) مستحقة الدفع، مع عدم ربط المبالغ الواجب دفعها بأرباح جهة الإصدار؛ ولا يتعين دفع تكاليف الفائدة إذا كان ذلك سينجم عنه خرق الجمعية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بكفاية رأس المال وتعد تكاليف الفائدة هذه تكاليف غير تراكمية؛ وإن كان من الممكن إصدار المزيد من الأسهم الدائمة المغلة للفائدة دائمة عوضا عن الأرباح الموزعة النقدية.

S

Stripped Securities

الأوراق المالية منزوعة القسيمة

الأوراق المالية منزوعة القسيمة هي سندات تم تحويلها من مقدار مبلغ أصلي بقسائم فائدة دورية إلى سلسلة من السندات ذات القسائم الصفرية، وذلك بنطاق آجال استحقاق يوافق تواريخ دفع القسائم وتاريخ استرداد مقدار المبلغ الأصلي. ويمكن إنشاء الأوراق المالية منزوعة القسيمة بطريقتين. فإما أن يطلب مالك الورقة المالية الأصلية إلى غرفة التسوية أو المقاصة المسجلة لديها الورقة المالية «أن ينشئ» من الورقة المالية الأصلية أوراقا مالية مجردة من الفائدة، وفي هذه الحال تحل الأوراق المالية منزوعة القسيمة محل الورقة المالية الأصلية وتظل هي الالتزام المباشر القائم على جهة إصدار الورقة المالية؛ أو يمكن لمالك الورقة المالية الأصلية إصدار الأوراق المالية منزوعة القسيمة باسمه هو، وتكون مضمونة بالورقة المالية الأصلية «مدعمة»، وفي هذه الحال تمثل الأوراق المالية منزوعة القسيمة خصوما جديدة وليس التزاما مباشرا على جهة إصدار الورقة المالية الأصلية. وعادة، يتم شراء الأوراق المالية قصيرة الأجل منزوعة القسيمة من مديري الأموال كبداية لأذون أو سندات إذنية تصدرها الحكومة؛ ويشترى الأوراق المالية ذات أجل الاستحقاق المتوسط منزوعة القسيمة مستثمرون ممن يعتقدون أن منحني العائد سوف يصبح موجبا بدرجة أكبر؛ بينما يكون الطلب عند أقوى مستوياته في حال آجال الاستحقاق الأطول، نظرا لأن هذه الأدوات مدتها أطول من مدة السندات الأصلية وتعد استثمارات مرفوعة ماليا، إذ يتيح المبلغ الصغير نسبيا المدفوع مقدما تعامل المستثمر في مقدار اسمي أكبر.

التصنيف

يجب إدراج الأوراق المالية منزوعة القسيمة المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويجب تصنيفها إما تحت فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (في حال أجل الاستحقاق الأصلي البالغ سنة واحدة أو أقل) أو الدين طويل الأجل، سندات وأذون (في حال أجل الاستحقاق الأصلي البالغ أكثر من سنة) (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي) وذلك حسب أجل استحقاقها. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتعتمد إقامة جهة الإصدار على من الذي أصدر الأوراق المالية منزوعة القسيمة. فإذا قام مالك الورقة المالية الأصلية بإصدار الأوراق المالية منزوعة القسيمة، فعندئذ تكون إقامة جهة الإصدار هي إقامة الكيان الذي أصدر تلك الأوراق المالية؛ وتظل الأوراق المالية الأصلية باقية. أما إذا ظلت

ذو الشخصية الاعتبارية المعني. ولا يكون للمستثمرين سيطرة تذكر على قرارات الشركة: إذ تقتصر عادة حقوق التصويت على الحالات التي ينظر فيها في تعديل الحقوق المنسوبة إلى الأسهم الممتازة. وتعد هذه الأسهم أوراقا مالية مسجلة. وعادة ما تغل إصدارات الأسهم الممتازة مدفوعات أرباح موزعة بسعر محدد بحسب وفقا لصيغة مقررة سلفا، ولكن بعض الأسهم الممتازة تشارك في توزيع أرباح جهة الإصدار.

التصنيف

تصنف الأسهم الممتازة تحت فئة أوراق حقوق الملكية إذا كانت مشاركة في توزيع الأرباح وتحت فئة سندات الدين إذا كانت تلك الأسهم غير مشاركة في توزيع الأرباح. راجع مصطلح الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة في توزيع الأرباح للاطلاع على شروط التصنيف المحددة.

Promissory Note

السند الإذني

هو وعد غير مشروط بدفع مبلغ معين عند الطلب في تاريخ استحقاق محدد. وتستخدم السندات الإذنية على نطاق واسع في التجارة الدولية كوسيلة دفع مضمونة. ويتم سحبها (أو إصدارها) من قبل أحد المستوردين لصالح أحد المصدرين. وعندما يقوم الأخير بتظهير السند الإذني المعني يتم تداوله، بشرط أن يكون المستورد متمتعاً بالجدارة الائتمانية.

التصنيف

السندات الإذنية هي أدوات سوق نقد تمثل مطالبات على جهة الإصدار. ويجب إدراج السندات الإذنية المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن فئة سندات وأذون. وبدلا من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

R

Reverse Security Transactions

المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية

راجع الملحق الثاني.

التصنيف

السندات الإذنية المركبة ذات سعر الفائدة المعوم هي أدوات دين، ومن ثم إذا كانت مملوكة لغير المقيمين فإنه يجب إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتعتبر أي مشتقة متضمنة جزءاً لا يتجزأ من السند ولا يتم تقييمها أو تحديدها بشكل منفصل.

Swaps المبادلات

هي عقد مشتقات مالية من النوع الآجل يتفق فيه الطرفان المتقابلان على تبادل تدفقات نقدية يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار العملات أو أسعار الفائدة مثلاً، وذلك وفقاً لقواعد محددة سلفاً. وعند إنشاء هذه الأداة، تكون عادة ذات قيمة سوقية صفرية، ولكن مع تغير أسعار السوق تكتسب المبادلة قيمة.

التصنيف

يجب إدراج المبادلات التي يكون الطرف المقابل فيها غير مقيم في بند التذكرة المشتقات المالية.

T

Total Return Swap مبادلة مجموع العائد

هي مشتقة ائتمانية يبادل بموجبها مجموع العائد على أداة مالية، والتدفقات النقدية والمكاسب والخسائر الرأسمالية مقابل سعر فائدة مضمون، مثل سعر الفائدة السائد بين البنوك بالإضافة إلى هامش.

التصنيف

يجب إدراج مبادلات مجموع العائد التي يكون الطرف المقابل فيها غير مقيم في بند التذكرة المشتقات المالية.

Trade Credit ائتمان التجارة

تتكون ائتمانات التجارة من مطالبات وخصوم ناشئة من قيام الموردين بتقديم الائتمان بشكل مباشر في حال معاملات السلع والخدمات، ومدفوعات السلف المقدمة من المشتريين مقابل

الأوراق المالية منزوعة القسيمة هي الالتزام المباشر القائم على جهة الإصدار الأصلية، فعندئذ يكون المصدر هو جهة الإصدار الأصلية، و«تحل» الأوراق المالية منزوعة القسيمة «محل» الأوراق المالية الأصلية التي تم تجريفها من الفائدة.

Structured Bonds السندات المركبة

تحمل السندات المركبة خصائص تم تصميمها لجذب نوع معين من المستثمرين و/أو الاستفادة من ظروف سوق معينة. غير أن تركيب هيكل السندات بحيث تلقى قبولاً لدى نوع معين من المستثمرين يثير خطر إمكانية خسارة السيولة إذا تحركت السوق بطريقة تجعل السمات المركبة في الإصدار تفقد أي جاذبية لها. وعادة، يتم تحقيق السمات المركبة من خلال استخدام المشتقات — فعلى سبيل المثال، يمثل الإذن المربوط بالائتمان سندا ذا مشتقة ائتمانية متضمنة.

التصنيف

تعتبر السندات المركبة أدوات دين، وإذا كانت مملوكة لغير المقيمين فيجب إدراجها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). وتعتبر أي مشتقة متضمنة جزءاً لا يتجزأ من السند ولا يتم تقييمها أو تحديدها بشكل منفصل.

Structured Floating-Rate Notes السندات الإذنية المركبة ذات سعر الفائدة المعوم

السند الإذني المركب ذو سعر الفائدة المعوم هو شكل مختلف من أشكال السند العادي ذي سعر الفائدة المتغير (مثل سند دين طال أمده تتم إعادة تحديد مدفوعات قسائمه بصورة دورية بالرجوع إلى مؤشر مستقل لسعر الفائدة، كسعر ليبور لستة أشهر). ويشمل الإصدار المركب مشتقة تتيح تصميم كيفية حساب القسيمة على نحو يلبي توقعات المستثمرين لسعر الفائدة. وكمثال على ذلك، يمكن أن يوجد طوق أو نطاق لسعر الفائدة، بحيث لا يمكن أن يزيد سعر الفائدة عن الحد الأقصى للسعر المحدد أو أن ينخفض إلى ما دون السعر الأدنى المحدد. وقد زاد إصدار السندات الإذنية المركبة ذات سعر الفائدة المعوم عندما أخذ المقترضون يستخدمون المشتقات المالية لتصميم منتجات التمويل وفقاً لمطالب المستثمرين مع تلبية احتياجات التمويل الخاصة بهم.

الصندوق الممدد أو تسهيل التصحيح الهيكلي أو تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز أو اتفاقات التسهيل التمويلي لتحويل النظم الاقتصادية، إلى جانب القروض المقدمة من الصندوق الاستئماني.

التصنيف

يجب إدراج استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي في مركز إجمالي الدين الخارجي تحت بند السلطات النقدية، القروض (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي). ونظراً للإجراءات المحاسبية الخاصة بالصندوق، يمكن النظر إلى استخدام ائتمان الصندوق على أن له بعض خصائص مبادلة العملات. إلا أنه نظراً لأن الصندوق يقوم بالإقراض بحقوق السحب الخاصة، مع إجراء المدفوعات بحقوق السحب الخاصة، وبسعر فائدة مرتبط بها، فإن التصنيف الموصى به يعكس الطبيعة الاقتصادية للمعاملة، أي كونها قرضاً.

V

Variable-Rate Bond

السند ذو سعر الفائدة المتغير

هو السند الذي تكون مدفوعات فائدته مربوطة بمؤشر مرجعي (مثل ليبور) أو بسعر سلعة معينة أو بسعر أداة مالية معينة يتغير عادة بمرور الوقت بصورة مستمرة استجابة لضغوط الأسواق.

التصنيف

يجب إدراج السندات ذات سعر الفائدة المتغير المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

Variable-Rate Notes (VRNs)

السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير

اعتمدت هذه الأوراق المالية الخصائص المعيارية للسند ذي سعر الفائدة المتغير. غير أنه في حين أن السند ذا سعر الفائدة المتغير له خصائص رئيسية منها أنه يحمل هامشاً ثابتاً زيادة على المؤشر المرجعي، فإن الهامش الإضافي فوق سعر ليبور على السند الإذني ذي سعر الفائدة المتغير يختلف بمرور الوقت حسب التغير في المخاطر الائتمانية المتصورة لجهة الإصدار.

السلع والخدمات والأعمال قيد الإنجاز (أو التي من المقرر الاضطلاع بها). وينشأ تقديم ائتمان التجارة بشكل مباشر من قبل المشتريين عندما يقومون بسداد مدفوعات السلع والخدمات مقدماً؛ ويتم إطفاء الدين عند قيام المورد بتقديم السلع و/أو الخدمات المعنية.

التصنيف

يجب إدراج ائتمان التجارة القائم لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. ويجب تصنيف ذلك الائتمان تحت فئة ائتمان التجارة (الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي). وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث). ويعتبر نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ائتمان التجارة واحداً من أشكال الحسابات مستحقة الدفع/مستحقة القبض (الفقرة ١١-١٠٠ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣).

Treasury Bills

أذون الخزانة

هي شكل شائع من أشكال الدين السيادي قصير الأجل، إذ يقوم العديد من حكومات العالم بإصدار أذون الخزانة. ويتم إصدارها عادة عن طريق البنك المركزي بآجال استحقاق تتراوح ما بين أربعة أسابيع وستين، وهي تصدر عادة بخصم على القيمة الاسمية الأصلية لها وتسترد بالقيمة الاسمية.

التصنيف

أذون الخزانة هي سندات للدين، ولذا فإذا كانت مملوكة لغير مقيمين يجب شمولها في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيف هذه الأذون تحت فئة الدين قصير الأجل، أدوات سوق النقد (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي) ما لم يكن أجل استحقاقها الأصلي أكثر من سنة واحدة، وفي هذه الحال يجب تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون.

U

Use of IMF Credit and Loans

استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي

تشمل هذه مسحوبات البلدان الأعضاء من صندوق النقد الدولي بخلاف الدفعات المسحوبة مقابل مركز شريحة الاحتياطي للبلد العضو. ويشمل استخدام ائتمان وقروض الصندوق المشتريات والمسحوبات بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني أو تسهيل

Z

Zero-Coupon Bonds

السندات ذات القسائم الصفرية

السندات ذات القسائم الصفرية هي أوراق مالية مكونة من دفعة واحدة لا تنطوي على مدفوعات فائدة خلال حياة السند. ويبيع هذا السند بخضم من القيمة الاسمية، ويتم دفع العائد كاملاً عند حلول موعد الاستحقاق. ويمثل الفرق بين سعر الإصدار المخصوم والقيمة الاسمية الأصلية أو قيمة الاسترداد سعر الفائدة السوقي وقت الإصدار والوقت المتبقي حتى حلول موعد الاستحقاق. وكلما كان أجل استحقاق السند أطول وسعر الفائدة أعلى، كان الخضم على القيمة الاسمية الأصلية أو قيمة الاسترداد أكبر. وتتسم السندات ذات القسائم الصفرية وسندات الخضم الكبير بأربع ميزات محددة من منظور المستثمرين، وهي كما يلي:

- قد يكون هناك بعض المزايا الضريبية في الحصول على مكاسب رأسمالية وليس مدفوعات دخل؛
- لا توجد مخاطر تذكر في إعادة استثمار (سند الخضم الكبير) (ويقصد بتلك المخاطر إمكانية انخفاض أسعار الفائدة عند حلول موعد استحقاق مدفوعات القسائم، والحاجة لإعادة استثمارها)؛
- لهذا السند «مدة» أطول من مدة سند ذي أجل استحقاق مقارب يغل فائدة ذات سعر ثابت أو متغير، وهذا ما يجعل سعر السند ذي القسيمة الصفرية أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة؛
- يعتبر السند ذو القسيمة الصفرية استثماراً مقروناً برفع مالي من حيث إن صغر حجم المصروفات الأولية نسبياً يتيح تعاملًا في مقدار اسمي أكبر.

راجع أيضاً مصطلح سند الخضم الكبير.

التصنيف

يجب تصنيف السندات ذات القسائم الصفرية المملوكة لغير المقيمين في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

الجزء الثاني: تصنيف معاملات معينة

يناقش هذا القسم معالجة تصنيف معاملات معينة ضمن مركز إجمالي الدين الخارجي.

وتتم إعادة تحديد الهامش عند تاريخ كل تجديد—عادة كل ثلاثة أشهر—عن طرق التفاوض بين جهة الإصدار وجهة ترتيب الإصدار. وعادة ما يتم إصدار السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير بدون تحديد تاريخ للاستحقاق (كما هي الحال في شأن السندات الإذنية الدائمة ذات سعر الفائدة المتغير) ولكن توجد إصدارات بسعر فائدة ثابت لأجل خمس سنوات أو أكثر. وبصفة عامة، تقترن السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير بخيار بيع متاح لحائزي السندات الإذنية الحاليين من أجل بيع الإصدار مرة أخرى إلى المدير الرئيسي للاتحاد المالي القائمة بالإصدار، وذلك بالقيمة الاسمية في أي تاريخ تدفع فيه الفائدة.

التصنيف

يجب إدراج السندات الإذنية ذات سعر الفائدة المتغير في مركز إجمالي الدين الخارجي. وينبغي تصنيفها ضمن فئة الدين طويل الأجل، سندات وأذون (استثمار الحافظة، سندات الدين في وضع الاستثمار الدولي)، ما لم يكن أجل استحقاقها سنة أو أقل، وفي هذه الحالة يجب تصنيفها ضمن أدوات سوق النقد. وبدلاً من ذلك، يمكن تصنيف هذه الأوراق المالية ضمن فئة الاستثمار المباشر، إقراض بين الشركات، مما يعتمد على العلاقة بين المدين والدائن (راجع وصف الاستثمار المباشر في الفصل الثالث).

W

Warrants

سندات خيار البيع أو الشراء

سندات خيار البيع أو الشراء هي أحد أشكال المشتقات المالية التي تعطي لمالكها الحق في شراء أو بيع كمية ثابتة من أصل أساسي من الجهة المصدرة لذلك السند، مثل حصص رأس المال والسندات، بسعر عقد متفق عليه لفترة زمنية محددة أو في تاريخ محدد، بدون الالتزام بذلك. ورغم أن سندات خيار البيع أو الشراء شبيهة بالخيارات المتداولة، إلا أن أحد العوامل المميزة لها هو أن ممارسة الخيار يمكن أن تنشئ أوراقاً مالية جديدة، ومن ثم تؤدي إلى إضعاف قيمة رأسمال سند قائم أو رأسمال حملة الأسهم، في حين أن الخيارات المتداولة تمنح في العادة حقوقاً على الأصول المتاحة بالفعل. ويمكن إصدار سندات خيار البيع أو الشراء في ذاتها أو مع أسهم أو سندات لجعل الإصدار الأساسي أكثر جاذبية. ويمكن تحديد أسعارها والمتاجرة فيها بصورة منفصلة في السوق الثانوية.

التصنيف

يجب إدراج سندات خيار البيع أو الشراء المملوكة لغير المقيمين في بند التذكرة المشتقات المالية.

من الأصول المالية، يكون دخلها وقيمتها كافية لضمان الوفاء بكل مدفوعات خدمة الدين. وقد يتم فسخ الدين عن طريق وضع الأصول والخصوم التي تمت مزاولتها في حساب منفصل ضمن الوحدة المؤسسية المختصة أو بنقلها إلى وحدة أخرى. ولا يعترف المرشد بأن فسخ الدين يؤثر على الدين القائم على المدين ما دام لم يحدث أي تغيير في الالتزامات القانونية للمدين. وبتعبير آخر، تظل ملكية الخصوم كما هي دون تغيير ويجب إبلاغ بياناتها كدين خارجي على المدين الأصلي، بشرط أن تظل الخصوم قائمة بحكم القانون على المدين ذاته.

Financial Leases: Treatment of Residual Values

عقود التأجير التمويلي: معالجة القيم المتبقية

كما تم شرحه في الفصل الثالث، بموجب التأجير التمويلي، تعتبر ملكية البند الأساسي قد انتقلت لأن مخاطر ومكافآت الملكية قد تم، بحكم الواقع، نقلها من المالك القانوني إلى المستخدم؛ وهذا التغيير في الملكية بحكم الواقع يتم تمويله بمطالبة مالية، وهي أصل للمؤجر وخصوم على المستأجر. غير أنه حتى إذا كان الإيجار قد يمكن المؤجر على مدى فترة العقد من استرداد معظم تكاليف السلع ومصاريف الحفظ، إلا أنه قد يظل هناك مبلغ متبق. وقد يكون للمستأجر خيار دفع القيمة المتبقية لاكتساب الملكية القانونية للبند الأساسي. وبناء عليه، كيف ينبغي قيد المبلغ المتبقي؟

ويعد المبلغ المتبقي جزءاً من التزام الدين الذي ينشأ عند افتراض تغيير ملكية السلع. وبمعنى آخر، فإنه طبقاً للأعراف الإحصائية، يعرف الدين عند إبرام عقد التأجير بأنه القيمة الكاملة للسلعة، بما في ذلك المبلغ المتبقي. ويتم قيد التزام الدين هذا بوصفه قرضاً. ويتم إطفاء خصوم القرض الناشئ عن القيمة المتبقية إما عند إعادة السلع أو عند أداء المدفوعات وانتقال الملكية القانونية. ويورد مرجع ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٦ (الصفحة ١٢٦) مثالاً للظرف الذي يحدث فيه دفع نهائي للمبلغ المتبقي.

وتثير هذه المسألة أيضاً التساؤل حول ما إذا كانت هناك نقطة تشكل عندها القيمة المتبقية نسبة مئوية كبيرة من مجموع قيمة السلع المعنية بحيث يلزم اعتبار عقد التأجير تشغيلياً وليس تمويلياً. ولا توجد نسبة مئوية ثابتة، بل إن هذه الترتيبات تتقرر إلى حد كبير حسب طبيعتها. فعندما يكون عقد التأجير ترتيباً تمويلياً يكون ذلك واضحاً عادة من أدوار المتعاملين والتزاماتهم، كأن يكون المستأجر مسؤولاً عن الإصلاحات والصيانة، ويكون المؤجر مؤسسة مالية، إلخ.

ويعد أمراً جوهرياً لافتراض تغيير الملكية أن المستأجر، بحكم الواقع، يتحمل مخاطر الملكية ويتولى كسب مكافآتها من المالك القانوني. ولكن إذا كان هناك خيار وليس اتفاق على شراء القيمة

Arrears: When Should They Be Recorded?

التأخرات: متى ينبغي قيدها؟

ينبغي قيد التأخرات من اليوم التالي لعدم أداء المدفوعات المطلوبة. ومن المعترف به أنه في بعض الحالات تنشأ التأخرات لأسباب تشغيلية وليس بسبب عدم القدرة على الدفع أو التردد فيه. ومع ذلك، ينبغي من حيث المبدأ قيد هذه التأخرات كمتأخرات عندما تصبح غير مسددة في التاريخ المرجعي.

Collateralization of External Debt

تعزيز الدين الخارجي بضمان إضافي

لتقديم تأكيد إضافي للدائن، قد يقوم المدين بتجنيد إما أصول مالية أو تيار دخل مستقبلي كضمان إضافي للدين القائم عليه. وبتعبير آخر، يمكن «ضمان» مدفوعات سداد الدين بعائدات صادرات مستقبلية، كحصول مبيعات البترول أو احتمال أن يكون للدائن مطالبة على أصول مالية معينة في حيازة أطراف ثالثة إذا تخلف المدين عن السداد. وبدلاً من ذلك، قد يقوم المستثمر المدين أموالاً في أداة ذات قسيمة صفرية تساوي عند حلول استحقاقها قيمة المبلغ الأصلي للدين القائم، والذي يكون قد حل موعد سداه عندئذ. وفي كل الأحوال، ينبغي قيد الدين الخارجي على أساس إجمالي، أي بصورة منفصلة عن الضمان الإضافي. وعلى سبيل المثال، حينما يكون المدين قد استثمر أموالاً في سند ذي قسيمة صفرية، يتم قيد الدين الخارجي والسندات ذات القسائم الصفرية على أساس إجمالي، واعتبار السند ذي القسيمة الصفرية بمثابة المبلغ الأصلي للدين. وأيضاً عندما يتعين تعاقدية خدمة الدين بأحد مصادر دخل المدين (على سبيل المثال، عائدات صادرات مستقبلية) يستمر المدين في قيد حصيلته الدخل ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي و/أو مدفوعات الفائدة حتى ولو كان الدخل يمر مباشرة من ذلك «المصدر» (على سبيل المثال، مشتري الصادرات) إلى حساب الدائن دون إشراك المدين في ذلك مباشرة. وهناك إلى حد كبير أهمية تحليلية للمعلومات الخاصة بقيمة الدين الخارجي المعززة بضمان إضافي، وبنوع الأصل المالي أو تيار الدخل المستخدم لضمان الدين الخارجي.

Consignment Trade

التجارة برسم الأمانة

لا ينشأ دين مقابل السلع برسم الأمانة—أي السلع المقصود بيعها ولكنها غير مبيعة فعلياً وقت عبورها الحدود—لأن ملكية السلع لم تنتقل بعد.

Defeasement

فسخ الدين

فسخ الدين هو أحد الأساليب التي تقوم بها وحدة مدينة برفع الخصوم من ميزانيتها العمومية عن طريق مزاولتها بما يقابلها

أشكال المشاركة التي لا تقوم فيها المؤسسة المالية باستثمارات ذات طابع دائم من نوع الاستثمارات في أسهم رأس المال.

Nonlife Insurance

التأمين على غير الحياة

في حالة التأمين على غير الحياة ينتج عن المعاملات التالية دين خارجي:

- تصنف أي مدفوعات مسبقة لأقساط التأمين من جانب غير المقيمين باعتبارها ديناً خارجياً على شركة التأمين، تحت بند خصوم الدين الأخرى.
- الاحتياطيات التي تقتني مقابل مطالبات قائمة لغير المقيمين، أي المطالبات التي نشأت بسبب وقوع حدث تنتج عنه مطالبة صحيحة، تعتبر أيضاً ديناً خارجياً على شركة التأمين. ويتم أيضاً إدراج هذه الاحتياطيات في بند خصوم الدين الأخرى.

Nonresident Deposits

ودائع غير المقيمين

نظراً لقيود الرقابة على الصرف أو غير ذلك من القيود، قد لا يتسنى نقل ودائع غير المقيمين لدى البنوك المحلية إلى خارج الاقتصاد. وقد تستحدث قيود من هذا القبيل بعد إيداع الودائع أو كانت موضوعة عند فتح الحسابات. ويجب تصنيف كل مطالبات ودائع غير المقيمين تلك لدى البنوك كدين خارجي. ومع ذلك، إذا كانت المبالغ كبيرة وتنطوي على أهمية تحليلية في حد ذاتها، فإنه يوصى بتوفير معلومات إضافية عنها.

On-Lending of Borrowed Funds

الإقراض المشتق للأموال المقرضة

قد تقوم إحدى الوحدات المؤسسية داخل الاقتصاد باقتراض أموال من جهة (جهات) غير مقيمة ثم تقوم بعد ذلك بإقراض هذه الأموال إلى وحدة مؤسسية ثانية داخل الاقتصاد. وفي تلك الحال فإن الوحدة المؤسسية الأولى، أي الوحدة التي اقترضت من الجهة (أو الجهات) غير المقيمة، ينبغي أن تقيد خصوم الدين الخارجي عليها، مع تصنيف أي إقراض مشتق لاحق كمطالبة محلية/خصوم محلية. وكما تم إيضاحه في الفصل الثاني، فإن الاعتبار الحاسم هو ما إذا كانت للدائن مطالبة على المدين، وفي هذا المثال نجد أن للدائن غير المقيم مطالبة على الوحدة المؤسسية الأولى.

وإذا قامت وحدة مؤسسية داخل الاقتصاد باقتراض من جهة (أو جهات) غير مقيمة ثم قامت بإقراض الأموال المقرضة إلى جهة غير مقيمة، فينبغي أن تقيد الوحدة الدين الخارجي عليها والمطالبة الخارجية القائمة لها. كما يقيد المقرض غير المقيم خصوم الدين الخارجي عليه وفق مقياس الدين الخارجي في الاقتصاد الذي ينتمي إليه.

المتبقية، أو إذا تم الاتفاق على أن يدفع المستأجر سعر السوق مقدار المقدار المتبقي، فإنه كلما كانت النسبة المئوية لحجم المبلغ المتبقي أكبر عند إبرام العقد، كلما تضاعف الحد الذي يمكن عنده القول بأن مخاطر ومكافآت الملكية قد انتقلت بحكم الواقع.

Guaranteed External Debt

الدين الخارجي المضمون

قيام إحدى الوحدات المؤسسية بتقديم ضمان لأداء مدفوعات خدمة الدين المستقبلية إلى دائن غير مقيم إذا استوفيت شروط معينة، كالتخلف عن السداد من قبل المدين، لا ينفي المطالبة القائمة للدائن على المدين. ومن ثم، فإن المدين الذي يوجد للدائن غير المقيم مطالبة عليه، وليس الضامن، ينبغي أن يقيد خصوم الدين الخارجي عليه ما لم يحم الضامن بتحمل الدين الخارجي، وحتى يقوم بذلك. ويقدم الفصل الثامن إرشادات بشأن تصنيف تحمل الدين.

Islamic Banking

الأنشطة المصرفية الإسلامية^٢

تختلف أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية عن أنشطة شركات الإيداع التجارية المعتادة من حيث حظرها أي فوائد تحدد سلفاً على المعاملات المالية. وكما هو واضح من تعريف الدين الخارجي الوارد في الفصل الثاني، فإن عدم دفع فائدة على الخصوم لا يحول في حد ذاته دون تصنيف الأدوات كدين خارجي. ويمكن تحديد ما إذا كان يتعين تصنيف الأدوات المصرفية الإسلامية كدين خارجي أم لا بناء على الإرشادات العامة الواردة أدناه.

الأدوات الإسلامية—الودائع تشمل الودائع التقليدية والقابلة للنقل، كودائع الأمانة والقرض الحسن، بالإضافة إلى شهادات المشاركة الاستثمارية المختلفة التي لا تدخل في عداد الاستثمارات في رأس المال الدائم للمؤسسة المالية وليست لها خصائص الأوراق المالية القابلة للتداول.

الأدوات الإسلامية—سندات الدين وتتكون من شهادات المشاركة الاستثمارية المختلفة التي تتسم بخصائص الأوراق المالية القابلة للتداول ولا تدخل في عداد رأس المال الدائم للوحدة المؤسسية المعنية. وتندرج في هذه الفئة معظم شهادات الاستثمار القابلة للتداول المقيدة كخصوم على الشركة المالية المعنية.

الأدوات الإسلامية—القروض وتغطي الترتيبات التي تقوم بموجبها المؤسسة المالية بتسديد المدفوعات مقدماً للعملاء أو تمويل المشاريع أو التجارة أو توفير رأس المال العامل للعملاء. وقد تشمل هذه الترتيبات المشاركة قصيرة الأجل أو غيرها من

^٢ يرد وصف الأنشطة المصرفية الإسلامية بالتفصيل في الملحق الثاني من دليل الإحصاءات النقدية والمالية الصادر عن صندوق النقد الدولي (2000d).

المدفوعات، باعتبارها واردات إلى الاقتصاد القائم بالتجهيز من الاقتصاد الأصلي. وفي تلك الظروف، يتم إنشاء خصوم مالية مناظرة، وتفيد كدين خارجي تحت بند ائتمانات التجارة. وعندما تتم إعادة السلعة المجهزة، يكون بذلك قد تم إطفاء الخصوم المالية. وإذا كانت المقادير المعنية كبيرة، فإنه يوصى بأن يتم تحديد ائتمانات التجارة بصورة منفصلة (كما هو موصى به في حساب التجارة في ميزان المدفوعات).

Project Loans: Disbursements

قروض المشاريع: الدفعات المنصرفة

يمكن أن يأخذ صرف دفعات قروض المشاريع أيا من الأشكال التالية:

- سلف مقدمة إلى الكيان المقترض—وفي هذه الحال يتم قيد الدفعات المنصرفة عندما يقدم المقرض المبالغ المعنية إلى المقترض.
- مدفوعات مباشرة من المقرض إلى موردي السلع والخدمات، وفي هذه الحال يتم قيد الدفعات المنصرفة عندما يؤدي المقرض المدفوعات المعنية إلى المورد.
- على أساس سداد الدفعات التي تم صرفها بعد أن يكون المقترض قد أدى المدفوعات المعنية إلى الموردين بالفعل، وفي هذه الحال يتم قيد الدفعات المنصرفة عندما يقدمها المقرض إلى المقترض.

Public Investment Projects

مشاريع الاستثمار العامة

تنطوي مشاريع الاستثمار العامة (PIPs) على التشييد والبناء من قبل شركات خاصة لأصول من النوع الذي يكون عادة من مسؤولية قطاع الحكومة العامة أو الشركات العامة. وبصفة عامة، تشمل هذه المشاريع على سبيل المثال الطرق والجسور وإمدادات المياه ومرافق معالجة الصرف الصحي والمستشفيات ومنشآت السجون ومرافق توليد وتوزيع الكهرباء وخطوط الأنابيب. وفي كثير من تلك الحالات، من المرجح تصنيف هذه المعاملات باعتبارها معاملات فيما بين المقيمين، لا سيما إذا قامت الشركة الخاصة بإنشاء وحدة منفصلة لبناء و/أو تشغيل الأصول المعنية (رغم أنه في تلك الحالات قد تتحمل تلك الوحدة خصوم دين خارجي تكون مستحقة لشركتها الأم غير المقيمة، وهو ما يتعين قيده). ولكن إذا كانت شركة القطاع الخاص المعنية غير مقيمة، فسوف يعتمد تصنيف المعاملات كدين خارجي على طبيعة الترتيب المعني، وذلك كما يلي:

- عند قيام إحدى الشركات ببناء أصل ونقل ملكيته إلى الحكومة بعد إتمامه، فإن أي مدفوعات مسبقة من قبل الحكومة تعد مطالبات على مشروع غير مقيم، أي ديناً خارجياً على الشركة الخاصة غير المقيمة. أما إذا لم تؤد الحكومة مدفوعات إلا عند إتمام المشروع واحتاجت إلى الاقتراض من الخارج لتمويل

Part-Payments for Capital Goods

المدفوعات الجزئية مقابل السلع الرأسمالية

في حال السلع الرأسمالية التي يستغرق تسليمها فترات طويلة، كالسفن مثلاً، فيمكن للمشتري إجراء مدفوعات جزئية إلى الجهة التي تقوم بالبناء، والتصدير بينما يتم إنتاج السلعة. وينبغي قيد هذه المدفوعات الجزئية كدين في شكل ائتمانات تجارة على جهة التصدير. ويتم إطفاء الدين عندما يتسلم المشتري السلعة المعنية.

Penalties Arising from

Commercial Contracts

الجزاء الناشئة عن العقود التجارية

بموجب شروط العقد التجاري، قد يشترط على طرف (مقيم) تعويض طرف آخر (غير مقيم) (أي دفع غرامة) في حال عجز الطرف الأول عن الوفاء بالتزاماته بموجب العقد أو بعض منها. وبمجرد استحقاق الغرامة وحتى يتم دفعها إلى غير المقيم، فهي دين خارجي، وتفيد تحت بند خصوم الدين الأخرى. وينبغي قيد الدين من الوقت الذي يصبح فيه المقيم مسؤولاً عن دفع الغرامة بموجب العقد.

Prepayments of Goods and Services

المدفوعات المسبقة مقابل السلع والخدمات

عندما يؤدي أحد المستوردين مدفوعات مسبقة إلى أحد مصدري السلع والخدمات، فإن المصدر تنشأ عليه خصوم للمستورد تظل قائمة حتى تنتقل ملكية السلع أو يتم تقديم الخدمة. وبالمثل، عندما يؤدي أحد المستوردين مدفوعات لاحقة على اقتنائه للسلع أو الخدمات ببعض الوقت، فإن ذلك المستورد تكون قد نشأت عليه خصوم للمصدر تظل قائمة حتى أداء المدفوعات اللاحقة. وينبغي قيد هذه الخصوم كخصوم دين لوجود مدفوعات مستقبلية مطلوبة؛ وفي حالة المدفوعات المسبقة، فإن مقدار المبلغ الأصلي القائم يتم سداؤه في صورة سلع أو خدمة مقدمة، في حين أنه في حالة المدفوعات اللاحقة من المرجح أداء مدفوعات مالية، رغم أنه في حالة المقايضة قد يتم تقديم سلع أو خدمات في مقابل إطفاء الدين. وما لم تكن المدفوعات المسبقة تزيد على سنة، ينبغي قيد خصوم الدين تلك تحت فئة الدين قصير الأجل، ائتمانات التجارة. وأيضاً ما لم يكن التاريخ المتفق عليه للدفع قد فات، فإنه لا يتعين قيد المدفوعات المسبقة أو المدفوعات اللاحقة مقابل السلع والخدمات كمتأخرات.

Processing of Goods

تجهيز السلع

في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، عندما يتم تصدير السلع عبر الحدود لتجهيزها بغرض إعادة السلع المجهزة إلى الاقتصاد المصدر، ينبغي قيد معاملة في تلك السلع في ميزان

وبالنسبة للتأمين على غير الحياة، فإن السداد المسبق لأقساط التأمين من جانب غير المقيمين، والاحتياطيات المقتناة مقابل مطالبات غير المقيمين الناشئة تشكل أيضا دينا خارجيا. وفي الحالين، ينبغي إدراج ذلك الدين الخارجي تحت بند خصوم الدين الأخرى (راجع أيضا مصطلح التأمين على غير الحياة أعلاه).

Repurchase Agreements: Delay in Returning the Security

اتفاقات إعادة الشراء: التأخير في إعادة الورقة المالية

إذا تخلف متلقي الورقة المالية عن إعادتها إلى مقدمها، فإن معالجة القيد تعتمد على ما إذا كان تخلف متلقي الورقة المالية عن ذلك يرجع إلى مجرد التأخير أو ما إذا كان هناك عجز عن السداد. فإذا كان التخلف يرجع إلى تأخير (على سبيل المثال نتيجة لعدم قدرة طرف آخر في سلسلة الأوراق المالية محل إعادة الشراء على الحصول على الورقة المعينة في ذلك التاريخ بعينه) وليس له تأثير على مركز إجمالي الدين الخارجي، رغم تمشيه مع الممارسة الشائعة في السوق، فإن مقدم الورقة المالية يمكن أن يستبقي الأموال دون دفع أي فائدة. أما إذا كان هناك عجز عن السداد، فعادة يكون قد تم إطفاء خصوم القرض القائمة على مقدم الورقة المالية لمتلقي الورقة المالية طبقا لشروط اتفاق إعادة الشراء المقابلة، ولا يصبح لمتلقي الورقة المالية أي مطالبة على مقدم الورقة المالية. وإذا تخلف مقدم الورقة المالية عن إعادة النقد، فعندئذ تنخفض حيازات مقدم الورقة المالية من الأوراق المالية وتزيد حيازات متلقي الورقة المالية ويتم إطفاء القرض. وفي أي الحالين، نظرا لأنه من المرجح أن تكون قيمة الورقة المالية المقدمة أكبر من قيمة النقد المقدم، فإن المطالبات المتبقية قد تظل قائمة.

The Value of Debt After Consolidation Is Greater Than the Value of the Consolidated Debts Combined

قيمة الدين بعد توحيد أكبر من قيمة الديون القديمة الموحدة مجتمعة

إذا تغيرت شروط القرض فإنه يتم بذلك إنشاء عقد جديد. ومن ثم إذا تم توحيد دينين أو أكثر من الديون القديمة في دين واحد، فإن الدين الجديد يحل محل الدينين أو أكثر من الديون القديمة، ويصنف حسب نوع الأداة (كقرض، أو ورقة مالية، إلخ). وإذا كانت القيمة الكلية للدين الجديد أكبر من الديون القديمة مجتمعة—بسبب الرسوم الإضافية الناشئة عن إعادة الجدولة على سبيل المثال—فإن مركز إجمالي الدين الخارجي سيزيد.

عملية الشراء هذه، فإن الحكومة تتحمل دينا خارجيا عندما تقوم بالاقتراض.

• عند وجود ترتيبات تأجير بين الحكومة والشركة، فإنه يتم تصنيفها بالطريقة العادية ك عقود تأجير تشغيلي أو تمويلي، ومن قيدها كدين خارجي أو عدم قيدها كذلك، مما يعتمد على ما إذا كانت الحكومة أو الشركة هي التي تتحمل معظم المخاطر وتكسب معظم منافع الملكية نتيجة للعقود التي تبرمها. وعلى سبيل المثال، إذا استمرت الشركة الخاصة في ملكية الأصول المعنية ولكنها ستقوم بنقل ملكية تلك الأصول إلى الحكومة في تاريخ لاحق، وفي نفس الوقت تقوم الحكومة بأداء مدفوعات لتغطية تكاليف تشغيل الأصول والوفاء بتكاليف التمويل، فعندئذ ينشأ عقد تأجير تمويلي، ومن ثم دين خارجي للحكومة وينبغي قيده بهذه الصفة.

وكما هي الحال بالنسبة لكل عقود التأجير التمويلي، ففي وقت تغير الملكية فعليا يتم قيد القيمة السوقية للسلعة وبذلك تصبح هي الدين الخارجي على الحكومة. ويتعين تقسيم المدفوعات المؤداة إلى تكاليف تمويل وتكاليف تشغيل. وإذا توافرت بيانات القيمة السوقية، فإن مجموع المبلغ المدفوع كتكاليف تمويل طوال مدة عقد التأجير قياسا إلى ذلك السعر سوف يحدد سعر الفائدة الضمني على القروض. وفيما غير ذلك من الحالات، فإن تكاليف التمويل على الحكومة مخصومة بسعر فائدة تمثيلي—أي القيمة الحاضرة لمدفوعات التمويل—يمكن أن تمثل القيمة السوقية للأصل المعني في غياب معلومات أخرى، ويمكن استخدامها في توليد بيانات عن مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة المستقبلية، ويقدم الملحق بالفصل الثاني في المثالين ١ و ٢ عمليات حسابية توضح المبادئ ذات الصلة.

Reinsurance

إعادة التأمين

تعامل المراكز الناشئة عن إعادة التأمين بنفس الطريق التي تعامل بها المراكز الناشئة عن التأمين.

وبالنسبة لإعادة التأمين المرتبطة بالتأمين على الحياة، تعد أي احتياطيات فنية في حيازة شركات التأمين التي تمثل أصولا لحملة وثائق التأمين لغير المقيمين، دينا خارجيا على شركة التأمين. وكما هي الحال بالنسبة لمطالبات قطاع الأسر على شركات التأمين على الحياة، فإنه ينبغي إدراج ذلك الدين الخارجي تحت بند خصوم الدين الأخرى في مركز إجمالي الدين الخارجي.

الملحق الثاني: المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية

مستقبلي معين. ويعتبر أخذ الورقة المالية تلك المعاملة عملية ريبو مقابلة، ويكسب أخذ الورقة المالية على النقد المقدم فائدة من خلال الفرق بين سعر الفائدة في حالة بيع الأوراق المالية وسعر الفائدة في حالة شراء تلك الأوراق؛ وهذه الفائدة مرتبطة بسعر الفائدة الجاري بين البنوك وليس يكون الورقة المالية محلا لعملية إعادة الشراء (ريبو).^٦ وتنتقل الملكية الكاملة غير المنقوصة إلى أخذ الورقة المالية الذي يصبح بمقدوره بيع الورقة المالية المعنية بيعا مشتقا، ولكن مخاطر السوق—أي منافع (ومخاطر) الملكية (كالحق في مكاسب الحيازة - وتحمل خسائر الحيازة)—تظل لدى مقدم الورقة المالية، الذي يتلقى أيضا دخل الملكية/الاستثمار المرتبط بالورقة المالية، وإن كان ذلك يتم من أخذ الورقة المالية وليس من جهة إصدار الورقة المالية. وكان القصد في الأصل أنه لن يتم اللجوء إلى حق أخذ الورقة المالية في بيع الورقة المالية المعنية بيعا مشتقا إلا في حالة تخلف مقدم الورقة المالية عن السداد، ولكن مع تطور السوق، فإن الحق في بيع الورقة المالية المعنية بيعا مشتقا بناء على الخيار متاح لمقدم الورقة المالية أصبح أمرا شائعا.

٥- وتستخدم اتفاقات الريبو بصورة نشطة في الأسواق المالية الدولية. وغالبا ما يكون أجل استحقاقها قصيرا للغاية وهو ليلة واحدة، ويمكن أن تكون أيضا ذات آجال استحقاق أطول (قد تصل في بعض الأحيان إلى عدة أسابيع)، أو قد تكون ذات أجل استحقاق «مفتوح» (أي أن الأطراف تتفق يوميا على تجديد الاتفاق أو فسخه). وتشترك أنواع مختلفة من المؤسسات في هذه العمليات. وأكثرها شيوعا ما تقوم به المؤسسات المالية من معاملات مع المؤسسات المالية الأخرى، سواء المحلية أو غير المقيمة، والبنوك المركزية مع المؤسسات المالية المحلية والبنوك المركزية الأخرى. غير أن المشروعات غير المالية والحكومات قد تستخدم هي الأخرى اتفاقات الريبو.

٦- ويتم تنفيذ عمليات الريبو لمجموعة أسباب متنوعة كما يلي:

- تمويل مشتريات الأوراق المالية—أي أن مقدم الورقة المالية يقتني ورقة مالية قطعيا ثم يقوم ببيعها بموجب اتفاق ريبو للمساعدة على تمويل المركز؛

١- يُعرّف المرشد المعاملة المتقابلة في الأوراق المالية بأنها تشمل كل الترتيبات التي بموجبها يقتني طرف أوراقا مالية من الوجهة القانونية، ويوافق بموجب اتفاق قانوني منذ البداية على إعادة نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية معادلة لها في تاريخ متفق عليه أو بحلول ذلك التاريخ إلى نفس الطرف الذي تم اقتناء الأوراق المالية منه في البداية. وتعرف هذه الترتيبات باتفاقات إعادة الشراء (الريبو)، وإقراض الأوراق المالية، وعمليات إعادة البيع/إعادة الشراء.^١ وعندما تنطوي هذه المعاملة على نقد، فإن الطبيعة الاقتصادية للاتفاق تصبح مشابهة للقرض المعزز بضمان إضافي من حيث إن مشتري الورقة المالية يقدم الأموال معززة بضمان الأوراق المالية إلى البائع لمدة الاتفاق ويقبض عائدا من هذه الأموال من خلال السعر المحدد المتفق عليه الذي يتم به إعادة بيع الأوراق المالية عندما تنفذ الاتفاق في الاتجاه العكسي.

٢- وكما هو مبين في الفصل الثالث، يتم إبلاغ بيانات الأوراق المالية المقدمة بموجب المعاملة المقابلة في الأوراق المالية باعتبارها باقية في الميزانية العمومية لمقدم الورقة المالية. وإذا باع أخذ الأوراق المالية تلك الأوراق المقتناة على هذا النحو بيعا قاطعا، فإنه يقوم بإبلاغ مركز سالب (أو بائع) في الورقة المالية المعنية.

٣- ويقدم هذا الملحق بعض المعلومات المرجعية عن المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية وبعض الأمثلة لكيفية قيد هذه المراكز في مركز إجمالي الدين الخارجي.

ما هي هذه الأدوات؟

اتفاقات إعادة الشراء (الريبو)

٤- بموجب اتفاق إعادة الشراء، يتم تقديم الأوراق المالية مقابل نقد مع التزام من البائع (مقدم الورقة المالية) بإعادة شراء نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية ماثلة نقدا بسعر محدد في تاريخ

^٦ في حالة أداء مدفوعات قسيمة خلال حياة اتفاق الريبو، فإن هذا يؤخذ في الحسبان عند تحديد المبالغ التي يتعين سدادها. غير أن المشاركين في السوق يسعون إلى تجنب هذا الوضع إذا أمكن.

^١ إن عمليات إعادة البيع/الشراء هي نفسها كعمليات الريبو من حيث الأثر الاقتصادي، ولكنها أقل تعقيدا من الناحية التشغيلية. وإذا اقتنى البائع خيارا وليس التزاما بإعادة شراء الورقة المالية، فإن هذا الترتيب يطلق عليه أحيانا اتفاق إعادة شراء وهمي. ولا يعتبر المرشد تلك المعاملة معاملة متقابلة في الأوراق المالية.

الريبو، أي أن مقدم الورقة المالية قد يرغب في الحصول على الورقة المالية محل عملية الريبو ومن ثم يسمح له عادة بأن يحصل عليها عن طريق إحلال ورقة مالية أخرى من نفس النوعية محلها (تكون بصفة عامة مدرجة في قائمة الأوراق المالية المقبولة). وعادة يؤثر حق تبديل الأوراق المالية على سعر الفائدة الذي يتم تقاضيه على عمليات الريبو.

٩- وفي ظروف معينة، قد يحتاج أحد الأطراف إلى ورقة مالية من نوع معين، وتعرف هذه المعاملات بمعاملات الريبو «المستندة إلى دافع الحصول على أوراق مالية». وتنشأ هذه العمليات عندما تصبح ورقة مالية معينة «خاصة» أي عندما يكون الطلب عليها عاليا جدا ويكون العرض غير كاف للوفاء بالالتزامات. وفي هذه الظروف، يتم تقديم النقد كضمان إضافي (ترد مناقشة لموضوع الضمان الإضافي غير النقدي تحت القسم الذي يحمل عنوان إقراض الأوراق المالية أدناه) ويكون مقدم الورقة في مركز مساومة أقوى. وفي الأساس، عندما تحدث معاملة بدافع الحصول على ورقة مالية، فإن مقدم الورقة المالية يكون مستعدا لقبول النقد مقابل الورقة المالية التي «يقرضها»، بشرط إمكانية تعويضه عن مخاطر الإقراض من خلال الحصول على هامش كاف بين الفائدة التي يتعين دفعها على النقد المستلم وما يمكن كسبه في سوق المال. وفي حالات استثنائية، عندما تكون الورقة المالية غير متاحة من أي مصدر آخر، قد يهبط إلى الصفر سعر الفائدة على النقد المستلم.

١٠- ومسألة ما إذا كانت المعاملة دافعها الحصول على النقد أو الأوراق المالية هي مسألة تؤثر على تحديد الطرف الذي سيدفع الهامش. وتوفر مدفوعات الهامش لأحد الأطراف ضمانا إضافيا له قيمة سوقية أكبر من الأداة التي يجري تقديمها، ويستخدم مصطلح المبلغ المدفوع للوسيط ("haircut") في بعض الأحيان لوصف الفرق. ويمكن إجراء مدفوعات الهامش في البداية، وتعرف باسم الهوامش المبدئية—وخلال حياة اتفاق الريبو—وتعرف باسم هامش ضمان القيمة^٤ وعند هبوط القيمة السوقية للضمان الإضافي، فإنه يتم دفع هامش ضمان القيمة، مما يعيد الهامش إلى قيمته السوقية الأصلية. وإذا كان دافع المعاملة الحصول على النقد، فإن مقدم الورقة المالية يقدم الهامش؛ وإذا كانت المعاملة دافعها الحصول على أوراق مالية، فإن أخذ الورقة المالية يقدم الهامش. ويمكن أن يكون الهامش نقدا أو أوراقا مالية.

١١- وتؤثر مخاطر الأسواق ومخاطر الائتمان على مبلغ الهامش المقدم. ومخاطر السوق هي مخاطر الورقة المالية الأساسية—فكلما كان سعر الورقة المالية في السوق أكثر تغيرا زاد الهامش؛ ومخاطر الائتمان هي المخاطر التي يتعرض لها كل من الطرفين المتقابلين في عملية الريبو من الآخر—وكلما زادت مخاطر الائتمان المتصورة لمقدم الهامش زاد ذلك الهامش. وفي كلتا الحالتين، يحمي ارتفاع

- زيادة السيولة عن طريق تدبير الأموال مع الإبقاء على حجم التعرض لحركات الأسعار السوقية للورقة المالية—أي أن مقدم الورقة قد يرغب في اتخاذ مركز طويل الأجل في الورقة المالية ولكنه يحتاج أيضا إلى نقد في الأجل القصير؛
- اقتناء أوراق مالية لكي يغطي مركزا سالبًا (أو مركز بائعا)—أي أن يتخذ الورقة المالية مركزا سالبًا في الورقة المالية ومن ثم يستفيد من هبوط سعر السوق؛
- اتخاذ مركز رفع مالي في الأوراق المالية من خلال برنامج لشراء الأوراق المالية، ثم معادلتها بمعاملات عكسية «ريبو»، وشراء مزيد من الأوراق المالية بالنقد الذي حصل عليه، وهكذا، مع تقييد هذا النشاط بشروط واحد هو وجود هوامش، أي أن مقدم الورقة المالية ينشئ حجم تعرض موجبا كبيرا لحركات الأسعار السوقية للأوراق المالية دون أن يتعين عليه التمويل الكامل لهذا التعرض بأمواله الذاتية.
- تستخدم البنوك المركزية اتفاقات الريبو كأداة تشغيلية لإرخاء وضع السيولة في الأسواق المالية المحلية أو سحبها منها، وفي عديد من البلدان، يكون سعر الفائدة على معاملات الريبو (سعر الفائدة الذي يدفعه المقترض في معاملة الريبو) هو سعر الفائدة الممثل للقاعدة المعيارية في حالة الإقراض من البنك المركزي بأسعار الفائدة السوقية.

٧- وتعتبر سلاسل عمليات الريبو والريبو المقابلة ممارسة شائعة في الأسواق المالية، حيث يقوم أطراف السوق ممن يتمتعون بجدارة ائتمانية عالية بتدبير الأموال بأسعار فائدة أدنى من أسعار الفائدة التي يمكنهم الحصول عليها من الإقراض المشتق. وبهذه الطريقة، فإن سوق الريبو تكون جزء من نشاط أوسع في مجال الوساطة المالية.^٢ ويمكن أن يؤدي تطور أسواق الريبو إلى زيادة درجة سيولة سوق المال وفي الوقت نفسه تعميم سوق الأوراق المالية الأساسية المستخدمة (في أحيان كثيرة تكون أوراقا مالية حكومية، ولكن تلك ليست هي الحال بالضرورة)، مما يؤدي إلى أسعار فائدة أدنى على الاقتراض في حالة المشاركين في سوق المال والحكومة على السواء.

٨- وعادة يكون مقدم الورقة المالية في اتفاق الريبو هو الطرف الذي ينشئ المعاملة، وهو ما يميل إلى جعل أخذ الورقة المالية في وضع تفاوضي أقوى قليلا. ويطلق على هذه العمليات اسم عمليات الريبو «المستندة إلى دافع الحصول على نقد». وفي هذه الظروف، لا يشترط على مقدم الورقة المالية تقديم ورقة مالية معينة، إذ يتم بصفة عامة توفير قائمة بالأوراق المالية المقبولة المتوافرة. وفي أحيان كثيرة، يسمح بتبديل الورقة المالية خلال حياة اتفاق

^٢ قد يسلك المشاركون في سوق عمليات الريبو دفاتر متوازنة أو غير متوازنة: وفي الدفتر المتوازن، تكون آجال استحقاق كل عمليات الريبو الخارجة هي نفسها في حالة عمليات الريبو الداخلة؛ أما في الدفتر غير المتوازن، فتختلف آجال الاستحقاق تبعا لكل حالة يقوم فيها المشاركون في السوق بالمضاربة على حركات في منحني الغلة.

^٤ عمليات إعادة البيع/الشراء لا تنطوي على مدفوعات هامش.

١٤- وكما هي الحال مع اتفاقات الريبو، تنتقل الملكية الكاملة غير المنقوصة إلى أخذ الورقة المالية الذي يصبح بمقدوره بيع الورقة المالية المعنية بيعة مشتقا، ولكن مخاطر السوق—أي منافع (ومخاطر) الملكية (كالحق في مكاسب الحيازة المكاسب)—وتحمل خسائر الحيازة—تظل لدى المالك الأصلي للورقة المالية، الذي يتلقى أيضا دخل الملكية/الاستثمار المرتبط بالورقة المالية، وإن كان ذلك يتم من أخذ الورقة المالية وليس من جهة إصدار الورقة المالية. وبما أن إقراض الأوراق المالية هو نشاط دافعه الحصول على أوراق مالية، فإن أخذ الورقة المالية هو الذي ينشئ المعاملة، وهو ما يعني أن ميزة المساومة تكون لصالح «مقرض» الورقة المالية. ويعتمد مستوى الرسم المفروض على مدى توافر الورقة المالية. ويمكن إجراء الدفع عند إبرام العقد أو عند تصفية مركزه. وفي معظم الحالات، يعتبر مالك الورقة المالية الأصلي تلك الترتيبات ترتيبات مؤقتة لا تحذف الأوراق المالية من ميزانيته العمومية ولا تدرج الضمان الإضافي فيها، حيث إنه يحتفظ بالحقوق في أي أرباح موزعة أو فائدة في الوقت الذي تكون فيه الورقة المالية مقدمة كقرض، وإن كان ذلك يتم من أخذ الورقة المالية وليس من جهة إصدارها.

١٥- وتستخدم قروض الأوراق المالية بصورة نشطة في الأسواق المالية، وفي حالات كثيرة، يتم نقل الأوراق المالية بين الحائزين عن طريق جهات الحفظ المركزي للأوراق المالية. ويقوم مالك الورقة المالية بإعطاء جهة الحفظ المركزي حقا عاما في إقراض الأوراق المالية إقراضا مشتقا مع الخضوع لضمانات وقائية قانونية معينة. ونتيجة لذلك، في كثير من الأحيان لا يكون مالك الورقة المالية على علم بأن الورقة المالية التي يملكها تم بيعها بموجب اتفاق إقراض أوراق مالية.

١٦- وتتمثل الأغراض الأساسية لإقراض الأوراق المالية فيما يلي:

- من منظور أخذ الورقة المالية، يتم اقتناء الورقة المالية للوفاء بالتزام ببيع الورقة المالية، أي لتغطية مركز سالب (أو بائع). ويمكن لأخذ الورقة المالية أن يتخذ مراكز رفع مالي عن طريق بيع أوراق مالية لا يملكها ثم تغطية مركزه بالأوراق المالية المقنتاة بموجب قروض الأوراق المالية.
- ومن منظور مقدم الورقة المالية، يولد الرسم المدفوع من قبل أخذ الورقة دخلا، إذ يتخذ المالك مركزا طويل الأجل في الورقة المالية، ولكنه يكسب دخلا إضافيا من خلال قرض الأوراق المالية.
- ويمكن لجهة الحفظ المركزي كسب دخل من الرسوم الإضافية، وهو ما يمكن نقل جزء منه إلى مالك الورقة المالية من خلال

^٥ في الحالات التي تكون فيها الأسهم مقدمة كقرض، يتم عادة تجنب التزام بين فترة القرض واجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم، أو أي حالة أخرى يكون مطلوبها فيها ممارسة حقوق التصويت (كورود عرض للشراء). إلا أنه ليس من الممكن دائما معرفة متى ستنشأ تلك الحالات، وعادة ما تكون هناك ترتيبات تسمح بإعادة الأسهم إلى المالك الأصلي في تلك الظروف.

الهامش أخذه من ارتفاع احتمال حدوث تطورات معاكسة. ونظرا لأن كل طرف عند إبرام اتفاق الريبو يكون معرضا للمخاطر بدرجة متساوية، في كثير من الأسواق المالية المتقدمة، قد لا يكون الهامش المبدئي مطلوباً إذا كانت المرتبة الائتمانية متساوية تقريبا (تطلب السلطات النقدية عادة هامشا مبدئيا ونادرا ما تدفع هي أي هامش مبدئي، هذا إن كانت تدفعه أصلا) ولكن يتم عادة تقديم هامش ضمان القيمة عندما يهبط سعر الورقة المالية في السوق. ومن ناحية أخرى، عندما ترتفع قيمة الورقة المالية، فإن أخذ الورقة المالية قد يرد جزءا من قيمة الورقة المالية أو ربما لا يقوم برده لكونها «هامش عكسي لضمان القيمة»، مما يعتمد على ممارسات السوق في البلد المعني. وفي أسواق رأس المال الأقل تطورا، قد يشترط تقديم هوامش مبدئية أكبر بكثير من قيمة النقد المقدم (إذ يمكن أن تزيد عليه بما يصل إلى ٢٥٪)، مما يعتمد على مدى عمق وتقلب سعر السوق للورقة المالية الأساسية في معاملة الريبو.

١٢- وهناك عوامل تؤيد الرأي الذي يدعو إلى تصنيف اتفاقات الريبو كقروض، مع بقاء الورقة المالية مدرجة على الميزانية العمومية لمقدم الورقة المالية، وهذه العوامل هي الترتيبات القانونية وترتيبات السوق لاتفاقات الريبو، بما في ذلك مدفوعات الهامش (سواء أكان هامشا مبدئيا أو هامش ضمان قيمة)، والقدرة على تبديل الأوراق المالية، واستمرار تحمل مخاطر السوق من جانب مقدم الورقة المالية. وهذه بالتأكيد هي نظرة المشاركين في السوق إلى عمليات الريبو. ومن ناحية أخرى، في ضوء تغير ملكية الورقة المالية، يرى البعض أنه ينبغي قيد معاملة الورقة المالية، إذ لم يعد لمقدم الورقة المالية أي مطالبة قانونية على جهة إصدار الورقة المالية. ويرد في الفصل الرابع جدول للذاكرة خاص بمركز إجمالي الدين الخارجي يمكن استخدامه في عرض بيانات سندات الدين المصدرة من جهة غير مقيمة والتي (١) قدمها المقيمون إلى غير المقيمين أو (٢) اقتنوها من غير المقيمين بموجب معاملات عكسية قائمة، بما في ذلك اتفاقات الريبو. ويساعد هذا الجدول على تتبع مسار تغير ملكية سندات الدين تلك بين المقيمين وغير المقيمين، وبصفة أعم، تتبع مسار المراكز المقنتاة بموجب المعاملات العكسية.

إقراض الأوراق المالية

١٣- بموجب اتفاق إقراض الأوراق المالية، يتم تقديم أوراق مالية بموجب اتفاق قانوني يشترط أن يعيد أخذ الورقة المالية نفس الورقة أو أوراقا مالية مماثلة في تاريخ متفق عليه إلى نفس الطرف الذي تم اقتناء الأوراق المالية منه في البداية. ولا يقدم أخذ الورقة المالية أي نقد إلى مقدم الورقة المالية مقابل اقتناء تلك الأوراق المالية، رغم أن أخذ الورقة المالية قد يدفع رسما ويقدم ضمانا إضافيا (كأن يكون ذلك في شكل أوراق مالية أخرى). وإذا تم تقديم ضمان إضافي نقدي، فإن المعاملة يكون لها نفس التأثير الاقتصادي الذي ينتج عن اتفاقات الريبو.

كقرض بموجب عمليات قروض الأوراق المالية تظل مدرجة على الميزانية العمومية للمالك الأصلي. فإذا قام أخذ الورقة المالية ببيع الورقة المالية المقتناة بموجب عمليات قروض أوراق مالية، فإنه يتم قيد مركز سالب (أو بائع) في الورقة المالية، مما يعكس الالتزام بإعادة الورقة المالية إلى مقدمها. وكما ذكر أعلاه، يورد الفصل الرابع جدولاً للتذكرة عن مركز إجمالي الدين الخارجي يمكن استخدامه في عرض بيانات سندات الدين المصدرة من جهة غير مقيمة والتي (١) قدمها المقيمون إلى غير المقيمين أو (٢) اقتنوها من غير المقيمين بموجب معاملات عكسية قائمة، بما في ذلك اتفاقات إقراض الأوراق المالية.

أمثلة للقيد

٢٠- لمساعدة معدي البيانات، يرد في الجدول ألف ٢-١ بيان لبعض الأمثلة حول كيفية قيد مختلف أنواع المعاملات المقابلة في الأوراق المالية في مركز إجمالي الدين الخارجي وفي جدول التذكرة، عندما يكون محل تلك المعاملات هو سندات الدين^١. وتوضح هذه الأمثلة التغير في المركز عندما يقتني غير مقيم من مقيم سندات دين صادرة عن جهة مقيمة، أو العكس، بموجب معاملة مقابلة في الأوراق المالية. وفي كل هذه الأمثلة، يفترض أن سندات الدين المستخدمة في هذه المعاملات تبلغ قيمتها ١٠٠ وحدة، وأي نقد تم تقديمه يبلغ ٩٥ وحدة. وينطوي كل مثال على معاملة في سند دين صادر عن مقيم في البلد ألف. ويحدد كل مثال معاملة مبدئية، تليها معاملات لاحقة مختلفة. وفي حالة كل معاملة لاحقة، تشمل القيود المدرجة كلا من المعاملة المبدئية والمعاملة اللاحقة. ومن ثم، تشمل القيود في حالة المثال ١ (ب) عملية بيع سند دين بموجب اتفاق ريبو من مقيم في البلد ألف إلى غير مقيم هو (أ)، وعملية البيع اللاحقة بموجب اتفاق ريبو من غير مقيم إلى مقيم آخر في البلد ألف هو (١ (ب))؛ وتشمل القيود في حالة المثال ١ (ج) عملية بيع سند دين بموجب اتفاق ريبو من مقيم في البلد ألف إلى غير مقيم هو (أ)، وعملية البيع اللاحقة بموجب اتفاق ريبو من غير مقيم إلى غير مقيم آخر هو (١ (ج)).

^١ عندما تنطوي المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية على أوراق حقوق الملكية، فإن الدين الخارجي لا يتأثر إلا عند استخدام تلك الأوراق كضمان إضافي لتدبير نقد من غير مقيم. وفي هذه الحالة، يتم قيد قرض.

تخفيض رسوم الحفظ المركزي. وستكون جهة الحفظ المركزي على الأرجح أقدر من مالك الورقة المالية على إدارة الضمان الإضافي المقدم من أخذ الورقة المالية، أما مالك الورقة المالية فهو بدوره يؤدي رسوماً أقل للحفظ المركزي ولا يتحمل مسؤولية إدارة الضمان الإضافي المقدم، وذلك في مقابل سماحه بإقراض الأوراق المالية.

١٧- ويمكن إنشاء سلاسل إقراض الأوراق المالية، شأنها في ذلك شأن اتفاقات الريبو، بحيث يقوم السماسرة بإقراض الأوراق المالية إقراضاً مشتقاً بصورة متوالية إلى السماسرة أو التجار أو إلى أطراف أخرى. ويتم رد مسار سلاسل الإقراض عند إعادة الأوراق المالية. وينطوي إقراض الأوراق المالية على الأوراق المالية التي قد يصدرها المقيمون أو غير المقيمين أو الحكومات والشركات، ويمكن أن تكون إما أسهماً أو أدوات دين. ويؤدي إقراض الأوراق المالية إلى زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى إتمام بعض تسويات التجارة في الوقت المناسب، وخاصة في حالة الأوراق المالية التي يندر تداولها أو يتم تداولها بحجم صغير.

١٨- ويقوم أخذ الأوراق المالية عادة بتقديم ضمان إضافي في شكل أوراق مالية أخرى ذات قيمة مساوية أو أكبر مقابل الأوراق المالية «المقدمة كقرض»، مما يمثل هامشاً مبدئياً، وإن كان في بعض الحالات لا يتم تقديم أي ضمان إضافي. فإذا تم تقديم ضمان إضافي نقداً، فإن المعاملة يكون لها نفس التأثير الاقتصادي لاتفاقات الريبو (وهو ما وردت مناقشته أعلاه). فإذا كانت القيمة السوقية للأوراق المالية المودعة كضمان إضافي تتجه نحو الهبوط قياساً إلى قيمة الأوراق المالية «المقدمة كقرض»، فإن أخذ الورقة المالية يشترط عليه عادة إيداع هامش ضمان للقيمة، وذلك من أجل استعادة المركز النسبي. فإذا زادت قيمة الأوراق المالية المودعة كضمان إضافي، فقد يشترط على مقدم الأوراق المالية إعادة جزء من الضمان الإضافي أو قد لا يشترط عليه ذلك، مما يعتمد على الممارسة السائدة في البلد المعني.

١٩- وبسبب الشرط الذي يقضي بإعادة الأوراق المالية، فإن مدفوعات هامش التأمين، واحتفاظ مالك الورقة المالية الأصلي بمخاطر السوق لتلك الأوراق المالية، وبالحد في الحصول على مدفوعات دخل على الورقة المالية، فإن الأوراق المالية المقدمة

الجدول ألف ٢-١: الدين الخارجي: قيد المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية

بنود للتذكير: سندات الدين المكتناة بموجب معاملات متقابلة في الأوراق المالية: التغيير في المركز		التغير في مركز إجمالي الدين الخارجي		المعاملة
اقتناها المقيمون من غير المقيمين (- = زيادة)	اقتناها غير المقيمين من المقيمين (+ = زيادة)	القروض (+ = زيادة)	سندات الدين (+ = زيادة)	
				المثال (١): اتفاق إعادة الشراء (الريبو)
—	١٠٠+	٩٥+	—	(أ) مقيم في البلد ألف يبيع الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو إلى غير مقيم.
١٠٠-	١٠٠+	٩٥+	—	(ب) بعد المعاملة ١ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو إلى مقيم آخر في (أ).
—	١٠٠+	٩٥+	—	(ج) بعد المعاملة ١ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو إلى غير مقيم آخر.
—	١٠٠+	٩٥+	١٠٠-	(د) بعد المعاملة ١ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى مقيم في البلد ألف.
—	١٠٠+	٩٥+	—	(هـ) بعد المعاملة ١ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى غير مقيم آخر.
				المثال (٢): اتفاق إعادة شراء (ريبو)
١٠٠-	—	—	—	(أ) يشتري مقيم في البلد ألف الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو من غير مقيم.
١٠٠-	—	—	—	(ب) بعد المعاملة ٢ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو إلى مقيم آخر في البلد ألف.
١٠٠-	١٠٠+	٩٥+	—	(ج) بعد المعاملة ٢ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بموجب اتفاق ريبو إلى غير مقيم.
١٠٠-	—	—	—	(د) بعد المعاملة ٢ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى مقيم آخر.
١٠٠-	—	—	١٠٠+	(هـ) بعد المعاملة ٢ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى غير مقيم.
				المثال (٣) قرض أوراق مالية
—	١٠٠+	—	—	(أ) «بييع» مقيم في البلد ألف الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية إلى غير مقيم.
١٠٠-	١٠٠+	—	—	(ب) بعد المعاملة ٣ (أ)، «بييع» غير المقيم الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية إلى مقيم آخر في البلد ألف.
—	١٠٠+	—	—	(ج) بعد المعاملة ٣ (أ)، «بييع» غير المقيم الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية إلى غير مقيم آخر.
—	١٠٠+	—	١٠٠-	(د) بعد المعاملة ٣ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى مقيم في البلد ألف.
—	١٠٠+	—	—	(هـ) بعد المعاملة ٣ (أ)، يبيع غير المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى غير مقيم آخر.
				المثال (٤): قرض أوراق مالية
١٠٠-	—	—	—	(أ) «يشترى» مقيم في البلد ألف الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية من غير مقيم.
١٠٠-	—	—	—	(ب) بعد المعاملة ٤ (أ)، «بييع» المقيم الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية إلى مقيم آخر في البلد ألف.
١٠٠-	١٠٠+	—	—	(ج) بعد المعاملة ٤ (أ)، «بييع» المقيم الورقة المالية بموجب قرض أوراق مالية إلى غير مقيم.
١٠٠-	—	—	—	(د) بعد المعاملة ٤ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى مقيم آخر في البلد ألف.
١٠٠-	—	—	١٠٠+	(هـ) بعد المعاملة ٤ (أ)، يبيع المقيم الورقة المالية بيعا قطعيًا إلى غير مقيم آخر.

الملحق الثالث: ثبت بمصطلحات الدين الخارجي

Amortization Schedule

جدول استهلاك الدين

هو الجدول الزمني لسداد المبلغ الأصلي ومدفوعات الفائدة على أساس مستمر. وفي حالة القروض، يتم عادة إدراج جدول استهلاك الدين في مرفق بالعقد أو يمكن تقديره من العقد.

Arbitrage

المراجحة

هي الشراء (أو الاقتراض) في سوق ما والبيع (أو الإقراض) في نفس السوق أو في سوق أخرى لتحقيق ربح من جوانب قصور السوق أو من فروق الأسعار.

Arrangement on Guidelines for Officially Supported Export Credits (OECD Consensus)

الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بائتمانات التصدير المشمولة بالمساندة الرسمية (توافق آراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

هذا الاتفاق (المعروف أحيانا باسم توافق آراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) هو اتفاق شرف يحكم تقديم الائتمانات التصدير المشمولة بالمساندة الرسمية التي تبلغ فترة الائتمان في حالاتها سنتين أو أكثر. ويتم التوصل إلى هذا الاتفاق بالتفاوض من جانب جهاز دولي يسمى «المشاركون في الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بائتمانات التصدير المشمولة بالمساندة الرسمية»، والذي يعقد اجتماعاته في باريس تحت رعاية أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبدعم إداري منها. والمشاركون هم أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي (بما في ذلك جميع الدول الأعضاء) واليابان كوريا ونيوزيلندا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة. وإضافة إليها، هناك ثلاثة مراقبين هم الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا.

B

Balance of Payment

ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بشكل منهجي المعاملات التي تتم بين الاقتصاد المعني والعالم الخارجي في

A

Accrual of Interest Costs

قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق

هو القيد المستمر لتكاليف الفائدة، وبالتالي يتحقق التكافؤ بين تكلفة رأس المال وتوفير رأس المال.

Affiliated Enterprises

المشروعات المنتسبة

هي المشروعات المرتبطة من خلال هياكل ملكية الاستثمار المباشر، مثل الفروع والشركات التابعة والمؤسسات الزميلة والمشروعات المشتركة. وتندرج المشروعات الداخلة في علاقة استثمار مباشر ضمن المشروعات المنتسبة ولكن تندرج ضمنها أيضا المشروعات المرتبطة من خلال سلسلة علاقات استثمار مباشر. وللإطلاع على عرض أوفى لعلاقات الاستثمار المباشر، راجع:

OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment (OECD, 1996, pp. 912-).

Agreed Minute

المحضر المتفق عليه

هو وثيقة تصدر عن نادي باريس تورد تفاصيل شروط إعادة جدولة الدين بين الدائنين والمدين. وهو يحدد نطاق تغطية مدفوعات خدمة الدين (أي أنواع الدين التي تتناولها الشروط) والتاريخ الفاصل لتحديد الالتزامات التي تعاد جدولتها وفترة توحيد الديون ونسبة المدفوعات المقررة إعادة جدولتها والأحكام المتعلقة بدفعات المقدم (إن وجدت) والجدول الزمني لسداد الدين المعادة جدولته والدين المؤجل. وتلتزم الحكومات الدائنة بإدراج هذه الشروط في الاتفاقات الثنائية التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض مع الحكومة المدينة التي تنفذ المحضر المتفق عليه. ولا يوافق دائنو نادي باريس على إعادة الجدولة إلا مع البلدان التي تدخل مع صندوق النقد الدولي في اتفاقات بشأن شريحة الائتمان العليا (اتفاق الاستعداد الائتماني أو تسهيل الصندوق الممدد) أو اتفاق معقود بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر أو برنامج مراكمة الحقوق.

Bilateral Rescheduling Agreements

اتفاقات إعادة الجدولة الثنائية

هي اتفاقات إعادة الجدولة التي يتم التوصل إليها على المستوى الثنائي بين البلد المدين والبلدان الدائنة. وتعتبر هذه الاتفاقات من الوجهة القانونية بمثابة معادل اتفاقات القروض الجديدة. وبعد إتمام إعادة الجدولة في نادي باريس، يلزم أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى وضع إعادة الجدولة المنصوص عليها في المحضر المتفق عليه متعدد الأطراف موضع التنفيذ.

Bullet Repayment

السداد دفعة واحدة

هو سداد المبلغ الأصلي كمبلغ واحد عند استحقاق الدين.

Buyer's Credit

الائتمان المقدم إلى المشتري

هو ترتيب مالي يقوم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو إحدى هيئات الائتمان التصدير في البلد المصدر بتقديم قرض إلى المشتري الأجنبي مباشرة أو إلى بنك في البلد المستورد من أجل سداد قيمة مشتريات السلع والخدمات من البلد المصدر. ويعرف هذا الائتمان أيضا باسم الائتمان المالي. ولا يشير هذا المصطلح إلى الائتمان المقدم مباشرة من المشتري إلى البائع (على سبيل المثال من خلال دفع سلف مقابل السلع والخدمات المعنية).

C

Capital Account

الحساب الرأسمالي

في ميزان المدفوعات، يغطي الحساب الرأسمالي التحويلات الرأسمالية واقتناء البنود غير المالية غير المنتجة أو التصرف فيها (كبراءات الاختراع على سبيل المثال).

Capital Transfers

التحويلات الرأسمالية

تتألف التحويلات الرأسمالية من نقل ملكية أصل ثابت دون تلقي أي شيء في المقابل أو إعفاء المدين، بالاتفاق المتبادل بين الدائن والمدين، من التزام مالي دون أن يتلقى الدائن أي مقابل.

Capitalized Interest

الفائدة المرسمة

الفائدة المرسمة هي تحويل تكليف الفائدة المستحقة أو مدفوعات الفائدة المستقبلية، عن طريق ترتيب تعاقد مع الدائن، إلى أداة

فترة زمنية معينة. وتتألف تلك المعاملات، التي يتم معظمها بين المقيمين وغير المقيمين، من المعاملات التي تنطوي على السلع والخدمات والدخل؛ والمعاملات التي تنطوي على المطالبات المالية والخصوم القائمة للعالم الخارجي؛ والمعاملات التي تصنف كتحويلات (كالهدايا).

Bank for International Settlements (BIS)

بنك التسويات الدولية

يظطلع بنك التسويات الدولية الذي أنشئ في عام ١٩٣٠ بموجب اتفاقية دولية بين الحكومات، بتشجيع التعاون بين البنوك المركزية. وبهذه الصفة يؤدي هذا البنك أربع وظائف رئيسية هي كما يلي: أنه يحتفظ بودائع من عدد كبير من البنوك المركزية في شتى أرجاء العالم ويتولى إدارتها؛ ويعمل كمنتهى للتعاون النقدي الدولي؛ ويساعد كوكيل أو جهاز أمناء في تنفيذ مختلف الاتفاقات المالية الدولية؛ ويظطلع بأبحاث ويصدر مطبوعات عن الموضوعات النقدية والاقتصادية.

Berne Union

اتحاد برن

هو الاتحاد الدولي لشركات التأمين على الائتمان والاستثمار. ويعتبر هذا الاتحاد رابطة غير رسمية لهيئات التأمين على ائتمانات التصدير، وقد أسس في عام ١٩٣٤. وأهم هدفين لاتحاد برن هو تشجيع القبول الدولي للمبادئ السليمة في مجال التأمين على ائتمانات التصدير والتأمين على الاستثمار وتبادل المعلومات المتعلقة بهما. ويجتمع الأعضاء البالغ عددهم قرابة الخمسين مرتين كل عام لتبادل المعلومات والسعي إلى إرساء معايير مشتركة، وذلك على سبيل المثال بشأن المقدم الملائم وفترات السداد الملائمة لمختلف أنواع الصادرات. ويقوم الاتحاد المذكور بالتحديث المستمر لمراتب الجدارة الائتمانية للبلدان المقترضة. ويتشاور الأعضاء أيضا فيما بينهم على أساس مستمر ويجري بينهم تعاون وثيق. ويشارك جميع الأعضاء كمؤمنين لا كممثلين عن حكومات بلدانهم.

Bilateral Deadline

المهلة الثنائية

في سياق عمليات إعادة الجدولة التي يقوم بها نادي باريس، هو التاريخ الذي يجب بحلوله إبرام جميع الاتفاقات الثنائية. وهو محدد في المحضر المتفق عليه ويكون في العادة بعد تاريخ ذلك المحضر بستة أشهر ويمكن مده استجابة لطلب.

Bilateral Debt

الدين الثنائي

القروض المقدمة من دائن ثنائي.

أسعار الفائدة هذه على ١٣ عملة، وأغلبيتها تستند إما إلى العائد على السندات الحكومية ذات أجل الاستحقاق البالغ خمس سنوات أو إلى العائد على السندات البالغ أجل استحقاقها ثلاث أو خمس أو سبع سنوات، وذلك وفقا لطول فترة السداد. ويتم تعديل أسعار الفائدة هذه شهريا والهدف منها هو أن تكون انعكاسا لأسعار الفائدة التجارية.

Commercial Risk المخاطر التجارية

في سياق ائتمانات التصدير، هي مخاطر عدم قيام مشتر أو مقترض غير سيادي أو من القطاع الخاص عن السداد بعملته المحلية وذلك بسبب العجز عن السداد أو الإعسار أو عدم استلام السلع المشحونة وفقا لعقد التوريد أو لكل هذه الأسباب أو بعضها (وهذه على عكس مخاطر التحويل الناشئة عن عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى العملة التي يستحق دفع خدمة الدين بها أو على عكس المخاطر السياسية الأوسع).

Commitment الالتزام

بوجه عام، هو الالتزام المؤكد بالإقراض أو ضمان أو التأمين على مقدار معين من الموارد وفق شروط مالية معينة. غير أنه في الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بائتمانات التصدير المشمولة بالمساعدة الرسمية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (راجع أعلاه)، يشير الالتزام ببساطة إلى أي بيان يتخذ أي شكل يتم عن طريقه إبلاغ الاستعداد أو النية لتوفير المساعدة الرسمية إلى البلد أو المشتري أو المقترض أو المصدر المتلقي أو المؤسسة المالية المتلقية.

Commitment Charge (or Fee) رسم الالتزام

هو الرسم الذي يؤدي مقابل جعل الرصيد غير المنصرف من التزام القرض المعني متاحا. وفي العادة يكون هذا الرسم ذا معدل ثابت (كأن يكون على سبيل المثال ١,٥٪ سنويا) محسوبا على أساس الرصيد غير المدفوع.

Commitment, Date of تاريخ الالتزام

هو التاريخ الذي يصدر فيه الالتزام.

Comparable Treatment المعاملة المماثلة

هي تفاهم في اتفاق إعادة هيكلة الدين مع دائني نادي باريس على أن يضمن المدين الحصول على تخفيف عبء دين معادل على الأقل من الدائنين الآخرين.

دين جديدة أو إلى مبلغ أصلي. وأكثر أشكال الرسملة شيوعا هو إعادة استثمار تكاليف الفائدة في شكل مبلغ أصلي، إما بناء على اتفاق صريح يتعلق بأداة الدين المعينة أو كجزء من اتفاق إعادة جدولة. ونظرا لأنه كثيرا ما تكون رسملة الفائدة جزءا من اتفاق إعادة جدولة، يتم تحويل نسبة مئوية ما من الفائدة المستحقة الدفع أثناء فترة التوحيد (راجع أدناه) إلى مبلغ أصلي من خلال اتفاق يتم التوصل إليه مع الدائن.

Claim Payments مدفوعات سداد المطالبات

هي المدفوعات المؤداة إلى المصدرين أو البنوك، بعد فترة انتظار المطالبات من جانب هيئة ائتمان التصدير عن القروض المؤمن عليها أو المضمونة عندما يتخلف المقترض الأصلي أو الضامن في البلد المدين عن السداد. وتقوم الهيئة المعنية بقيد هذه المدفوعات كمطالبات غير مستردة إلى حين استردادها من المدين أو من ضامنه.

Claims-Waiting Period فترة انتظار المطالبات

هي الفترة التي يجب على المصدرين المعنيين أو البنوك المعنية انتظارها بعد تاريخ استحقاق السداد قبل أن تقوم هيئة ائتمان التصدير بالدفع مقابل المطالبة المناظرة.

Cofinancing التمويل المشترك

هو الائتمان المشترك أو الموازي للبرامج أو المشاريع عن طريق القروض أو المنح المقدمة إلى البلدان النامية من البنوك التجارية وهيئات ائتمان التصدير والمؤسسات الرسمية الأخرى بالاشتراك مع هيئات أو بنوك أخرى أو البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

Commercial Credit الائتمان التجاري

في إطار نادي باريس، هو القروض المقدمة أصلا بشروط لا تستوفي شروط تعريف ائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه القروض تكون عادة ائتمانات تصدير مقدمة بشروط السوق ولكنها تشمل أيضا قروض مقدمة من الحكومات بخلاف المساعدة الإنمائية الرسمية.

Commercial Interest Reference Rates (CIRRs)

أسعار الفائدة المرجعية التجارية

هي مجموعة من أسعار الفائدة على كل عملة على حدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تم وضع

الاستحقاق) تعتبر موحدة، فإن بمقدور الدائنين الاختيار من قائمة من الخيارات لتنفيذ تخفيف عبء الدين.

Concessionality Level

مستوى التيسير

هو حساب صافي القيمة الحاضرة، مقيسة وقت تقديم القرض المعني، الذي يقارن بين القيمة الاسمية للدين القائم وبين مدفوعات خدمة الدين المستقبلية مخصومة بسعر فائدة قابل للتطبيق على عملة المعاملة المعنية، معبرا عنه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية للدين. ويتم حساب مستوى التيسير في حالة الدين الثنائي (أو المعونة المربوطة) بطريقة مشابهة، ولكن يستعاض عن استخدام القيمة الاسمية للدين باستخدام القيمة الاسمية الأصلية للقرض، أي القيمة التي تشمل المبالغ المنصرفة وغير المنصرفة، ويطلق على الفرق مصطلح عنصر المنحة. (راجع أيضا مصليحي «عنصر المنحة» و«صافي القيمة الحاضرة»).

Consolidated Amount or Consolidated Debt

المبلغ الموحد أو الدين الموحد

هو مدفوعات خدمة الدين والمتأخرات أو رصيد الدين، المعادة هيكلتها وفق اتفاق إعادة الجدولة الذي يعقد في إطار نادي باريس.

Consolidated Reporting

إبلاغ البيانات الموحدة

هو إبلاغ البيانات الذي يغطي المطالبات والخصوم القائمة على جميع المكاتب التابعة لنفس الكيان في العالم بأسره، ولكن مع استبعاد المراكز القائمة بين المكاتب التابعة لنفس الكيان. وتشمل المكاتب المكتب الرئيسي ومكاتب الفروع والشركات التابعة. ويشير مصطلح الميزانية العمومية الموحدة إلى تجميع أصول وخصوم الشركة الأم وجميع مكاتبها في ميزانية عمومية واحدة بعد حذف جميع الأرباح غير المحققة على التعامل داخل المجموعة الواحدة وحذف جميع الأرصدة بين مكونات هذه المجموعة.

Consolidation Period

فترة التوحيد

في اتفاقات إعادة الهيكلة التي تعقد في إطار نادي باريس، يقصد بها الفترة التي أصبحت فيها مدفوعات خدمة الدين المقرر إعادة هيكلتها (أي «آجال الاستحقاق الجارية الموحدة») مستحقة الدفع أو ستصبح مستحقة الدفع أثناءها. وقد تكون بداية فترة التوحيد سابقة على تاريخ المحضر المتفق عليه أو موافقة له أو لاحقة عليه. وفترة التوحيد المعيارية هي سنة واحدة، ولكن في بعض الأحيان يتم توحيد مدفوعات الدين على مدى فترة

Complete Market

السوق الكاملة

يقال إن السوق تعتبر كاملة عندما تكون هناك سوق قائمة فيها سعر توازن لكل أصل في كل حالة ممكنة في العالم.

Complete Point

نقطة الإنجاز

في سياق مبادرة «هيبك» (راجع أدناه)، عندما يقرر المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن البلد المعني قد استوفى شروط الحصول على المساعدة بموجب تلك المبادرة. ويعتمد توقيت بلوغ نقطة الإنجاز على التطبيق بشكل مرض للإصلاحات الهيكلية الرئيسية على مستوى السياسات الاقتصادية والمتفق عليها عند نقطة القرار، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي واعتماد وتطبيق استراتيجية الحد من الفقر الموضوعية من خلال عملية قائمة على المشاركة ذات القاعدة الواسعة. (راجع أيضا مصطلح نقطة القرار).

Concessional Loans

القروض الميسرة

هي قروض يتم تقديمها بشروط تعتبر أكثر سخاء بكثير من شروط القروض السوقية. وتحقق التيسير إما من خلال تحديد أسعار فائدة أدنى من الأسعار السائدة في السوق وإما من خلال إتاحة فترة سماح أم من خلال مزيج منهما. وعادة ما تقتزن القروض الميسرة بفترة سماح طويلة.

Concessional Restructuring

إعادة الهيكلة الميسرة

هي إعادة الهيكلة مع إجراء تخفيض في القيمة الحاضرة لخدمة الدين. وفي سياق نادي باريس، تمنح شروط إعادة الهيكلة الميسرة للبلدان منخفضة الدخل منذ أكتوبر ١٩٨٨ مع إجراء تخفيض في القيمة الحاضرة للدين المستوفي للشروط حتى الثلث (شروط تورنتو)؛ وتمنح منذ ديسمبر ١٩٩١ مع إجراء تخفيض في القيمة الحاضرة للدين المستوفي للشروط حتى النصف (شروط لندن أو «التيسيرات المعززة» أو شروط «تورنتو المعززة»); وتمنح منذ يناير ١٩٩٥ مع إجراء تخفيض في القيمة الحاضرة للدين المستوفي للشروط حتى الثلثين (شروط نابولي). وفي سياق مبادرة «هيبك»، وافق الدائنون في نوفمبر ١٩٩٦ على زيادة نسبة تخفيض القيمة الحاضرة للدين المستوفي للشروط حتى ٨٠٪ (شروط ليون) ثم وافقوا في يونيو ١٩٩٩ على زيادة تلك النسبة حتى ٩٠٪ (شروط كولون). ويمكن أن تتخذ عملية إعادة الهيكلة تلك شكل إعادة هيكلة التدفقات أو عمليات رصيد الدين. ورغم أن الشروط (أي فترة السماح وأجل

ائتمان التصدير الكبرى يقرض من حسابه الذاتي). وتنص وثائق التأمين على أن تقوم هيئة ائتمان التصدير المعنية بتعويض المقرض عن الخسائر حتى نسبة مئوية معينة من الائتمان المشمول بالغطاء ووفق شروط معينة. أما المقرضون والمصدرون فيدفعون علاوة إلى هيئة ائتمان التصدير المعنية. وعادة ما توفر وثائق التأمين الحماية للمقرض ضد المخاطر السياسية أو مخاطر التحويلات في البلد المقرض والتي تمنع تحويل مدفوعات خدمة الدين.

Creditor الدائن

هو أي كيان له مطالبة مالية على كيان آخر.

Creditor Country البلد الدائن

هو البلد الذي يقيم فيه الدائن. أما في مصطلحات نادي باريس، فيعني الدائن الثنائي الرسمي.

Creditor Reporting System نظام الإبلاغ من الدائنين

هو نظام لإبلاغ البيانات الإحصائية تديره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل مراقبة الدين القائم على البلدان النامية. وتقوم بتوفير تلك المعلومات للبلدان الدائنة الرئيسية، وهي أساسا البلدان الاثنان والعشرون الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، إلى جانب المفوضية الأوروبية. ويتم نشر تلك البيانات في المطبوعة التي تحمل عنوان «إحصاءات الدين الخارجي» التي تصدر سنويا عن المنظمة المذكورة.

Cross-Border Positions المراكز الدولية

هي مراكز الأصول والخصوم للمقيمين في اقتصاد ما إزاء المقيمين في سائر الاقتصادات.

Currency of Reporting عملة الإبلاغ

هي وحدة الحساب التي تستخدم في إبلاغ بيانات المبالغ المعنية إلى الهيئة القائمة بإعداد البيانات و/أو هيئة دولية تقوم بإعداد إحصاءات الدين. راجع الفصل الثاني للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بوحدة الحساب.

Currency of Transaction عملة المعاملة

هي واسطة التبادل التي تتم بها كل معاملة. وقد تكون تلك الواسطة عملة أو سلعا أو خدمات. ولا يشترط بالضرورة أن تكون

تبلغ سنتين أو ثلاث سنوات، وذلك بما يتناظر مع الاتفاق متعدد السنوات المعقود مع صندوق النقد الدولي.

Contingent Asset/Liability (Contingencies) الأصول/الخصوم الاحتمالية (البنود الاحتمالية)

تتمثل الخاصية الرئيسية للبنود الاحتمالي في وجوب استيفاء شرط واحد أو أكثر قبل أن تتم المعاملة المالية المعنية.

Cover الغطاء

هو مخصص ضمان ائتمان التصدير أو التأمين ضد مخاطر تأجيل المدفوعات المتعلقة بمعاملات التصدير المعنية أو عدم دفع قيمة تلك المعاملات. ويتم في العادة، وليس دائما، توفير الغطاء للمخاطر التجارية والمخاطر السياسية. وفي معظم الحالات، لا يتم توفير الغطاء لكامل قيمة مدفوعات خدمة الدين المستقبلية؛ وتتراوح نسبة الغطاء في العادة بين ٩٠٪ و ٩٥٪. (راجع أيضا مصطلح «الحدود الكمية».)

Coverage of Rescheduling Agreements نطاق تغطية اتفاقات إعادة الجدولة

هو خدمة الدين أو المتأخرات المعادة جدولتها. ويعني نطاق التغطية الشامل إدراج معظم خدمة الدين والمتأخرات المستوفية للشروط أو كلها.

Credit الائتمان

هو المبلغ الذي يوجد عليه التزام محدد بالسداد. وتشمل الائتمانات القروض وائتمانات التجارة والسندات والأذون، إلخ، وغيرها من الاتفاقات التي تنشئ التزامات محددة بالسداد في فترة زمنية وعادة ما تقتصر بفائدة، وإن لم تكن هذه هي الحال دائما. ويتم تقديم الائتمان من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والمعاملات المالية.

Credit Guarantee ضمان الائتمان

هو الالتزام المقدم من إحدى هيئات ائتمان التصدير لتعويض المقرض إذا تخلف المقرض عن سداد القرض. أما المقرض فيدفع رسم ضمان.

Credit Insurance التأمين على الائتمان

يعتبر النشاط الرئيسي لمعظم هيئات ائتمان التصدير هو التأمين على التمويل المقدم من المصدريين أو من البنوك (وإن كان بعض هيئات

D

واسطة التبادل التي تتم بها معاملة ما (كدفع القرض على سبيل المثال) هي التي تحدد واسطة التبادل التي تتم بها معاملة أخرى (كسداد القرض على سبيل المثال).

De Minimis Creditors (or Clause)

الدائنون عند مستوى الحد الأدنى (أو شرط الحد الأدنى)

هم صغار الدائنين الذين يتم إعفاؤهم من إعادة هيكلة الدين من أجل تبسيط تنفيذ اتفاقات إعادة الهيكلة التي تعقد في إطار نادي باريس. وتكون مطالبات هؤلاء الدائنين مستحقة الدفع كاملة عندما يحين موعد سدادها. ويتم تعيين حد التعرض الذي يحدد الدائن الصغير في كل محضر متفق عليه.

Debt-and Debt-Service-Reduction (DDSR) Operations

عمليات تخفيض الدين وتخفيض خدمة الدين

يتم عادة الدخول في اتفاقات إعادة هيكلة الدين في حالة التزامات الدين المقدم كقروض من البنوك وتنطوي على إعادة شراء الدين المستوفي لشروط إعادة الهيكلة ومبادلته إما بأدوات مالية يتم تقييمها بخصم كبير (عملية إعادة الشراء النقدية البسيطة) أو مبادلته بسندات جديدة تنطوي على تخفيض القيمة الحاضرة. وفي بعض الحالات، يكون شق المبلغ الأصلي في الأداة المالية الجديدة مشمولاً بضمانة إضافية كاملة تتمثل في سندات ذات قسائم صفرية صادرة عن خزنة أحد البلدان الصناعية، بينما يتوافر أيضاً ضمان جزئي لالتزامات الفائدة. ومن بين خصائص عمليات تخفيض الدين وتخفيض خدمة الدين ما يسمى «منهج القائمة» الذي يسمح لفرادى الدائنين بالاختيار من بين عدة خيارات لعمليات تخفيض الدين وتخفيض خدمة الدين. ووفق خطة «بريدي» الصادرة في مارس ١٩٨٩، تتم مساندة بعض هذه الترتيبات بقروض من الدائنين الرسميين.

Debt Assumption

تحمل الدين

هو تحمل كيان ما لالتزام دين قائم على كيان آخر، وعادة ما يكون ذلك باتفاق متبادل.

Debt Buyback

إعادة شراء الدين

هو قيام المدين بإعادة شراء الدين القائم عليه ذاته، وعادة ما يكون ذلك بخصم كبير. ويتم تخفيض التزامات المدين بينما يتلقى الدائن مبلغ سداد نهائياً دفعة واحدة. ويقوم بعض المدينين بإعادة شراء الديون القائمة عليهم من السوق الثانوية، وإن كان ذلك يمثل في ظاهر الأمر خروجاً على اتفاقات القروض المصرفية التجارية المعيارية.

Current Account

الحساب الجاري

يغطي الحساب الجاري في ميزان المدفوعات جميع المعاملات (عدا المعاملات في البنود المالية) التي تنطوي على قيم اقتصادية وتتم بين الكيانات المقيمة والكيانات غير المقيمة. ويغطي الحساب الجاري أيضاً القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية التي يتم تقديمها أو اقتنائها بدون شئ في المقابل. وتندرج في الحساب الجاري السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية. وتشيع الإشارة إلى ميزان السلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية باسم رصيد «الميزان الجاري» أو رصيد «الحساب الجاري».

Current Maturities

آجال الاستحقاق الجارية

في إطار اتفاقات إعادة الهيكلة، هي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة التي تصبح مستحقة السداد أثناء فترة التوحيد.

Current Transfers

التحويلات الجارية

التحويلات الجارية هي جميع التحويلات — أي تحويل مورد حقيقي أو بند مالي بدون شئ في المقابل — والتي لا تندرج في عداد تحويلات رأس المال. وتؤثر التحويلات الجارية تأثيراً مباشراً على مستوى الدخل المتاح ويتوقع أن تؤثر على استهلاك السلع والخدمات.

Cutoff Date

التاريخ النهائي

هو التاريخ (الذي يتم إثباته في أول اتفاق على إعادة تنظيم الدين | إعادة هيكلة الدين يعقد مع البلد المعني في إطار نادي باريس) الذي يجب أن يتم قبله التعاقد على القروض كي تكون خدمة الدين المرتبطة بها مستوفية لشروط إعادة الهيكلة. أما القروض الجديدة التي يتم تقديمها بعد التاريخ النهائي، فتعد مشمولة بالحماية من إعادة الهيكلة مستقبلاً (استراتيجية القروض التابعة ((subordination strategy)). أما في الحالات الاستثنائية، فيمكن تأجيل المتأخرات على الدين اللاحق على التاريخ النهائي على امتداد فترات زمنية قصيرة في اتفاقات إعادة الهيكلة.

Debt-for-Equity Swap**مبادلة الدين بحصص رأس المال**

هي معاملة تتم فيها مبادلة الدين القائم على اقتصاد ما بحصص من رأسمال مشروع قائم في نفس الاقتصاد، وعادة ما يتم ذلك بخصم. ورغم أن تلك الترتيبات تأخذ أشكالاً مختلفة، فإنها عادة ما تؤدي إلى إطفاء خصوم مقرونة بسعر فائدة ثابت (كسندات الدين أو القروض مثلاً) محررة بالعملة الأجنبية وإنشاء خصوم تمثل حصص رأسمال (محررة بالعملة المحلية) لغير المقيمين. وقد تكون هناك شروط في الاتفاق المعني لمنع إعادة تحويل رأس المال قبل تاريخ محدد في المستقبل.

Debt-for-Nature Swap**مبادلة الدين بالطبيعة**

تعتبر مشابهة لمبادلة الدين بالتنمية، فيما عدا أن الأموال المعنية تستخدم في مشاريع تؤدي إلى تحسين البيئة.

Debt Forgiveness**الإعفاء من الدين**

هو الإلغاء الطوعي للدين كله أو بعضه بموجب ترتيب تعاقدي بين دائن في اقتصاد ما ومدين في اقتصاد آخر.

Debt Instrument(s)**أداة الدين (أدوات الدين)**

عادة ما تنشأ أدوات الدين القائمة من علاقات تعاقدية يترتب عليها وجود التزام غير مشروط على وحدة مؤسسية (هي المدين) تجاه وحدة مؤسسية أخرى (هي الدائن) بسداد المبلغ الأصلي مع الفائدة أو بدونها، أو بسداد الفائدة بدون المبلغ الأصلي. وتشمل هذه الأدوات سندات الدين والقروض وائتمان التجارة والعملة والودائع. وقد تنشأ أدوات الدين أيضاً بقوة القانون — لا سيما الالتزامات بدفع الضرائب أو بأداء مدفوعات إلزامية أخرى — أو عن طريق الحقوق والالتزامات التي تؤدي إلى قبول المدين التزاماً بأداء مدفوعات مستقبلية إلى الدائن.

Debt-Reduction Option**خيار تخفيض الدين**

هو خيار قائم بموجب عمليات إعادة هيكلة الدين الميسرة في إطار نادي باريس حيث يجري الدائنون تخفيض الدين المطلوب بالقيمة الحاضرة عن طريق تخفيض المبلغ الأصلي في المقدار الموحد. أما المقدار المتبقي فينطبق عليه سعر فائدة تجاري وشروط السداد المعيارية. (راجع مصطلح «إعادة الهيكلة الميسرة»).

Debt Conversion**تحويل الدين**

هو مبادلة الدين بخصوم لا تدرج في عداد الدين، كحصص رأس المال أو مبادلته بأموال مقابلة كالأموال التي يمكن استخدامها لتمويل مشروع معين أو سياسة معينة.

Debt Default**التخلف عن سداد الدين**

هو التخلف عن الوفاء بمدفوعات التزامات الدين، سواء كانت المبلغ الأصلي أو الفائدة. ومن الوجهة الفنية، تعتبر المدفوعات التي لم تسدد في موعدها «في حالة تخلف عن السداد» حيث إن المقترض، بعدم قيامه بالسداد، قد تخلف عن التقيد بشروط التزام الدين. وعملاً، تختلف النقطة التي يعتبر عندها التزام الدين «في حالة تخلف عن السداد».

Debt-for-Charity Swap**مبادلة الدين بهبة خيرية**

هو قيام منظمة غير هادفة للربح، كمنظمة غير حكومية، بشراء الدين الخارجي القائم على بلد ما بخصم في السوق الثانوية، وبعد ذلك تقوم تلك المنظمة غير الحكومية بمبادلته بالعملة المحلية لاستخدامها للأغراض الخيرية.

Debt-for-Commodity Swap**مبادلة الدين بسلع أساسية**

هو قيام البلد المدين بسداد دينه الخارجي كله أو بعضه عينا. وفي العادة، يتلقى المقرض نسبة مئوية معينة ومخصصة من متحصلات صادرات سلعة أساسية معينة أو مجموعة معينة من السلع الأساسية لخدمة الدين.

Debt-for-Development Swap**مبادلة الدين بالتنمية**

هي تمويل جزء من مشاريع التنمية عن طريق مبادلة الدين المحرر بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية، وعادة ما يكون ذلك بخصم كبير. وتدخل في هذه العملية في المعتاد منظمة غير حكومية أجنبية تشتري الدين من الدائن الأصلي بخصم كبير مستخدمة مواردها الذاتية بالعملات الأجنبية، ثم تقوم بعد ذلك بإعادة بيع الدين إلى حكومة البلد المدين مقابل المبلغ المعادل بالعملة المحلية (مما ينتج عنه خصم جديد). وتقوم المنظمة غير الحكومية بدورها بإنفاق تلك الأموال على مشروع إنمائي متفق عليه من قبل مع حكومة البلد المدين.

Debt Refinancing**إعادة تمويل الدين**

يشير مصطلح إعادة تمويل الدين إلى تحويل الدين الأصلي بما في ذلك المتأخرات إلى أداة دين جديدة. وبعبارة أخرى، يتم «السداد التام» للمدفوعات التي لم تسدد في موعدها أو التزامات خدمة الدين المستقبلية باستخدام التزام دين جديد. وفي المرشد، كما هو في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، يجب إبلاغ التغير في شروط أداة الدين المعنية باعتباره إنشاء أداة دين جديدة مع إطفاء الدين الأصلي.

Debt Relief**تخفيف عبء الدين**

هو أي شكل من أشكال إعادة تنظيم الدين يؤدي إلى تخفيف العبء الكلي للدين. ويتحقق تخفيف عبء الدين في الحالات التي يكون فيها تخفيض في القيمة الحاضرة لالتزامات خدمة الدين هذه و/أو تأجيل للمدفوعات المستحقة السداد، وبذلك يتم تقديم التزامات خدمة دين أقل في المدى القريب. ويمكن قياس ذلك في معظم الحالات بحساب الزيادة في مدة هذه الالتزامات؛ أي تصبح المدفوعات أكثر تركيزاً في الجزء الأخير من حياة أداة الدين المعنية. غير أنه إذا أدت عملية إعادة تنظيم الدين إلى تغيرات في القيمة الحاضرة وفي المدة ذات تأثير تعويضي على عبء الدين، فلا يكون هناك تخفيف في عبء الدين، ما لم يكن صافي التأثير كبيراً، مثلما يحدث إذا كان هناك تخفيض كبير في القيمة الحاضرة (إلى جانب زيادة طفيفة في المدة) أو كانت هناك زيادة حادة في المدة (إلى جانب زيادة طفيفة في القيمة الحاضرة).

Debt Reorganization/Restructuring**إعادة تنظيم الدين/إعادة هيكلة الدين**

تنشأ عملية إعادة تنظيم الدين من اتفاقات ثنائية يدخل فيها الدائن والمدين وتغير من الشروط المثبتة المتعلقة بخدمة الدين المعني. وتشمل هذه العملية إعادة جدولة الدين وإعادة تمويل الدين والإعفاء من الدين والسداد المسبق للدين.

Debt Rescheduling**إعادة جدولة الدين**

تشير عملية إعادة جدولة الدين إلى التأجيل الرسمي لمدفوعات خدمة الدين وتطبيق آجال استحقاق جديدة وممددة على المقدار المؤجل سداها. وتعتبر إعادة جدولة الدين واحدة من الوسائل التي يتم بها تقديم تخفيف عبء الدين إلى المدين عن طريق التأخير، وإجراء تخفيض في التزامات خدمة الدين في حالة إعادة الجدولة الميسرة.

Debt Service**خدمة الدين**

يشير مصطلح خدمة الدين إلى المدفوعات المتعلقة بالمبلغ الأصلي والفائدة. وتعد خدمة الدين الفعلية هي مجموعة المدفوعات التي يتم أداؤها بالفعل للوفاء بالتزام الدين المعني، بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة وأي رسوم على المدفوعات المتأخرة. أما خدمة الدين المجدولة فهي مجموعة المدفوعات اللازم أداؤها حتى نهاية حياة الدين المعني، بما في ذلك المبلغ الأصلي والفائدة.

Debt-Service (-to-Exports) Ratio**نسبة خدمة الدين (إلى الصادرات)**

هي نسبة خدمة الدين (أي مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة التي يحين موعدها) خلال السنة المعنية، معبرا عنها كنسبة مئوية من الصادرات (وعادة ما تكون صادرات السلع والخدمات) في تلك السنة. وتتطلب نسب خدمة الدين الاستشرافية بعض التنبؤات بشأن إيرادات الصادرات. وتعتبر هذه النسبة مؤشرا أساسيا لعبء الدين القائم على البلد المعني.

Debt-Service-Reduction Option**خيار تخفيض خدمة الدين**

هو خيار قائم بموجب عمليات إعادة هيكلة الدين الميسرة في إطار نادي باريس حيث يجري الدائنون تخفيض الدين المطلوب بالقيمة الحاضرة عن طريق تخفيض سعر الفائدة الواجب التطبيق. (راجع إعادة الهيكلة الميسرة).

Debt-Sustainability Analysis**تحليل إمكانية استمرار الدين**

هي دراسة لوضع الدين القائم على البلد المعني في الأجل من المتوسط إلى الطويل. وتقرر أهلية البلد المعني للحصول على المساندة بموجب مبادرة «هيبك» على أساس ذلك التحليل، وهو تحليل يتعاون في إجرائه خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبلد المعني.

Debt Swaps**مبادلات الدين**

مبادلات الدين هي عمليات تبديل الديون، كالقروض أو الأوراق المالية، بعقد دين جديد (أي عمليات مبادلة الدين بدين) أو تبديل الدين بحصص رأس المال أو تبديل الدين بالصادرات أو تبديل الدين بالعملة المحلية، حتى يستخدم في مشاريع في البلد المدين (وتعرف أيضا بعمليات تحويل الدين).

الإنجاز لتحقيق إمكانية الاستمرار في تحمل الدين المحسوبة عند نقطة اتخاذ القرار. ويعتمد تقديم المساعدات التي يلتزم بها الصندوق والبنك الدولي على تقديم الدائنين الآخرين تأكيدات مُرضية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص.

Deferred Payments

المدفوعات المؤجلة

في إطار عمليات إعادة جدولة الدين في إطار نادي باريس، هي الالتزامات التي لا يتم توحيدها ولكن يتم تأجيلها على أساس غير ميسر، وعادة ما يكون ذلك لوقت قصير، وذلك على النحو المنصوص عليه في المحضر المتفق عليه.

Development Assistance Committee (DAC) of the OECD

لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أنشئت هذه اللجنة في عام ١٩٦٠ باسم مجموعة المساعدة الإنمائية بهدف زيادة حجم الموارد التي تتاح للبلدان النامية ولتحسين فعالية تلك الموارد. وتقوم هذه اللجنة دورياً بمراجعة مقدار مساهمات أعضائها في برامج المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف وطبيعة تلك المساهمات. ولا تقوم تلك اللجنة بدفع مبالغ المساعدة مباشرة، ولكنها تعني بدلاً من ذلك بتشجيع زيادة جهود المساعدة من جانب أعضائها. وأعضاء هذه اللجنة هم أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسمبورغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومفوضية الجماعات الأوروبية.

Disbursed Loans

القروض المنصرفة

هي المقدار الذي تم دفعه من القرض ولكنه لم يسدد أو يصدر إعفاء منه بعد.

Disbursements

الدفعات المنصرفة

هي معاملات تقديم الموارد المالية. ويجب أن يقوم الطرفان المتقابلان بقيد المعاملة المعنية قيدا متزامنا. وعملاً، يتم قيد الدفعات المنصرفة عند واحدة من عدة مراحل كما يلي: عند تقديم السلع والخدمات (وهي المرحلة التي تنطوي على تقديم ائتمان التجارة)؛ أو عند وضع الأموال تحت تصرف المتلقي في صندوق أو حساب مخصص؛ أو عند قيام المتلقي بسحب أموال من صندوق أو حساب مخصص؛ أو عند قيام المقرض بسداد قيمة

Debt Workout

إعادة التفاوض على الدين

هي عملية إعادة التفاوض للتوصل إلى طريقة مُرضية يمكن بها أن يقوم البلد الدائن بسداد الدين الخارجي، بما في ذلك إعادة الهيكلة والتعديل وتوفير قرض جديد.

Debtor Country

البلد المدين

هو البلد الذي يقيم فيه المدين.

Debtor Reporting System (DRS)

نظام الإبلاغ من المدينين

هو نظام لإبلاغ البيانات الإحصائية يديره البنك الدولي من أجل مراقبة الدين القائم على البلدان النامية. ويتم توفير تلك المعلومات عن طريق التقارير الواردة من البلدان المدينة. وتشكل البيانات الواردة أساساً للتقرير الذي يصدر سنوياً عن البنك الدولي والذي يحمل عنوان «تمويل التنمية العالمية» (والذي كان عنوانه فيما سبق هو جداول الدين العالمية).

Decision Point

نقطة اتخاذ القرار

في إطار مبادرة «هيبب»، هي النقطة التي يقرر عندها المديرون التنفيذيون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدى أهلية البلد المعني للحصول على المساعدة استناداً إلى تحليل إمكانية استمرار تحمل الدين وإلى الأداء السليم لمدة ثلاث سنوات بموجب برامج التصحيح المدعومة بموارد الصندوق والبنك. وعند نقطة اتخاذ القرار، يدخل المجتمع الدولي في التزام بتقديم المساعدة عند بلوغ نقطة الإنجاز، شريطة أن يتقيد المدين بالتزاماته على مستوى السياسات الاقتصادية. ويعد تحليل إمكانية استمرار تحمل الدين في جوهره توقعاً لأوضاع ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط يقيم عبء الدين على البلد المعني وطاقته على خدمة تلك الالتزامات. فإذا كانت نسب الدين الخارجي الخاصة بذلك البلد واقعة ضمن الأهداف المباشرة الواجبة التطبيق أو أعلى منها، فإنه ينظر في تقديم مساعدة خاصة إلى ذلك البلد: وهذا الهدف المباشر هو ١٥٠٪ في حالة نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات، مع وجود استثناءات على هذا الهدف في حالة خاصة هي حالة الاقتصادات المفتوحة جداً التي تتحمل عبئاً كبيراً جداً قياساً إلى إيرادات المالية العامة. (راجع أيضاً مصطلح «نقطة الإنجاز»).

وعند نقطة اتخاذ القرار، يقرر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الدولي رسمياً مدى أهلية البلد المعني، ويلتزم المجتمع الدولي بتوفير المساعدات الكافية لهذا البلد مع حلول نقطة

ESAF-HIPC Trust

الصندوق الاستئماني لتسهيل التصحيح الهيكلي المعزز ومبادرة «هيبك»

هو صندوق استئماني أنشأه صندوق النقد الدولي في فبراير عام ١٩٩٧ لتوفير المساعدة إلى البلدان التي يعتبرها المديرون التنفيذيون للصندوق والبنك مؤهلة للحصول على المساعدة بموجب مبادرة «هيبك». ويقوم صندوق النقد الدولي عن طريق هذا الصندوق الاستئماني بتقديم منح (أو تقديم قروض ميسرة جدا في الظروف الاستثنائية) تستخدم في الوفاء بالتزامات البلد المعني التي يحين موعد سدادها للصندوق بعد بلوغ نقطة الإنجاز.

Escrow Accounts

حسابات الضمان المجمدة

في إطار مدفوعات سداد الدين الخارجي، هي الحسابات التي يتم عادة الاحتفاظ بها لدى بنوك خارج البلد المدين والتي عن طريقها يتم توجيه الجزء من عائدات التصدير الذي يحققه المدين. وفي العادة تنطوي هذه الحسابات على أرصدة ذات أجل استحقاق يبلغ سنة واحدة لتغطية مدفوعات خدمة الدين المستقبلية. وبذلك يتوافر للدائنين المستفيدين من تلك الحسابات ضمان إضافي لقروضهم وأولوية فعلية في خدمة الدين.

Exceptional Financing

التمويل الاستثنائي

يشير التمويل الاستثنائي إلى أي ترتيبات تبرمها سلطات الاقتصاد المعني من أجل تمويل احتياجات ميزان المدفوعات كبديل لاستخدام الأصول الاحتياطية والائتمان والقروض للذين يقدمهما صندوق النقد الدولي والخصوم التي تشكل احتياطات للسلطات الأجنبية، أو إلى جانب أي منها، ويرتبط تحديد معاملات التمويل الاستثنائي بمفهوم تحليلي ولا يستند إلى معايير دقيقة. ومن بين المعاملات التي تعتبر معاملات تمويل استثنائي الإعفاء من الدين ومبادلات الدين بخصص رأس المال وغيرها من أنواع المعاملات المرتبطة بإعادة تنظيم الدين. وفي ظروف معينة، قد تكون بعض عمليات الاقتراض التي يلجأ إليها القطاع الحكومي أو غيره من القطاع مستوفية للمعايير المشار إليها.

Export Credit

ائتمان التصدير

هو القرض المقدم من أجل تمويل عملية شراء معينة لسلع أو خدمات داخل البلد الدائن. ويطلق مصطلح الائتمانات المقدمة من الموردين على ائتمانات التصدير التي يقدمها مورد السلع، كما هي الحال عندما يسمح لمستورد السلع والخدمات المعنية بتأجيل الدفع؛ أما ائتمانات التصدير التي تقدمها مؤسسة مالية

فواتير نيابة عن المقترض. وقد ينطبق مصطلح «المستغلة» عندما يأخذ الائتمان المقدم شكلا آخر عدا العملة. وينبغي قيد الدفعات المنصرفة على أساس إجمالي، أي المقدار الفعلي المدفوع.

Domestic Currency

العملة المحلية

العملة المحلية هي عملة الإبراء القانوني في الاقتصاد المعني والتي تصدر عن السلطات النقدية لذلك الاقتصاد، أو تصدر عن السلطات النقدية لمنطقة العملة المشتركة التي ينتمي إليها ذلك الاقتصاد.

Duration

المدة

المدة هي المتوسط المرجح للأجل حتى تاريخ الاستحقاق والخاص بأداة الدين المعنية. ويتم ترجيح الفترة الزمنية المتبقية حتى تلقي/دفع كل تدفق نقدي، كأن تكون ٦ أشهر، بالقيمة الحاضرة لذلك التدفق كنسبة من القيمة الحاضرة لمجموع التدفقات النقدية طوال حياة الأداة المعنية. ويمكن حساب القيمة الحاضرة باستخدام سعر العائد حتى تاريخ الاستحقاق أو أي سعر فائدة آخر. وكلما زاد تركيز التدفقات النقدية صوب الجزء المبكر من حياة أداة الدين كلما قصرت المدة قياسا إلى الوقت المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق.

E

Eligible Debt or Debt Service

الدين المستوفي لشروط إعادة الهيكلة أو خدمة الدين المستوفية لشروط إعادة الهيكلة

في إطار نادي باريس، هو الدين الذي يمكن إعادة جدولته، أي الدين الذي يتم التعاقد عليه قبل التاريخ النهائي، والذي تبلغ أجال استحقاقه سنة واحدة أو أكثر.

Enhanced Concessions (or Enhanced Toronto Terms)

التيسيرات المعززة (أو شروط تورنتو المعززة)

راجع مصطلح إعادة الهيكلة الميسرة.

Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (إيساف)

راجع مصطلح تسهيل التصحيح الهيكلي (ساف). وقد أعيدت تسمية هذا التسهيل التمويلي في نوفمبر ١٩٩٩ حيث أصبح تسهيل النمو والحد من الفقر.

الدفعات المنصرفة مستقبلاً، تماماً كما تشمل القيمة الاسمية الأصلية للسند ذي القسيمة الصفرية الفائدة التي لم تستحق بعد.

Financial Account

الحساب المالي

يتألف الحساب المالي في ميزان المدفوعات من المعاملات في الأصول المالية الأجنبية للاقتصاد المعني والخصوم الأجنبية عليه. وتتألف الأصول المالية الأجنبية للاقتصاد المعني من حيازات الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي والمطالبات على غير المقيمين. أما الخصوم الأجنبية على الاقتصاد فتتألف من مطالبات غير المقيمين على المقيمين. والأساس الأولي لتصنيف الحساب المالي هو الأساس الوظيفي، وذلك كما يلي: الاستثمار المباشر، واستثمار الحافظة، والاستثمارات الأخرى، والمشتقات المالية، والأصول الاحتياطية.

Financial Asset

الأصل المالي

الأصول المالية هي مستودعات للقيمة يمارس عليها مالكوها أعمال حقوق الملكية ويستمدون منها منافع اقتصادية — كدخل الملكية و/أو مكاسب وخسائر الحيازة — وذلك بحيازتها على مدى فترة زمنية. وتختلف معظم الأصول المالية عن الأصول الأخرى المدرجة في الحسابات القومية من حيث إنها تنطوي على خصوم مقابلة على وحدة مؤسسية أخرى.

Financial Claim

المطالبة المالية

تتميز المطالبة المالية بواحد مما يلي: (١) أنها تعطي الحق للدائن في أن يتلقى من المدين دفعة أو دفعات في الأحوال المنصوص عليها في العقد المبرم بينهما؛ (٢) أنها تعين حقوقاً أو التزامات محددة بين الطرفين تقتضي طبيعتها أن يعاملها كحقوق أو التزامات مالية.

Financial Derivatives

المشتقات المالية

المشتقات المالية هي أدوات مالية مربوطة بأداة مالية معينة أو بمؤشر معين أو بسلعة أساسية معينة، يمكن عن طريقها التعامل في مخاطر مالية معينة في حد ذاتها في الأسواق المالية. وتشتق قيمة المشتق المالي من سعر بند أساسي، كأن يكون ذلك البند أصلاً أو مؤشراً. وعلى خلاف أدوات الدين، لا يتم في حالة المشتقات المالية تقديم مبلغ أصلي مقدماً يجب سداه ولا يستحق دخل استثمار. وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض بما في ذلك إدارة المخاطر والتغطية والمراجعة بين الأسواق والمضاربة. وينبغي معالجة المعاملات في المشتقات

أو هيئة من هيئات ائتمان التصدير قائمة في البلد المصدر فيطلق عليها مصطلح الائتمانات المقدمة من المشتري. (راجع أيضاً ائتمانات التصدير المشمولة بمساندة رسمية).

Export Credit Agency

هيئة ائتمان التصدير

هي هيئة قائمة في البلد الدائن تضطلع بتوفير التأمين أو الضمانات أو القروض لتصدير السلع والخدمات.

Extended Fund Facility (EFF)

تسهيل الصندوق الممدد

هو تسهيل إقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام ١٩٧٤ لمساعدة البلدان الأعضاء في التغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التي ترجع عموماً إلى المشكلات الاقتصادية الهيكلية والتي تتطلب فترة تصحيح أطول مما هو ممكن بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني. والعضو الذي يطلب إلى الصندوق عقد اتفاق ممدد يبين معه أهدافه وسياساته الاقتصادية لفترة الاتفاق كاملة (وعادة ما تكون ثلاث سنوات) ويقدم بياناً مفصلاً كل سنة بالسياسات والتدابير التي يعتزم اتباعها في الاثني عشر شهراً التالية. وتعتبر معايير تحديد المراحل ومعايير الأداء متماثلة مع المعايير الخاصة باتفاقات الاستعداد الائتماني، وإن كان من الممكن تحديد المراحل على أساس نصف سنوي. ويجب على البلدان المعنية أن تسدد موارد تسهيل الصندوق الممدد في فترة تتراوح بين أربع سنوات ونصف وعشر سنوات. (راجع مصطلح اتفاق الاستعداد الائتماني).

External Debt

الدين الخارجي

إجمالي الدين الخارجي هو مبلغ الخصوم الجارية الفعلية لا الاحتمالية القائم على المقيمين في اقتصاد ما، في أي وقت معين، لغير المقيمين والتي تفتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/أو المبلغ الأصلي عند نقطة أو نقاط زمنية في المستقبل.

F

Face Value

القيمة الاسمية الأصلية

هي مقدار المبلغ الأصلي الواجب السداد (كأن يكون مقدار استرداد السند على سبيل المثال). وتكون القيمة الاسمية الأصلية، التي يطلق عليها في بعض الأحيان القيمة التعاقدية الأولية في حالة القروض، هي المقدار الأصلي للقروض كما هو مثبت في عقد القرض. فإذا لم يتم دفع القرض كاملاً، فعندئذ تشمل القيمة الاسمية الأصلية

G

Geographical Distribution of the Flows of Financial Resources to Aid Recipients (Annual)

التوزيع الجغرافي لتدفقات الموارد المالية إلى البلدان المتلقية للمساعدات (سنوي)

هو مطبوعة سنوية تصدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توضح مصادر التمويل الإنمائي الرسمي المقدم إلى فرادى البلدان والأراضي النامية. وتشتمل تلك المطبوعة على بيانات مفصلة عن التوزيع الجغرافي لصافي وإجمالي الدفعات المنصرفة والالتزامات والشروط والتخصيص القطاعي للالتزامات.

Goodwill Clause

شروط السمعة

هو شرط مستخدم في اتفاقات نادي باريس يوافق الدائن بموجبه من حيث المبدأ، ولكن دون التزام، على النظر بعين العطف في عقد اتفاقات تخفيف عبء دين لاحقة مع بلد مدين يظل متقيدا باتفاقات إعادة الجدولة وكذلك باتفاقه مع صندوق النقد الدولي، ويسعى إلى الحصول من دائنيه الآخرين على تخفيف مماثل من عبء الدين. ويمكن أن يكون الهدف من هذا الشرط هو أن ينطبق على عملية مستقبلية بشأن إعادة جدولة تدفقات أو عملية رصيد دين مستقبلية.

Grace Period and Maturity

فترة السماح وأجل الاستحقاق

فترة السماح في حالة المبلغ الأصلي هي الفترة من تاريخ التوقيع على اتفاق القرض أو تاريخ إصدار الأداة المالية حتى تاريخ أول دفعة سداد للمبلغ الأصلي. وفترة السداد هي الفترة من تاريخ أول دفعة سداد للمبلغ الأصلي حتى تاريخ آخر دفعة سداد لذلك المبلغ. أما أجل الاستحقاق فهو مجموع الفترتين وهما: فترة السماح وفترة السداد.

Graduated Payments (or “Blended Payments”)

المدفوعات المتدرجة (أو «المدفوعات المختلطة»)

في إطار عمليات إعادة جدولة الدين في إطار نادي باريس، يشير هذا المصطلح إلى الجدول الزمني للسداد حيث تزيد مدفوعات سداد المبلغ الأصلي تدريجياً على مدى فترة السداد، وذلك بما يعكس التحسن المتوقع في طاقة البلد المدين على السداد. ويستفيد الدائنون بشكل متزايد من المدفوعات المتدرجة، مستعاضين بها عن جداول السداد ذات الدفعات المتساوية حيث يتم أداء مقادير متساوية من

المالية كعاملات منفصلة لا كأجزاء لا تتجزأ من قيمة المعاملة الأساسية التي قد تكون المشتقات المالية مربوطة بها.

Financial Liability

الخصوم المالية

تتميز الخصوم المالية بواحد مما يلي: (١) أنها تتطلب أن يؤدي المدين إلى الدائن دفعة أو دفعات في الأحوال المنصوص عليها في العقد المبرم بينهما؛ (٢) أنها تعين حقوقاً أو التزامات محددة بين الطرفين تقتضي طبيعتها أن يعاملها كحقوق أو التزامات مالية.

Flag-of-Convenience Countries

بلدان علم المصلحة

هي البلدان التي تطبق فيها قواعد ضريبية وتنظيمات أخرى مواتية تجذب الشركات التي يكون نشاطها الأساسي خارج البلد (في الأصل كان نشاطها الأساسي هو النقل البحري، ولكن بصورة متزايدة أصبحت هناك شركات تعمل في إنتاج الخدمات).

Flow Rescheduling

إعادة جدولة التدفقات

في إطار نادي باريس، هي إعادة جدولة خدمة دين معينة يحين موعد سدادها أثناء فترة التوحيد، وهي في بعض الحالات إعادة جدولة متأخرات معينة تكون غير مسددة عند بداية فترة التوحيد. (راجع مصطلح عملية رصيد الدين).

Foreign Currency

العملة الأجنبية

في هذا المرشد، العملة الأجنبية هي أي عملة بخلاف العملة المحلية.

Forfaiting

شراء المستندات

هي آلية يشيع استخدامها على أوسع نطاق في الائتمان متوسط الأجل وطويل الأجل تنطوي على قيام مشتري المستندات بشراء السندات الإذنية أو الكمبيالات بخضم. وتملك البنوك أو كيانات الخدمات المالية الأخرى شركات تابعة لها تعمل في شراء المستندات.

Fund Credit

الائتمان المقدم من الصندوق

راجع القسم الذي يتناول الائتمان والقروض المقدمين من صندوق النقد الدولي في الملحق الأول.

نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفي نظام الحسابات القومية أعيدت تسمية إجمالي الناتج القومي لتصبح إجمالي الدخل القومي.

H

Heavily Indebted Poor Countries (HIPC)

البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

هي مجموعة تضم ٤١ بلدا ناميا مصنفة كبلدان فقيرة مثقلة بالديون. وهذه هي البلدان التي تعتبر مؤهلة للحصول على المساعدة بشروط ميسرة جدا من مؤسسة التنمية الدولية «أيدا» ومن تسهيل النمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي، والذي كان فيما سبق يسمى تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (إيساف) والتي تواجه أوضاع دين لا يمكن استمرار تحملها حتى بعد التطبيق الكامل لآليات تخفيف عبء الدين التقليدية.

Helsinki Package

مجموعة شروط هلسنكي

هي اتفاق دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٢. وهذا الاتفاق يمنع (مع بعض الاستثناءات) تقديم قروض المعونة المربوطة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع (استنادا إلى نصيب الفرد من الدخل حسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي) ويمنع تقديم القروض للمشاريع ذات الجدوى التجارية. (راجع أيضا مصطلح «الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بائتمانات التصدير المشمولة بالمساندة الرسمية»).

High-Income Countries

البلدان ذات الدخل المرتفع

يصنف البنك الدولي البلدان التي يصل فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي إلى ٩٢٦٦ دولارا أمريكيا أو أكثر حسب أرقام عام ٢٠٠٠ كبلدان ذات دخل مرتفع.

HIPC Initiative

مبادرة «هيبك»

هي إطار عمل لحل مشكلات الدين الخارجي التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وقد وضعت بالتعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتم اعتمادها في سبتمبر عام ١٩٩٦. وقد توخت هذه المبادرة إجراءات شاملة من جانب المجتمع المالي الدولي، بما في ذلك المؤسسات متعددة الأطراف، من أجل تخفيض عبء الدين الخارجي القائم على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى مستويات يمكن استمرار تحملها، شريطة أن تحقق سجل أداء إيجابي يتمثل في قوة الأداء على مستوى السياسات الاقتصادية.

مدفوعات سداد المبلغ الأصلي على مدى فترة السداد: فالمدفوعات المتدرجة، من منظور الدائنين، تتيح بدء مدفوعات سداد المبلغ الأصلي في وقت أقرب، وهي من منظور المدينين تؤدي إلى تجنب حدوث قفزة كبيرة في خدمة الدين.

Grant Element

عنصر المنحة

هو مقياس مدى التيسير في القرض المعني، محسوبا باعتباره الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقرض ومجموع مدفوعات خدمة الدين المستقبلية المخصومة الواجب أدائها من جانب المقترض معبرا عنه كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية للقرض. وتستخدم لجنة المساعدة الإنمائية والبنك الدولي سعر خصم يبلغ ١٠٪ لقياس عنصر المنحة في القروض الرسمية. (راجع أيضا مصطلحات «لجنة المساعدة الإنمائية» و«مستوى التيسير» و«المساعدة الإنمائية الرسمية»).

Grant-Like Flows

التدفقات الشبيهة بالمنح

هي القروض التي ينص الاتفاق الأصلي في حالتها على إيداع المدفوعات التي تؤدي لخدمة الدين في حساب في البلد المقترض واستخدام تلك المدفوعات في البلد المقترض لصالح ذلك البلد. وتعالج هذه المعاملات كمنح في إحصاءات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأن سدادها لا يتطلب تدفق عملة أجنبية عبر الحدود (across the exchanges). ومع ذلك فهي تحسب كدين خارجي لأن الدائن غير مقيم.

(لا يتسق تصنيف هذه المعاملات كمنح مع التوصيات الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ففي ذلك الدليل، تعتبر المنح بمثابة تحويلات: أي معاملات يتم فيها تقديم مورد حقيقي أو بند مالي دون تلقي أي شيء في مقابلها. أما في المعاملة المذكورة أعلاه فإنه يتم تقديم عملة محلية مقابل تخفيض الدين القائم.

Gross Domestic Product (GDP)

إجمالي الناتج المحلي

هو أساسا مجموع إجمالي القيمة المضافة التي تحققها جميع الوحدات المنتجة المقيمة. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرات من ٢-١٧١ إلى ٢-١٧٤ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

Gross National Product (GNP)

إجمالي الناتج القومي

هو إجمالي الناتج المحلي زائدا صافي الدخل من الخارج. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، راجع الفقرة ٧-١٦ والفقرة ٧-١٧ من

البلد العضو. وهو ينص على السياسات الاقتصادية التي يجري تطبيقها أو التي سيتم تطبيقها من جانب ذلك البلد في المجال النقدي ومجال المالية العامة والمجالين الخارجي والهيكل، حسبما يلزم، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإرساء الأساس اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المتواصل. وعادة ما يشير هذا المصطلح إلى برنامج مدعم باستخدام موارد الصندوق، وإن لم يكن ذلك ما يشير إليه بالضرورة.

IMF Arrangement

الاتفاق المعقود مع الصندوق

هو الاتفاق المعقود بين صندوق النقد الدولي والبلد العضو والذي يقوم الصندوق على أساسه بتقديم المساعدة المالية إلى البلد العضو الذي يسعى إلى معالجة مشكلات ميزان المدفوعات لديه والمساعدة على تحصينه من تأثير عملية التصحيح. ويتم تقديم موارد بشروط غير ميسرة أساسا بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني وبموجب تسهيل الصندوق الممدد، أما تقديم الموارد بشروط ميسرة فيتم بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر.

Institutional Sector

القطاع المؤسسي

هو تجميع الوحدات المؤسسية ذات الأهداف والوظائف المشتركة. (راجع أيضا «التصنيف القطاعي»).

Institutional Unit

الوحدة المؤسسية

في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، الوحدات المؤسسية هي الكيانات التي تضطلع بأنشطة الإنتاج والاستهلاك ومراكم الأصول والخصوم. وبعبارة أخرى، ينطوي النشاط الاقتصادي على معاملات بين وحدات مؤسسية سواء كانت أسرا أو شركات. وتعرف الوحدة المؤسسية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بأنها «كيان اقتصادي قادر، في حد ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى». (الفقرة ٤-٢ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣).

Insured (Guaranteed) Export Credit

ائتمان التصدير المؤمن عليه (المضمون)

هو ائتمان تصدير يحمل ضمانا صادرا عن هيئة من هيئات ائتمان التصدير يحمي الدائن من المخاطر السياسية أو التجارية أو مخاطر التحويل في البلد المدين والتي يمكن أن تمنع تحويل مدفوعات خدمة الدين. (راجع أيضا «هيئة ائتمان التصدير»).

وبعد مراجعة شاملة لمبادرة «هيبك»، تمت الموافقة على عدد من التعديلات عليها في سبتمبر ١٩٩٩ من أجل تقديم تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقا لعبء الدين وتقوية الروابط بين تخفيف عبء الدين، والحد من الفقر، والسياسات الاجتماعية.

HIPC Trust Fund

الصندوق الاستثماري لمبادرة «هيبك»

هو الصندوق الاستثماري الذي تديره مؤسسة «أيدا» لتقديم المنح إلى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة للحصول على تخفيف عبء الدين القائم عليها للمؤسسات متعددة الأطراف المشاركة في المبادرة. ويقوم هذا الصندوق الاستثماري إما بالسداد المبكر للدائن القائم لدائن متعدد الأطراف أو شراء ذلك الدين أو جزء منه ويلغي ذلك الدين، أو دفع خدمة الدين في المواعيد المقررة. ويتلقى هذا الصندوق الاستثماري مساهمات من الدائنين متعددي الأطراف المشاركين في المبادرة ومن الدائنين الثنائيين. ويمكن تخصيص المساهمات لسداد الدين القائم على مدين بعينه أو الدين القائم لدائن متعدد الأطراف بعينه. ويمكن للمانحين أيضا تقديم المساهمات إلى مجمع غير مخصص والمشاركة في القرارات المتعلقة باستخدام هذه الأموال غير الموزعة. ويتيح هذا الصندوق الاستثماري للدائنين متعددي الأطراف المشاركة فيه بطرق تتسق مع سياساتهم المالية وهو يهدف إلى معالجة قيود الموارد التي يواجهها بعض الدائنين متعددي الأطراف. (راجع أيضا «الصندوق الاستثماري المشترك لتسهيل إساف» ومبادرة «هيبك»).

Home Country

البلد الأم

هو بلد إقامة المكتب الرئيسي للكيان المؤسسي المعني.

Host Country

البلد المضيف

هو البلد الذي يوجد فيه موقع الكيان المؤسسي المعني.

Houston Terms

شروط هيوستون

راجع الشروط المتعلقة ببلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.

IMF Adjustment Program

برنامج التصحيح المتفق عليه مع الصندوق

هو برنامج التصحيح المطبق في بلد عضو في صندوق النقد الدولي. والبرنامج المدعم بموارد الصندوق هو برنامج اقتصادي مفصل قائم على تحليل للمشكلات الاقتصادية التي يواجهها ذلك

International Interbank Market

سوق المعاملات المصرفية الدولية

هي سوق نقد دولية تقوم فيها البنوك بإقراض بعضها بعضاً بمقادير كبيرة من الأموال، إما عبر الحدود أو محلياً بالعملة الأجنبية، وعادة ما تكون تلك القروض قصيرة الأجل (بين ليلة واحدة وستة أشهر).

International Investment Position (IIP)

وضع الاستثمار الدولي

وضع الاستثمار الدولي هو رصيد الأصول المالية الخارجية والخصوم الخارجية في تاريخ مرجعي معين، عادة ما يكون هو نهاية ربع سنة أو نهاية سنة. والتغير في المركز بين تاريخي نهائيين فترتين يعكس المعاملات المالية وتغيرات التقييم والتعديلات الأخرى التي تتم أثناء الفترة المعنية.

International Monetary Fund (IMF)

صندوق النقد الدولي

يعتبر الصندوق، بعد إبرام اتفاقية بريتون وودز وإنشائه عام ١٩٤٥، مؤسسة نقدية ومالية دولية حكومية قائمة على التعاون تضم في عضويتها ١٨٤ بلداً. والهدف الرئيسي للصندوق هو تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وتيسير نمو التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي بوجه أعم. ويقوم الصندوق بتقديم الموارد المالية من أجل تمكين أعضائه من تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تقييد التجارة والمدفوعات.

International Security Identification Number (ISIN)

نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية

نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية هو رمز فريد للأوراق المالية الدولية صادر عن هيئات الترقيم الوطنية للأوراق المالية الصادرة كل في منطقة اختصاصه. وتعتبر رابطة هيئات الترقيم الوطنية هي السلطة المسؤولة عن تنسيق جميع جوانب تطبيق نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية. ويتوافر المزيد من المعلومات عن نظام الرموز التابع لنظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية في الملحق السابع بالطبعة الثانية من المرشد إلى المسح المنسق لاستثمار الحافظة (الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٢).

J

Joint Venture

المشروع المشترك

أي مشروع يكون فيه لطرفين أو أكثر حصص رئيسية.

Interbank Positions

مراكز المعاملات بين البنوك

هي مراكز الأصول والخصوم التي تنشئها البنوك مع بنوك أخرى.

Interest

الفائدة

يمكن أن تستحق الفائدة مقابل استخدام المبلغ الأصلي، وعادة ما تكون هذه هي الحالة، مما ينشأ عنه تكلفة فائدة على المدين. وعند دفع هذه الفائدة بشكل دوري، وهو ما يحدث عموماً، فإن تلك المدفوعات تعرف في هذا المرشد بمدفوعات الفائدة. ويمكن حساب الفائدة إما على أساس سعر فائدة ثابت أو على أساس سعر فائدة متغير. وفي هذا المرشد، يكون سعر الفائدة المتغير مربوطاً بمؤشر مرجعي (على سبيل المثال، سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (الليبور)، أو سعر سلعة أساسية معينة أو سعر أداة مالية معينة يتغير في المعتاد بمرور الوقت بطريقة مستمرة كرد فعل لضغوط الأسواق، وهذا على عكس سعر الفائدة الثابت. (راجع أيضاً مصطلح المبلغ الأصلي).

International Bank for Reconstruction and Development (IBRD)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير كمؤسسة مالية دولية حكومية في عام ١٩٤٦ نتيجة إبرام اتفاقية بريتون وودز. وهو الهيئة الأصلية في مجموعة البنك الدولي وتشجع الإشارة إليه باسم البنك الدولي. (راجع أيضاً «مجموعة البنك الدولي»).

International Banking Business (BIS Data)

(بيانات بنك التسويات الدولية عن النشاط

المصرفي الدولي)

في حالة هذه البيانات، يشير مصطلح «الدولي» إلى معاملات البنوك بأي عملة مع غير المقيمين زائداً معاملاتها بالعملة الأجنبية (أي غير المحلية) مع المقيمين.

International Development Association (IDA)

مؤسسة التنمية الدولية «أيدا»

مؤسسة «أيدا» التي أنشئت في عام ١٩٦٠، هي ذراع الإقراض الميسر التابعة لمجموعة البنك الدولي. وتضطلع هذه المؤسسة بتقديم القروض طويلة الأجل بشروط ميسرة جداً إلى البلدان النامية منخفضة الدخل: وعادة ما تكون مقرونة بفترة سماح تبلغ ١٠ سنوات وفترة سداد تبلغ ٤٠ سنة مع رسم خدمة دين بسيط فقط.

L

London Interbank Offered Rate (LIBOR)

سعر الفائدة على المعاملات المصرفية بين بنوك لندن (ليبور)

هو سعر الفائدة على المعاملات المصرفية بين بنوك لندن على الودائع، ومثاله سعر الفائدة على المعاملات المصرفية بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر. ويعتبر هذا السعر سعر فائدة مرجعياً للأسواق المصرفية الدولية ويتم على أساسه في المعتاد تحديد هوامش الإقراض. وبذلك فإن اتفاق القرض الأصلي أو اتفاق إعادة الجدولة قد يحدد سعر الفائدة على المقترض بأنه سعر الفائدة على المعاملات المصرفية بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لأجل ستة أشهر زائداً ١,٥٪ مع إجراء تعديلات نصف سنوية تراعي التغيرات في سعر «ليبور»؛ كما أن أسعار الفائدة على مبادلات سعر الفائدة تعلن استناداً إلى سعر «ليبور»، أي أن سعر الفائدة المعلن هو الجانب ذو سعر الفائدة الثابت في المبادلة لأن جانب سعر الفائدة المتغير هو سعر «ليبور».

London Terms

شروط لندن

راجع إعادة الهيكلة الميسرة.

Long-Maturities Option

خيار آجال الاستحقاق الطويلة

في إطار نادي باريس، هو خيار بموجبه تتم إعادة جدولة المقدار الموحد على مدى فترة زمنية طويلة، ولكن بدون تخفيض في القيمة الحاضرة للدين.

Long-Term External Debt

الدين الخارجي طويل الأجل

هو الدين الخارجي الذي يبلغ أجل استحقاقه أكثر من سنة واحدة. ويمكن تحديد أجل الاستحقاق إما على أساس أجل الاستحقاق الأصلي أو أجل الاستحقاق المتبقي. (راجع أيضاً «أجل الاستحقاق الأصلي» و«أجل الاستحقاق المتبقي»).

Low-Income Countries

البلدان منخفضة الدخل

في إطار نادي باريس، هي البلدان المؤهلة للحصول على شروط ميسرة. ويقرر نادي باريس الأهلية على أساس النظر في كل حالة على حدة، ولكن لا تدرج في هذه الفئة إلا البلدان المؤهلة للحصول على ائتمانات مؤسسة «أيدا» بشروط ميسرة جداً من مجموعة البنك الدولي. ويصنف البنك الدولي البلدان التي يصل فيها نصيب

Late Interest Charges

رسوم الفائدة على المدفوعات المتأخرة

هي الفائدة الإضافية التي يمكن فرضها على الالتزامات المتأخر سدادها بعد وقت معين؛ وفي بعض الاتفاقات التي تعقد في إطار نادي باريس تستبعد رسوم الفائدة على المدفوعات المتأخرة على وجه التحديد من توحيد الدين.

Leverage

الرفع المالي

هو الوصول بحجم التعرض إلى ما يحقق أقصى منفعة ناشئة من حيازة مركز في أصل مالي ما، بدون الاضطرار إلى التمويل الكامل للمركز المشار إليه من الأموال الذاتية.

Line of Credit

خط الائتمان

هو اتفاق ينشئ تسهيلاً يكون من الممكن بموجبه لوحدة ما أن تقترض الائتمان من وحدة أخرى حتى حد أقصى معين وعادة ما يكون ذلك على مدى فترة زمنية معينة. وتوفر خطوط الائتمان ضماناً لتوافر الأموال ولكن لا تنشأ أي أصول مالية أو خصوم إلى أن يتم تقديم الأموال المعنية بالفعل.

Loan Agreement

اتفاق القرض

هو الدليل القانوني وشروط القرض.

Loan Guarantee

ضمان القرض

هو اتفاق ملزم قانوناً بموجبه يوافق الضامن على دفع المقدار المستحق عن أداة قرض بعضه أو كله في حالة تخلف المقترض عن السداد.

London Club

نادي لندن

هو مجموعة من البنوك التجارية التي يجتمع ممثلوها بشكل دوري للتفاوض على إعادة هيكلة المقترضين السياديين. ولا يوجد إطار تنظيمي لنادي لندن مماثل للإطار التنظيمي لنادي باريس.

Maturity Structure

هيكل آجال الاستحقاق

هو الخصائص الزمنية لآجال استحقاق المطالبات أو الخصوم. ويعرف أيضا باسم «خصائص آجال الاستحقاق» أو «توزيع آجال الاستحقاق».

Mixed Credits

الائتمانات المختلطة

هي الائتمانات التي تحتوي على عنصر المعونة، بحيث توفر شروط ائتمان ميسرة، كأن يأخذ ذلك شكل سعر فائدة أقل أو فترة ائتمان أطول.

Moratorium Interest

فائدة تأجيل السداد

هي الفائدة المفروضة على الدين المعادة جدولته. وفي سياق نادي باريس، يتم التفاوض على أسعار فائدة تأجيل السداد على المستوى الثنائي بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة وبذلك يمكن أن تختلف أسعار الفائدة هذه باختلاف الدائنين. أما في إطار نادي لندن، حيث يعتبر كل الدائنين قادرين على الحصول على الأموال بأسعار فائدة متماثلة، فإن سعر فائدة تأجيل السداد يسري على قدم المساواة على جميع الالتزامات المعادة جدولتها وفق الاتفاق المعني.

Multilateral Creditors

الدائنون متعددي الأطراف

هؤلاء الدائنون هم مؤسسات متعددة الأطراف، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى.

Multiyear Rescheduling Agreement (MYRA)

اتفاق إعادة الجدولة متعدد السنوات

هو اتفاق يمنحه الدائنون الرسميون يغطي فترات توحيد تبلغ سنتين أو أكثر وفقا للترتيبات متعددة السنوات الموضوعية من جانب صندوق النقد الدولي، كتسهيل الصندوق الممدد وتسهيل النمو والحد من الفقر. وتتمثل طرائق الاتفاق في تطبيق سلسلة من عمليات التوحيد الأقصر أجلا (هي الدشائح) بعد استيفاء شروط معينة منصوص عليها في المحضر المتفق عليه، كأن يتم حتى تاريخ الاتفاق التطبيق الكامل لاتفاق إعادة الجدولة واستمرار تطبيق الاتفاقات المعقودة مع صندوق النقد الدولي.

الفرد من إجمالي الناتج القومي إلى ٧٥٥ دولارا أمريكيا أو أقل حسب أرقام عام ٢٠٠٠ كبلدان ذات دخل منخفض.

Lower-Middle-Income-Country Terms

الشروط الخاصة ببلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط

في إطار نادي باريس، يشير هذا المصطلح إلى شروط إعادة الجدولة الممنوحة منذ سبتمبر عام ١٩٩٠ لبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وتعتبر هذه الشروط غير ميسرة وهي تقدم في الأصل في حالة الجداول الزمنية للسداد ذات الدفعات المتساوية، ولكن في السنوات الأخيرة تمت في أغلب الأحيان الموافقة على جداول سداد متدرجة في حالة الائتمانات التجارية، وهي الائتمانات التي تبلغ آجال استحقاقها حتى ١٨ سنة، بما في ذلك فترة سماح حتى ٨ سنوات. وتتم إعادة جدولة ائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية في فترة ٢٠ سنة، بما في ذلك فترة سماح حتى ١٠ سنوات. وتشمل مجموعة شروط إعادة الجدولة هذه أيضا الاستخدام المحدود لمبادلات الدين على أساس طوعي. ويصنف البنك الدولي البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بين ٧٥٦ دولارا أمريكيا و ٢٩٩٥ دولارا أمريكيا حسب أرقام عام ٢٠٠٠ باعتبارها بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط.

Lyon Terms

شروط ليون

راجع «إعادة الهيكلة الميسرة».

M

Market Valuation

تقييم السوق

هو مقادير النقود التي يدفعها المشترون الراغبون في الشراء من أجل اقتناء شيء ما من البائعين الراغبين في البيع؛ على أن تتم المبادلات بين أطراف مستقلة على أساس الاعتبارات التجارية وحدها. وينبغي أن تستند القيمة السوقية لأداة الدين إلى السعر السوقي السائد لتلك الأداة في الوقت الذي يشير إليه بيان المركز؛ أي الأسعار السوقية الجارية في التواريخ المعنية (أي بداية أو نهاية الفترة المرجعية). ويوفر الفصل الثاني مزيدا من التفاصيل. (راجع أيضا «القيمة الاسمية»).

Maturity Date (Final)

تاريخ الاستحقاق (النهائي)

هو التاريخ الذي يتم فيه إطفاء التزام الدين وفق التعاقد. (راجع أيضا «أجل الاستحقاق الأصلي» و«أجل الاستحقاق المتبقي»).

N

صافي القيمة الحاضرة، حيث إن عنصر المنحة هو النسبة المئوية التي يمثلها صافي القيمة الحاضرة من القيمة الاسمية الأصلية للقرض، باستخدام سعر الخصم البالغ ١٠٪. وفي سياق نادي باريس ومبادرة «هيببوك»، توصف القيمة الحاضرة خطأ في بعض الأحيان بأنها صافي القيمة الحاضرة. (راجع «القيمة الحاضرة» و«مستوى التيسير» و«عنصر المنحة»).

Naples Terms

شروط نابولي

راجع «إعادة الهيكلة الميسرة».

Nationality

الجنسية

هو بلد إقامة المكتب الرئيسي للكيان المؤسسي المعني.

National Numbering Agencies (NNAs)

هيئات الترقيم الوطنية

تفرد هيئات الترقيم الوطنية بحق تخصيص رموز نظام الترقيم الدولي لتعريف الأوراق المالية كل في منطقة اختصاصه.

Net Flow

صافي التدفق

من منظور القرض، صافي التدفق هو إجمالي الدفعات المنصرفة ناقصا مدفوعات سداد المبلغ الأصلي.

Net Present Value (NPV) of Debt

صافي القيمة الحاضرة للدين

هي المقدار الاسمي القائم ناقصا مجموع جميع التزامات خدمة الدين المستقبلية (أي الفائدة والمبلغ الأصلي) على الدين القائم مخصوصا بسعر فائدة يختلف عن سعر الفائدة المنصوص عليه في العقد المعني.

ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، وذلك كما يلي: إذا كان على المدين المعني قرض يحمل سعر فائدة يبلغ ٣٪، فمن الواضح أن ذلك أفضل للمدين من أن يقترض بسعر فائدة يبلغ ١٠٪. ولكن عند خصم التزامات خدمة الدين المستقبلية بسعر فائدة يبلغ ١٠٪ ومقارنة النتيجة بالمقدار الذي اقترضه المدين المعني، فسوف يدل صافي القيمة الحاضرة على ما تمثله للمدين فرصة الاقتراض بسعر فائدة يبلغ ٣٪، وليس بسعر فائدة يبلغ ١٠٪. ويمكن استخدام مفهوم صافي القيمة الحاضرة في تقييم مدى ربحية إعادة شراء السندات، وإن كان من الضروري أن تؤخذ في الحسبان كيفية تمويل عملية إعادة الشراء.

ويعتبر عنصر المنحة الذي تقدمه لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تطبيقا لمفهوم

Net Resource Transfer

صافي تحويلات الموارد

صافي تحويلات الموارد هو عجز الحساب الجاري مستبعدا منه أي مدفوعات فائدة صافية.

Nominal Value

القيمة الاسمية

القيمة الاسمية لأداة الدين هي المقدار الذي يكون قائما للدائن على المدين في أي لحظة زمنية؛ وعادة ما يتم إثبات هذه القيمة بالرجوع إلى شروط العقد المعني بين المدين والدائن. وتعتبر القيمة الاسمية لأداة الدين انعكاسا لقيمة الدين عند إنشائه وأي تدفقات اقتصادية لاحقة، كالمعاملات (ومثالها سداد المبلغ الأصلي)، وتغيرات التقييم (استقلالاً عن التغيرات في سعره السوقي)، وغيرها من التغيرات. ومن الوجهة المفاهيمية، يمكن حساب القيمة الاسمية لأداة الدين عن طريق خصم مدفوعات الفائدة ومدفوعات سداد المبلغ الأصلي المستقبلية بسعر الفائدة التعاقدية القائم (أو بأسعار الفائدة التعاقدية القائمة) على الأداة؛ وقد يكون ذلك السعر ثابتا أو متغيرا. ويوفر الفصل الثاني مزيدا من التفاصيل. (راجع أيضا «التقييم السوقي»).

Nonconsolidated Debt

الدين غير الموحد

هو الدين المستبعد كله أو بعضه من إعادة الجدولة. ويجب سداد هذا الدين وفق الشروط التي تم اقتراضه استنادا إليها في الأصل، ما لم يوافق الدائنون على خلاف ذلك.

Notional (Nominal) Amount of a Financial Derivative Contract

المقدار (الاسمي) الصوري لعقد المشتقات المالية

المقدار الصوري هو المقدار الأساسي في عقد المشتقات المالية المعني ويعتبر هذا المقدار ضروريا لحساب المدفوعات أو المتحصلات، ولكن قد يتم تبادل ذلك المقدار أم قد لا يتم تبادله.

Official Development Finance (ODF)

التمويل الإنمائي الرسمي

هو مجموع التدفقات الرسمية إلى البلدان النامية مستبعدا منها ما يلي: (١) ائتمانات التصدير المدعمة رسميا، (٢) التدعيم الرسمي لائتمانات التصدير في حالة القطاع الخاص (والتي تعتبر أساسا موجهة لتشجيع التجارة لا التنمية، (٣) المنح والقروض المقدمة لأغراض غير إنمائية. ويضم التمويل الإنمائي الرسمي وتدفقات التمويل الإنمائي الرسمي الأخرى.

Officially Supported Export Credits

ائتمانات التصدير المدعمة رسميا

هي القروض أو الائتمانات المقدمة لتمويل تصدير السلع والخدمات والتي توفر هيئة ائتمان تصدير رسمية في البلد الدائن لها الضمانات أو التأمين أو التمويل المباشر. وعنصر التمويل، على عكس عنصر الضمانات/التأمين—يمكن تقديمه من جانب المصدر (أي الائتمان المقدم من المورد) أو عن طريق بنك تجاري في شكل ائتمان مرتبط بالتجارة يتم تقديمه إما إلى المورد أو إلى المستورد (أي الائتمان المقدم من المشتري). ويمكن أيضا تقديمه مباشرة من جانب هيئة ائتمان تصدير تابعة للبلد المصدر، وعادة ما يكون ذلك في شكل تمويل متوسط الأجل كتكملة لموارد القطاع الخاص، ويكون بوجه عام موجهة لتشجيع تصدير المعدات الرأسمالية وموجهة للمشاريع الكبيرة متوسطة الأجل. ووفق القواعد الواردة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بائتمانات التصدير المدعمة رسميا التي تكون مددها سنتين أو أكثر، يمكن رسميا توفير مساندة لعقد التصدير في حدود ٨٥٪ من قيمته.

Offshore Financial Center

مركز مالي خارجي (أوفشور)

هي البلدان أو مناطق الاختصاص التي توجد فيها مراكز مالية تضم مؤسسات مالية يتمثل نشاطها الأساسي في التعامل مع غير المقيمين و/أو التعامل بالعملة الأجنبية على نطاق أكبر مما يتناسب مع حجم البلد المضيف. وتقوم المؤسسات المملوكة لغير المقيمين أو الخاضعة لسيطرتهم بدور مهم داخل ذلك المركز المالي. وقد تحقق المؤسسات القائمة في ذلك المركز مكاسب من المزايا الضريبية غير المتاحة للكيانات القائمة خارجه.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تمثل هذه المنظمة لحكومات بلدانها الأعضاء إطارا لمناقشة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها وتنقيحها. وقد يؤدي تبادل الرأي على هذا النحو إلى اتفاقات على التحرك



OECD Working Party on Export Credits and Credit Guarantees

فريق العمل المعني بائتمانات التصدير وضمانات الائتمان التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

هو منتدى مخصص لمناقشة مسائل ائتمان التصدير وتبادل المعلومات فيما بين ٢٨ بلدا من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددهم ٢٩ بلدا (آيسلندا هي البلد الوحيد الذي لا يشارك في هذا الفريق).

Official Development Assistance (ODA)

المساعدات الإنمائية الرسمية

هي تدفقات التمويل الرسمي التي تدار من أجل تحقيق هدف رئيسي هو تشجيع التنمية الاقتصادية والرفاه في البلدان النامية، والتي تعتبر ذات طابع ميسر مع بلوغ عنصر المنحة فيها ٢٥٪ على الأقل (باستخدام سعر خصم ثابت يبلغ ١٠٪). وتضم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، بحكم العرف السائد، المساهمات المقدمة من الهيئات الحكومية المانحة على جميع المستويات إلى البلدان النامية (أي «المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية») وإلى المؤسسات متعددة الأطراف. وتضم متحصلات المساعدات الإنمائية الرسمية الدفعات المنصرفة من المانحين الثنائيين والمؤسسات متعددة الأطراف. أما الإقراض من هيئات ائتمان التصدير—الذي يكون الغرض الوحيد منه هو تشجيع التصدير—فيستبعد من المساعدات الإنمائية الرسمية.

Official Development Assistance (ODA) Loans

قروض المساعدات الإنمائية الرسمية

هي القروض التي تبلغ آجال استحقاقها أكثر من سنة واحدة وتستوفي المعايير المبينة في تعريف المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي تقدمها الحكومات أو الهيئات الرسمية والتي يلزم في حالتها أن يكون السداد بالعملة الأجنبية أو عينا.

Official Development Bank

البنك الإنمائي الرسمي

هو وسيط مالي غير نقدي يخضع لسيطرة القطاع العام. ويتمثل نشاطه الأساسي في تقديم القروض طويلة الأجل التي لا تكون المؤسسات المالية الأخرى قادرة على تقديمها أو رغبة في ذلك.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن هناك دائنون آخرون يحضرون اجتماعاته حسبما يكون لازماً في حالة البلد المدين المعني. وقد أصبحت روسيا عضواً في نادي باريس في سبتمبر عام ١٩٩٧.

Political Risk المخاطر السياسية

هي مخاطر عدم سداد بشأن عقد تصدير أو مشروع ما، بسبب إجراءات تتخذها حكومة البلد المضيف للمستورد. وقد تشمل تلك الإجراءات التدخل لمنع تحويل المدفوعات المعنية أو إلغاء الترخيص أو أحداث كالحرب أو الاضطرابات الأهلية أو الثورة وغيرها من الاضطرابات التي تمنع المصدر من الأداء بموجب عقد التوريد أو تمنع المشتري من أداء المدفوعات المعنية. وفي بعض الحالات تدرج تحت هذا العنوان الكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات والزلازل.

Post-Cutoff-Date Debt الدين اللاحق على التاريخ النهائي

راجع «التاريخ النهائي».

Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF)

تسهيل النمو والحد من الفقر

هو تسهيل تمويلي وضعه صندوق النقد الدولي وكان يعرف حتى نوفمبر ١٩٩٩ باسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (إيساف). وهذا التسهيل متاح للبلدان التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات وتكون مؤهلة للاقتراض بشروط ميسرة من المؤسسة الدولية للتنمية «أيدا». ويوفر هذا التسهيل الدعم للبرامج التي تتسق مع الاستراتيجيات التي يضع تفاصيها البلد المقترض في تقرير استراتيجية الحد من الفقر. ويعد ذلك التقرير استراتيجية شاملة نابعة من ظروف البلد المعني يعدها البلد المقترض وتلقى تأييد المديرين التنفيذيين للصندوق والبنك كل في مجالات مسؤولياته. ويتم توفير الأموال بسعر فائدة يبلغ ٠,٥٪ سنوياً. وهي واجبة السداد على ١٠ سنوات، بما في ذلك فترة سماح تبلغ خمس سنوات ونصف. (راجع تسهيل التصحيح الهيكلي).

Premium العلووة

في إطار ائتمانات التصدير، هي المقدار المدفوع عادة مقدماً من جانب الطرف المعني إلى هيئة ائتمان التصدير مقابل ما تقدمه من تسهيلات. وفي أغلب الأحيان لا يدخل الغطاء حيز التنفيذ الكامل ما لم يتم دفع تلك العلووة. ويتم في المعتاد حساب تلك

بطريقة رسمية، ولكن في أغلب الأحيان تؤدي المناقشات إلى جعل الأعمال التي تتم داخل فرادى الحكومات تتم عن علم بدرجة أكبر بشأن طيف السياسات العامة وتؤدي إلى توضيح تأثير السياسات الوطنية على المجتمع الدولي. وتتيح هذه المنظمة فرصة التعبير عن منظور كل طرف وتبادل الرأي بشأن ما يماثله مما تطرحه الحكومات الأخرى. وتمثل أهداف هذه المنظمة في تشجيع النمو وتوظيف العمالة والتجارة الحرة ورفع مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء وغير الأعضاء.

Original Maturity أجل الاستحقاق الأصلي

هو الفترة الزمنية الممتدة من وقت إنشاء الأصول/الخصوم الاقتصادية إلى التاريخ النهائي لاستحقاقها.

Other Official Flows (OOFs)

التدفقات الرسمية الأخرى

هي التدفقات الرسمية من البلد الدائن التي لا تتم لأغراض التنمية الاقتصادية، أو التي يكون فيها عنصر المنحة أقل من الحد الأدنى البالغ ٢٥٪ الذي يجعلها تستوفي شروط قيدها كمساعدة إنمائية رسمية إذا كانت موجهة لأغراض أهمها التنمية. وتشمل هذه التدفقات ائتمانات التصدير التي يقدمها القطاع الرسمي أو يقوم بإعادة جدولتها.

Own Offices

مكاتب الكيان الواحد

هي مختلف المكاتب التابعة لنفس الكيان، بما في ذلك المكاتب الرئيسية ومكاتب الفروع والشركات التابعة. وتسمى هذه المكاتب أحياناً «المكاتب ذات الصلة».

P

Paris Club

نادي باريس

هو مجموعة غير رسمية من الحكومات الدائنة تجتمع بصفة دورية في مدينة باريس منذ عام ١٩٥٦ لإعادة جدولة الديون الثنائية؛ وتقوم الخزنة الفرنسية بأعمال الأمانة لهذه المجموعة. ويجتمع الدائنون مع البلد المدين لإعادة جدولة ديونه كجزء من المساندة الدولية المقدمة إلى البلد الذي يواجه صعوبات في خدمة ديونه ويطبق برنامج تصحيح مدعم بموارد صندوق النقد الدولي. وليس هناك أعضاء ثابتون في نادي باريس، واجتماعاته مفتوحة لجميع الدائنين الرسميين الذين يقبلون ممارساته وإجراءاته. والدائنون الأساسيون هم بصفة رئيسية البلدان الأعضاء في

سنويا ٣ وحدات إلى «ب»، ويدفع ٦ وحدات إلى «ج»، ويدفع ٨ وحدات على أساس سعر الفائدة السوقي.

وعند اتخاذ قرار بشأن تقاسم أعباء تخفيض الدين، حيث إن مطالبات «ب» على «أ» هي أقل بالفعل من مطالبات «ج»، وذلك رغم تساوي القيمة الاسمية للمطالبتين، فإن تخفيض الدين لإجراؤه من جانب «ب» سوف يكون أقل بكثير من تخفيض الدين اللازم لإجراؤه من جانب «ج». وبذلك، يمكن أن يرى أنه باستخدام سعر فائدة مشترك لخصم المدفوعات المستقبلية، فإنه يمكن التعبير كميًا بطريقة متماثلة عن عبء كل دين على المدين.

Present Value of Debt-to-Exports Ratio (PV/X)

القيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى الصادرات

هي القيمة الحاضرة للدين كنسبة مئوية من الصادرات (وعادة ما تكون هي صادرات السلع والخدمات). وفي إطار نادي باريس ومبادرة «هيببىك»، توصف القيمة الحاضرة خطأ في بعض الأحيان بأنها صافي القيمة الحاضرة. أما في السياق الحالي فإن صافي القيمة الحاضرة للدين كنسبة مئوية من الصادرات يكون مطابقا في معناه للقيمة الحاضرة للدين كنسبة مئوية من الصادرات.

Previously Rescheduled Debt

الدين السابق إعادة جدولته

هو الدين الذي أعيدت جدولته في مناسبة سابقة. وكان هذا النوع من الديون يستبعد بوجه عام من إعادة الجدولة الجديدة في إطار نادي باريس وفي إطار نادي لندن حتى عام ١٩٨٣. غير أنه منذ ذلك الحين تجري من جديد بصورة متواترة إعادة جدولة ديون سبقت إعادة جدولتها، وذلك في حالة البلدان التي تواجه مشكلات حادة في ميزان المدفوعات.

Principal

المبلغ الأصلي

يؤدي تقديم القيمة الاقتصادية من جانب الدائن أو إنشاء التزامات دين بوسائل أخرى، إلى إنشاء خصوم كمبلغ أصلي على المدين، وهذه الخصوم قد تتغير قيمتها بمرور الوقت إلى أن يتم إطفائها. وفي حالة أدوات الدين وحدها يمكن أن تستحق فائدة على مقدار المبلغ الأصلي، وهو ما يحدث في العادة، مقابل استخدام ذلك المبلغ الأصلي، مما يؤدي إلى زيادة قيمته.

Principal Repayment Schedule

جدول مدفوعات سداد المبلغ الأصلي

هو الجدول الزمني لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي حسب تاريخ استحقاق السداد ومقدار القسط.

العلاوات على أساس حجم التعامل وطول مدة الائتمان ومدى خطورة التعامل مع البلد المستورد. والهدف من دخل العلاوات، وهو مصدر مهم من مصادر إيرادات هيئات ائتمان التصدير، هو تغطية مخاطر التخلف عن سداد الائتمان.

Prepayment

السداد المسبق

هو قيام المقترض بسداد التزام الدين القائم بعضه أو كله قبل تاريخ الاستحقاق، وربما يكون ذلك بخصم. وقد يكون السداد المسبق بخصم من مقدار المبلغ الأصلي الجاري القائم.

Present Value

القيمة الحاضرة

القيمة الحاضرة هي مجموع جميع التزامات خدمة الدين المستقبلية مخصوما بسعر فائدة. فإذا كان سعر الفائدة هو سعر الفائدة المنصوص عليه في عقد الدين المعني، بحكم تكوينه، فإن القيمة الحاضرة تساوي عندئذ القيمة الاسمية، بينما إذا كان سعر الفائدة هو سعر الفائدة السائد في السوق، فإن القيمة الحاضرة تساوي عندئذ القيمة السوقية للدين.

وفي مناقشات إعادة تنظيم الدين، يستخدم مفهوم القيمة الحاضرة لقياس تقاسم أعباء تخفيض الدين بين الدائنين بطريقة متسقة. ويمكن توضيح هذا بالمثال التالي:

على المدين «أ» التزام قدره ١٠٠ وحدة للدائن «ب» والدائن «ج». وأجل استحقاق القرضين واحد. ويغل القرض القائم للدائن «ب» فائدة بسعر ٣٪ أما القرض القائم للدائن «ج» فيغل فائدة بسعر ٦٪. ويفترض أن «سعر الفائدة السوقي» هو ٨٪، أي أنه كان يمكن للدائن «ب» والدائن «ج» أن يقدم قرضه بسعر الفائدة الأعلى هذا. ولذلك، من منظور الدائن «ب» والدائن «ج» يمكن حساب تكلفة الفرصة البديلة للإقراض كل بسعر الفائدة الذي يحصل عليه بدلا من سعر الفائدة السوقي، وذلك بخصم المدفوعات المستقبلية بسعر الفائدة السوقي البالغ ٨٪ (أي حساب القيمة الحاضرة) ومقارنة الحاصل بالقيمة الاسمية القائمة البالغة ١٠٠ وحدة. فإذا كانت القيمة الحاضرة (ب) تمثل القيمة الحاضرة للقرض المقدم من الدائن «ب» والقيمة الحاضرة (ج) تمثل القيمة الحاضرة للقرض المقدم من الدائن «ج»، فعندئذ نخلص إلى أن:

$$\text{القيمة الحاضرة (ب)} < \text{القيمة الحاضرة (ج)} < ١٠٠$$

والقيمة الحاضرة (ب) أقل من القيمة الحاضرة (ج) لأن حجم المدفوعات المستقبلية الواجب أدائها من «أ» إلى «ب» أقل من حجم المدفوعات المستقبلية الواجب أدائها من «أ» إلى «ج». والمدفوعات المستقبلية الواجب أدائها من «أ» إلى «ج»، بدورها، أقل مما كانت ستكون عليه لو كان سعر الفائدة السوقي هو المطبق. ويتضح هذا بعرض مدفوعات الفائدة السنوية. فالمدين «أ» يدفع

Refinancing

إعادة التمويل

راجع إعادة تمويل الدين.

Reinsurance by Export Credit Agencies

إعادة التأمين من جانب هيئات ائتمان التصدير

قد تقوم هيئات ائتمان التصدير بإعادة التأمين على المقادير المؤمن عليها في الأصل من جانب المؤمن التابع للقطاع الخاص أو من جانب البنك التجاري المعني (وتقوم بعض كبريات الهيئات الرسمية أيضا بتقديم خدمات إعادة التأمين للهيئات الرسمية الأصغر). فعلى سبيل المثال، قد يحتفظ المؤمن التابع للقطاع الخاص بالمخاطر التجارية المتعلقة بقرض ما في دفاتره الذاتية، ولكنه يسعى إلى إعادة التأمين ضد مخاطر سياسية معينة. وأيضاً، قد تتلقى بعض هيئات ائتمان التصدير إعادة التأمين من حكوماتها أو تشتريه في سوق إعادة التأمين الخاصة.

Remaining (Residual) Maturity

أجل الاستحقاق المتبقي (البقية)

هو الفترة الزمنية المتبقية إلى أن يحين موعد سداد مدفوعات الدين. وفي المرشد، يوصى بقياس أجل الاستحقاق المتبقي قصير الأجل للدين الخارجي القائم عن طريق إضافة قيمة الدين الخارجي قصير الأجل القائم (أجل الاستحقاق الأصلي) إلى قيمة الدين الخارجي طويل الأجل القائم (أجل الاستحقاق الأصلي) المستحق سداه في غضون سنة واحدة أو أقل.

Repayment Period

فترة السداد

هي الفترة التي يجب خلالها سداد التزامات الدين.

Rephasing

إعادة تحديد المراحل

هي مراجعة شروط سداد التزامات الدين.

Reporting Banks

البنوك القائمة بالإبلاغ

في مصطلحات بنك التسويات الدولية، هي جميع مؤسسات تلقي الودائع (إضافة إلى بعض المؤسسات غير العاملة في تلقي الودائع) التي تقدم بيانات تدرج في الإحصاءات المصرفية الدولية التي تصدر عن بنك التسويات الدولية.

Private Creditors

الدائنون من القطاع الخاص

هم الدائنون الذين لا يندرجون في عداد الحكومات ولا هيئات القطاع العام. وهم يشملون حائزو السندات من القطاع الخاص، وبنوك القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الخاصة الأخرى، والصانعين والمصدرين وغيرهم من موردي السلع ممن يكون لهم مطالبات مالية.

Provisioning

تجنيب المخصصات

هو الأموال المجنبة في حساب كيان ما لمواجهة الخسائر المحتملة الناشئة عن مطالبات مالية لا يخدمها المدين، و/أو من مطالبات على الكيان ذاته تنشأ من غطاء تأميني و/أو ضمانات قدمها ذلك الكيان. وفي العديد من حسابات هيئات ائتمان التصدير، تنقسم المخصصات إلى مخصصات عامة وأخرى محددة. وتطبق المخصصات العامة على النشاط ككل، أما المخصصات المحددة فيتم تجنيبها على أساس النظر في كل حالة على حدة. وتقوم البنوك بتجنيب مخصصات.

Public Debt

الدين العام

هو التزامات الدين القائمة على القطاع العام.

Public External Debt

الدين الخارجي العام

هو التزامات الدين الخارجي القائمة على القطاع العام.

Q

Quantitative (or Cover) Limits

الحدود الكمية (أو حدود الغطاء)

هو الحد الأقصى المفروض على مقدار التأمين أو الائتمان الذي تقدمه هيئة ائتمان التصدير المعنية في ظروف معينة. ويمكن أن تنطبق الحدود القصوى على فرادى المشترين أو على مجموع التعامل مع البلدان المشترية أو على حجم أقصى من التعاقدات.

R

Recoveries

المبالغ المستردة

هي مدفوعات السداد المؤداة إلى هيئة ائتمان التصدير من البلد المشتري المعني بعد أن تدفع الهيئة كامل المطالبات القائمة للمصدرين أو للبنوك.

ما تكون ستة أشهر (وإن كانت بعض هيئات ائتمان التصدير تعرف الائتمانات قصيرة الأجل بأنها الائتمانات التي يبلغ أجل استحقاقها حتى سنة واحدة أو سنتين). ويمثل النشاط قصير الأجل الشق الأكبر من نشاط معظم هيئات ائتمان التصدير وهو يشمل في المعتاد المعاملات في المواد الخام والسلع الأساسية والسلع الاستهلاكية.

Short-Term Debt

الدين قصير الأجل

هو الدين الذي يبلغ أجل استحقاقه سنة واحدة أو أقل. ويمكن تحديد أجل الاستحقاق إما على أساس أجل الاستحقاق الأصلي أو على أساس أجل الاستحقاق المتبقي. (راجع أيضا أجل الاستحقاق الأصلي وأجل الاستحقاق المتبقي).

Special Accounts

الحسابات الخاصة

في إطار نادي باريس، تم استحداث الودائع الموضوعة في حسابات خاصة في عام ١٩٨٣ في حالة البلدان المدينة التي لديها سجل طويل في تحمل متأخرات. وبعد توقيع المحضر المتفق عليه، يقوم المدين بإيداع مبالغ شهرية في حساب مخصص لدى البنك المركزي لأحد البلدان الدائنة. وتكون مبالغ الإيداع مساوية تقريبا لفائدة تأجيل السداد المتوقع أن يحدد موعد سدادها على الدين المعادة جدولته القائم لجميع دائني نادي باريس مجتمعيين، وأي مدفوعات أخرى يحدد موعد سدادها أثناء فترة التوحيد. ثم يقوم الدائن بعد ذلك بالسحب من الأموال المودعة من أجل أداء تلك المدفوعات حالما يتم توقيع الاتفاقات الثنائية مع فرادى دائني نادي باريس عند حلول موعد غيرها من المدفوعات.

Stand-By Arrangement

اتفاق الاستعداد الائتماني

هو تسهيل إقراض تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام ١٩٥٢ ومن خلاله بمقدور البلد العضو أن يستخدم الائتمان المقدم من الصندوق في حدود مقدار معين للتغلب على الصعوبات قصيرة الأجل أو الصعوبات الدورية التي يواجهها في ميزان مدفوعاته. ويتم في العادة تحديد مراحل الأقساط على أساس ربع سنوي، ويكون الإفراج عنها رهنا باستيفاء العضو المعني لمعايير أداء، كأن تكون أهدافا نقدية وأهداف ميزانية مباشرة. وتتيح هذه المعايير للبلد العضو وللصندوق تقييم ما يحزره العضو من تقدم في تطبيق السياسات ويمكن أن يعطي إشارات إلى ضرورة وضع المزيد من السياسات التصحيحية. وفي العادة، تغطي اتفاقات الاستعداد الائتماني فترة من سنة واحدة إلى سنتين (وإن كان يمكن تمديدتها حتى ثلاث سنوات). ويجب أداء مدفوعات السداد في فترة

Repudiation of Debt

رفض سداد الدين

هو إنكار المدين من جانب واحد للالتزام أداة الدين.

Rescheduling

إعادة الجدولة

راجع إعادة جدولة الدين.

Rescheduling Agreement

اتفاق إعادة الجدولة

هو اتفاق بين الدائن أو مجموعة الدائنين وبين المدين المعني على إعادة جدولة الدين. وفي بعض الأحيان يطلق هذا المصطلح تجاوزا على اتفاق إعادة تنظيم الدين/إعادة هيكله الدين، والذي تمثل إعادة جدولة الدين أحد عناصره.

Rights Accumulation Program

برنامج مراكمة الحقوق

هو برنامج مساعدة تابع لصندوق النقد الدولي أنشئ في عام ١٩٩٠، وبموجبه يجوز للبلد العضو الذي يتحمل التزامات للصندوق متأخرة السداد لفترة طويلة بمراكمة «حقوق» مقابل دفعات تصرف مستقبلا من الصندوق على أساس مواصلة الأداء بموجب برنامج تصحيح مراقب من خبراء الصندوق، رغم استمرار المتأخرات عليه. أما البلدان التي تتحمل متأخرات للصندوق بعد نهاية عام ١٩٨٩ فلا تعتبر مؤهلة للحصول على المساعدة بموجب هذا البرنامج. ويتقيد برنامج مراكمة الحقوق بمعايير السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية المرتبطة بالبرامج المدعومة بموارد بموجب تسهيل الصندوق الممدد وتسهيل النمو والحد من الفقر، وتتم مراقبة الأداء ويسجل استحقاق الحقوق على أساس ربع سنوي.

S

Sector Classification

تصنيف القطاعات

في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تشكل القطاعات المؤسسية عن طريق تجميع الأنواع المتماثلة من الوحدات المؤسسية وفقا لأهدافها ووظائفها الاقتصادية.

Short-Term Commitments or Credits

الالتزامات أو الائتمانات قصيرة الأجل

في سياق ائتمانات التصدير، تعتبر الالتزامات قصيرة الأجل هي الالتزامات التي تنص على السداد في غضون فترة قصيرة، عادة

فعلى سبيل المثال، في حالة اقتصاد ما، يمكن النظر في تأثير حدوث تغير هائل في أسعار النفط على النمو والتضخم والدين الخارجي. وتعتبر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مفيدة بدرجة كبيرة للمؤسسات المالية: فعلى سبيل المثال، قد ينظر أحد الكيانات في تأثير حدوث حركة حادة في الأسعار في الأسواق المالية على القيمة الصافية، وذلك من أجل المعاونة على تحديد مستوى رأس المال الذي يكون من الملائم الاحتفاظ به.

Structural Adjustment Facility (SAF)/ Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

تسهيل التصحيح الهيكلي / تسهيل التصحيح الهيكل المعزز

أنشأ صندوق النقد الدولي تسهيل التصحيح الهيكلي (ساف) في عام ١٩٨٦، ولم يعد هذا التسهيل مطبقاً. وقد أنشأ الصندوق تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (إيساف) في عام ١٩٨٧ وتقرر في سبتمبر ١٩٩٦ جعله تسهلاً تمويلياً دائماً بعد أن كان تسهلاً مؤقتاً. وقد أعيدت تسمية هذا التسهيل التمويلي في نوفمبر ١٩٩٩ حيث أصبح يحمل اسم تسهيل النمو والحد من الفقر. (راجع مصطلح «تسهيل النمو والحد من الفقر».)

Subordination Strategy

استراتيجية القروض التابعة

هي سياسة دائني نادي باريس المتمثلة في أن القروض المقدمة بعد التاريخ النهائي لا تكون خاضعة لإعادة الجدولة؛ ولذلك، فإن القروض المقدمة قبل التاريخ النهائي تكون من الوجهة الفعلية قروضا تابعة مقارنة بالقروض المقدمة بعد التاريخ النهائي. (راجع مصطلح «التاريخ النهائي».)

Supplier's Credit

الائتمان المقدم من المورد

هو الترتيب التمويلي الذي يتم بموجبه تقديم الائتمان من المصدر إلى المشتري.

T

Technical Cooperation Grants

منح التعاون الفني

هناك نوعان أساسيان من التعاون الفني، وذلك كما يلي: (١) التعاون الفني المستقل، وهو تقديم الموارد بهدف نقل المهارات الفنية والإدارية أو نقل التكنولوجيا بغرض بناء القدرات الوطنية العامة دون الإشارة إلى تنفيذ أي مشاريع استثمارية معينة؛ (٢) التعاون

من ثلاث سنوات وربع سنة إلى خمس سنوات. ويتم تقصير فترة السداد المتوقعة إلى ما بين سنتين وربع سنة وأربع سنوات إذا كان المركز الخارجي للعضو المعني يسمح له بالسداد في وقت أقرب.

Stand-By Credit

الائتمان بموجب اتفاق للاستعداد الائتماني

هو التزام بالإقراض في حدود مقدار معين لفترة محددة، لا يستخدم إلا في حالات طارئة معينة.

Standstill

اتفاق تأجيل السداد

هذا الاتفاق هو اتفاق مؤقت بين البلد المدين ودائنيه من البنوك التجارية يتم بموجبه إرجاء مدفوعات سداد المبلغ الأصلي للدين متوسط الأجل وطويل الأجل وتجديد الالتزامات قصيرة الأجل، وذلك إلى أن يتم الاتفاق على إعادة تنظيم الدين. والهدف من ذلك هو تمكين المدين من استمرار الحصول على أدنى مقدار من التمويل المرتبط بالتجارة بينما تجري المفاوضات ومنع بعض البنوك من الإقدام فجأة على سحب تسهيلاتهما على حساب البنوك الأخرى المعنية.

Stock Figures

أرقام الأرصدة

هي قيمة الأصول المالية والخصوم القائمة عند نقطة زمنية محددة.

Stock-of-Debt Operation

عملية رصيد الدين

في إطار نادي باريس، هي إعادة هيكلة رصيد الدين القائم المستوفي لشروط إعادة الهيكلة. وقد تم منح عمليات إعادة هيكلة رصيد الدين هذه لمصر وبولندا في عام ١٩٩١، وتم منحها جزئياً لروسيا وبيرو في عام ١٩٩٦، ويجري تطبيقها لصالح البلدان منخفضة الدخل بموجب شروط نابولي وليون وكولون (راجع إعادة الهيكلة الميسرة)، شريطة استيفاء شروط معينة، وهي كما يلي: أن يكون البلد المدين قد طبق من قبل اتفاقات إعادة جدولة التدفقات لمدة ثلاث سنوات على الأقل وأن يكون قد دخل في اتفاق ملائم مع صندوق النقد الدولي.

Stress Test

اختبار القدرة على تحمل الضغوط

اختبار القدرة على تحمل الضغوط هو سيناريو «ماذا إذا» يأخذ العالم كمعطاة ولكنه يفترض حدوث تغير رئيسي في متغير واحد أو أكثر كي يرى الأثر الذي سيحدثه ذلك على مختلف المؤشرات.

بالعملة الأجنبية. وتنشأ هذه المخاطر في المعتاد من قيود الصرف التي تفرضها الحكومة في البلد المقترض. وتعتبر هذه المخاطر نوعا خاصا من المخاطر السياسية.

Transfers

التحويلات

التحويلات هي المعاملات التي يتم فيها تحويل مورد حقيقي أو بند مالي بدون تقديم شئ في مقابله.

U

Undisbursed

الأموال غير المدفوعة

هي الأموال التي يلتزم بها الدائن ولكن المقترض لم يستغلها بعد. وفي مصطلحات بنك التسويات الدولية، يشير ذلك إلى خطوط الائتمان المفتوحة التي تعتبر ملزمة قانونا للبنوك المقرضة. ولا يتم قيد المعاملة المعنية في ميزان المدفوعات أو قيد مركز في وضع الاستثمار الدولي إلا عندما يتم الصرف فعلا.

Unrecovered Claims

المطالبات غير المستردة

راجع مصطلح «مدفوعات سداد المطالبات».

Upper-Middle-Income Countries

بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط

في إطار نادي باريس، هي البلدان التي لا تعتبر ضمن بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط ولا البلدان منخفضة الدخل. وتتلقى هذه البلدان شروط إعادة جدولته غير ميسرة، وكانت مصحوبة في الأصل بجدول زمنية للسداد تعتمد على دفعات متساوية، ولكن في التسعينات أصبحت مصحوبة بصورة متزايدة بجدول سداد متدرجة تبلغ أجال استحقاقها حتى ١٥ سنة، مع فترة سماح من سنتين إلى ثلاث سنوات في حالة الائتمانات التجارية. وتتم إعادة جدولته ائتمانات المساعدة الإنمائية الرسمية في فترة ١٠ سنوات، بما في ذلك فترة سماح من ٥ إلى ٦ سنوات. ويصنف البنك الدولي البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي بين ٢٩٩٦ دولارا أمريكيا و ٩٢٦٥ دولارا أمريكيا حسب أرقام عام ٢٠٠٠ باعتبارها بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط.

الفني المرتبط بالاستثمار، وهو يشير إلى تقديم الخدمات الفنية اللازمة لتنفيذ مشاريع استثمارية معينة.

Terms-of-Reference Rescheduling

إعادة جدولة الشروط المرجعية

هي عملية إعادة جدولة في إطار نادي باريس يدخل فيها عدد صغير فقط من الدائنين. وفي العادة لا يتطلب ذلك اجتماعا لإعادة الجدولة بين البلد المدين ودائنيه، حيث يتم التوصل إلى الاتفاق عن طريق تبادل الخطابات.

Tied-Aid Loans

قروض المعونة المشروطة

هي القروض الثنائية التي تكون مربوطة بمشتريات البلد المدين للسلع والخدمات من البلد الدائن.

Toronto Terms

شروط تورنتو

راجع «إعادة الهيكلة الميسرة».

Total Official Flows (Gross or Net)

مجموع التدفقات الرسمية (الإجمالية أو الصافية)

هو مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من التدفقات الرسمية. وهو يمثل مجموعات الدفعات (الإجمالية أو الصافية) المنصرفة من القطاع الرسمي للبلد الدائن إلى البلد المتلقي.

Tranche

الشريحة

هي جزء معين من المطالبة المالية أو الخصوم يكون لها شروط خاصة بها على عكس الشروط العامة التي تحكم المطالبة أو الخصوم المعنية ككل.

Transfer Clause

شروط التحويل

هو نص يلزم حكومة البلد المدين بضمان تحويل النقد الأجنبي فوراً وبلا قيد في جميع الحالات، شريطة أن يدفع القطاع الخاص بالعملة المحلية ما يقابل خدمة الدين المستحق عليه.

Transfer Risk

مخاطر التحويل

هي مخاطر عدم تمكن المقترض من تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي، ومن ثم عدم قدرته على أداء مدفوعات خدمة الدين

W

World Bank Group

مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي (أو البنك الدولي)، التي أسست في عام ١٩٤٤، من خمس مؤسسات بينها ارتباط وثيق هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية «أيدا»، ومؤسسة التمويل الدولي، وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف، والمركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار. ويعتبر البنك الدولي هو أكبر مصادر المساعدات الإنمائية في العالم؛ وينصب تركيزه الأساسي على مساعدة أفقر الشعوب والبلدان من خلال ائتمانات مؤسسة «أيدا» (أي الإقراض الميسر) وعلى تقديم القروض من البنك

الدولي للإنشاء والتعمير إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل للأغراض الإنمائية. وكي يحقق البنك رسالته في الحد من الفقر، يركز على الاستثمار في تنمية البشر، وخصوصا من خلال الصحة الأساسية والتعليم الأساسي؛ وحماية البيئة؛ ومساندة وتشجيع تنمية النشاط الخاص؛ وتشجيع الإصلاحات الرامية إلى تهيئة بيئة اقتصادية كلية مستقرة وتحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل.

Write-Off

شطب الدين

هو المطالبة المالية التي يعتبرها الدائن غير قابلة للاسترداد ومن ثم لم يعد يحملها في دفاتره.

الملحق الرابع: العلاقة بين الحسابات القومية ووضع الاستثمار الدولي

٤- وللنظام الكامل للحسابات المالية، بما في ذلك تدفق حسابات الأموال،^١ قوة تحليلية كبيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن حساب نسب إجمالي الدين إلى حصص رأس المال؛ ويمكن إحصائياً مشاهدة تحولات الأسر أو الشركات إلى وضع العجز المالي ارتباطاً بتلك النسب (محدداً قياساً إلى إجمالي الناتج المحلي)؛ ويمكن مراقبة الزيادات في نسبة توظيف الدخل (أي مدفوعات الفائدة كنسبة من الدخل) والتحول في نمط الوساطة صوب القطاع المصرفي أو بعيداً عنه (كما يوضحها مجموع أصول البنوك قياساً إلى مجموع أصول المؤسسات المالية غير المصرفية) والنمو السريع في الإقراض في أي سوق واحدة يعينها إلى قطاع معين. فضلاً على ذلك، تتوفر أيضاً معلومات عن أنماط الاستثمار المتبعة لدى مؤسسات الاستثمار، والتوازن بين مصادر تمويل دين الشركات في الأسواق المصرفية وأسواق السندات (لتقييم مدى خطر التعرض للأزمات في مختلف المؤسسات أو الأسواق) وأجل استحقاق الدين (على أساس أجل الاستحقاق الأصلي).

الأصول المالية

٥- تتناول الحسابات المالية أرصدة الأصول المالية المملوكة للقطاعات المؤسسية والمعاملات في هذه الأصول عن طريق الأسواق المالية. وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والنظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥،^٢ تحدد الأصول المالية بأنها كيانات يمكن إعمال حقوق ملكيتها ويمكن لمالكها جني منافع اقتصادية منها باقتنائها أو استعمالها على مدة فترة زمنية (الفقرة ١١-١٦ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣). وموجز ما سبق أن الأصول المالية هي مستودعات للقيمة. ومعظم الأصول المالية تختلف عن الأصول الأخرى من حيث إن لها التزامات مقابلة على وحدة مؤسسية أخرى.

٦- ويميز نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بين ثمانية أنواع من الأصول المالية كما يلي:

- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة (AF.1)

^١توفر حسابات تدفق الأموال معلومات عن المعاملات المالية بين القطاعات المؤسسية (وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الفقرات من ١١-١٠٣ إلى ١١-١١١ والجدول ١١-٣٠ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣).

^٢النظام الأوروبي للحسابات هو نظام الحسابات القومية الذي تستخدمه البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وما لم يرد خلاف ذلك، تعتبر معالجة ذلك النظام متسقة مع المعالجة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

١- وضع المرشد الروابط بين إحصاءات الدين الخارجي، ووضع الاستثمار الدولي، والحسابات القومية، وأورد شرحاً لها. أما هذا الملحق فيتجاوز ذلك إلى شرح العلاقة بين الحسابات القومية ووضع الاستثمار الدولي، بحيث يمكن تضمين بيانات وضع الاستثمار الدولي ضمن عناصر الحساب الخارجي في حساب العالم الخارجي في نظام الحسابات القومية، مما يحقق مكاسب كفاءة على مستوى جمع البيانات وإعدادها فضلاً عن تحقيق منافع تحليلية.

٢- وهناك توافق كامل تقريباً بين نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات فيما يتعلق بقضايا كتعيين حدود الوحدات المقيمة، وتقييم المعاملات وتقييم الأصول والخصوم الخارجية، ووقت قيد المعاملات في السلع والخدمات، وتدفعات الدخل، والتحويلات الجارية، والتحويلات الرأسمالية، والأصول والخصوم الخارجية، وتغطية وضع الاستثمار الدولي. غير أن هناك فروقاً في التصنيف بين حساب العالم الخارجي والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويعكس هذا جملة أمور من بينها الفروق في الشروط التحليلية والاحتياج الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى تطبيق نظام موحد للتصنيف على جميع قطاعات الاقتصاد. وفي هذا الملحق، يجري بحث عنصر الحساب المالي في الحسابات القومية، ويلي ذلك مقارنة تفصيلية بين الحسابات المالية ووضع الاستثمار الدولي.

الحسابات المالية

سمات الحسابات المالية

٣- تتمثل السمات الأساسية للحسابات المالية فيما يلي: (١) أنها تحدد الخصوم التي تستخدمها القطاعات المؤسسية المقترضة الصافية لتمويل عجوزاتها، وتحدد الأصول المالية التي تستخدمها القطاعات المقترضة الصافية لتخصيص فوائدها؛ (٢) أنها تيسر تحليل تدفق الأموال بين مختلف القطاعات المؤسسية التابعة للاقتصاد المعني؛ (٣) أن التركيز فيها ينصب على متغيرات أرصدة كأصول المالية والدين؛ (٤) أنها موضوعة باستخدام معلومات تفصيلية عن مختلف القطاعات المؤسسية وأنشطتها في الأصول المالية/الخصوم.

الجدول ألف ٤-٢: الرابطة بين الحسابات

التدفقات (التغير في الأصول المالية والخصوم)
معاملات الحساب المالي
التغيرات الأخرى في حجم حساب الأصول
حساب إعادة التقييم
الأرصدة (أرصدة الأصول المالية والخصوم)

المالية، والحكومة العامة، والأسر، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر (الجدول ألف ٤-١). وفيما يتعلق بالشركات المالية، يميز النظام المذكور بين البنك المركزي وشركات الإيداع الأخرى (المؤسسات المالية النقدية الأخرى في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥)، والمؤسسات المالية الأخرى (عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد)، والشركات المالية المساعدة، وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد. ويقسم النظام المذكور الحكومة العامة أيضا إلى أربعة قطاعات فرعية هي: الحكومة المركزية، وحكومة الولاية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي. أما في النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (الفقرة ٢-٤٩) فقد تم تجميع البنك المركزي والشركات المالية الأخرى معا في قطاع المؤسسات المالية النقدية. ويقسم النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ قطاع العالم الخارجي أيضا إلى الاتحاد الأوروبي، والبلدان غير الأعضاء والمنظمات الدولية.

الرابطة بين الحسابات

٨- تعتبر التغيرات في أرصدة الأصول المالية والخصوم من نقطة محاسبية إلى أخرى نتيجة لمزيج من التدفقات الاقتصادية. وتشمل هذه التغيرات المعاملات المالية وتغيرات التقييم وتغيرات أخرى كعمليات شطب الديون وتحويلات الأصول/الخصوم الناتجة عن انتقال الوحدة المؤسسية من قطاع إلى قطاع آخر. وفي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تعتبر التدفقات والأرصدة متكاملة تكاملا تاما، أي أن التغيرات في مراكز الأرصدة أو في مراكز الميزانية العمومية^٢ للوحدات المؤسسية يمكن تفسيرها باستخدام التدفقات المسجلة (الجدول ألف ٤-٢).

الصيغة المبسطة للميزانيات العمومية في الحساب المالي

٩- كما سلف ذكره، يتألف الاقتصاد من خمسة قطاعات مقيمة—هي الشركات غير المالية، والشركات المالية، والحكومة

^٢الميزانيات العمومية هي كشوف تبين، في نقطة زمنية معينة، قيمة رصيد الأصول غير المالية والأصول المالية والخصوم للاقتصاد أو القطاع المعني أو الوحدة المؤسسية المعنية. وفيما يتعلق بالاقتصاد، فإن إجمالي الأصول ناقصا إجمالي الخصوم، أي البند الموازن في الميزانية العمومية، يساوي «القيمة الصافية» لأصول ذلك الاقتصاد.

الجدول ألف ٤-١: التصنيف حسب القطاع في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

- الشركات غير المالية (S.11)
- الشركات المالية (S.12)
- البنك المركزي (S.121)
- شركات الإيداع الأخرى (S.122)
- الوسطاء الماليون الآخرون (عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد) (S.123)
- الشركات المالية المساعدة (S.124)
- شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S.125)
- الحكومة العامة (S.13)
- الحكومة المركزية (S.1311)
- حكومة الولاية (S.1312)
- الحكومة المحلية (S.1313)
- صناديق الضمان الاجتماعي (S.1314)
- الأسر (S.14)
- المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر (S.15)
- العالم الخارجي (S.2)

ملحوظة: الاختصارات الواردة بين قوسين هي أرقام القطاعات كما وردت في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

يُدرج نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أيضا عرضا بديلا لقطاع الحكومة العامة. ويعزو هذا العرض البديل صناديق الضمان الاجتماعي إلى مستوى الحكومة الذي تعمل عنده هذه الصناديق، وبذلك يدع ثلاثة قطاعات فرعية هي كما يلي: الحكومة المركزية زاندا صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على مستوى الحكومة المركزية (S.1321)؛ وحكومة الولاية زاندا صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على مستوى حكومة الولاية (S.1322)؛ والحكومة المحلية زاندا صناديق الضمان الاجتماعي العاملة على مستوى الحكومة المحلية (S.1323).

- العملة والودائع (AF.2)
- الأوراق المالية عدا الأسهم (AF.3)
- القروض (AF.4)
- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى (AF.5)
- احتياطات التأمين الفنية (AF.6)
- المشتقات المالية (AF.7)
- الحسابات الأخرى الدائنة/المدينة (AF.8)

ومعظم الأصول المالية تتم تجزئتها تجزئة إضافية، وعلى وجه الخصوص وفقا لأجل الاستحقاق ونوع السوق. وبذلك، يتم إدراج الودائع القابلة للنقل والودائع الأخرى (مثلا، الودائع الادخارية غير القابلة للنقل) ضمن العملة والودائع، بينما يتم التمييز ضمن الأوراق المالية عدا الأسهم بين الأوراق المالية قصيرة الأجل والأوراق المالية طويلة الأجل.

القطاعات المؤسسية

٧- يشتمل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على تجميع الوحدات المؤسسية التابعة للاقتصاد الوطني في خمسة قطاعات مؤسسية جامعة مانعة، وهي كما يلي: الشركات غير المالية، والشركات

الشكل البياني ألف ٤-٢: الميزانيات العمومية لمجموع الاقتصاد والعالم الخارجي

الخصوم والقيمة الصافية		الأرصدة والبند الموازنة	الأصول	
العالم الخارجي	مجموع الاقتصاد		مجموع الاقتصاد	العالم الخارجي
		الأصول	١٦,٨٧٧	
		AN الأصول غير المالية	٩,٩٢٢	
		AN.1 الأصول المنتجة	٦,٠٤٧	
		AN.1.1 الأصول الثابتة	٥,٥٤٤	
		AN.1.2 المخزونات	٢٣١	
		AN.1.3 النفائس	٢٧٢	
		AN.2 الأصول غير المنتجة	٣,٨٧٥	
		AN.2.1 الأصول غير المنتجة المنظورة	٣,٨٠٩	
		AN.2.2 الأصول غير المنتجة غير المنظورة	٦٦	
٣٥٧	٦,٤٤٦	AF الأصول المالية/الخصوم	٦,٩٥٥	٦١٨
		AF.1 الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ^٢	٧٧٠	
١١٦	١,٤٧١	AF.2 العملة والودائع	١,٤٨٢	١٠٥
٧٧	١,٣١١	AF.3 الأوراق المالية عدا الأسهم	١,٢٦٣	١٢٥
١٧	١,٤٣٧	AF.4 القروض	١,٣٨٤	٧٠
٣	١,٤٠٦	AF.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	١,٢٩٦	١١٣
٢٥	٣٧١	AF.6 احتياطات التأمين الفنية	٣,٧٠	٢٦
٦٠	١٤٨	AF.7 المشتقات المالية	١٦٣	٤٥
٥٩	٣٠٢	AF.8 الحسابات الأخرى مستحقة القبض / مستحقة الدفع	٢٢٧	١٣٤
٢٦١	١٠,٤٣١	B.90 القيمة الصافية		

ملحوظة: تشير المساحات المظلمة إلى خانات لا تنطبق: الأكواد المأخوذة من الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مبينة في العمود الأوسط والبيانات مشتقة من الجدول ١٣-١: الميزانيات العمومية في نظام الحسابات القومية - وقد تمت إضافة خط للمشتقات المالية ليعكس التعديل الذي أدخل على نظام الحسابات القومية في عام ١٩٩٩. وتختلف البيانات اختلافا طفيفا بسبب وجود أخطاء محدودة في الجدول الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

موضحة لجميع القطاعات المؤسسية المعنية. ويمكن اشتقاق صافي الأصول المالية باعتباره البند الموازن بين الأصول المالية والخصوم.

١١- ويمكن تحقيق المزيد من التبسيط في الشكل البياني ألف ٤-١ بحيث يوضح فقط الميزانية العمومية لمجموع الاقتصاد والميزانية العمومية لقطاع العالم الخارجي. أما في الشكل البياني ألف ٤-٢ فإن القيمة الصافية لمجموع الاقتصاد - أي ثروته الوطنية - تساوي مجموع الأصول غير المالية للبلد المعني (٩٩٢٢) زائدا صافي مطالباتها المالية على العالم الخارجي. وفي الميزانية العمومية لمجموع الاقتصاد، يتم ترصيد جميع الأصول المالية والخصوم بين المقيمين في عملية التوحيد كي يبقى فقط صافي مركز الأصول المالية (الموجب أو السالب) على العالم الخارجي. وفيما يتعلق بالميزانية العمومية للعالم الخارجي، يوضح ذلك الشكل البياني الأصول المالية والخصوم فقط.

العام، والأسر، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر - وجميعها له علاقة مع قطاع العالم الخارجي. ويعتبر الجدول ألف ٤-١ مصفوفة من مختلف الميزانيات العمومية توضح الأصول المالية وغير المالية وكذلك الخصوم حسب القطاع وحسب الأداة؛ فعلى سبيل المثال، تحوز الأسر أصولا ثابتة تتمثل في ١٤٢٣ وحدة إلى جانب أسهم وحصص رأسمال أخرى تبلغ ٤١١ وحدة. وفيما يتعلق بكل من الأصول المالية والخصوم، توضح الصفوف مجموع الحيازات والإصدارات حسب القطاع، وما يكافئها من مراكز الأصول والخصوم. وفيما يتعلق بكل قطاع، توضح الأعمدة الأصول المملوكة أو الخصوم المحتملة، وأيضا القيمة الصافية للقطاع. وتساعد ضرورة الاتساق بين الصفوف والأعمدة على تقليص الأخطاء في البيانات إلى أدنى حد.

١٠- ويمكن اشتقاق الحسابات المالية في شكل مبسط من الجزء الثاني من الشكل البياني ألف ٤-١ لأن الأصول المالية والخصوم

^٢ لا يتوافق مجموع الأصول المالية مع مجموع الخصوم لأن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة لا توجد لهما خصوم مقابلة.

١٤- والجدول ألف ٤-٣ مشتق من المصفوفة الواردة في الشكل البياني ولكنه لا يشمل إلا الميزانية العمومية للعالم الخارجي. وعند المقارنة بالمنهج الوارد في الشكل البياني ألف ٤-٣، ترد الأصول المالية والخصوم للعالم الخارجي حسب القطاع المؤسسي المقابل. ومقارنة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، يشمل الجدول ألف ٤-٣ معلومات إضافية عن قطاع الطرف المقابل في حالة الأدوات التالية: العملة، والودائع القابلة للنقل، والودائع الأخرى، والأسهم المعلنة أسعارها في البورصات المنظمة، والأسهم غير المعلنة أسعارها في تلك البورصات. وتتوافر في بعض البلدان هذه المعلومات الإضافية عن القطاعات.

وضع الاستثمار الدولي

١٥- يرد وصف وضع الاستثمار الدولي في الفصل السابع عشر، ومن ثم لا يرد هنا سوى موجز مقتضب. ويتألف تصنيف الأدوات الذي تشترطه الطبعة الخامسة من ميزان المدفوعات فيما يتعلق بوضع الاستثمار الدولي والحساب المالي في ميزان المدفوعات من أدوات حقوق الملكية (والتي تشمل أوراق حقوق الملكية، وحصص رأس المال في المشروعات غير ذات الشخصية الاعتبارية، والعائدات المعاد استثمارها)، وسندات الدين (والتي تشمل السندات والأذون، وأدوات سوق النقد، وائتمانات التجارة، واستخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي، والقروض الأخرى، والعملة والودائع، والحسابات الأخرى كالمتأخرات)، والمشتقات المالية. وهناك نوعان آخران من الأصول المالية — هما الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة — يتم تحديدهما كجزء من الأصول الاحتياطية.

١٦- وهناك قيمة تحليلية للقطاع المؤسسي للدائنين المقيمين، في حالة الأصول، والقطاع المؤسسي للمدينين المقيمين، في حالة الخصوم. وبناء على ذلك، وفي حالة استثمار الحافظة، والمشتقات المالية والاستثمارات الأخرى، يميز وضع الاستثمار الدولي أربعة قطاعات هي كما يلي: الحكومة العامة، والسلطات النقدية، والبنوك، والقطاعات الأخرى. غير أنه فيما يتعلق بالاستثمار المباشر يعتبر القطاع المحلي عاملاً أقل أهمية. ولهذا السبب لا يصنف وضع الاستثمار الدولي الاستثمار المباشر حسب القطاع. وأيضاً بما أن الأصول الاحتياطية يمكن بحكم تعريفها أن تكون مملوكة للسلطات النقدية أو خاضعة لسيطرتها فقط، فلا يشترط وضع الاستثمار الدولي تصنيفاً قطاعياً لهذا البند.

١٧- ولتصنيف معاملات ميزان المدفوعات حسب القطاع المؤسسي دور مهم في ربط إحصاءات ميزان المدفوعات بالنظم الإحصائية الأخرى، كنظام الحسابات القومية، والإحصاءات النقدية والمصرفية، وإحصاءات مالية الحكومة. ورغم أن العزو حسب القطاع المؤسسي في وضع الاستثمار الدولي لا يماثل العزو الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، نظراً لاختلاف الاحتياجات التحليلية، فإن هناك درجة كبيرة من التوافق بينهما. ويرد وصف ذلك بمزيد من التفصيل في موضع لاحق.

صيغة أكثر تفصيلاً للميزانيات العمومية في الحسابات المالية

١٢- يمكن توسيع الحسابات المالية إلى ثلاثة أبعاد من أجل تتبع مسار كل فئة من فئات الأدوات، والمطالبات المالية لكل قطاع على كل قطاع آخر. وبتحديد من أقرض من وبأي أداة، تضيف هذه المصفوفة قوة تحليلية كبيرة للحسابات المالية. وكما هي الحال في المنهج ذي البعدين الموصوف أعلاه، توفر قيود الصفوف والأعمدة المترابطة في المصفوفة ثلاثية الأبعاد مراجعة مهمة لمدى اتساق البيانات. والسبب وراء ذلك أنه في حالة كل قطاع تنطوي كل معاملة في العادة، على الأقل، على تغييرين في الميزانية العمومية، وبالمثل في حالة كل أداة تنطوي كل معاملة على تغييرين في الميزانية العمومية. فعلى سبيل المثال، يؤدي إصدار سند دين جديد من شركة غير مالية يشترطه غير مقيم إلى إدراج القيود التالية: تقوم الشركة غير المالية المعنية بإدراج زيادة في الخصوم تحت الأوراق المالية عدا الأسهم، وزيادة في الأصول تحت العملة والودائع؛ بينما يقوم غير المقيم المعني بإدراج زيادة في الأصول تحت الأوراق المالية عدا الأسهم، وانخفاضاً تحت العملة والودائع.

١٣- وتعتبر المصفوفة الكاملة ذات الأبعاد الثلاثة أداة تحليلية مهمة، ولكن نظراً إلى التكلفة و/أو التشابك المفاهيمي تتوافر بيانات تدفقات الأموال الكاملة لدى عدد قليل نسبياً من البلدان. ويوفر الشكل البياني ألف ٤-٣ مصفوفة الأصول المالية ذات الأبعاد الثلاثة المأخوذة من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الجدول ١٣-٣، صفحة ٣٠٢). وكما هو واضح في الجزء الأعلى من المصفوفة، توضح الأعمدة الأصول المالية المملوكة للقطاعات المؤسسية الخمسة الجامعة المانعة، مع إيرادات تفاصيل القطاع الفرعي في حالة قطاع الشركات المالية. وتوضح الصفوف نوع المطالبة مجزاً حسب القطاع المؤسسي. ورغم توضيح تقسيم تفصيلي لقطاع المدين في حالة الأوراق المالية عدا الأسهم وفي حالة القروض وفي حالة ائتمان وسلف التجارة، فإنه لا يظهر التقسيم إلى مقيم/غير مقيم إلا في حالة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى وحالة العملة والودائع. أما مصفوفة الخصوم المالية الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الجدول ١٣-٣، صفحة ٣٠٣، وهو لا يظهر هنا)، فتعتبر ماثلة لمصفوفة الأصول المالية، وإن كانت الأعمدة توضح القطاع المؤسسي للمدين والصفوف توضح القطاع المؤسسي للدائن. وباستخدام المصفوفتين، يمكن إيجاد جميع الأصول والخصوم وتركيبات الأطراف المقابلة. ويمكن لمعدي البيانات تعديل تصنيفات القطاعات والأدوات في أي من المصفوفتين بما يعكس الأوضاع القطرية واحتياجات مستخدمي البيانات.

^٥ من الأمثلة على الحاجة إلى أكثر من قدين اثنين، تسوية عقد المشتقات المالية المحرر بالعملة الأجنبية والذي بموجب لا تتساوى العملة والودائع المتبادلة من حيث القيمة، مع قيد الفرق كاسترداد لعقد المشتقات المالية.

الشكل البياني ألف ٤-٣: الصيغة المفصلة لحسابات الميزانية العمومية

الأصول المالية											نوع المطالبة والمدين	
العالم الخارجي	الشركات المالية					البنك المركزي	الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر	الحكومة العامة	الشركات غير المالية		المجموع
	شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد	الشركات المالية المساعدة	الوسطاء الماليون الآخرون	شركات الإيداع الأخرى								
												١- الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
												٢- العملة والودائع أ- العملة (١) الوطنية - المقيمون - غير المقيمين (٢) الأجنبية - المقيمون ب- الودائع القابلة للنقل (١) العملة الوطنية - المقيمون - غير المقيمين (٢) العملة الأجنبية - المقيمون - غير المقيمين ج- الودائع الأخرى (١) العملة الوطنية - المقيمون - غير المقيمين (٢) العملة الأجنبية - المقيمون - غير المقيمين
												٣- الأوراق المالية عدا الأسهم أ- قصيرة الأجل (١) الشركات غير المالية (٢) الشركات المالية (٣) الحكومة المركزية (٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية (٥) القطاعات المقيمة الأخرى (٦) العالم الخارجي ب- طويلة الأجل (١) الشركات غير المالية (٢) الشركات المالية (٣) الحكومة المركزية (٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية (٥) القطاعات المقيمة الأخرى (٦) العالم الخارجي
												٤- القروض أ- قصيرة الأجل (١) الشركات غير المالية (٢) الشركات المالية (٣) الحكومة المركزية (٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية (٥) القطاعات المقيمة الأخرى (٦) العالم الخارجي ب- طويلة الأجل (١) الشركات غير المالية (٢) الشركات المالية (٣) الحكومة المركزية (٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية (٥) القطاعات المقيمة الأخرى (٦) العالم الخارجي

الشكل البياني ألف ٤-٣: (تتمة)

الأصول المالية												
العالم الخارجي	الشركات المالية						الأسر	المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر	الحكومة العامة	الشركات غير المالية	المجموع	نوع المطالبة والمدين
	شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد	الشركات المالية المساعدة	الوسطاء الماليون الآخرون	شركات الإيداع الأخرى		البنك المركزي						
				شركات الإيداع النقدية	أخرى							
												٥- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى أ- المشروعات المقيمة (١) المعلنة أسعارها (٢) غير المعلنة أسعارها ب- المشروعات غير المقيمة (١) المعلنة أسعارها (٢) غير المعلنة أسعارها
												٦- احتياطات التأمين الفنية ٦-١- صافي حقوق الأسر في احتياطات التأمين الفنية وصناديق معاشات التقاعد ٦-٢- مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة
												٧- المشتقات المالية (١) الشركات غير المالية (٢) الشركات المالية (٣) الحكومة المركزية (٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية (٥) القطاعات المقيمة الأخرى (٦) العالم الخارجي
												٨- الحسابات الأخرى مستحقة القبض ومستحقة الدفع ٨-١- انتماءات التجارة والسلف أ- الشركات غير المالية ب- الأسر ج- الحكومة المركزية د- حكومة الولاية والحكومة المحلية هـ- القطاعات المقيمة الأخرى و- العالم الخارجي ٨-٢- أخرى أ- القطاعات المقيمة ب- العالم الخارجي
												بنود للتذكرة الاستثمار المباشر حصص رأس المال القروض أخرى

لقرار صريح صدر عن واضعي مسودة نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويمكن التدليل على درجة التجانس بمقارنة منهج كل منهما في تغطية بيانات الأدوات المالية وتطبيق مبادئ كإقامة والتقييم السوقي والمحاسبة على أساس الاستحقاق وأجل الاستحقاق.

مقارنة موجزة بين حساب الميزانية العمومية للعالم الخارجي وبين وضع الاستثمار الدولي

أوجه الشبه بين حساب الميزانية العمومية للعالم الخارجي وبين وضع الاستثمار الدولي

١٨- هناك تجانس كبير بين الإطار المفاهيمي لحساب الميزانية العمومية للعالم الخارجي وبين وضع الاستثمار الدولي نتيجة

الجدول ألف ٤-٣: الميزانية العمومية للعالم الخارجي حسب قطاع الطرف المقابل

الأصول المالية للعالم الخارجي	الخصوم على العالم الخارجي
٢- العملة والودائع	٢- العملة والودائع
أ- العملة	أ- العملة
(١) الوطنية	أولاً- العملة الوطنية
(٢) الأجنبية	(١) الشركات غير المالية
ب- الودائع القابلة للنقل	(٢) الشركات المالية
(١) العملة الوطنية	(٣) الحكومة المركزية
(٢) العملة الأجنبية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
ج- الودائع الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
(١) العملة الوطنية	ثانياً- العملة الأجنبية
(٢) العملة الأجنبية	(١) الشركات غير المالية
	(٢) الشركات المالية
	(٣) الحكومة المركزية
	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
	ب- الودائع القابلة للنقل
	أولاً- العملة الوطنية
	(١) الشركات غير المالية
	(٢) الشركات المالية
	(٣) الحكومة المركزية
	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
	ثانياً- العملة الأجنبية
	(١) الشركات غير المالية
	(٢) الشركات المالية
	(٣) الحكومة المركزية
	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
	ج- الودائع الأخرى
	أولاً- العملة الوطنية
	(١) الشركات غير المالية
	(٢) الشركات المالية
	(٣) الحكومة المركزية
	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
	ثانياً- العملة الأجنبية
	(١) الشركات غير المالية
	(٢) الشركات المالية
	(٣) الحكومة المركزية
	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
٣- الأوراق المالية عدا الأسهم	٣- الأوراق المالية عدا الأسهم
أ- قصيرة الأجل	أ- قصيرة الأجل
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
ب- طويلة الأجل	ب- طويلة الأجل
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى

الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات والمدرجة في وضع الاستثمار الدولي. غير أن عرض هذه الأصول المالية والخصوم لا يعتبر متطابقاً في الحسابين، والسبب الأساسي وراء ذلك أن وضع الاستثمار الدولي يجمع الأدوات المالية في فئتين وظيفيتين لأغراض

نطاق تغطية الأدوات المالية

١٩- تعتبر الأدوات المالية المسجلة كأصول في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ مطابقة للأدوات المالية المسجلة كأصول في

الجدول ألف ٤-٣ (تتمة)

الأصول المالية للعالم الخارجي	الخصوم على العالم الخارجي
٤- القروض	٤- القروض
أ- قصيرة الأجل	أ- قصيرة الأجل
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
ب- طويلة الأجل	ب- طويلة الأجل
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
٥- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى	٥- الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
أ- المشروعات المقيمة	أ- المشروعات المقيمة
(١) المعلنه أسعارها	(١) المعلنه أسعارها
(٢) غير المعلنه أسعارها	(٢) غير المعلنه أسعارها
ب- غير المعلنه أسعارها	ب- غير المعلنه أسعارها
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
ثانيا- غير المعلنه أسعارها	ثانيا- غير المعلنه أسعارها
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الشركات المالية	(٢) الشركات المالية
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
٦- احتياطات التأمين الفنية	٦- احتياطات التأمين الفنية
١-٦- صافي حقوق الأسر المقيمة في احتياطات التأمين الفنية	١-٦- صافي حقوق الأسر غير المقيمة في احتياطات التأمين الفنية
وصناديق معاشات التقاعد	وصناديق معاشات التقاعد
٢-٦- مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطات	٢-٦- مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة
مقابل المطالبات القائمة	مقابل المطالبات القائمة
٧- المشتقات المالية	٧- المشتقات المالية
(١) الشركات غير المالية	(١) الشركات غير المالية
(٢) الأسر	(٢) الأسر
(٣) الحكومة المركزية	(٣) الحكومة المركزية
(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية	(٤) حكومة الولاية والحكومة المحلية
(٥) القطاعات المقيمة الأخرى	(٥) القطاعات المقيمة الأخرى
٨- الحسابات الأخرى مستحقة القبض	٨- الحسابات الأخرى مستحقة القبض
١-٨- ائتمان التجارة والسلف	١-٨- ائتمان التجارة والسلف
أ- الشركات غير المالية	أ- الشركات غير المالية
ب- الأسر	ب- الأسر
ج- الحكومة المركزية	ج- الحكومة المركزية
د- حكومة الولاية والحكومة المحلية	د- حكومة الولاية والحكومة المحلية
هـ- القطاعات المقيمة الأخرى	هـ- القطاعات المقيمة الأخرى
٢-٨- أخرى	٢-٨- أخرى
أ- القطاعات غير المقيمة	أ- القطاعات غير المقيمة

الاستثمار الدولي، ومن ثم توفر درجة من التوافق بين التفاصيل الفرعية مع حسابات التدفق في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أكبر من درجة التوافق بين مقاييس الأرصد. (راجع الجدول ألف ٤-٥ من هذا الملحق. ويرد العرض المفصل لمعاملات ميزان المدفوعات في الصفحات ١٣٢-١٤٠ من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات).

تحليلية. ويؤدي هذا إلى صعوبة إجراء المطابقة بين هذين الحسابين. ويوفر الجدول ألف ٤-٤ توفيقاً بين الفئات الثماني للأدوات المالية الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وبين عزوها في وضع الاستثمار الدولي. ويختلف مدى تحديد الأدوات بشكل منفصل في الحسابين، وهو ما يتضح من الجدول. غير أن بيانات معاملات ميزان المدفوعات توفر درجة أكبر من التفصيل مقارنة بوضع

الجدول ألف ٤-٤: مقارنة التقسيمات حسب الأداة المالية

الرمز في وضع الاستثمار الدولي	تصنيف الأدوات المالية في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات	الرمز في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	تصنيف الأدوات المالية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
		AF.1	الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
5.1 (RA)	الذهب النقدي		
5.2 (RA)	حقوق السحب الخاصة		
4.3 (OI)	العملة والودائع	AF.2	العملة والودائع
5.4.1 (RA) (النقد الأجنبي)		AF.21	العملة
5.3 (RA, RPF)		AF.22	الودائع القابلة للنقل
5.5 (جزء من الأصول الاحتياطية (RA)، المطالبات الأخرى)		AF.29	الودائع الأخرى
1.2 (جزء من الاستثمار المباشر (DI)، رأس المال الآخر)	سندات الدين	AF.3	الأوراق المالية عدا الأسهم
2.2.1 (PI) (سندات الدين)	أدوات سوق النقد		الأوراق المالية عدا الأسهم
2.2.2 (PI) (سندات الدين)	السندات والأذون	AF.31	قصيرة الأجل
5.4.2.2 (RA) (النقد الأجنبي)		AF.32	طويلة الأجل
5.4.2.3 (RA) (النقد الأجنبي)			
5.5 (جزء من الأصول الاحتياطية (RA)، المطالبات الأخرى)			
4.2.1.2 (OI)	القروض	AF.4	القروض
4.2.2.2 (OI)	القروض قصيرة الأجل	AF.41	قصيرة الأجل
4.2.3.2 (OI)		AF.42	طويلة الأجل
4.2.4.2 (OI)			
4.2.1.1 (OI)	القروض طويلة الأجل		
4.2.2.1 (OI)			
4.2.3.1 (OI)			
4.2.4.1 (OI)			
5.3 (جزء من الأصول الاحتياطية (RA)، وضع الاحتياطي في الصندوق (RPF))			
1.1 (جزء من الاستثمار المباشر (DI))	العائدات المعاد استثمارها	AF.5	الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
1.1 (جزء من الاستثمار المباشر (DI))	رأس المال السهمي		
2.1 (PI)	أوراق حقوق الملكية		
5.4.2.1 (الأصول الاحتياطية (RA)، النقد الأجنبي)	حصص رأس المال		
5.5 (جزء من الأصول الاحتياطية (RA)، المطالبات الأخرى)			
4.4.1.1 (جزء من الاستثمار الأخر (OI)، الأصول/الخصوم الأخرى، طويلة الأجل)	صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين	AF.6	احتياطيات التأمين الفنية
4.4.2.1 (جزء من الاستثمار الأخر (OI)، الأصول/الخصوم الأخرى، طويلة الأجل)	التأمين على الحياة وفي احتياطيات صناديق معاشات التقاعد	AF.61	صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي احتياطيات صناديق معاشات التقاعد
4.4.3.1 (جزء من الاستثمار الأخر (OI)، الأصول/الخصوم الأخرى، طويلة الأجل)	مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات المطالبات القائمة	AF.61.1	صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة
4.4.4.1 (جزء من الاستثمار الأخر (OI)، الأصول/الخصوم الأخرى، طويلة الأجل)		AF.61.2	صافي حقوق الأسر في احتياطيات صناديق معاشات التقاعد
		AF.62	مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات المطالبات القائمة
3 (FD)	المشتقات المالية	AF.7	المشتقات المالية
5.4.3 (RA)			
1.2 (جزء من الاستثمار المباشر (DI)، رأس المال الآخر)	المطالبات الأخرى على المشروعات المنتسبة/الخصوم الأخرى القائمة للمشروعات المنتسبة	AF.8	الحسابات الأخرى مستحقة القبض/مستحقة الدفع
1.2 (جزء من الاستثمار المباشر (DI)، رأس المال الآخر)	المطالبات الأخرى على المستثمرين المباشرين/الخصوم الأخرى القائمة للمستثمرين المباشرين	AF.81	اتتمانات التجارة والسلف
4.1 (OI)	اتتمانات التجارة (قصيرة الأجل وطويلة الأجل)	AF.89	أخرى
4.4 (جزء من الاستثمار الأخر (OI)، الأصول/الخصوم الأخرى)	أخرى		
	قصيرة الأجل		
	طويلة الأجل		
		AF.m	بند للذكورة الاستثمار المباشر

ملحوظة: DI تعني الاستثمار المباشر؛ و PI تعني استثمار الحافظة؛ و FD تعني المشتقات المالية؛ و OI تعني الاستثمارات الأخرى؛ و RA تعني الأصول الاحتياطية؛ و RPF تعني وضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي. في التعديل الذي أدخل على وضع الاستثمار الدولي في عام ١٩٩٩، تم إدراج الفئة الوظيفية الخاصة بالمشتقات المالية بين الفئة الوظيفية الخاصة باستثمار الحافظة والفئة الوظيفية الخاصة بالاستثمارات الأخرى. ويؤثر ذلك على ترقيم فئة الاستثمارات الأخرى وفئة الأصول الاحتياطية مقارنة بما ورد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات حسبما هي منشورة.

الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة

٢٠- لا يحدد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الذهب النقدي بشكل منفصل عن حقوق السحب الخاصة (راجع الجدول ألف ٤-٤) وذلك على خلاف وضع الاستثمار الدولي، والذي يحدد بشكل منفصل هذه الأصول المالية ضمن الأصول الاحتياطية. ويعتبر الذهب واحدا من مكونات الأصول الاحتياطية إذا كان مملوكا للسلطات (أو مملوكا لكيانات أخرى خاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات) وموجودة في حيازات كأصول احتياطية. أما حقوق السحب الخاصة فهي أصول احتياطية دولية أنشأها صندوق النقد الدولي لتكملة الأصول الاحتياطية الأخرى. وفي الميزانية العمومية للعالم الخارجي، لا يعتبر الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ضمن الخصوم القائمة على قطاع العالم الخارجي، رغم أنها تعتبر أصولا خارجية للاقتصاد المحلي المعنى.

العملة والودائع

٢١- في الفئات المدرجة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تقسم فئة العملة والودائع تقسيما فرعيا إلى العملة، والودائع القابلة للنقل، والودائع الأخرى (راجع الجدول ألف ٤-٤). ولا يرد ذلك التقسيم الفرعي لتلك الفئة في وضع الاستثمار الدولي. غير أنه في حالة جميع القطاعات عدا قطاع السلطات النقدية، والذي في حالته تدرج بيانات العملة والودائع ضمن بيانات الأصول الاحتياطية، يمكن اشتقاق بيانات الفئة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من البند ٤-٣ تحت فئة الاستثمارات الأخرى.

الأوراق المالية عدا الأسهم

٢٢- يورد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تقسيما فرعيا لفئة الأوراق المالية عدا الأسهم إلى أوراق مالية قصيرة الأجل وأوراق مالية طويلة الأجل (راجع الجدول ألف ٤-٤). ويسري نفس المبدأ على التقسيم إلى فئات فرعية في وضع الاستثمار الدولي، رغم أن الفئتين الفرعيتين تحملان العنوانين أدوات سوق النقد، والسندات والأذون. غير أن وضع الاستثمار الدولي ينسب الأوراق المالية عدا الأسهم إلى الاستثمار المباشر والأصول الاحتياطية إذا كانت تستوفي معايير إدراجها في هاتين الفئتين الوظيفيتين. وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر، لا يتوافر تقسيم لفئة الأوراق المالية عدا الأسهم إلى فئات فرعية.

القروض

٢٣- في الحسابين يتم تقسيم بيانات فئة القروض تقسيما فرعيا إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل على أساس أجل الاستحقاق الأصلي (راجع الجدول ألف ٤-٤). وضمن الأصول الاحتياطية، يتم إدراج القروض المقدمة إلى صندوق النقد الدولي.

الأسهم وحصص رأس المال الأخرى

٢٤- لا يورد نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تقسيما فرعيا لفئة الأسهم وحصص رأس المال الأخرى، بينما يوفر وضع الاستثمار الدولي معلومات عن العائدات المعاد استثمارها ورأس المال السهمي وأوراق حقوق الملكية وحصص رأس المال (راجع الجدول ألف ٤-٤). وكما هي الحال في غيره، يتم العزو في وضع الاستثمار الدولي أساسا حسب الفئات الوظيفية، وبذلك إذا كانت الأسهم وحصص رأس المال الأخرى تستوفي شروط تعريف الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية فإنها تدرج في هاتين الفئتين الوظيفيتين. وفي غياب ذلك تدرج هذه الأدوات في استثمار الحافظة.

احتياطيات التأمين الفنية

٢٥- يوجد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تقسيم فرعي لفئة احتياطيات التأمين الفنية إلى صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي احتياطيات صناديق معاشات التقاعد ومدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين واحتياطيات المطالبات القائمة (راجع الجدول ألف ٤-٤). أما وضع الاستثمار الدولي فلا يورد تقسيما فرعيا لهذه الفئة، بل تدرج هذه الفئة بكاملها دون تمييز ضمن الأصول الأخرى، الاستثمارات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي. ويعكس المنهج المختلف في الحسابين الأهمية التحليلية النسبية لهذه الفئة لدى القطاعات المحلية مقارنة بقطاع العالم الخارجي: فهناك قدر كبير من نشاط التأمين وصناديق معاشات التقاعد يتم داخل الاقتصاد.

المشتقات المالية

٢٦- بعد التعديلات التي أجريت في عام ١٩٩٩، أصبح كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ووضع الاستثمار الدولي يورد المشتقات المالية كفئة منفصلة (راجع الجدول ألف ٤-٤). غير أن وضع الاستثمار الدولي يوزع المشتقات المالية ضمن الأصول الاحتياطية إذا كانت تستوفي معايير الإدراج في هذه الفئة الوظيفية.

الحسابات الأخرى مستحقة القبض/مستحقة الدفع

٢٧- يوجد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تقسيم لفئة الحسابات الأخرى مستحقة القبض/مستحقة الدفع إلى فئتين فرعيتين هما ائتمانات التجارة والسلف وأخرى (راجع الجدول ألف ٤-٤). أما في وضع الاستثمار الدولي فيرد تحديد منفصل للفئة الفرعية ائتمان التجارة ضمن الاستثمارات الأخرى، مع تقسيمه إلى ائتمان تجارة قصير الأجل وائتمان تجارة طويل الأجل، وذلك على أساس أجل الاستحقاق الأصلي. أما الفئة الفرعية أخرى الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ فتدرج ضمن الفئة الفرعية الأصول الأخرى تحت فئة الاستثمارات الأخرى، والتي تنقسم إلى

الشكل البياني ألف ٤-٤: التقسيم القطاعي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي وضع الاستثمار الدولي

نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	وضع الاستثمار الدولي
الشركات غير المالية (S.11)	القطاعات الأخرى
(البنك المركزي (S.121)	السلطات النقدية
شركات الإيداع الأخرى (S.122)	البنوك
الوسطاء الماليون الآخرون (عدا شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S.123) الشركات المالية المساعدة (S.124) شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S.125)	القطاعات الأخرى
الحكومة العامة (S.13) • الحكومة المركزية (S.1311) • حكومة الولاية (S.1312) • الحكومة المحلية (S.1313) • صناديق الضمان الاجتماعي (S.1314)	الحكومة العامة
الأسر (بما في ذلك الكيانات عدا الشركات) (S.14)	القطاعات الأخرى
المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر (S.15).	القطاعات الأخرى

قصيرة الأجل عادة بأنها الأصول التي يكون أجل استحقاقها الأصلي سنة واحدة أو أقل، وفي حالات استثنائية يكون أجل استحقاقها الأصلي سنتين على أقصى تقدير. أما الأصول المالية طويلة الأجل فتعرف بأنها الأصول التي يكون أجل استحقاقها الأصلي في المعتاد أكثر من سنة واحدة وفي حالات استثنائية يكون أجل استحقاقها الأصلي أكثر من سنتين على أقصى تقدير.

أوجه التفاوت بين حساب الميزانية العمومية للعالم الخارجي ووضع الاستثمار الدولي

٣١- تتمثل أهم أوجه التفاوت بين حساب الميزانية العمومية للعالم الخارجي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وبين وضع الاستثمار الدولي في العرض، مما يعكس اختلاف الاحتياجات التحليلية. وكما سلف ذكره، يعطي وضع الاستثمار الدولي أسبقية في العرض للفئات الوظيفية—كالاستثمار المباشر—بينما يعطي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أسبقية للأداة والقطاع. وإضافة إلى ذلك، يوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بعرض مجموعة أوسع من القطاعات المؤسسية مقارنة بما توصي الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات بعرضه في حالة وضع الاستثمار الدولي. وبينما يعرض وضع الاستثمار الدولي البيانات حتى أربعة قطاعات مؤسسية—هي السلطات النقدية، والحكومة العامة، والبنوك، والقطاعات الأخرى—يوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بعرض بيانات خمسة قطاعات مؤسسية في الاقتصاد. وإضافة إلى ذلك، يوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بجمع تفاصيل البيانات على مستوى القطاعات الفرعية،

قصير الأجل وطويل الأجل. ويتم إدراج ائتمان التجارة والأصول الأخرى المستوفيان للمعايير المعنية ضمن الاستثمار المباشر.

المبادئ الأساسية

٢٨- المبادئ الأساسية الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفي وضع الاستثمار الدولي وفي هذا المرشد تعد هي ذات المبادئ. فمفاهيم الإقامة والتقييم تعتبر متطابقة. والمقيم هو الوحدة المؤسسية التي لها مركز مصلحة اقتصادية في الإقليم الاقتصادي للبلد المعني، بينما يجب تقييم بيانات المراكز بأسعار الجارية في التاريخ الذي تشير إليه الميزانية العمومية، أي بسعر السوق^٦. ويوفر كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات إرشادا محددا وكذلك إرشادا عاما بشأن التقييم^٧.

٢٩- ويتبع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ووضع الاستثمار الدولي وكذلك هذا المرشد مبادئ، المحاسبة على أساس الاستحقاق من حيث إن المعاملات يتم قيدها عند خلق القيمة الاقتصادية أو تحولها أو تبادلها أو نقل ملكيتها أو اطفائها. وتعتبر المطالبات والخصوم تنشأ عندما يكون هناك تغير في الملكية (أي عندما يدرج كل من الدائن والمدين في دفاتره المطالبة والخصوم، على التوالي). وعلى النقيض من ذلك، وفق الأساس النقدي في القيد، لا يتم قيد المعاملات إلا عند أداء مدفوعات أو تلقيها. أما وفق أساس استحقاق الدفع في القيد، وهو شكل مختلف من أشكال الأساس النقدي، فإن المعاملات يتم قيدها عندما تصبح المتحصلات أو المدفوعات الناشئة عن المعاملات مستحقة الدفع.

٣٠- ويوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات باتباع نفس الطريقة في تحويل بيانات المراكز المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية أو إلى عملة أجنبية واحدة، كالدولار الأمريكي: إذ يوصيان باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تتعلق به الميزانية العمومية، أي النقطة الوسطى بين سعر صرف الشراء والبيع الفوريين. أما مفهوم أجل الاستحقاق المستخدم في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وكذلك هو التقسيم حسب أجل الاستحقاق الأصلي في حالة وضع الاستثمار الدولي، وإن كان ذلك كمييار ثانوي للتصنيف. وتعرف الأصول المالية

^٦ يورد المرشد أيضا تعريفا للقيمة الاسمية (الفصل الثاني) ويعتبر طريقة التقييم محورية في تحليل الدين.

^٧ على سبيل المثال، راجع الفقرات من ١٤-٤٨ إلى ١٤-٥٢ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويذكر الفصل الخامس من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ضرورة تطبيق متغيرات بديلة لأسعار السوق أو مكافئ لها في الحالات التي يكون فيها من غير الممكن تحديد سعر السوق بمعناه الحرفي (على سبيل المثال، الحالة الممكنة التي تتمثل في تسعير التحويلات والتي تؤدي إلى تشوه كبير في قياس تحويلات الموارد بين المشروعات المنتسبة).

الجدول ألف ٤-٥: التناظر بين جداول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعناصر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي^١ الحساب ٧—حساب العالم الخارجي، ٧.١.١—حسابات التراكم الخارجية

٧.١.١.١: الحساب الرأسمالي

التناظر مع العناصر [البند] الأساسية في ميزان المدفوعات، التفاصيل والمجملات الإضافية	فئات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
---	--------------------------------------

المعاملات في الخصوم البند A.2.2: اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة/التصرف فيها مجموع البنود ١ رصيد الحساب الجاري 2.A رصيد الحساب الرأسمالي	التغيرات في الأصول K.2 اقتناء الأصول غير المالية غير المنتجة ناقصا للتصرف فيها B.9 صافي الإقراض (+)/صافي الاقتراض (-)
--	--

المعاملات في الأصول البند ١ الحساب الجاري البند A.1.2 التحويلات الرأسمالية البند A.1.2 التحويلات الرأسمالية مجموع البنود ١ رصيد الحساب الجاري A.1.2 صافي التحويلات الرأسمالية	التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية B.12 الميزان الخارجي الجاري D.9 التحويلات الرأسمالية مستحقة القبض D.9 التحويلات الرأسمالية مستحقة الدفع B.10.1 التغيرات في القيمة الصافية الناتجة عن الادخار وصافي التحويلات الرأسمالية
---	---

٧.١.١.2: الحساب المالي

المعاملات في الخصوم مجموع البنود B.5.1.2 الذهب النقدي B.5.2.2 حقوق السحب الخاصة (بإشارة معكوسة ^٢)	التغيرات في الأصول F.1 الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة
--	---

البند 2.B.4.2.3 العملة والودائع	F.2 العملة والودائع
------------------------------------	---------------------

مجموع البنود 2.B.1.1.3.2.1 سندات الدين الصادرة عن المستثمر المباشر 2.B.1.2.3.2.1 سندات الدين الصادرة عن المشروعات المنتسبة 2.B.2.2.2 سندات الدين (جزء من استثمار الحافظة)	F.3 الأوراق المالية عدا الأسهم
--	--------------------------------

البند 2.B.4.2.2 القروض	F.4 القروض
---------------------------	------------

مجموع البنود 2.B.1.1.1.2 رأس المال السهمي: الخصوم نحو المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) 2.B.1.2.1.2 رأس المال السهمي: الخصوم نحو المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.1.2.2 العائدات المعاد استثمارها (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.2.2.1 أوراق حقوق الملكية (جزء من استثمار الحافظة)	F.5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
---	----------------------------------

مجموع البنود 2.B.4.2.4.4.1.1 صافي حقوق الأسر في احتياطات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد 2.B.4.2.4.1.1.1 مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة	F.6 احتياطات التأمين الفنية
--	-----------------------------

2.B.3.2 الخصوم (المشتقات المالية) مجموع البنود 2.B.1.1.3.2.2 الاستثمار المباشر في الخارج 2.B.1.2.3.2.2 الخصوم الأخرى نحو المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.4.2.1 انتمان التجارة (جزء من الاستثمارات الأخرى) 2.B.4.2.4 الخصوم الأخرى	F.7 المشتقات المالية F.8 الحسابات الأخرى مستحقة القبض
--	--

ناقصا البنود 2.B.4.2.4.4.1.1 صافي حقوق الأسر في احتياطات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد 2.B.4.2.4.4.1.1.1 مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطات مقابل المطالبات القائمة (كلها جزء من الاستثمارات الأخرى)	
---	--

الجدول ألف ٤-٥ (تابع)

V.III.2 الحساب المالي (تابع)

التناظر مع العناصر [البند] الأساسية في ميزان المدفوعات، التفاصيل والمجملات الإضافية	فئات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
المعاملات في الأصول مجموع البنود 2.B.4.1.3 العملة والودائع (جزء من الاستثمارات الأخرى) 2.B.5.3.1 الودائع (جزء من مركز الاحتياطي في الصندوق) 2.B.5.4.1 العملة والودائع (جزء من النقد الأجنبي) 2.B.5.5.1 العملة والودائع (جزء من المطالبات الأخرى على الاحتياطيات)	التغيرات في الخصوم والقيمة الصافية F2 العملة والودائع
مجموع البنود 2.B.1.1.3.1.1 سندات الدين الصادرة عن المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) 2.B.1.2.3.1.1 سندات الدين الصادرة عن المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.2.1.2 سندات الدين (جزء من استثمار الحافظة) 2.B.5.4.2.2 السندات والأذون (جزء من النقد الأجنبي) 2.B.5.4.2.3 أدوات سوق النقد والمشتقات المالية (جزء من النقد الأجنبي) 2.B.5.5.2.2 سندات الدين (جزء من المطالبات الأخرى على الاحتياطيات)	F3 الأوراق المالية عدا الأسهم
مجموع البنود 2.B.4.1.2 القروض (جزء من الاستثمارات الأخرى) 2.B.5.3.2 القروض (جزء من مركز الاحتياطي في الصندوق)	F4 القروض
مجموع البنود 2.B.1.1.1.1 رأس المال السهمي: المطالبات على المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) 2.B.1.1.2 العائدات المعاد استثمارها (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) 2.B.1.2.1.1 رأس المال السهمي: المطالبات على المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.2.1.1 أوراق حقوق الملكية (جزء من استثمار الحافظة) 2.B.5.4.2.1 و 2.B.5.5.2.1.2 حصص رأس المال (جزء من الأصول الاحتياطية، والنقد الأجنبي، والمطالبات الأخرى)	F5 الأسهم وحصص رأس المال الأخرى
مجموع البنود 2.B.4.1.4.4.1.1 صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد 2.B.4.1.4.2.1.1 و 2.B.4.1.4.3.1.1 و 2.B.4.1.4.4.1.2 مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات مقابل المطالبات القائمة (كلها جزء من الاستثمارات الأخرى)	F6 احتياطيات التأمين الفنية
مجموع البنود 2.B.3.1 الأصول (المشتقات المالية) 2.B.5.4.3 المشتقات المالية (جزء من النقد الأجنبي)	F7 المشتقات المالية
مجموع البنود 2.B.1.1.3.1.2 المطالبات الأخرى على المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) 2.B.1.2.3.1.2 المطالبات الأخرى على المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) 2.B.4.1.1.1 ائتمان التجارة (جزء من الاستثمارات الأخرى) 2.B.4.1.4.2 الأصول الأخرى ناقصا البنود 2.B.4.1.4.4.1.1 صافي حقوق الأسر في احتياطيات التأمين على الحياة وفي صناديق معاشات التقاعد 2.B.4.1.4.1.1 و 2.B.4.1.4.2.1.1 و 2.B.4.1.4.3.1.1 و 2.B.4.1.4.4.1.2 مدفوعات السداد المسبق لأقساط التأمين والاحتياطيات مقابل المطالبات القائمة (كلها جزء من الاستثمارات الأخرى)	F8 الحسابات الأخرى مستحقة الدفع
	B.9 صافي الإقراض (+) / صافي الاقتراض (-)

الجدول ألف ٤-٥ (تتمة)

٧.١١١.3.1 التغييرات الأخرى في حسابات الأصول، ٧.١١١.3.1: التغييرات الأخرى في حجم حساب الأصول

التناظر مع العناصر [البند] الأساسية في ميزان المدفوعات، التفاصيل والمجمعات الإضافية	فئات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
التغييرات في الخصوم الخسائر الناجمة عن الكوارث (جزء من التعديلات الأخرى) الاستيلاء بدون تعويض (جزء من التعديلات الأخرى) تغييرات الحجم الأخرى (جزء من التعديلات الأخرى)	التغييرات في الأصول K.7 الخسائر الناجمة عن الكوارث K.8 الاستيلاء بدون تعويض K.10 تغييرات الحجم الأخرى في الأصول المالية والخصوم، غير المصنفة في مكان آخر K.12 التغييرات في التصنيفات والهيكل
التغييرات في الأصول الخسائر الناجمة عن الكوارث (جزء من التعديلات الأخرى) الاستيلاء بدون تعويض (جزء من التعديلات الأخرى) تغييرات الحجم الأخرى (جزء من التعديلات الأخرى) التغييرات في التصنيفات والهيكل (جزء من التعديلات الأخرى)	التغييرات في الخصوم والقيمة الصافية K.7 الخسائر الناجمة عن الكوارث K.8 الاستيلاء بدون تعويض K.10 تغييرات الحجم الأخرى في الأصول المالية والخصوم، غير المصنفة في مكان آخر K.12 التغييرات في التصنيفات والهيكل B.10.2 التغييرات في القيمة الصافية الناتجة عن التغييرات الأخرى في حجم الأصول
التغييرات في الخصوم مجموع القيود في عمودي تغييرات الأسعار وتغييرات أسعار الصرف مجموع القيود في عمودي مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة مجموع القيود في عمودي مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية	التغييرات في الأصول K.11 مكاسب/خسائر الحيابة الاسمية في الأصول المالية K.11.1 مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة في الأصول المالية K.11.2 مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية في الأصول المالية
التغييرات في الأصول مجموع القيود في عمودي تغييرات الأسعار وتغييرات أسعار الصرف مجموع القيود في عمودي مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة مجموع القيود في عمودي مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية تغييرات الأسعار وتغييرات أسعار الصرف في الأصول ناقصا تغييرات الأسعار وتغييرات أسعار الصرف في الخصوم مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة في الأصول ناقصا مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة في الخصوم مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية في الأصول ناقصا مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية في الخصوم	التغييرات في الخصوم والقيمة الصافية K.11 مكاسب/خسائر الحيابة الاسمية في الخصوم K.11.1 مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة في الخصوم K.11.2 مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية في الخصوم B.10.3 التغييرات في القيمة الصافية نتيجة مكاسب/خسائر الحيابة الاسمية B.10.31 التغييرات في القيمة الصافية نتيجة مكاسب/خسائر الحيابة المحايدة B.10.32 التغييرات في القيمة الصافية نتيجة مكاسب/خسائر الحيابة الحقيقية

أصول قطاع العالم الخارجي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ تناظر الخصوم في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، والعكس صحيح.
العرض المفصل لمعاملات ميزان المدفوعات والمستخدم في هذه المقارنة مع فئات الأدوات المالية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يرد على الصفحات ١٣٢-١٤٠ من الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ونظرا إلى استحداث المشتقات المالية كئفة منفصلة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وكئفة وظيفية منفصلة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، تمت إعادة ترقيم بعض السلاسل منذ نشر هذين الدليلين.
القطاع المحلي له "مطالبة" على قطاع العالم الخارجي.

بالضرورة مطابقا للتعريف الوارد في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، والذي يوصي بإجراء تقسيم إضافي إلى قطاعات فرعية هي الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية وصناديق الضمان الاجتماعي.^٥ أما القطاعات الأخرى في وضع الاستثمار الدولي فتضم الشركات غير المالية (S.11)، وبعض القطاعات الفرعية لقطاع الشركات المالية كالوسطاء الماليين الآخرين (S.123)، والشركات المالية المساعدة (S.124)، وكذلك شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد (S.125)، والأسر (S.14)، والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر (S.15).

^٥ رغم أنه، كما سبق ذكره، يوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أيضا بعرض بدائل للفئات الفرعية لقطاع الحكومة العامة.

وذلك على خلاف الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. ويرد في الشكل البياني ألف ٤-٤ عرض المطابقة العامة بين القطاعات المؤسسية في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣٢- وكما هو موضح في الشكل البياني، يرتبط القطاعان الفرعيان الشركات المالية (البنك المركزي (S.121) وشركات الإيداع الأخرى (S.122)) بقطاعي السلطات النقدية والبنوك الواردين في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات. غير أن قطاع السلطات النقدية في وضع الاستثمار الدولي لا يقتصر على البنك المركزي بل يشمل عمليات المؤسسات الحكومية الأخرى أو البنوك التجارية عندما يتم عزو هذه العمليات في العادة إلى البنك المركزي. ونتيجة لذلك، فإن تعيين حدود قطاع الحكومة العامة في وضع الاستثمار الدولي ليس

الجدول ألف ٤-٦: التناظر بين جداول نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وعناصر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي: الحساب ٧- حساب العالم الخارجي، ٧.١٧- حساب الأصول والخصوم الخارجية

٧.١٧.١: الميزانية العمومية الافتتاحية	
التناظر مع العناصر الأساسية والتفاصيل الإضافية في وضع الاستثمار الدولي	فئات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
مجموع البنود B.1.1.2 الخصوم (رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها) نحو المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) B.1.2.2 الخصوم (رأس المال الآخر) نحو المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) A.1.1.2 الخصوم (رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها) نحو المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) A.1.2.2 الخصوم (رأس المال الآخر) نحو المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) B.2 استثمار الحافظة B.3 المشتقات المالية B.4 الاستثمارات الأخرى	AF الأصول المالية
مجموع البنود A.1.1.1 المطالبات (رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها) على المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) A.1.2.1 المطالبات (رأس المال الآخر) على المشروعات المنتسبة (جزء من الاستثمار المباشر في الخارج) B.1.1.1 المطالبات (رأس المال السهمي والعائدات المعاد استثمارها) على المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) B.1.2.1 المطالبات (رأس المال الآخر) على المستثمرين المباشرين (جزء من الاستثمار المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ) A.2 استثمار الحافظة A.3 المشتقات المالية A.4 الاستثمارات الأخرى A.5 الأصول الاحتياطية ^١	AF الخصوم
	B.90 القيمة الصافية
٧.١٧.2: التغيرات في الميزانية العمومية	
مجموع المعاملات، وتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف، والتعديلات الأخرى المتعلقة ببنود وضع الاستثمار الدولي المناظرة المحددة في الحساب ٧.١٧.١ مجموع المعاملات، وتغيرات الأسعار وتغيرات أسعار الصرف، والتعديلات الأخرى المتعلقة ببنود وضع الاستثمار الدولي المناظرة المحددة في الحساب ٧.١٧.١ مجموع التغيرات في الأصول - مجموع التغيرات في الخصوم	AF مجموع التغيرات في الأصول المالية AF مجموع التغيرات في الخصوم B.10 التغيرات في القيمة الصافية، المجموع
٧.١٧.3: الميزانية العمومية الختامية	
مجموع قيم نهاية الفترة للبنود المناظرة في وضع الاستثمار الدولي والمحددة في الحساب ٧.١٧.١ مجموع قيم نهاية الفترة للبنود المناظرة في وضع الاستثمار الدولي والمحددة في الحساب ٧.١٧.١	AF الأصول المالية AF الخصوم B.90 القيمة الصافية

^١ الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة هي مكونات أصول احتياطية ليس لها خصوم مقابلة في قطاع العالم الخارجي في الحسابات القومية.

والأهمية الكمية النسبية لبعض البنود في المعاملات الدولية، والقيود المفروضة من الهياكل الداخلية لحسابات كل منهما. ومع ذلك، يمكن تكوين جداول ربط لاشتقاق تدفقات وأرصدة المحاسبة القومية ذات الصلة من حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

البحث المفصل في تصنيف الروابط بين حساب العالم الخارجي، وحسابات ميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي

٣٣- رغم تحقيق التناسق في المفاهيم بين النظامين، فإن الفروق في العرض تعكس الفروق في الاحتياجات التحليلية،

والمالية ذات الصلة في حالة القطاع الخارجي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ والبنود المناظرة في حسابات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. والعناصر الرئيسية في حسابات التراكم الخارجي في الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الجدول ألف ٤-٥، الحساب V.III.1) تعد مطابقة لعنصر الحساب الرأسمالي في الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات. ورغم أن البند المناظر، وهو صافي الإقراض/صافي الاقتراض، في الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ غير محدد صراحة في ميزان المدفوعات، فإنه يمكن مع ذلك اشتقاقه عن طريق جمع رصيد الحساب الجاري ورصيد المعاملات اللذين يظهران في الحساب الرأسمالي في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣٦- ويعتبر نطاق تغطية الحساب المالي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (الجدول ألف ٤-٥، الحساب V.III.2) مطابقاً لنطاق تغطية الحساب المالي في الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات، وإن كان مستوى التفصيل مختلفاً. وكما سلف ذكره، ينصب التركيز الأساسي في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ على الأدوات المالية، بينما التركيز الأساسي في ميزان المدفوعات ينصب على تقسيم الفئات الوظيفية (أي الاستثمار المباشر، واستثمار الحافطة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى، والأصول الاحتياطية). وإضافة إلى تحديد أنواع الأدوات المالية (مع كون احتياطات التأمين الفنية هي الاستثناء من ذلك)، يشمل ميزان المدفوعات تقسيماً مختصراً للقطاعات (أي السلطات النقدية، والحكومة العامة، والبنوك، والقطاعات الأخرى). وفضلاً على ذلك، للتوافق مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تذكر الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات أن القيود على جانبي الدائن والمدين في الحساب المالي في ميزان المدفوعات يتم قيدهم، من حيث المبدأ، على أساس صاف (أي الزيادة مطروحة منها الانخفاض في الأصول أو الخصوم). غير أنه يوصى بالقيود على أساس إجمالي كمعلومات تكميلية، وذلك كما هي الحال في المسحوبات من القروض طويلة الأجل ومدفوعات سدادها.

٣٤- ومن حيث المعاملات، يميز نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ الحسابات التالية فيما يتعلق بحساب السلع والخدمات للعالم الخارجي:

- الحساب V.I : الحساب الخارجي للسلع والخدمات (صفحة ٣١٦ في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣)
- الحساب V.II : الحساب الخارجي للدخل الأولي والتحويلات الجارية (صفحة ٣١٦)
- الحساب V.III.1 : الحساب الرأسمالي (صفحة ٣١٦) و V.III.2 : الحساب المالي (صفحة ٣١٧). وهما مكونان في الحساب رقم V.III : حسابات التراكم الخارجي (صفحة ٣١٦).

أما في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، فإن المعاملات التي تظهر في الحسابين V.I, V.II، هي المعاملات التي تظهر في عنصر الحساب الجاري في حسابات ميزان المدفوعات، بينما المعاملات التي تظهر في الحساب V.III.1 هي المعاملات التي يحتوي عليها عنصر الحساب الرأسمالي في الحساب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات. والتدفقات التي تظهر في الحساب V.III.2 تظهر في عنصر الحساب المالي في الحساب الرأسمالي والمالي. والحساب V.III.3.1: التغيرات الأخرى في حجم الأصول (الصفحة ٣١٧) والحساب V.III.3.2: حساب إعادة التقييم (الصفحة ٣١٧) مدرجان ضمن بيان وضع الاستثمار الدولي في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، وذلك من أجل مطابقة المعاملات بين تواريخ الإبلاغ مع التغيرات في المراكز. ومن ثم فإن الحساب V.III.3.1 يناظر العمود الذي يحمل عنوان «التعديلات الأخرى» في بيان وضع الاستثمار الدولي، بينما الحساب V.III.3.2 يناظر العمودين اللذين يحملان عنوان «تغيرات الأسعار» وعنوان «تغيرات أسعار الصرف» على التوالي في بيان وضع الاستثمار الدولي. أما الحساب V.IV: حساب الأصول والخصوم الخارجية (الصفحة ٣١٨) فهو معادل لبيان وضع الاستثمار الدولي في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات.

٣٥- ويوفر الجدولان ألف ٤-٥ وألف ٤-٦ (على الصفحات السابقة) مطابقة بين الفئات الموضحة في الحسابات الرأسمالية

الملحق الخامس: مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (« هيبك ») وتحليل إمكانية استمرار الدين

الكلية والهيكلية والإصلاحات الاجتماعية، مع التركيز على الحد من الفقر. وبذلك، يجب على جميع البلدان التي تطلب المساعدة في إطار مبادرة «هيبك» أن يتوافر لديها ما يلي: (١) إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة على نطاق واسع، في موعد أقصاه بلوغ نقطة اتخاذ القرار (راجع أدناه)، (٢) إحراز تقدم في تطبيق هذه الاستراتيجية لسنة واحدة على الأقل في موعد أقصاه بلوغ نقطة الإنجاز (راجع أدناه).^١ ويكمل هذه الجهود التزام من المجتمع المالي الدولي لمعالجة مشكلة الدين الخارجي القائم على البلد المعني بطريقة شاملة ومنسقة. والواقع أن المبادرة تتطلب مشاركة جميع الدائنين، الثنائيين منهم ومتعددي الأطراف والتجاريين.

معايير الأهلية لمبادرة « هيبك » وهيكلها

٤- لتلقي المساعدة بموجب مبادرة «هيبك»، من الضروري أن تكون البلدان المعنية مستوفية لمعايير الأهلية الخاصة بالمبادرة وأن تواجه مراكز دين خارجي غير قابلة للاستمرار. وكي يكون البلد مؤهلاً للاستفادة من المبادرة، من الضروري أن يستوفي مجموعة من المعايير. ويجب عليه على وجه الخصوص ما يلي:

- أن يكون مؤهلاً للحصول على المساعدة الميسرة من الصندوق والبنك الدولي؛
- أن يواجه عبء دين خارجي غير قابل للاستمرار يتجاوز آليات تخفيف عبء الدين التقليدية القائمة^٢
- إرساء سجل أداء إيجابي في مجال سياسات الإصلاح والسياسات السليمة من خلال برامج مدعمة بموارد الصندوق والبنك.

٥- تتحدد إمكانية استمرار مركز الدين الخارجي بمقارنة نتيجة التحليل الشامل لإمكانية استمرار الدين على أساس النظر في كل قرص على حدة، وهو المتفق عليه مع السلطات والدائنين، مع أهداف مبادرة «هيبك». ووقت إثبات هذه الأهداف، يتم تحديدها

^١ على أساس انتقالي، وبالنظر إلى الوقت الذي تحتاجه سلطات البلد المعني لإعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة، يمكن أن تصل البلدان المعنية إلى نقطة اتخاذ القرار استناداً إلى إعداد تقرير مؤقت عن استراتيجية الحد من الفقر يبين التزام الحكومة بتقرير استراتيجية الحد من الفقر وخططها لوضعه.

^٢ تخفيف القيمة الحاضرة للدين بنسبة ٦٧٪ في سياق عملية رصد الدين التي تتم في إطار نادي باريس بشروط نابولي مع اتخاذ إجراء مماثل على الأقل من جانب الدائنين الثنائيين. ويبين الجدول ٨-٢ في الفصل الثامن تطور شروط إعادة جدولة الدين في إطار نادي باريس.

١- تعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيبك») مبادرة رئيسية ذات أثر في مراقبة مركز الدين الخارجي. والهدف من هذه المبادرة هو تخفيض مراكز الدين الخارجي لبعض البلدان منخفضة الدخل إلى مستويات يمكن تحملها، أي إلى مستويات تمكنها من الوفاء وفاء كاملاً بالتزامات خدمة دينها الخارجي الحالية والمستقبلية، وذلك دون اللجوء إلى إعادة جدولة الدين أو إلى مراكمة المتأخرات، وبدون التهاون في النمو. ومن بين جملة أمور، يتطلب هذا قياساً دقيقاً لمركز الدين الخارجي. وفي هذا الملحق، يرد وصف لمبادرة «هيبك»، إلى جانب تحليل إمكانية استمرار الدين وهو لبنة من لبنات تلك المبادرة.

مبادرة « هيبك »

أصل مبادرة « هيبك » ووصفها

٢- فيما يتعلق بعدد من البلدان منخفضة الدخل، تحقق التسليم في النصف الثاني من التسعينات من جانب الدائنين الرسميين على وجه الخصوص بأن وضع الدين الخارجي كان يزداد صعوبة بصورة بالغة. وفيما يتعلق بتلك البلدان، حتى الاستخدام الكامل لآليات إعادة جدولة الدين وتخفيض الدين التقليدية—إلى جانب استمرار توفير التمويل الميسر واتباع سياسات اقتصادية سليمة—لن يكون كافياً للوصول إلى مستويات دين خارجي قابلة للاستمرار في غضون فترة زمنية معقولة بدون دعم خارجي إضافي. وتعتبر مبادرة «هيبك» إطاراً شاملاً متكاملاً منسقاً تعاون على وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف علاج مشكلات الدين الخارجي هذه التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد تم اعتماد هذا الإطار في سبتمبر ١٩٩٦ من خلال الموافقة عليه من جانب اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية المنبثقتين عن الصندوق والبنك الدولي. وفي أعقاب مراجعة شاملة أطلقت في أوائل عام ١٩٩٩، تم تعزيز المبادرة في سبتمبر ١٩٩٩ كي توفر تخفيفاً لعبء الدين بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً، ومن أجل تقوية الروابط بين تخفيف عبء الدين، والحد من الفقر، والسياسات الاجتماعية.

٣- والمبادرة مصممة لتمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لها سجل أداء قوي في مجال التصحيح والإصلاح الاقتصادي من أجل تحقيق مركز دين قابل للاستمرار على امتداد الأجل المتوسط. والمحور الذي تركز عليه المبادرة هو الجهود المتواصلة من جانب البلد المعني صوب التصحيح الاقتصادي

مخصوصاً بسعر الفائدة السوقي (وهو سعر الفائدة المرجعي التجاري المأخوذ من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ففي حالة الإقراض الميسر، تؤدي هذه العملية الحسابية إلى القيمة الحاضرة للدين ناقصاً قيمته الاسمية، لأن سعر الفائدة على القرض أقل من سعر الفائدة السوقي. وعند إجراء عملية حساب مركز الدين الخارجي عند نقطة اتخاذ القرار، تستخدم أحدث البيانات الفعلية المتوافرة عن نهاية الفترة، والمقيسة بعد إجراء عملية رصيد دين افتراضية بشروط نابولي في سياق نادي باريس (أي تخفيض ٦٧٪ من الدين المستوفي للشروط) وتطبيق معاملة متماثلة على المطالبات الثنائية الرسمية والمطالبات التجارية الأخرى.

تقاسم الأعباء بين الدائنين وتوصيل المساعدة

٨- من بين المبادئ الموجهة للمبادرة مبدأ المشاركة الواسعة والعادلة من كل الدائنين (متعددي الأطراف، والثنائيين الرسميين، والتجاريين) في توفير المساعدة الكافية للبلد المعني من أجل تحقيق إمكانية استمرار الدين. وفي حالة نادي باريس، ينطوي هذا بوجه عام على عملية رصيد دين مع تخفيض يصل إلى ٩٠٪ من القيمة الحاضرة للمطالبات المستوفية للشروط. ويشترط على البلد المعني السعي للحصول على معاملة متماثلة على الأقل من دائنيه الرسميين الثنائيين والتجاريين الآخرين.

٩- ويتخذ الدائنون متعددي الأطراف إجراءات تتناسب مع إجراءات الدائنين الثنائيين من أجل تخفيض القيمة الحاضرة لمطالباتهم على البلد المعني. وكل مؤسسة متعددة الأطراف تختار وسيلة توصيل نصيبها في المساعدة (المشتقة بما يتناسب مع نصيبها في القيمة الحاضرة للمطالبات متعددة الأطراف عند نقطة اتخاذ القرار). وتتم مساهمة الصندوق في شكل منح مموله من موارد تسهيل النمو والحد من الفقر،^٧ وتستخدم هذه المساهمة للوفاء بالتزامات خدمة الدين القائم للصندوق. أما الاتحاد الأوروبي فيقدم منحاً.

١٠- ويلتزم البنك الدولي باتخاذ إجراءات بعد نقطة اتخاذ القرار—من خلال الاستخدام الانتقائي للمنح والتخصيصات من المؤسسة الدولية للتنمية—وعند نقطة الإنجاز. والوسيلة الرئيسية لمشاركة البنك الدولي، إلى جانب بعض الدائنين متعددي الأطراف الآخرين، هي الصندوق الاستثماري لمبادرة «هيبيك». ويوفر هذا الصندوق الاستثماري تخفيف عبء الدين إلى البلدان المؤهلة عن الدين المستحق للمؤسسات متعددة الأطراف المشاركة وتتولى تطبيقه المؤسسة الدولية للتنمية، مع تقديم مساهمات من الدائنين متعددي الأطراف والمانحين الثنائيين المشاركين. ولتوفير تخفيف عبء الدين على الدين المستحق للمؤسسة المذكورة، قامت مجموعة البنك الدولي بإجراء تحويلات من صافي دخل البنك الدولي

عند نسبة ١٥٠٪ من القيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى الصادرات، وعند نسبة ١٥٪ في حالة نسبة خدمة الدين إلى الصادرات. وفيما يتعلق بالاقتصادات المفتوحة جداً (التي تكون نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج المحلي لديها ٣٠٪ على الأقل) والتي تواجه عبء دين ثقيلًا على المالية العامة رغم الجهود القوية المبذولة لتوليد الإيرادات (والتي يدل عليها وصول نسبة إيرادات المالية العامة إلى إجمالي الناتج المحلي لديها ١٥٪ على الأقل)، يمكن أن تكون القيمة الحاضرة لهدف نسبة الدين إلى الصادرات أقل من ١٥٠٪. وأنها موضوعة على نحو يهدف إلى تحقيق نسبة للقيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة تبلغ ٢٥٠٪ عند بلوغ نقطة اتخاذ القرار.^٢

٦- ويقر المجلسان التنفيذيان للصندوق والبنك الاحتياجي، ويلتزمان بتقديم المساعدة عند نقطة اتخاذ القرار. وتبدأ هاتان المؤسسات وبعض الدائنين الآخرين أيضاً توصيل جزء من مساعداتهم بين نقطة اتخاذ القرار ونقطة الإنجاز (هو تخفيف العبء المؤقت).^٤ ويتم توفير المساعدة، على نحو لا عدول عنه من جانب جميع الدائنين، عند نقطة الإنجاز (أو قبلها)—شريطة أن يطبق البلد المعني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأساسية المحددة سلفاً، كما سلف ذكره.^٥ وبذلك يكون هناك حافز لدى البلدان المعنية على تطبيق الإصلاحات بسرعة، ومن ثم ينمو لديها الشعور بملكية الجدول الزمني. ويبين الشكل البياني الف ٥-١ العملية في شكل بياني.

عمليات حساب المساعدة الكلية

٧- تعرف المساعدة بموجب مبادرة «هيبيك» بأنها التخفيض اللازم في القيمة الحاضرة من أجل تخفيض الدين الخارجي عند نقطة اتخاذ القرار إلى ما يساوي أهداف المبادرة. ويعرف مجموع المساعدة بأنه المساعدة المقدمة عند نقطة الإنجاز زائداً الإجراءات المقدمة أثناء الفترة المؤقتة. أما عملية حساب مركز الدين الخارجي بموجب مبادرة «هيبيك» (أو حساب صافي القيمة الحاضرة للدين الخارجي، كما يرد وصفه في مصطلحات مبادرة «هيبيك»^٦) فهو مجموع كل التزامات خدمة الدين المستقبلية (الفائدة والمبلغ الأصلي) عن الدين القائم على أساس النظر في كل قرض على حدة،

^٢ يتم اشتقاق مقام الصادرات باعتباره متوسط صادرات السلع والخدمات في السنوات الثلاث السابقة (حسب التعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات) مقسوماً على البيانات الفعلية المتوافرة عند نقطة اتخاذ القرار. أما مقام إيرادات المالية العامة، إن كان مستخدماً، فهو أحدث رقم فعلي لنهاية الفترة، ويعرف بأنه إيرادات الحكومة المركزية (مستبعداً منه المنح).

^٤ المتوقع بوجه عام أن يعيد الدائنون الثنائيون والتجاريون جدولة الالتزامات التي يقرب موعد سدادها. وهناك حدود قصوى للمساعدة التي يمكن للصندوق والبنك الدولي توفيرها أثناء الفترة الانتقالية.

^٥ هناك عدد من العناصر أو الشروط الأساسية من شأنها أن تمثل بالشكل الملانم ما يتحقق من تقدم عام في المجالات الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية، والتي تترجم في نهاية الأمر إلى نمو متواصل وإلى إمكانية استمرار الدين وإلى تخفيف حدة الفقر.

^٦ بالرغم أن مصطلح «صافي القيمة الحاضرة» هو المصطلح شائع الاستخدام، والأكثر دقة في أغلب الأحيان وصف هذه العملية الحسابية بأنها تمثل القيمة الحاضرة—أي خصم مدفوعات الفائدة والمبلغ الأصلي المستقبلية باستخدام سعر فائدة—وهذا هو المنهج الذي يأخذ به المرشد.

^٧ تسهيل النمو والحد من الفقر متاح للاستفادة منه للبلدان التي تواجه مشكلات مطولة في موازين مدفوعاتها وتكون مستوفية لأهلية الاقتراض بشروط ميسرة من موارد «أيدا». وقبل نوفمبر ١٩٩٩، كان هذا التسهيل يعرف باسم تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز (إيساف).

الشكل البياني ألف ٥-١: خارطة تدفقات مبادرة « هيبك » المعززة

المرحلة الأولى

- يرسي البلد المعني سجل أداء في ثلاث سنوات من جودة الأداء ويضع بالاشتراك مع المجتمع المدني تقرير استراتيجية الحد من الفقر؛ وفي الحالات الأولى، قد يكون وضع تقرير مؤقت عن استراتيجية الحد من الفقر كافياً للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار.
- يوفر نادي باريس إعادة جدولة للتدفقات بشروط نابولي، أي إعادة جدولة خدمة الدين عن الدين المستوفي للشروط إلى حين موعد سداده (تخفيض حتى ٦٧٪ على أساس صافي القيمة الحاضرة).
- يوفر الدائنون الثنائيون والتجارىون الآخرون معاملة متماثلة على الأقل^١.
- تستمر المؤسسات متعددة الأطراف في توفير دعم التصحيح في إطار برامج التصحيح المدعومة بموارد البنك الدولي والصندوق.

نقطة اتخاذ القرار

أو

إما

إجراء عملية رصيد دين بشروط نابولي في سياق نادي باريس والحصول من الدائنين الثنائيين والتجارىين الآخرين على معاملة متماثلة على الأقل
بما لا يكفي
لوصول البلد إلى إمكانية استمرار الدين الخارجي.
===== < المجلسان التنفيذيان للبنك الدولي والصندوق >
يقرران مدى أهلية البلد للحصول على المساعدة.

إجراء عملية رصيد دين بشروط نابولي في سياق نادي باريس والحصول من الدائنين الثنائيين والتجارىين الآخرين على معاملة متماثلة على الأقل
بما يكفي
لوصول البلد إلى إمكانية استمرار الدين الخارجي.
===== < الخروج >
(البلد لم يعد مؤهلاً للحصول على المساعدة بموجب مبادرة « هيبك »).

يلتزم كل الدائنين (متعدو الأطراف، والثنائيون، والتجارىون) بتوصيل تخفيف لعبء الدين عند نقطة الإنجاز غير محددة التوقيت. ويعتمد مقدار المساعدة على مدى الحاجة إلى الوصول بالدين إلى مستوى قابل للاستمرار. ويتم حساب هذا استناداً إلى أحدث بيانات متوافرة عند نقطة اتخاذ القرار.

المرحلة الثانية

- يرسي البلد المعني سجل أداء ثانياً عن طريق تطبيق السياسات المحددة عند نقطة اتخاذ القرار (والتي تعتبر شروطاً للوصول إلى نقطة الإنجاز غير محددة التوقيت) والمربوطة بتقرير استراتيجية الحد من الفقر (أو تقرير مؤقت عن استراتيجية الحد من الفقر).
- يوفر البنك الدولي والصندوق المساعدة المؤقتة.
- يوفر نادي باريس إعادة جدولة للتدفقات بشروط كولون (تخفيض حتى ٩٠٪ على أساس صافي القيمة الحاضرة أو أعلى من ذلك إذا لزم).
- يوفر الدائنون الثنائيون والتجارىون الآخرون تخفيفاً لعبء الدين بشروط متماثلة^١.
- يوفر الدائنون متعدو الأطراف الآخرون تخفيفاً مؤقتاً لعبء الدين وفق تقديريهم.
- يستمر جميع الدائنين والمانحين في توفير الدعم وفق إطار استراتيجية شاملة لتخفيف حدة الفقر مصممة من جانب الحكومات المعنية، مع المشاركة الواسعة في إعدادها من جانب المجتمع المدني ومجتمع المانحين

« نقطة الإنجاز غير محددة التوقيت »

- يكون توقيت الوصول إلى نقطة الإنجاز في حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون غير المستفيدة بأثر رجعي (أي البلدان التي لم تتأهل للاستفادة من مبادرة « هيبك » الأصلية) مربوطاً على الأقل بسنة واحدة من تطبيق تقرير استراتيجية شاملة للحد من الفقر، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي. وفي حالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستفيدة بأثر رجعي (من مشاركتها في مبادرة « هيبك » الأصلية)، يكون توقيت الوصول إلى نقطة الإنجاز مربوطاً باعتماد تقرير شامل لاستراتيجية الحد من الفقر.
- يوفر جميع الدائنين المساعدة المقررة عند نقطة اتخاذ القرار؛ ويحسب التخفيف المؤقت لعبء الدين المقدم بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز كجزء من هذه المساعدة.
- توفر جميع مجموعات الدائنين تخفيضاً متساوياً (بالقيمة الحاضرة) لمطالباتها حسبما يحدده هدف إمكانية الاستمرار. ويتم تقديم تخفيف عبء الدين هذا بدون شروط إضافية على مستوى السياسات.
- يوفر نادي باريس تخفيفاً رصيد الدين بشروط كولون (تخفيض حتى ٩٠٪ على أساس صافي القيمة الحاضرة أو أعلى من ذلك إذا لزم) على الدين المستوفي للشروط.
- يوفر الدائنون الثنائيون والتجارىون الآخرون معاملة متماثلة على الأقل بشأن رصيد الدين^١.
- توفر المؤسسات متعددة الأطراف تخفيفاً لعبء الدين، مع قيام كل منها بالاختيار من قائمة خيارات، وضمان المشاركة الواسعة والعدالة من جانب جميع الدائنين المعنيين.

^١ مع التسليم بالحاجة إلى المرونة في الحالات الاستثنائية.

في الأجل المتوسط ينطوي على تقييم عبء الدين على البلد المعني وتقييم قدرته على خدمة التزاماته. فإذا كانت نسب الدين الخارجي في حالة ذلك البلد أعلى من الأهداف السارية بعد تطبيق آليات تخفيف عبء الدين التقليدية، يتم النظر في تقديم المساعدة بموجب مبادرة «هيبك».

١٥- ويتم إجراء تحليل إمكانية استمرار الدين على أساس توقعات رصيد الدين وتدفقاته. ومن الضروري الحصول على جميع المعلومات على أساس كل قرض على حدة، مجزأة حسب الدائن والعملة. أما رصيد الدين فهو المقدار القائم في نهاية آخر سنة مالية أو سنة تقويمية تتوافر بياناتها، مما يعتمد على ما إذا كان البلد المعني يتبع السنة المالية أو السنة التقويمية. وتتألف توقعات التدفقات المالية من مدفوعات استهلاك الدين المتوقعة، والمبالغ المنصرفة من الدين القائم، والقروض الجديدة.

١٦- ويتوقع من البلدان الساعية إلى الحصول على المساعدة بموجب مبادرة «هيبك» أن تجري مطابقة كاملة لجميع بيانات الدين على أساس كل قرض على حدة مع سجلات فواتير الدائنين قبل الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار^١ وعملية المطابقة تشير إلى المركز والتدفقات. فإذا كان القرض يستهلك وفقا لجدوله الزمني الأصلي (إذا لم تكن هناك تعديلات كإعادة الجدولة أو الإعفاء من الدين أو إلغاء الدين أو وجود التزامات تكميلية أو متأخرات أو مدفوعات سداد مسبق)، فإن التدفقات الدورية تعتمد أساسا على شروط القرض الأصلية. ويجب أن تؤخذ في الحسبان أي تعديلات على مقدار القرض، كعمليات الشطب أو إعادة الجدولة، كي يتسنى الموافقة على بيانات خدمة الدين التي جرت مطابقتها (وعلى سبيل التوسيع، القيمة الحاضرة للدين). ويرد في الجدول ألف ٥- ١ بيان للمعلومات اللازمة لمعدي البيانات في بلدان «هيبك».

١٧- ومن الضروري تقييم مدى اتساق بيانات أرصدة وتدفقات الدين القائم. ويمكن لمعد البيانات الاستفادة من المعادلات البسيطة في إتمام هذه المهمة، ومن تلك المعادلات ما يلي:

- مجموع مدفوعات السداد المستقبلية للمبلغ الأصلي لقرض يساوي الدين القائم (بافتراض عدم استحقاق تكاليف فائدة).
- مجموع الدفعات المستقبلية المنصرفة من المبلغ الأصلي للقرض يساوي الرصيد غير المنصرف.
- في حالة توقعات الفائدة، يمكن مراجعة الأخطاء الصارخة عن طريق حساب سعر الفائدة الضمني (سعر الفائدة t / رصيد الدين $t-1$) للسنة المرجعية ومقارنته بسعر الفائدة المسجل بالقيمة الأصلية. وفي حالة كل قرض تتناقض مصاريف الفائدة بمضي السنوات ويتم تخفيض رصيد الدين مع كل دفعة سداد.

١٨- وفي حالة القروض الجديدة، يتم وضع توقع لفجوة التمويل المتوقعة في ميزان المدفوعات في ضوء بعض الافتراضات

للإنشاء والتعمير التابع لها وفوائضه إلى الصندوق الاستئماني لمبادرة «هيبك».

١١- الدين المتعاقد عليه مع الدائنين متعددي الأطراف والثنائيين، والذي تغطيه مبادرة «هيبك»، يقتصر على الدين العام والدين المضمون من الحكومة، أي الالتزامات الخارجية القائمة على المدين العام بما في ذلك الحكومة الوطنية والأجهزة العامة المستقلة ذاتيا والالتزامات الخارجية القائمة على المدين الخاص المضمون سداها من كيان عام. ويضم الدين ما يلي:

- كل الدين الخارجي الحكومي والدين المضمون من الحكومة متوسط الأجل وطويل الأجل.
- الدين قصير الأجل^٢ إن كان مدرجا ضمن المتأخرات لفترة طويلة فقط.
- الدين القائم على المشروعات العامة المعرف بأنه «مملوك للحكومة بنسبة ٥٠٪ على الأقل».
- الدين القائم على المشروعات العامة الجاري خصصتها، إذا ظل الدين على الحكومة.

معالجة المتأخرات

١٢- تحتاج البلدان الساعية إلى الحصول على المساعدة بموجب مبادرة «هيبك» إلى العمل صوب تسوية أو تخفيض المتأخرات القائمة وتلافي مراكمة متأخرات جديدة عن المدفوعات الخارجية. ويتوقع تسوية جميع المتأخرات القائمة للدائنين متعددي الأطراف أو إدراجها في اتفاق بشأن جدول زمني لتسويتها قبل الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار. غير أنه يلزم أن تكون تسوية تلك المتأخرات متسقة مع قيد التمويل لدى البلد المعني. وإضافة إلى ذلك، فإن التيسير الذي يمنح في عمليات تسوية المتأخرات من جانب البنوك متعددة الأطراف يمكن حسابه كجزء من المساعدة اللازمة بموجب المبادرة، وذلك على أساس النظر في كل حالة على حدة.

تحليل إمكانية استمرار الدين

١٣- يعتبر تحليل إمكانية استمرار الدين محوريا لأعمال مبادرة «هيبك». ويتم إعداد تلك التحليلات على أساس ثلاثي، وذلك بصورة مشتركة بين سلطات البلد المعني والبنك الدولي والصندوق، وكذلك عند الاقتضاء، بنوك التنمية الإقليمية المعنية ببنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. ويبين الشكل البياني ألف ٥- ٢ عملية تحليل إمكانية استمرار الدين في شكل بياني.

عملية تحليل إمكانية استمرار الدين

١٤- عند الإعداد لمناقشات نقطة اتخاذ القرار، يتم إجراء تحليل إمكانية استمرار الدين من أجل تقرير حالة الدين الخارجي الراهنة للبلد المعين. وهو أساس يمثل توقعا لميزان المدفوعات

^١ قد تكون البيانات الأولية في وثيقة البلد المعني معدة على أساس بيانات تمت مطابقتها جزئيا.

^٢ الدين الذي يكون أجل استحقاقه الأصلي سنة واحدة أو أقل.

الوثيقة هي أساس قرارات المجلسين التنفيذي للبنك والصدوق بشأن مدى أهلية البلد المعني ومقدار المساعدة التي تخصص له.

٢٠- وفضلا على ذلك، يتم إجراء تحليل الحساسية، حيث تشمل وثيقة نقطة اتخاذ القرار نتائج السيناريوهات الاقتصادية الكلية البديلة، وبذلك فهي توفر تقييما كميا لتأثير المخاطر الهبوطية على السيناريو الأساسي لميزان المدفوعات. ويتم تطبيق افتراضات معدلة على متغيرات القطاع الخارجي، كالأسعار الدولية وأحجام التجارة الدولية، ومدى توافر بنود التمويل في ميزان المدفوعات وشروط توافرها. وقد يكون للتعديل في افتراض ما، عدة آثار مباشرة وثانوية على توقعات ميزان المدفوعات وعلى الإطار الكلي بأكمله. ومن حيث المبدأ هناك طريقتان للتعبير عن تأثير الصدمة المتوقعة. الأولى هي قصر التسجيل على الأثر المباشر الفوري لأي صدمة معاكسة على ميزان المدفوعات، ويتم التعبير عنها في شكل انخفاض القيود الدائنة أو ارتفاع القيود المدينة إلى جانب ارتفاع فجوة التمويل الإضافي. ثم يتم تغطية فجوة التمويل الإضافي عن طريق الاقتراض الجديد، وهو يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسب الدين. وهذا في المعتاد هو المنهج المفضل في السيناريوهات البديلة في سياق مبادرة «هيبيك».

٢١- وتأخذ السيناريوهات البديلة في الحسبان الآثار الثانوية، كزيادة بطء النمو الاقتصادي، وهذا من شأنه في العادة كبح الزيادات الأولية في فجوة التمويل. وعلى سبيل المثال، من شأن حدوث نقص كبير في صادرات البن، للوهلة الأولى، أن يؤدي إلى زيادة في فجوة التمويل في ميزان المدفوعات. غير أنه يؤدي أيضا، إضافة إلى ذلك، إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض الطلب على الواردات، وهو ما من شأنه أن يعوض جزئيا عن الزيادة الأولية في فجوة التمويل. غير أن هذا المنهج لا يطبق إلا في الحالات التي ينطوي فيها المنهج الأول على نتائج غير واقعية بقدر ملموس.

افتراضات أسعار الفائدة والعملات في تحليل إمكانية استمرار الدين

٢٢- أسعار الخصم لمتوسط سعر الفائدة المرجعي التجاري على كل عملة على حدة والمستخدم في تحليل إمكانية استمرار الدين لحساب القيمة الحاضرة للدين الخارجي هي المتوسطات على امتداد فترة الستة أشهر المنتهية في التاريخ المرجعي. وفي حالة العملات التي لا تتوافر عنها بيانات متوسط سعر الفائدة المرجعي التجاري ولكنها مربوطة بعملة أخرى كالدولار الأمريكي، يستخدم متوسط سعر الفائدة المرجعي التجاري للعملة المربوط بها. وفي غياب ترتيب لسعر الصرف، وكذلك في حالة استخدام وحدات حساب من جانب مختلف المؤسسات متعددة الأطراف، ينبغي تطبيق سعر الفائدة الساري على حقوق السحب الخاصة.

الجدول ألف ٥-١: البيانات اللازمة لمعد البيانات في البلدان الفقيرة المثقلة بالدين

معلومات عامة
— المدين
— نوع المدين (البنك المركزي، المشروعات العامة، إلخ.)
— الدائن
— نوع الدائن (الدائنون الرسميون، الدائنون الثنائيون، البنوك التجارية)
— التعريف بالقرض من جانب المدين
— التعريف بالقرض من جانب الدائن
— عنوان المشروع
— نوع القرض (ائتمان الموردين، ائتمان التصدير، إلخ.)
— تاريخ التوقيع
— مقدار القرض المتعهد به وعملته
— المقدار المنصرف
— أول وآخر تاريخ للسداد
— فترة السماح
— أجل الاستحقاق
— سعر الفائدة والمصاريف الأخرى (سعر الفائدة الثابت أو المتغير)
— الغرامات على المتأخرات
— الجدول الزمني للسداد (الأقساط المتساوية، المدفوعات السنوية، إلخ.)
— التاريخ النهائي
— عنصر المنحة
— التعريف بقروض المساعدات الإنمائية الرسمية
في نهاية الفترة
— رصيد الدين
— متأخرات المبلغ الأصلي (لكل قرض على حدة)
— متأخرات الفائدة
— أسعار الصرف في نهاية الفترة ومتوسط أسعار الصرف للسنة
— متوسط سعر الفائدة المرجعي التجاري لستة أشهر
الدفعات المنصرفة
— من الدين «بقيد التنفيذ» ("pipeline")
— الدين الجديد
البيانات الاقتصادية الكلية
— إجمالي الناتج المحلي
— ميزان المدفوعات
— إحصاءات مالية الحكومة

١٩- وتدخل مصاريف الفائدة على الاقتراض الجديد تيار خدمة الدين بعد فترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة من افتراض الالتزام بها، وتصبح مدفوعات سداد المبلغ الأصلي مستحقة بعد انتهاء فترة السماح. وبذلك يتم إثبات فجوة تمويل ميزان المدفوعات، مع إدخال أي اقتراض جديد ناتج عن ذلك في تحليل إمكانية استمرار الدين كقرض جديد. ومن ثم يتم الحصول على بيانات ميزان المدفوعات وتحليل إمكانية استمرار الدين بصورة قائمة على التفاعل على امتداد فترة التوقع، وتؤخذ في الحسبان تدفقات خدمة الدين الجديدة عند حساب القيمة الحاضرة^{١١} ومؤشرات خدمات الدين التي يتم عرضها في وثيقة نقطة اتخاذ القرار. وتعتبر هذه

^{١١} لم تؤثر خدمة الدين عن الاقتراض الجديد على مركز الدين الخارجي في السنة المرجعية المستخدمة لحساب المساعدة عند نقطة اتخاذ القرار.

٢٤- ولأغراض تقرير مدى أهلية البلد المعني من حيث معايير المالية العامة/الانفتاح، يتم تحويل إيرادات الحكومة المركزية وإجمالي الناتج المحلي المستخدمين في نسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي (متوسط الثلاث سنوات) عند نقطة اتخاذ القرار إلى الدولار الأمريكي على أساس متوسط أسعار الصرف الفعلية في كل سنة من السنوات الثلاث. ويتم تحويل إيرادات الحكومة المركزية المتوقعة المستخدمة في تقرير صافي القيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى الإيرادات عند نقطة الإنجاز باستخدام سعر الصرف لآخر نهاية فترة متوافرة بياناتها عند نقطة اتخاذ القرار.

٢٣- ويتم تحويل القيمة الحاضرة للدين الخارجي من مكونات عملاتها إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الصرف الفعلي لنهاية الفترة، وذلك في نفس التاريخ المرجعي في حالة مركز إجمالي الدين الخارجي. وتطبق أسعار الصرف هذه على حسابات سنة الأساس وكذلك على التوقعات. ويتم تحويل مدفوعات خدمات الدين المدرجة في بسط نسبة خدمة الدين على أساس متوسط أسعار الصرف باستخدام أسعار الصرف الفعلية للماضي والتوقعات للمستقبل المأخوذة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدر عن الصندوق.

- Andrews, David, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukhwinder Singh, 1999, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, IMF Pamphlet Series, No. 51 (Washington: International Monetary Fund, 1999).
- Australia, Department of Finance, Australian National Audit Office, annual, *Aggregate Financial Statement Prepared by the Minister of Finance* (Canberra: Australian Government Publishing Service).
- Avramovic, Dragoslav and others, 1964, *Economic Growth and External Debt* (Baltimore, Maryland: Johns Hopkins University Press for the World Bank).
- Bank of England, 1998, *Financial Terminology Database* (London).
- Bank for International Settlements, quarterly, *International Banking and Financial Market Developments: Quarterly Review*.
- , 2000a, *Guide to the International Banking Statistics*, 7th ed. (Basel, Switzerland: BIS).
- , 2000b, *Report of the Working Group on the BIS International Banking Statistics*.
- , 2002, *Comparison of Creditor and Debtor Data on Short-Term External Debt* (Basel, Switzerland).
- , International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, and World Bank, 1988, *External Debt: Definition, Statistical Coverage and Methodology* (Paris: OECD); the “Grey Book.”
- , 1994, *Debt Stocks, Debt Flows and the Balance of Payments* (Paris: OECD).
- Basel Committee on Banking Supervision, 1982, *Management of Banks’ International Lending: Country Risk Analysis and Country Exposure—Measurement and Control* (Basel, Switzerland: Bank for International Settlements).
- Berg, Andrew, Eduardo Borensztein, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Catherine Pattillo, 1999, *Anticipating Balance of Payments Crises: The Role of Early Warning Systems*, IMF Occasional Paper No. 186 (Washington: International Monetary Fund).
- Blejer, Mario I., and Liliana Shumacher, 2000, “Central Banks Use of Derivatives and Other Contingent Liabilities: Analytical Issues and Policy Implications,” IMF Working Paper 00/66 (Washington: International Monetary Fund).
- Borensztein, Eduardo, and G. Pennacchi, 1990, “Valuation of Interest Payment Guarantees on Developing Country Debt,” *IMF Staff Papers*, Vol. 37 (December), pp.-806–24.
- Bussière, Matthieu, and Christian Mulder, 1999, “External Vulnerability in Emerging Market Economies: How High Liquidity Can Offset Weak Fundamentals and the Effects of Contagion,” IMF Working Paper 99/88 (Washington: International Monetary Fund).
- Calvo, Guillermo A., 1996, “Capital Flows and Macroeconomic Management: Tequila Lessons,” *International Journal of Finance and Economics*, Vol. 1 (July), pp.-207–23.
- , and Pablo E. Guidotti, 1992, “Optimal Maturity of Nominal Government Debt: An Infinite Horizon Mode,” *International Economic Review*, Vol. 33 (November), pp. 895–919.
- Commission of the European Communities—Eurostat, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, United Nations, and World Bank, 1993, *System of National Accounts 1993* (Brussels/Luxembourg, New York, Paris, and Washington).
- Committeri, Marco, 2000, “Effects of Volatile Asset Prices on Balance of Payments and International Investment Position Data,” IMF Working Paper 00/191 (Washington: International Monetary Fund).
- Cosio-Pascal, Enrique, 1997, *Debt Sustainability and Social and Human Development*, UNCTAD Discussion Paper No. 128 (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development).
- Davis, E.P., Robert Hamilton, Robert Heath, Fiona Mackie, and Aditya Narain, 1999, *Financial Market Data for International Financial Stability* (London: Centre for Central Banking Studies, Bank of England).
- Efford, Don, 1996, “The Case for Accrual Recording in the IMF’s Government Finance Statistics System,” IMF Working Paper 96/73 (Washington: International Monetary Fund).
- European Central Bank, 1999, *European Union Balance of Payments/International Investment Position Statistical Methods* (Frankfurt am Main).
- Eurostat, 1996, *European System of Accounts: ESA 1995* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities).

- , 2000, *ESA95 Manual on Government Deficit and Debt* (Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities).
- Forum for International Development Economics, 1998, *Measuring External Capital Flows to the Private Sector*, report prepared for the Macroeconomic and Financial Management Institute for Eastern and Southern Africa (Harare, Zimbabwe: FIDE International).
- Furman, Jason, and Joseph E. Stiglitz, 1998, "Economic Crises: Evidence and Insights from East Asia," *Brookings Papers on Economic Activity*: 2, pp. 1–114.
- Group of Twenty-Two Countries, 1998, *Report of the Working Group on Transparency and Accountability* (Basel, Switzerland: Bank for International Settlements).
- India, Ministry of Finance, annual, *India's External Debt: A Status Report* (New Delhi).
- Institute of International Finance, 1999, *Report of the Working Group on Transparency in Emerging Market Finance* (Washington).
- International Monetary Fund, annual, *Balance of Payments Statistics Yearbook* (Washington).
- , monthly, *International Financial Statistics* (Washington).
- , 1986, *A Manual on Government Finance Statistics* (Washington).
- , 1992, *Report on the Measurement of International Capital Flows* (Washington).
- , 1993, *Balance of Payments Manual*, 5th ed. (Washington).
- , 1995, *Balance of Payments Compilation Guide* (Washington).
- , 1996a, *Balance of Payments Textbook* (Washington).
- , 1996b, *Coordinated Portfolio Investment Survey Guide* (Washington).
- , 1999, *Results of the 1997 Coordinated Portfolio Investment Survey* (Washington).
- , 2000a, *Analysis of the 1997 Coordinated Portfolio Investment Survey Results and Plans for the 2001 Survey* (Washington).
- , 2000b, *Debt- and Reserve-Related Indicators of External Vulnerability* (Washington, March 23); available on the Internet at <http://www.imf.org/external/np/pdr/debtres/index.htm>.
- , 2000c, *Financial Derivatives: A Supplement to the Fifth Edition (1993) of the Balance of Payments Manual* (Washington).
- , 2000d, *Monetary and Financial Statistics Manual* (Washington).
- , 2001, *Government Finance Statistics Manual 2001* (Washington).
- , 2002, *Coordinated Portfolio Investment Survey Guide*, 2nd ed. (Washington).
- , and Organisation for Economic Co-operation and Development, 2000, *Report on the Survey of Implementation of Methodological Standards for Direct Investment* (Washington).
- International Monetary Fund, and World Bank, 2001, *Guidelines for Public Debt Management* (Washington).
- Irwin, Timothy, M. Klein, G. Perry, and M. Thobani, eds., 1997, *Dealing with Public Risk in Private Infrastructure* (Washington: World Bank).
- Kester, Anne Y., 2001, *International Reserves and Foreign Currency Liquidity: Guidelines for a Data Template* (Washington: International Monetary Fund).
- Kiguel, Miguel, 1999, "Monitoring Financial Vulnerability" (unpublished; Buenos Aires: Argentina, Ministry of Finance and Public Works, June).
- Kindleberger C.P., 1978, *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises* (New York: Basic Books).
- Klein, Thomas M., 1994, *External Debt Management: An Introduction*, World Bank Technical Paper No. 245 (Washington: World Bank).
- Kumar, Raj, 1999, "Framework for Monitoring External Debt of Corporates Under Capital Account Liberalization," in *Corporate External Debt Management*, proceedings of a seminar held at Kathmandu, Nepal, compiled by The Credit Rating Information Services of India, Limited.
- Krugman, Paul R., 1996, "Are Currency Crises Self-Fulfilling?" *NBER Macroeconomics Annual*.
- Labilberté, Lucie, and Réjean Tremblay, 1996, "Measurement of Foreign Portfolio Investment in Canadian Bonds" (Ottawa: Statistics Canada).
- Lucas, Robert E., and Nancy L. Stokey, 1983, "Optimal Fiscal and Monetary Policy in an Economy Without Capital," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 106 (July), pp. 911–24.
- Merton, Robert C., 1977, "An Analytical Derivation of the Cost of Deposit Insurance and Loan Guarantees," *Journal of Banking and Finance*, Vol. 1 (Suppl.), pp. 3–11.
- Mody, Ashoka, and Dilip Patro, 1996, "Valuing and Accounting for Loan Guarantees," *World Bank Research Observer*, Vol. 11 (February), pp. 119–42.
- New Zealand, Department of Finance, annual, *Budget Economic and Fiscal Update* (Wellington).
- Obstfeld, Maurice, 1994, "The Logic of Currency Crises," *Cahiers Economiques et Monétaires* (Banque de France), No. 43, pp. 189–213; available also as NBER Working Paper No. 4640 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Oesterreichische Nationalbank, 1995, *Reports and Summaries*, 1/1995 (Vienna).
- , 1999, *Focus on Austria*, 1/1999 (Vienna).
- , 2000, *Balance of Payments Book of Austria* (Vienna).
- Organisation for Economic Co-operation and Development, annual, *Development Co-operation Report* (Paris: OECD, Development Assistance Committee).
- , annual, *External Debt Statistics: Main Aggregates* (Paris).
- , annual, *Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recipients* (Paris).

- , 1996, *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, 3rd ed. (Paris).
- , 1999, *Handbook for Reporting Debt Reorganization on the DAC Questionnaire* (Paris).
- Polackova Brixi, Hana, 1999, *Contemporary Approaches to the Analysis and Management of Government Risks* (Washington: World Bank).
- Stephens, Malcolm, 1999, *The Changing Role of Export Credit Agencies* (Washington: International Monetary Fund).
- Sundaresan, Suresh M., 2002, "Institutional and Analytical Framework for Measuring and Managing Government's Contingent Liabilities," in *Government at Risk*, pp. 99–122, ed. by Hana Polackova Brixi and Allen Schick (New York: Oxford University Press for the World Bank).
- Towe, Christopher M., 1990, "Government Contingent Liabilities and the Measurement of Fiscal Impact," IMF Working Paper 90/57 (Washington: International Monetary Fund).
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 1993, *Effective Debt Management*, UNCTAD/GID/DMS/15 (Geneva: UNCTAD, DMFAS Program).
- , 1998, *DMFAS Glossary*, UNCTAD/GID/DMFAS/Misc.3/Rev.2 (Geneva: UNCTAD, DMFAS Program).
- , 1999, *Proceedings of the Inter-Regional Debt Management Conference, December 1997*, UNCTAD/GDS/DMFAS/Misc.12 (Geneva: UNCTAD, DMFAS Program).
- , 2000, *DMFAS 5.2 Software, Hardware and Training Requirements*, UNCTAD/GID/DMFAS/MISC.6/Rev.5 (Geneva: UNCTAD, DMFAS Program).
- World Bank, annual, *Global Development Finance* (Washington).
- World Bank, annual, *World Development Report* (New-York: Oxford University Press for the World Bank).
- World Bank, 2000, *Debtor Reporting System Manual* (Washington).

الفهرس

الأرقام الموجودة كمراجع تشير إلي فقرات في الفصول أو أطر أو ملاحق

اتفاقات إعادة الشراء	الائتمان التجاري، تعريفه، الملحق الثالث
التأخير في إعادة الورقة المالية، الملحق الأول (الجزء الثاني)	ائتمان التصدير المؤمن عليه، تعريفه، الملحق الثالث
تعريفها، ٣-٣١ الملحق الثاني	ائتمان التصدير المضمون، تعريفه، الملحق الثالث
وظيفةها، الملحق الثاني - ٤ إلي الملحق الثاني - ١٢	ائتمان التصدير، تعريفه، الملحق الثالث
اتفاقات الاقتراض، ١١-٨ إلي ١١-٩	ائتمان الصندوق، راجع استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي
اتفاقات المقايضة، ٢-٣٨	الائتمان المختلط، تعريفه، الملحق الثالث
أجل الاستحقاق الجارية، تعريفها، الملحق الثالث	الائتمان المرتبط بالتجارة الخارجية، ٧-٥٥ إلي ٧-٥٦
أجل الاستحقاق الأصلي، تعريفه، ٢-٥٣، الملحق الثالث	الائتمان المرتبط بالتجارة
أجل الاستحقاق المتبقي قصير الأجل، ٦-٧، ٧-٥ إلي ٧-٧	الائتمان المرتبط بالتجارة الخارجية، ٧-٥٥ إلي ٧-٥٦
أجل الاستحقاق المتبقي	تعريفه، ٦-٩ إلي ٦-١١
تعريفه، ٦-٦ إلي ٦-٨ الملحق الثالث	ائتمان المشترين، تعريفه، الملحق الثالث
مقاييسه، ٧-٥ إلي ٧-٧	ائتمان الموردين، تعريفه، الملحق الثالث
أجل الأستحقاق	الائتمان، تعريفه، الملحق الثالث
أجل الاستحقاق «المفتوح»، ٦-٣٥	ائتمانات التجارة
أجل الاستحقاق الطويل/القصيرة، ٢-٥٣	إبلاغ بياناتها لدى ائتمان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٧-٣١
أجل الاستحقاق المتبقي القصير، ٦-٧ و ٧-٥ إلي ٧-٧	تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
تعريفه، ٢-٥٣	تعريفها، ٣-٢٧
تكوين الدين الخارجي، ١٦-١١ إلي ١٦-١٢	خصوصها، ٢-٣٨
مقاييس أجل الاستحقاق المتبقي، ٦-٦ إلي ٦-٨	ائتمانات التصدير المدعمة رسمياً، تعريفها، الملحق الثالث
إجمالي الدين الخارجي	الإبلاغ الموحد، تعريفه، الملحق الثالث
تعريف إجمالي الدين الخارجي في الكتاب الرمادي، ١-٢	الاتحاد الأوروبي
تعريفه، ٢-٣	الاتحاد الأوروبي، الإحصاءات الخاصة بإجراءات العجز المفرط، الإطار ١٤-١
جدول العرض، ٤-٣ إلي ٤-٦	اتحاد برن، الملحق الثالث
الخصوم القائمة، ٤-٨ إلي ٤-٩	اتفاق إعادة الجدولة متعددة السنوات
راجع أيضا الدين الخارجي	اتفاق إعادة الجدولة متعددة السنوات، تعريفه، الملحق الثالث
العملة الأجنبية، ٧-٢٢ إلي ٧-٢٩	اتفاق إعادة الجدولة، تعريفه، الملحق الثالث
المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية، ٤-١٤ إلي ٤-١٥	اتفاق الاستعداد الائتماني (صندوق النقد الدولي)، تعريفه، الملحق الثالث
إجمالي الناتج القومي	الثالث
إجمالي الناتج القومي، تعريفه، الملحق الثالث	اتفاق القرض، تعريفه، الملحق الثالث
إجمالي الناتج المحلي	الاتفاق المعقود مع صندوق النقد الدولي، تعريفه، الملحق الثالث
إجمالي الناتج المحلي	الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لائتمان التصدير المشمول بالمساندة الرسمية، الملحق الثالث
تعريفه، الملحق الثالث	اتفاقات إعادة الجدولة الثنائية، تعريفها، الملحق الثالث
نسبة الدين إلي إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧ إلي ١٥-١٩	
إحصاءات الأوراق المالية الدولية (بنك التسويات الدولية)، ١٧-٣،	
١٧-١٠ إلي ١٧-١٢	

الاستثمارات الأخرى، ٣-٢٦ إلى ٣-٣٧
 الأصول الاحتياطية، ٣-٣٨
 تصنيفها، ٣-١ و ٣-٣، والملحق الأول (الجزء الأول)
 المشتقات المالية، ٣-٢٤ إلى ٣-٢٥
 الأدوات المخصصة، قيد تكاليف الفائدة عليها على أساس
 الاستحقاق، ٢-٧٤ إلى ٢-٧٦
 الأدوات المربوطة بسعر فائدة، قيد تكلفة الفائدة على أساس
 الاستحقاق، ٢-٨٢ إلى ٢-٨٣
 الأدوات المربوطة بمؤشر
 قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٨٤ إلى ٢-٨٧
 المدفوعات المتوقعة، ٦-٣٠
 الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية، قيد تكاليف الفائدة على أساس
 الاستحقاق، ٢-٩٠
 الأدوات ذات القسائم الصفرية، قيد تكاليف الفائدة على أساس
 الاستحقاق، ٢-٦٦
 الأدوات ذات المشتقات المتضمنة، ٢-٨٩
 الأدوات ذات سعر الفائدة الثابت
 قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٠ إلى ٢-٨١
 القيمة الاسمية، ٢-٣٢
 الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير، ٢-٣٢ و ٢-٨٢ إلى ٢-٨٧
 أدوات سوق النقد
 تصنيفها، الملحق الأول، الجزء الأول
 تعريفها، ٣-٢١
 الأدوات غير المنشئة للدين، ٢-٤٥ إلى ٢-٤٩
 أذون الخزانة، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون الدائمة ذات سعر الفائدة المعوم، تصنيفها، الملحق الأول
 (الجزء الأول)
 الأذون المربوطة بالائتمان، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون المركبة ذات سعر الفائدة المعوم، تصنيفها، الملحق الأول
 (الجزء الأول)
 الأذون ذات سعر الفائدة المتغير
 الأذون ذات سعر الفائدة المتغير، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء
 الأول)
 الأذون متوسطة الأجل
 الأذون متوسطة الأجل، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون
 الأذون الدائمة بسعر فائدة معوم، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون المربوطة بالائتمان، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون المركبة بسعر فائدة معوم، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون ذات سعر الفائدة المتغير، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الأذون متوسطة الأجل، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تصنيفها، ٣-٢٠، الملحق الأول (الجزء الأول)
 السندات الاذنية، الملحق الأول (الجزء الأول)
 أرقام الارصدة، تعريفها، الملحق الثالث
 أساس القيد، الإطار ٢-١
 استثمار الحافطة، ٣-١٩ إلى ٣-٢٣
 الاستثمار المباشر، ٣-١٤ إلى ٣-١٨ و ٣-٣٣

إحصاءات الدين الخارجي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان
 الاقتصادي)، ١٧-١٧ إلى ١٧-١٨
 إحصاءات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية
 وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان
 الاقتصادي والبنك الدولي، ١٧-١٧ و ١٧-٣٩ و ١٧-٧٠ إلى
 ١٧-٧٤ والإطار ١٧-١
 احصاءات الدين، (راجع الإحصاءات)
 الإحصاءات المالية الدولية
 الإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)، ١٧-١٣
 الاحصاءات المصرفية الدولية
 الاحصاءات المصرفية الدولية (بنك التسويات الدولية)، ١٧-١ إلى
 ١٧-٩
 الاحصاءات المصرفية الدولية حسب الموقع، ١٧-٤، ١٧-٦
 الإحصاءات المصرفية الموحدة، ١٧-٤، ١٧-٦
 الإحصاءات
 بيانات الدفعات المنصرفة، ١١-١١ إلى ١١-١١
 تخصيص الموارد، ١١-١٠
 تقدير بيانات المراكز باستخدام معلومات المعاملات، ١٢-٣٦
 تنسيقها بين الهيئات الرسمية، ١٠-٤ إلى ١٠-١٠
 الدعم القانوني لجمع البيانات، ١٠-١٢ إلى ١٠-١٥
 راجع أيضا حالات البلدان كل على حدة
 مدفوعات خدمة الدين، ١١-١٢ إلى ١١-١٣
 المساعدة الفنية، ١٩-١ إلى ١٩-٢٩
 نشر إحصاءات الدين الخارجي، ١٠-٢٣ إلى ١٠-٢٥، ١٧-١
 الأحكام الخاصة بالسداد المبكر، المدفوعات المتوقعة، ٦-٣٣
 اختبار القدرة على تحمل الضغوط، الملحق الثالث
 إدارة الحافطة، ١١-٢٤
 إدارة الحوافظ النشطة، ١١-٢٤
 إدارة الدين على المستوى التنفيذي، ١١-٢٠ إلى ١١-٢١
 أدوات الدين الخارجي ذات سعر الفائدة الثابت، ٦-١٥ إلى ٦-١٧
 أدوات الدين الخارجي ذات سعر الفائدة المتغير، ٦-١٥ إلى ٦-١٧
 أدوات الدين المتداولة
 التقييم السوقي، ٢-٤٢ إلى ٢-٤٤
 مطابقة قيمتها الاسمية وقيمتها السوقية، ٧-٥٠ إلى ٧-٥١
 موقع إصدار الأوراق المالية، ٧-٥٢ إلى ٧-٥٤
 نموذج البيانات الخاص بحساب إحصاءات الدين، ١٢-٤٦ إلى
 ١٢-٥٦
 أدوات الدين
 أدوات الدين المتداولة، ٢-٤٢ إلى ٢-٤٤
 أدوات الدين غير المتداولة، ٢-٣٥ إلى ٢-٤١
 تصنيفها، ١٦-٩ إلى ١٦-١٠
 تعريفها، الملحق الثالث
 جمع البيانات، ١١-١٥
 الأدوات المالية القابلة للتداول، قيد تكاليف الفائدة على أساس
 الاستحقاق، ٢-٧٥
 الأدوات المالية
 استثمار الحافطة، ٣-١٩ إلى ٣-٢٣
 الاستثمار المباشر، ٣-١٤ إلى ٣-١٨

- إعادة الجدولة. راجع إعادة جدولة الدين
إعادة الهيكلة الميسرة، تعريفها، الملحق الثالث
إعادة تمويل الدين، تعريفه، ٨-١١، الملحق الثالث
إعادة تنظيم الدين
إعادة جدولة الدين، ٨-٧ و ٨-١٠ إلى ٨-١٢
الإعفاء من الدين، ٨-٧ و ٨-٢٣ إلى ٨-٢٨
الاقتراض لأغراض دعم ميزان المدفوعات، ٨-٥٠
أنواعها، ٨-٧
بيانات التدفقات، ٨-١٦ و ٨-٢٨ و ٨-٣٣
التاريخ النهائي، الإطار ٨-٢
تحمل الدين، ٨-٤٥ إلى ٨-٤٩
تحويل الدين، ٨-٧ و ٨-٢٩ إلى ٨-٣٠
تخفيض الدين، ٨-٥ و ٨-١٧ إلى ٨-٢٢ و ٨-٢٧
و ٨-٣٤ إلى ٨-٤٤
تخفيف عبء الدين، ٨-٤
تخفيف عبء ديون البنوك التجارية، الإطار ٨-٢
تسهيلات القروض الجديدة، ٨-٥١
تعريفها، ٨-٣، الملحق ٣
عمليات إعادة الشراء، ٨-٣١
مبادلة الدين، ٨-٦
مجموعات برامج معالجة بيانات مبادلة الدين، ٨-٨
مدفوعات السداد المسبق، ٨-٢٩ و ٨-٣١
مركز الدين الخارجي، ٨-١٣ إلى ٨-١٥ و ٨-٢٥ إلى ٨-٢٧
و ٨-٣٢
المعالجة الإحصائية لها، ٨-٩
وظيفتها، ٨-١
إعادة جدولة التدفقات، تعريفها، ٨-١٢ الملحق الثالث
إعادة جدولة الدين
إبلاغ البيانات لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٣٦ إلى ١٧-٣٧
تعريفها، ٨-١٠، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-٧ و ٨-١٠ إلى ٨-١٢
إعادة جدولة الشروط المرجعية، تعريفها، الملحق الثالث
إعادة جدولة رصيد الدين، تعريفها، ٨-١٢
إعادة شراء الدين، تعريفه، ٨-٣١، الملحق الثالث
إعادة هيكلة الدين
تعريفه، الملحق الثالث
جمع البيانات، ١١-١٥
إعداد البيانات، ١٠-١ إلى ١٠-٣، ١١-٤ إلى ١١-٧، الشكل
البياني ١٠-١. راجع أيضا الإحصاءات
الإعفاء من الدين
إبلاغ البيانات لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٣٤ إلى ١٧-٣٥
تعريفه، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-٧، ٨-٢٣ إلى ٨-٢٤
مركز الدين الخارجي، ٨-٢٥ إلى ٨-٢٨
الأعمال المصرفية الدولية، تعريفها، الملحق الثالث
إقامة الشركات الوهمية، وضع إقامتها، ٢-١٨
- استخدام ائتمان وقروض صندوق النقد الدولي، تصنيفه، الملحق
الأول (الجزء الأول)
استراتيجية الدين التابع، تعريفها، الملحق الثالث
أستراليا
دراسة الحالة القطرية، ١٤-٢ إلى ١٤-١٦
قياس الخصوم الاحتمالية، ٩-١٥
الاسترداد، تعريفه، الملحق الثالث
إسرائيل، دراسة الحالة القطرية، ١٤-١٠٨ إلى ١٤-١١٤
أسعار الصرف، جمع البيانات ١١-٤
أسعار الفائدة التجارية المرجعية
أسعار الفائدة التجارية المرجعية، الملحق الثالث
أسعار الفائدة
أدوات الدين الخارجي ذات سعر الفائدة الثابت، ٦-١٥ إلى ٦-١٧
أدوات الدين الخارجي ذات سعر الفائدة المتغير، ٦-١٥ إلى ٦-١٧
أسعار الفائدة المحايدة من حيث المخاطر، ٨-١٨
تكوين الدين الخارجي، ٧-٣٥ إلى ٧-٣٧ و ١٦-١٦
جمع البيانات، ١١-١٤
الفائدة على تأجيل السداد، الإطار ٨-٢
متوسط أسعار الفائدة المرجح، ٦-٢٠ و ٧-٣٩
متوسط أسعار الفائدة، ٦-١٨ و ٧-٣٨ إلى ٧-٣٩
مستوى سعر الفائدة، ٦-١٩
الأسهم الدائمة المغلة للفائدة
الأسهم الدائمة المغلة للفائدة، تصنيفها الملحق الأول (الجزء الأول)
الأسهم الممتازة المشاركة في توزيع الأرباح، تصنيفها، الملحق
الأول (الجزء الأول)
الأسهم الممتازة غير المشاركة في توزيع الأرباح، تصنيفها، الملحق
الأول (الجزء الأول)
الأسهم الممتازة
الأسهم الممتازة المشاركة في توزيع الأرباح، الملحق الأول
(الجزء الأول)
تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
أسهم صندوق الاستثمار المشترك، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء
الأول)
الأسواق الأجنبية، إصدارات الأوراق المالية من جانب المقيمين،
١٣-٢٦ إلى ١٣-٢٨
أشباه الشركات، ٣-٦
الأصول الاحتمالية، تعريفها، الملحق الثالث
الأصول الاحتياطية الدولية، ١٦-٢٣
الأصول الاحتياطية، ٣-٢٨
الأصول الأخرى/الخصوم الأخرى، تعريفها، ٣-٢٥
الأصول المالية، تعريفها، الملحق الثالث
إعادة التأمين من جانب هيئات ائتمان التصدير، تعريفه، الملحق
الثالث
إعادة التأمين، الملحق الأول (الجزء الثاني)
إعادة التفاوض علي الدين، تعريفها، الملحق الثالث
إعادة التمويل، ٨-٧. راجع أيضا إعادة التمويل الدين: إعادة جدولة
الدين
إعادة التنظيم. راجع إعادة تنظيم الدين

- الإقامة
- الإقليم الاقتصادي، ١٤-٢
- البنوك الخارجية (أوفشور)، ١٧-٢ و ١٩-٢
- البنوك المركزية الإقليمية، ٢١-٢
- تحديدها، ٩-٢
- تعريفها، ١٣-٢
- راجع أيضا غير المقيمين
- الشركات الجوفاء، ١٨-٢
- الشركات الوهمية، ١٨-٢
- الكيانات ذات الأغراض الخاصة، ١٨-٢
- مركز المصلحة الاقتصادية، ١٥-٢
- المشروعات الخارجية، ١٧-٢ و ١٩-٢
- الوحدات المؤسسية، ١٥-٢ إلى ١٦-٢
- الوكالات غير المقيمة، ٢٠-٢
- إقراض الأوراق المالية، ٣-٣١ ، الفقرات ١٣-١٩ من الملحق الثاني
- الإقراض المشتق للأموال المقترضة، الملحق الأول (الجزء الثاني)
- الإقراض فيما بين الشركات
- الخصوم، ٣-١٢
- مركز إجمالي الدين الخارجي، ٣-١٥ و ٤-٤
- الإقليم الاقتصادي، تعريفه، ٢-١٤
- الالتزام، تعريفه، الملحق الثالث
- الالتزامات قصيرة الأجل، تعريفها، الملحق الثالث
- أمانة الكومنولث، المساعدة الفنية، ١٩-٢ إلى ١٩-٤
- إمكانية استمرار الدين
- إنشاء الدين، ١٥-١ إلى ١٥-٣
- سيناريوهات الدين متوسطة الأجل، ١٥-٧ إلى ١٥-٩
- السيولة، ١٥-٦
- الملاءة، ١٥-٤ إلى ١٥-٥
- نسب الدين، ١٥-١٠ إلى ١٥-١٣
- نسبة الاحتياطات الدولية إلى الدين قصير الأجل، ١٥-٢٦ إلى ١٥-٢٩
- نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧ إلى ١٥-١٩
- نسبة الدين إلى الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
- نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧ إلى ١٥-١٩
- نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
- نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة، ١٥-٢٠
- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، ١٥-٢١ إلى ١٥-٢٥
- الأوراق التجارية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية أجنبية الإصدار، ٦-٢١
- الأوراق المالية المتداولة
- استثمار غير المقيمين في الأوراق المالية المصدرة محليا، ١٣-١٠
- ١٠ إلى ١٣-٢٥
- إصدارات الأوراق المالية في الأسواق الخارجية من جانب المقيمين، ١٣-٢٨ إلى ١٣-٢٦
- إعداد إحصاءات الدين، ١٣-١ إلى ١٣-١٩
- الأوراق المالية محل العمليات المتقابلة، ١٣-٢٩ إلى ١٣-٣٠
- عدم دقة قياسها، ١٣-٣١ إلى ١٣-٣٣
- قواعد بيانات الأوراق المالية، الإطار ١٣-١
- المسح المنسق لاستثمارات الحافظة، ١٣-٣٥ إلى ١٣-٣٦
- مسوح المراكز الدورية في الأوراق المالية المتداولة، ١٣-٣٤
- الأوراق المالية المربوطة بمؤشر، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية المصدرة محليا
- الاستثمار غير المقيم، ١٣-١٠ إلى ١٣-٢٥
- تصنيفها، ٦-٢١
- الأوراق المالية المضمونة بأصول، تصنيفها الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية منزوعة القسيمة
- تصنيفها، الملحق الأول، الجزء الأول
- قياسها، ٢-٦١
- قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٧ إلى ٢-٨٠
- الأوراق المالية
- الأوراق المالية المربوطة برقم قياسي، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية المضمونة بأصول، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية المضمونة برهن عقاري، الملحق الأول (الجزء الأول)
- الأوراق المالية ذات الخيارات المتضمنة، الجداول الزمنية الخاصة بها، ٧-١٣ إلى ٧-١٥
- الأوراق المالية منزوعة القسيمة، الملحق الأول (الجزء الأول)
- راجع أيضا الأوراق المالية المتداولة
- قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٣
- موقع الإصدار، ٦-٢١ ، ٧-٥٢ إلى ٧-٥٤
- أوراق حقوق الملكية
- تعريفها، ٣-٢٣
- تقييمها، ٢-٤٨
- أوراق، ١٨-١١ و ١٨-٤٤ إلى ١٨-٤٥
- أوغندا، دراسة الحالة القطرية، ١٤-١٨٦ إلى ١٤-٢٠٧
- إيرادات المالية العامة، نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة، ١٥-٢٠
- الإيرادات المعاد استثمارها علي الاستثمارات الخارجية المباشرة، ٢-٤٩
- إيصال الإيداع لحامله، الملحق الأول (الجزء الأول)
- إيصالات الإيداع الأمريكية
- إيصالات الإيداع الأمريكية، الملحق الأول (الجزء الأول)
- إيصالات الإيداع
- إيصالات الإيداع الأمريكية، الملحق الأول (الجزء الأول)
- إيصالات الإيداع لحاملها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- باريس ٢١. راجع الشراكات في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الواحد والعشرين
- برنامج التصحيح المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، تعريفه، الملحق الثالث
- برنامج تراكم الحقوق، تعريفه، الملحق الثالث

- برنامج هلسنكي، تعريفه، الملحق الثالث
بقية أجل الاستحقاق، تعريفه، ٦-٦، الملحق الثالث
بقية القيم، معالجتها، الملحق الأول (الجزء الثاني)
البلد الأم، تعريفه، الملحق الثالث
البلد الدائن، تعريفه، الملحق الثالث
البلد المدين، تعريفه، الملحق الثالث
البلد المضيف، تعريفه، الملحق الثالث
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
إعادة تنظيم الدين، الإطار ٨-٢
تحليل إمكانية استمرار الدين، الملحق الخامس-١، الملحق
الخامس-١٣، الملحق الخامس إلى الملحق الخامس-٢٤
والشكل البياني ألف ٥-٢
تعريفها، الملحق الثالث
راجع أيضا مبادرة هيببوك
البلدان الواقعة في الشريحة العليا من الدخل المتوسط، تعريفها،
الملحق الثالث
بلدان علم المصلحة، تعريفها، الملحق الثالث
البلدان مرتفعة الدخل، تعريفها، الملحق الثالث
البلدان منخفضة الدخل، تعريفها، الملحق الثالث
بنك التسويات الدولية
بنك التسويات الدولية
إحصاءات الأوراق المالية الدولية، ١٧-٣ إلى ١٧-١٢
الإحصاءات المصرفية الدولية، ١٧-١ إلى ١٧-٩
الإحصاءات المصرفية الموحدة، ١٧-٤ و ١٧-٦
الإحصاءات المصرفية حسب الموقع، ١٧-٤ و ١٧-٦
بيانات المشتقات نصف السنوية، ١٢-٣١ إلى ١٢-٣٢
قاعدة بيانات سندات الدين الدولية، الإطار ١٣-١
وظيفته، الملحق الثالث
بنك التنمية الرسمي، وظيفته، الملحق الثالث
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الملحق الثالث
البنك الدولي
المساعدة الفنية المقدمة منه، ١٩-٢١ إلى ١٩-٢٩ و الشكل
البياني ١٩-١
مقارنة بياناته ببيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٦٣ إلى ١٧-٦٩
مقارنة بياناته ببيانات ميزان المدفوعات/وضع الاستثمار
الدولي، ١٧-٥١ إلى ١٧-٦٢
نظام الإبلاغ بالدين لديه، ٨-٢ و ١٧-١ إلى ١٧-٢ و ١٧-٣٩
إلى ١٧-٦٩
البنك المركزي الأوروبي
البنك المركزي الأوروبي، ١٩-٥ إلى ١٩-٨
بنود التذكرة، ٤-٧ إلى ٤-١٥
البنوك التجارية، تخفيف عبء الدين، الإطار ٨-٢
البنوك الخارجية
إبلاغ بيانات الدين، ١٢-٧
إقامتها، ٢-١٧
البنوك القائمة بالإبلاغ، تعريفها، الملحق الثالث
البنوك المركزية الاقليمية، إقامتها، ٢-٢١
البنوك
- إبلاغ بيانات الدين، ١٢-٤ إلى ١٢-٦
إعداد إحصاءات الدين، ١٢-١ إلى ١٢-٣
إقامة البنوك، ٢-٢١
البنوك الخارجية، ١٢-٧
الدين الخارجي، ١٦-٦
ضمانات الدين، ١٢-٨ إلى ١٢-١٠
بيانات التعداد، إعداد احصاءات الدين، ١٢-١٤
تاريخ الاستحقاق (النهائي)، تعريفه، الملحق الثالث
تاريخ الالتزام، تعريفه، الملحق الثالث
التاريخ النهائي
تعريفه، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، الإطار ٨-٢
تاريخ تحديد القيمة، ٢-٢٣
تاريخ تغيير الملكية، ٢-٢٣
التأمين على الائتمان، تعريفه، الملحق الثالث
التأمين على الحياة، التزامات الدين، ٢-٣٩
التأمين علي غير الحياة، الملحق الأول (الجزء الثاني)
التجارة برسم الأمانة، الملحق الأول (الجزء الثاني)
تجميد الوضع الراهن، تعريفه، الملحق الثالث
التحرير، أساليب جمع الاحصاءات في مختلف مراحلها، ١٠-١٦ إلى
١٠-٢٢
تحليل إمكانية استمرار الدين
تحليل إمكانية استمرار الدين
أدوات تحليل إمكانية استمرار الدين، ١٥-٣
افتراضات أسعار الفائدة، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ من الملحق
الخامس
افتراضات العملة، الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ من الملحق الخامس
تعريفه، الملحق الثالث
عملية تحليل إمكانية استمرار الدين، الفقرات من ١٤ إلى ٢١ من
الملحق الخامس
وظيفته، الفقرة ١ من الملحق الخامس
تحمل الدين
تعريفه، ٨-٤٥، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-٤٥ إلى ٨-٤٩
تحويل الدين
إبلاغ البيانات لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٣٨
تعريفه، ٨-٢٩، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-٧، ٨-٢٩ إلى ٨-٣٠
مبادلات الدين، ٨-٦
مركز الدين الخارجي، ٨-٣٢
تحويل سعر الصرف، ٢-٥٢
التحويلات الجارية، تعريفها، الملحق الثالث
التحويلات الرأسمالي، تعريفها، الملحق الثالث
التحويلات، تعريفها، الملحق الثالث
تخفيض الدين بالقيمة الحاضرة، تعريفه، ٨-٥
تخفيض الدين
تعريفه، ٨-٥
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-١٧ إلى ٨-٢٢، ٨-٣٤ إلى ٨-٤٤
مركز الدين الخارجي، ٨-٢٥ إلى ٨-٢٨

- تخفيف عبء الدين، تعريفه، ٨-٤، الملحق الثالث
 التخلف عن سداد الدين، تعريفه، الملحق الثالث
 التدفقات الرسمية الأخرى
 التدفقات الرسمية الأخرى، تعريفها، الملحق الثالث
 التدفقات الشبيهة بالمنح، الملحق الثالث
 تركيز الدين حسب الصناعة، ١٦-١٧
 تركيا، دراسة الحالة القطرية، ١٤-١٧٦ إلى ١٤-١٨٥
 التزامات الدين الأخرى، تعريفها، ٣-٣٥
 التزامات الدين المضمونة
 التزامات الدين المضمونة، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 التزامات الدين، ٢-٤
 تسعير الخيار، ٩-٢١ إلى ٩-٢٢
 تسهيل اصدار السندات الإذنية
 التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي
 التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي، تعريفه، الملحق الثالث
 التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي
 التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي، تعريفه، الملحق الثالث
 تسهيل الصندوق الممدد
 تسهيل الصندوق الممدد، تعريفه، الملحق الثالث
 تسهيل النمو والحد من الفقر
 تسهيل النمو والحد من الفقر، تعريفه، الملحق الثالث
 تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد
 تسهيل ضمان الاكتتاب المتجدد، ٩-٨، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تسهيلات إصدار السندات الإذنية العالمية
 تسهيلات إصدار السندات الإذنية العالمية، ٩-٨
 تسهيلات اصدار السندات الإذنية
 تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تعريفها، ٩-٧
 ضمانات توافر الائتمان، ٩-٧
 التسهيلات متعددة الخيارات
 التسهيلات متعددة الخيارات، ٩-٨
 التصنيف القطاعي، تعريفه، ٣-٢، الملحق الثالث
 تعديل المراحل، تعريفه، الملحق الثالث
 التعهدات بتقديم القروض، تعريفها، ٩-٦
 تقرير التعاون الإنمائي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ١٧-١٧
 التقييم السوقي، تعريفه، الملحق الثالث
 التقييم، ٢-٣١ إلى ٢-٤٩
 تقييم أدوات الدين المتداولة، ٢-٤٢ إلى ٢-٤٤
 تقييم أدوات الدين غير المتداولة، ٢-٣٥ إلى ٢-٤١
 تقييم الأدوات غير المنشئة للدين، ٢-٤٥ إلى ٢-٤٩
 القيم الاسمية الأصلية، ٢-٣٣
 القيمة الاسمية، ٢-٣٢
 القيمة السوقية، ٢-٣٤
 تكوين العملات
 تكوين عملات الدين المحلي، ٦-١٢
 الدين المقوم بالعملة الأجنبية، ٦-١٣
 التمويل الاستثنائي، تعريفه، الملحق الثالث
 تمويل التجارة، مراقبة دين، ١٢-٢٤ و ١٢-٢٧
 تمويل التنمية الرسمي
- تمويل التنمية الرسمي، تعريفه، الملحق الثالث
 تمويل التنمية العالمية
 تمويل التنمية العالمية، ١٧-٣٩
 التمويل المشترك، تعريفه، الملحق الثالث
 توافق الآراء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
 راجع الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية الخاصة بائتمانات التصدير المدعمة رسمياً
 توافق الآراء، راجع الاتفاق بشأن المبادئ التوجيهية لائتمان التصدير المشمول بالمساندة الرسمية
 توحيد قيمة الدين، الملحق الأول (الجزء الثاني)
 التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية الموجهة إلى البلدان المتلقية للمعونة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ١٧-١٧، الملحق الثالث
 التيسيرات المعززة، تعريفها، الملحق الثالث
 الجداول الزمنية لاستهلاك الدين، تعريفها، الملحق الثالث
 الجداول الزمنية لخدمة الدين، ١-١٠ و ٦-٢٣ و ٧-٢ و ٧-٨ إلى ٧-١٦
 الجداول الزمنية للمدفوعات
 الأوراق المالية ذات الخيارات المتضمنة، ٧-١٣ إلى ٧-١٥
 توقعات الدين الخارجي المربوط بمؤشر، ٦-٣٠
 توقعات الدين الخارجي بالعملة الأجنبية، ٦-٢٥ إلى ٦-٢٦
 توقعات الديون المرتبطة بالخدمات، ٦-٣٢
 توقعات الفائدة على الودائع، ٦-٢٨ إلى ٦-٢٩
 توقعات القروض غير المنصرفة بالكامل، ٦-٣١
 توقعات المعاملات المتقابلة، ٦-٣٥
 خدمة الدين، ١-١٠، ٦-٢٣، ٧-٢، ٧-٨ إلى ٧-١٦
 الدين الخارجي المربوط بالائتمان، ٦-٣٤
 عقود التأجير التمويلي، ٦-٣٦
 العملات الأجنبية وغير المقيمين، ٧-٣٠ إلى ٧-٣٤
 الفترات الزمنية، ٧-١٠ إلى ٧-١٢
 النصوص الخاصة بالسداد المبكر، ٦-٣٣
 وضع توقعات المدفوعات، ٦-٢٤
 جدول التذكرة الخاص بتكاليف الفائدة الدورية، ٤-٨ إلى ٤-٩
 الجدول الزمني لمدفوعات سداد المبلغ الأصلي، تعريفه، الملحق الثالث
 جمع البيانات، ١١-٤ إلى ١١-٧
 الجنسية، تعريفها، الملحق الثالث
 الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية
 الجهاز الأوروبي للبنوك المركزية، ١٩-٥
 حدود الغطاء، تعريفها، الملحق الثالث
 الحدود الكمية، تعريفها، الملحق الثالث
 الحساب الجاري، تعريفه، الملحق الثالث
 الحساب الرأسمالي، تعريفه، الملحق الثالث
 الحسابات الأخرى مستحقة الدفع/مستحقة القبض، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الحسابات الخاصة، تعريفها، الملحق الثالث
 حسابات الضمان المجمدة، تعريفها، الملحق الثالث
 الحسابات القومية، علاقتها بوضع الاستثمار الدولي، الفقرتان ١-٢ من الملحق الرابع، والملحق الرابع-٨
 الحسابات المالية

- الأصول المالية، الفقرتان ٥ و ٦ من الملحق الرابع
سمات الحسابات المالية، الفقرتان ٣ و ٤ من الملحق الرابع
القطاعات المؤسسية، الفقرة ٧ من الملحق الرابع
الميزانيات العمومية، الملحق الرابع-٩ إلى الملحق الرابع-١٤،
والشكل البياني ألف-٤ إلى الشكل البياني ألف-٤-٣
حسابات متنوعة مستحقة الدفع أو القبض. راجع أيضا حسابات
أخرى مستحقة الدفع أو القبض
حساباتكم لدينا، الملحق الأول (الجزء الأول)
حساباتنا لديكم، الملحق الأول (الجزء الأول)
ححص رأس المال، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
حقوق الاكتتاب في الأصل الأساسي، تصنيفها، الملحق الأول
(الجزء الأول)
الخدمات
كسداد للدين، ٢-٣٨
كمدفوعات سداد مؤداة مقدما، الملحق الأول (الجزء الثاني)
خدمة الدين المؤهلة لإعادة الهيكلة، تعريفها، الملحق الثالث
خدمة الدين، ١٦-١٨ إلى ١٦-١٩
خدمة الدين، تعريفها، الملحق الثالث
الخصوم الاحتمالية الصريحة
تعريفها، ٩-٤
ضمانات الائتمان، ٩-٦
ضمانات الدفع، ٩-٥
ضمانات القروض، ٩-٥
ضمانات توافر الائتمان، ٩-٧ إلى ٩-٨
الخصوم الاحتمالية الضمنية، ٩-٩ إلى ٩-١٠
الخصوم الاحتمالية
تعريفها، ٢-١٠، ٣-٩، الملحق الثالث
الخصوم الاحتمالية الصريحة، ٩-٤ إلى ٩-٨
الخصوم الاحتمالية الضمنية، ٩-٩ إلى ٩-١٠
ضمانات القطاع العام، ٩-٢٤
طرق قياس تسعير الخيارات، ٩-٢١ إلى ٩-٢٢
طريقة قياس الخسارة المحتملة القصوى، ٩-١٤ إلى ٩-١٦
طريقة قياس القيمة الحاضرة، ٩-١٧
عوامل تحويل الائتمان، ٩-١٩
قياس الخصوم الاحتمالية، ٩-١١ إلى ٩-٢٣
المخاطر النهائية، ٩-٢٥ إلى ٩-٢٩
مقاييس القيمة السوقية للخصوم الاحتمالية، ٩-٢٠
الخصوم الجارية، ٢-١٠
الخصوم القائمة، ٢-٤ و ٤-٨ إلى ٩-٤
الخصوم المالية، تعريفها، الملحق الثالث
خصوم المشاركة في رأس المال
جداول التذكرة، ٤-١٢ إلى ٤-١٣
علاقتها بالدين الخارجي، ١-٧
الخصوم
الخصوم الاحتمالية، ٢-١٠ و ٩-١ إلى ٩-٢٩
الخصوم الجارية، ٢-١٠
الخصوم القائمة، ٢-٤
خصوم المشاركة في رأس المال، ٤-١٢ إلى ٤-١٣
خط الائتمان، تعريفه، ٩-٦، الملحق الثالث
خطابات الاعتماد
- تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
تعريفها، ٩-٦
خطة بريدي، الإطار ٨-٢
خيار آجال الاستحقاق الطويلة، تعريفه، الملحق الثالث
خيار تخفيض الدين
تعريفه، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-١٩
خيار تخفيض خدمة الدين
تعريفه، الملحق الثالث
في حالة إعادة تنظيم الدين، ٨-١٩
الخيارات
تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
تعريفها، ٣-٢٥
تقييمها، ٢-٤٧
الخيارات المحررة بالعملة الأجنبية، ٧-٢٨
الدائن، تعريفه، الملحق الثالث
دائنو الحد الأدنى، تعريفهم، الملحق الثالث
الدائنون الثنائيون الرسميون، ٦-٥
الدائنون الرسميون، ٦-٥
الدائنون متعددو الأطراف الرسميون، ٦-٤
الدائنون متعددو الأطراف، تعريفهم، الملحق الثالث
الدائنون من القطاع الخاص، تعريفهم، الملحق الثالث
الدين الخارجي المضمون، ١٦-٨، الملحق الأول (الجزء الثاني)
الدفعات المنصرفة من قروض المشاريع، الملحق الأول (الجزء الثاني)
الدين الثنائي، تعريفه، الملحق الثالث
الدين الخارجي العام، تعريفه، ٥-٥، الملحق الثالث
الدين الخارجي المربوط بالائتمان، المدفوعات المتوقعة، ٦-٣٤
الدين الخارجي المضمون، الملحق الأول (الجزء الثاني)
الدين الخارجي طويل الأجل، ٦-٧ إلى ٦-٨، الملحق الثالث
الدين الخارجي غير المضمون للقطاع الخاص، تعريفه، ٥-٦
الدين الخارجي
اتفاقات إعادة الشراء، ١٦-٣٥ إلى ١٦-٣٦
اجمالي الدين الخارجي، ٢-٣، ٤-١ إلى ٤-١٥
تحديد وضع الإقامة، ٢-٩
تحليله، ١-٦ إلى ١-٨ و ١-١٦ إلى ١-٣٩
تعريفه، ٢-١ و ٢-٣، الملحق الثالث
تكوين أسعار الفائدة، ٧-٣٥ إلى ٧-٣٧
تكوين الدين الخارجي بالعملات الأجنبية، ١-١٠
تكوينه، ١-١٦ إلى ١-١٩
توافق البيانات، ٢-٢
حسب قطاعات الدائنين، ٧-٤٠ إلى ٧-٤٣
الخصوم الخارجية، ٢-١٠
الخصوم القائمة، ٢-٤
دور الأصول، ١٦-٢٢ إلى ١٦-٢٩
دور الدخل، ١٦-٢٠ إلى ١٦-٢١
الدين الخارجي مصنفا حسب أجل الاستحقاق المتبقي قصير
المدة، ٧-٥ إلى ٧-٧
راجع أيضا إجمالي الدين الخارجي

- صافي الدين الخارجي، ١٠-١، و ٧-٤٤ إلى ٧-٤٧
علاقة الدين الخارجي بالأدوات المالية في نظام الحسابات
القومية لعام ١٩٩٣، ٢-١١
القطاع العام، ٥-١ إلى ٥-١٠
المبادئ المحاسبية، ٢-١٢ إلى ٢-٥٣ و ٦-١ إلى ٦-٣٦
المبلغ الأصلي، ٢-٨ إلى ٢-٥
المسحوبات من القروض، ٢-٢٣
المشتقات المالية، ١٦-٣٠ إلى ١٦-٣٤
مطابقة بيانات المراكز والتدفقات، ٧-٤٨ إلى ٧-٤٩
معلومات الدائنين، ١٦-٣٧ إلى ١٦-٣٩
الدين العام، تعريفه، الملحق الثالث
الدين العسكري، تصنيفه، الملحق الأول (الجزء الأول)
الدين اللاحق على التاريخ النهائي، راجع التاريخ النهائي
الدين المؤهل لإعادة الهيكلة، تعريفه، الملحق الثالث
الدين المربوط بالعملة الأجنبية، ٦-١٣ و ٧-١٩ و ١٢-٣٩ إلى ١٢-٤٥
الدين المربوط بالعملة المحلية، ٦-١٣
الدين المربوط بوحدة حساب، ١٢-٣٨
الدين المقترن بسند خيار البيع أو الشراء، الملحق الأول (الجزء الأول)
الدين المنصرف والقائم/الدين المنصرف وغير المسدد
الدين المنصرف والقائم/الدين المنصرف وغير المسدد، ١-٣ إلى ٥-١
الدين الموحد، تعريفه، الملحق الثالث
الدين الميسر، تعريفه، ٦-٢٢
الدين بالعملة الأجنبية
تعريفه، ٦-١٣
العقود الآجلة وعقود الخيارات والدين بالعملة الأجنبية، ٧-٢٨
مبادلة النقد الأجنبي، ٧-٢٧
المدفوعات المتوقعة، ٦-٢٥ إلى ٦-٢٦
موزعا حسب العملة، ٦-١٤
الدين بالعملة المحلية، ٦-١٢
الدين طويل الأجل، تعريفه، ٢-٥٣
الدين غير المتداول
تصنيفه، الملحق الأول (الجزء الأول)
تقدير بيانات المراكز والدين غير المتداول، ١٢-٣٧
تقييمه، ٢-٣٥ إلى ٢-٤١
الدين غير الموحد، تعريفه، الملحق الثالث
الدين قصير الأجل
تعريفه، الملحق الثالث
الدين الخارجي قصير الأجل، ٦-٧ إلى ٦-٨
مراقبته، ١٢-٢٣ إلى ١٢-٢٧
نسبة الاحتياطات الدولية إلى الدين قصير الأجل، ١٥-٢٦ إلى ١٥-٢٩
الديون المرتبطة بالخدمات، المدفوعات المتوقعة الخاصة بها، ٦-٣٢
الديون المعادة جدولتها من قبل، تعريفها، الملحق الثالث
رابطة هيئات الترتيم الوطنية، الإطار ١٣-١
راجع دليل ميزان المدفوعات
رأس المال السهمي
تعريفه، ٣-١٦
تقييمه، ٢-٤٩
- رسم الالتزام، تعريفه، الملحق الثالث
رسوم الفائدة المتأخرة، تعريفها، الملحق الثالث
رصد المخصصات، تعريفه، الملحق الثالث
رفض سداد الدين
الإنكار، ٢-٢٢
تعريفه، الملحق الثالث
الرفع المالي، تعريفه، الملحق الثالث
الرقم الدولي لتعريف الأوراق الدولية، ٦-٢١، الإطار ١٣-١
الملحق الثالث
سجلات القروض الخارجية، ١٢-٢٢
السداد دفعة واحدة، تعريفها، الملحق الثالث
سعر الصرف السوقي، تحويل أسعار الصرف، ٢-٥٢
سعر الصرف الفوري، تحويل أسعار الصرف، ٢-٥٢
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن
سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن، تعريفه، الملحق الثالث
السلع الأساسية، كسداد للدين، ٢-٣٧ إلى ٢-٣٨
السلع الرأسمالية، المدفوعات الجزئية، الملحق الأول (الجزء الثاني)
السلع
تجهيز السلع، الملحق الأول (الجزء الثاني)
كسداد للدين، ٢-٣٧ إلى ٢-٣٨
مدفوعات السداد المسبق للدين، الملحق الأول (الجزء الثاني)
السندات الأجنبية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات الإذنية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات الأوروبية الدولية، إعادة الهيكلة، الإطار ٨-١
السندات الخطية، قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٦
سندات الدين، تصنيفها، ٣-٢٩ (راجع أيضا الأوراق المالية)
السندات السيادية، إعادة هيكلتها، الإطار ٨-١
السندات الصادرة بخصم، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات القابلة للتحويل، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات المثلية، قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٦
السندات المربوطة بخصم رأس المال، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات المربوطة بسلع أساسية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات المربوطة بعملة، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات المركبة، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات المقترنة بسند خيار البيع أو الشراء، الملحق الأول (الجزء الأول)
سندات بالقيمة الاسمية، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات بخصم كبير، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
سندات بريدي، الإطار ٨-١، الملحق الأول (الجزء الأول)
سندات تحويل الدين، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات ذات الفائدة المخفضة في بداية الفترة، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات ذات القسائم الصفرية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات ذات سعر الفائدة الثابت، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
السندات ذات سعر الفائدة المتغير، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)

- شيلي، دراسة الحالة القطرية، ١٤-٦٤ إلى ١٤-٧٩ الصادرات
- نسبة الدين إلي الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
- نسبة القيمة الحاضرة للدين إلي الصادرات، الملحق الثالث
- نسبة خدمة الدين إلي الصادرات، ١٥-٢١ إلى ١٥-٢٥
- صافي التدفقات، تعريفه، الملحق الثالث
- صافي الدين الخارجي، ١-١٠ و ٧-٤٤ إلى ٧-٤٧
- صافي القيمة الحاضرة للدين، تعريفه، الملحق الثالث
- صافي القيمة الحاضرة للدين
- صافي تحويل الموارد، تعريفه، الملحق الثالث
- الصندوق الاستئماني لإيساف وهيبك، الملحق الثالث
- الصندوق الاستئماني لمبادرة هيبك، الملحق الثالث
- صندوق النقد الدولي
- صندوق النقد الدولي
- المساعدة الفنية المقدمة منه، ١٩-٩ إلى ١٩-١٤
- وظيفته، ١٧-١ إلى ١٧-٢ و ١٧-١٣ إلى ١٧-١٦، الملحق الثالث
- صندوق معاشات التقاعد، التزامات الدين القائمة في ذمتها، ٢-٣٩
- ضمانات الائتمان، ٩-٦، الملحق الثالث
- ضمانات الأطراف الثالثة، ٢-٣٠
- ضمانات القروض، ٩-٥، الملحق الثالث
- ضمانات المدفوعات، ٩-٥
- ضمانات توافر الائتمان، ٩-٧ إلى ٩-٨
- الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي)، ١-٧
- عقود آجلة لا تنص علي التسليم
- العقود الآجلة التي لا تنص علي التسليم، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- عقود التأجير التشغيلي، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- عقود التأجير التمويلي
- تعريفها، ٣-٣٣
- القيمة المتبقية، الملحق الأول (الجزء الثاني)
- المدفوعات المتوقعة، ٦-٣٦
- العقود التجارية والغرامات، الملحق الأول (الجزء الثاني)
- العقود التجارية، الجزاءات، الملحق الأول (الجزء الثاني)
- عقود المبادلة، ٣-٢٥
- عقود المشتقات المالية
- دفع أو استلام العملة الأجنبية، ٦-٢٧ و ٧-٢٥ و ٧-٢٩
- العملة الأجنبية وعقود المشتقات المالية، ٦-٢٧
- العلاوات، تعريفها، الملحق الثالث
- عملة الإبلاغ، تعريفها، الملحق الثالث
- العملة الأجنبية
- إجمالي الدين الخارجي، ٧-٢٢ إلى ٧-٢٩
- إعادة تقييم مراكز نهاية الفترة، ١٢-٤٣ إلى ١٢-٤٥
- تعريفها، الملحق الثالث
- تكوين الدين الخارجي، ١-١٠ و ٧-١٧ إلى ٧-٢١
- عقود المشتقات المالية والعملة الأجنبية، ٦-٢٧
- المدفوعات المتوقعة وغير المقيمين، ٧-٣٠ إلى ٧-٣٤
- العملة المحلية
- تعريفها، ٦-١٢، الملحق الثالث
- تكوين الدين الخارجي، ٦-١٢، ٧-١٩ إلى ٧-٢١
- السندات مزدوجة العملة، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات والإذون، ٣-٢٠
- السندات
- استحقاق تكاليف الفائدة، ٢-٢٨
- إعادة هيكلية السندات السيادية، الإطار ٨-١
- تصنيفها، ٣-٢٠، الملحق الأول (الجزء الأول)
- حق الاكتتاب في الأصل الأساسي لرأس المال، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات الأجنبية، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات القابلة للتحويل، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات المربوطة بأسهم، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات المربوطة بعملة، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات المرتبطة بمؤشر سلع، الملحق الأول، الجزء الأول
- السندات المركبة، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات بخضم كبير، الملحق الأول (الجزء الأول)
- سندات بريدي، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات ذات القسائم الصفرية، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات ذات خيار البيع المتضمن، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات ذات خيار الشراء المتضمن، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات ذات سعر الفائدة الثابت، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات ذات سعر الفائدة المتغير، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السندات مزدوجة العملة، الملحق الأول (الجزء الأول)
- السوق الكاملة، تعريفها، ٩-١٨، الملحق الثالث
- سوق المعاملات المصرفية الدولية، تعريفها، الملحق الثالث
- سيناريوهات الدين متوسطة الأجل، ١٥-٧ إلى ١٥-٩
- السيولة، ١٥-٦
- شراء مستندات التصدير، الملحق الثالث
- الشرائح الائتمانية، ٢-٧٦ و ١٨-١٨ إلى ١٨-١٩، الملحق الثالث
- الشراكات في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الواحد والعشرين، ١٩-١٦
- شرط التحويل، تعريفه، الملحق الثالث
- شرط السمعة، تعريفه، الملحق الثالث
- شركات الإبلاغ المباشر
- شركات الإبلاغ المباشر الجزئي
- شركات الإبلاغ المباشر الجزئي، ١٢-٢١
- شركات الإبلاغ المباشر العام
- شركات الإبلاغ المباشر العام، ١٢-٢١
- شركات الإبلاغ المباشر، ١٢-٢١
- شركات التأمين، التزامات الدين، ٢-٣٩
- الشركات الجوفاء، إقامتها، ٢-١٨
- الشركة العامة، تعريفها، ٥-٥
- الشروط الخاصة ببلدان الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط، تعريفه، الملحق الثالث
- شروط تورنتو المعززة، تعريفها، الملحق الثالث
- شروط تورنتو، راجع إعادة الهيكلة الميسرة
- شروط لندن، راجع إعادة الهيكلة الميسرة
- شروط ليون، راجع إعادة الهيكلة الميسرة
- شروط نابولي، راجع إعادة الهيكلة الميسرة
- شروط هيوستن، راجع الشروط الخاصة بالبلدان ذات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط
- شهادة الإيداع
- شهادة الإيداع، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)

- عملة المعاملة، تعريفها، الملحق الثالث
العملة والودائع، تعريفها، ٣-٣٤
العملة
- تصنيفها، ٣-٣٤، الملحق الأول (الجزء الأول)
تكوين عملات الدين الخارجي، ١٦-١٤
العملة المصدرة من جانب السلطة النقدية التابعة لاقتصاد آخر،
٧-٢٠
- عمليات إعادة البيع/إعادة الشراء، ٣-٣١، الملحق الأول (الجزء الثاني)
عمليات إعادة الشراء (الريبيو). راجع اتفاقات إعادة الشراء
عمليات إعادة الشراء، علاقتها بإعادة تنظيم الدين، ٨-٣١
عمليات الدين، تعريفها، الملحق الثالث
عمليات تبادل الدين، ٨-٧
عمليات تخفيض الدين وتخفيض خدمة الدين
عمليات تخفيض الدين وتخفيض خدمة الدين، تعريفها، الملحق الثالث
العمليات جمع بيانات التغطية الجزئية، إعداد إحصاءات الدين،
١٢-١٤
عمليات شطب الدين
إبلاغ بياناتها لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،
١٧-٣٣
تعريفها، الملحق الثالث
عمليات شطب الدين، ٨-٣
عملية رصد الدين، تعريفها، الملحق الثالث
عناصر المنحة، تعريفها، الملحق الثالث
عوامل تحويل الائتمان، ٩-١٩
العينات العشوائية التطبيقية، إعداد إحصاءات الدين، ١٢-١٤
العينات العشوائية، إعداد إحصاءات الدين، ١٢-١٤
الغطاء، تعريفها، الملحق الثالث
غير المقيمين
استثماراتهم في الأوراق المالية المصدرة محليا، ١٣-١٠ إلى
١٣-٢٥
- تحديثهم، ٢-١٣ إلى ٢-٢١
المدفوعات المتوقعة بالعملة الأجنبية، ٧-٣٠ إلى ٧-٣٤
موقع إصدار سندات الدين، ٧-٥٢ إلى ٧-٥٤
فئة القطاعات الاخرى، ٣-٨
الفائدة المتأخرة، ٢-٨١
الفائدة المحددة سلفا، ٢-٨٣
الفائدة المرسمة، تعريفها، الملحق الثالث
الفائدة ذات النسبة الثابتة، قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٦٧، ٢-٦٩
الفائدة
تعريفها، الملحق الثالث
الجدول الزمني لمدفوعات الفائدة، ٢-٨
راجع أيضا قيد تكلفة الفائدة على أساس الاستحقاق
رسوم الفائدة المتأخرة، الملحق الثالث
سعر الفائدة الثابت، ٢-٣٢
سعر الفائدة المتغير، ٢-٣٢
الفائدة المتأخرة، ٢-٨١
الفائدة المحددة مسبقا، ٢-٨٣
مدفوعات الفائدة الدورية، ٢-٦٧
مدفوعات الفائدة المتوقعة على الودائع، ٦-٢٨ إلى ٦-٢٩
- مدفوعات الفائدة، ٢-٥ و ٢-٧
فترات السماح
تعريفها، الملحق الثالث
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٨٨
فترة التوحيد، تعريفها، الملحق الثالث
فترة السداد، تعريفها، الملحق الثالث
فترة انتظار المطالبات، تعريفها، الملحق الثالث
فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية
فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية،
١٧-٧٠
- الفريق العامل المعني بائتمانات التصدير وضمانات الائتمان
التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي،
وظيفته، الملحق الثالث
فسخ الدين، الملحق الأول (الجزء الثاني)
الفلبين، دراسة الحالة القطرية، ١٤-١٥٦ إلى ١٤-١٧٥
فوائد تأجيل السداد، الملحق الثالث، الإطار ٨-٢
القبول المصرفي، ٦-١١، الملحق الأول (الجزء الأول)
قرض إصلاح القطاع العام
القرض الخارجي للقطاع الخاص المضمون من الحكومة، تعريفه،
٥-٦
قرض بموجب استعداد ائتماني، تعريف، الملحق الثالث
القرض غير المنصرف
تعريفه، الملحق الثالث
التعهدات بتقديم القروض، ٩-٦
قرض لأغراض التعلم والابتكار
قرض لأغراض التعلم والابتكار ١٩-٢٨
قرض إصلاح القطاع العام، ١٩-٢٩
قرض الاستثمارات النوعية
قرض الاستثمارات النوعية، ١٩-٢٨
قرض المساعدة الإنمائية الرسمية، تعريفها، الملحق الثالث
قرض المعونة المشروطة، تعريفها، الملحق الثالث
القروض المنصرفة، تعريفها، الملحق الثالث
القروض الميسرة، تعريفها، الملحق الثالث
القروض غير المنصرفة بالكامل، المدفوعات المتوقعة، ٦-٣١
قروض في شكل مساعدة فنية
قروض في شكل مساعدة فنية، ١٩-٢٩
قروض مجمع العملات، تصنيفها ٦-٢٦، الملحق الأول (الجزء الأول)
القروض
تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
تعريفها، ٣-٢٨
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧٠
قطاع الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر،
٣-١١
- قطاع الأسر، إعداد إحصاءات الدين، ١٢-٣٤ إلى ١٢-٣٥
قطاع الحكومة العامة، تعريفه، ٣-٦ راجع أيضا القطاع الحكومي
القطاع الحكومي
إحصاءات الدين، ١١-١ إلى ١١-٢٦
تعريفه، ٣-٦
القطاع الخاص، تعريفه، ٥-٥
قطاع السلطات النقدية، ٣-٥
قطاع الشركات المالية غير المصرفية، ٣-٩

- قطاع الشركات غير المالية، ٣-١٠ و ١٦-٧
القطاع العام
إحصاءات الدين، ١١-١ إلى ١١-٢٦
تعريفها، ٥-٥
الدين الخارجي، ٥-١ إلى ٥-١٠ و ١٦-٤
ضمانات الخصوم الاحتمالية، ٩-٢٤
القطاع المصرفي، تعريفه، ٣-٧
قطاعات الدائنين
أنواع قطاعات الدائنين، ٦-٣
الدائنون الرسميون، ٦-٥
الدين الخارجي حسب قطاعات الدائنين، ٧-٤٠ إلى ٧-٤٣
المعلومات المتعلقة بقطاعات الدائنين، ١٦-٣٧ إلى ١٦-٣٩
المنظمات متعددة الاطراف، ٦-٤
القطاعات المؤسسية
الأسر والمؤسسات التي تخدم قطاع الأسر، ٣-١١
تعريفها، الملحق الثالث
الحسابات المالية، الملحق الرابع-٧
الحكومة العامة، ٣-٦
خصوم الإقراض فيما بين الشركات، ٣-١٢
السلطات النقدية، ٣-٥
الشركات المالية غير المصرفية، ٣-٩
الشركات غير المالية، ٣-١٠
فئة القطاعات الأخرى، ٣-٨
النشاط المصرفي، ٣-٧
القطاعات المقترضة، ١٦-٣
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، تعريفه، ٢-٥، الملحق الثالث، راجع أيضا استحقاق تكاليف الفائدة
قيد تكلفة الفائدة على أساس الاستحقاق
الأدوات المربوطة بسعر فائدة، ٢-٨٢ إلى ٢-٨٣
الأدوات المربوطة بمؤشر، ٢-٨٤ إلى ٢-٨٧
الأدوات المصدرة بخصم، ٢-٧٤ إلى ٢-٧٦
الأدوات المقومة بالعملة الأجنبية، ٢-٩٠
الأدوات ذات القسائم الصفرية، ٢-٦٦
الأدوات ذات المشتقات المتضمنة، ٢-٨٩
الأدوات ذات سعر الفائدة الثابت، ٢-٧٠ إلى ٢-٨١
الأدوات ذات سعر الفائدة المتغير، ٢-٨٢ إلى ٢-٨٧
الأدوات ذات فترات السماح، ٢-٨٨
الإطار النظري، ٢-٥٧ إلى ٢-٥٨
الأوراق المالية منزوعة القسيمة، ٢-٧٧ إلى ٢-٨٠
الأوراق المالية، ٢-٧٣
تطبيق قيد تكلفة الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٢٥ و ٢-٢
٥٤ إلى ٥٦-٢
تعريف قيد تكلفة الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٥ و الملحق الثالث
التكاليف التي لم تدفع بعد، ٢-٢٦ إلى ٢-٢٨ و ٢-٥٤ إلى ٢-٥٥ و ٤-٩
السندات المثلية، ٢-٧٦
الفائدة المركبة، ٢-٦٨ إلى ٢-٦٩
القروض، ٢-٧٠
القيمة الحاضرة، ٢-٥٩ إلى ٢-٦٦
المبلغ الأصلي المخصوم، ٢-٦٤ إلى ٢-٦٥
المتأخرات، ٢-٦٨ إلى ٢-٦٩
- منهج التكلفة الثابتة، ٢-٦٧ إلى ٢-٦٩
الودائع، ٢-٧١ إلى ٢-٧٢
القيد على أساس استحقاق الدفع، الإطار ٢-١
القيد على أساس الاستحقاق، الإطار ٢-١
القيد على الأساس النقدي، الإطار ٢-١
القيمة الاسمية الأصلية
تعريفها، ٢-٣٣، الملحق الثالث
القيمة الاسمية والقيمة الاسمية الأصلية، ٢-٣٣
القيمة الاسمية
إثباتها، ٢-٣١ إلى ٢-٣٢
أدوات الدين المتداولة، ٢-٤٢ و ٧-٥٠ إلى ٧-٥١
أدوات الدين غير المتداولة، ٢-٣٥ إلى ٢-٣٦، ٢-٤١
إعداد إحصاءات الدين، ١٢-٣١
تعريفها، الملحق الثالث
تكوين الدين الخارجي، ١٦-١٣
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٥٦
القيمة الاسمية الأصلية والقيمة الاسمية، ٢-٣٣
المتأخرات، ٢-٤٠
القيمة الافتراضية
إجمالي الدين الخارجي بالعملة الأجنبية، ٧-٢٥
إعداد إحصاءات الدين، ١٢-٣١
تكوين أسعار الفائدة على إجمالي الدين الخارجي، ٧-٣٦
القيمة الحاضرة
تعريفها، الملحق الثالث
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٥٩ إلى ٢-٦٦
القيمة السوقية
أدوات الدين المتداولة، ٢-٣٤ و ٢-٤٢ إلى ٢-٤٣ و ٧-٥٠ إلى ٧-٥١
الأدوات غير المنشئة للدين، ٢-٤٥ إلى ٢-٤٦
تحديدها، ٢-٣١
تقديرها، ٢-٣١ و الإطار ٢-٢
تكوين الدين الخارجي، ١٦-١٣
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٥٦
المتأخرات، ٢-٤٤
الكتاب الرمادي، ١-٢ و ١-٥ و ١-٨
الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات
الكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي)، ١٧-١٣
كندا، دراسة الحالة القطرية، ١٤-٤٢ إلى ١٤-٦٣
كود التعريف بالورقة المالية، الإطار ١٣-١
الكيانات ذات الأغراض الخاصة
الكيانات ذات الأغراض الخاصة، إقامتها، ٢-١٨
لجنة المساعدة الإنمائية
لجنة المساعدة الإنمائية
الاستبيان السنوي، ١٧-١٧ إلى ١٧-٢٢
تعريفها، الملحق الثالث
قائمة البلدان المتلقية للمعونة، ١٧-٢٤
وظيفتها، ٨-٢
اللجنة المعنية بالاحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات
اللجنة المعنية بالاحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات ميزان المدفوعات، الإطار ١٤-١

- لجنة بازل للرقابة المصرفية، ١٩-٩
 الفائدة المركبة، استحقاق تكاليف الفائدة ٦٨-٢ إلى ٦٩-٢
 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
 المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر
 المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم قطاع الأسر، تعريفها، ١١-٣
 المؤسسة الدولية للتنمية
 المؤسسة الدولية للتنمية، ٢٥-١١، الملحق الثالث
 مؤشرات التنمية الدولية، ٣٩-١٧
 مبادرة هيبك
 أصل المبادرة، الفقرات ٣-٢ من الملحق الخامس
 تعريفها، الملحق الثالث
 راجع أيضا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
 معايير الأهلية، الفقرات ٤-١١ من الملحق الخامس
 نادي باريس ومبادرة هيبك، الإطار ٨-٢
 هيكل المبادرة، الملحق الخامس - ٤ و الملحق الخامس-١٢
 والشكل البياني ألف ٥-١
 وصفها، الفقرات ٣-٢ من الملحق الخامس
 مبادلات الدين بالأسهم
 تحويل الدين، ٣٠-٨
 تعريفها، ٣٠-٨، الملحق الثالث
 مبادلات الدين بالأعمال الخيرية، تعريفها، الملحق الثالث
 مبادلات الدين بالتنمية، تعريفها، الملحق الثالث
 مبادلات الدين بالسلع الأساسية، تعريفها، الملحق الثالث
 مبادلات الدين بالطبيعة، تعريفها، الملحق الثالث
 مبادلات الدين
 تعريفها، ٦-٨، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالأسهم، ٦-٨، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالتنمية، ٦-٨
 مبادلة الدين بالصادرات، ٦-٨، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالعملة المحلية، ٦-٨، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بدين، ٦-٨، الملحق الثالث
 مبادلات العائد الكلي، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 مبادلات العملات، ٢٧-٧
 المبادلات النوعية بالذهب، ٣١-٣، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المبادلات
 تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تعريف المبادلات، ٢٥-٣
 مبادلات الدين، الملحق الثالث
 المبادلات بين العملات، ٣٢-٧
 مبادلة الدين بالأسهم، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالأعمال الخيرية، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالتنمية، الملحق الثالث
 مبادلة الدين بالطبيعة، الملحق الثالث
 مبادلة الذهب، ٣١-٣، الملحق الأول (الجزء الأول)
 مبادلة العائد الكلي، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المبادئ المحاسبية للدين الخارجي، ١٢-٢ إلى ١٠-٦، ٥٣-٢ إلى ٣٦-٦
 المبلغ الأصلي المخصوم، قيد تكاليف الفائدة عليه على أساس
 الاستحقاق، ٦٤-٢ إلى ٦٥-٢
 المبلغ الأصلي للدين
 تعريفه، ٥-٢، الملحق الثالث
 الجدول الزمني لمدفوعات المبلغ الأصلي، ٨-٢ و ٩-٧
 المبلغ الأصلي المخصوم، ٦٤-٢ إلى ٦٥-٢
 مدفوعات المبلغ الأصلي، ٥-٢ و ٧-٢
 المبلغ الموحد، تعريفه، الملحق الثالث
 متأخرات التحويلات، ٣٧-٣
 المتأخرات الفنية، ٣٧-٣
 المتأخرات
 إبلاغ البيانات لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان
 الاقتصادي، ٣٢-١٧
 أدوات الدين المتداولة، ٤٤-٢
 استحقاق تكاليف الفائدة، ٨١-٢
 تصنيف المتأخرات، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تعريفها، ٣٦-٣
 التقييم، ٤٠-٢
 تواريخ القيد، الملحق الأول (الجزء الثاني)
 خدمة الدين، ١٩-١٦
 خلق المتأخرات، ٢٩-٢
 ضمانات الأطراف الثالثة، ٣٠-٢
 القيمة الاسمية، ٤٠-٢
 مركز إجمالي الدين الخارجي، ٤-٤
 وقت القيد، ٢٩-٢ إلى ٣٠-٢
 متوسط أسعار الفائدة، ١٨-٦ و ٣٨-٧ إلى ٣٩-٧
 مجموع التدفقات الرسمية، تعريفه، الملحق الثالث
 مجموعة البنك الدولي، وظيفتها، الملحق الثالث
 المحضر المتفق عليه، تعريفه، الملحق الثالث
 المخاطر التجارية، تعريفها، الملحق الثالث
 مخاطر التحويل، تعريفها، الملحق الثالث
 المخاطر السياسية، تعريفها، الملحق الثالث
 المخاطر، علاقتها بالخصوم الاحتمالية، ٢١-٩ إلى ٢٢-٩
 المدة، تعريفها، الملحق الثالث
 المدفوعات الجزئية، مقابل السلع الرأسمالية، الملحق الأول (الجزء الثاني)
 المدفوعات الحدية، الملحق الثاني-١٠
 مدفوعات السداد المسبق للدين، ٢٩-٨، ٣١-٨، ٣٢-٨
 مدفوعات السداد المسبق
 إعادة تنظيم الدين، ٢٩-٨، ٣١-٨، ٣٢-٨
 تعريفها، الملحق الثالث
 مدفوعات السداد المسبق مقابل السلع والخدمات، الملحق الأول (الجزء الثاني)
 مدفوعات الفائدة الدورية، ٦-٢
 المدفوعات المؤجلة، تعريفها، الملحق الثالث
 المدفوعات المتدرجة، تعريفها، الملحق الثالث
 المدفوعات المتوقعة، راجع الجدول الزمني للمدفوعات
 المدفوعات المختلطة، تعريفها، الملحق الثالث
 المدفوعات المضمونة، ٣٠-٢
 مدفوعات سداد المطالبات، تعريفها، الملحق الثالث
 المراجعة، تعريفها، الملحق الثالث
 المراكز الخارجية، تعريفها، الملحق الثالث
 المراكز فيما بين البنوك، تعريفها، الملحق الثالث
 المركز المالي الخارجي، تعريفه، الملحق الثالث

- مركز المصلحة الاقتصادية، تعريفه، ١٥-٢
 المساعدات الفنية في مجال إحصاءات الدين الخارجي، ١٩-١ إلى ٢٩-١٩
 المساعدة الإنمائية الرسمية
 المساعدة الإنمائية الرسمية، تعريفها، الملحق الثالث
 المستوردون، الائتمان المرتبط بالتجارة، ١٠-٦ إلى ١١-٦
 مستوي التيسير، تعريفه، الملحق الثالث
 المسح المنسق لاستثمارات الحافطة
 المسح المنسق لاستثمارات الحافطة، ١٣-٣٥ إلى ١٣-٣٦
 مسوح المشروعات
 اختبار الاستثمارات، ١٢-١٨
 إعداد إحصاءات الدين، ١٢-١١
 بيانات التعدادات، ١٢-١٤
 التأكد من موثوقية البيانات، ١٢-٢٠
 التنسيق بين الهيئات، ١٢-١٣
 الحث على المشاركة فيها، ١٢-١٩
 عمليات جمع البيانات بهدف التغطية الجزئية، ١٢-١٤
 العينات العشوائية الطبقية، ١٢-١٤
 العينات العشوائية، ١٢-١٤
 منهج مستوى المجموعة، ١٢-١٥
 النشاط الخارجي، ١٢-١٢
 وضع المسوح، ١٢-١٦ إلى ١٢-١٨
 مشاريع الاستثمار العام، الملحق الأول (الجزء الثاني)
 المشتقات الائتمانية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المشتقات المالية
 إعداد إحصاءات الدين، ١٢-٢٨ إلى ١٢-٣٢
 تعريفها، الملحق الثالث
 جدول التذكرة، ٤-١٠ إلى ٤-١١
 جمع بياناتها من المعاملات، ١١-١٦
 الدين الخارجي والمشتقات المالية، ١-٧ و ١٦-٣٠ إلى ١٦-٣٤
 القيمة السوقية، ٢-٤٦
 المقدار الافتراضي، ٧-٢٧ و ٧-٢٩
 وظيفتها، ٣-٢٤ و ٣-٢٥
 المشتقات المربوطة بالعملة الأجنبية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المشتقات المربوطة بحصص رأس المال، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المشتقات المربوطة بسعر فائدة
 تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 الدين الخارجي والمشتقات المربوطة بسعر فائدة، ٧-٣٦ إلى ٧-٣٧
 المشتقات المربوطة بسلع أساسية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المشتقات من النوع الأجل
 تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 تعريفها، ٣-٢٥
 المشتقات، راجع المشتقات المالية
 المشروع المشترك، تعريفه، الملحق الثالث
- المشروعات الخارجية، إقامتها، ٢-١٧ ، ٢-١٩
 المشروعات المنتسبة، تعريفها، الملحق الثالث
 المطالبات المالية، تعريفها، الملحق الثالث
 المطالبات غير المستردة، راجع مدفوعات سداد المطالبات
 معاشات التقاعد محددة المنافع، التزامات الدين، ٢-٣٩
 المعاملات الآجلة، ٧-٢٨
 المعاملات المتقابلة في الأوراق المالية
 إعداد إحصاءات الدين، ١٣-٢٩ إلى ١٣-٣٠
 إقراض الأوراق المالية، الملحق الثاني-١٣ إلى الملحق الثاني-١٩
 بيعها، ٣-٣٢
 تعريفها، ٣-٣١، الملحق الثاني-١
 جدول التذكرة، ٤-١٤ إلى ٤-١٥
 راجع أيضا اتفاقات إعادة الشراء
 قيدها، الملحق الثاني-٢٠
 المعاملات المتقابلة، المدفوعات المتوقعة، ٦-٣٥
 معاهدة الاتحاد النقدي، الإطار ١٤-١
 المعيار الخاص لنشر البيانات
 المعيار الخاص لنشر البيانات، الإطار ٤-١
 مفهوم المخاطر النهائية، ٩-٢٥ إلى ٩-٢٩
 المفوضية الأوروبية، الإطار ١٤-١
 المقدار الاسمي، ٢-٤٦، الملحق الثالث
 المقدار الافتراضي، ٢-٤٦ و ٧-٢٧ و ٧-٢٩ ، الملحق الثالث
 المكاتب الذاتية، تعريفها، الملحق الثالث
 المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. راجع المفوضية الأوروبية
 مكتب الدين الحكومي، راجع مكتب الدين
 مكتب الدين
 إدارة الحوافز النشطة، ١١-٢٤
 إدارة الدين على المستوى التنفيذي، ١١-٢٠ إلى ١١-٢١
 إقرار البيانات، ١١-١٨ إلى ١١-١٩
 تخزين المعلومات، ١١-١٧
 جمع البيانات وإعدادها، ١١-٤ إلى ١١-٦
 الهيكل التنظيمي، ١١-٢٥ إلى ١١-٢٦، الشكل ١١-١
 وظائف السيطرة والتنسيق، ١١-٢٣
 وظائفه، ١١-٢٠ إلى ١١-٢٦
 وظيفة التشغيل، ١١-٢٢
 وظيفة القيد، ١١-٢٢
 وظيفة المراقبة، ١١-٢٣
 وظيفته التحليلية، ١١-٢٢
 المكسيك، دراسة الحالة القطرية، ١٤-١١٥ إلى ١٤-١٣٥
 الملاءة، ١٥-٤ إلى ١٥-٥
 ملكية الأرض، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
 المعاملة المتماثلة، تعريفها، الملحق الثالث
 منح التعاون الفني، تعريفها، الملحق الثالث
 المنظمات متعددة الأطراف، ٦-٤
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
 أسعار الفائدة التجارية المرجعية لدى منظمة التعاون والتنمية
 في الميدان الاقتصادي، ٨-١٨

- إمكانية استمرار الدين ونسبة القيمة الحاضرة للدين إلى
الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
تعريفها، الملحق الثالث
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة، ١٥-٢٠
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات
تعريفها، ١٥-٢١، الملحق الثالث ٣
لأغراض تحليل إمكانية استمرار الدين، ١٥-٢٢ إلى ١٥-٢٥
نسبة خدمة الدين، تعريفها، الملحق الثالث
النشاط الخارجي، إعداد إحصاءات الدين، ١٢-١٢
النشاط المصرفي الإسلامي، الملحق الأول (الجزء الثاني)
نطاق تغطية اتفاقات إعادة الجدولة، تعريفه، الملحق الثالث
نظام إبلاغ البيانات من الدائنين (منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي)
تعريفه، الملحق الثالث
نشر إحصاءات الدين الخارجي، ١٧-١ إلى ١٧-٢ إلى ١٧-١٧
إلى ١٧-٢٢
نظام إدارة الدين المعتمد علي الحاسب الآلي
نظام إدارة الدين المعتمد علي الكمبيوتر، ١١-١٧
نظام إدارة الدين والتحليل المالي (الأونكتاد)
نظام إدارة الدين والتحليل المالي (الأونكتاد)
إدارته على المستوى التشغيلي، ١٨-١٢
إدارته على المستوى التنفيذي، ١٨-٤١
برامج إبلاغ بياناته، ١٨-٢٧ إلى ١٨-٣٦
تشغيله والسيطرة عليه ومراقبته، ١٨-٢٠ إلى ١٨-٢٦
خصائصه الفنية، ١٨-٤٢ إلى ١٨-٤٩
وظائفه التحليلية، ١٨-٢٧ إلى ١٨-٤٠
نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية، ١٨-١ و ١٨-٩ إلى ١٨-٤٩
المساعدة الفنية، ١٩-١٧ إلى ١٩-٢٠
نظام إدارة قواعد البيانات الارتباطية
نظام إدارة قواعد البيانات الارتباطية، ١٨-١١
نظام الإبلاغ بالدين
نظام الإبلاغ بالدين التابع للبنك الدولي
تعريفه، الملحق الثالث
عرض بياناته، ١٧-٥١ إلى ١٧-٥٤
المفاهيم، ١٧-٥٥ إلى ١٧-٦٢
مقارنته ببيانات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، ١٧-٦٣
إلى ١٧-٦٩
مقارنته ببيانات وضع الاستثمار الدولي، ١٧-٥١ إلى ١٧-٦٢
وظائفه، ٨-٢ و ١٧-١ إلى ١٧-٢ و ١٧-٣٩ إلى ١٧-٥٠
نظام الإدارة المالية المتكامل، ١١-١٣
نظام الإدارة المالية المتكاملة
النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥
النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥، الإطار ١٤-١
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ١-٧ و ٢-١١
النظام العام لنشر البيانات
النظام العام لنشر البيانات، الإطار ٤-١
نظام تسجيل وإدارة الدين التابع لأمانة الكومنولث، راجع نظام
تسجيل وإدارة الدين (أمانة الكومنولث)
- لجنة المساعدة الانمائية، ٨-٢ و ١٧-١١ و ١٧-٢٢ إلى ١٧-٢٤،
الملحق الثالث
المساعدة الفنية، ١٩-١٥ إلى ١٩-١٦
مقارنة بياناتها ببيانات البنك الدولي، ١٧-٦٣ إلى ١٧-٦٩
مقارنة بياناتها ببيانات ميزان المدفوعات/ وضع الاستثمار
الدولي، ١٧-٢٣ إلى ١٧-٣٨
نظام إبلاغ البيانات من الدائنين، ١٧-١ إلى ١٧-٢ و ١٧-١٧
إلى ١٧-٢٢
نظم إبلاغ البيانات، ١٧-١٩ إلى ١٧-٢٢
وظائفها، الملحق الثالث
المنظومة الأوروبية، ١٩-٥
منهج القرض المعزز بضمان، ٣-٣١
الموعد النهائي لعقد الاتفاقيات الثنائية، تعريفه، الملحق الثالث
ميزان المدفوعات
تعريف ميزان المدفوعات، الملحق الثالث
الحساب الجاري، الملحق الثالث
الحساب الرأسمالي، الملحق الثالث
الحساب المالي، الملحق الثالث
مقارنة بياناته ببيانات البنك الدولي، ١٧-٥١ إلى ١٧-٦٢
مقارنة بياناته ببيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٢٣ إلى ١٧-٣٨
الميزانيات العمومية، الملحق الرابع-٩ إلى الملحق الرابع-١٤،
الشكل البياني ألف ٤-١ إلى الشكل البياني ألف ٤-٣
نادى باريس
إعادة جدولة الدين، ٨-١٩، الإطار ٨-٢
نادي باريس كدائن ثنائي رسمي، ٦-٥
وظائفه، الملحق الثالث
نادي لندن، الإطار ٨-٢، الملحق الثالث
نيوزيلندا
دراسة الحالة القطرية، ١٤-١٣٦ إلى ١٤-١٥٥
قياس الخصوم الاحتمالية، ٩-١٤
نسب الدين، ١٥-١٠ إلى ١٥-٢٩
نسبة الاحتياطيات الداخلية إلى الدين قصير الأجل، ١٥-٢٦ إلى
١٥-٢٩
نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧ إلى ١٥-١٩
نسبة الدين إلى الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٥
إلى ١٥-١٩
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٥
١٦
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إيرادات المالية العامة، ١٥-١٥
٢٠
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات، ١٥-٢١ إلى ١٥-٢٥
نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين قصير الأجل، ١٥-٢٦ إلى
١٥-٢٩
نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧ إلى ١٥-١٩
نسبة الدين إلى الصادرات، ١٥-١٤ إلى ١٥-١٦
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي، ١٥-١٧
إلى ١٥-١٩
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات

- نظام تسجيل وإدارة الدين (أمانة الكومنولث)
الخصائص الفنية، ١٨-٧ إلى ١٨-٨
نطاق تغطيته، ١٨-٣
وظيفة دليل أدوات الإدارة، ١٨-٥
وظيفة نموذج الدين الخارجي، ١٨-٤
وظيفة نموذج الدين المحلي، ١٨-٤
نظام مراقبة الدين عالية التواتر، الإطار ٧-١
نظم الكمبيوتر، إعداد إحصاءات الدين الذي يأخذ شكل الأوراق
المالية المتداولة، ١٣-٦
نظم المراقبة، راجع نظم مراقبة الدين
نظم مراقبة الدين، الإطار ٧-١
نقطة الإنجاز، تعريفها، الملحق الثالث
نقطة اتخاذ القرار، تعريفها، الملحق الثالث
النمسا، دراسة الحالة الفطرية، ١٤-١٧ إلى ١٤-١٤
النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات
الأجنبية، ٣١-٧
الهند
دراسات الحالة القطريتان، ١٤-٨٠ إلى ١٤-١٠٧
قياس الخصوم الاحتمالية، ٩-١٥
الهوامش المبدئية، الملحق الثاني-١٠
هوامش ضمان القيمة، الملحق الثاني-١٠
هيئات ائتمان التصدير
إعادة التأمين من جانب هيئات ائتمان التصدير، الملحق الثالث
تعريفها، الملحق الثالث
هيئات الترقيم الوطنية
هيئات الترقيم الوطنية، الإطار ١٣-١، الملحق الثالث
هيبب. راجع أيضا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
هيكل آجال الاستحقاق، تعريفه، الملحق الثالث
- وحدات الحساب المرجعية، ٢-٥٠
الوحدات المؤسسية
تصنيفها، ٣-١ إلى ٣-٢
تعريفها، الملحق الثالث
وضع إقامتها، ٢-١٥ إلى ٢-١٦
وحدة العملة المحلية، ٢-٥١
الودائع المصرفية، تصنيفها، الملحق الأول (الجزء الأول)
الودائع غير المقيمة، الملحق الأول (الجزء الثاني)
الودائع لدى الجمعيات المشتركة، الملحق الأول (الجزء الأول)
الودائع
تصنيفها، ٣-٣٤، الملحق الأول (الجزء الأول)
قيد تكاليف الفائدة على أساس الاستحقاق، ٢-٧١ إلى ٢-٧٢
مدفوعات الفائدة المتوقعة، ٦-٢٨ إلى ٦-٢٩
الورقة التجارية
وضع الاستثمار الدولي
وضع الاستثمار الدولي
إبلاغ البيانات، ١٧-١٣ إلى ١٧-١٦
تعريفه، ١٧-١٤، الملحق الثالث
تغطية الأدوات المالية، الفقرات ١٥-٣٦ من الملحق الرابع،
الشكل البياني ألف-٤
علاقته بالحسابات القومية، الفقرتان ١-٢ من الملحق الرابع
مبادئه الأساسية، الفقرات ٢٨-٣٠ من الملحق الرابع
مقارنته ببيانات البنك الدولي، ١٧-٥١ إلى ١٧-٦٢
مقارنته ببيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان
الاقتصادي، ١٧-٢٣ إلى ١٧-٣٨
وقت القيد، ٢-٢٢ إلى ٢-٢٥
وقت القيد، ٢-٢٢ إلى ٢-٢٩
الوكالات غير المقيمة، ٢-٢٠

ISBN 978-1-58906-300-6



9 781589 063006

External Debt Statistics:
Guide for Compilers and Users (Arabic)